

د. محمد الجوادى

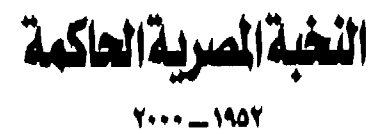
النخبة المصرية الحاكمة

١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠



الناشر: مكتبة مدبولي ـ القاهرة




النخبة المصرية الحاكمة
١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠

الناشر

مكتبة مدبولى

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٥٨٧٢٨٥٤
الكتاب : النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ - ٢٠٠٠)
صفحات من تاريخ مصر
الكاتب : د. محمد الجوادى
رقم الإيداع : ٤٩٥٠ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى : 1 - 322 - 208 - 977

الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م
لوحة الغلاف : محمد لطفى

عربية للطباعة والنشر

العنوان ٧ & ١٠ شارع السلام - أرض اللواء - المهندسين
تليفون ٣٢٥٦٠٩٨ - ٣٢٥١٠٤٣ - ٣٢٥١٠٤٣ - فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

النخبة المصرية الحاكمة

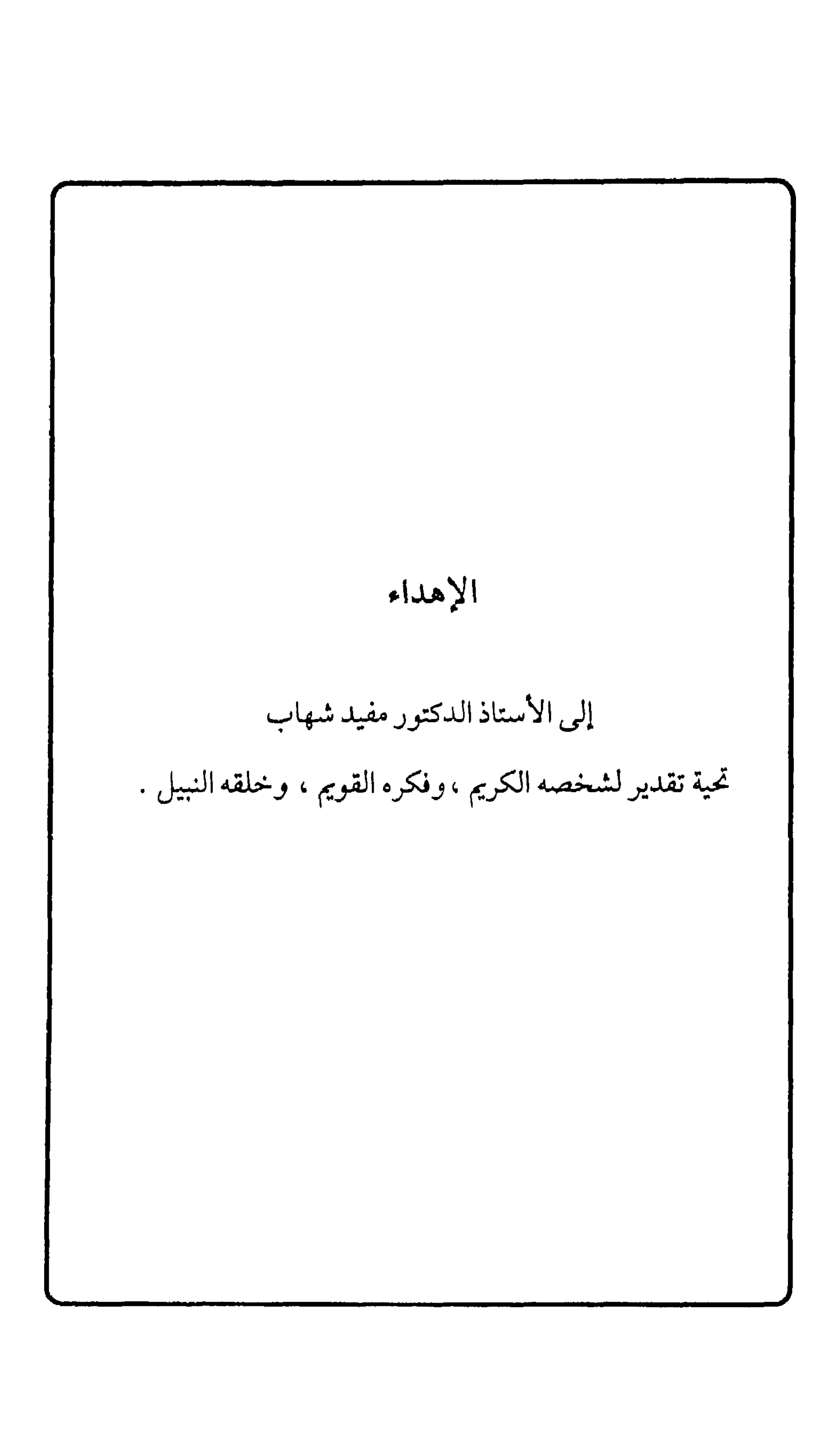
١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠

د. محمد الجوادى

2002

مكتبة مدبولى





الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور مفيد شهاب

تحية تقدير لشخصه الكريم ، وفكره القويم ، وخلقه النبيل .



هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي يمكن وصفها بلغة البحث العلمي بأنها أصيلة وغير مسبوقة .

كما يتضمن مجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق النخبة الحاكمة في النصف الثاني من القرن العشرين .

وقد كان من حسن الحظ أن أتيح لبعض هذه المقالات والدراسات أن ينشر على القراء في الأهرام ، والأخبار ، والحياة ، والوفد ، وفي صحيفتي الدستور والتحدي الأسبوعيتين ، وفي مجلتي المصور ، وروزاليوسف ، وفي مجلة النيل التي تصدر عن هيئة الاستعلامات .

وربما يقودني هذا إلى أن أعترف منذ البداية بأن هذا الكتاب لم يكتب على منوال الدراسات الاكاديمية التي تتناول دراسة النخب الحاكمة ، ولكنه مع هذا كتب بأسلوب اكاديمي ، ومنهج اكاديمي ، وروح أكاديمية وسيرى القارئ ملامح الأكاديمية فيه وقد امتزجت بالتناول العلمي أو الأدبي المباشر بعيداً عن المصطلحات ، والجمل الطويلة ، والإحالات ، والتحفظات ، والاستشهادات ، والتشبيهات ، والهوامش المطولة والانطباعات الايدولوجية .

وإذا كان هناك فضل يحسب لمن شجعنى على هذا الأسلوب فى التناول فانه فى واقع الأمر يعود إلى مجموعة كبيرة من الاساتذة الاكاديمين المتخصصين فى العلوم السياسية والتاريخ المعاصر الذين منحونى كثيراً من ثقتهم وتشجيعهم بروح أخوية متجردة ونادرة .

□

ويقدم الباب الأول من خلال خمسة فصول بورتريهات سريعة على مستوى رئيس الجمهورية واثنين من رؤساء الوزراء وسبعة من الوزراء، وقد كتبت هذه البورتريهات فى مناسبات محددة قدمت من خلالها كثيراً من الرؤى المتعلقة بديناميات حياتنا السياسية .

وقد لخصت فى الفصل الأول السمات العشر فى شخصية الرئيس مبارك بعد ثلاث فترات رئاسية (١٩٨١ - ١٩٩٩)، كما تناولت فى الفصل الثانى العناصر البارزة فى فلسفة التغيير التى مارسها الرئيس طوال هذه الفترة وفترة سابقة كان مشاركاً فيها بفعالية فى صناعة القرار المصرى من خلال منصبه كنائب للرئيس (١٩٧٥ - ١٩٨١)، وفى الفصل الثالث قدمت صورة لشخصية الدكتور كمال الجنزورى نشرتها غداة تكليف الرئيس له بتشكيل الحكومة فى مطلع ١٩٩٦ ، كما قدمت فى الفصل الرابع صورة البورتريه العائلى للدكتور عاطف عبيد بشىء من التفصيل والاستطراد كنموذج لتلاقى وتفاعل الاتجاهات الفكرية والسياسية والمهنية والعائلية فى شخصية واحدة، وفى الفصل الخامس رسمت ملامح الشخصيات السبع التى اختيرت لتولى الوزارة لأول مرة عام ١٩٩٦ ، واقتصرت على هذه العينة المحدودة فى تقديم نموذج معبر من ضمن دراسات كثيرة أعددتها عن كل

شخصيات الحقبة التى يتناولها هذا الكتاب، وذلك لإيمانى بأن دراسة النموذج كفيلة إلى حد ما بإطلاع القارئ - دون شغله - على كثير من التفصيلات والدقائق فيما يتعلق بصعود الأفراد إلى طائفة النخبة .

ولا يزال الأمل يحدونى أن أقدم الدراسات الأخرى فى كتب تالية إذا ما مدّ الله فى عمرى، ومنحنى الصحة والقدرة .

□

وفى الباب الثانى الذى يضم ستة فصول حاولت ضبط كثير من الحقائق المتعلقة بمناطق الاهتمام التى لا تزال تُقدم عنها معلومات وأقوال مرسلة لجمهور القراء، وهكذا حددت فى أول فصول هذا الباب ترتيب أقدميات أعضاء مجلس قيادة الثورة واللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار من حيث الانضمام ومن حيث الانفصال أيضاً . . كما درست (فى الفصل السابع) تعاقب الشخصيات المختلفة على موقع الرجل الثانى فى الدولة (من الناحية الرسمية) منذ قيام الثورة وحتى الآن . . كما وثقت (فى الفصل الثامن) من الناحية التاريخية تعاقب الشخصيات على منصب نائب رئيس الجمهورية، وأفردت فصلاً طويلاً (الفصل التاسع) لدراسة أقدميات رؤساء الوزراء فيما بين زملائهم من الوزراء .

و قد اقتضى هذا وضع جداول مقارنة لأقدمياتهم بين الوزراء وبين رؤساء الوزراء، كما اقتضى حساب الفترات الزمنية التى قضوها ما بين استوزارهم ووصولهم إلى رئاسة الوزارة، وترتيبهم تبعاً لهذه المدة، وبعض الاستنتاجات والتعليقات المهمة التى يمكن قراءتها من خلال هذا الترتيب .

وكان من الطبيعي ألا أقف بهذه الدراسة عند حدود فترة النصف الثانى من القرن العشرين، وأن أمتد بها إلى الفترة منذ ١٨٧٨ حين بدأ النظام الوزارى المصرى.

كما أفردت فصلاً مطولاً آخر (هو الفصل العاشر من هذا الكتاب) لدراسة معدلات الدماء الجديدة التى دخلت مع كل وزارة جديدة، سواء عند تشكيلها أو فى أثناء توليها الحكم، ورتبت رؤساء الوزراء المختلفين تبعاً لمعدل التجديد فى كل وزارة من الوزارات الجديدة، وللعدد الإجمالى الذى استوزروه من الوزراء على مدى وزاراتهم، مع تقديم كثير من الملاحظات والاستنتاجات والتعليقات الكفيلة بإضاءة الدراسة.

وأثبت مع هذا التحفظ بأنى أفهم أن رئيس الوزراء (سواء بعد الثورة أم قبلها) ليس بمثابة صاحب الفضل الوحيد ولا المسئول الوحيد عن كل الوجوه الجديدة التى تضمها وزارته، بل إنه كما سنرى قد يكون هو نفسه وجهاً جديداً لأن بعض هؤلاء الرؤساء بدأوا بالرئاسة لا بالوزارة. ومع هذا ولاعتبارات البحث والمقارنة فقد اعتبرت التجديد فى الدماء مرتبطاً برؤساء الوزارات أنفسهم.

وأعقبت هذا الفصل بفصل طريف (الفصل الحادى عشر) يجيب عن سؤال جديد كان عنوانه: «مَنْ استوزر رؤساء الوزارات؟»، ولا يخفى ما لهذا من أهمية نسبية فى تقييم اختيارات رؤساء الوزراء للوزراء فى أول عهدهم بالوزارة فى ضوء ما قد يصلون إليه بعد فترة من الوصول إلى رئاسة الوزارة نفسها. وقد انتهجت فى هذا الفصل ما انتهجته فى السابق من الامتداد بالدراسة إلى ١٨٧٨ حتى أعطى للمقارنة حظها وأفقها الواسع.

وحاولت فى الباب الثالث من خلال خمسة فصول متتابعة دراسة طبيعة منصب نائب رئيس الوزراء، سواء فيما قبل الثورة، أو فى عهد الرؤساء الأربعة المتوالين، وقدمت المعلومات الكفيلة بفهم ودراسة الطبيعة المتغيرة لهذا المنصب على مدى تاريخنا الحديث والمعاصر .

وقد بدأت فى الفصل الثانى عشر بالإشارة إلى ملابسات المرات الثلاث التى وجد فيها منصب النائب الأول لرئيس الوزراء فى ١٩٧١ و ١٩٧٤ و ١٩٨١ .

ثم أشرت فى الفصل الثالث عشر إلى وجود منصب نائب رئيس الوزراء منذ ما قبل الثورة حيث ناله رئيس الوزراء الاشهر حسين رشدى باشا حين انضم إلى وزارة الثقة التى شكلها عدلى يكن باشا فى أعقاب ثورة ١٩١٩ تدعيما لهذه الوزارة ، كما ناله فى ١٩٤٦ أستاذ الجيل احمد لطفى السيد .

وأرجو القارئ ألا يخلط بين وجود هذا المنصب قائماً بذاته وبين مهمة أخرى تقتضيها الظروف وهى رئاسة الوزارة بالنيابة فى حالة غياب رئيس الوزراء أو سفره أو مرضه وليس هذا موضوع دراستنا فى فصول هذا الباب كله .

وفى الفصل الربع عشر استعرضت قائمة الذين تولوه على مدى عهد الرئيس جمال عبد الناصر واختصاصاتهم وترتيبهم معلقاً على الإفراط الحادث فى وجود هذا المنصب فى احدى الحقب الزمنية .

وفى الفصل الخامس عشر تناولت علاقة هذا المنصب بمفهوم القطاعات الوزارية الذى قدر له أن يسود فى التشكيلات الوزارية فى عهد الرئيس

محمد أنور السادات .

ثم تناولت ما انتهى إليه وضع هذا المنصب فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك فى الفصل السادس عشر .

وظنى أن المعلومات التى قدمتها قد تكون كفيلة بالإجابة عن سؤال محدد : هل كان هذا المنصب مجرد ترضية بروتوكولية ، أم ترقية شخصية ، أم أداء لوظيفة محددة فى رئاسة قطاع معين وتخفيف العبء (أو ربما تعقيده وتصعيبه) على رئيس الوزراء؟

وليس من شك أن الإجابة تتراوح من زمن إلى آخر على نحو ما تراوحت أهداف أصحاب القرار بالطبع .

□

ثم خصصت الباب الرابع من هذا الكتاب لدراسة بعض ديناميات النخبة الحاكمة ، وتناولت بعض ظواهر محددة من خلال فصول هذا الباب ، فدرست فى الفصل السابع عشر الحالات التى قبل فيها رؤساء وزراء سابقون العودة إلى العمل أعضاء فى الوزارة ، سواء نواباً لرئيس الوزراء أو وزراء ، وذلك منذ قبل حسين فخرى باشا هذا المبدأ فى أواخر القرن التاسع عشر ، وحتى آخر حالة من هذه الحالات (محمد صدقى سليمان فى ١٩٧٠) .

والشاهد أن هذه الظاهرة كانت أكثر شيوعاً فيما قبل الثورة ، وأنها وجدت أيضاً فى عهد الثورة ولكنها انتهت منذ بداية عهد الرئيس السادات ، وأنها ارتبطت فى عهد الثورة بالرئيس عبدالناصر من ناحيتين : حين قبل هو

نفسه العودة من منصب رئيس الوزراء إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى ١٩٥٤ ، وحين عاد إلى تولى رئاسة الوزارة فى ١٩٦٧ وضم إلى الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء الذين خلفوه فى هذا المنصب على مدى الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٧ .

ثم كان الامتداد الطبيعى [والأخير] لهذه الظاهرة متمثلاً فى أولى وزارات عهد الرئيس السادات حين بقى واحد من هؤلاء تحت رئاسة رئيس وزراء جديد .

وفى الفصل الثامن عشر قدمت دراسة مطولة عن ظاهرة إعادة الاستوزار فى عصر الثورة ، وهى الظاهرة التى كانت بمثابة أمر طبيعى فيما قبل الثورة ، لكنها لم تختف فى أثناء عهد الثورة ، وقد حصرت ٤٧ حالة على مدى تاريخ الوزارات (١٩٥٢ - ١٩٩٩) فى مقابل ٤٩٧ وزيراً جديداً هم مجموع الوزراء الذين استوزرتهم الثورة ولم يكونوا وزراء قبلها .

وفى فصل تال (الفصل التاسع عشر) ناقشت الآليات التى حكمت هذه الظاهرة . وفى هذا الصدد رصدت عدة ظواهر كالحرص على مستوى معين لتولى الوزارات الاقتصادية ، وكتفضيل الرئيس عبد الناصر العودة إلى اختياراته الأولى فيما يتعلق بالوزارات الفنية ، وكتعاقب النظراء ، والعودة من مناصب سياسية كانت جزءا من رحلة التنقل فى السلطة ، وكعودة وزراء سابقين لتولى وزارات سياسية مهمة ، وكعودة وزراء أثبتوا النجاح أو القبول إلى وزاراتهم ، وكاختيار رؤساء الوزراء الجدد لوزراء قدامى لدخول وزارتهم ، وأخيراً العودة إلى الوزارة لتولى رئاستها .

وفى الفصل الذى يليه (الفصل العشرون) تناولت بشىء من التفصيل

والاستقراء ديناميات تبادل المواقع الوزارية.

وقد وصفت هذه الديناميات تبعاً لما حدث بالفعل من عودة الرؤساء الثلاثة الأوائل إلى تولى رئاسة الوزارة، وعودة ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى تولى المناصب الوزارية، وعودة خمسة من رؤساء الوزراء السابقين إلى تولى مناصب وزارية غير الرئاسة، وعودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى نفس المنصب، وذلك بعد فترة وبدون أن يعودوا وزراء فيما بين المرتين، وعودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى مناصب الوزراء فى الوزارة التالية مباشرة، ثم عودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى مناصب الوزراء بعد فجوة زمنية، ثم التنقل بين منصبى الوزير ونائب رئيس الوزراء (اكثر من مرة)، ثم نائب أول ثم رئيس وزراء، ثم الانتقال من نائب رئيس وزراء إلى وزير، ثم نائب رئيس وزراء مرة أخرى، أو بين منصب نائب رئيس الوزراء والوزير ثم نائب رئيس الوزراء مع فجوات زمنية، ثم عودة وزير إلى الوزارة ليتولى رئاستها، وعودة نواب لرئيس الوزراء إلى الوزارة ليتولوا رئاستها، وعودة وزراء سابقين إلى الوزارة ليتولوا منصب نائب رئيس الوزارة، ثم عودة الوزراء إلى مواقع الوزراء فحسب، ثم عودة الوزراء إلى مواقع الوزراء والوصول بعدها إلى مناصب نواب رئيس الوزراء، وأخيرا عودة نواب الوزراء إلى عضوية مجلس الوزراء ولكن كوزراء.

وكان لابد من فصل أخير (هو الفصل الحادى والعشرون) يناقش ظاهرة الاستثناءات فى الترتيب البروتوكولى لأعضاء الوزارة من حيث تواريخ حدوث الظاهرة ودلالاتها المختلفة. وقد تعرضت بالتفصيل للأسباب التى دعت إلى اللجوء إلى مثل هذا الوضع، وأوردت التفصيلات التى جرت من

خلالها الظاهرة بسرد زمنى، كما حددت بدقة كيف حدث الاستثناء والذين أفادوا بسببه والذين تم تخطيهم بحدوثه، وقدمت هؤلاء من خلال مجموعات متخصصة كفيلة بإلقاء الضوء على حجم ودرجة الاستثناء، بادئاً بوزراء الحربية والدفاع، ثم بوزراء الخارجية، ثم بوزراء الداخلية، ثم بوزراء شئون مجلسى الشعب والشورى، ثم بوزراء الوزارات الاقتصادية، ووزراء الوزارت الأخرى الذين اقضى الأمر حصولهم على منصب نائب رئيس الوزراء ليرأسوا قطاعات معينة فى مجلس الوزراء . وتناولت فى نهاية هذا الفصل علاقة الحصول على منصب نائب رئيس الوزراء بالترتيب البروتوكولى من خلال قائمتين .

ولأنى أومن بأن دراسة التاريخ والسياسة والاجتماع لا ينبغى أن تتوقف عند الماضى والحاضر، وأنه لابد من امتدادها إلى المستقبل، فقد قدمت فى آخر فصول هذا الباب وهو الفصل الثانى والعشرون رؤية مهمة عن إعداد وزراء الغد على ضوء التجارب الممتدة فى تاريخنا الحديث والمعاصر .

□

أما الباب الخامس - وهو أكبر الأبواب - فقد درست فيه بعض الآليات والعوامل التى أسهمت فى صياغة تكوين النخبة الحاكمة، وفضلت أن أبدأ هذا الباب بدراسة شريحة زمنية محددة شهدت أقصى معدل للتغيير فى خلال وزارة واحدة، وهو دخول ٢٤ وزيراً جديداً على مدى عمر وزارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨ - سبتمبر ١٩٧٠)، ورغم طول عمر هذه الوزارة (٣٠ شهراً) إلا أن التغيير فيها كان ذا دلالات مهمة، فضلاً عن حجمه الكبير .

ولعل العنوان الذى اخترته لهذا الفصل (الفصل الثالث والعشرون) يدل بصدق على ما حدث فى هذه الفترة، وهو أنها كانت مراجعة أخيرة للنخبة فى عهد الرئيس عبد الناصر.

وفى الفصل الرابع والعشرين تناولت من خلال دراسة استقرائية كيف اختار الرئيس مبارك وزراءه.

وفى الفصل الخامس والعشرين قدمت دراسة للتعديلات الوزارية وتعاقب الوزراء وترتيبهم فى عهد الرئيس مبارك، مشيراً إلى الظروف التى أحاطت بتكوين كل وزارة جديدة أو بإجراء أى تعديل وزارى محدود أو غير محدود.

وفى الفصل التالى (الفصل السادس والعشرون) فعلت نفس الشىء بالنسبة لحركات المحافظين فى عهد الرئيس مبارك ، مشيرا إلى حجم كل حركة وما شملته من دخول وتنقلات وخروج، وكان هدفى من هذا الفصل والفصل السابق عليه أن أشير إلى الملامح التاريخية وإلى ملامح القرار فى ذات الوقت من أجل فهم ديناميات تكوين النخبة، ووضع الأساس لدراسات تالية بعد هذا.

ثم خصصت فصلين متتاليين لدراسة ثلاثة من المناصب الكبرى خارج الوزارة فقدمت فى الفصل السابع والعشرين قائمة بأسماء رؤساء مجلسى (الأمة) الشعب والشورى طيلة عهد الثورة.

كما درست فى الفصل الثامن والعشرين المعايير الحاكمة لاختيار شيوخ الأزهر وذلك من خلال دراسة نشرتها قبيل اختيار شيخ الأزهر الحالى فى

١٩٩٦ ، وأوجزت فى هذا الفصل الحديث عن الضوابط الحاكمة لاختيار مَنْ يشغل هذا المنصب .

كما تناولت من خلال أسماء محددة ومعروفة مدى عوامل التفاضل والتفضيل بين شخصيات مرموقة وذات وزن عند اختيار صاحب القرار لمن يشغل هذا المنصب الرفيع ، وربما كان هذا الفصل فى نظر بعض القراء أكثر فصل تتبدى فيه القدرة على التصنيف الدقيق .

وأفردت الفصل التاسع والعشرين للحديث عن الوزارات المصرية فى فترات الانتقال بين رؤساء الدولة المتوالين ما بين الخديو توفيق والخديو عباس ، وما بين الخديو عباس والسلطان حسين كامل ، وما بين السلطان حسين كامل والسلطان فؤاد ، ثم ما بين الملكين فؤاد وفاروق ، وما بين فاروق ومجلس الوصاية عند قيام الثورة ، ثم ما بين الرؤساء : محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسنى مبارك كما تناولت باشارة سريعة محددة الوزارت التى أعقبت اغتيال رؤساء الوزارت الثلاثة الذين اغتيلوا وهم يتولون رئاسة الوزارة (بطرس غالى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى) وتلك التى أعقبت وفاة اثنين من رؤساء الوزراء وهم يؤدون عملهم (حسن صبرى باشا واحمد فؤاد محيى الدين) .

أما الفصل الثلاثون فقد تناولت فيه أبرز المنابع التى لجأت اليها الثورة فى أول عهدها من أجل تكوين النخبة الوزارية (الحزب الوطنى ـ جماعة الرواد ـ جماعة الأخوان) وأبديت رأيى فى أن قيام الثورة لم يكن عاملا فورى التأثير فى تبديل النخبة .

وفى الفصل الحادى والثلاثين حاولت الإجابة عن سؤال مهم وهو : هل

انتهى عهد الوزراء السياسيين متتبعاً على مدار عهد الثورة وجود الوزراء السياسيين واختفاءهم فى التشكيلات المتوالية؟

وفى الفصل الثانى والثلاثين قدمت دراسة استقرائية للمواقع التى شغلها الوزراء السابقون بعد خروجهم من الوزارة وذلك تحت عنوان «أين يذهب الوزراء السابقون؟».

□

أما الباب السادس من هذا الكتاب فقد قدمت فيه دراسة للتركيبات العمرية والمهنية لأحدث ثلاث وزارات فى تاريخنا المعاصر، ويضم هذا الباب ستة فصول.

بدأت هذا الباب بالفصل الثالث والثلاثين «حكومة معاشات»، وهو المقال الذى نشر صباح يوم الأربعاء السابق مباشرة على يوم الثلاثاء الذى قبل الرئيس مبارك فيه استقالة وزارة الدكتور عاطف صدقى وكلف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل وزارة جديدة، وقد منحنى هذا المقال فى ذلك الوقت شهرة ومكانة قد تكون الحقيقة أنى لا أستحق منها أى قدر.

أما الفصل الرابع والثلاثون فكان بمثابة المقال التوءم للمقال الأول وعنوانه «والمحافظون أيضاً.. معاشات».

ويتناول الفصل الخامس والثلاثون التركيبة العمرية والمهنية وأقدميات أعضاء وزارة الدكتور كمال الجنزورى (١٩٩٦).

على حين يتناول الفصل السادس والثلاثون نفس الخصائص فيما يتعلق بالمحافظين بعد حركة يناير ١٩٩٦.



ويتناول الفصل السابع والثلاثون التركيبة العمرية والمهنية لوزارة الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩).

أما آخر فصلين فى هذا الباب فيتناولان الظاهرة من نافذة أكثر شمولاً حيث يحاول الفصل الثامن والثلاثون أن يقدم دراسة عن مستقبل الشباب فى المواقع السياسية من خلال الإجابة عن سؤال: «هل انتهى عصر الوزراء الشبان؟».

وقد قدمت فى هذا الفصل جداول واحصاءات تفصيلية بمتوسطات أعمار أعضاء مجلس الوزراء على مدى فترات زمنية يمتد الفاصل بين كل منها عشر سنوات على حين يقدم الفصل التاسع والثلاثون الظاهرة فى إطار أكثر توسعاً فيما يتعلق بالكادرات الخاصة والعامة فى الدولة تحت عنوان «قوانين للكبار فقط».

□

أما الباب السابع فقدمت فيه تعليقات حية وآنية على الدلالات التى طرحتها التشكيلات الوزارية وحركة المحافظين من خلال ثمانية فصول.

يتناول أول الفصول وهو الفصل الأربعون التعليق على تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ بمقال عنوانه «بين الترقيع والتغيير».

ويأتى الفصل الثانى بمثابة خطوة أخرى على نفس الخط من التعليق بعنوان «وزيران فاتهما قطار التغيير الوزارى».

ويكتمل التعليق على هذه الوزارة المهمة بالفصل الثانى والأربعين وعنوانه «وزير السياحة القادم: مهندس زراعى» وقد جاء هذا العنوان من ملاحظة أن وزارة السياحة اسندت على مدى تاريخها إلى سبعة عشر وزيراً من كافة التخصصات ما بين الطب والهندسة والتجارة والقانون والعسكرية والدبلوماسية إلا الزراعة .

ويأتى التعليق على الوزارة التالية من خلال الفصلين التاليين، فالفصل الثالث والأربعون يتناول التعليق الذى نشرته على وزارة الدكتور كمال الجنزورى (١٩٩٦) تحت عنوان: «مدى التوافق والتجانس فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى»، ويستعرض هذا الفصل بكل وضوح وصراحة طبائع المشكلات الكامنة فى وزارة بدت منذ اللحظة الأولى وهى تعانى من مشكلات بارزة فى التوافق والتجانس بين أعضائها، وهو ما جعلنى أجاهر منذ اللحظة الأولى بأن القول بأن الجنزورى عين رئيساً للوزراء أدق بكثير من القول بأنه شكل وزارة، ويستعرض الفصل دلائل كثيرة على هذا، منها أن أحداً من مجموعة الوزراء القدامى جميعاً لم يخرج من الوزارة، وأن التعديل لم يشمل إلا خروج عدد من الوزراء الذين استوزهم رئيس الوزراء السابق مباشرة، على حين لم يمتد إلى مَنْ هم أقدم عهدا بالوزارة، كما استعرضت بكل صراحة وتهذيب طبيعة الاختلافات فى التوجهات والآراء بين أعضاء الوزارة جميعا.

أما الفصل الرابع والأربعون فيتناول التعليق على التعديل الموسع الذى أجرى لهذه الوزارة فى ١٩٩٧ ، وقد كنت أرى أن هذا التعديل كان واسعاً فى حدوده وإن لم يكن كذلك فى الأشخاص، ويبدو لى أن الوزارة لم تكن

لتعيش بدون هذا التعديل وتعديل آخر لم تدركه، ولهذا كانت نهاية عهدها شبه درامية فى الوجدان المصرى .

ويتمثل الفصل الخامس والأربعون فى دراسة نشرتها فى الأيام الأخيرة لوزارة الدكتور كمال الجنزورى ، وقد جعلت عنوان الدراسة تأرجح مصير وزارة الجنزورى وقد تناولت فى المقال باجتهاد شديد الايجابيات والسلبيات التى كانت تؤثر على توقعاتى لمصير هذه الوزارة قبل أن يتحدد هذا المصير . . . وقد أثبت هذا الفصل بحذافيرة حتى يمكن تقييم مدى قدرة ـ مراقب مثلى ـ على التنبوء وعلى تقييم الأمر الواقع من المعطيات المتاحة له فى العلن ، وإن كان هذا لايمنع أن يكون نقص القدرة راجعا إلى قصور فى صاحبها نفسه .

أما الفصل السادس والأربعون فيعلق على وزارة الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩) بعنوان «المأزق الكبير الذى يواجه وزارة الدكتور عاطف عبيد» ، وقد أشرت فى هذا الفصل بكل صراحة إلى مواطن التفجيرات فى الوزارة الجديدة على نحو ما أتوقعها ، كما نبهت بصراحة إلى مواضع الاهتمام التى يبدو أن الوزارة تحاول التغاضى عنها فى سياستها من أجل البقاء .

ويختتم هذا الباب بالفصل السابع والأربعين الذى يتناول التعليق على آخر حركات المحافظين (نوفمبر ١٩٩٩) بعنوان «مكتب تنسيق حركات المحافظين»، وقد جاء هذا العنوان الطريف [ولست صاحب الفضل فيه] من أن الدراسة لاحظت أن أول طبيب وصل إلى منصب المحافظ عام ١٩٦٨ ، وأن أول صيدلى وصل إلى هذا المنصب عام ١٩٧٨ ، وأن أول طبيب أسنان وصل إلى هذا المنصب عام ١٩٨٧ ، وأن الحركة الأخيرة

(١٩٩٩) تضمنت وصول طبيب بيطرى إلى هذا المنصب.

□

أما الباب الثامن فقد قدمت فيه دراسة لحجم الوزارات المصرية فى القرن الجديد من خلال أمثلة محددة جداً قدمتها باختصار شديد فى أربعة فصول.

أولها الفصل الثامن والأربعون وعنوانه: «ماذا يعنى تخصيص وزارة جديدة لنشاط قديم؟»، ووازنت فى هذا الفصل بين الاتجاهين المتناقضين وهما: زيادة عدد الوزارت بانشاء وزارات جديدة، وتقليل عدد الوزارات بدمج الوزارات المتشابه، كما أبديت الدوافع التى تجعلنى أتمسك برأيى القائل: نعم لزيادة عدد الوزارات، لا لزيادة عدد الوزراء، وشرحت كيف يمكن التوفيق بين تراث الماضى فى وزارتنا وبين أملنا فى مستقبل يتمتع بوزارة قادرة من خلال وجود كيانات وزارية مستقلة وواضحة المعالم لكنها تنضم فى النهاية مع وزير سياسى قادر على تحقيق الرؤية المتكاملة، والنجاح فى تضافر الجهود.

ثم يأتى الفصل التاسع والأربعون وعنوانه: «يكفى مصر عشرة وزراء»، وقد استعرضت فى هذا الفصل تطور حجم الوزارات المصرية، وتضخم هذا الحجم ومبرراته، وقد شرحت وجهة نظرى فى تحبيذ وجود عدد محدود من الوزراء المقتدرين ذوى الصلاحيات الواسعة والرؤية البانورامية من أجل الوصول بالأداء الوزارى إلى حالة قريبة من المثلى من حيث الكفاءة والتناغم، مستشهداً فى هذا بالأسلوب الغربى فى تقليل عدد الوزراء إلى أقصى حد ممكن، وعلى الرغم من أن أفكارى تبدو اليوم أقرب إلى الخيالية،

فإنى أعتقد أننا سنأخذ بها عن قريب لأن حركة التاريخ نفسها تمضى فى هذا الاتجاه.

ثم الفصل الخمسون وعنوانه «الشباب والرياضة والوزارة الغائبة»، وتتبعت فيه تاريخ هذه الوزارة والظروف التى دعت إلى ظهورها وغيابها ثم ظهورها وغيابها.. إلخ.

وأخيرا الفصل الحادى والخمسون وعنوانه: «وزارتان للتجارة أم وزارة واحدة»، وقد تتبعت فيه قرارات وتوجهات الفصل بين قطاعى التجارة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية على مدى عهد الثورة منذ ظهر النص على وزارتين بهذا المسمى فى ١٩٦٤. ومن الطريف أنه على حين وجد فى وقت من الأوقات وزير متفرد بالتجارة الخارجية، فإن التجارة الداخلية لم تنفرد أبداً بوزير.. وهكذا.

□

وختمت الكتاب بالباب التاسع الذى يتضمن دراسات موسعة لنماذج بناء الوزارات واختصاصاتها فى عهد الثورة. ويضم هذا الباب دراستين مطولتين أخريين مختصرتين، تتناول الأولى (الفصل الثانى والخمسون) كيف حدث بناء الهياكل الوزارية الجديدة، أو ما أفضل بحكم ثقافتى أن أستخدم له اللفظ العلمى «التعضى» Organization الذى أدى إلى وجود خمس وزارات للتربية والتعليم، والتعليم العالى، والبحث العلمى، والثقافة، والإعلام للقيام بالوظائف المرجوة من منظومة متكاملة للتعليم والإعلام والثقافة، وقد أعددت هذه الدراسة ضمن دراسة موسعة قامت بها مراكز النيل للإعلام والتعليم والاتصال.

وتتناول الدراسة الثانية (الفصل الثالث والخمسون) التى أعددتها أيضاً لمجلة النيل رؤية مفصلة للتطور المؤسسى لأجهزة ومجالس رعاية الشباب والرياضة على مدى عهد الثورة.

ويتناول الفصل الرابع والخمسون حيرة الوزارات الاقتصادية ما بين الضم والفصل فى الأعوام العشرين الأخيرة، مع أن هذا العهد هو أكثر العهود استقراراً فيما يتعلق بالبنيان الوزارى.

أما آخر فصول هذا الباب وهو الفصل الخامس والخمسون فيقدم نموذجاً لوزارة عاشت ٣٥ عاماً قبل أن تُلغى بصفة نهائية بعدما مرت بسبع صور مختلفة من إضافتها لوزراء مسئولين عن غيرها أو عنها.

□

هكذا يعرض هذا الكتاب لبعض الخطوط العريضة فى تكوين وحركة النخبة المصرية منذ ١٩٥٢ وحتى الآن بشىء من التفصيل الدقيق والترتيب، وهو يجتهد فى أن يبنى هذا الترتيب والتفصيل على الحصر الكامل والمتأنى.

كما يحاول أن يستند إلى منهج الاستقراء الكامل المبنى على دراسات واسعة قدمها المؤلف نفسه من قبل فى كتب منشورة، وعلى دراسات أخرى لم يُتح له أن ينشرها حتى الآن. وهكذا فإن هذا الكتاب يمثل حلقة من حلقات أخرى متصلة ومتواصلة، مع ثلاثة كتب سابقة للمؤلف هى: «الوزراء»، و«المحافظون»، و«البنيان الوزارى».

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدراسات التى يقدمها هذا الكتاب تمتد لتقدم معلومات كثيرة من أجل استكمال المقارنة، وهكذا فإنها تمتد إلى بدء

النظام الوزارى فى مصر ١٨٧٨، إذ يصعب دراسة الفترة التى نتناولها فى هذا الكتاب دون وضعها ضمن إطار حركة التاريخ الحديث، وهو الإطار الذى لا يجوز انتزاع الصورة منه على أية حال.

ويُعنى هذا الكتاب كما يتضح من عناوين فصوله بأكثر من جانب من جوانب دراسة النخبة الحاكمة مما لم يسبق التعرض له فى أدبيات التاريخ المصرى والمعاصر، وفى الدراسات السياسية التى تمت حوله.

كما يهيىء الكتاب بعض الفرص لدراسة آليات الصعود من ناحية، والانضمام والابتعاد من ناحية أخرى. ومع هذا فإنه لا يقدم ما اصطلح على تسميته فى العلوم السياسية بالدراسات الكاملة عن النخبة.

وربما تنبع أهمية الدراسات التى يقدمها الكتاب من أنها قادرة على المساعدة فى فتح الطريق إلى دراسات أكثر دقة تتناول بالبحث العلمى والاجتماعى وبطريقة علمية وموضوعية مدى إسهام النخب المصرية المختلفة فى تكوين النخب الحاكمة فى عهد الثورة. فضلاً عن دراسة الأنماط المختلفة من صور الارتباط بين أفراد هذه النخب، فلا يكتفى بتحديد الانتماء بصورة عامة على سبيل المثال، ولكن يصبح من اليسير التوثق مثلاً من الزمالات المختلفة المرتبطة بالتعاقب على المواقع المختلفة، ودور علاقات النسب، والمصاهرة، والجيرة، واتحاد مساقط الرأس، ومعاهد الدراسة، وبلاد البعثة، ومواقع العمل.. إلخ.

والحاصل أن المقالات والدراسات التى يتضمنها هذا الكتاب تحاول أن تقدم معلومات كثيرة دقيقة وموثقة، رأيت أن من كتمان العلم ألا أنشرها على القراء فى كتاب يتضمنها ويكون متاحا للقراء والدارسين فى كل وقت.

وليس صعباً على القارئ أن يدرك أن تحقيق كل ذلك بدقة كان من الأمور الصعبة بل المستحيلة في كثير من الأحيان، وكان كثيرون يحدثون المؤلف بأن يدخر جهده الذى بذله فى هذا الصدد ، وفى هذه الحقبة الزمنية القصيرة وفى دولة واحدة، وأن ينفقه - على سبيل المثال - فى موضوعات أكثر عمومية ، أو أكثر امتداداً فى الزمان أو المكان، ولكنى أستطيع أن أقول إن نفس المؤلف لم تشاركه هذا الإحساس، ولا شجعته على الاستجابة لهذه النصائح القيمة المخلصة ، بل ربما سولت له أو شجعته على أن يمضى بخطوات واسعة فى هذا الشأن حتى استطاع أن ينتهى من الفصول التى يضمها هذا الكتاب على هذا النحو الدقيق ، ولست أدرى أيهما الصواب ، وربما كانت نفس المؤلف أمّارة بالسوء . . وربما رحمها ربى .

□

بقى أن أذكر أنه على حين يضم الكتاب مجموعة من الدراسات المهمة لم أنشرها من قبل ، فإنه يضم أيضاً مجموعة من المقالات التى نشرتها على مدى السنوات الماضية ، ومع أن كثيراً من المعلومات التى أتحتها ونظمتها ورتبتها وقدمتها فى هذه المقالات قد عرضت محتوياته فى كثير من صحفنا مع الإشارة إلى مصدره ، إلا أن الأغلب قد تعرض لما يسمى بالسطو مرات عديدة فى عدد من صحفنا ومجلاتنا ، بل ووسائل الإعلام الأخرى دون الإشارة إلى المصدر ، إلا أنى لا أرى وجهاً للوم مَنْ فعلوا هذا ، لإيمانى بأن مَنْ لم يكن له من نفسه واعظ لم تنفعه المواعظ ، إنما كان يؤلمنى أن تنقل بعض المعلومات بطريقة قاصرة أو خاطئة أو مشوهة أو فى غير الإطار الذى قدمتها فيه .

وإنى أعتقد مع هذا كله أن واجبى يقتضينى ألا أبخل بعلم ، وألا أكتنز معلومة ، وألا أخفى علماً أو معلومة ، وقد لُقنت فى صغرى ضمن ما لقنت

فى تربيتى الأولى، أن علم المرء يزداد كلما بذله للآخرين، ولا ينقص أبداً، ومع أنى قد لا أفهم كيف يكون هذا إلا أننى عهدتنى أزداد علماً كلما بذلت من علمى القليل المتواضع، وإنى لأعجب لهذا رغم أنى أراه وأحسه وأخبره كل يوم.

ومع الأيام يزداد إيمانى بأهمية أن أقدم لأهلى وقومى وأبناء وطنى كل ما عرفت وأدركت من معرفة، ولهذا السبب فى المقام الأول كنت حريصاً على أن أجمع هذه الدراسات وتلك المقالات فى هذا الكتاب الذى أرجو أن ينال رضا القارئ والناقد والباحث والدارس، وأن يحظى بالتقييم والنقد والتصويب لما قد أكون قد وقعت فيه من خطأ أو مجافاة للصواب، سواء فى الاستقراء أو الاستنباط أو الاستنتاج أو التقرير.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى.

وليس لى أن أفخر بشيء من كل ما تسول لى نفسى الأمارة بالسوء أن أفخر به فى هذه الدراسات والمقالات، فذلك فضل الله، وهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول. وهو جلّ جلاله الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية. فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى



الباب الأول

بورتريهات سريعة
للنخبة الحاكمة



(١)
السمات العشر فى شخصية الرئيس مبارك

يحظى الرئيس مبارك بدرجة كبيرة من الإجماع المصرى على اختياره رئيساً للفترة القادمة، ربما لم يحظ بها من قبل أى رئيس مصرى سابق، ثمة عوامل كثيرة مكنت الرئيس مبارك من الوصول إلى هذه الدرجة على مدى ١٨ عاماً من رئاسته و٢٤ عاماً من بقائه فى الموقع المتقدم نائباً للرئيس ثم رئيساً. وبعيداً عن الأفكار النظرية الكثيرة يمكن لنا أن ندرك بكل وضوح العوامل التى مكنت مبارك من تحقيق هذه المكانة المتقدمة :

١ ـ إحساس الجماهير بالإنجاز الحقيقى :

سنذكر أمثلة سريعة :

المثل الأول : يرى بعض المواطنين أن الاعمال المدنية التى استلزمتها محطة واحدة من محطات مترو الأنفاق تمثل إنجازاً هندسيا يفوق الإنجازات الهندسية فى جسم السد العالى نفسه، لأن المواطن أصبح الآن يعبر فرعى النيل من الدقى إلى التحرير فى دقيقتين دون أن يرى النيل، وإنما هو يعبر أوتوماتيكياً تحت النيل بعشرين متراً من خلال مترو الأنفاق بخمسين قرشاً فقط. . ويستحيل على أية قوة فى الأرض أن تقنع هذا المواطن بأن هذا العمل الجبار ليس إنجازاً.

المثل الثانى : ذهب المصريون إلى الإسكندرية هذا العام من الطريق الصحراوى فوجدوا كوبرى صينية محرم بك واقعاً ملموساً بحيث لا يتوقف القادم من أى اتجاه أمام مدخل الإسكندية ولو لمدة ثانية واحدة ، والكوبرى يمثل الميدان العلوى الطائر الذى يسمح بالحركة فى ثمانية اتجاهات دون أى تقاطع .

المثل الثالث : وحتى الذين لم يسافروا بالطريق الصحراوى وجدوا كورنيش الإسكندرية وقد أصبح بمثابة كورنيشين وليس كورنيشاً واحداً ، وهو عمل جبار لا يقل أهمية عن إنشاء كورنيش جديد .

هذه أمثلة لمئات المشروعات المدنية التى تحققت بسرعة رهيبة فى التسعينيات بدءاً من الكبارى الجديدة على النيل فى المنصورة ، وفارسكور ، وشربين ، وأسيوط ، وسوهاج ، وطرق جديدة سيتوجها الطريق الساحلى الدولى على امتداد الساحل الشمالى لمصر كلها ، فضلاً عن نهضة حقيقية فى بناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، ومشروعات عملاقة للرى والصرف والمياه و الكهرباء .

٢ـ تحرير المواطنين من المعاناة اليومية :

حين بدأ الرئيس حسنى مبارك عهده كان الحصول على قطعة من الصابون يمثل إنجازاً حقيقياً لبعض الناس ، كذلك الزيت ، والسكر ، وآلدقيق ، والكيروسين ، والأرز ، الآن انقلبت الآية ، شركات الصابون هى التى تلح طوال اليوم فى الحصول على المواطن ليشترى منها الصابون ومسحوقات التنظيف التى كانت قد قاربت أن تكون من عجائب

الدنيا بالنسبة للمواطين.

كان وجود التليفون علامة على النفوذ والوصول أو الأصل الاجتماعى البارز، والآن فإن شركات المحمول تلاحق المواطنين فى كل مكان ليشتروا منها الخطوط التليفونية المتاحة للعمل فى نفس اللحظة.

امتد هذا أيضا إلى دخول الجامعات والحصول على شهادة: حتى منتصف التسعينيات كان الآباء وأولياء الأمور يحتالون للحصول لأبنائهم على مكان فى جامعة أجنبية فى الدول الاشتراكية أو السودان، والآن فإن الجامعات هى التى تلاحق الطلاب من أجل الالتحاق بها.. المعاهد العليا موجودة فى كل مكان من الجمهورية لدرجة أن البعض يشكون من كثرة المتاح!

٣- تجنيب الوطن المشكلات الكبرى:

لم يعرف التاريخ المصرى من استطاع أن يتغلب على مشاعره الشخصية على نحو ما فعل حسنى مبارك، حتى بعدما تعرض هو نفسه للاغتيال فى أديس أبابا، وحتى فى ظل حملات منظمة فى الولايات المتحدة الأمريكية لم يتعرض لها الرئيس عبدالناصر نفسه فى أصعب لحظات المواجهة المفتعلة مع الولايات المتحدة، فى كثير من الأحيان كان يسهل تصنيف الحملات الأمريكية على أنها تدخل سافر فى الشئون الداخلية لمصر، لكن حسنى مبارك آثر الطريق الأصعب وهو الارتفاع بنفسه عن خضم الأحداث الوقتية.

وتميز حسنى مبارك برؤية طويلة النظر تجاه مستقبل بلاده دون أن يعنى

«بالمكانة» التى أفنى غيره حياتهم وحياة أبناء شعبهم من أجل الحصول عليها أو توهم الحفاظ عليها . . وكانت النتيجة فى صالح حسنى مبارك تماماً . . ومع الزمن فقد استطاع أن يحقق ما لم يحققه غيره ، وفى هدوء شديد ، حتى النزاعات الحدودية مع السودان ومع إسرائيل نفسها تخطاها مبارك بحنكة وخبرة ودراسة وسياسة وكياسة . .

٤ ـ الثبات الانفعالى العالى :

لم يسمح حسنى مبارك أبداً لأى استفزاز أن يوجه تصرفاته حتى عندما تتكاتف وتتآزر وسائل الإعلام الأجنبية على الضغط فى موضوع معين ، وحين أكثر الإسرائيليون من الحديث عن تحريضه للفلسطينيين فى أثناء المباحثات ، وحين تعمد البعض تجاهل دور مصر أو دور مبارك شخصياً ، كان مبارك أكبر من الموقف بكثير جداً بفضل الثبات الانفعالى الذى لا تؤثر فيه فرقعات طارئة أو أى تفريغ للهواء .

٥ ـ البدء بالإحسان :

على الرغم من جرح مصر حكومة وشعباً من موقف حكومات الدول العربية عند وفاة الرئيس السادات ، فإن حسنى مبارك استوعب الموقف بمهارة شديدة ، وكان أكثر من إنسان عظيم حين بدأ بمد يد المجاملة الرقيقة وبصورة شخصية دون أدنى إحساس بالرغبة فى التحفظ ، وموقفه من الرئيس صدام حسين حتى الآن يعد مضرب الأمثال للأخوة الحريصة على بقاء حبال المودة مهما حدث من تجنيات . . وحين واجهت ليبيا أزمتها لم يكن هناك أحنّ عليها من الرئيس مبارك وحكومته ببساطة شديدة .

أما روح النجدة والنخوة العربية الأصيلة فقد تجلت فى أوضح صورها فى زلزال تركيا الأخير .

٦ ـ غفران الإساءة :

يبدو حسنى مبارك وكأنه يتجاهل تماماً الإساءات الخبيثة التى اندفع إليها كثير من الصحفيين الطامعين فى موقع قديم من قبيل وصف حكمه بالشيخوخة فى مقاعدها أو التخلى عن الأهداف القومية والحلم العربى والحل الاشتراكى وتكافؤ الفرص والاتهام بالتبعية ، وعلى الرغم من انتقادات الفريق سعد الشاذلى المندفعة ورهاناته فى أول حكم مبارك على أنه من الممكن له أن يفوز على حسنى مبارك فى انتخابات رئاسية ، إلا أن مبارك لم يمانع فى عودة الشاذلى من الخارج حيث كان قد نفى نفسه اختيارياً ، ثم أصدر مبارك قراره بالعفو عن الشاذلى من العقوبة التى كان لابد له أن يؤديها تنفيذاً لحكم عسكرى .

وفى كثير من الأحيان ينزلق كثير من الكتاب الشبان إلى تجنيات واضحة فى وصف سلوك مبارك ، لكن الحكمة الأبوية تتغلب على كل المشاعر الإنسانية فى رئيس حريص على نفسه ، وعلى وطنه بنفس القدر .

٧ ـ الروح المرحة :

حتى فى أحلك اللحظات يحرص مبارك على إضفاء جو المرح دون أن يستنفر الجماهير أو يعبئها لمعارك قاتلة أو مراحل تاريخية أو لحظات حاسمة ، من قبيل ساعة العمل الثورى .

٨ ـ تقدير الرجال :

حين أراد مبارك أن يبلغ الصحفيين درساً في أمانة الكلمة فإنه اختار أكبر ثلاثة منهم والتقى بهم، وهكذا فإنه التقى بمصطفى أمين وأحمد أبو الفتح على الرغم من موقف الثورة الغريب من هذين الرجلين بالذات، لكن الرئيس حسنى مبارك كان ينظر إلى الحقيقة الواقعة بعيداً عن المواقع الوظيفية التي اكتسبها أصحابها بطرق أخرى.

من ناحية أخرى كان مبارك حريصاً على أن يتقدم المشيعين في جنازتي عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، على الرغم من أن البروتوكول لا يلزمه بهذا، لكنه يعرف مكانة كلا الرجلين في ضمير الأمة رغم ابتعادهما بإرادتهما عن التعاون مع عبدالناصر منذ ١٩٦٤، ورغم آرائهما الواضحة في سياسات حكومات الثورة في عهدى عبدالناصر والسادات.

على نفس الخط حرص مبارك على تخطى البروتوكول ومنح محمد على فهمى رتبة المشير وهو الذى لم يتول منصب القائد العام ولكن لأن دور محمد على فهمى أكبر من أى دور آخر، فقد حرص مبارك على منحه هذه الرتبة في أكتوبر ١٩٩٣ حين مرت عشرون عاماً على حرب أكتوبر.

٩ ـ الامتنان للمسئولين السابقين :

حرص الرئيس مبارك على أن يمنح أبو غزالة ورفعت المحجوب أوسمة رفيعة عند انتهاء خدماتهما، كذلك فعل مع النبوى إسماعيل في مطلع عهده.

وقد آثر مبارك في ١٩٩٤ أن يوزع أوسمة الوزراء السابقين في الاحتفال

بعيد العمال فى أول مايو ، مؤكداً بهذا على قيمة العمل مهما كانت درجة السياسيين ، حتى ولو كان وزيراً ، وفى هذا الاحتفال حظى الكفراوى وجمال السيد بالحصول على أوسمة أعلى قدراً من بقية زملائهما الوزراء الذين لم يقضوا نفس المدد الطويلة فى الخدمة الوزارية وعادة ما يمنح الرئيس مبارك رؤساء الهيئات القضائية الأوسمة عقب خروجهم من الخدمة مباشرة وبنفسه .

١٠ ـ إنه يعرف ويعلن :

أن اسمه حسنى مبارك ولا يسعى ولا يقبل أن يكون له اسم آخر .

(٢)
فلسفة الرئيس حسنى مبارك فى التغيير

تبنىء ديناميات التغيير على مدى خمسة وعشرين عاما من ممارسة الرئيس للسلطة الفعلية نائبا للرئيس ورئيسا (١٩٧٥ - ٢٠٠٠) عن مجموعة من السمات المتميزة حكمت فلسفة التغيير عند الرئيس وجعلت لها مذاقاً مختلفاً عما عرفته الجماهير وبل النخبة المثقفة من اتجاهات أخرى للتغيير طيلة العهود السابقة.

ومن المهم أن نذكر فى البداية أن كل هذه السمات تعمل من خلال الفلسفة الكبرى للرئيس حسنى مبارك وهى الاستقرار ما أمكن ، والتغيير متى وجب .

(١) التأنى الشديد :

أول ملامح التغيير فى عهد مبارك كله ، هو البحث العميق والدراسة الجيدة والمتأنية التى تسبق التغيير ، وطبعاً هذا لاينفى أن تقديرات الموقف التى يبنى عليها الرئيس قراره قد لاتكون صائبة مائة فى المائة ، وقد ذكر هو نفسه ذلك ، ولكنه يتصرف بأقصى ما يمكنه من حرص على الصواب فى إطار المعطيات المتاحة أمامه ، وخصوصا أننا كبشر كثيرا ما لا نكتشف خطأنا فى أصدقاء نمنحهم ثقتنا المطلقة لفترة طويلة إلا فى مرحلة متأخرة .

هكذا يمكن القول إذن أن سياسة تقدير الموقف تحظى بأهمية كبيرة عند الرئيس



مبارك، وبالتالى فإنها لا تعانى من سلبيات الخطأ البشرى ، حين يقع رجال كبار، فى لحظة من اللحظات أسرى للأبد للانبهار بصفة مطلقة للتقوق البارز فى إحدى الشخصيات البارزة ، أو للتميز النادر لهذه الشخصية فى ظل سيادة الاخلاق المناقضة فى عصر يتميز بالانفلات .

وعلى سبيل المثال فقد كان الرئيس مبارك فى فترة من الفترات مولعا بالانتظام الشديد والمواظبة الأشد لأحد رؤساء اللجان المهمة فى الحزب الوطنى رغم أنه كان من الممكن لهذا الرئيس ولهذه اللجنة ألاتنعقد بهذه المواظبة والدورية والالتزام الشديد وخصوصا أنها لا تأخذ قرارات تنفيذية ، ولا تعرض عليها موضوعات تحتاج البت السريع أو غير السريع إنما هى لجنة توجهات واستماع إلى المقترحات والاتجاهات الشعبية لدى قادة الرأى العام .

كانت هذه الخصلة فى رئيس اللجنة بمثابة ضربة الحظ التى جعلت الرئيس يؤمن بمدى جدية هذه الشخصية ، وبالاضافة إلى أن الرئيس كان يبحث عن شخصية من هذا التخصص بالذات فقد قدم الرئيس لهذه الشخصية فرصة العمر التى كانت فيما يبدو أكبر من طموحات وقدرات هذا المسؤل الكبير الذى أدخل نفسه فى موضوعات صغيرة جداً كانت كفيلة بالقضاء على مستقبله فى هذا الموقع فى خلال عام واحد .

(٢) الحرص على الجمع بين العلم والخبرة

لأن الرئيس مبارك واحد من قدامى عمداء الكليات على مستوى الوطن العربى كله (كان عميداً للكلية الجوية منذ أكثر من ٣٣ عاماً) وفى ذات الوقت فقد كان رئيسا لاركان القوات الجوية وقائداً لها (لمدة ٦ سنوات) فانه يدرك

بصورة واضحة أهمية كل من عنصرى العلم والخبرة وضرورت تكاملهما من أجل تحقيق انجاز حقيقى فى أى مجال للتنمية .

ولهذا فان الرئيس مبارك يحرص فى كل تغيير على تحقيق هذين العنصرين معا بل ربما يشترط الخبرة مهما تكن ضئيلة ، وبلغة الشارع المصرى فانه حريص على أن يكون المسئول الجديد صاحب فكرة (عنده فكرة) على الأقل بالمجال الذى سيعمل فيه .

ولا يميل الرئيس مبارك إلى انتهاج أسلوب الرئيس عبد الناصر والسادات فى الانحياز الكامل للعلم متمثلا فى أساتذة الجامعات (فى ١٩٦٨ أدخل عبد الناصر اكثر من عشرة اساتذة من الجامعة إلى الوزارة مرة واحدة بعد مظاهرات الطلبة) وتكرر هذا فى عهد الرئيس السادات أكثر من مرة .

ولكن الرئيس مبارك على العكس من ذلك حريص دائماً على الافادة من كبار الموظفين التكنوقراطيين (سواء فى الحكومة أو فى شركات القطاع العام أو حتى فى المصالح التى لا تمثل الحكومة وانما تمثل أجهزة بيروقراطية أو بحثية إضافية : كمعهد البحوث الزراعية ومعهد التخطيط .. الخ) بنفس قدر إفادته من أساتذة الجامعات المتميزين .

وفى أحيان كثيرة يفضل الرئيس مبارك الاستعانة بالرجل الثانى فى الموقع إذا لم يكن هناك تحفظ كبير ضد هذا الرجل . .

كذلك يؤمن الرئيس بالعلاقة بين جوانب الخبرة المستطرقة فى أجهزة الدولة المختلفة فهو يختار لرئاسة هيئة قناة السويس قائد القوات البحرية كما يختار لرئاسة مصر للطيران مهندسا جويا زامله فى العمل فى القوات الجوية .

ولنأخذ اختيارات الرئيس مبارك لمنصب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات كنموذج ، ونحن نجد الرئيس يختار رئيس اللجنة الاقتصادية فى الحزب الوطنى وهو أستاذ اقتصاد بارز (عاطف صدقى) ثم يختار أبناء الجهاز بعدما أصبح الرجلان الأولان رئيس وزراء ووزير اقتصاد (عاطف صدقى ، يسرى مصطفى) ثم يختار صاحب أكبر موقع جامعى من بين أساتذة المحاسبة فى مصر وكان قد وصل إلى منصب رئيس جامعة (شوقى خاطر) ثم يختار رئيس مجلس الدولة (جودت الملط) حين يحس أن الجهاز فى حاجة إلى انضباط قانونى .

وللجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يختار الرئيس على التعاقب مجموعة من القادة العسكريين من الذين عملوا فى ذات المجال فى القوات المسلحة سواء فى مجالات التعبئة العامة أو الاحصاء أو إدارة القوات المسلحة نفسها .

وقد كان هذا واضحاً جداً فى ترشيح الرئيس لرؤساء مجالس الشعب (باعتباره رئيسا للحزب الوطنى الديمقراطى الذى يملك الأغلبية فى هذا المجلس) ، فعندما أراد أن يُحل أحداً محل الدكتور صوفى أبو طالب فقد بدأ بالدكتور كامل ليلة الذى كان يرأس إحدى لجان المجلس فضلاً عن دوره البارز كأمين للحزب الوطنى بالدقهلية وكرئيس سابق لجامعتين (بيروت ، وعين شمس) وكوزير للتعليم العالى .

ثم عاد خطوتين إلى الماضى ليختار الرجل الذى كان يتولى منصب الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى فى عهد السادات ، وقد شاهده الرئيس مبارك وهو يؤدى هذا المنصب بطريقة خطابية كفيلة بشغل الأصوات المعارضة بشعارات كبيرة حتى وإن كانت جوفاء تماماً .

وحين كان عليه أن يرشح رابع رئيس للبرلمان فى عهده اتجه إلى أقدر الوزراء القانونيين على الخطابة والصياغة التوفيقية ... وهكذا ظل المنصب فى حوزة قانونيين أكاديميين تقليديين.

(٣) التوفيق بين التركيب والوظيفة

أبدأ فأوضح أن القصد من هذا التعبير المختصر هو ذلك المعنى الذى نستخدمه فى دراستنا لعلوم الحياة حين نتأمل فى العلاقة بين علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء.

وقد كان هذا واضحا فى اختيار الرئيس لرؤساء الوزارة بصفه خاصة فقد كان تصعيد الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين لرئاسة الوزارة واستمراره فيها من باب الايمان بأهمية سياسة التطبيب فى ذلك الوقت ، كانت مصر مجروحة ، وكانت الحاجة ملحة إلى التطبيب بعنصر سياسى قادر على الاحتواء والتوفيق فى سرعة بالغة ..

وحين احتاجت الأمور فى مرحلة تالية إلى وضع أطر كفيلة ببدء سياسات جديدة كان كمال حسن على يقدم نفسه بتاريخه المتصل فى أرفع مناصب الدولة وبعقلية المدرعات والمخابرات والدبلوماسية القادرة على حسم قرار جيد .

وحين كان لابد من المضى فى سياسات اصلاح قتصادى وتحول اقتصادى مستمر جاء أربعة من أساتذه الاقتصاد والادارة على التوالى نجح الثانى منهم نجاحا منقطع النظير بينما هيأ الأول الأذهان للفكرة ، وأحيا الثالث (الجنزورى) الامل لبضعة أسابيع ثم أخذته دوامة السلطة والنفوذ ، أما الرابع (عاطف عبيد) فما يزال يتحسس الطريق !

(٤) سياسات الإحلال والتجديد : الاحتفاظ ببعض الطاقم على الأقل :

لايحبذ الرئيس مبارك إحداث خلخلة فى المواقع المرتبطة ببعضها ، وإنما يفضل التغيير على مراحل متوالية ، وعلى سبيل المثال فإن الرئيس مبارك فى الوزارت الاقتصادية لم يحدث أنه غير الطاقم كله مرة واحدة ، وإنما يحرص فى كل مرة على أن يحتفظ ببعض الطاقم الجديد حتى يتحقق التواصل مع الماضى .

فإذا كانت الوجوه الموجودة هى أ ، ب ، حـ فإنه يحتفظ بـ (حـ) ويغير أ ، ب وتصبح المعادلة س ص حـ وفى مرة تالية يغير حـ ولا مانع من تغيير س معه وتصبح المعادلة ط ص ع . . وهكذا ، وقد حدث هذا بطريقة بديعة كما قلنا فى الوزارات الاقتصادية لدرجة أن صلاح حامد على سبيل المثال ظل باقيا حتى ١٩٨٦ حين خلفه الدكتور الرزاز .

على حين أن الجنزورى اختار وزراء للمالية والاقتصاد والتعاون الاقتصادى للدولة للتخطيط فإنه هو نفسه كان موجوداً فى الوزارة منذ ١٩٨٢ كما كان الدكتور عاطف عبيد موجوداً منذ ١٩٨٤ ، ويوسف غالى منذ ١٩٩٣ وهكذا تحقق التواصل فى نفس الوقت الذى تحقق التغيير . . وفى الوزارة الأخيرة حدث شىء قريب جداً من هذا .

(٥) المصلحة العامة أهم من الرأى العام :

يغلب الرئيس مبارك المصلحة العامة حتى مع الاتجاه إلى ارضاء الرأى العام والذوق العام .

وفى بعض الاحيان فإن الرئيس مبارك يفكر بطريقة أنه ربما كان الموجود سيئاً بالفعل .

ولكن هل يمكن للأصلح أن يضيف فى ذات الموقع أم إنه ربما يخلق مشكلات جديدة .

يبدو الرئيس مبارك فى هذا مقتنعاً بمبدأ صعوبة إصلاح الآلة القديمة وهو يفضل تركها تعمل بنصف كفاءة حتى يتم شراء آله جديدة . . فى حالة التغيير الوزارى يبدو هذا واضحاً فى وزارة الثقافة على سبيل المثال بمشكلاتها الناشئة عن التحول من نظام اشتراكى إلى نظام السوق الحر .

يبدو فى هذه الحالة أن كل العبث الذى يزهو به فاروق حسنى يظل بمثابة أقصى ما يمكن لمثل هذه الوزارة أن تؤديه كاكسسوار أو ديكور فى الدولة ريثما يتم بناء نظام ثقافى جديد من واقع مجتمع جديد بعد أن يتم استهلاك الشخصيات الشمولية بمن فيها الذين يرددون أسماء أنفسهم كمرشحين مؤكدين وموعودين للوزارة من السلسلة التى لاتعنى شئيا أكثر مما هو موجود بالفعل .

ينطبق نفس المبدأ على وزارة التربية والتعليم حيث يشغل وزيرها القديم حسين بهاء الدين الناس صباحا ومساء بعبث لاينتهى تحت شعار التطوير ، وحين يراجع نفسه فإنه يفعل هذا من باب التطوير ، وحين يناقض نفسه فإنه يفعل هذا أيضا من باب التطوير ، بينما هو بتكوينه عاجز تماماً عن أى تطوير حقيقى .

ومع أن الرأى العام مقتنع بأهمية تطوير هذه المجالات فإن الرئيس يؤجل ملف التعليم والثقافة والمعارف حتى تستقر صوره الإصلاح الاقتصادى ثم صورة التحول الاجتماعى . . . ويبدو أنه على حق .

(٣)
الجنزورى . . مفاجأة غير كاملة !

جاء تكليف الرئيس حسنى مبارك أمس للدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الوزارة كمفاجأة، ولكنها لم تكن مفاجأة كاملة . وقد جاءت المفاجأة هذه المرة من أن التوقعات القديمة التى طال انتظار حدوثها قد حدثت فجأة .

☐ من جهة التوقيت فإن الرئيس مبارك كان قد ألح وصرح أكثر من مرة بأن التغيير سيأتى فى الوقت المناسب . . ومعنى هذا بوضوح أن تأجيل التغيير كان مسألة توقيت ولم تكن مسألة مبدأ كما ردد الكثيرون، ومن جهة التوقيت أيضا كان الرئيس حسنى مبارك بحكم طبيعته العسكرية شديدة الانتظام يتمم التغيير فى أوقات لا تكاد تخطئها عين المراقب الملم بالمواسم فى حياة العسكريين .

ومن الطريف أن الوزارة التى اختير فيها الدكتور الجنزورى نفسه وزيرا شكلت فى مطلع عام ١٩٨٢ أيضا، وهو أول تغيير فى عهد الرئيس مبارك، وكأنه يقول لنفسه كما يقول العسكريون مع أول العام «أو مع النشرة» . . لأن لمثل هذا التوقيت فائدة كبرى فى انتظام العمل فى دولابه المعهود . . ومما

● نشر فى الوفد غداة تكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الوزاره .

يذكر فى هذا الشأن أن الرئيس مبارك يلتزم بموعد النشرة فى التغييرات التى يحدثها فى قيادات الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وحين عهد الرئيس مبارك إلى كمال حسن على بتشكيل وزارته فى يوليو عام ١٩٨٤ ، كان هذا بعد مضى أربعين يوما على وفاة سلفه د . فؤاد محيى الدين ، مع أن الرئيس نفسه كان قد صرح للرجلين محيى الدين وحسن على بنيته فى إسناد رئاسة مجلس الشعب إلى الأول ورئاسة الوزارة إلى الثانى قبيل وفاة محيى الدين مباشرة . . ولكن التقاليد المصرية الراسخة فى احترام المتوفين دفعت الرئيس مبارك إلى تأجيل تكليف كمال حسن على بتشكيل الوزارة حتى ذكرى الأربعين لوفاة أفضل رئيس وزراء على حد ما عبر هو لبعض الرواة .

وبدون تعسف فإنه يمكن لنا أن نستنتج أن الرئيس مبارك كان حريصا على احترام التوقيت أيضا عندما كلف كلا من الدكتور على لطفى والدكتور عاطف صدقى بتشكيل وزارتيهما الأوليين فى عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ ، فقد كان حريصا على أن يتم هذا التشكيل قبل بدء دورة مجلس الشعب أو قبل أن تمضى هذه الدورة فى مناقشة بيان الحكومة .

□

أما شخص رئيس الوزراء فلم يكن سرا أن الجنزورى كان المفضل عند الرئيس حسنى مبارك كخلف لعاطف صدقى .

وكانت هناك عدة ظواهر متتالية على هذه الثقة يمكن لنا أن نعددها على النحو التالى :

١ ـ منذ شهرين كان الرئيس يتحدث فى لقاء عام وقال بصراحة إن شخص رئيس الوزراء لا يهم، لأن ما يهمه هو الخطة والبرنامج، سواء كان رئيس الوزراء هو عاطف صدقى أو الجنزورى أو غيرهما. وهكذا يمكن القول إن الرئيس مبارك بتلقائيته الشديدة كان يفكر بصوت عال.

٢ ـ دخل الجنزورى الحكومة فى يناير عام ١٩٨٢ ولكن فى أكتوبر عام ١٩٨٦ أى بعد أربع سنوات ونصف السنة اختير الجنزورى ليكون واحدا من أربعة نواب لرئيس الوزراء الجديد الدكتور على لطفى، على الرغم من أنه كان هناك فى الحكومة التى شكلت برئاسة على لطفى عشرة وزراء أقدم من الجنزورى فى تولى المنصب الوزارى وكانوا على سبيل الترتيب فى الأقدمية: صلاح حامد وآمال عثمان وحسب الله الكفراوى وبطرس غالى وسعد محمد أحمد وأحمد ممدوح عطية وسليمان متولى وماهر أباظة وجمال السيد إبراهيم وعبد الحميد رضوان، وبالإضافة إلى هؤلاء السيد صفوت الشريف الذى دخل الوزارة فى نفس اليوم الذى دخلها فيه الجنزورى ولكن اسمه كان يسبق اسم الجنزورى فى قائمة الوزراء.

يمكن لنا أن نتأمل كيف كان الرئيس مبارك حريصا على إعطاء الجنزورى هذه الأسبقية التى لم تعط فى الحكومات المصرية إلا لوزراء الحربية والخارجية المتميزين.. وعلى الرغم من أن الدكتور يوسف والى حاز هو الآخر منصب نائب رئيس الوزراء فى اليوم نفسه، وكان قد دخل الوزارة فى اليوم نفسه، إلا أن المبرر فى حالته كان واضحا جدا وهو توليه منصب الأمين العام للحزب الوطنى، على حين كان المبرر فى حالة الجنزورى هو المستقبل نفسه الذى تحقق بالأمس!!.

٣ ـ لم يكن الجنزورى يجد أى نوع من الحرج فى تقليص سلطاته على نحو ما حدث حينما عين وزيرا للتعاون الدولى فى حكومة عاطف صدقى الثانية ليبقى الجنزورى بوزارة واحدة هى التخطيط بعدما كان يتولى الوزارتين من قبل، وعادة ما يكون مثل هذا التقليص دالا على تقلص النفوذ، ولكنه فى حالة الجنزورى كان يدل بوضوح على أنه «رجل قوى» سواء ظل بحقيبة واحدة أو حقيبتين.

٤ ـ على الرغم من تمتع الدكتور الجنزورى بلياقة بدنية عالية وبقدرة على خوض المعركة الانتخابية للبرلمان، فإنه ابتعد عن خوض المعركة الانتخابية فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩٥، مع أنه كان قد خاض الانتخابات فى عام ١٩٨٧.. ولم يكن هذا يعنى فى نظر كثير من المراقبين إلا أنه يتمتع بحرية واسعة فى اختيار الفعاليات السياسية التى يفضل أن يؤديها.

٥ ـ فى عهد الرئيس السادات كان أول عهد الجنزورى بالعمل السياسى أن اختير محافظا للوادى الجديد فى نوفمبر عام ١٩٧٦، ومن الطريف أنه خلف فى هذا المنصب المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل «الآن» الذى استقال يومها ليخوض الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٧٦، ولكن الجنزورى لم يلبث فى الوادى الجديد إلا لأقل من سبعة شهور اختير بعدها محافظا لبنى سويف ليخلف المهندس سليمان متولى الذى نقل إلى المنوفية قبل أن يصبح وزيرا، ولكن الجنزورى لم يبق فى هذه المحافظة أيضا إلا لسبعة شهور عاد بعدها إلى مجاله الأصلى فى التخطيط وعين مديرا لمعهد التخطيط القومى خلفا للدكتور إسماعيل صبرى عبدالله الذى كان يشغل من قبل منصب وزير التخطيط، وقد واكب هذه الحركة تعيين الدكتور

إسماعيل صبرى نفسه مستشارا بوزارة الحكم المحلى .

وهكذا يمكن القول بأن أسهم الجنزورى كانت فى ارتفاع مستمر فى عهد حكومات ممدوح سالم ، وربما كان ممدوح سالم يخطط للاستعانة به كوزير للتخطيط لو طال بحكوماته الزمن . . وعلى كل حال فإن الجنزورى بعد عودته ظل الرجل الأقرب إلى منصب وزير التخطيط ، وهو ما حدث فعلا بعد خروج عبد الرزاق عبد المجيد الذى كان يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٧٧ وحتى تولاها الجنزورى ، ولم يكن الدكتور فؤاد محيى الدين يرتاح للدكتور عبد الرزاق عبد المجيد عليهما رحمة الله .

□

وثمة سمات شخصية تميز كمال الجنزورى :

١ ـ القدرة الفائقة على حفظ واستعراض الأرقام المعبرة عن المؤشرات التخطيطية ، وهذه القدرة كانت محل إعجاب متكرر عند عرضه لبيان الخطة فى مجلس الشعب كل عام .

٢ ـ البعد المتعقل عن الأضواء ، وهو النموذج المفضل لرؤساء الوزراء عند مبارك وعند السادات وعبد الناصر من قبل ، فالجنزورى ليس حريصا على حضور العروض الأولى فى الحفلات الخاصة لأفلام عادل إمام الجديدة التى تواجه الإرهاب . . وهو فى النادر ما يحضر مناسبات الزواج والخطوبة وأعياد رأس السنة والكرنفالات .

٣ ـ على الرغم من بعد الجنزورى عن الأضواء فإنه يظل فى الصورة دائما ، فهو مواظب على حضور كل المناسبات مع الرئيس ، وحضوره

ملموس ومشرف، وحين عهد إليه برئاسة لجنة لبحث أحوال كرة القدم وحل مشكلاتها ظهرت قدراته التوفيقية من غير توريط للدولة بموازنات وارتباطات، وبدون انحياز واضح إلى أى من الأطراف.

وفى هذا الصدد فانى أذكر أن صالح سليم رغم اعتداده الشديد بنفسه وشخصيته لم يكن يتأخر عن لقاء الجنزورى، وكان يحرص فى هذا اللقاء على ارتداء رابطة العنق رغم نفوره الشديد منها. . ولابد أن مثل هذا التصرف كان انعكاسا لروح الجنزورى الملتزم، وخاصة أن صالح سليم كان يجاهر بانتقاداته العنيفة جدا لمسئول كبير عن قطاع الشباب والرياضة.

٤ - لم يحدث طوال تولى الجنزورى لوزارة التخطيط أن اشتبك فى معارك صحفية من التى لا تجدى، وكان بالطبع يتنازل عن حقه فى الرد على كثير من الأحيان، ويعمد إلى تفويت الفرصة على الصائدين فى الماء العكر لتكبير الموضوع.

٥ - اتسمت علاقة الجنزورى بزملائه بالاعتدال، ولم يكن ميالا إلى فرض آرائه على أى منهم، ولهذا ظل يحظى بعلاقات متوازنة مع الجميع.

٦ - التزم الجنزورى بالخطة إلى أبعد الحدود، وحين كانت الضغوط تمارس عليه من أجل أى استثناء لأى مشروع فإنه كان يقاوم للنهاية.

٧ - حين تولى الجنزورى منصب المحافظ لم يكن هذا المنصب قد نال درجة الوزير بعد، وهو ما حدث فى نوفمبر عام ١٩٧٨، وبهذا كان الجنزورى محافظا بدرجة نائب وزير، ثم مديرا لمعهد التخطيط القومى، ولهذا جاء ترتيبه فى كشف الوزراء الجدد فى يناير عام ١٩٨٢ بعد الذين

كانوا يتمتعون بدرجة الوزير كالشيخ جاد الحق الذى كان مفتيا للجمهورية والدكتور صبرى زكى الذى كان محافظا لأسوان والمستشار عادل عبد الباقى الذى كان أمينا عاما لمجلس الوزراء وصفوت الشريف الذى كان رئيسا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، وقد جاء الجنزورى قبل أبو زغلة الذى كان رئيس مجلس إدارة شركة الحديد والصلب، وعادل طاهر الذى كان رئيس هيئة سياحية، واللواء حسن أبو باشا مساعد وزير الداخلية، والدكتورين فؤاد هاشم ويوسف والى اللذين كانا من أساتذة الجامعات «وهى الدرجة المعادلة لدرجة وكيل الوزارة».

(٤)
البورتريه العائلى للدكتور عاطف عبيد

كانت التكهنات السياسية ترشح الدكتور عاطف عبيد لتولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة، وكان كاريكاتير «أخبار اليوم» فى كفر الهنادوة يعبر عن هذا المعنى بطريقة كاريكاتيرية يقول فيها إن هناك اثنين عاطف، البيه عاطف الكبير الذى هو الدكتور عاطف صدقى، والبيه عاطف الصغير الذى هو الدكتور عاطف عبيد، ورغم أن الفارق فى السن بين الكبير والصغير ضئيل جداً، إلا أن الرأى العام تقبل التسمية بروح واقعية.

من الجير بالذك أن الاستاذ مصباح قطب الصحفى البارز جداً فى جريدة الأهالى كان قد ألف كتابا بعنوان «عصر الماركتيج أو زمن الدكتور عاطف عبيد» وقد تولى فيه استقصاء دور أساتذة إدارة الأعمال فى الحياة العامة والاقتصادية مع التركيز على عاطف عبيد كنموذج بارز، وقد عرض فيه كثيراً من جوانب حياة عاطف عبيد وتاريخه وعلاقاته، وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب والمعلومات القيمة التى يضمها فإن ناشره - للأسف الشديد - لم يهتم بابرازه إعلاميا أو تسويقياً.

● نُشر هذا المقال عقب تشكيل الدكتور عاطف عبيد لوزارته.

مما لا يتذكره الناس [بل إن بعضهم لا يكاد يصدقه الآن رغم قرب العهد] أن أول وزير لقطاع الأعمال العام لم يكن هو الدكتور عاطف عبيد، وإنما كان الدكتور عاطف صدقى نفسه، وهكذا فإن عاطف عبيد ورث عاطف صدقى على مرحلتين، فى البداية ورثه فى منصبه الأحدث عام ١٩٩٣ فى وزارة عاطف صدقى نفسها كوزير لقطاع الأعمال العام وتنازل يومها عن إحدى الحقائب الثلاث التى كان يتولاها وهى حقيبة شئون مجلس الوزراء، بينما احتفظ مع القطاع العام بحقيبتين أخريين هما التنمية الإدارية والدولة لشئون البيئة، وفى ١٩٩٧ فى أثناء وزارة الدكتور الجنزورى تنازل عاطف عبيد ربما بغير إرادته عن وزارتين أخريين من الثلاث التى كان يتولاها منذ ١٩٨٤، وهكذا أصبح عاطف عبيد فى ١٩٩٧ يتولى وزارة أخرى تماماً غير الوزارات الثلاث التى بدأ يتولاها فى ١٩٨٤.

لم يكن عاطف عبيد أول أستاذ إدارة أعمال يصل إلى منصب الوزارة، كان هناك قبله زميل له فى نفس القسم أكبر منه سناً وأكثر رسوخاً فى مجتمع علم الإدارة وفى الوظائف الجامعية وهو الدكتور على عبدالمجيد، الذى كان قد وصل إلى منصب وكيل كلية التجارة جامعة القاهرة، وكان فى شبابه ينتمى إلى الإخوان المسلمين.

والدكتور على عبدالمجيد هو صاحب الفضل فى اختيار زوجة الدكتور عبيد، وهى الدكتورة نجد خميس، ابنة الوكيل السابق لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة.

وقد كان والدها - وهو صيدلى - أحد الذين حكم عليهم بالإعدام فى أعقاب محاولة اغتيال الرئيس عبدالناصر فى المنشية ١٩٥٤، لكن من حسن

حظه أنه لم يطبق عليه حكم الإعدام .

تروى بعض الروايات أن أخته اعترضت موكب الرئيس عبدالناصر وحصلت منه على كلمة شرف ألا يُعدم أخوها، وقد بر عبدالناصر بوعده .

هذا عن والد زوجة عاطف عبيد، أما والدة زوجته فهى سيدة ألمانية، وهذا هو سبب اللمحات الغربية فى هيئة الدكتورة نجد التى تحمل اسم الإقليم الأكبر من المملكة العربية السعودية، وهو الإقليم الذى بدأت به سيطرة الملك عبدالعزيز آل سعود حتى ضم إليه الحجاز فيما بعد .

وليس من الغريب أن يسمى الآباء المصريون أبناءهم على أسماء المدن والأقاليم حتى لو لم يكن اسمها من أسماء المعانى . . ونحن نجد بنات كثيرات اسمهن «فرنسا» . . وأخريات اسمهن منصورة، وهذا بالطبع بخلاف الأسماء التى تنسب إلى البلاد والتى تستعمل أحيانا كلقب وأحياناً أخرى كاسم، وذلك من قبيل : الطنطاوى والزقازيقى والبحيرى والصعيدى والشرقاوى والغرباوى والدمياطى والدمنهورى والزرقاوى والزرقانى . . إلخ .

لكن على كل حال يبقى اسم «نجد» متفردا بين الأسماء المتاحة فى قائمة الأسماء المصرية .

□

فى أثناء التشكيل الوزارى نفسه ثارت التكهنات بأن الدكتور هشام الشريف قد رشح أو أصبح وزيراً بالفعل، وعندما صدر التشكيل بدون هشام الشريف كان التعليق أنه استبعد لأنه زوج أخت عاطف عبيد مباشرة ،

ولم يشأ الرئيس ولا رئيس الوزراء أن تكون فى الوزارة صلات عائلية .

ولكن الحقيقة أن الدكتور عاطف عبيد ليست له شقيقات ولا أخوات ، وإنما له شقيق واحد فقط هو الدكتور عبدالمنعم عبيد أستاذ التخدير فى قصر العينى ، وهو نفسه القطب اليسارى (أو الشيوعى بالتحديد) الذى قضى سنوات طويلة فى سجون عبدالناصر .

ويروى الدكتور فتحى عبدالفتاح رئيس تحرير كتاب الجمهورية الشهرى وصاحب كتاب «شيوعيون وناصريون» أنه حمل رسالة من عبدالمنعم عبيد فى السجن إلى شقيقه عاطف حينما سمح له بالخروج من السجن ليتلقى العلاج فى مستشفى قصر العينى . . لم يكن هذا بدعاً فإن فى الحكومة القائمة الآن وزير آخر كان له شقيقان بين الشيوعيين المسجونين والمغضوب عليهم فى عهد عبدالناصر .

الوزير هو المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، وشقيقاه معروفان جيداً للشيوعيين وللصحفيين .

والطريف أيضاً أن الدكتور فتحى عبدالفتاح حمل رسالة من شقيق الشيوعى إلى رجل القضاء المصرى الذى أصبح وزيراً للعدل أى المستشار فاروق سيف النصر نفسه ! !

خرج الدكتور عبد المنعم عبيد من المعتقل وآثر الخروج من مصر كلها إلى الكويت حيث عمل هناك طبيبا للتخدير لمدة طويلة جداً ، وفى أثناء غزو الكويت عاد عبدالمنعم عبيد إلى مصر فى رحلة من رحلات الأهوال ، وفكر فى الاستقرار فى عمل حكومى فى مصر خصوصاً أن الحكومة المصرية كانت

قد أصدرت قراراً بعودة كل صاحب وظيفة سابقة إلى وظيفته مهما تقادم العهد، وحتى لو كان قد استقال، وهكذا عاد عبدالمنعم عبيد إلى قصر العينى أستاذاً للتخدير، وكان من الممكن أن يتولى منصباً هنا أو هناك فى القطاع الطبى خاصة أنه - على ما روى لى - كان صديقاً شخصياً لمحمود شريف (محافظ القاهرة ثم وزير الإدارة المحلية فى ذلك الوقت ٩٠/ ٩١)، بل إن عبدالمنعم عبيد كان - على ما روى لى أيضاً - واحداً من مجموعة الأطباء الذين ذهبوا لإنقاذ المقاومة الفلسطينية فى أيلول الأسود عام ١٩٧٠ فى المصادمات التى جرت مع الحكومة الأردنية والملك حسين.

وقد نجح هؤلاء الأطباء فى استنقاذ ياسر عرفات نفسه والعودة به إلى القاهرة حيث شارك فى مؤتمر القمة العربى إلى جوار الرؤساء والملوك: عبدالناصر وفيصل وحسين والقذافى.

يبدو أن عبدالمنعم عبيد لم يكن قادراً على تطوير أفكاره اليسارية القديمة حتى بعد أن سقط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى.

□

العنصر الثالث والأهم فى عائلة عاطف عبيد ليس هو شقيقه ولا والد زوجته، لربما كان الشقيق والحما بمثابة عبء على البورتريه السياسى لعاطف عبيد أكثر من أن يكونا قوة دافعة (وإن كان هذا لحسن الحظ فى رأى الرئيس مبارك نوع من أنواع العبث الذى لم يمارسه الرئيس أبداً).

لكن القريب الذى استفاد منه عاطف عبيد بالفعل فى تكوينه العلمى والوظيفى كان هو خاله العظيم الاستاذ الدكتور عبدالمنعم الشافعى أستاذ

الإحصاء فى جامعة القاهرة.

الخال الآخر هو الدكتور بخاطره الشافعى كان خبيراً فى مجمع اللغة العربية، وهذا هو سبب من أسباب حضور ومشاركة الدكتور عاطف عبيد فى ندوة اتحاد مجامع اللغة العربية حول المصطلحات الإدارية بالإضافة إلى تخصصه طبعاً وبروزه فيه!

كان الدكتور عبدالمنعم الشافعى واحداً من الأساتذة القلائل والمبرزين فى كلية التجارة ثم فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وظل بمثابة المرجع فى علوم الإحصاء لفترة طويلة.

الأهم من قيمة الشافعى كأستاذ هى قيمته كإنسان، لأنه زوج أستاذة الطب الأولى فى مصر وهى الدكتورة فاطمة عابدين التى حققت ما لم تحققه طبيبة من قبل على المستوى العلمى والطبى، فقد وصلت إلى الأستاذية فى وقت مبكر (١٩٦٥) حتى إن قانون الجامعات عندما عدل كانت هى أبرز من عدل القانون من أجلهم لتحصل على درجة الأستاذية رغم عدم وجود كرسى على حين كانت درجات الأستاذية مرتبطة بالكراسى، ولأن الدكتور أنور علوى أستاذ الباثولوجى الأول كان لا يزال على قيد الحياة ويشغل درجة أستاذ كرسى الباثولوجيا، فقد حصلت فاطمة عابدين على درجة أستاذ بدون كرسى فى ١٩٦٥، وبعد قليل اختيرت لتكون أحد الأساتذة (وليس إحدى الأساتذة) المؤسسين لكلية طب الأزهر، وعرض عليها الشيخ الباقورى أن تكون أول عميدة لكلية البنات الأزهرية التى كانت تشمل شعبة للطب تحولت إلى كلية بعد هذا، لكن فاطمة عابدين بحكم ارتباطها بالتخصص العلمى فضلت الأستاذية وبقيت أستاذة فى طب الأزهر

للبنين، ومع هذا كانت تشارك فى امتحانات قصر العينى بصفة مستمرة، وكان لى شرف أن امتحنت أمامها.

قيمة فاطمة عابدين لا تتوقف على العمل الأكاديمى، فقد كان لها معمل متميز للباثولوجيا وبذلك كانت أكبر طبيبة أستاذة ممارسة على مستوى مصر كلها، ورغم أن شقيقتها الكبرى هى الدكتور زهيرة عابدين أستاذة طب الأطفال الشهيرة كانت ذات حضور دائم، إلا أن فاطمة عابدين زوج خال رئيس الوزراء كانت ضمن عدد محدود على أصابع اليدين بين أساتذة الباثولوجيا الممارسين، لهذا كان اسمها فى عالم الطب كبيراً جداً إذا ما قورن بشقيقتها التى كانت واحدة من مجموعة أساتذة أطفال متميزين كثيرين.

يحلو للأطباء أن يضربوا المثل بما كان يحققه الطب من دخل مادى بأن فاطمة عابدين كانت قد بنت عمارة كاملة فى حى الدقى، لكن النعمة لا تكتمل فقد فقدت فاطمة عابدين وزوجها الدكتور عبدالمنعم الشافعى خال رئيس الوزراء ابنتهما فى حادث سيارة على الطريق الصحراوى، وكانت الإبنة طالبة فى كلية الطب، بل كانت الطالبة المثالية للكلية، أى أنها بالإضافة إلى تفوقها كانت شخصية واعدة، ولم تبخل كلية طب قصر العينى على ابنة الكلية «شيم» بالتكريم الذى تستحقه ووضع لها تمثال فى مكتبة الكلية، كما أطلق اسمها على الشارع الذى يصل (فى الماضى) بين كليتى الطب (قصر العينى القديم) والصيدلة، وهو ذلك الجزء من الشارع الذى نعبر منه الآن جميعاً حينما نكون قادمين من كوبرى الجامعة ومتجهين إلى صلاح سالم حيث يكون قصر العينى الفرنساوى إلى اليسار وكلية



الصيدلة إلى اليمين.

وطبعاً هذا الجزء من الطريق لا يعطى أرقاماً لأى بيت أو مصلحة أو مبنى، لهذا فإن اسمه «نافذة»، وحتى عشر سنوات مرت كان يمر من فوقه كوبرى صغير للمشاة يربط بين كليتى الطب والصيدلة، لكن الكوبرى نفسه أزيل مع عصور تجميد العلاقات بين كليتى الطب والصيدلة فى ظل نزعات الاستقلال التام التى تتبناها الكليات الجامعية منذ فترة، إلى حد أنه على الناحية الأخرى من الطريق وفى قصر العينى الجديد نفسه أقيم سور طويل للفصل بين كليتى طب الأسنان والطب على الرغم من أن أساتذة ومدرسى الأسنان يفخرون بأن يكتبوا على كروتهم ولافتات العيادات أنهم يعملون فى قصر العينى.

يتبقى من حديثنا عن فاطمة عابدين أنها قريبة مباشرة للدكتورين إبراهيم بدران وأحمد فؤاد محيى الدين، وهذا هو سر علاقة عاطف عبيد المبكرة بهؤلاء الأطباء الوزراء .

وأظن أن هذا الجانب من البورتريه العائلى لعاطف عبيد سيكون له مردود كبير على قضايا المرأة ودورها فى المجتمع، فبالإضافة إلى أن والدته هى التى تولت تربيته هو وشقيقه، ها هو يجد دوراً بارزاً جداً لزوج خاله فضلاً عن دور أسرة زوجته وأسرته هو.

□

لم يبق من الحديث عن عائلة عاطف عبيد إلا الابن و الإبنة.

الابن هو الدكتور وليد عاطف عبيد مدرس جراحة العظام فى قصر

العينى ، كان تلميذاً لوزير الصحة السابق حلمى الحديدى ، هادئ الطبع ، دمث الخلق ، مجتهد ، تظهر عليه بوضوح سمات العلم والخلق معاً ، وهو زوج ابنة أستاذه الدكتور شكرى حنتر والدكتورة نوال بدراوى أستاذة المناطق الحارة فى معهد تيودور بلهارس ، وهى واحدة من مجموعة أشقاء متميزين فى الطب والهندسة ، منهم الدكتور رشدى البدراوى أستاذ الأنف والأذن والحنجرة الشهير صاحب المؤلف الأخير فى قصص الأنبياء .

أما الأبنة نورا عاطف عبيد تخرجت فى الجامعة الأمريكية وآثرت العودة إلى الجامعة الأم فى وظيفة مدرس مساعد فى قسم الإدارة الذى استحدثته كلية الاقتصاد فيها رغم وجوده من قبل فى كلية التجارة . . وقد اختير عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وزيراً للشباب !

(٥)
التعريف بالوزراء الجدد فى ١٩٩٦

(١) الدكتور محمود حمدى زقزوق

يتميز الدكتور زقزوق بين الوزراء الجدد والقدامى جميعاً برفعة منصبه الجامعى، فهو الوحيد فى الوزارة كلها الذى وصل فى جامعته إلى منصب نائب رئيس الجامعة (تضم الوزارة عميدين سابقين هما الدكتور محمود شريف والدكتور محمد زكى أبو عامر)، لكن زقزوق عمل عميداً لكلية أصول الدين العتيدة لفترات ممتدة واختير أخيراً نائباً لرئيس أقدم جامعات العالم، وبهذا فإنه بحكم مكانته الجامعية يعتبر أرفع الوزراء قدراً، ويمثل الدكتور زقزوق كذلك النموذج البارز لاتصال الأساتذة الأكاديميين المصريين بالمجتمع الدولى، وذلك بحكم تخصصه البارز فى الفلسفة الإسلامية واشتراكه منذ مرحلة مبكرة فى مؤتمرات المستشرقين والمستعربين، وزقزوق هو صاحب أقوى اتصال بالمجتمع الدولى العلمى بين الوزراء جميعاً بلا استثناء.

وعلى صعيد ثالث يمثل زقزوق دون غيره من جميع الوزراء نموذج الوزير الذى اختير للوزارة بينما يشغل منصب الرئاسة فى الجمعية العلمية التى ينتمى إليها بحكم تخصصه العلمى، ذلك أن الدكتور زقزوق يشغل منصب

رئيس الجمعية الفلسفية المصرية بالانتخاب، وتضم هذه الجمعية كافة المشتغلين بالعلوم الفلسفية فى مصر .

وبالإضافة إلى ذلك كله يتمتع الدكتور حمدى زقزوق بتواضع العلماء، وهدوء وصفاء نفس نادرين، وبقدرة فائقة على الفهم والإدارة والتجديد، ولاشك أن ثقة زملائه فيه بتكليفه بالعمادة لفترات طويلة قد حرمت الفكر الإسلامى من أن يتفرغ له بصورة أكبر .

وقد ولد الدكتور زقزوق فى نهاية عام ثلاثة وثلاثين، وتخرج فى جامعة الأزهر فى نهاية الخمسينات، وأتيحت له بعثة إلى ألمانيا حيث درس فى جامعة ميونيخ ونال درجة الدكتوراه (١٩٦٧)، وبعد عودته عمل مدرساً بكلية أصول الدين، وتولى رئاسة قسم العقيدة والفلسفة ثم عمادة الكلية ثم منصب نائب رئيس الجامعة .

وللدكتور زقزوق مؤلفات قيمة لعل أهمها «الإسلام فى الفكر الغربى»، و«الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضارى»، و«دراسات فى الفلسفة الحديثة»، و«المنهج الفلسفى بين الغزالي وديكارت» .

ويأتى اختيار الدكتور زقزوق لمنصب وزير الأوقاف بمثابة لمحة توفيق للدكتور الجنزورى، خاصة بعد الهجوم الشديد الذى تعرض له الدكتور المحجوب بعد معركته الانتخابية التى خاضها فى مواجهة رئيس تحرير الأحرار مصطفى بكرى .

وعلى الرغم من أن وزارة الأوقاف تحتاج مهندساً أو خبيراً للتمويل لإدارة أموالها وممتلكاتها الواسعة، إلا أن العرف المصرى منذ منتصف القرن استقر

على اعتبارها بمثابة «وزارة الدعوة»، وفى هذا الصدد فإن اختيار زقزوق يمثل أهمية خاصة فى الفترة القادمة التى سيكون على مصر فيها أن تواجه استطلاعات العالم كله واستفهاماته عن الإسلام باعتبار مصر الآن تمثل المعقل الأكبر للفكر الإسلامى وتراثه الممتد عبر العصور.

ومع هذا فإن أمام الدكتور زقزوق عدداً من المشكلات الملحة التى تراكمت فى عهد الوزراء السابقين، كضم المساجد إلى الأوقاف وهى المشكلة الأزلية التى تسيىء إلى النظام المصرى بعد الثورة حين استولت الدولة على الأوقاف كلها لكنها لم تقم بما كانت الأوقاف كفيلة بالقيام به. وهذه المشكلة تمثل فى حد ذاتها أكبر تحد أمام النظام كله لا الحكومة فحسب، لا بسبب الآثار المرتبطة بالإرهاب وتحويل المساجد إلى أوكار ومخازن للأسلحة، ولكن قبل هذا بسبب مصداقية الدولة وأمانتها وقدرتها.

على أن المشكلة الأكبر من هذا هى ضرورة إيجاد خطة للدولة لبناء مساجد جديدة تليق من حيث المعمار الخارجى والداخلى بدولة مسلمة فى نهاية القرن العشرين، وللأسف الشديد فإن تقصير الحكومة المصرية فى بناء المساجد لا يقل عما اكتشفناه من تقصيرها الشديد فى بناء المدارس فى الفترة الماضية.

وعلى مستوى القوى البشرية (الأئمة والدعاة) فإن أمام الدكتور زقزوق فرصة ذهبية لاستغلال مواهبه وقدراته وخبرته فى التعليم والتدريب من أجل تطوير خلفية القائمين بالدعوة، وسيكون فى وسع زقزوق بحكم خبرته فى الجامعة أن يصل إلى أسلوب أمثل لما يسمى بالتعليم المستمر أو

تعليم الكبار من أجل النهوض بالمستوى الفكرى والوظيفى للدعاة والأئمة .

وفى هذا الصدد فإن عدداً كبيراً من الحلول والبدائل سيكون متاحاً أمام زقزوق ، فعلى سبيل المثال يمكن إعادة فكرة المسجد الجامع حفاظاً على خطبة الجمعة من المعاناة التى تعانيها منذ سنوات فى ظل اجتهادات ناقصة .

وبحكم عقليته وثقافته الملمة بأوجه الاختلاف بين المذاهب الإسلامية المختلفة سيكون فى وسع زقزوق أن يستعين بالعلم والفكر على مواجهة المشكلات المتشعبة .

وفى كل الأحوال فإن الدكتور زقزوق بحكم سنه ومسئولياته العلمية فى حاجة شديدة إلى نائب وزير كى يتمكن من أن يفيد هذا المنصب بعقليته الكبيرة دون أن ينشغل بجهد العضلات المضنى .

أما من ناحية تاريخنا السياسى فإن زقزوق هو أول وزير للأوقاف من الذين تلقوا تعليمهم العالى فى الخارج منذ عهد الدكتور بيصار الذى عمل وزيراً للأوقاف فى ١٩٧٨ ، ثم اختير شيخاً للأزهر فى ١٩٧٩ ، وقبل بيصار كان عبدالحليم محمود (وزيراً ١٩٧٢ فشيخاً ١٩٧٣).

وفيما بين علماء الأزهر جميعاً يمثل الدكتور زقزوق النموذج الأكثر ندرة لأولئك الذين تلقوا تعليمهم فى ألمانيا (فى تاريخنا السياسى كان الدكتور محمد البهى هو الوحيد الذى تولى وزارة الأوقاف فى ١٩٦٢ من بين الأزهريين الذين أتموا تعليمهم فى ألمانيا)، وذلك فى مقابل مجموعة كبيرة درست فى فرنسا كمصطفى عبدالرازق باشا وعبدالرحمن تاج وعبدالحليم محمود ومحمد عبدالله دراز . . إلى نهاية قائمة الذين درسوا

فى السربون أو فى فرنسا .

وعلى المستوى الشخصى فإن الدكتور زقزوق يتمتع بروح قادرة على تفهم الشباب، وبقدرة على ممارسة الرياضة والنظام فى حياته اليومية .

(٢) الدكتور محيى الدين الغريب

فيما بين الوزراء السبعة الجدد يأتى الدكتور محيى الدين الغريب فى المقدمة بحكم أقدميته فى منصبه بدرجة وزير، وهو وجه معروف للجماهير منذ فترة طويلة، كنائب لرئيس هيئة الاستثمار، وهو معروف أيضاً للرئيس مبارك نفسه الذى يرأس اجتماع هذه الهيئة، ولكثير من الوزراء الذين يحضرون اجتماعاتها، ولبعض المحافظين الذين تقام المشروعات الاستثمارية فى محافظاتهم، ويتمتع الدكتور محيى الدين الغريب بقدرات ذهنية عالية، وبإلمام واسع بالأحوال الداخلية، وبعلاقات متصلة مع رجال المال والأعمال فى جميع الميادين، كما أنه أصبح على خبرة كافية وتأثر واضح بشخصيات وسلوك الصف الثانى من البيروقراطيين المصريين فى عديد من وزارات الخدمات والإنتاج، وعلى المستوى الشخصى يتمتع بالهدوء والمثابرة والوقار، وهى عوامل كفيلة بالنجاح فى أى موقع وزارى فى مصر المعاصرة، حتى لو لم يكن هو الموقع الأفضل للدكتور الغريب الذى كان من المتوقع أن يتولى وزارة الاقتصاد بدلاً من وزارة المالية. كما أن شخصية بهذه المزايا والقدرات تؤهله لتولى رئاسة الوزارة نفسها إذا ما سارت الأمور فى نفس الاتجاه.

وعلى الرغم من أنه لم يعمل فى مؤسسات أجنبية أو دولية كالبنك

الدولى، فإنه يتمتع بخبرة واسعة فى المحيط العربى، وسوف يفيد بالطبع من عمله كمدير للمشروعات بصندوق أبى ظبى الوطنى للإنماء الاقتصادى طيلة ست سنوات (٧٢-١٩٧٨)، وبالفترة التى قضاها فى مطلع عهد الرئيس مبارك كمستشار لوزارة الاستثمار والتعاون الدولى، وفى نهاية عهد الرئيس عبدالناصر كمستشار لوزير الاقتصاد، وبعمله أيضاً فى جامعة الدول العربية كخبير بمركز التنمية الصناعية.

وقد تخرج الدكتور الغريب من الجامعة فى سن مبكرة (١٩٥٧) وهو من مواليد (١٩٣٩)، وكانت نظم التعليم فى هذا الوقت تمكن مثل هذا التخرج المبكر ولكن ليس إلى هذا الحد، ولكن - على كل حال - هذا هو التاريخ المعلن لميلاد الوزير الجديد.

والدكتور الغريب واحد من الجيل الثانى من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة، تميز عن معظم أساتذة الجيل الأول بأنه قبل العمل لمدة طويلة فى المواقع التنفيذية فى أجهزة الحكومة المصرية المختلفة، رغم وصوله إلى درجة الأستاذية، وفيما قبل كان أساتذة الجيل الأول يدخلون الحكومة كوزراء مباشرة، وفى جيل «الغريب» تقبل بعضهم العمل التنفيذى بدرجة أقل من درجة الوزير، لكن محيى الغريب كان أبرز هؤلاء وأطولهم بقاء فى مناصب الحكومة التنفيذية، حتى ظن بعض المراقبين أنه من كبار الموظفين!

حصل محيى الدين الغريب على درجته الجامعية الأولى فى الاقتصاد من كلية التجارة بجامعة القاهرة، وعلى هذا فإنه ينتمى إلى التجاريين بحكم الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، على حين ينتمى كثير من أساتذة

هذا القسم إلى الحقوقيين بفضل الليسانس، وقد أوشك هذا الصراع التقليدى بين ذوى الأصول الحقوقية والتجارية على التلاشى، فيوسف بطرس غالى مثلاً خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نفسها، وقد وصل جيله إلى الأستاذية الآن، لكن خارج هذه الكلية لا تزال كلية الحقوق أيضاً تمنح درجات الدكتوراه فى الاقتصاد والمالية العامة (كالدكتور عاطف صدقى والدكتور الرزاز)، وتمنح كليات التجارة الدكتوراه فى الاقتصاد (كالدكتور على لطفى)، وتمنح كليات الزراعة الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى (كالدكتور الجنزورى والدكتور أحمد جويلى)، أما أساتذة كلية الاقتصاد والأوائل فيضمون الدكتور محمد زكى شافعى والدكتور رفعت المحجوب وكلاهما حقوقى.

ينتمى الغريب إلى المدرسة الإنجليزية، حيث حصل على الدكتوراه فى السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين العام.

بعد عودته من البعثة عمل الغريب مدرساً فى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية (١٩٦٦)، ونال درجة أستاذ مساعد (١٩٧٢) فأستاذ (١٩٧٧)، كما عمل وكيلاً للكلية حتى ١٩٨٦.

إذا تأملنا الوضع فى قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة فى نهاية عهد عبدالناصر وبداية عهد السادات (١٩٧٠ - ١٩٧١)، أى قبل التوسع فى تعيين المعيدين وأعضاء هيئات التدريس، سوف نجد أن محيى الدين الغريب كان يحتل الترتيب التاسع فى هذا القسم، وكان يومها لا يزال مدرساً، ومن بين الثمانية الذين كانوا يسبقون الغريب فإن خمسة تولوا منصب الوزارة وما هو أعلى منه، وربما يصدق

على هذا القسم بالذات أنه قسم الوزراء (فى مقابل كلية الحقوق فى الماضى) . .

وقد كان ترتيب أعضاء هيئة التدريس فى هذا القسم فى عام ١٩٧٠ على النحو التالى : الدكتور أحمد أبو إسماعيل الذى فاز مؤخراً بعضوية مجلس الشعب وقد تولى وزارة المالية منذ عشرين عاماً، ثم الدكتور محمد زكى شافعى الذى تولى وزارة الاقتصاد منذ عشرين عاماً ، واعتذر عن وزارة التعليم العالى منذ ثلاثين عاماً، فالدكتور سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، فالدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، فالدكتور فؤاد هاشم وزير الاقتصاد فى مطلع عهد الرئيس حسنى مبارك ، فالدكتور رياض الشيخ، ثم الدكتور أحمد الغندور العميد الأشهر لكلية الاقتصاد، فالدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد فى منتصف الثمانينيات، فالدكتور الغريب نفسه .

وزير المالية الجديد إذن ليس غريباً عن السياسات المالية والاقتصادية والنقدية منذ منتصف عهد الرئيس السادات، حيث توالى زملاؤه من ذات القسم على هذه المواقع . . وإذا كان قد عين وزيراً للمالية بدلاً من أن يعين وزيراً للاقتصاد، فقد كان لجذوره التجارية دخل فى هذا ، وإن كانت التصريحات المعلنة فى الصحف ووسائل الإعلام أن اختياره قد يحل مشاكل المستثمرين مع الجمارك والضرائب بحكم إلمامه بها من خلال عمله فى هيئة الاستثمار . . وقد يكون هذا صعب التحقيق إلى حد الاستحالة لأسباب كثيرة يدركها رجل الشارع . .

ولكن السؤال الذى يلح على الجمهور : هل إذا حدث هذا الحل لمشاكل

المستثمرين فى الضرائب والجمارك . . إلخ ، هل سيكون هذا على حساب محدودى الدخل أو خطط التنمية؟ والمسألة فى هذا الصدد لا تعدو أن تكون شبيهة بقصة الابن المنتمى إلى جماعة أصولية أو متطرفة يطلب من والده الامتناع عن قبض مرتبه فى أول الشهر لأن أموال الحكومة حرام . . ولكن من أين ينفق الأب على أبنائه إذا تنازل عن مرتبه ! !

فيما عدا الكتب الجامعية التقليدية لأستاذ من طبقته ، فإن للدكتور الغريب كتاباً مهماً بعنوان «محددات وسائل الدفع فى الاقتصاد المصرى» .

وعلى مستوى الاهتمامات العامة يذكر للدكتور الغريب أنه كان أميناً لمجلس بحوث البيئة فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى بداية عهدها ، ورغم أن الأكاديمية لم تنشأ إلا عام ١٩٧١ فإن الصحف فى تعريفها به أشارت إلى أنه تولى هذا المنصب فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٢ .

(٣) ظافر البشرى

يبدو أن الدكتور ظافر البشرى قد ولد فى بيت الأسرة فى الزيتون حيث كانت عائلته العريقة من أوائل العائلات التى سكنت حلمية الزيتون ، التى كانت ضاحية جديدة فى أول القرن ، أما الآن فإن ظافر البشرى يسكن مع شقيقه المفكر المصرى المعروف الدكتور طارق البشرى ومع أسرة شقيقهما الثالث فى بيت خاص فى حى المهندسين .

نال ظافر البشرى درجة البكالوريوس ، ثم دبلوم معهد الإدارة العامة ، ثم دبلوم الاقتصاد ، كما نال دبلوماً ثالثاً فى الاقتصاد .

عمل ظافر البشرى منذ البداية فى عدد من الهيئات الوطنية المهمة، حيث عمل مفتشاً فى ديوان المحاسبة (الجهاز المركزى للمحاسبات فيما بعد)، ثم عمل فى وزارة المالية، كما عمل فى مكتب عبداللطيف البغدادى نائب رئيس الجمهورية الذى كان فى فترة من الفترات وزيراً للتخطيط فى عهد جمال عبدالناصر، وكان يتولى هذا القطاع بالإضافة إلى منصبه كنائب لرئيس الجمهورية.

كذلك فقد عمل ظافر البشرى كوكيل للوزارة لشئون مكتب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية (الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد)

وقد وصل البشرى إلى درجة وكيل أول وزارة فى وزارة التخطيط عندما بلغ الخمسين عاماً (فى ١٩٨١)، وكان بالطبع مؤهلاً لأن يكون وزيراً للتخطيط أو مرشحا لهذا المنصب لولا بقاء الجنزورى فى منصبه طيلة ١٤ عاماً.

وفى ١٩٨٤ عين ظافر البشرى نائباً لرئيس بنك الاستثمار القومى، وهو البنك الذى يتولى صرف ما يسمى باعتمادات الباب الثالث فى ميزانية الحكومة المصرية، وهو الباب المخصص للاستثمارات كالأبنية الجديدة ومشروعات التطوير.. إلخ. ربما يسأل القارئ عن رئيس البنك، والإجابة معروفة فهو وزير التخطيط نفسه أو هو الجنزورى نفسه على مدى هذه الفترة.

ومن هذا الموقع فإن البشرى على صلة واسعة بكافة أجهزة الدولة، ويتمتع بالطبع بمعرفة واسعة بجيلين على الأقل من كبار البيروقراطيين

المصريين فى كافة أجهزة الدولة ، ولكن المشكلة الحقيقية فى توليه هذا المنصب أنه سيظل بمثابة الرجل الثانى حيث آثر الدكتور الجنزورى الاحتفاظ بمنصب وزير التخطيط .

ووضع الدكتور البشرى فى هذه الوزارة شبيه بوضع المهندس بهجت حسانين الذى كان وزيراً للدولة للإسكان مع صديق عمره المهندس عثمان أحمد عثمان ، فلا هو قادر على ترك بصمته الشخصية ، ولا هو قادر على فرض رؤيته الذاتية ، وهو مع هذا قادر على أن يجيد تقديم أفكار رئيس الوزراء فى كل المجالات ، وأن يعمل بمثابة حاجز لأمواج الاختلافات بين الوزراء ورئيس الوزراء .

وعلى المستوى العربى أسهم البشرى فى إنشاء وزارة التخطيط وجهاز الإحصاء فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما عمل خبيرا للتخطيط فى السودان ، وقد تكون هذه الخلفيات مما يساعد الوزير الجديد على صياغة نوع من التعاون الفنى والتكنوقراطى فى إطار جامعة الدول العربية ومجلسها الاقتصادى .

وعلى أية حال فإن وجود البشرى إلى جوار الجنزورى فى مجلس الوزراء سوف يكون من أهم العوامل المساعدة على إنجاز كثير من العمل اليومى ، ولكن بعد المسافة بين وزارة التخطيط فى مدينة نصر وبين مجلس الوزراء فى وسط القاهرة سيكون بمثابة عائق يومى دون تواجد البشرى إلى جوار الجنزورى على النحو الذى كان يتواجد به الرزاز إلى جوار عاطف صدقى فى دقائق معدودة . . وإذا أمكن تدبير الأمر بحيث يكون مكتب البشرى فى رئاسة مجلس الوزراء ، فإن ذلك سوف يساعد كثيراً على تسيير العمل

اليومى ، خاصة أن طلعت حماد سيكون مشغولاً للنهاية فى الأعمال الإدارية والتنظيمية والقانونية .

وإذا كان من المشهور أن الجنزورى كان مشغولاً عن أضواء الإعلام بقدر كبير فإن ظافر البشرى أكثر منه بكثير فى هذا الصدد فهو الآخر زاهد إلى النهاية فى هذه الأضواء ، وعلى الرغم من أن هذا الخلق يعطى الشعور بالأمان للجماهير ، إلا أنه قد يعطى أيضاً الخوف من إهمال الرأى العام .

(٤) طلعت حماد

كان طلعت حماد أقرب ما يكون إلى منصب وزارى منذ منتصف الثمانينات حين أبدى الرئيس مبارك إعجابه الشديد بجهده فى بناء وتنظيم محكمة الجيزة ، وإدخال الكمبيوتر ونظام المعلومات الإلكترونى فى هذه المحكمة ، وفى ١٩٨٥ صعد نجم طلعت حماد وعين مساعداً لوزير العدل لشئون المحاكم ، وهو منصب من أهم مناصب وزارة العدل ، لكن شيئاً ما أبعد طلعت حماد فجأة عن السلك القضائى ، وانتدب للمجالس القومية المتخصصة ليتولى منصب أمينه العام ، وإن ظل يحتفظ على عادة السلك القضائى المصرى بوظيفته ودرجته القضائية على سبيل التذكار ، وقد وصل إلى درجة رئيس محكمة استئناف . . ورغم أنه يبلغ الآن ٦٢ عاماً فإنه ينطبق عليه القانون الجديد الذى مدّ خدمة رجال القضاء حتى الرابعة والستين .

يتمتع طلعت حماد بصداقة شخصية مع الدكتور الجنزورى ، وكان اسمه أول الأسماء التى طرحت فى بورصة المزايدات والتكهنات يوم الأربعاء الماضى عند تكليف الجنزورى بتشكيل الوزارة الجديدة ، ، وقد وصل الأمر

إلى توقع أن يكون مرشحاً كوزير للعدل، ولكن جاء قرار تشكيل الوزارة بالصيغة المثلى وهى تعيينه كوزير لشئون مجلس الوزراء.

فى هذا المنصب يخلف طلعت حماد المستشار أحمد رضوان الذى تولى هذا المنصب منذ عام ١٩٩٠ كوزير دولة لكنه كان يتولى منصب الأمين العام لمجلس الوزراء منذ يناير ١٩٨٢ خلفاً للمستشار عادل عبدالباقى الذى عين يومها وزيراً لشئون مجلس الوزراء.. وهكذا فإن طلعت حماد سيتسلم هياكل واضحة وذات نظام قضائى رتيب.

سيفيد طلعت حماد بالطبع من الفترة التى قضاها مع الدكتور عبدالقادر حاتم، وهو واحد من أبرز الإداريين والسياسيين المصريين قدرة على التوفيق والالتزام الذى لا حدود له.

وسيفيد طلعت حماد أيضاً من معرفته بأقطاب مصر فى كافة المجالات من خلال المجالس القومية الأربعة: مجلس التعليم، ومجلس الثقافة، ومجلس الإنتاج، ومجلس الخدمات.

وسوف يكون حماد قادراً على الوصول إلى الكفاءات المصرية فى جميع المجالات من خلال إطلاعه على إنتاجهم فى لجان المجالس القومية. لكن المشكلة الكبرى التى تواجه طلعت حماد كما تواجه الوزراء كلهم، أن كل الكفاءات التى يعرفونها هى من الجيل السابق، بينما الجيل الجديد بعيد عن كل المجالس وعن كل المسئوليات، وبعيد أيضاً للأسف عن الثقة فى السابقين يحكم انعدام ثقتهم فى اللاحقين.. وهو مأزق حضارى خطير يواجه نهضة مصر وهى على أبواب القرن الحادى والعشرين!!

على الصعيد القضائى عمل طلعت حماد وكيلاً للنيابة بعد تخرجه فى حقوق عين شمس سنة خمس وخمسين (١٩٥٥) ، ثم مديراً لنيابة بورسعيد وطنطا وشمال القاهرة ثم عمل قاضياً فى محكمة بنها ، وبعد ترقيته مستشاراً عمل رئيساً لمحكمة الجيزة حيث لمع كما ذكرنا عند إعادة افتتاحها ، ثم نال درجة رئيس محكمة استئناف فى طنطا فالإسكندرية .

ويأتى ترتيب طلعت حماد فى السن بمثابة الثالث عشر بين الوزراء ، وهو يكبر الدكتورة آمال عثمان بأشهر ، بينما سبقته هى إلى الوزارة بتسعة عشر عاما !!

وطلعت حماد هو ثامن خريجى الحقوق بين أعضاء الوزارة بعد كل من : آمال عثمان ، وعمرو موسى ، وفاروق سيف النصر ، وممدوح البلتاجى ، وكمال الشاذلى ، وأحمد العماوى ، ومحمد زكى أبو عامر . . ولا يزال خريجو الحقوق يمثلون أكبر عدد لخريجى كلية واحدة بين الوزراء (٢٥٪) .

(٥) إسماعيل سلام

لم يكن اختيار الدكتور اسمايل سلام لتولى وزارة الصحة مفاجئاً ، بل ربما كان أقرب إلى التوقع الممكن جداً منه إلى التوقع المحتمل . . فقد كان إسماعيل سلام أبرز المرشحين على القائمة القصيرة «Short list» للوزارة فى حكومة عاطف صدقى الثالثة (١٩٩٣) ، ويبدو أنه كان لابد أن يعوض يومها عن تجاوزه ، وتم ذلك من خلال استحداث لجنة للصحة فى مجلس الشورى ليكون إسماعيل سلام رئيساً لها ، فهل ياترى تعود لجنة الصحة فى مجلس الشورى مرة أخرى إلى لجنة الخدمات فى ذلك المجلس ، خاصة أن

لجنة الخدمات يرأسها منذ نشأة المجلس نفسه طبيب بارز ووزير سابق للصحة، سؤال وجيه كما نقول للطلبة حين يسألون السؤال ببراءة شديدة نعجز نحن المدرسين عن أن نجاريها.

الإنجاز الكبر لإسماعيل سلام آخذ طريقه إلى التحقيق، فعندما نمر جميعاً من شارع رمسيس لنجتاز ميدان العباسية، سواء إلى طريق صلاح سالم أو إلى مصر الجديدة، فإننا نترك ضريح أحمد ماهر والنقراشي ومستشفى دار الشفاء على يميننا ونستقبل مسجد النور فى مواجهتنا. . ولكن إلى الشمال من الطريق يرتفع صرح ضخم جداً هو مركز جراحات القلب فى طب عين شمس، الذى يبذل إسماعيل سلام جهده من أجل أن يرى النور ويمضى العمل فيه بخطوات حثيثة جداً، وقد ساعد إسماعيل سلام على إتمام هذا الصرح الضخم تبرع كبير جداً بالملايين قدمته السيدة الجليلة هدى طلعت حرب التى لا تبخل على مرضى القلب بأى تبرع، والتى دعمت من قبل وحدة رعاية الحالات الحرجة التى أسسها ويديرها الدكتور شريف مختار فى قصر العينى. بالإضافة إلى إنجاز إسماعيل سلام فى هذا المركز، فإنه يتمتع بعلاقات ممتازة مع السياسين المعارضين، وهى سمة بارزة فى معظم الأطباء إن لم يكن فيهم جميعاً، وهو صديق شخصى - على سبيل المثال - لرئيس تحرير الوفد الأستاذ جمال بدوى، ولمدير تحريره عباس الطرابيلى!

إسماعيل سلام قبل ذلك واحد من الأطباء المصريين الذين أتيحت لهم الفرصة فى السبعينات ليعودوا إلى الوطن ويمارسوا عملاً متميزاً فى الجامعة، وكان إسماعيل سلام قد هاجر إلى الخارج بعد تخرجه بقليل (تخرج ١٩٦٤ وولد ١٩٤١) حيث حصل على درجة الزمالة من لندن

وأدنبرة فى ١٩٧٠، وعمل فى جامعة جلاسجو، ثم سافر إلى أمريكا وحصل على درجة المعادلة الأمريكية، وعمل بعد ذلك فى الكويت (١٩٧٥)، وكان مرشحاً عند عودته للعمل فى طب الأزهر أو طب عين شمس، لكن الدكتور حمدى السيد رئيس قسم جراحة القلب فى عين شمس استطاع أن يمكنه من وظيفة أستاذ مساعد فى طب عين شمس لأنه كان حريصاً على الإفادة منه فى هذا القسم الذى أصبح سلام نفسه رئيساً له مؤخراً.

تراأس إسماعيل سلام لجنة الصحة بالحزب الوطنى قبل أن يترأس نفس اللجنة فى مجلس الشورى الأخير، وخلفه فى لجنة الحزب الدكتور خيرى السمرة عميد طب القاهرة السابق.

يتمتع إسماعيل سلام بنشاط ملحوظ وبقدرة على الحركة فى اتجاهات متعددة وبنفوذ واسع، كما يتمتع بثقة الرئيس مبارك شخصياً، وعلى الرغم من أنه لا يتمتع بخبرات نقابية شأن كل أسلافه، إلا أنه كان فى فترة من الفترات على علاقة أبوية وإشرافية بأنشطة الجمعية المصرية للأطباء الشبان، كما ترأس مجلس إدارة مجلة الناس والطب التى تصدرها الجمعية، كما أنه ينتمى إلى نفس المدرسة الطبية التى ضمت الوزيرين اللذين حل محلهما وهما الدكتوران على عبدالفتاح وماهر مهران، وهما من الجيل السابق على جيل إسماعيل سلام مباشرة.

وللدكتور سلام شقيق أستاذ للأمراض الباطنة فى طب عين شمس، كما أن زوجته د. وفية عتيبة تترأس الآن قسم أمراض القلب فى كلية طب بنات الأزهر، وهى أصغر رؤساء أقسام القلب فى كليات الطب المصرية جميعاً.

على الصعيد المهنى يعد الدكتور إسماعيل سلام أبرز المشاركين فى مركز القلب هليوبوليس فى مصر الجديدة مع الدكتور حمدى السيد ومجموعة أخرى من الأطباء.

وعلى الرغم من ذلك فإن فرص نجاح الدكتور سلام فى وزارة الصحة ليست على مستوى فرصه السابقة فى النجاح، لأن مشكلة الطب والصحة والعلاج فى مصر قد أوشكت على الوصول إلى طريق مسدود فى ظل عدم وضوح السياسات الاقتصادية تجاه الخدمات الاجتماعية. لكن هذا لا يمنع من أنه يستطيع خلال الأسابيع والأشهر القادمة إنجاز كثير من المشروعات القديمة التى لا تحتاج إلا إلى اللمسة الأخيرة وهى صعبة جداً لكنها فى الغالب سهلة على إسماعيل سلام.

إسماعيل سلام هو الطبيب الثالث فى الوزارة، وهو من عين شمس على على حين أن الأولين (محمود شريف وحسين بهاء الدين) من طب القاهرة، وهو خامس أصغر الوزراء جميعاً، وهو أول وزير صحة يتولى المنصب قبل بلوغه الستين منذ عهد ممدوح جبر فى ١٩٧٨ (باستثناء حلمى الحديدى فى ١٩٨٥).

(٦) المهندس سليمان رضا

سليمان رضا واحد من الجيل الذى كان النابغون فيه يفضلون الالتحاق بكلية الهندسة لكى يعملوا فى الصناعة المصرية التى كانت واعدة فى ذلك الوقت، وقد قضى حياته كلها فى هذا المجال فيما يسمى الآن بقطاع الأعمال العام، وفيما كان يسمى بالقطاع العام.

فقد عمل سليمان رضا منذ تخرجه كمهندس إنتاج ثم مهندس تركيبات فى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها (١٩٦٣ ـ ١٩٧٠) ثم عمل مدة ثلاث سنوات فى القطاع الخاص، لكنه سرعان ما عاد ليعمل فى القطاع العام، حيث التحق بالعمل بشركة مصر للألومنيوم فى ١٩٧٣، وترقى فى وظائف هذه الشركة حتى أصبح مديراً عاماً للمسابك، ثم رئيساً لمجلس الإدارة منذ ١٣ عاماً.

فى هذه الشركة حقق سليمان رضا نجاحات هائلة، ويكفى أن رقم الإنتاج عنده يوازى ١,٣ مليار جنيه، واحتفظ بسمعة طيبة واستطاع حل المشكل الأكبر وهو توظيف أكبر قدر من العمالة فى الصعيد الذى يعانى من الحاجة إلى العمل لمواجهة البطالة المتفشية.. أكثر من هذا استطاع سليمان رضا أن يقيم ويطور مدينة صناعية كاملة بكل خدماتها، وقد نالت جهوده إعجاب الرئيس مبارك شخصياً، وعلى الرغم من أنه ينتمى إلى الوجه البحرى فإنه أصبح ذا شعبية كاسحة فى الوجه القبلى.

بالمناسبة.. مدينة نجع حمادى تقع إلى الشمال من قنا بستين كيلومترا، وبعد قنا بستين كيلومترا أخرى تقع مدينة الأقصر.. إذن فقد كان على سليمان رضا أن يقطع مائة وعشرين كيلومترا بالسيارة حتى يصل إلى مطار الأقصر ليستقل طائرة يصل بها إلى مقابلة رئيس الوزراء، ولأن الطائرة لا تتحرك مساء فقد كان عليه أن ينتظر إلى الصباح.. ولو كان سليمان رضا فى عاصمة أوروبية لاستطاع الوصول إلى القاهرة بأسرع مما يصل من نجع حمادى.. وربما تكون هذه الواقعة بمثابة جرس تنبيه لاهتمامنا بالصعيد الحبيب، ومن الطرائف أن سليمان رضا كان واحداً من الاثنين اللذين منحتهما جامعة أسيوط الدكتوراه الفخرية منذ أشهر، ومن الطرائف أن الأستاذ صلاح منتصر نشر فى العمود الذى صدر فى يوم تشكيل الوزارة

الجديدة رسالة من أحد المواطنين حول هذا الموضوع الذى أثاره ونشر فيه عدة رسائل، ويبدو أن الأستاذ صلاح منتصر على سفر وأن عموده مكتوب قبل نشره بأسبوع على الأقل، وإلا لكان قد أشار إلى أن هذا الرئيس الدكتور قد أصبح وزيراً أو مرشحاً للوزارة.

الطرفة الثالثة فى هذا الموضوع أن رئيس مجلس الإدارة «الآخر» الذى منح الدكتوراه الفخرية مع سليمان رضا، كان هو الأشهر والأقوى نفوذاً وتواجداً فى وسائل الإعلام، وهو المهندس محمد عبدالعال خليف رئيس مجلس إدارة شركة السكر، لكن المصادفة الغريبة أنه رسب فى انتخابات مجلس الشعب منذ شهرين فى دائرة عابدين، على حين كان نجاحه مؤكدا، وكان خليف بارزاً فى مجلس الشعب ولجانه إلى الحد الذى كان يؤهله لتولى منصب وزير الصناعة، لكنه تلقى الانتقادات بمناسبة حصوله على الدكتوراه الفخرية، ثم تغلب عليه فى دائرة عابدين منافس جديد لم يكن بقوته وهو رجل الأعمال طلعت القواس.

الطرفة الرابعة فى هذا الموضوع أن رئيس الجامعة التى منحت درجتى الدكتوراه الفخريتين هو د. رجائى الطحلاوى كان هو الآخر من أبرز المرشحين لوزارة الصناعة منذ فترة.

على أى الأحوال فإن اسم سليمان رضا كان مطروحاً لتولى هذه الوزارة أكثر من مرة، وفى تقديرى الشخصى فإن وجوده فى مجلس الوزراء أهم بكثير من تواجده كوزير، وذلك بحكم إيمانه العميق بحقوق البشر فى العمل وبحقوق العاملين فى الرعاية، وبإمكانية تحقيق ذلك فى ظل التحول الاقتصادى، ولعله يكون قادراً على التعبير الجيد عن مشكلات الكادحين فى مناقشات مجلس الوزراء الأسبوعية.

ولد سليمان رضا عام تسعة وثلاثين، وهو العام الذى شهد مولد أربعة من الوزراء فى الوزارة الحالية هم: الدكتوران ممدوح البلتاجى ومحيى الدين الغريب والمهندسان محمد عبدالهادى راضى وسليمان رضا، وقد تخرج فى كلية هندسة القاهرة عام ثلاثة وستين (١٩٦٣) فى القسم الذى اشتهر بأنه يخرج أعداداً قليلة وهو قسم الفلزات. . وربما يكون هو أول خريج لهذا القسم يصل إلى منصب الوزارة. . لست أدرى!

(٧) د. نوال التطاوى

أول خريجة للجامعة الأمريكية فى القاهرة تصل إلى منصب الوزارة (وأول خريج أيضاً)، وربما يغير هذا من النظرة إلى الجامعة الأمريكية التى تخرج موظفين يحصلون فقط على مرتبات عالية دون تحقيق مشاركة فى أجهزة الحكومة التنفيذية، نقول ربما لأن هذا يبدو مستحيلاً، وقد أفاض فى الحديث فى هذه النقطة وزير التعليم العالى الأسبق عبدالوهاب البرلسى فى مذكراته «كنت وزيراً مع عبدالناصر» التى تناولناها بالعرض فى كتابنا «مذكرات وزراء الثورة».

فى كل البيانات التى أدلت بها نوال التطاوى عن تاريخ حياتها، سواء عندما عينت رئيسة لبنك الاستثمار العربى أو عضواً بمجلس الشعب أو وزيرة، فإنها أهملت ذكر تاريخ ميلادها لا باليوم ولا بالشهر وبالسنة، ولأنها تخرجت عام ١٩٦٥ فإننا سنعتبرها من مواليد ١٩٤٣ إلى أن تصرح هى بالتاريخ الحقيقى.

تنتمى نوال التطاوى بالمولد إلى أسرة طبية، فوالدها هو الدكتور عبدالمنعم التطاوى وشقيقها هو الدكتور سمير التطاوى أستاذ الأشعة فى قصر العينى، وتنتمى بالزواج إلى أسرة اقتصادية، فزوجها خبير اقتصادى.

تكاد خبرة الدكتورة نوال التطاوى تنحصر فى أعمال البنوك والبنوك الاستثمارية على وجه الخصوص، ومع هذا فإنها تتمتع بميزة تعد مهمة فى نظامنا السياسى الحالى، وهى البعد عن الحياة العامة والأضواء إذا ما قورنت برئيس البنك الأهلى محمود عبدالعزيز، أو برؤساء البنوك الآخرين.

ومع كل فإن نوال التطاوى هى أول وزير للاقتصاد يتولاها بدون وزارة التجارة الخارجية منذ عشرين عاماً حين فصل ممدوح سالم التجارة الداخلية عن التموين، والتجارة الخارجية عن الاقتصاد، وتولاهما زكريا توفيق عبدالفتاح فى وزارة مستقلة للتجارة، قبلها كان عبدالعزيز حجازى قد فعل شيئاً قريباً من هذا فى وزارته، وأبعد التجارة عن الاقتصاد وتولى الاقتصاد بنفسه على الرغم من أنه كان فى الأصل وزيراً للمالية، ومن ذلك الحين يرتبط الاقتصاد بالتجارة الخارجية إلى أن أبعدت التجارة الخارجية عن الاقتصاد فى الحكومة الأخيرة. . وعلى هذا سيخرج من نطاق إشراف نوال التطاوى ستة قطاعات خطيرة جداً تمثل عصب وظيفة «الاقتصاد» وفى البنيان السياسى لنظام الحكم، وليس سراً أن هذه القطاعات هى:

(١) قطاع التمثيل التجارى: الذى يناظر السلك الدبلوماسى والذى يضم ممثلين لمصر فى جيمع أنحاء العالم يطلق عليهم المستشار التجارى أو الملحق التجارى. . وهو سلك شبه دبلوماسى كامل الهياكل و الإدارات.

(٢) قطاع تنمية الصادرات.

(٣) قطاع الرقابة على الصادرات والواردات الذى كانت صحفنا قد امتلأت فى الأيام الماضية بتهنئة رئيسه الجديد فخرى أبو العز.

(٤) قطاع هيئة المعرض والأسواق الدولية الذى تتبعه سوق القاهرة وأرض المعارض.

(٥) مصلحة الشركات العريقة.

(٦) هيئة تحكيم القطن.

هذا - بالطبع - فضلاً عن ديوان وزارة التجارة الخارجية نفسه.



الباب الثانى

فى تكوين وترتيب النخبة الحاكمة



(٦)
مَنْ صنع ثورة يوليو ؟

لاشك أن لجمال عبد الناصر دوراً أساسياً وكبيراً فى صناعة ثورة يوليو، ولا يعنى هذا أبداً أن يمتنع الحديث عن دور محمد نجيب أو دور يوسف صديق أو دور الحركة الوطنية فى مصر فيما قبل الثورة، أو دور الحركة الوطنية فى صفوف القوات المسلحة نفسها، أو دور عزيز المصرى ومَنْ اقتدوا به من الضباط الوطنيين بمن فيهم محمد رشاد مهنا وأنور السادات وعبداللطيف البغدادى وحسين ذو الفقار صبرى وأحمد سعودى وعبدالمنعم عبدالرءوف وعبدالحميد الدغيدى ووجيه أباظة . كما لا يعنى هذا أبداً أن يمتنع الحديث عن دور التنظيمات السرية للإخوان المسلمين وللأحزاب الشيوعية المتعددة على اختلاف مسمياتها .

إنما تحدث الثورات كما علمنا التاريخ نتيجة تفاعلات وتراكمات وتداخلات ومبادرات، وحين يشاء الله سبحانه وتعالى ويأذن تجتمع هذه التفاعلات والتراكمات والتداخلات والمبادرات فى لحظة واحدة لكى تتحقق الثورة .

ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك أدوار محددة لشخصيات معينة ترتفع

قيمة تأثيرها فى الحدث إلى درجات لا تبلغها جهود ولا تأثيرات الآخرين.

وإذا كان لنا أن نتأمل أدوار قادة الثورة فيها فلابد أن نحسم أولاً الخلاف حول تعبير قيادة الثورة، ومن الثابت تاريخياً أن تعبير مجلس قيادة الثورة أطلق بعد قيام الثورة على اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار بعد توسيعها.

كانت اللجنة تضم عشرة، صدر قرار باستبعاد أحدهم فبقى من المؤسسين بعد قيام الثورة تسعة فقط.

يضاف إلى هؤلاء الرئيس محمد نجيب نفسه الذى تولى قيادة الثورة ومنصب القائد العام للقوات المسلحة، ثم منصب رئيس مجلس قيادة الثورة، ثم منصب رئيس الوزراء، ثم منصب رئيس الجمهورية، على هذا النحو المتوالى.

ويضاف إلى هؤلاء أربعة رأت اللجنة التأسيسة للضباط الأحرار ضمهم إلى مجلس قيادة الثورة فى أغسطس ١٩٥٢ نظراً للأدوار التى قاموا بها ليلة الثورة نفسها.

يضاف إلى هؤلاء جميعاً قائد عسكرى ثورى حرصت الثورة فى أول أسبوع لها على تعيينه ممثلا لها فى مجلس الوصاية على الملك الطفل

أحمد فؤاد الثانى ، وقد اقتضى هذا أن يعين وزيراً فعين وزيراً لساعات قليلة أصبح بعدها مستوفياً لمقتضى النص الدستورى فيمن يعين عضواً فى مجلس الوصاية بأن يكون وزيراً أو وزيراً سابقاً . . وهكذا كان محمد رشاد مهنا (القائمقام وقتها) قد أصبح بين عشية وضحاها بمثابة ثلث ملك ، وكانت هذه خطوة كبيرة بالنسبة للضباط تفوق خطوة محمد نجيب نفسه ، لأن محمد نجيب كان بالفعل لواء وكان مرشحاً أكثر من مرة ليكون وزيراً للحربية ، ولهذا فلم يكن فى توليه منصب القائد العام للقوات المسلحة أى نوع من الطفرة .

على هذا النحو يمكن لنا أن نفهم أنه بعد قيام الثورة بشهر كان هناك فى الصورة ١٥ ضابطا من القوات المسلحة يحتلون الصف الأول من الصورة الرسمية فى مصر .

من بين هؤلاء جميعاً كان جمال عبد الناصر أكثر الجميع إمساكاً بالخيوط ، وإذا كان هناك فضل محدد لجمال عبد الناصر فى ثورة ٢٣ يوليو ، فإن هذا الفضل لم يكن التفجير أو الصناعة بقدر ما كان هو **الصيانة !**

فعبد الناصر هو الذى صان الصورة التى قدمت لنا على أنها ثورة ٢٣ يوليو بكل ما فى هذه الصورة من إيجابيات عظيمة وسلبيات ضخمة !

وقد بذل عبد الناصر جهداً خارقاً طيلة السنتين الأوليين عقب قيام

الثورة فى تصفية كل الاتجاهات التى كانت كفيلة بالمضى فى الثورة فى سبيل غير السبيل الذى مضت فيه منذ ذلك الوقت، ونحن لا نملك الحكم على الاتجاهات الأخرى، ولا نملك أيضاً الإجابة عن السؤال القائل أيهما كان أكثر فائدة لمصر أن تمضى الثورة بعبدالناصر أو تغيره إلى «س» أو «ص» أو «ع» أو «ل» من أسلحة المدفعية أو الفرسان أو من جماعة الإخوان أو حركة التحرر الوطنى؟ وإنما نملك بكل تأكيد أن نقول إن الثورة التى نعرفها والتى عرفناها والتى ما تزال موجودة، كانت هى الصورة التى صانها وحافظ عليها بطريقة أو أخرى، ورعاها ورباها جمال عبدالناصر.

ومع هذا فإننا لا نملك أن نقول إنه كان من الممكن أن تكون الثورة خيراً من هذا ولا شراً من هذا، لأن هذه الثورة التى قدمها لنا عبدالناصر تخلصت تماماً من كل العوامل الثورية الأخرى.

□

ولكن هل كان لجمال عبد الناصر نفس القدر من السيطرة على الأحداث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟ يبدو واضحا أن نسبة سيطرة عبدالناصر على الأحداث قبل قيام الثورة كانت أقل بكثير من نسبة سيطرته عليها بعد قيام الثورة.

وحتى نجيب عن السؤال القائل بمَنْ صنع ثورة ٢٣ يوليو؟ فإنه ينبغى

لنا أن نمضى مع التاريخ بطريقة تراجعية من الأحدث إلى الأقدم، فمن المؤكد أن قرار تكوين مجلس قيادة الثورة فى أغسطس ١٩٥٢ حين ضم أربعة إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، كان يعنى شيئاً مؤكداً أو كان يعترف بطريقة مؤكدة بأفضال محددة قام بها هؤلاء الأربعة على وجه التحديد.

ومن حسن الحظ أن عضوية هؤلاء الأربعة قد استمرت فى مجلس قيادة الثورة لفترة من الزمن كانت كفيلة بتسجيل هذه العضوية فى بعض الأوراق، وفى بعض الصور الفوتوغرافية.

بل إن اثنين من هؤلاء الأربعة قد استمروا فى المواقع الأولى من الحكم حتى ١٩٦٨ و١٩٧٥، وهما زكريا محيى الدين وحسين الشافعى، أما الآخران وهما يوسف صديق وعبدالمنعم أمين فسرعان ما تركا المجلس وعضويته وإن بقيا فى السجن أو مواقع دبلوماسية كأنها المنفى الإجبارى.

قبل أن نبدأ فى الحديث عن أدوار الضباط الخمسة عشر، سنضع أمام القارئ الترتيب الذى دخل به أعضاء مجلس القيادة إلى هذا المجلس، والترتيب الذى خرجوا به منه، وسيرى القارئ الجدول حافلا بالمفارقات

الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة

	ترتيب الدخول	ترتيب الخروج
محمد نجيب	١١	(٥)
جمال عبدالناصر	١	(١٣ بالوفاة)
محمد أنور السادات	١٠	(١٥ بالوفاة)
عبدالمنعم عبدالرءوف	١ (مكرر)	(١)
خالد محيى الدين	٣	(٤)
حسن إبراهيم	٣ (مكرر)	(١٠)
كمال الدين حسين	٣ (مكرر)	٨ (مكرر)
صلاح سالم	٦ (مكرر)	(٦)
عبدالحكيم عامر	٦ (مكرر)	(١١)
عبداللطيف البغدادى	٦ (مكرر)	(٨)
جمال سالم	٩	(٧)
زكريا محيى الدين	١٢ (مكرر)	(١٢)
حسين الشافعى	١٢ (مكرر)	(١٤)
يوسف صديق	١٢ (مكرر)	(٢)
عبدالمنعم أمين	١٢ (مكرر)	٢ (مكرر)

* أعطى للذين انضموا فى نفس الوقت نفس الترتيب مع اعتبارهم مكررين.

* الأساس هو عبدالناصر وعبدالمنعم عبدالرءوف ثم مَنْ ضُم إليهما باعتبار أن هذا التنظيم دون عيره من التنظيمات الأخرى كان هو الذى قام بالثورة.

سوف نرى أن أول من انفصل من الهيئة التأسيسية كان هو عبدالمنعم عبدالرءوف (ولا نقول فُصل مع أن كتابات الثوار تستخدم فعل الفصل، ولكنى أوثر الانفصال لأن عبدالمنعم عبدالرءوف اختار بإرادته أن يظل على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين)، وسنرى أيضاً أن أول من تركا اللجنة القيادية ومجلس القيادة كانا يوسف صديق وعبدالمنعم عبدالرءوف، ثم خالد محيى الدين، ثم الرئيس محمد نجيب نفسه (١٩٥٤)، ثم صلاح سالم (١٩٥٥)، ثم جمال سالم (١٩٥٦)، ثمّ عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين (١٩٦٤)، ثم حسن إبراهيم قبل ١٩٦٧، وبهذا لم يبق فى الصورة مع عبدالناصر من أعضاء الهيئة التأسيسية بحلول عام ١٩٦٧، إلا اثنان فقط هما: أنور السادات وعبدالحكيم عامر، واثنان آخران كانا أعضاء فى مجلس قيادة الثورة لكنهما لم يكونا عضوين فى الهيئة التأسيسة للضباط الأحرار وهما: زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى.

وهكذا فإنه عندما تمت جلسة المواجهة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر حضرها هؤلاء الثلاثة كأنها محاكمة، وعندما انتهت الجلسة صحبه (الجديدان) الشافعى وزكريا محيى الدين إلى بيته وبقى (الأقدم) أنور السادات مع عبدالناصر!

وإذا قيل إن الوحيد الذى بقى مع عبدالناصر من زملائه فيما قبل الثوة هو أنور السادات، فإن هذا القول صحيح، وإذا قيل إنه بعد ١٢ عاما من الثورة لم يبق حول عبدالناصر من الثائرين الأول إلا عبدالحكيم وأنور

السادات فهذا صحيح أيضاً .

وهنا نعود إلى السؤال المهم عن الأدوار التى قام بها الأربعة الجدد ونحن نتناولهم واحدا واحدا :

يوسف صديق :

كان هو البطل العظيم الذى هيأه الله للقيام بالثورة ، ويستوى فى هذا كل الاحتمالات الخمسة التى يمكن أن تكون قد قادت إلى تحركه على نحو ما تم ، سواء فى هذا أنه :

- ☐ تحرك بينما لم يتحرك الآخرون (تحسباً أو خوفاً) .
- ☐ أو أنه تحرك فى الوقت المحدد للجميع ولكن بسرعة وكفاءة ومقدرة أسرع من الآخرين .
- ☐ أو أنه تحرك قبل الموعد المحدد بساعة بطريق الخطأ (بحسن نية أو بسوء نية) .
- ☐ أو أنه ـ وهذا احتمال وارد وقائم فى ظل ما عرفناه بعد هذا عن عقلية عبدالناصر وعبدالحكيم وزكريا والسادات وشخصياتهم ـ دُفع إلى التحرك قبل الآخرين على سبيل التجربة ، فلما أدرك

النجاح وأدركه النجاح توالت الأوامر ببقية التحركات.

□ أو أنه لم يتراجع بعدما تحرك . . . على حين كان الآخرون قد بدأوا التراجع أو التحسب للتراجع بعدما علموا بانكشاف خططهم.

وفى جميع هذه الأحوال فإن يوسف صديق هو الذى قاد أول تحرك، وهو الذى وصل إلى قيادة الجيش قبل غيره، وهو الذى اقتحم هذه القيادة، وهو الذى استولى عليها سواء شاركه غيره أو دعمه غيره، لكنه هو الذى فعل وتقدم وأحرز وانتصر وحسم الأمر كله، على الرغم من أن صدره كان ينزف بالدم، وقد فعل هذا كله دون أن يتردد أو يتلعثم أو يتحوط أو يتراجع أو يتنكر أو يموه!!

عبد المنعم أمين

فيما يبدو أنه كان له دور كبير فى تأمين الحركة من الخارج من ناحية الغرب، وقد قادت الصراعات التاريخية إلى وضع الثوة فى موضع حرج عند الحديث عن هذه العلاقات التى كانت مشروعة بالطبع، بل ومطلوبة من أجل قيام الثورة.

وبالإضافة إلى هذا فقد كان لعبدالمنعم أمين دور كبير فى سلاح المدفعية.

زكريا محيى الدين

كان هو الذى تولى كتابة (وربما وضع) خطة الثورة كلها بيده، وفى مذكرات ثروت عكاشة صفحات مصورة من هذه الخطة، وقد كان بحكم عمله كأستاذ فى كلية أركان الحرب يتمتع أكثر من زملائه جميعاً بقدرات تكتيكية وتخطيطية عالية جدا.

حسين الشافعى

فى رأيى أنه يندر أن تجد من يتمتع بإقدام حسين الشافعى وشجاعته، وعند قيام الثورة كانت له مواقف تنبىء بهذا الإقدام وهذه الشجاعة، ويكفى - على سبيل المثال - ما سجله خالد محيى الدين وثروت عكاشة عن موقفه من السيطرة على سلاح الفرسان واعتقال قائد السلاح بنفسه لكن الأهم من الشجاعة بالطبع هو أن تُوجَه الشجاعة التوجيه الصائب، وربما تنقص حسين الشافعى القدرة الفكرية التى جعلته يبدو دائماً وكأنه غير ذى تأثير.

□

هل لنا قبل أن نعود بعد هذا إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وأن نتأمل دور الرئيس محمد نجيب، وفى رأيى أن أفضل طريقة يمكن تصور دور الرئيس نجيب بها أن نتصور الثورة بدون وجوده، نعم كان من الممكن

أن ينجح الانقلاب وأن يستولى على قيادة الجيش، لكن هل كان من الممكن أن يسيطر على البلد كلها على نحو ما فعل!

لم يكن هذا واردا أبدا، فقد كان من الممكن عزل حيدر أو حسين فريد أو إبراهيم عطاالله، لكن ماذا بعد؟ كانت الخطوة التالية أن يُعين اللواء أحمد فؤاد صادق مثلاً (كقائد عام للقوات المسلحة) وهو رجل عظيم، وقد كان مؤمناً بالنظام الملكى الذى أقسم له يمين الولاء إلى حد أنه رفض قيادة الثورة لهذا السبب، وهكذا كان أحمد فؤاد صادق يعين قائداً عاماً للقوات المسلحة ويعد بسياسات التطهير (!!) على نحو ما كان يفعل أحمد نجيب الهلالى باشا، وتنتهى الثورة - مع الوقت - بالتضاؤل والتلاشى!

كان من الممكن أيضاً أن يُعين حسين فريد مثلاً قائداً للقوات المسلحة ويبدأ هو نفسه فى تصفية هؤلاء الضباط وتشتيتهم بعيداً عن القوات المسلحة.

لكن نجيب وحده أعطى الثورة باسمه [فقط وحتى بدون أى نشاط له، أى بمجرد الاسم] دفعات تفوق قيام الثورة، فنجيب كان لواء قديماً محترماً بل وذا سمعة عالية وشجاعة نادرة فى الحرب التى انتهت لتوها فى فلسطين، ونجيب كان أيضاً رئيساً لنادى الضباط بأغلبية ساحقة استطاع أيامها أن يفوز بأصوات فاقت بكثير جداً مجموع الأصوات التى حصل عليها منافسوه الثلاثة، وكانوا ثلاثة من كبار القادة المهمين وهم:

اللواء حافظ بكرى مدير سلاح المدفعية
اللواء إبراهيم الأرناؤطى مدير المهمات
اللواء سيد محمد مدير الصيانة

كل هؤلاء حصلوا على ٥٨ صوتاً فقط، بينما حصل نجيب وحده على أغلبية ساحقة شبه إجماعية.

فضلاً عن هذا كان اللواء محمد نجيب قريباً جداً إلى قلب الأرستقراطية المصرية القائمة، فهو حاصل على ليسانس الحقوق فى دفعة مبكرة، كان بعض زملائه المدنيون فيها قد أصبحوا وزراء بالفعل.. فضلاً عن هذا كان نجيب حاصلاً على دبلوم الاقتصاد السياسى ودبلوم القانون الخاص، وكانت لنجيب مؤلفات تنطق بأنه ليس بمثابة الضابط التقليدى البعيد عن الحياة الثقافية والسياسية، وكل هذا قد لا يمثل شيئاً بالنسبة إلى الشعبية الجارفة والكارزما الرهيبة التى تمتع بها هذا الرجل، وقد أفاض أدباء وشعراء وسياسيون فى التعبير عن انبهارهم بالكارزما التى كان هذا الرجل يمتلكها، ويكفى فى هذا أن أدل القراء على فقرات فتحى رضوان التى يصف بها كيف أمكن لنجيب أن يتغلب على شعبية النحاس باشا الجارفة بدون مجهود كبير، كما يكفى أن أذكر القراء بالقصيدة التى ألفها صلاح عبدالصبور متشائماً من عودة عبدالناصر بوجهه وأنفه الطويل(!!)

وليس سراً أن عبدالناصر لم يبدأ فى تحقيق شعبية - أى شعبية - إلا بعد

حادث المنشية فى ١٩٥٤ ، ثم فى ١٩٥٦ عند تأميم القناة ، حيث ارتفعت شعبيته إلى السماء ، بقرار شجاع ، ولكن نجيب حقق هذه الشعبية كلها بالكارزما التى أعطاها له الله بلا حدود!

وبفضل هذه الكارزما تحولت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من انقلاب محدود إلى هذه الثورة التى نعرفها جميعاً .

ومع هذا فإن الذى صان هذه الثورة واستثمر كارزما رئيسها الأول محمد نجيب لم يكن محمد نجيب وإنما كان جمال عبدالناصر نفسه .

وعلى نفس النمط فإن الذى صنع ليلة الثورة كان يوسف صديق بجسارته وشجاعته وفروسيته وفدائيته ، لكن زملاؤه حافظوا على قوة الدفع التى بدأها حتى انتهت بسيطرة كاملة قبل أن يبزغ الفجر .

ومازلنا نعيش العصر الذى كان فجره فى تلك الليلة .

(٧)
من هو الرجل الثانى فى الدولة ؟

يمكن لنا باختصار شديد أن نتذكر أن الرجل الثانى فى عهد الثورة موقع ثم تداوله بين ثمانية هم على الترتيب :

١ - الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان بمثابة نائب لرئيس مجلس قيادة الثورة (الرئيس محمد نجيب) ونائبا لرئيس الوزراء (الرئيس نجيب نفسه) وقد مارس عبد الناصر هذا الدور - كما نعرف - إلى الحد الذى هو أقرب إلى الصراع مع الرجل الأول منه إلى دور الرجل الثانى فحسب .

٢ - جمال سالم الذى أصبح فى هذا الموقع (مرتين) عقب الانقلابين اللذين أطاحا بالرئيس محمد نجيب من الموقع الأول وخصص هذا المكان لعبد الناصر نفسه . وقد تولى جمال سالم هذا الموقع الفعلى من خلال موقع رسمى أقل بروتوكوليا من نائب رئيس الجمهورية ولكنه كان بمثابة الرجل الثانى فى الدولة بالفعل نائبا لرئيس الوزراء فى المرتين (فبراير - مارس ١٩٥٤) ثم (أغسطس ١٩٥٤ - يونيو ١٩٥٦) وفيما بين ذلك كان بمثابة الرجل الثانى فى الوزارة (إبريل ١٩٥٤ - أغسطس ١٩٥٤) وفى هذه الفترة كان بمثابة الرجل الثالث فى الدولة والرجل الثالث أيضاً فى الوزارة وفى الدولة بعد نجيب وعبد الناصر فيما بين مارس ١٩٥٤ وإبريل ١٩٥٤ .



وقد وصل جمال سالم إلى هذا الموقع بمنطق تطبيق أقدمية كشف الجيش يوم قيام الثورة .

٣ ـ عبد اللطيف البغدادى الذى أصبح بمثابة الرجل الثانى فى الدولة بعد خروج جمال سالم من الحكم وظل بغدادى يشغل هذا الوضع طيلة الفترة من يونيو ١٩٥٦ ـ مارس ١٩٦٤ حيث استقال بإرادته وترك كل المناصب والمسئوليات وصحيح أن المشير عامر كان فى هذه المرحلة صاحب مكانة رفيعة فى كل شئ ولكن البغدادى كان يرأس عامر فى كثير من الأمور ، ويتقدم عليه حتى إنه رأس اجتماع مجلس الرياسة الذى شهد عاصفة قانون الترقيات . . . . إلخ .

٤ ـ عبد الحكيم عامر وقد استتب له الوضع كنائب أول لرئيس الجمهورية وبالنص على هذا المسمى «النائب الأول » فى قرار تعيينه وأصبح بمثابة الرجل الثانى اسما وفعلاً طيلة الفترة الممتدة من مارس ١٩٦٤ وحتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وقد كان عبد الحكيم عامر بهذا الوضع متخطياً لزملائه الذين بقوا فى الحكم من مجلس قيادة الثورة وهم زكريا محى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى ومن غرائب الأقدار أن ثلاثتهم قد نالوا هذه المكانة أيضا بعد خروج عبد الحكيم عامر.

وهناك اعتقاد أن عبد الحكيم لم يتخط إلا زكريا ، وهو اعتقاد صحيح جزئياً لأن التخطية قد ينظر عليها من ناحية تأثيرها المباشر فى مَنْ عليه الدور ، وفى هذه الحالة فقد كان هو زكريا محيى الدين

□

ونأتي الآن إلى ما بعد حرب عام ١٩٦٧ كان عبد الناصر فى حيرة شديدة فى اختيار الرجل الثانى بعد قراره النهائى بألا يكون عبد الحكيم عامر هذا الرجل، وقد مرت حيرة عبد الناصر بأربع مراحل يمكن لنا أن نزعم بأننا أول من يشخصها على هذا النحو :

المرحلة الأولى : من ١٩ يونيو عام ١٩٦٧ وحتى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨

وكان زكريا محيى الدين فيها هو الرجل الثانى بعد عبد الناصر فى تشكيل الوزارة وفى جهاز الدولة كلها كنائب للرئيس، وكان قد سبق هذه المرحلة تنازل عبد الناصر لزكريا فى خطابه يوم ٩ يونيو عام ١٩٦٧ .

وفى أوائل هذه المرحلة لم يكن عبد الحكيم عامر يتمتع بأية صفة رسمية ولا منصب رسمى، وإنما كانت صورة وجوده فى الحياة العامة مرتبطة بظاهرة سياسية شبيهة بظاهرة القصور الذاتى فى علوم الطبيعة inertia .

المرحلة الثانية : من ٢٠ مارس عام ١٩٦٨ وحتى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٦٨

فى هذه المرحلة كانت الوزارة الأخيرة لعبد الناصر تضم نائبا واحدا فقط للرئيس هو حسين الشافعى، على حين عاد صدقى سليمان ـ الذى كان نائبا للرئيس فى الوزارة السابقة ـ إلى منصب وزير فقط.

وعلى حين خرج على صبرى من التشكيل الوزارى، وعلى حين خرج زكريا محيى الدين من الحكم نهائيا . وبانتهاء انتخابات اللجنة التنفيذية

العليا، وفوز حسين الشافعى بعضويتها ترك هو الآخر الوزارة، وبالتالى فإنه ترك منصب نائب الرئيس الذى كان منصوصا عليه فى التشكيل الوزارى.

وأصبحت الوزارة مكونة من رئيس هو عبد الناصر، ووزراء أقدمهم هو صدقى سليمان ويليه كمال رفعت وعزيز صدقى وثروت عكاشة وأبو نصير وسيد مرعى وهكذا. .

وهكذا فإن حسين الشافعى ظل بمثابة النائب الوحيد لرئيس الجمهورية فيما بين مارس ١٩٦٨ وأكتوبر ١٩٦٨ .

المرحلة الثالثة : من ٢٩ أكتوبر عام ١٩٦٨ وحتى ديسمبر عام ١٩٦٩

فى هذه الفترة كان أعضاء اللجنة التنفيذية العليا يظهرون فى الاحتفالات والمؤتمرات تالين للرئيس عبد الناصر وسابقين لأعضاء مجلس الوزراء، وكان ترتيب نجاح هؤلاء الأعضاء فى الانتخابات تبعا للأصوات التى حصلوا عليها على النحو التالى :

على صبرى	(١٣٤ صوتا)
حسين الشافعى	(١٣٠)
د. محمود فوزى	(١٢٩)
أنور السادات	(١٢٥)

د . كمال رمزى استينو (١١٧)

عبد المحسن أبو النور (١٠٤)

ضياء الدين داود (١٠٤)

د. محمد لبيب شقير (٨٠)

وكما نفهم جميعا فإن ترتيب الأصوات لا يعطى أسبقية بروتوكولية فى عضوية أية لجنة، وهكذا كان من المنطقى أن يترتب هؤلاء جميعا تبعا لقواعد بروتوكولية، وهكذا تم الترتيب الذى نلاحظه فى جلوسهم على منصة المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى على النحو التالى :

يأتى عضوا مجلس قيادة الثورة الباقين وهما أنور السادات وحسين الشافعى قبل الآخرين، يليهم رئيس الوزراء السابق على صبرى، يليهم نواب رؤساء الوزراء السابقون بأقدميتهم : محمود فوزى ثم كمال رمزى استينو ثم عبد المحسن أبو النور، يليهم الوزيران بأقدميتهما : محمد لبيب شقير ثم ضياء الدين داود.

ولم يكن أحد يستطيع الزعم بأن لحسين الشافعى حق مطلق فى أن يسبق أنور السادات، صحيح أنه سبقه إلى تولى الوزارة (أبريل عام ١٩٥٤ مقابل أغسطس عام ١٩٥٤)، ولكن معيار ترتيب أعضاء مجلس قيادة الثورة كان مبنيا على أقدميتهم فى كشف الجيش يوم قيام الثورة، وكان أنور السادات أقدم من حسين الشافعى رغم أنهما ومعهما زكريا محيى الدين من الدفعة نفسها . . كذلك فإن أنور السادات كان عضوا فى المجلس عند قيام الثورة، بينما كان حسين الشافعى وزكريا محيى الدين من الأربعة الذين ضموا فى

١٥ أغسطس عام ١٩٥٢ .

ولم يكن أنور السادات نائبا ضمن النواب الخمسة التقليديين لعبد الناصر فى عامى ١٩٦١ و١٩٦٢ ، ولكنه كان يحتل موقعا موازيا لهم كعضو فى مجلس الرئاسة ، وقد عينه عبد الناصر (مع حسن إبراهيم) نائبين له فى عام ١٩٦٤ أيضا .

ثم إنه رأس البرلمان (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)، وقبل هذا رأس برلمان الوحدة (١٩٦٠).

وهكذا كانت الأمور فى هذه الفترة معلقة تماما .

المرحلة الرابعة : منذ ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩
وحتى وفاة عبد الناصر

فى هذه المرحلة كان أنور السادات بمثابة الرجل الثانى فى الدولة بعد صدور قرار جمهورى تضمن تعيينه بمفرده نائبا للرئيس . . وكل المذكرات والكتابات التاريخية تتحدث عن أن أنور السادات كان يمارس هذا الدور فى هذه الفترة ، سواء كانت هذه المصادر تنتقد تصرفاته أم تهاجمها أم تعذره فيها ، وليس هناك أدنى شك فى أنه كان يتولى كثيرا من الأمور بالنيابة عن عبد الناصر فى أثناء سفره أو مرضه .

عهد الرئيس محمد أنور السادات

بعد انتخابه رئيساً للجمهورية أصدر الرئيس السادات قراراً بتعيين نائبين لرئيس الجمهورية هما حسين الشافعى وعلى صبرى ، وقد ظل حسين

الشافعى فى موقعه على حين أقيل على صبرى فى ٢ مايو ١٩٧١ ، ثم عين الدكتور محمود فوزى نائباً لرئيس الجمهورية فى يناير ١٩٧٢ ، واستقال من هذا المنصب فى ١٩٧٤ .

وفى ١٥ أبريل ١٩٧٥ عين الرئيس محمد حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية ليكون بهذا ثامن من احتل هذا الموقع منذ بداية عهد الثورة بعد : جمال عبدالناصر ، وجمال سالم ، وعبد اللطيف البغدادى ، وعبد الحكيم عامر ، وزكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وأنور السادات ، وحسين الشافعى (للمرة الثانية) .

ومن بين هؤلاء الثمانية وصل ثلاثة إلى رئاسة الجمهورية .

(٨)
الذين نالوا منصب نائب رئيس الجمهورية

بدأ النص على منصب نائب رئيس الجمهورية عند تشكيل أولى وزارات الوحدة فى مارس ١٩٥٨ ، وقد عين ٤ نواب منهما اثنان مصريان هما : عبداللطيف البغدادى ، وعبدالحكيم عامر .

مع تشكيل رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) أصبح نواب رئيس الجمهورية سبعة ، كان منهم خمسة مصريون هم : عبداللطيف البغدادى ، وعبدالحكيم عامر ، وزكريا محيى الدين ، وحسين الشافعى ، وكمال الدين حسين .

تضمن تشكيل وزارة عبدالناصر السادسة الى شكلت عقب الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) تعيين خمسة نواب لرئيس الجمهورية هم أنفسهم الخمسة الذين كانوا نواباً فى أغسطس ١٩٦١ ضمن سبعة نواب لرئيس دولة الوحدة .

عند تشكيل مجلس الرئاسة بمقتضى الإعلان الدستورى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ احتفظ هؤلاء الخمسة بمناصبهم كنواب لرئيس الجمهورية وجمعوا بين هذا المنصب وبين عضوية مجلس الرئاسة .

فى ١٧ فبراير ١٩٦٤ وبدون مناسبة ظاهرة، تم تعيين نائبين لرئيس الجمهورية هما: أنور السادات وحسن إبراهيم، وكانا من قبل يتمتعان بعضوية مجلس الرئاسة بدون أن يكونا نواباً لرئيس الجمهورية.

فى مارس ١٩٦٤ ومع الإعلان الدستورى للدستور المؤقت عين المشير عبدالحكيم عامر نائب أول لرئيس الجمهورية، وعين ثلاثة نواب آخرون لرئيس الجمهورية هم: زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وحسن إبراهيم، على حين ترك أنور السادات هذا المنصب ليتولى رئاسة مجلس الأمة الجديد، وعلى حين قبلت استقالة كل من عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، كما انتهى أيضاً وجود مجلس الرئاسة.

فى أكتوبر ١٩٦٥ أقيلت وزارة على صبرى وشكل نائب رئيس الجمهورية زكريا محيى الدين وزارته، وعُين على صبرى فى اليوم التالى نائباً لرئيس الجمهورية.

بعد النكسة شكل الرئيس عبد الناصر وزارته فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ وتضمنت تعيين أربعة نواب للرئيس دون النص الواضح الصريح على ما إذا كانوا نواباً لرئيس الجمهورية أو لرئيس الوزراء، وكان هؤلاء النواب الأربعة هم: زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى، وعلى صبرى، ومحمد صدقى سليمان، وبهذا كان صدقى سليمان رئيس الوزارة السابقة هو أحدث هؤلاء النواب.

عندما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثامنة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ لم يحظ بمنصب نائب الرئيس (دون النص الصريح على إذا ما كان هو نائب

رئيس الوزراء أو نائب رئيس الجمهورية) سوى حسين الشافعى .

أما زكريا محيى الدين فقد اعتزل الحكم ، وأما على صبرى فلم يتول منصباً فى هذه الوزارة ، وأما صدقى سليمان فقد تراجع مسمى منصبه وأصبح بمثابة أقدم الوزراء وزيراً فقط ، على حين كان أنور السادات لا يزال منذ مارس ١٩٦٤ رئيسا لمجلس الأمة .

عندما أجريت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا فى أكتوبر ١٩٦٨ ، استقال حسين الشافعى والوزراء الثلاثة الذين انتخبوا ضمن أعضاء اللجنة الثمانية ، وبهذا خرج من عضوية مجلس الوزراء كل من : حسين الشافعى ، وعبدالمحسن أبو النور ، ومحمد لبيب شقير ، وضياء الدين داود ، أما الأعضاء الأربعة الآخرون الذين انتخبوا أعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا فإنهم لم يكونوا أعضاء فى مجلس الوزراء ، وقد كانوا : أنور السادات ولم يكن من حقه بالطبع البقاء فى الوزارة مع رئاسة السلطة التشريعية ، وعلى صبرى ، وكمال رمزى استينو وكانا فى الاتحاد الاشتراكى ، أما الدكتور محمود فوزى فكان مساعداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً بتعيين الرئيس محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية .

فى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٠ أصدر الرئيس السادات (عقب انتخابه رئيساً للجمهورية) قرارا بتعيين كل من حسين الشافعى وعلى صبرى نائبين لرئيس الجمهورية .

فى ٢ مايو ١٩٧١ أصدر الرئيس السادات قراراً بإقالة على صبرى من

منصبه وبقى حسين الشافعى نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٩ سبتمبر ١٩٧١ وعقب إعلان الدستور الدائم ، صدر قرار بتعيين حسين الشافعى نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٦ يناير ١٩٧٢ عين الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء السابق نائباً لرئيس الجمهورية ، وذلك عقب استقالة وزارته مباشرة .

فى ١٩٧٤ استقال الدكتور محمود فوزى من منصبه وبقى حسين الشافعى نائباً وحيداً لرئيس الجمهورية .

فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ عين الرئيس محمد حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية .

فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٦ صدر قرار بتجديد تعيين الرئيس محمد حسنى مبارك نائباً للرئيس فى بداية ولاية الرئيس السادات الثانية (١٩٧٦) .

فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وعقب اغتيال الرئيس السادات صدر قرار من الرئيس المؤقت الدكتور صوفى أبو طالب بتعيين الرئيس حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية .

(٩)
الوزراء الذين وصلوا إلى رئاسة الوزارة وترتيبهم بين أقرانهم

١ ـ فى تاريخ النظام الوزارى المصرى ستة رؤساء وزراء بدأوا برئاسة الوزارة، وهؤلاء هم:

□ نوبار باشا أول رئيس للوزراء.

□ الخديو توفيق ثانى رئيس للوزراء.

□ شريف باشا ثالث رئيس للوزراء.

□ ثم الرئيس محمد نجيب.

□ الرئيس محمد حسنى مبارك.

□ الدكتور عاطف صدقى.

٢ ـ فيما بين رؤساء الوزراء الثلاثة والأربعين الباقين تفاوتت المدة التى قضاها كل منهم حتى وصل إلى رئاسة الوزارة، ونلاحظ أن صاحب أقصر مدة على الإطلاق فيما بين هؤلاء كان هو الرئيس جمال عبد الناصر (ثمانية شهور)، وإن كان قد عاد بعدها نائباً لرئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء.

٣ ـ يلى الرئيس عبد الناصر فى قصر المدة محمد توفيق نسيم باشا ، إذ وصل إلى رئاسة الوزارة بعد سنة بالضبط من توليه الوزارة ، وكان هذا فى عهد الوزارات الإدارية التى تولت الحكم فى أثناء ثورة ١٩١٩ .

٤ ـ يأتى فى المرتبة التالية رياض باشا رابع رئيس للوزراء ، إذ تولى الرئاسة بعد توليه الوزارة بأقل من ثلاثة عشر شهرا ، وهذا طبيعى فى ظل بدايات النظام الوزارى غير المستقرة ، ونحن نلاحظ أنه كان بمثابة أول وزير يصعد لرئاسة الوزارة ، على حين أن رؤساء الوزارة الثلاثة السابقين عليه لم يتولوا الوزارة قبل رئاستهم لها .

٥ ـ فى المرتبة التالية يأتى محمد سعيد باشا الذى صعد إلى رئاسة الوزارة عقب اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء ، ولم يكن قد تولى الوزارة إلا مع تشكيل بطرس غالى لوزارته ، وهكذا فإنه يتفوق على محمد توفيق نسيم فى أنه صعد إلى رئاسة الوزارة بعد وزارة واحدة ، على حين صعد محمد توفيق نسيم بعد وزارتين ، ومن الطريف أن كلا الرجلين قبلا العمل تحت رئاسة سعد زغلول كرئيس للوزراء (١٩٢٤) مع أنهما توليا رئاسة الوزارة قبله ، ولكنه كان قد تولى الوزارة قبلهما (١٩٠٦) .

٦ ـ فى المرتبة التالية يأتى محمد محمود باشا الذى وصل إلى رئاسة الوزارة قبل أقل من خمسة وعشرين شهرا ، وربما يعتبر بمثابة الأول الحقيقى لأن لكل الذين سبقوه ظروف خاصة جداً وقد صعد محمد محمود باشا من الوزارة إلى رئاستها دون أن يخرج منها ، أى أنه بدأ وزيراً واستمر وزيراً حتى أصبح رئيسا للوزراء ، شأنه فى هذا شأن محمد سعيد باشا ، وحسين رشدى باشا ، ومحمد توفيق نسيم باشا ، وسيتكرر موقفه مع حسين سرى

باشا، وشأن عدد محدود من رؤساء الوزارة بعد الثورة هم جمال عبد الناصر، وعلى صبرى، وصدقى سليمان، وممدوح سالم، وعبد العزيز حجازى، والجنزورى، وعاطف عبيد، وإن كانت الآلية مختلفة تماماً .

٧ ـ فى المرتبة التالية يأتى محمود سامى البارودى الذى وصل إلى رئاسة الوزارة بعد عامين وسبعة شهور، وهو سادس رؤساء الوزارة، وثانى وزير يصل إلى رئاسة الوزارة (بعد رياض باشا) .

٨ ـ يأتى فى المرتبة التالية حسين سرى باشا، الذى وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أقل من ثلاثة أعوام، وكان قد دخل وزارة محمد محمود باشا الثانية واستمر فى وزارتيه الثالثة والرابعة، كما استمر مع خلفيه على ماهر وحسن صبرى، فلما توفى حسن صبرى فجأة عهد إليه الملك برئاسة الوزارة مع وجود عدد من الوزراء أقدم منه فى تولى المنصب الوزارى، لكنه فى ذلك اليوم كان أقدم الوزراء باتصال، فقد كان بمثابة القاسم المشترك فى الوزارة منذ وزارة محمد محمود الثانية (ديسمبر ١٩٣٧) التى خلفت وزارة الوفد .

وكان حسين سرى باشا فى ذلك الوقت بمثابة صهر الملك فاروق ، فهو زوج خالة الملكة ، كما كان على علاقة حميدة بالإنجليز ، وهكذا كان البديل المفضل عند وفاة حسن صبرى باشا، وربما عند استقالته لو كان الأجل امتد به واستقال لسبب أو آخر .

٩ ـ يأتى بعد هذا إسماعيل راغب باشا، وهو خامس رئيس للوزراء، وثالث وزير يصعد إلى رئاسة الوزارة فى الفترة الأولى من تاريخ الوزارات

المصرية .

١٠ - يحتل المرتبة التالية يحيى باشا إبراهيم ، وقد تولى رئاسة الوزارة بعد استقالة وزارة محمد توفيق نسيم الثانية فى بداية عهد الملكية (١٩٢٣)، وقد تولى إجراء الانتخابات التى تولى الوفد بمقتضاها الحكم ، وكان قد بدأ حياته الوزارية فى إحدى الوزارات الإدارية التى تشكلت فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، وسنراه شأنه شأن محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا ، يقبل العودة إلى الاستوزار بعد وصوله إلى رئاسة الوزارة .

١١ - يأتى بعد هذا ممدوح سالم ، الذى وصل إلى رئاسة الوزارة قبل مضى أربع سنوات من توليه الوزارة ، ويعتبر بهذا صاحب أسرع معدل فى عهد الثورة بعد الرئيس جمال عبدالناصر نفسه [بالطبع وبعد رؤساء الوزارة الثلاثة الذين لم يمروا بالمناصب الوزاريه وهم الرئيسان محمد نجيب ومحمد حسنى مبارك والدكتور عاطف صدقى]

كما أنه كان بمثابة الثانى بعد الرئيس عبد الناصر أيضا من حيث عدد الوزراء الذين استوزهم ، والثانى فى عدد الوزارات التى شكلها بعد الرئيس عبد الناصر أيضاً .

١٢ - يأتى المهندس محمد صدقى سليمان تاليا لممدوح سالم بفارق بسيط (ثمانية أيام) ، وقد كان توليه هذا المنصب بمثابة حل وسط فى أثناء الصراع الخفى بين قوى الحكم المختلفة فى تلك الفترة من عهد الرئيس بعد الناصر ، وكان عبد الناصر والمشير عامر نفسيهما من هذه القوى ، ولم يستمر صدقى سليمان فى هذا المنصب لفترة طويلة وعاد بعدها إلى العمل نائباً لرئيس

الوزراء، ثم وزيراً تحت رئاسة عبد الناصر، ثم وزيراً تحت رئاسة أحد نوابه في وزارته وهو الدكتور محمود فوزى فى أولى وزارات عهد الرئيس السادات.

١٣ - يأتى مصطفى النحاس باشا فى المرتبة التالية، وقد وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أقل من خمسين شهراً من بدء توليه المناصب الوزارية، وقدد هيأ له هذا توليه رئاسة الوفد وزعامة الأغلبية.

١٤ - يأتى على صبرى فى المرتبة التالية، وقد وصل إلى رئاسة الوزارة بعد خمس سنوات من دخوله الوزارة وبقائه فيها باستمرار.

١٥ - يأتى حسين رشدى باشا فى المرتبة التالية، وقد وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أقل من خمس سنوات وخمسة شهور، وقد كان موجوداً باتصال فى الوزارة حتى رأسها، ومن الطريف أنه دخل هو وسلفه محمد سعيد باشا وزارة سلفهما بطرس غالى، فلما اغتيل بطرس غالى خلفه محمد سعيد (٤ سنوات)، ثم حسين رشدى باشا الذى استمر أربع وزارات متصلة، وكان بهذا فى وقته صاحب أكبر عدد من الوزارات المتصلة ببعضها كرئيس للوزراء، وقد تولى رئاسة الوزارة فى ثلاثة عهود مع كل من الخديو عباس حلمى، وعميه السلطان حسن كامل، والسلطان أحمد فؤاد. ومن الطريف أيضاً أن محمد سعيد باشا هو الذى خلفه فى رئاسة الوزارة بعد تمنع رشدى عن الاستمرار فى الحكم تأييدا منه للوفد وللحركة الوطنية.

١٦ - يأتى كمال حسن على فى المرتبة التالية، وقد بدأ وزيراً فى وزارة مصطفى خليل الأولى، واستمر فى وزارته الثانية وفى وزارة السادات الثالثة، ووزارة مبارك ووزارة فؤاد محيى الدين، فلما توفى فؤاد محيى

الدين خلفه فى رئاسة الوزارة قبل أن يمضى ست سنوات فى عضويتها .

١٧ ـ على الطرف الآخر من الطيف نجد الدكتور مصطفى خليل يأتى فى المرتبة الأولى من حيث طول المدة، إذ وصل إلى رئاسة الوزارة بعد أكثر من اثنين وعشرين عاما من بداية عمله كوزير، وكان قد ترك الوزارة قبل اثنى عشر عاما من توليه رئاستها، بدأ فى عهد عبد الناصر وزيراً فنائبا لرئيس الوزراء باتصال (١٩٥٦ ـ ١٩٦٦)، ثم وقع عليه اختيار الرئيس السادات ليتولى رئاسة الوزارة فى ١٩٧٨ . ولم يحدث قبل الثورة أن سجل أحد من رؤساء الوزارة هذا المعدل فى الوصول إلى رئاسة الوزارة .

١٨ ـ نلاحظ أن أحمد ماهر باشا كان بمثابة صاحب ثانى أطول مدة قضاها وزير حتى يصل إلى رئاسة الوزارة، فقد قضى قرابة عشرين عاما حتى كلف برئاسة الوزارة، ذلك أنه دخل وزارة سعد زغلول فى شهرها الأخير (٢٥ أكتوبر ١٩٤٢) ولم يتح له أن يصل إلى رئاسة الوزارة إلا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وقد كان مرشحاً لرئاستها فى ١٩٣٨ .

ويرجع هذا بالطبع إلى بقاء النحاس باشا على قيد الحياة وعلى رأس الوفد، وربما أن أحمد ماهر باشا لم يكن ليصل إلى رئاسة الوزارة لو أنه لم يخرج عن الوفد، وكان شأنه فى هذا شأن زميله على الشمسى باشا أو وزراء سعد باشا الذين عينوا فى بداية الوزارة كالغرابلى باشا، ومحمد فتح الله وبركات، ومرقص حنا .

١٩ ـ يأتى إسماعيل صدقى باشا فى المرتبة التالية لأحمد ماهر ومصطفى خليل، فقد تولى رئاسة الوزارة بعد ١٩ عاما وشهرين ونصف شهر من بداية

استوزاره، ويتفوق صدقى باشا عليهما وعلى غيرهما فى أنه عاد لتولى رئاسة الوزارة بعد أكثر من ثلاثين عاما من بداية استوزاره، وهو ما لم يحدث لأحد حتى الآن.

٢٠ - يأتى أحمد نجيب الهلالى باشا فى المرتبة التالية بعد أحمد ماهر وإسماعيل صدقى، وربما أنه لم يكن ليتولى الوزارة لو استمر الوفد فى الحكم أو لو استمر هو فى الوزارات الوفدية، وكان قد أصبح ثانى أقدم الوزراء بعد عثمان محرم باشا الذى ظل فى الوزارات الوفدية إلى نهايتها.

٢١ - يأتى الدكتور محمود فوزى والرئيس أنور السادات فى مرتبة تالية لإسماعيل صدقى وأحمد ماهر وأحمد نجيب الهلالى. فالدكتور فوزى تولى رئاسة الوزارة بعد قرابة ثمانية عشر عاما (١٧ عاما وعشرة شهور)، والرئيس السادات تولاها بعد ١٧ عاما وسبعة شهور من بداية تولى المنصب الوزارى.

ويرجع هذا فى حالة الرئيس السادات بالطبع إلى ابتعاده عن المناصب الوزارية حتى تولى رئاسة الوزارة بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية، كما يرجع فى حالة الدكتور محمود فوزى إلى وجود عبد الناصر باتصال هو ورؤساء الوزراء الذين عملوا فى عهده وكانوا تالين فى أقدميتهم للدكتور محمود فوزى.

ومن الطريف أن الدكتور فوزى بدأ حياته الوزارية فى عهد الملكية فى الفترة التى هى مشتركة بين عهد الملكية وعهد الثورة، أى قبل إعلان الجمهورية.

٢٢ ـ يأتى سعد زغلول باشا فى المرتبة السادسة من حيث طول المدة، إذ وصل إلى رئاسة الوزارة بعد ١٧ عاما وثلاثة شهور من بداية توليه المنصب الوزارى، وقد ظل بعيدا عن المناصب الوزارية ١٤ عاماً منذ ١٩١٠ حتى ١٩٢٤.

هكذا فان الستة الاوائل بين أطول مدد على مدى التاريخ الوزارى فى مصر متميزون شأنهم شأن الستة الذين بدأوا حياتهم برئاسة الوزارة، وشأن الستة أصحاب أقصر مدد.

أولا : رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة وترتيبهم بين أقرانهم من الوزراء

	ترتيبه بين الوزراء	أقدميته فى منصب الوزير	ترتيبه بين رؤساء الوزراء	أقدميته فى رئاسة الوزارة
نوبار باشا	١	١٨٧٨/٨/٢٨	١	١٨٧٨/٨/٢٨
رياض باشا	١م	١٨٧٨/٨/٢٨	٤	١٨٧٩/٩/٢١
الخدو محمد توفيق	٧	١٨٧٩/٣/١٠	٢	١٨٧٩/٣/١٠
شريف باشا	١٠	١٨٧٩/٤/٧	٣	١٨٧٩/٤/٧
إسماعيل راغب باشا	١٠م	١٨٧٩/٤/٧	٦	١٨٨٢/٦/١٨
محمود سامى البارودى باشا	١٥م	١٨٧٩/٧/٥	٥	١٨٨٢/٢/٤
مصطفى فهمى باشا	١٥م	١٨٧٩/٧/٥	٧	١٨٩١/٥/١٤
حسين فخرى باشا	٢٥	١٨٧٩/٩/٢١	٨	١٨٩٣/١/١٥
بطرس غالى باشا	٤٣	١٨٩٣/١/١٥	٩	١٩٠٨/١١/١٢
سعد زغلول باشا	٤٦	١٩٠٦/١٠/٢٨	١٧	١٩٢٤/١/٢٨
حسين رشدى باشا	٤٧	١٩٠٨/١١/١٢	١١	١٩١٤/٤/٥
محمد سعيد باشا	٤٧م	١٩٠٨/١١/١٢	١٠	١٩١٠/٢/٢٣
يوسف وهبة باشا	٥٢م	١٩١٢/٤/١٥	١٢	١٩١٩/١١/٢١
عدلى يكن باشا	٥٦م	١٩١٤/٤/٥	١٤	١٩٢١/٣/١٧
عبدالخالق ثروت باشا	٥٦م	١٩١٤/٤/٥	١٥	١٩٢٢/٣/١
إسماعيل صدقى باشا	٥٦م	١٩١٤/٤/٥	٢١	١٩٣٣/٦/٢٠
أحمد زيور باشا	٦٠	١٩١٧/١٢/٢٣	١٨	١٩٢٤/١١/٢٤
محمد توفيق نسيم باشا	٦٤م	١٩١٩/٥/٢١	١٣	١٩٢٠/٥/٢١

يحيى إبراهيم باشا	٦٨م	١٩١٩/١١/٢١	١٩	١٩٢٣/٣/١٥
عبدالفتاح يحيى	٧٤م	١٩٢١/٣/١٧	٢٢	١٩٣٣/٩/٢٧
مصطفى النحاس	٨٩م	١٩٢٤/١/٢٨	١٩	١٩٢٨/٣/١٦
أحمد ماهر باشا	٩٤	١٩٢٤/١٠/٢٥	٢٦	١٩٤٤/١٠/٨
على ماهر باشا	١٠٥م	١٩٢٥/٣/١٣	٢٣	١٩٣٦/١/٣٠
محمد محمود باشا	١١١	١٩٢٦/٦/٧	٢٠	١٩٢٨/٦/٢٥
محمود فهمى النقراشى باشا	١١٨م	١٩٣٠/١/١	٢٧	١٩٤٤/٢/٢٤
حسن صبرى باشا	١٢٩م	١٩٣٣/٩/٢٧	٢٤	١٩٤٠/٦/٢٧
أحمد نجيب الهلالى باشا	١٣٠م	١٩٣٤/١١/١٥	٢٩	١٩٥٢/٣/١
حسين سرى باشا	١٥١م	١٩٣٧/١٢/٣٠	٢٥	١٩٤٠/١١/١٥
إبراهيم عبدالهادى باشا	١٦٠م	١٩٣٩/٨/١٨	٢٨	١٩٤٨/١٢/٢٨



ثانياً : ترتيب رؤساء وزراء ما قبل الثورة حسب قصر المدة التى استغرقها كل منهم فى رحلتهم من وزير لرئيس وزراء

		يوم	شهر	سنة
١ -	نوبـــار	-	-	-
٢ -	الخديو محمد توفيق	-	-	-
٣ -	شـــريف	-	-	-
٤ -	محمد توفيق نسيم	-	-	١
٥ -	ريـــاض	٢٣	-	١
٦ -	محمد سعيد	١١	٣	١
٧ -	محمد محمود	١٨	-	٢
٨ -	محمود سامى البارودى	-	٧	٢
٩ -	حسين سرى	١٥	١١	٢
١٠ -	إسماعيل راغب	١١	٢	٣
١١ -	يحيى إبراهيم	٢٤	٣	٣
١٢ -	مصطفى النحاس	١٨	١	٤
١٣ -	حسين رشدى	٢٣	٤	٥
١٤ -	حسن صبرى	-	٩	٦
١٥ -	أحمد زيور	١	١١	٦
١٦ -	عدلى يكن	١٢	١١	٦
١٧ -	يوسف وهبة	٦	٧	٧
١٨ -	عبدالخالق ثروت	٢٦	١٠	٧
١٩ -	إبراهيم عبدالهادى	١٠	٤	٩

٢٠-	على ماهر	١٧	١٠	١٠
٢١-	مصطفى فهمى	٩	١٠	١١
٢٢-	عبدالفتاح يحيى	١٠	٦	١٢
٢٣-	حسين فخرى	٢٤	٣	١٣
٢٤-	محمود فهمى النقراشى	٢٣	١	١٤
٢٥-	بطرس غالى	٢٧	٩	١٥
٢٦-	سعد زغلول	-	٣	١٧
٢٧-	أحمد نجيب الهلالى	١٦	٣	١٧
٢٨-	إسماعيل صدقى	١٥	٢	١٩
٢٩-	أحمد ماهر	١٣	١١	١٩

ثالثا : رؤساء الوزراء فى عهد الثورة
وترتيبهم بين أقرانهم من الوزراء

	ترتيبه بين الوزراء	أقدميته فى منصب الوزير	ترتيبه بين رؤساء الوزراء	أقدميته فى رئاسة الوزارة
محمد نجيب	٩=	١٩٥٢/٩/٩	١	١٩٥٢/٩/٩
جمال عبد الناصر	٢٦	١٩٥٣/٦/١٨	٢	١٩٥٤/٢/٢٥
د. نور الدين طراف	٥م	١٩٥٢/٩/٦	٣	١٩٥٨/١٠/٧
د. محمود فوزى	٢١	١٩٥٢/١٢/٩	٨	١٩٧٠/١٠/٢٠
زكريا محيى الدين	٢١م	١٩٥٣/١٠/٦	٦	١٩٦٥/١٠/١
كمال الدين حسين	٣٢	١٩٥٤/١/٣	٤	١٩٧٣/٣/٢٧
أنور السادات	٤١	١٩٥٤/٨/٣١	١٠	١٩٧٢/١/١٧
د. عزيز صدقى	٤٦	١٩٥٦/٦/١٨	٩	١٩٧٢/١/١٧
د. مصطفى خليل	٤٦م	١٩٥٦/٦/١٨	١٣	١٩٧٨/١٠/٥
على صبرى	٤٩	١٩٥٧/٩/٢٩	٥	١٩٦٢/٩/٢٩
محمد صدقى سليمان	٧٣	١٩٦٢/٩/٢٩	٧	١٩٦٦/٩/١٠
عبدالعزيز حجازى	١١٣	١٩٦٨/٣/٢٠	١١	١٩٧٤/٩/٢٥
ممدوح سالم	١٤٧	١٩٧١/٥/١٣	١٢	١٩٧٥/٤/١٦
محمد حسنى مبارك	٢٩٨=	١٩٨١/١٠/٦	١٤	١٩٨١/١٠/٦
د. أحمد فؤاد محيى الدين	١٨٥	١٩٧٣/٣/٢٧	١٥	١٩٨٢/١/٣
كمال حسن على	١٦٢	١٩٧٨/١٠/٥	١٦	١٩٨٤/٧/١٦
د. على لطفى	١٦٣م	١٩٧٨/١٠/٥	١٧	١٩٨٥/٩/٩
د. عاطف صدقى	٣٣٥=	١٩٨٦/١١/١١	١٨	١٩٨٦/١١/١١
د. كمال الجنزورى	٢٩٩	١٩٨٢/١/٣	١٩	١٩٩٦/١/٤
د. عاطف عبيد	٣١٧	١٩٨٤/٧/١٦	٢٠	١٩٩٩/١٠/٦

ثانياً : ترتيب رؤساء الوزراء فى عهد الثورة حسب المدة التى استغرقها كل منهم فى رحلتهم من وزير لرئيس وزراء

		يوم	شهر	سنة
١-	الرئيس محمد نجيب	-	-	-
٢-	الرئيس محمد حسنى مبارك	-	-	-
٣-	د. عاطف صدقى	-	-	-
٤-	الرئيس جمال عبدالناصر	٧	٨	-
٥-	ممدوح سالم	٣	١١	٣
٦-	محمد صدقى سليمان	١١	١١	٣
٧-	على صبرى	-	-	٥
٨-	كمال حسن على	١١	٩	٥
٩-	نور الدين طراف	١	١	٦
١٠	د. عبد العزيز حجازى	٥	٦	٦
١١-	كمال الدين حسين	١٧	٨	٦
١٢-	د. على لطفى	٤	١١	٦
١٣-	د. أحمد فؤاد محيى الدين	٦	٩	٨
١٤-	زكريا محيى الدين	٢٥	١١	١١
١٥-	د كمال الجنزورى	١	-	١٤
١٦-	د. عاطف عبيد	٢٠	٢	١٥
١٧-	د. عزيز صدقى	٢٩	٦	١٥
١٨-	الرئيس أنور السادات	٢٧	٧	١٧
١٩-	د. محمود فوزى	١١	١٠	١٧
٢٠-	د. مصطفى خليل	١٧	٣	٢٢

(١٠)
تجديد الدماء عند تشكيل الوزارات

(١) نبدأ بالتحفظ بأننا نفهم أن رئيس الوزراء (سواء بعد الثورة أم قبلها) ليس بمثابة صاحب الفضل الوحيد ولا المسئول الوحيد عن كل الوجوه الجديدة التى تضمها وزارته، بل إنه كما سنرى قد يكون هو نفسه وجهاً جديداً لأن بعض هؤلاء الرؤساء بدأوا بالرئاسة لا بالوزارة.

(٢) يُلاحظ من الجداول التى تتضمنها هذه الدراسة أن المراتب الثلاث عشر من حيث معدل الوزراء/ وزارة احتلها رؤساء وزراء من عهد الثورة، وربما كان السبب فى هذا تضخم عدد أعضاء الوزارة، وبالتالى فإن المسألة نسبية لأن تغيير ١٠ من ٣٠ يوازى تغيير ٣ من ٩ . . وهكذا فإننا نستطيع القول بأن المرتبة السادسة عشرة التى يحتلها الزعيم سعد زغلول تمثل فى واقع الأمر مرتبة متقدمة جداً من حيث الراديكالية والدماء الجديدة لأنه استوزر سبعة وزراء جدد فى وزارة واحدة استمرت تسعة أشهر فى الوقت الذى كان عدد أعضاء الوزارة السابقة على وزارته عشرة وزراء فقط، كما أن عدد أعضاء وزارته عند تشكيلها كان عشرة وزراء فقط . .

ومن الجدير بالذكر أن سعد زغلول باشا استوزر ضمن هؤلاء السبعة اثنين وصلا إلى رئاسة الوزارة بعد هذا، كما أن الأسماء التى دفع بها إلى

الوزارة كانت فى حد ذاتها بمثابة ثورة حقيقية، أضف إلى هذا أن رئيس الوزراء التالى لسعد زغلول باشا وجد نفسه فى مناخ قادر على أن يتقبل منه استوزار عدد كبير من الوزراء الجدد، وهكذا فإن زيور باشا فى الوزارة التالية لسعد زغلول شكل الوزارة من وزراء لم يدخلوا الوزارة قبل هذا أبداً، وكأنه أصبح أكثر جرأة من سعد باشا زغلول نفسه الذى حرص على أن يوجد معه فى الوزارة رئيسا وزراء سابقين، وعلى مدى وزارتين متقاربتين استوزر زيور باشا ١٥ وزيراً بمعدل ٧,٥ يجعله فى المرتبة الرابعة عشرة .

(٣) يأتى الرئيس محمد أنور السادات فى مرتبة متقدمة (الثالث) بين رؤساء الوزراء الذين أدخلوا دماء جديدة فى الوزارات التى تولوا رئاستها، ففى ٣ وزارات فقط رأسها بنفسه دخل ٣٩ وزيراً، أى بمعدل ١٣ وزيراً فى الوزارة الواحدة، ويحتل الترتيب الثانى من حيث المعدل، إذ لا يسبقه فى هذا المعدل إلا الدكتور عزيز صدقى ثانى رئيس وزراء فى عهد السادات نفسه كرئيس للجمهورية، وهو الذى دخل الوزارة الوحيدة التى رأسها ١٩ وزيراً جديداً .

(٤) من حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم كل رئيس وزراء، يأتى الرئيس جمال عبد الناصر فى المقدمة، إذ أنه استوزر ٦٤ وزيراً، لكن هذا الرقم قد يكون خادعاً لأن هؤلاء دخلوا على مدى فترة طويلة رأس فيها الرئيس عبدالناصر الوزارة تمتد من ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٠ باستثناء الفترة من سبتمبر ١٩٦٢ إلى يونيو ١٩٦٧، كما أن عدد الوزارات التى شكلها الرئيس عبد الناصر فى هذه الفترة بلغ ١٠ وزارات. وهكذا فإن الرئيس عبد الناصر

يحتل الترتيب رقم ١٩ من حيث معدل الوزراء/ وزارة، ومعدله ٤ , ٦ ، تالياً لعدد كبير من رؤساء الوزارة فى عهد الثورة، منهم اثنان من رؤساء الوزراء فى عهده (على صبرى وزكريا محيى الدين)، ومنهم جميع رؤساء الوزارة فى عهد الرئيس السادات، وكل رؤساء الوزارة فى عهد الرئيس مبارك (باستثناء الرئيس مبارك نفسه)، ولا يتفوق جمال عبد الناصر من حيث المعدل على أحد من رؤساء الوزراء فى عهده إلا على صدقى سليمان .

ومع هذا فإن الرئيس عبدالناصر يحتفظ بالأولية أيضاً فى عدد الوزراء الجدد الذين دخلوا وزارة واحدة، حيث انضم لوزارته العاشرة (مارس ١٩٦٨) وفى أثناء عهد هذه الوزارة ٢٤ وزيراً وهو ما لم يحدث فى أى وزارة أخرى، وقد تناولنا تعاقب التغيير فى هذه الوزارة فى فصل بعنوان «المراجعة الأخيرة للنخبة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر» .

(٥) من حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم كل رئيس وزارة يأتى ممدوح سالم فى المرتبة الثانية بعد الرئيس عبد الناصر وقبل مصطفى النحاس باشا على الرغم من أن فترته كرئيس للوزراء أقل من فترة هذين الرئيسين، وقد بلغ عدد من استوزرهم ممدوح سالم فى وزاراته الخمس ٤٤ وزيراً جديداً، على حين بلغ عدد الوزراء الجدد فى وزارات النحاس ٣٩ وزيراً فقط، وقد تعاقب وزراء النحاس على مدى فترة زمنية بدأت من ١٩٢٧ وانتهت فى ١٩٥٢ حيث كان آخر عهد النحاس برئاسة الوزارة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، أما وزراء ممدوح سالم فكانوا جميعاً فى فترة أقصر بكثير انحصرت فيما بين أبريل ١٩٧٥ وأكتوبر ١٩٧٨ .

(٦) يأتى الدكتور عاطف صدقى فى المرتبة الخامسة بعد جمال عبد الناصر وممدوح سالم وأنور السادات ومصطفى النحاس، إذ دخل وزاراته الثلاث ثمانية وثلاثون وزيراً جديدا على مدى فترة امتدت لتسع سنوات وشهرين، وعلى مدى ثلاث وزارات فقط، وهكذا فإن معدله من حيث الفترة الزمنية يأتى فى مرتبة تالية لعدد كبير من رؤساء الوزارة، لكنه يحتفظ بالمرتبة الرابعة من حيث عدد الوزراء الذين استوزرهم فى كل وزارة (٦, ١٢) تالياً لعزيز صدقى (١٩) وأنور السادات (١٣) وعاطف عبيد (١٣).

(٧) يأتى الدكتور كمال الجنزورى فى المرتبة الخامسة من حيث معدل الوزراء الذين استوزرهم، إذ أنه استوزر ١٢ وزيراً جديداً فى وزارة واحدة، وإن كانت وزارته من الوزارات طويلة العمر، لهذا فإنه من حيث المعدل منسوبا إلى الفترة الزمنية يأتى فى مرتبة متأخرة مثل الدكتور عاطف صدقى.

(٨) يشترك على صبرى ومصطفى خليل فى المرتبة السادسة من حيث معدل استوزارهم للوزراء الجدد، (٥, ١١) فقد استوزر كل منهما ٢٣ وزيراً جديداً على مدى وزارتين.

(٩) يأتى زكريا محيى الدين فى الترتيب الثامن من حيث معدل الوزراء الذين استوزرهم، إذ استوزر ١٠ وزراء جدد فى وزارة واحدة.

(١٠) يحتل ثلاثة رؤساء وزراء (هم بالمصادفة ثلاثة متعاقبون فى عهد الرئيس مبارك) المرتبة التاسعة حيث يصل معدل استوزار كل منهم إلى ٩ وزراء فى الوزارة الواحدة، وهؤلاء هم: د. أحمد فؤاد محيى الدين (١٨

وزيراً فى وزارتين)، وكمال حسن على (٩ وزراء فى وزارة واحدة)، ود. على لطفى (٩ وزراء فى وزارة واحدة).

(١١) يأتى ممدوح سالم فى المرتبة رقم ١٢ من حيث معدل الوزراء الجدد/ وزارة بمعدل ٨,٨ مع أنه يأتى فى المرتبة الثانية من حيث عدد الوزراء الذين استوزرهم [٤٤ وزيراً].

(١٢) يأتى الرئيس محمد نجيب فى المرتبة رقم ١٣ من حيث معدل الوزراء الجدد/ وزارة بمعدل ٨,٣، إذ استوزر ٢٥ وزيراً فى ثلاث وزارات. وفى الحقيقة فإن هذا المعدل ظالم بعض الشىء لأن وزارة الرئيس نجيب الثالثة كانت هى وزارته الثانية تماماً (أزمة مارس ١٩٥٤). وعلى هذا فمن الممكن أن يكون معدله ١٢,٥ ويكون تالياً لعزيز صدقى والسادات وعاطف عبيد وعاطف صدقى مباشرة، وسابقاً على الجنزورى.

(١٣) يأتى الدكتور محمود فوزى وعبدالعزيز حجازى فى المرتبتين ١٦ و١٧ من حيث معدل عدد الوزراء الجدد/ وزارة: [٧,٢٥، ٧ على التوالى]، وهما رغم هذا المعدل المرتفع أقل رؤساء وزراء عهد السادات من حيث المعدل.

(١٤) يحتل على ماهر باشا المرتبة رقم ١٨ من حيث معدل الوزراء الجدد/ وزارة بمعدل ٦,٧٥، وفى الحقيقة فإن وزارته الأخيرة التى هى أولى وزارات عهد الثورة رفعت هذا المعدل حيث استوزر فيها ثمانية وزراء جدد، وبدون هذه الوزارة فإن معدل على ماهر = ٦,٣ [١٩ وزيراً فى ٣ وزارات] يجعله تالياً للرئيس عبدالناصر وبحيث لا يكون أحد من رؤساء وزراء قبل

الثورة قد تفوق على رؤساء الوزراء فى عهد الثورة من حيث معدلات التغيير إلا سعد زغلول باشا وأحمد زيور، ومع هذا فإن على ماهر للطرافة رئيسى الوزراء قبل الثورة وبعد الثورة. . كما أنه رئيس للوزراء فى عهد الملك فؤاد وفى عهد الملك فارق.

(١٥) يأتى حسين سرى باشا فى المرتبة السادسة من حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم، فعلى مدى خمس وزارات استوزر ٣١ وزيراً بمعدل ٦,٢ فى الوزارة الواحدة، ومن الطريف أنه يحتل المرتبة الثانية بعد مصطفى النحاس باشا فيما بين رؤساء الوزراء قبل الثورة فى أمرين:

☐ عدد الوزارات التى رأسها حيث رأس ٥ وزارات على حين رأس النحاس ٧ وزارات.

☐ عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم حيث استوزر ٣١ وزيراً على حين استوزر النحاس ٤٤ وزيراً.

ولكن سرى باشا يتفوق فى معدل الوزراء الجدد/ وزارة حيث معدله ٦,٢، على حين أن معدل النحاس باشا ٦,٥، ويأتى ترتيبه فى المرتبة العشرين من حيث هذا المعدل على حين يأتى ترتيب النحاس فى المرتبة الثالثة والعشرين.

(١٦) يأتى محمود سامى البارودى فى المرتبة الحادية والعشرين مشتركاً مع محمد صدقى سليمان حيث استوزر كل منهما ٦ وزراء جدد فى وزارة واحدة، مع الفارق فى أن إجمالى عدد الوزارات يختلف مما يرفع من دلالة معدل البارودى.

(١٧) على الطرف الآخر من الطيف الواسع يأتى مصطفى رياض باشا ليمثل أدنى المعدلات، ذلك أنه فى ثلاث وزارات لم يستوزر إلا وزيرين، مع أن مدة وزارته من المدد الكبيرة فى زمانه.

(١٨) يأتى عدلى باشا يكن فى مرتبة تتناسب مع سمعته كزعيم للمحافظين والتقليديين، وعلى مدى وزاراته الثلاث فإنه لم يستوزر إلا أربعة وزراء، كان منهم اثنان وصلا إلى رئاسة الوزارة بعد هذا محققا نسبة ٥٠٪ رؤساء وزراء من إجمالى الوزراء الذين استوزرهم، شأنه فى هذا شأن حسين رشدى باشا.

(١٩) يأتى مصطفى فهمى باشا فى المرتبة التالية، فقد استوزر خمسة وزراء على مدى ثلاث وزارات، وقد وصل أحدهم وهو سعد باشا زغلول إلى رئاسة الوزارة.

(٢٠) يشترك أربعة من رؤساء الوزراء فى معدل ٢ وزير/ وزارة، وهؤلاء هم: رشدى باشا الذى استوزر ثمانية وزراء فى أربع وزارات، ونوبار باشا الذى استوزر ستة فى ثلاث وزارات، وحسين فخرى وعبد الفتاح يحيى، وقد استوزر كل منهما وزيرين فى وزارته الوحيدة.

ومن الطريف أن أربعة من الذين استوزرهم رشدى باشا (أى بنسبة ٥٠٪) وصلوا إلى رئاسة الوزارة، وأن واحداً من وزيرى عبد الفتاح يحيى (٥٠٪) وصل إلى رئاسة الوزارة، وأن اثنين من وزراء نوبار باشا وصلا إلى رئاسة الوزارة (٣٣٪).

(٢١) يأتى شريف باشا فى مرتبة تالية بمعدل ٢,٧٥ وزير/ وزارة.

(٢٢) يأتى كل من أحمد ماهر باشا ، ويوسف وهبة باشا فى مرتبة تالية بمعدل ٣ وزراء/ وزارة.

أولاً: ترتيب رؤساء الوزراء حسب معدل استوزارهم لوزراء جدد فى كل وزارة

		عدد الوزراء	عدد الوزارات	المعدل وزير/ وزارة
١	د. عزيز صدقى	١٩	١	١٩
٢	د. عاطف عبيد	١٣	١	١٣
٢م	أنور السادات	٣٩	٣	١٣
٤	د. عاطف صدقى	٣٨	٣	١٢,٦
٥	د. كمال الجنزورى	١٢	١	١٢
٦	على صبرى	٢٣	٢	١١,٥
٦ م	د. مصطفى خليل	٢٣	٢	١١,٥
٨	زكريا محيى الدين	١٠	١	١٠
٩	د. فؤاد محيى الدين	١٨	٢	٩
٩ م	كمال حسن على	٩	١	٩
٩ م	د. على لطفى	٩	١	٩

١٢	ممدوح سالم	٤٤	٥	٨,٨
١٣	محمد نجيب	٢٥	٣	٨,٣
١٤	أحمد زيــور	١٥	٢	٧,٥
١٥	د. محمود فوزى	٢٩	٤	٧,٢٥
١٦	سعد زغلول	٧	١	٧
١٧	عبدالعزيز حجازى	٧	١	٧
١٨	على ماهر	٢٧	٤	٦,٧٥
١٩	جمال عبدالناصر	٦٤	١٠	٦,٤
٢٠	حسين سرى	٣١	٥	٦,٢
٢١	البارودى باشا	٦	١	٦
٢١ م	صدقى سليمان	٦	١	٦
٢٣	مصطفى النحاس	٣٩	٧	٥,٦
٢٤	أحمد نجيب الهلالى	١١	٢	٥,٥
٢٥	عبد الخالق ثروت	٥	١	٥
٢٥ م	يحيى إبراهيم	٥	١	٥
٢٥ م	إبراهيم عبد الهادى	٥	١	٥
٢٥ م	إسماعيل راغب	٥	١	٥
٢٩	إسماعيل صدقى	١٤	٣	٤,٦
٢٩ م	محمد توفيق نسيم	١٤	٣	٤,٦
٣١	محمد سعيد	٩	٢	٤,٥

٣٢	الخديو توفيق	٨	٢	٤
٣٢ م	بطرس غالى	٤	١	٤
٣٢ م	حسن صبرى	٤	١	٤
٣٥	محمود فهمى النقراشى	٧	٢	٣,٥
٣٥ م	محمد محمود	١٤	٤	٣,٥
٣٧	أحمد ماهر	٦	٢	٣
٣٧ م	يوسف وهبة	٣	١	٣
٣٩	شريف	١١	٤	٢,٧٥
٤٠	نوبار	٦	٣	٢
٤٠م	حسين رشدى	٨	٤	٢
٤٠ م	حسين فخرى	٢	١	٢
٤٠ م	عبد الفتاح يحيى	٢	١	٢
٤٤	مصطفى فهمى	٥	٣	١,٦
٤٥	عدلى يكن	٤	٣	١,٣
٤٦	مصطفى رياض	٢	٣	٠,٦

● لم يتضمن الجدول الدكتور نور الدين طراف وكمال الدين حسين باعتبارهما رئيسين للمجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى، على حين كان الرئيس جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء، كما لم يتضمن الجدول الرئيس محمد حسنى مبارك الذى تولى رئاسة الوزارة فى بداية عهد سيادته كرئيس للجمهورية كمرحلة انتقالية دون أن يغير شيئاً فى تشكيل الوزارة الأخيرة للرئيس السادات على نحو ما انتهت إليه

ثانياً: ترتيب رؤساء الوزراء تبعاً لعدد الوزراء الجدد الذين استوزروهم

		عدد الوزراء	عدد الوزارات
١	جمال عبدالناصر	٦٤	١٠
٢	ممدوح سالم	٤٤	٥
٣	أنور السادات	٣٩	٣
٤	مصطفى النحاس	٣٩	٧
٥	د. عاطف صدقى	٣٨	٣
٦	حسين سرى	٣١	٥
٧	د. محمود فوزى	٢٩	٤
٨	على ماهر	٢٧	٤
٩	محمد نجيب	٢٥	٣
١٠	على صبرى	٢٣	٢
١١	مصطفى خليل	٢٣	٢
١٢	د. عزيز صدقى	١٩	١
١٣	فؤاد محيى الدين	١٨	٢
١٤	أحمد زيور	١٥	٢
١٥	محمد توفيق نسيم	١٤	٣
١٦	إسماعيل صدقى	١٤	٣

١٧	محمد محمود	١٤	٤
١٨	د. عاطف عبيد	١٣	١
١٩	شريف	١٢	٤
٢٠	كمال الجنزورى	١٢	١
٢١	أحمد نجيب الهلالى	١١	٢
٢٢	زكريا محيى الدين	١٠	١
٢٣	محمد سعيد	٩	٢
٢٤	كمال حسن على	٩	١
٢٥	د. على لطفى	٩	١
٢٦	حسين رشدى	٨	٤
٢٧	الخديو توفيق	٨	٢
٢٨	سعد زغلول	٧	١
٢٩	عبدالعزيز حجازى	٧	١
٣٠	محمود فهمى النقراشى	٧	٢
٣١	نوبار	٦	٣
٣٢	أحمد ماهر	٦	٢
٣٣	محمد صدقى سليمان	٦	١
٣٤	محمود سامى البارودى	٦	١
٣٥	عبد الخالق ثروت	٥	١
٣٦	يحيى إبراهيم	٥	١

٣٧	إبراهيم عبد الهادى	٥	١
٣٨	إسماعيل راغب	٥	١
٣٩	مصطفى فهمى	٥	٣
٤٠	بطرس غالى	٤	١
٤١	عدلى يكن	٤	٣
٤٢	حسن صبرى	٤	١
٤٣	يوسف وهبة	٣	١
٤٤	مصطفى رياض	٢	٣
٤٥	حسين فخرى	٢	١
٤٦	عبد الفتاح يحيى	٢	١

● لم يتضمن الجدول الدكتور نور الدين طراف وكمال الدين حسين باعتبارهما رئيسين للمجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى، على حين كان الرئيس جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء، كما لم يتضمن الجدول الرئيس محمد حسنى مبارك الذى تولى رئاسة الوزارة فى بداية عهد سيادته كرئيس للجمهورية كمرحلة انتقالية دون أن يغير شيئاً فى تشكيل الوزارة الأخيرة للرئيس السادات على نحو ما انتهت إليه .

ثالثاً : عدد الوزراء الذين استوزرهم كل رئيس وزراء فى الوزارات المختلفة التى تولى رئاستها

رئيس الوزراء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	المجموع
١ - نوبار باشا	٦	-	-					٦
٢ - الخديو توفيق	٣	٥						٨
٣ - شريف باشا	٥	٥	١	١				١٢
٤ - رياض باشا	٢	-	-					٢
٥ - البارودى باشا	٦							٦
٦ - إسماعيل راغب باشا	٥							٥
٧ - مصطفى فهمى باشا	٣	-	٢					٥
٨ - حسين فخرى باشا	٢							٢
٩ - بطرس غالى باشا	٤							٤
١٠ - محمد سعيد باشا	٥	٤						٩
١١ - حسين رشدى باشا	٣	١	١	٣				٨
١٢ - يوسف وهبة باشا	٣							٣
١٣ - محمد توفيق نسيم	٣	٣	٨					١٤
١٤ - عدلى يكن باشا	٢	١	١					٤
١٥ - عبدالخالق ثروت	٥	-						٥
١٦ - يحيى إبراهيم باشا	٥							٥

١٧ ـ سعد زغلول باشا	٧							٧
١٨ ـ أحمد زيور باشا	٩	٦						١٥
١٩ ـ مصطفى النحاس	٣	٣	٥	٤	٧	٣	١٤	٣٩
٢٠ ـ محمد محمود باشا	٢	٧	٢	٣				١٤
٢١ ـ إسماعيل صدقى	٣	٤	٧					١٤
٢٢ ـ عبد الفتاح يحيى	٢							٢
٢٣ ـ على ماهر باشا	٣	٧	٩	٨				٢٧
٢٤ ـ حسن صبرى باشا	٤							٤
٢٥ ـ حسين سرى باشا	٥	٣	٥	٨	١٠			٣١
٢٦ ـ أحمد ماهر باشا	٣	٣						٦
٢٧ ـ محمود النقراشى	ـ	٧						٧
٢٨ ـ إبراهيم عبدالهادى	٥							٥
٢٩ ـ أحمد نجيب الهلالى	٦	٥						١١
٣٠ ـ محمد نجيب	١٧	٨	ـ					٢٥
٣١ ـ جمال عبدالناصر	١	١١	٤	١	١٤	ـ	٤	
	٤	١	٢٤					٦٤
٣٢ ـ على صبرى	١٠	١٣						٢٣
٣٣ ـ زكريا محيى الدين	١٠							١٠
٣٤ ـ صدقى سليمان	٦							٦

٣٥ـ د. محمود فوزى	ـ	١٠	١٢	٧				٢٩
٣٦ـ د. عزيز صدقى	١٩							١٩
٣٧ـ أنور السادات	١٧	٨	١٤					٣٩
٣٨ـ د. حجازى	٧							٧
٣٩ـ ممدوح سالم	١٥	٧	١١	٨	٤			٤٤
٤٠ـ مصطفى خليل	٢١	٢						٢٣
٤١ـ الرئيس مبارك	١							١
٤٢ـ فؤاد محيى الدين	١١	٧						١٨
٤٣ـ كمال حسن على	٩							٩
٤٤ـ د. على لطفى	٩							٩
٤٥ـ د. عاطف صدقى	١١	١٣	١٤					٣٨
٤٦ـ د. كمال الجنزورى	١٢							١٢
٤٧ـ د. عاطف عبيد	١٣							١٣

● استخدمنا السطر الثانى فى حالة الرئيس جمال عبد الناصر للوزارات الثامنة والتاسعة العاشرة.

● تعنى علامة ـ وجود وزارة فى هذا الترتيب لهذا الرئيس من رؤساء الوزارات لكنها لم تتضمن دخول وزراء جدد على نحو ما حدث فى وزارتى نوبار باشا الثانية والثالثة، ووزارتى رياض باشا الثانية والثالثة، ووزارة مصطفى فهمى الثانية، ووزارة عبد الخالق ثروت الثانية، ووزارة النقراشى الأولى، ووزارة محمد نجيب الثالثة، ووزارة عبد الناصر السادسة، ووزارة الدكتور محمود فوزى الأولى.



رابعا : الوزارات التى شهدت دخول
أكبر عدد من الوزراء الجدد

أولا : فيما قبل الثورة

١	وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة	١٩٥٠	١٤
٢	وزارة حسين سرى باشا الخامسة	١٩٥٢	١٠
٣	وزارة احمد زيور باشا الأولى	١٩٢٥	٩
٤	وزارة على ماهر باشا الثالثة	١٩٥٢	٩
٥	وزارة سعد زغلول باشا	١٩٢٤	٨
٦	وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة	١٩٣٥	٨
٧	وزارة حسين سرى باشا الرابعة	١٩٤٩	٨

ثانيا : فيما بعد الثورة

١	وزارة عبد الناصر العاشرة	١٩٦٨	٢٤
٢	مصطفى خليل الأولى	١٩٧٨	٢١
٣	وزارة عزيز صدقى	١٩٧٢	١٩
٤	وزارة محمد نجيب الأولى	١٩٥٢	١٧
٥	وزارة السادات الأولى	١٩٧٣	١٧
٦	وزارة السادات الثالثة	١٩٨٠	١٤
٧	وزارة عبد الناصر الخامسة	١٩٥٨	١٤
٨	وزارة عاطف صدقى الثالثة	١٩٩٣	١٤

(١١)
من الذى استوزر رؤساء الوزارات؟

هناك من بين رؤساء الوزارات التسعة والأربعين الذين تولوا هذا المنصب منذ بدء عهد النظام الوزارى (١٨٧٨) وحتى الآن، ستة رؤساء وزارة بدأوا عهدهم بالرئاسة دون أن يمروا بالوزارة، وهؤلاء هم: الرئيسان محمد نجيب ومحمد حسنى مبارك، والخديو محمد توفيق، ونوبار باشا، وشريف باشا، والدكتور عاطف صدقى.

وفيما عدا هؤلاء الستة فإن ٤٣ رئيساً للوزراء بدأوا مناصبهم بالوزارات أو بمنصب نائب رئيس الوزراء على الأكثر.

أما رئيس الوزراء الذى بدأ بمنصب نائب رئيس الوزراء فهو واحد فقط وهو الرئيس جمال عبدالناصر فى وزارة الرئيس محمد نجيب.

سنحصر الآن رؤساء الوزراء الذين استوزروا وزراء أصبحوا فيما بعد رؤساء للوزارات، وبالطبع فإن بعض رؤساء الوزارات التسعة والأربعين لم يستوزروا أحدا ممن أصبحوا رؤساء للوزارات، لكن على الجانب الآخر فإن بعضهم استوزر أكثر من رئيس من رؤساء الوزراء، ومن الممكن أن نرتب هؤلاء تبعاً لعدد مَنْ وصلوا رؤساء وزراء من بينهم وزرائهم، ولكن الأحرى أن نرتبهم تبعاً للنسبة التى تبين قدرتهم على استوزار شخصيات واعدة

تتولى رئاسة الوزارة فيما بعد، وفى هذه الناحية فإننا نفاجأ بوجود ظاهرة غريبة ترتبط بشخصية فريدة وذلك حين نجد رئيساً للوزراء يختار فى وزارته الأولى ثلاثة وزراء جدد يصبحون جميعاً على مدى سنوات متعاقبة بعد هذا بمثابة رؤساء للوزارات، أى أن اختياراته الأولى حققت ١٠٠٪ فى الوصول إلى رئاسة الوزارة، هذا الرجل هو حسين رشدى باشا الذى تولى رئاسة ٤ وزارات متعاقبة، وكان الوزراء الثلاثة فى وزارته الأولى هم رؤساء الوزراء فيما بعد: عدلى يكن باشا، وعبدالخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقى باشا.

سنرتب رؤساء الوزراء الذين استوزروا مَن صاروا رؤساء للوزارة تبعا لعدد هؤلاء الآخرين وسنبدأ بمن استوزر خمسة من رؤساء الوزارات وهو الرئيس جمال عبد الناصر ثم باللذين استوزرا أربعة رؤساء وزراء وهما حسين رشدى باشا والرئيس محمد نجيب، ثم الذى استوزر ثلاثة رؤساء للوزارة وهو شريف باشا، ثم الذين استوزوا رئيسين للوزارة وهم ستة ثم الذين استوزر كل منهم رئيسا واحد للوزراء وهم خمسة عشر.

(أ) رئيس الوزراء الذى استوزر خمسة من رؤساء الوزراء التالين له

الرئيس جمال عبد الناصر

استوزر ٥ رؤساء وزراء فى بداية حياتهم الوزارية وهم:

☐ الرئيس السادات نفسه: الذى دخل وزارة عبد الناصر الثانية فى أثنائها فى ١٩٥٥ كوزير دولة وأصبح بمثابة رئيس الوزراء المصرى التاسع والثلاثين


وتولى رئاسة ثلاث وزارات مصرية أرقام : (٩٣) و(٩٤) و(١٠٣).

□ الدكتور عزيز صدقى : الذى دخل وزارة عبدالناصر عند تشكيلها فى يونيو ١٩٥٦ وأصبح بمثابة رئيس الوزراء الثامن والثلاثين فى تاريخ مصر فى بداية عهد الرئيس السادات ، ورأس الوزارة المصرية رقم (٩٢).

□ الدكتور مصطفى خليل : الذى دخل وزارة عبد الناصر عند تشكيلها فى يونيو ١٩٥٦ وأصبح بمثابة رئيس الوزراء الثانى والأربعين ، وقد رأس الوزارتين رقمى (١٠١) و(١٠٢) فى عهد الرئيس السادات .

□ على صبرى : الذى دخل الوزارة وزيراً لشئون رياسة الجمهورية فى أثناء وزارة عبدالناصر الثالثة ، وأصبح بمثابة رئيس الوزراء الرابع والثلاثين فى تاريخ مصر ، ورأس الوزارتين رقمى (٨٢) و(٨٣) .

□ الدكتور عبدالعزيز حجازى : الذى دخل وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة والأخيرة فى مارس ١٩٦٨ وأصبح بمثابة رئيس الوزراء المصرى الأربعين فى عهد الرئيس السادات ورأس الوزارة رقم (٩٥) .

وهكذا فإن الرئيس عبد الناصر اختار للوزارة خمسة أصبحوا رؤساء وزراء بالفعل بعد هذا من بين ٦٤ وزيراً اختارهم ، ومع أنه صاحب العدد الأكبر من بين رؤساء الوزراء الذين بدأوا وزراء فى وزارته فإن هناك مَنْ يتفقون عليه فى الاختيار وفى مقدمتهم الشخص التالى له فى عدد من أصبحوا رؤساء وزراء من بين اختياراته وهو حسين رشدى باشا كما رأينا .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزراء الرئيس عبد الناصر فتصل إلى ٨ , ٧٪ .

(ب) رئيسا الوزراء اللذان استوزرا أربعة رؤساء وزارات

(١) حسين رشدى باشا

كما ذكرنا يأتى حسين رشدى باشا فى المقدمة من حيث المعدل ذلك أن أربعة من الذين استوزرهم وعددهم ثمانية فقط [أى ٥٠٪] وصلوا إلى رئاسة الوزارة، بل إن كل الوزراء الثلاثة الذين استوزرهم فى وزارته الأولى وصلوا إلى رئاسة الوزارة وهم: عدلى يكن باشا، وعبدالخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقى باشا.

أما الرابع وهو أحمد زيور باشا فدخل الوزارة فى أثناء الوزارة الثالثة من وزارات حسين رشدى باشا.

(٢) الرئيس محمد نجيب

استوزر أربعة رؤساء وزراء رأسوا ست عشرة وزارة هم:

□ الرئيس جمال عبدالناصر: رئيس الوزراء التالى له مباشرة، أى صاحب الرقم الترتيبى (٣١) بين رؤساء الوزراء، وقد دخل وزارته الثانية فى يونيو ١٩٥٣ كنائب لرئيس الوزراء، ورأس عشر وزارات.

□ زكريا محيى الدين: رئيس الوزراء الخامس والثلاثون، وقد دخل الوزارة فى أثناء وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية فى أكتوبر ١٩٥٣، وتولى رئاسة الوزارة رقم (٨٤).

□ كمال الدين حسين: رئيس الوزراء التنفيذى وهو الثالث والثلاثون بين رؤساء الوزارات المصريين، وقد دخل فى أثناء وزارة الرئيس محمد نجيب

الثانية فى يناير ١٩٥٤ ، وتولى رئاسة الوزارة رقم (٧٩).

□ الدكتور محمود فوزى : رئيس الوزراء رقم ٣٧، وقد دخل وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى عند تعديلها فى ديسمبر ١٩٥٢ .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١٦٪ .

(جـ) رئيس الوزراء الذى استوزر ثلاثة رؤساء للوزارة

شريف باشا

أبو الدستور، هو الذى استوزر :

□ إسماعيل راغب سادس رؤساء الوزارات ورئيس تاسع وزارة مصرية ، وقد استوزره فى وزارته الأولى .

كما استوزر فى وزارته الثانية اثنين صارا رئيسين للوزارة وهما :

□ محمود سامى البارودى باشا : خامس رؤساء الوزارات المصرية ، ورئيس ثامن وزارة مصرية .

□ مصطفى فهمى باشا : سابع رؤساء الوزارات المصرية ، ورئيس الوزارات المصرية أرقام : ١٣ و١٤ و١٨ .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٢٧٪ .

(د) رؤساء الوزراء الذين استوزر كل منهم رئيسين للوزراء

(١) بطرس غالى باشا

تاسع رؤساء الوزارات المصريين، من بين أربعة وزراء استوزرهم فإن اثنين (٥٠٪) وصلا إلى رئاسة الوزارة وتولياها لأكثر من مرة، فقد وصل محمد سعيد إلى رئاسة الوزارة خلفاً له عند اغتياله، وأصبح بمثابة عاشر رؤساء الوزراء المصريين، وتولى رئاسة الوزارة مرتين، أما الثانى فقد كان الخلف التالى أى حسين رشدى باشا، إذ تولاها عقب محمد سعيد باشا وتولى الرئاسة أربع مرات، وعاد زميله محمد سعيد باشا ليخلفه كما كان قد سبقه، هكذا فإن الوزارات الست التى أعقبت مصرع بطرس غالى رأسها وزيران لم يكن أحد منهما قد تولى الوزارة إلا فى عهده، وهذا من أطرف ما يمكن.

(٢) عدلى يكن باشا

الرابع والعشرين بين رؤساء الوزارات المصريين، رأس الوزارات المصرية أرقام: (٢٨) و(٣٥) و(٣٩).

واستوزر فى وزارته الأولى عبدالفتاح يحيى باشا الذى رأس الوزارة رقم (٤٣).

واستوزر فى وزارته الثانية محمد محمود باشا الذى رأس الوزارة رقم (٣٨).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٣) سعد زغلول باشا

التاسع عشر بين رؤساء الوزارات المصريين، رأس وزارة واحدة هى الوزارة رقم ٣٢، واستوزر فيها اثنين من رؤساء الوزارات الأول فى بداية الوزارة، والثانى قرب نهايه الوزارة وهما :

☐ مصطفى النحاس باشا : رئيس الوزارات السبع التالية : (٣٧) و(٤٠) و(٤٦) و(٤٧) و(٥٥) و(٥٦) و(٦٥).

☐ أحمد ماهر باشا رئيس الوزارتين رقمى (٥٧) و(٥٨).

وبهذا فإنه وحده استوزر رؤساء تسع وزارات مصرية، وإن كان رؤساء هذه الوزارات التسع اثنين فقط.

أما نسبة رؤساء الوزارة من بين وزراءه فتصل إلى ٢٥٪.

(٤) محمد سعيد باشا

جد الملكة فريدة، تولى رئاسة الوزارتين رقمى (٢٠) و(٢٥)، واستوزر فى الوزارة رقم (٢٠) يوسف وهبة الذى أصبح رئيساً للوزارة رقم (٢٦) خلفاً له هو نفسه فى وزارته الأولى.

كما استوزر فى الوزارة رقم (٢٥) محمد توفيق نسيم الذى أصبح رئيساً للوزارة رقم (٢٧) خلفاً لرئيس آخر كان من اختياره هو (يوسف وهبة).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٢٢,٢٪.

(٥) الدكتور مصطفى خليل

رئيس الوزراء الثانى والأربعون فى تاريخ مصر ، صعد من الوزراء الذين لم يدخلوا الوزارة إلا على عهده إلى منصب رئيس الوزراء اثنان هما :

الفريق أول كمال حسن على : رئيس الوزراء الخامس والأربعون ، وقد رأس الوزارة قم (١٠٧) .

الدكتور على لطفى : رئيس الوزراء السادس والأربعون ، وقد رأس الوزارة رقم (١٠٨) .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٧ , ٨٪ .

(٦) على ماهر باشا

رئيس الوزراء السابع والعشرون ، استوزر رئيسين للوزراء هما :

☐ إبراهيم عبدالهادى : رئيس الوزراء الثامن والعشرون ، وقد رأس الوزارة رقم (٦٢) .

☐ نور الدين طراف : رئيس الوزراء الثانى والثلاثون ، وقد رأس الوزارة رقم (٧٨) .

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٧ , ٧٪ .

(هـ) رؤساء الوزراء الذين استوزروا واحداً

فقط ممن أصبحوا رؤساء وزارات

(١) رياض باشا

كان بمثابة الأول مكرر بين الوزراء المصريين، وهو رابع رؤساء الوزارات المصريين، ورئيس سادس وزارة مصرية ووزارتين أخريين هما الوزارتان (١٢) و(١٦)، ورغم هذا فإنه لم يستوزر من رؤساء الوزارات إلا حسين فخرى باشا وكان الوزير الوحيد الجديد فى وزارته الأولى وقد أصبح بمثابة ثامن رؤساء الوزارات المصريين وتولى الوزارة المصرية رقم (١٥) التى لم تدم أكثر من ثلاثة أيام.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٢) حسين فخرى باشا

استوزر ثامن رؤساء الوزراء المصريين، لم يستوزر إلا بطرس غالى باشا تاسع رؤساء الوزراء المصريين، وهى مفارقة طريفة.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٣) عبد الفتاح يحيى باشا

رئيس الوزراء رقم (٢٢)، استوزر حسن صبرى باشا رئيس الوزراء رقم (٢٤).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥٠٪.

(٤) يوسف وهبة

الثانى عشر فى ترتيب الأسبقية بين رؤساء الوزراء المصريين ورئيس الوزارة رقم (٢٦)، استوزر يحيى باشا إبراهيم الذى أصبح رئيساً للوزارة رقم (٣١)، ويأتى ترتيبه السادس عشر بين رؤساء الوزراء المصريين.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٣,٣٣٪.

(٥) مصطفى فهمى باشا

سابع رؤساء الوزراء المصريين، لم يستوزر على مدى وزاراته الثلاث من رؤساء الوزراء المصريين إلا زوج ابنته سعد زغلول باشا، وهو آخر الوزراء الذين دخلوا الوزارة على عهده.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٢٠٪.

(٦) نوبار باشا

كان أول رؤساء الوزراء، ومع هذا فلم يستوزر من رؤساء الوزارات إلا مصطفى رياض باشا رابع رؤساء الوزارات المصرية، ورئيس سادس وزارة مصرية، ووزارتين أخريين هما الوزارتان: (١٢) (و١٦).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٦,١٦٪.

(٧) كمال حسن على

رئيس الوزراء الخامس والأربعون، لم يصعد إلى منصب رئيس الوزراء ممن تولوا الوزارة فى وزاراته الثلاث إلا الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء

التاسع والأربعون، الذى رأس الوزارة رقم (١١٣).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١,١١٪.

(٨) محمد محمود باشا

رئيس الوزراء العشرون، لم يستوزر إلا حسين سرى رئيس الوزراء رقم (٢٥)، والذى رأس بمفرده خمس وزارات.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١,٧٪.

(٩) محمد توفيق نسيم

رئيس الوزراء الثانى عشر، رأس ثلاث وزارات لكنه لم يستوزر إلا رئيس الوزراء رقم (٢٩) وهو أحمد نجيب الهلالى باشا.

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ١,٧٪.

(١٠) أحمد زيور باشا

رئيس الوزراء الثامن عشر، استوزر على ماهر باشا الذى رأس أربع وزارات مصرية (٤٥) و(٥١) و(٦٦) و(٧٠).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٦,٦٪.

(١١) الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين

رئيس الوزراء الرابع والأربعون، لم يصعد إلى منصب رئيس الوزراء ممن تولوا الوزارة فى وزاراته الثلاث إلا الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء

الثامن والأربعين، الذى رأس الوزارة رقم (١٢٢).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥,٥٪.

(١٢) على صبرى

رئيس الوزراء الرابع والثلاثون، رأس الوزارة مرتين، لم يصعد من الوزراء الذين تولوا الوزارة على عهده إلى منصب رئيس الوزراء غير المهندس محمد صدقى سليمان، الذى رأس الوزارة رقم (٨٥).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٣,٤٪.

(١٣) الدكتور محمود فوزى

رئيس الوزراء السابع والثلاثون، رأس أربع وزارات ومع هذا فلم يصعد من الوزراء الذين تولوا الوزارة على عهده إلى منصب رئيس الوزراء غير واحد فقط هو ممدوح سالم رئيس الوزراء الحادى والأربعون، والذى رأس خمس وزارات متتالية هى: (٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٤,٣٪.

(١٤) مصطفى النحاس باشا

رئيس الوزراء رقم (١٩)، استوزر محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء رقم (٢٧).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٦,٢٪.

(١٥) الرئيس السادات

رئيس الوزراء التاسع والثلاثون، لم يصعد إلى منصب رئيس الوزراء ممن تولوا الوزارة فى وزاراته الثلاث إلا الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء رقم (٤٤) الذى رأس الوزارتين (١٠٥) و(١٠٦).

أما نسبة رؤساء الوزراء من بين وزرائه فتصل إلى ٥, ٢٪.

ترتيب رؤساء الوزراء حسب نسبة الذين وصلوا إلى رئاسة الوزارة من بين الوزراء الذين دخلوا الوزارة على عهدهم

١ - حسين رشدى	٥٠٪
٢ - عدلى يكن	٥٠٪
٣ - رياض	٥٠٪
٤ - حسين فخرى	٥٠٪
٥ - بطرى غالى	٥٠٪
٦ - عبد الفتاح يحيى	٥٠٪
٧ - يوسف وهبة	٣٣, ٣٪
٨ - شريف	٢٧٪

٩ ـ سعد زغلول	٢٥٪
١٠ ـ محمد سعيد	٢٢,٢٪
١١ ـ مصطفى فهمى	٢٠٪
١٢ ـ نوبار	١٦,٦٪
١٣ ـ محمد نجيب	١٦٪
١٤ ـ كمال حسن على	١١,١٪
١٥ ـ مصطفى خليل	٨,٧٪
١٦ ـ جمال عبد الناصر	٧,٨٪
١٧ ـ على ماهر	٧,٧٪
١٨ ـ محمد توفيق نسيم	٧,١٪
١٩ ـ محمد محمود	٧,١٪
٢٠ ـ أحمد زيور	٦,٦٪
٢١ ـ فؤاد محيى الدين	٥,٥٪
٢٢ ـ على صبرى	٤,٣٪
٢٣ ـ محمود فوزى	٣,٤٪
٢٤ ـ مصطفى النحاس	٢,٦٪

٢٥ ـ السادات ٥ , ٢٪

□

وهؤلاء هم رؤساء الوزارات الذين لم يستوزروا أحداً صار رئيسا للوزراء (الرقم بين قوسين هو ترتيبه بين رؤساء الوزارة)

١ ـ الخديو توفيق (٢)

٢ ـ محمود سامى البارودى (٥)

٣ ـ إسماعيل راغب (٦)

٤ ـ عبدالخالق ثروت (١٥)

٥ ـ يحيى إبراهيم (١٦)

٦ ـ إسماعيل صدقى (٢١)

٧ ـ حسن صبرى (٢٤)

٨ ـ حسين سرى (٢٥)

٩ ـ د. أحمد ماهر (٢٦)

١٠ ـ محمود فهمى النقراشى (٢٧)

١١ ـ إبراهيم عبدالهادى (٢٨)

١٢ ـ أحمد نجيب الهلالى (٢٩)

١٣ - د. نور الدين طراف (٣٢)

١٤ - كمال الدين حسين (٣٣)

١٥ - زكريا محيى الدين (٣٥)

١٦ - محمد صدقى سلمان (٣٦)

١٧ - د. عزيز صدقى (٣٨)

١٨ - د. عبد العزيز حجازى (٤٠)

١٩ - ممدوح سالم (٤١)

٢٠ - د. عاطف صدقى (٤٧)

٢١ - د. كمال الجنزورى (٤٨)

٢٢ - د. عاطف عبيد● (٤٩)

● بالبداهة لأنه آخر رؤساء الوزراء.

●● هذا فضلاً عن الرئيس مبارك الذى رأس الوزارة دون أن يستوزر وزراء جدد فيها، وفضلاً عن رئيسى الوزراء التنفيذيين نور الدين طراف وكمال الدين حسين.



الباب الثالث

نائب رئيس الوزراء
منصب خاص أم حلقة متوسطة ؟



(١٢)
النائب الأول لرئيس الوزراء

ظهر هذا المنصب فى التشكيلات الوزارية المصرية فى عهد الثورة ثلاث مرات

المرة الأولى تولاه الدكتور عزيز صدقى فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة وقد أصبح رئيسا للوزارة فى الوزارة التالية .

المرة الثانية تولاه الدكتور عبد العزيز حجازى فى وزارة الرئيس محمد أنور السادات الثانية فى ابريل ١٩٧٤ وقد أصبح رئيسا للوزارة فى الوزارة التالية .

المرة الثالثة تولاه الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى وزارة الرئيس محمد حسنى مبارك الأولى فى أكتوبر ١٩٨١ وقد أصبح رئيسا للوزارة فى الوزارة التالية .

ونلاحظ أنه فى المرات الثلاث صعد النائب الأول لرئيس الوزراء ليتولى رئاسة الوزارة التالية ، وأن هذا الصعود تم فى فترة وجيزة .

وقد تعددت أسباب اللجوء إلى صيغة النائب الأول ، ففى المرة الأولى كان نجم الدكتور عزيز صدقى قد بدأ يصعد بحكم شخصيته وقدرته على ضم مجموعة كبيرة من أعضاء مجلس الوزراء إلى صفه حتى قيل فى ذلك

الوقت إن مجلس الوزراء أصبح مجلسين ولم يعد مجلساً واحداً، وكان هذا بالطبع على حساب رئيس وزراء ذى شخصية حذرة، لم يمارس اتخاذ القرار بالمعنى المعروف إلا مرات قليلة فى حياته كلها، وكان فى ذلك الوقت قد بلغ السبعين، على حين كان عزيز صدقى فى الخمسين، وكان فى مجلس الوزراء أربعة نواب لرئيس الوزراء كان لابد لعزيز صدقى أن يتميز بينهم، وهكذا كان قرار الرئيس السادات.

أما فى المرة الثانية فقد كان تعيين الدكتور عبد العزيز حجازى فى هذا المنصب بمثابة خطوة إلى تعيينه فى رئاسة الوزارة، بعد استقرار فكر الرئيس السادات على ضرورة هذه الخطوة من أجل سياسات الإصلاح الاقتصادى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ونلاحظ كما سنرى فى الأبواب التالية أن الدكتور حجازى كان تالياً لممدوح سالم فى الوصول إلى منصب نائب رئيس الوزراء.

كما نلاحظ أنه فى الوزارة السابقة وهى وزارة الرئيس السادات الأولى كان الدكتور محمد عبد القادر حاتم نائباً لرئيس الوزراء ويتولى تقديم برنامج الحكومة لمجلس الشعب دون أن يحصل على لقب النائب الأول. . وهو ما يعطينا فكرة عن أن الوضع مع الدكتور عبد العزيز حجازى كان مختلفا عنه مع الدكتور محمد عبد القادر حاتم.

وفى المرة الثالثة كان تعيين الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى هذا المنصب بمثابة تحصيل حاصل، ففى الوزارة السابقة (وزارة السادات الأخيرة) كان نائباً لرئيس الوزراء ويتولى تقديم برنامج الحكومة. . وفى الوزارة التالية أصبح بالفعل رئيساً للوزراء.

(١٣)
نواب رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة

لم يوجد هذا المسمى الوظيفى فى الوزارات والمراسيم الصادرة بتشكيل الوزارة قبل الثورة إلا مرتين فقط :

المرة الأولى : فى وزارة عدلى باشا الأولى التى سميت «وزارة الثقة» ، حيث أسند هذا المنصب إلى حسين رشدى باشا الذى كان رئيساً للوزراء أربع مرات قبل هذا ، بل من الطريف أنه كان بمثابة رئيس الوزراء الذى استوزر عدلى يكن باشا فى عهده !

المرة الثانية : فى أثناء وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة ولمدة شهرين فقط مابين ١١ سبتمبر ١٩٤٦ و١٠ نوفمبر ١٩٤٦ ، وقد أسند هذا المنصب إلى أحمد لطفى السيد باشا الذى كان عضواً فى الوزارة منذ تشكلت .

وهكذا فإن أحمد لطفى السيد هو الوحيد بين ساسة مصر قبل الثورة الذى وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء دون أن يصل إلى منصب رئيس الوزراء ، وكأنما أراد التاريخ تكريمه بما يؤكد تميزه بين أقرانه الكثيرين ، خاصة أنه دوناً عن غيره من أقطاب الليبرالية المصرية استمر موجوداً بفكره فى الحياة السياسية لفترة طويلة ومتصلة دون أن يصل إلى درجات اللمعان الشديد أو النفوذ الشديد .

وليس هذا موضعاً للحديث عن مشاركاته السياسية والفكرية، ولكن ربما تكفى الإشارة إلى دوره المبكر فى «الجريدة» و«حزب الأمة» عام ١٩٠٧، ثم إلى دوره فى الوفد المصرى ومع الأحرار الدستوريين وفى الجامعة ودار الكتب وبقائه على الدوام فى الصف الأول من أصحاب الرأى الواضح فى السياسة وغير السياسة.

وليس من الغريب أنه كان زميلاً لمصطفى كامل الذى انتهت حياته مبكراً فى ١٩٠٨، وإن امتدت آثاره بعد هذا، ولإسماعيل صدقى الذى كان هو الآخر ممتد التأثير فى المواقع التنفيذية منذ بدايات القرن وحتى توفى فى منتصف القرن.

(١٤)
نواب رؤساء الوزارات منذ مطلع الثورة وحتى نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر

كان أول مَنْ تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى عهد الثورة هو وكيل مجلس الدولة الأستاذ سليمان حافظ، وقد عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية فى وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢)، وقد استقال من هذا المنصب عند تشكيل وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية وإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣.

وخلفه فى هذا المنصب (بالضبط) كنائب لرئيس للوزراء ووزير للداخلية الرئيس جمال عبدالناصر، الذى بقى كذلك حتى شكل وزارته الأولى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤، فأسند منصب نائب رئيس الوزراء إلى اثنين هما: جمال سالم الذى عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمواصلات، وعبدالجليل العمرى الذى عين نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية.

وفى وزارة الرئيس نجيب الثالثة فى مارس ١٩٥٤ عاد جمال عبدالناصر ليكون نائباً لرئيس الوزراء، وعاد جمال سالم وعبدالجليل العمرى ليكونا وزيرين فحسب (وذلك بناء على اقتراح عبد الجليل العمرى نفسه).

أما وزارة جمال عبدالناصر الثانية فى أبريل ١٩٥٤ فلم تتضمن مناصبها نائباً لرئيس الوزراء عند تشكيلها، وكان العمرى قد ترك الوزارة بينما بقى

جمال سالم وزيراً للمواصلات، وهما اللذان كانا قد وصلا إلى منصب نائب رئيس الوزراء منذ شهرين، وفى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ عين جمال سالم نائباً لرئيس الوزراء وترك وزارة المواصلات، وعندما شكل الرئيس جمال عبدالناصر وزارته الثالثة لم تضم هذه الوزارة نواباً لرئيس الوزراء أيضاً وكان جمال سالم قد ترك الحكم نهائياً.

وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) اختلف الوضع بعض الشيء، فقد عين نواب للرئيس، وكان الرئيس هو رئيس الوزراء على المستوى المركزى فى وزارات الوحدة الأربع، وبهذا فقد كان النواب الذين يُنص عليهم فى التشكيلات الوزارية نواباً للرئيس لا لرئيس الوزراء، وفى الوزارة الأولى كان هناك أربعة نواب للرئيس منهم اثنان مصريان هما عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر (بينما بقى زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وزراء مركزيين فقط، مع أنهم كانوا أعضاء فى مجلس قيادة الثورة المحتفظين بمناصب وزارية إلى جوار زميليهم النائبين البغدادى وعامر. أما باقى الأعضاء فقد اختلف مصيرهم، فالأخوان سالم تركا الحكم، وكان أنور السادات وحسن إبراهيم قريبين من الحكم ولكن من دون مواقع وزارية، وكان خالد محيى الدين مبعداً باتفاق)

وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) استمر الوضع كما هو: البغدادى وعامر نائبان للرئيس، والثلاثة الآخرون زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وزراء مركزيون.

وفى وزارة الوحدة الثالثة أصبح كمال الدين حسين رئيساً للمجلس

التنفيذى بالإقليم المصرى مع استمراره كوزير مركزى.

أما فى الوزارة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وهى التى وقع الانفصال بعد تشكيلها بأربعين يوماً، فقد أصبح للرئيس جمال عبدالناصر سبعة نواب منهم خمسة مصريون هم: البغدادى وعامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين، وهم أنفسهم الخمسة من أعضاء مجلس القيادة الذين كانوا يشاركون فى الحكم كنواب لرئيس الجمهورية أو وزراء مركزيين، ويعتبر هذا التاريخ (أغسطس ١٩٦١) بمثابة أعلى نقطة فى المنحنى الظاهرى لتعاون أعضاء مجلس قيادة الثورة (السابق) فى تسيير أمور الدولة، وقد استمر الوضع على هذا النحو الممتاز من حيث المظهر مع أنه كان يحمل نيات الاختلاف فى النصوص المعلنة نفسها والتى تعطى دلالة واضحة على عدم وضوح الاختصاصات، وعلى سبيل المثال فقد كان هناك نص فى قرار تشكيل هذه الوزارة على توزيع الاختصاصات، كما أنشئت المؤسسات العامة التى صدر قرار بتعيين رؤسائها فى اليوم التالى (١٧ أغسطس) فكانت عشر مؤسسات:

ست مؤسسات فى المجال الاقتصادى وتتبع زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية وهى:

المؤسسة الاقتصادية	ويرأسها حسن إبراهيم [عضو مجلس القيادة السابق]
مؤسسة تنمية الثروة المائية	ويرأسها محمد إبراهيم
مؤسسة النصر	ويرأسها محمد عبدالله مرزبان
مؤسسة مصر	ويرأسها حلمى السعيد

الهيئة العامة للنقل البحرى	ويرأسها محمد نديم
الهيئة العامة للنقل البرى	ويرأسها محمد البديوى فؤاد

وأربع مؤسسات فى المجال الاجتماعى وتتبع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية وهى :

مؤسسة الإسكان	ويرأسها محمد أبو نصير
مؤسسة التعاونيات الاجتماعية	ويرأسها حسن صلاح الدين
مؤسسة التعاونيات الاستهلاكية	ويرأسها محمد محمد توفيق عبدالفتاح
مؤسسة الأدوية	ويرأسها د . حسن بغدادى

وهؤلاء الأربعة الذين يرأسون المؤسسات الاجتماعية كانوا وزراء بالفعل فى الوزارة السابقة !!

وفى الوزارة التالية (بعد ثلاثة شهور فقط) وهى وزارة الرئيس عبدالناصر الرابعة (أكتوبر ١٩٦١)، استمر الوضع كما هو عليه، لكن مع إعادة توزيع (ظاهرى) للاختصاصات فأصبح النص عليها على النحو الذى تجده فى تشكيل هذه الوزارة فى كتابنا «الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم : تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم».

وفى نهاية سبتمبر ١٩٦٢ صدر ما سُمى بالإعلان الدستورى وشُكل مجلس الرئاسة ليضم خمسة من نواب رئيس الجمهورية (الذين ذكرناهم من قبل) وأضيف إليهم الاثنان الباقيان من أعضاء مجلس الثورة فى الحكم (وهما أنور السادات وحسن إبراهيم) وثلاثة آخرون من الوزراء البارزين كان أحدهم وزيراً جديداً جداً لكنه من الضباط الأحرار. أما الآخران فكانا

حتى هذه اللحظة من أقدم ثلاثة وزراء مدنيين عملوا مع الثورة، فكان منهم الأول فى الأقدمية وهو نور الدين طراف، والثالث أحمد عبده الشرباصى (أما الثانى وهو الدكتور محمود فوزى فقد بقى وزيراً فقط). أما الوزارة نفسها فلم تتضمن أياً من النواب لرئيس المجلس التنفيذى، ونلاحظ أنه كان بين الذين عملوا كوزراء فى هذه الحكومة خمسة من الذين يسبقون رئيس المجلس التنفيذى الجديد على صبرى فى الأقدمية الوزارية، فكان هناك الدكتور محمود فوزى (وزير الخارجية منذ ديسمبر ١٩٥٦)، و الدكتور عبد المنعم القيسونى (منذ أغسطس ١٩٥٤)، والدكتور كمال رمزى استينو (منذ مارس ١٩٥٦)، وعزيز صدقى ومصطفى خليل (منذ ١٩٥٦)، بينما ضم مجلس الرئاسة اثنين من المدنيين كانا يسبقان على صبرى أيضاً فى الأقدمة الوزارية لكنهما جاءا بعده فى ترتيب عضوية مجلس الرئاسة، وهما المهندس أحمد عبده الشرباصى (الوزير منذ يوليو ١٩٥٣)، والدكتور نور الدين طراف، وكان كما ذكرنا أقدم الوزراء الموجودين جميعاً (منذ سبتمبر ١٩٥٢).

وعلى هذا النحو يمكن القول بأنه حتى نهاية عهد هذه الوزارة لم يكن قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء منذ بداية عهد الثورة غير أربعة هم على الترتيب: سليمان حافظ وجمال عبدالناصر وجمال سالم وعبدالجليل العمرى، وإن كان هناك خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة قد وصلوا على مرحلتين إلى منصب نائب رئيس الجمهورية وكانوا يحتلون نيابته [بالمنطق غير المحتاج إلى نص] أيضاً فى مجالس الوزراء التى تتشكل برئاسته، وكان المجلس التنفيذى برئاسة على صبرى فى سبتمبر ١٩٦٢ هو أول وزارة لا تضم أياً من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين رفع عبدالناصر

مقامهم إلى أن يصبحوا أعضاء فى مجلس الرئاسة الذى ضم سبعة منهم هم مجموع الباقين منهم بالقرب منه، ومنهم خمسة نواب لرئيس الجمهورية، واثنان آخران [سترى أنه عينهما أيضاً بعد قليل نائبين لرئيس الجمهورية].

ثم حدث تطور مهم فى مارس ١٩٦٤ بعد إعلان الدستور الجديد [دستور ١٩٦٤] حيث أسند الرئيس جمال عبدالناصر تشكيل الوزارة إلى على صبرى فشكل وزارة كبيرة العدد جداً بمقياس ذلك الزمان، وقد ضمت هذه الوزارة لأول (وآخر) مرة فى التاريخ المصرى ١١ نائباً لرئيس الوزراء بالإضافة إلى ٢٢ وزيراً وثلاث نواب وزراء، وبالإضافة إلى رئيس الوزراء نفسه بالطبع.

ومن اللافت للنظر أن هذه الوزارة ضمت ثلاثة من أعضاء مجلس الرئاسة الذى سبق أن تشكل فى سبتمبر ١٩٦٢ عند تشكيل الوزارة السابقة، وهؤلاء الثلاثة هم بالضبط الثلاثة الذين كانوا يلون على صبرى فى ترتيب عضوية مجلس الرئاسة، وهم أيضاً بالضبط الثلاثة الذين لم يكونوا من بين أعضاء مجلس الثورة، إذ كان المجلس يضم سبعة من أعضاء مجلس القيادة، ثم على صبرى، ثم هؤلاء الثلاثة!! وقد جاء ترتيب هؤلاء الثلاثة فى تشكيل الوزارة كأول ثلاثة من نواب رئيس الوزراء، فأما الأول وهو الدكتور نور الدين طراف فقد كان هو أقدم الجميع بالفعل، وأما الثانى وهو المهندس أحمد عبده الشرباصى فقد كان الثالث فى ترتيب الأقدمية بعد الدكتورين نور الدين طراف ومحمود فوزى، لكنه سبق الدكتور محمود فوزى بحكم عضويته فى مجلس الرئاسة، وأما النائب الثالث لرئيس الوزراء وهو كمال الدين رفعت فقد سبق [بحكم عضويته فى مجلس

الرئاسة] كلاً من الدكاترة: محود فوزى، وعبدالمنعم القيسونى، وكمال رمزى استينو، وعزيز صدقى، ومصطفى خليل، ولم يكن هو فقط الذى سبق هؤلاء الخمسة، بل كان رئيس الوزراء على صبرى نفسه قد سبقهم منذ الوزارة السابقة (سبتمبر ١٩٦٢)، وقد أتى ترتيب نواب رئيس الوزراء فى هذه الوزارة على النحو الذى يُفهم من الفقرة السابقة والذى يمكن تلخيصه للقارئ فى سرد مناصبهم على النحو الذى يطالعه فى تشكيل هذه الوزارة (العجيبة) كما هو وارد فى كتابى «الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤساؤهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم»، وسوف نلخص للقارى ترتيباً لأقدمياتهم فى منصب نائب رئيس الوزراء وفى مناصب الوزراء على النحو التالى:

سنذكر إلى اليمن (أى قبل الاسم) ترتيبهم فى منصب نائب رئيس الوزراء كما صدر به قرار تشكيل هذه الوزارة، وسنذكر إلى اليسار ترتيبهم فيما بينهم من حيث أقدميتهم الوزارية بين الوزراء الباقين منذ مطلع الثورة فيما بين قوسين ( )، ثم نذكر فيما بين قوسين آخرين [ ] ترتيبهم العام بين وزراء الثورة وتاريخ تولى كل منهم الوزارة لأول مرة، وستقتضينا ظروف التنسيق الطباعى أن نذكر أسماءهم مختصرة:

١ ـ طراف (١) [٥] ٦ سبتمبر ١٩٥٢

٢ ـ الشرباصى (٣) [٢٩] ١٣ يوليو ١٩٥٣

٣ ـ كمال رفعت (٨) [٥١] أكتوبر ١٩٥٨

٤ ـ محمود فوزى (٢) [٢١] ٩ ديسمبر ١٩٥٢

٥ ـ القيسونى	(٤)	[٤١]	٣١ أغسطس ١٩٥٤
٦ ـ استينو	(٥)	[٤٥]	٣١ أغسطس ١٩٥٦
٧ ـ عزيز صدقى	(٦)	[٤٦]	٢٨ يونيو ١٩٥٦
٨ ـ مصطفى خليل	(٦م)	[٤٦]	٢٨ يونيو ١٩٥٦
٩ ـ عباس رضوان	(٨م)	[٥٢]	أكتوبر ١٩٥٨
١٠ ـ حاتم	(١٠)	[٦٣]	يناير ١٩٥٩
١١ ـ أبو النور	(١١)	[٦٥]	أغسطس ١٩٦١

وعلى هذا النحو يمكننا أن نتأمل ظاهرة أخرى، هى ظاهرة الوزراء الذين تم تخطيهم فى تولى منصب نائب رئيس الوزراء، ولحسن الحظ (أى حظ المؤلف نفسه فى ألا يتعب نفسه فى نقل الأسماء) أننا لا نجد غير واحد فقط ظل فى هذا القرار بمثابة أقدم الوزراء وهو محمد أبو نصير وزير الإسكان و المرافق. أما ثانى أقدم الوزراء وهو الأستاذ السيد محمد يوسف [عديل الرئيس جمال عبدالناصر نفسه] فإنه لم يكن قد عين وزيراً إلا مع عبدالمحسن أبو النور فى أغسطس ١٩٦١، وبذلك لا يمكن القول بأنه قد تم تخطيه، أما ثالث أقدم الوزراء وهو الدكتور محمد النبوى المهندس فقد عين وزيراً فى أكتوبر ١٩٦١، أى أنه دخل الوزارة بعد كل النواب الأحد عشر. وهكذا نجد أن نظام عبدالناصر ظل حريصاً على الأقدمية إلى أقصى ما يمكنه! ونعود إلى الأستاذ أبو نصير فنجد أنه بأسبقية تعيينه وزيراً يأتى قبل سبعة من نواب رئيس الوزراء، ولكن هكذا كان حظه وقد بقى حتى وفاته

ولم ينل هذا المنصب!! رغم أنه ظل وزيراً حتى نهاية أغسطس ١٩٦٩ وكان قد أصبح وزيراً للعدل».

وبهؤلاء النواب الأحد عشر يصبح مجموع مَنْ تولوا منصب نائب رئيس الوزراء حتى ١٩٦٤ خمسة عشر نائباً لرئيس الوزراء.

وسنجد أن هذا العدد لم يزد حتى نهاية عهد الرئيس جمال عبدالناصر إلا اثنين، فقد ضمت وزارة زكريا محيي الدين ثمانية نواب لرئيس الوزراء كان من بينهم سبعة من النواب الأحد عشر في وزارة علي صبري، ونائب ثامن لم يكن وزيراً أبداً من قبل وكان أول عهده بتولي المناصب الوزارية أن عين نائباً لرئيس الوزراء وهو المهندس محمود يونس رئيس هيئة قناة السويس (يشبه وضعه هذا وضع سليمان حافظ وجمال عبدالناصر من قبل وفكري مكرم عبيد من بعد).

وقد بقي من النواب الأحد عشر كما ذكرنا سبعة هم: الثاني والرابع والخامس والسادس والثامن والعاشر والحادي عشر (بالأسماء: الشرباصي، وفوزي، والقيسوني، وكمال رمزي استينو، ومصطفى خليل، وحاتم وعبدالمحسن أبو النور).

أما نواب رئيس الوزراء الذين تركوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة زكريا محيي الدين فهم: الدكتور نور الدين طراف، وكمال الدين رفعت، والدكتور عزيز صدقي (الذي كان قد ترك الوزارة قبيل تشكيلها)، وعباس رضوان.

ومن السهل أن تجد مبررات خروجهم نظرياً فيما توحي به الكتابات

السياسية عن هذه الفترة، لكنها قرائن ليست على سبيل القطع، فضلاً عن أنها قابلة للمناقشة.

فالدكتور نور الدين طراف كان أقدم من زكريا محيى الدين فى تولى المناصب الوزارية، نعم لكنه قبل من قبل العمل تحت رئاسة على صبرى، وربما كان السبب الحقيقى أنه لم يكن فى الوزارة السابقة يتولى شأناً محدداً على حين كان هناك وزير ناجح للصحة لا فائدة من التضحية به وهو الدكتور محمد النبوى المهندس، أما كمال الدين رفعت وعباس رضوان فكانا من الضباط البارزين لكنهما لا يتمتعان بصلة واضحة من الصداقة مع زكريا محيى الدين، أما الدكتور عزيز صدقى فعلى الرغم من أنه كان قد ترك الوزارة فى أثناء رئاسة على صبرى لها، إلا أنه كان بينه وبين زكريا محيى الدين شقاق دائم تداولته الأقلام فى مواضع كثيرة، وقد وصل الأمر إلى تصوير أن عزيز صدقى حرك العمال ضد احتمال قدوم زكريا محيى الدين رئيساً للجمهورية بعد وفاة عبدالناصر.

وبهذا يمكن القول إنه بتشكل وزارة زكريا محيى الدين لم يزدد نواب رئيس الوزراء فى عهد عبدالناصر إلا واحداً هو محمود يونس كما ذكرنا.

وكذلك كان الحال فى وزارة صدقى سليمان التى ضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء كان رابعهم جديداً على هذا المنصب وهو الدكتور ثروت عكاشة، أما الثلاثة الأول فكان ثالثهم هو النائب الذى عين فى وزارة زكريا محيى الدين وهو المهندس محمود يونس، وأما الأولان فكانا الدكتور محمود فوزى وعبدالمحسن أبو النور.

وهكذا خرج من نواب على صبرى الذين لم يخرجوا فى وزارة زكريا محيى الدين خمسة آخرون هم: المهندس أحمد عبده الشرباصى، والدكتور عبدالمنعم القيسونى، والدكتور كمال رمزى استينو، والدكتور مصطفى خليل، والدكتور محمد عبدالقادر حاتم، وقد كان هؤلاء جميعاً أقدم من المهندس محمد صدقى سليمان نفسه فى تولى المسئولية الوزارية، ذلك أن صدقى سليمان لم يتول الوزارة إلا فى حكومة على صبرى الأول (سبتمبر ١٩٦٢)، وبذا يكون ترتيبه موزاياً للثالث والسبعين بين وزراء الثورة! وهكذا فإنه كان أحدث من ثلاثة من نوابه الأربعة (محمود فوزى، وعبدالمحسن أبو النور، وثروت عكاشة)، بل وأحدث من أقدم ثلاثة وزراء (حسن عباس زكى، والسيد يوسف، والدكتور النبوس المهندس)، بل وموازياً فى أقدميته للثلاثة التالين (عبدالوهاب البشرى، ومحمد طلعت خيرى، وأنور سلامة)، وعلى الرغم من أنه كان قد تولى المسئولية الوزارية قبل زميله محمود يونس، إلا أنه كان وزيراً فقط فى وزارة زكريا محيى الدين، بينما كان محمود يونس نائباً لرئيس الوزراء، وهكذا فان المهندس صدقى سليمان سبق فى الترتيب البروتوكولى عدداً كبيراً كما نلاحظ أن اثنين من نواب رئيس الوزراء الذين تركوا الوزارة عند تشكيل صدقى سليمان لها، كانا من المهندسين، وهما المهندس أحمد عبده الشرباصى، والدكتور مصطفى خليل.

وفضلاً عن هذا فإن صدقى سليمان نفسه لم يكن حتى ذلك الحين قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء، وستتضح المفارقة اللطيفة جداً عند تشكيل الوزارة التالية، وهى وزارة الرئيس جمال عبدالناصر التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧، وفيها يتولى صدقى سليمان مع ثلاثة آخرين هم

(زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعلى صبرى) منصب نائب الرئيس الذى هو رئيس الوزراء! هل كان منصب كل منهم نائب رئيس الجمهورية أم نائب رئيس الوزراء؟ لا ندرى على وجه التحديد، لكن النص الذى بين أيدينا والمتضمن تشكيل الوزارة يعنى بما لا يحتمل كثيراً من التأويل أنهم نواب لرئيس الجمهورية الذى هو رئيس الوزراء . . وبهذا يمكن القول بشيء من التجاوز إن ثلاثه هم زكريا محيى الدين وعلى صبرى وصدقى سليمان قد تولوا منصب رئيس الوزراء قبل أن يتولوا منصب نائب رئيس الوزراء! وإن كان رئيس الوزراء فى هذه الحالة هو رئيس الجمهورية نفسه! ولكن هذه الوزارة لم تكتف بهذا، بل إنها ضمت خمسة وزراء كانوا قد وصلوا قبل ذلك إلى منصب نائب رئيس الوزراء وهم: كمال رفعت، والدكتور القيسونى، وعبدالمحسن أبو النور، والمهندس محمود يونس، وثروت عكاشة!! وبعد يوم أو أكثر من تشكيل الوزارة صدر قرار بتعيين نائب سابق لرئيس الوزراء مساعداً لرئيس الجمهورية على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى، وبعد شهور قليلة ضمت هذه الوزارة نائباً سابقاً لرئيس الوزراء هو الدكتور عزيز صدقى.

بهذا يمكن القول إنه من بين ١٣ نائباً لرئيس الوزراء (هم مجموع النواب فى عهد جمال عبدالناصر كرئيس للجمهورية وهم الذين تولوا هذا المنصب فى ٣ وزارات هى وزارات على صبرى الثانية وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان) كان لايزال سبعة منهم إلى جوار الرئيس عبدالناصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . . أما الستة الآخرون فكانوا طائفتين، الأولى آثرت أو أوثر لها اعتزال المناصب السياسية نهائياً وهم:

١ ـ الدكتور نور الدين طراف : وقد اعتزل السياسة مع تشكيل زكريا محيى الدين لوزارته بعد أن عمل ١٣ عاماً مع الثورة .

٢ ـ المهندس أحمد عبده الشرباصى : وقد اعتزل السياسة مع تشكيل محمد صدقى سليمان لوزارته بعد أن عمل هو الآخر ١٣ عاماً مع الثورة .

٣ ـ عباس رضوان (وقد بقى فى الاتحاد الاشتراكى قريباً من الحكم) : وقد أوذى بعدها بقليل بسبب صداقته لعبدالحكيم عامر وصلته به .

وثلاثة آخرون ظلوا قريباً من مواقع الحكم وإن لم يشاركوا فى المناصب الوزارية بصورة مباشرة ، ولكن سنحت لهم فرص قوية بعد ذلك وهم :

١ ـ الدكتور كمال رمزى استينو : وقد انتخب كواحد من ثمانية أعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا فى أكتوبر ١٩٦٨ .

٢ ـ الدكتور محمد عبدالقادر حاتم : وقد عاد فى بداية عهد الرئيس السادات نائباً لرئيس الوزراء ثم رئيساً للوزراء بالنيابة (١٩٧٣) .

٣ ـ الدكتور مصطفى خليل : وقد عاد فى بداية عهد الرئيس السادات أميناً للمهنيين ، ثم أميناً أول للجنة المركزية ، ثم رئيساً للوزراء (١٩٧٨) .

أما بقية مَنْ تولوا هذا المنصب فى عهد عبدالناصر فقد اشتركوا فى وزارة عبدالناصر التاسعة كوزراء فقط .

(١٥)
نواب رئيس الوزراء
فى عهد الرئيس محمد أنور السادات

تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس السادات خمسة وعشرون، وكان هذا المنصب بمثابة خطوة ضرورية لرئاسة الوزارة فى عهد السادات، وكل رؤساء الوزراء فى عهد الرئيس السادات تولوا منصب نائب رئيس الوزراء بلا استثناء إن لم يكن فى عهده ففى عهد الرئيس جمال عبدالناصر [كان من رؤساء الوزارات فى عهد السادات كما سنرى ثلاثة تولوامنصب نائب رئيس الوزراء فى عهد عبدالناصر وهم: محمود فوزى، وعزيز صدقى، ومصطفى خليل].

وقد كان تعاقب نواب رئيس الوزراء فى عهد السادات على النحو التالى:

فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) ضمت الوزارة أربعة نواب لرئيس الوزراء كان منهم الدكتور عزيز صدقى الذى تولى هذا المنصب فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وحتى أغسطس ١٩٦٥ فقط (حيث خرج من وزارة على صبرى وقبل إعادة تشكيلها برئاسة زكريا محيى الدين)، ومع أنه عاد للوزارة فى أكتوبر ١٩٦٧ إلا أنه عاد وزيراً فقط، وبالإضافة إلى الدكتور عزيز صدقى كان هناك ثلاثة تولوا هذا المنصب

لأول مرة فى عهد الرئيس السادات .

ومن الملاحظ أن هؤلاء الثلاثة كانوا أقدم من زملائهم الوزراء جميعاً، وهكذا كانت الأمور طبيعية جداً، ولم يكن هناك أى تقدم لوزير على آخر بغير الأقدمية المطلقة، وكان أقدم الوزراء (وهو محمد فائق) تالياً فى أقدميته لآخر نواب رئيس مجلس الوزراء (شعراوى جمعة)، ومما يسهل ملاحظته أن كل أعضاء هذه الوزارة باستثناء سبعة فقط (أربعة نواب وثلاثة وزراء) كان أول عهدهم بالوزارة فى مارس ١٩٦٨ فحسب .

وعلى هذا فيمكن للمراقب أن يدرك كيف كانت وجوه عهد الرئيس السادات منذ مطلع العهد جديدة على الجمهور المصرى، والأطرف من هذا أنه بعد أقل من سبعة شهور (فى مايو ١٩٧١) خرج من الوزارة نائب من النواب الأربعة والوزراء الثلاثة الذين يتمتعون بأسبقية الأقدمية المطلقة وهم : محمد فائق وكمال هنرى أبادير ومحمد فوزى، ثم إنه فى الوزارة التى شكلها عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) لم يكن قد بقى فى الوزارة من وزراء عهد الرئيس عبدالناصر إلا ثلاثة فقط [لا ترجع أقدمياتهم إلا إلى مارس ١٩٦٨] وهم : محمد عبد الله مرزبان وعبد العزيز حجازى والسيد جاب الله .

بهذا يمكن القول إن أول أربعة نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس أنور السادات هم : عزيز صدقى، وسيد مرعى، ومحمود رياض، وشعراوى جمعة .

أما خامس نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس أنور السادات فقد كان

هو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم ، الذى دخل وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة فى ١٥ مايو ١٩٧١ ليصبح النواب أربعة أيضاً بعد خروج رابع النواب الأوائل وهو شعراوى جمعة .

ومن غرائب الأقدار أن الدكتور حاتم نفسه كان أيضاً نائباً لرئيس الوزراء على صبرى فى وزارته الثانية (مارس ١٩٦٤)، وعلى حين دخل على صبرى السجن فى ١٥ مايو فإن ثلاثة من نوابه الأحد عشر قد أصبحوا هم الثلاثة الأول فى الوزارة الجديدة وهم : رئيس الوزراء نفسه الدكتور محمد فوزى ، ونائبا رئيس الوزراء التاليان له فى الأقدمية (الدكتوران عزيز صدقى وعبدالقادر حاتم)، فقد جاء ترتيب الدكتور حاتم بعد عزيز صدقى وقبل سيد مرعى .

وقد استمر النواب الأربعة فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ وكان الدكتور عزيز صدقى قد أصبح نائباً أول لرئيس الوزراء.

وبعد تشكيل هذه الوزارة بأسابيع صدر قرار جمهورى بأن يكون السيد محمد أحمد محمد وزير رئاسة الجمهورية بدرجة نائب رئيس وزراء! وكانت هذه خطوة واسعة ، لكنها لم تظهر للجمهور المصرى المراقب للأحداث (فى تشكيل الوزارة التالية مثلاً) لأنه بعد شهر آخر عين محمد أحمد أميناً لسر اتحاد الجمهوريات العربية فى ديسمبر ١٩٧١ ولم يشترك فى الوزارة التالية (يناير ١٩٧٢).

وفى يناير ١٩٧٢ شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته وقد كان قبل



تشكيلها بمثابة الرجل الثانى فى مجلس الوزراء والنائب الأول لرئيس الوزارة، وقد ضمت هذه الوزارة خمسة نواب لرئيس الوزراء لم يكن من بينهم من الأربعة القدامى إلا الدكتور عبدالقادر حاتم، أما عزيز صدقى نفسه وهو النائب الأول فقد أصبح رئيساً للوزارة، بينما خرج النائبان التاليان سيد مرعى ومحمود رياض من الوزارة.

وأما النواب الأربعة الجدد الذين يحتلون الترتيب السابع [والسابع مكرر] بين نواب رؤساء الوزراء فى عهد الرئيس السادات فقد كان ثلاثة منهم من وزراء عهد الرئيس السادات الجدد وكانوا هم محمد عبدالسلام الزيات وزير شئون مجلس الشعب الذى لم يعين فى هذا المنصب إلا فى أبريل ١٩٧١، أى منذ ٩ شهور فقط، وممدوح سالم والفريق أول محمد أحمد صادق وزيرى الداخلية والحربية الذين عينا فى مايو ١٩٧١، أى منذ ثمانية شهور فقط، أما النائب القديم بين هؤلاء جميعاً فكان السيد محمد عبدالله مرزبان الذى كان قد عين وزيراً فى مارس ١٩٦٨ فقط.

على أن هذه الوزارة لم تستمر إلى نهاية عهدها بخمسة نواب رئيس الوزراء، فقد أقيل أحدهم وهو الفريق صادق فى أكتوبر ١٩٧٢ ولم يعين خلفه الفريق أول أحمد إسماعيل بدرجة نائب رئيس وزراء وانما عين بدرجة وزير فحسب.

وفى وزارة الرئيس السادات الأولى لم يشغل منصب نائب رئيس الوزراء إلا أربعة نواب فقط، كان أولهم هو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم الذى كان يتولى رئاسة الوزارة على سبيل النيابة تقريباً، كما بقى ممدوح سالم نائباً لرئيس الوزراء بعد خروج محمد عبدالسلام الزيات ومحمد عبدالله

مرزبان، وعين نائبان جديدان يحتلان الترتيب الحادى عشر والحادى عشر «مكرر» بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس السادات وهما الدكتوران عبد العزيز حجازى، وعبد العزيز كامل (وكان عهدهما بالوزارة منذ مارس وأكتوبر ١٩٦٨ فقط)، وكان ثانيهما قد عاد لدخول الوزارة بعد ما لم يضمه تشكيل عزيز صدقى لوزارته فى يناير ١٩٧٢.

وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) أصبح لرئيس الوزراء نائب أول هو الدكتور عبدالعزيز حجازى وثلاثة نواب، وعلى الرغم من أن الدكتور عبدالعزيز حجازى كان أقدم فى تولى الوزارة (مارس ١٩٦٨) من ممدوح سالم (مايو ١٩٧١) إلا أن ممدوح سالم كان أسبق فى تولى منصب نائب رئيس الوزراء (يناير ١٩٧٢) من الدكتور حجازى (مارس ١٩٧٣)، وقد سبق الدكتور حجازى فى تولى رئاسة الوزارة (سبتمبر ١٩٧٤) زميله ممدوح سالم (أبريل ١٩٧٥)، كذلك فإنه انفرد عن ممدوح سالم بحصوله على منصب النائب الأول لرئس الوزراء (أبريل ١٩٧٤).

أما نواب رئيس الوزراء الثلاثة الآخرون فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) فكانوا هم: ممدوح سالم، والدكتور عبدالعزيزكامل وهما من نواب رئيس الوزراء فى الوزارة السابقة، وكان النائب الجديد الوحيد هو المشير أحمد إسماعيل على الذى لم يتول هذا المنصب إلا فى أول وزارة شكلت بعد الانتصار فى حرب أكتوبر ١٩٧٣(وهى وزارة السادات الثانية - أبريل ١٩٧٤)، وبعد عام ونصف عام من توليه منصب وزير الحربية وذلك على خلاف سلفه الفريق صادق الذى نال منصب نائب رئيس الوزراء بعد ثمانية شهور فقط، وخلفه المشير الجمسى الذى نال المنصب بعد أقل من

خمسة شهور، وبذا فإن المشير أحمد إسماعيل يحتل ترتيب الثالث عشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس محمد أنور السادات.

لما شكل الدكتور حجازى وزارته (سبتمبر ١٩٧٤) لم يعين أى نائب جديد فى منصب نائب رئيس الوزراء وبقى زملاؤه الثلاثة (ممدوح سالم وعبدالعزيز كامل والمشير أحمد إسماعيل) يشغلون هذا المنصب، وفى أثناء هذه الوزارة توفى المشير أحمد إسماعيل وبقى رئيس الوزراء بنائبين فقط!

أما فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) فقد شغل هذا المنصب ثلاثة نواب جدد هم: الدكتور محمد حافظ غانم (وقد كان تولى الوزارة فى ١٩٦٨)، وإسماعيل فهمى (وكان قد تولى الوزارة منذ مارس ١٩٧٣)، والمشير محمد عبدالغنى الجمسى (وكان قد تولى الوزارة فى ديسمبر ١٩٧٤ فقط)، ويحتل هؤلاء ترتيب الرابع عشر بين نواب رئيس الوزارة فى عهد الرئيس السادات.

وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (١٩٧٦) انضم إلى هؤلاء النواب الثلاثة نائب رابع هو المهندس أحمد سلطان ليرأس قطاع الإنتاج (وكان وزيراً منذ مايو ١٩٧١) وليحتل ترتيب السابع عشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس السادات.

وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) دخل الوزارة نائب من النواب الأحد عشر لرئيس الوزراء على صبرى فى وزارة مارس ١٩٦٤ وهو الدكتور عبدالمنعم القيسونى، وجاء ترتيبه فى تشكيل الوزارة الأول بين النواب، وقبل النواب الأربعة الموجودين فى الوزارة السابقة وذلك بحكم

أقدميته فى هذا المنصب (منذ مارس ١٩٦٤) وفى تولى المناصب الوزارية (منذ أغسطس ١٩٥٤)، لكنه مع هذا يحتل ترتيبا موازياً لترتيب النائب السابع عشر فى عهد الرئيس السادات.

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) يبقى الوضع على ما هو عليه بوجود هؤلاء النواب الخمسة ذوى الاختصاصات المحددة والواضحة والمنفصلة عن بعضها، ولكن أحد هؤلاء النواب استقال بعد تشكيل الوزارة بأقل من شهر وهو إسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وبقيت الوزارة بأربعة نواب.

ومع تشكيل وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) خرج النائبان الأقدمان وهما الدكتور عبدالمنعم القيسونى والدكتور محمد حافظ غانم، وبقىّ المشير الجمسى والمهندس أحمد سلطان كنائبين وحيدين.

فى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عين فكرى مكرم نائباً لرئيس الوزراء ليكون بمثابة النائب الوحيد لرئيس الوزراء وليكون نائب رئيس الوزراء التاسع عشر فى عهد الرئيس السادات، وقد بقىّ الوضع كذلك فى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩).

أما فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) فقد تم تعيين ستة نواب لرئيس الوزراء، وهى أول مرة يشغل فيها هذا المنصب هذا العدد من النواب فى عهد الرئيس السادات (وفى أثناء هذه الوزارة انضم لهؤلاء نائب سابع هو عثمان أحمد عثمان كما سيأتى ذكره)، ويحتل خمسة من هؤلاء

السنة الترتيب العشرين بين نواب رئيس الوزراء فى عهد السادات، وهؤلاء هم: الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، والفريق أول كمال حسن على، ومحمد نبوى اسماعيل، والمهندس أحمد عز الدين هلال، والدكتور عبد الرزاق عبد الحميد، أما فكرى مكرم عبيد (نائب رئيس الوزراء فى الوزارتين السابقتين) فقد جاء ترتيبه فى تشكيل هذه الوزارة ليكون ثانى النواب بعد الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين على الرغم من تواله المنصب قبله، وقد حدث هذا بالطبع لأن الدكتور أحمد فؤاد محى الدين اختير ليكون بمثابة النائب المسئول عن تقديم برنامج الحكومة إلى مجلس الشعب، وليكون نائبا عن الرئيس فى رئاسة جلسات مجلس الوزراء .

وفى يناير ١٩٨١ عين آخر مَنْ حمل هذا اللقب فى عهد الرئيس السادات وهو المهندس عثمان أحمد عثمان ليكون نائباً لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية، لكنه لم يلبث أن استقال فى مايو ١٩٨١، وقد كان ترتيبه الخامس والعشرين [والأخير) بين نواب رئيس الوزراء الخمسة والعشرين فى عهد الرئيس السادات .

على أن حقيقة الأمر أن هؤلاء النواب الخمسة والعشرين قد ضموا فيما بينهم ثلاثة نواب رؤساء الوزارات فى عهد عبدالناصر (عزيز صدقى، وحاتم، وعبدالمنعم القيسونى) ومن الطريف أنهم كانوا نوابا أو أصبحوا نوابا فى وقت واحد فى وزارة على صبرى الذى يرى الناس من الظاهر أنه كان غريم السادات (!!)، وبذلك يمكن القول بأن اثنين وعشرين فقط هم الذين نالوا هذا المنصب فى عهد الرئيس السادات من دون أن يكونوا قد نالوه من قبل .

(١٦)
نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك

شكل الرئيس محمد حسنى مبارك وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٨١ على نفس النحو الذى تركها به الرئيس السادات ، فكان فى الوزارة ستة نواب لرئيس الوزراء هم :

الدكتور فؤاد محيى الدين (وقد نُصّ على أنه نائب أول لرئيس الوزراء) ، وكمال حسن على ، وفكرى مكرم عبيد ، ومحمد نبوى إسماعيل ، والمهندس أحمد عز الدين هلال ، والدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد .

وبذا يمكن القول بأن هؤلاء يمثلون النواب الستة الأول فى عهد الرئيس مبارك .

وفى يناير ١٩٨٢ شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى وقد ضمت خمسة نواب لرئيس الوزراء ، وقد حل السيد محمد عبدالفتاح إبراهيم نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية محل الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد ، وبذا يمكن اعتبار محمد عبدالفتاح إبراهيم سابع نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك ، وإن كان هو من جهة ثانية أول مَنْ نال هذا المنصب فى عهد الرئيس مبارك .

وفى أغسطس ١٩٨٢ شكل الدكتور فؤاد محى الدين وزارته الثانية وضمت أربعة فقط من نواب الوزراء، منهم اثنان من القدامى هما كمال حسن على، وأحمد عز الدين هلال، واثنان توليا هذا المنصب لأول مرة هما المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة، والدكتور مصطفى كمال حلمى، وبهذا يحتلان ترتيب الثامن والثامن «مكرر» بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس حسنى مبارك (بينما خرج من الوزارة ثلاثة من نواب رئيس الوزراء مرة واحدة هم: فكرى مكرم عبيد، ومحمد نبوى إسماعيل، ومحمد عبدالفتاح إبراهيم).

وفى يوليو ١٩٨٤ شكل كمال حسن علىّ وزارته، وضمت نائبين فقط لرئيس الوزراء هما المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة، والدكتور مصطفى كمال حلمى، بينما خرج المهندس أحمد عز الدين هلال من الوزارة.

وفى أكتوبر ١٩٨٥ شكل الدكتور على لطفى وزارته وضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء كان منهم ثلاثة جدد بالإضافة إلى المشير أبو غزالة، وهؤلاء الثلاثة الجدد هم: الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، والدكتور كمال الجنزورى، والدكتور يوسف والى، ويحتل هؤلاء الثلاثة ترتيب العاشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك بينما خرج الدكتور مصطفى كمال حلمى من التشكيل الوزارى.

وقد احتفظ هؤلاء النواب الأربعة بمناصبهم فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٨٧).

وفى أبريل ١٩٨٩ خرج أولهم وهو المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة من

الوزارة، وعين مساعداً لرئيس الجمهورية.

وفى مارس ١٩٩١ ترك الوزارة أيضاً الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد لانتخابه أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، وبقى بهذا نائبان فقط.

وفى مايو ١٩٩١ عين الدكتور بطرس بطرس غالى نائباً لرئيس الوزارة (ويحتل بهذا ترتيب الثالث عشر بين نواب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مبارك)، لكنه ترك الوزارة فى نهاية العام لاختياره أميناً عاماً للأمم المتحدة، وبقيت الوزارة تضم نائبين فقط.

وقد شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ وضمت النائبين القديمين فقط، وهما الدكتوران الجنزورى ويوسف والى، فلما شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) بقيت الوزارة بنائب واحد فقط هو الدكتور يوسف والى، واستمر هذا الوضع كذلك عند تشكيل الدكتور عاطف عبيد وزارته (أكتوبر ١٩٩٩).

وبذلك يمكن القول إن الذين شغلوا هذا المنصب فى عهد الرئيس مبارك ثلاثة عشر فقط، منهم ستة من الذين شغلوه من قبل فى عهد الرئيس السادات، وسبعة فقط هم الذين نالوا هذا المنصب فى عهد الرئيس مبارك وهم: محمد عبدالفتاح إبراهيم، والمشير أبو غزالة، والدكاترة: مصطفى كمال حلمى، وأحمد عصمت عبدالمجيد، وكمال الجنزورى، ويوسف والى، وبطرس غالى.

ومن هؤلاء السبعة خمسة نالوا مناصب أرفع، فالدكتور بطرس غالى أصبح سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة، والدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد

أصبح أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، والدكتور مصطفى كمال حلمى أصبح رئيساً لمجلس الشورى، والمشير محمد عبد الحليم أبو غزالة أصبح مساعداً لرئيس الجمهورية، والدكتور كمال الجنزورى أصبح رئيساً للوزراء، أما الدكتور يوسف والى فلا يزال نائباً لرئيس الوزراء، وأما محمد عبدالفتاح إبراهيم فقد ترك الوزارة بعد ثمانية شهور من دخولها، رحمة الله عليه.



الباب الرابع

فى ديناميات
النخبة الحاكمة



(١٧)
هل يقبل رؤساء الوزراء السابقون العمل وزراء؟

حدث هذا فى عهد الثورة فى مرحلتين :

☐ المرحلة الأولى : فى أزمة مارس ١٩٥٤ وفيها قبل الرئيس جمال عبدالناصر العودة من منصب رئيس الوزراء الذى وصل إليه فى فبراير ١٩٥٤ إلى منصب نائب رئيس الوزراء .

وسواء حدث هذا لأسباب تكتيكية أو لأن الظرف اضطرته إلى هذا ، وسواء حدث هذا بحسن نية أو عن سوء نية وكجزء من خطة بعيدة النظر فقد حدث . . وفيما بين وزارة الرئيس عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ووزارته الثانية (أبريل ١٩٥٤) تقع وزارة الرئيس محمد نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) .

☐ المرحلة الثانية : عقب هزيمة ١٩٦٧ حيث شكل عبدالناصر وزارته التاسعة (١٩ يونيو ١٩٦٧) وضمت ثلاثة رؤساء وزراء سابقين هم : زكريا محيى الدين ، وعلى صبرى ، ومحمد صدقى سليمان ، وقد عينوا بهذا الترتيب بدرجة نائب رئيس دون نص على ما إذا كان هذا المنصب يعنى نائب رئيس جمهورية أو نائب رئيس وزراء . . وكان معهم فى هذا المنصب أيضاً حسين الشافعى فى الترتيب الثانى بعد زكريا وقبل على صبرى .

□ حين شكل عبدالناصر وزارته العاشرة (مارس ١٩٦٨) خرج منها زكريا محيى الدين وعلى صبرى وبقى حسين الشافعى بدرجة نائب رئيس، على حين عاد صدقى سليمان إلى مرتبة الوزراء.

□ حين شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الأولى فى بداية عهد الرئيس السادات من الوزارة الأخيرة لعبدالناصر على نحو ما بقيت عليه باستثناء استقالة محمد حسنين هيكل، بقى محمد صدقى سليمان وزيراً على الرغم من أنه كان رئيساً للوزراء فى ١٩٦٦ وكان محمود فوزى نفسه نائباً له، وكان بمثابة الشخص الثانى فى الوزارة. وها هو الوضع ينقلب دون قصد أو ترتيب (بعد ٤ سنوات) ويصبح محمود فوزى فى موقع الرئيس، على حين يصبح المهندس محمد صدقى سليمان الشخص الثانى فى الوزارة..

ولكن هذا الوضع لم يستمر فى الوزارة التالية (نوفمبر ١٩٧٠) وخرج المهندس محمد صدقى سليمان ليتولى منصب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات.

□ يمكن إذن تلخيص ما حدث فى عهد الثورة من رجوع رؤساء الوزراء إلى العمل تحت رئاسة غيرهم بأنه حدث خمس مرات مع أربعة من رؤساء الوزراء السابقين حين عملوا تحت رئاسة ثلاثة رؤساء وزراء آخرين:

واحد عمل تحت رئاسة الرئيس محمد نجيب (جمال عبدالناصر)، وثلاثة عملوا تحت رئاسة الرئيس جمال عبدالناصر (زكريا وعلى صبرى وصدقى سليمان)، وواحد عمل تحت رئاسة رئيس وزراء أحدث منه (وهو المهندس صدقى سليمان حين عمل تحت رئاسة الدكتور محمود فوزى).

والحاصل أن هذا حدث فى عهد الرؤساء الثلاثة محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنورالسادات على حين لم يحدث أبداً فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

□

ثانيا : فيما قبل الثورة حدث هذا مع تسعة رؤساء وزراء .

كان أبرزهم بالطبع إسماعيل صدقى باشا الذى قبل العمل تحت رئاسة محمد محمود باشا ، الذى كان يصنف على أنه عدوه - أو على الأقل منافسه - اللدود ، ومع أن روايات كثيرة تذهب إلى أن إسماعيل صدقى باشا كان مرشح الملك لتولى الرئاسة قبل محمد محمود سنة ١٩٢٨ فإننا لسنا بحاجة إلى مثل هذه الرواية للتأكيد على أهمية صدقى باشا فى ذلك الوقت ، فقد كان إسماعيل صدقى بالفعل الرجل القوى فى وزارة زيور باشا طوال عام ١٩٢٥ ، وقد دخلها فى ديسمبر ١٩٢٤ بعد تشكيلها بأيام قليلة ليتولى الداخلية ، واحتفظ بهذا المنصب عند تشكيل زيور لوزارته الثانية (مارس ١٩٢٥) وتنسب الانتخابات التى أجرتها وزارة زيور إلى صدقى لا إلى زيور ، كذلك ينسب قرار حل البرلمان فى يوم انعقاده الأول إلى صدقى لا إلى زيور وفى مذكرات الدكتور هيكل باشا فقرة رائعة عن التناغم بين هذين الرجلين فى تلك الفترة .

ولكن هذا كله لم يمنع صدقى باشا عام ١٩٣٨ من أن ينضم لوزارة محمد محمود باشا الثانية كوزير دولة ويتولى وزارة المالية ، مع أنه كان قد شكل وزارتين متتاليتين حكم بهما طيلة الفترة من يونيو ١٩٣٠ وحتى

سبتمبر ١٩٣٣ ، وكانت مدته فى ذلك الوقت أطول مدة متصلة لرئيس وزراء منذ أعلنت الملكية ، بل ظلت أطول فترة متصلة طيلة عهدى الملك فؤاد والملك فاروق .

النموذج الثانى يكتسب أهميته من رمزه الرفيع ، إذ أن رئيس الوزراء الذى ترأس الوزارة أربع مرات متصلة فى عهود الخديو عباس حلمى والسلطان حسين كامل والملك فؤاد ، وكانت الحركة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ تطالب بتشكيل وزارة خامسة برئاسته ، وهو حسين رشدى باشا قد قبل أن يدخل وزارة عدلى يكن باشا كنائب لرئيس مجلس الوزراء ليس إلا ، وقد كان وجوده تدعيما لهذه الوزارة التى سميت «وزارة الثقة» وهى الوزارة التى حصلت مصر فى نهاية عهدها على «تصريح ٢٢ فبراير» .

ومن الجدير بالذكر أن عدلى نفسه كان أحد ثلاثة وزراء استوزرهم رشدى باشا فى وزارته الأولى ، أما الآخران فهما رئيسا الوزراء اللاحقان عبدالخالق ثروت وإسماعيل صدقى ، وقد شارك كلاهما أيضا فى وزارة الثقة التى رأسها عدلى باشا (١٩٢١) الأول كوزير للداخلية ، والثانى كوزير للمالية ، ثم شكل ثروت باشا نفسه الوزارة التالية (مارس ١٩٢٢) .

النموذج الثالث كان مصطفى باشا فهمى ، صاحب أطول وزارة فى التاريخ المصرى المعاصر كله (١٨٩٣ - ١٩٠٨) ، وقد بدأ مناصب وزارية كوزير للأشغال فى وزارة شريف باشا الثانية (٥ يوليو ١٨٧٩) ، أى قبل أن ينقضى عام على بدء النظام الوزارى المصرى ، ثم تولى وزارة الخارجية فى الوزارات الثلاث التالية ، ثم الخارجية والحقانية معاً فى الوزارة الرابعة التالية ، وهكذا ظل محتفظاً بالوزارة خمس وزارات متواصلة .

وبعد وزارتين عاد مرة ثانية ليتولى الوزارة وتولاها مرتين متتاليتين ثم تولى رئاستها فى المرتين التاليتين أيضا ليكون بهذا آخر رئيس وزراء فى عهد الخديو توفيق وأول رئيس وزراء فى عهد الخديو عباس حلمى. ثم يترك الوزارة فى وزارتين، لكنه يعود ليعمل وزيراً للحربية فى وزارة نوبار باشا وليصعد من هذا المنصب إلى رئاسة الوزارة مشكلا وزارته الثالثة التى هى أطول الوازرات عمرا حتى الآن! هل لو كان مصطفى باشا قد اعتذر عن المشاركة فى وزارة نوبار الثالثة أكان وصل إلى الرئاسة الثالثة؟

على كل الأحوال فقد ختم مصطفى فهمى حياته كرئيس للوزراء.

النموذجان الرابع والخامس يمثلان أهمية تاريخية خاصة، فهما رئيسا وزارتين من الوزارات الإدارية الثلاث التى تولت الحكم فى أثناء اندلاع ثورة ١٩١٩، حيث كان الشعب يأبى على المستوزرين أن يقبلوا الوزارة أو رئاستها ويتهددهم بالاغتيال، ومع هذا فإن سعد باشا زغلول - لسبب قد لا نفهمه - آثر أن يستوزرهما معه كوزيرين فى وزارة الشعب الأولى التى شكلها عام ١٩٢٤، وقد ولاهما وزارات مهمة، لكنهما لأسباب لا نعرفها أيضاً لم يستطيعا البقاء فى الوزارة إلى نهايتها بالقدر المفترض من الحماس، بل إن الآخر وهو نسيم باشا ترك الوزارة بالفعل قبل نهايتها ومن الطريف أن محمد سعيد باشا انتهى عهده بالمناصب الوزارية بنهاية وزارة سعد باشا على حين أن محمد توفيق نسيم باشا عاد ليشكل وزارة جديدة (هى وزارته الثالثة) فى نوفبر ١٩٣٤، أى بعد عشر سنوات من خروجه من وزارة سعد زغلول، وهكذا انتهى عهده بالوزارات كرئيس للوزراء، أما محمد سعيد باشا فقد انتهى عهده بالمناصب الوزارية كوزير لا كرئيس.

النموذج السادس يمثل مفارقة غريبة، فقد كان يحيى إبراهيم قد وصل إلى رئاسة الوزارة وأجرى الانتخابات التى أتت بوزارة الشعب الأولى وزارة سعد زغلول فى ١٩٢٤، وكان قد وصل إلى مكانة رفيعة فى الوجدان الشعبى بسبب رسوبه هو نفسه فى الانتخابات النزيهة التى أجراها. ومع هذه المكانة الرفيعة قبل يحيى باشا إبراهيم أن يعمل وزيراً فى وزارة زيور باشا التى أعقبت وزارة سعد زغلول بعد فترة من تولى زيور الرئاسة .

النموذج السابع يمثل هذا الرجل أهمية خاصة فى بداية النظام الوزارى، وهو مصطفى رياض باشا، الذى شكل ثلاث وزارات، اثنتان فى عهد الخديو توفيق وثالثة فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى، وكان واحدا من أول أربعة وزراء بدأ بهم النظام الوزارى المصرى مع نوبار باشا وعلى مبارك وراتب باشا، لكنه لم يصل إلى رئاسة الوزارة إلا بعد اثنين شاركا فى الوزارات بعده وقد بدآ بالرئاسة لا بالوزارة أولهما هو الخديو توفيق الذى رأس ثانى وزارة وبدأ بها مناصبه الوزارية، أما الثانى فهو شريف باشا الذى رأس ثالث وزارة وبدأ بها أيضاً مناصبه الوزارية، ثم بعد ١٣ شهراً من بدء النظام الوزارى شكل رياض باشا أولى وزاراته ليكون رابع رئيس للوزراء مع أنه كان فى الترتيب بمثابة الوزير الأول مكرر بين الوزراء

ولم يكن هذا هو القبول الوحيد من رياض باشا بتجاوز أقدميته فقد عمل رياض باشا نفسه وزيراً للداخلية فى وزارة شريف الرابعة بعدما كان قد وصل إلى الرئاسة، ولكنه عاد وتولى الرئاسة مرتين أخريين .

النموذج الثامن هو نموذج حسين فخرى باشا، تولى رئاسة الوزارة ثلاثة أيام دون أن يتغير وزير من الوزراء الذين رأسهم، ثم عاد وزيراً فى الوزارة

التالية كأن شيئاً لم يكن، ولعل أبلغ تصوير لما حدث يومها هو أن نقرأ الأوامر الخديوية الصادرة بإسناد الوزارة إليه وإلى خلفه، فقد كان الأمر أمر نزاع قوة بين الإنجليز وبين الخديو، ومن حسن حظ تاريخنا أن «الاهرام» سجلت هذا النزاع بطريقة شبه كاملة.

يقول الأستاذ فؤاد كرم فى كتابه «النظارات والوزارات المصرية»:

«لم تنشر الوثائق الخاصة بتشكيل هذه النظارة فى الوقائع المصرية ولا فى غيرها من المجموعات الرسمية، فلجأنا إلى الجرائد المحلية التى كانت تصدر فى ذلك العهد فوجدنا فى جريدة الأهرام من تاريخ ١٥ يناير إلى ١٨ منه (وهى المدة الوجيزة التى مكثت فيها هذه النظارة فى الحكم)، الأخبار التى وردت بشأنها، ننشرها هنا كما هى:

«أمر الجناب الخديوى محمود شكرى باشا أن يتوجه صباح الأحد (١٥ يناير) إلى مصطفى باشا فهمى ويسأله الاستقالة من منصبه بأمر الجناب الخديوى، فأجاب مصطفى باشا فهمى بمصريته: «هل ذلك بالاتفاق مع كرومر»، ثم استأنف حديثه بوطنيته وقال: «إن لم يكن كذلك فأستشير أنا اللورد كرومر»، فتركه شكرى باشا وعرض الكيفية على سمو العباس فأصدر أمره بعزل مصطفى باشا وتنصيب فخرى باشا».

الأهرام ١٦ يناير ١٨٩٣

«تشكلت النظارة برياسة فخرى باشا ناظر الداخلية وعين صاحبا السعادة بطرس باشا غالى للمالية ومظلوم باشا للحقانية، وأما سعادة الباشوات تكران وزكى وشهدى فباقون».

«صدر الدكريتو بتشكيل الوزارة الجديدة»

الأهرام ١٦ يناير ١٨٩٣

«سأل كرومر بقاء بطرس باشا ومظلوم باشا وإرجاع مصطفى فهمى باشا فرفض سمو الخديو الذى سيجاوب غداً كتابة على لائحة روزبرى بأن سموه معضد لوزارته الجديدة، كما تخوله حقوقه الخديوية الفرمانية».

الأهرام ١٨ يناير ١٨٩٣

«أجاب سمو الخديو كرومر برفض مطالب انكلترا وأنه حر فى بلاده، فأبلغ كرومر ذلك لمصطفى باشا آسفاً، ورأى فخرى باشا أن المسألة شخصية، فأراد تسهيل العقبات فاستقال إخلاصاً لخديويه ولوطنه، ولهذا أيد سمو الخديو وزارته الجديدة، وسيعين رياض باشا رئيساً لها».

الأهرام ١٨ يناير سنة ١٨٩٣

«إن الجناب العباسى أيد بإجراءاته الحازمة الوطنية أمرين رئيسيين : الأول عزل رئيس النظار، أو الناظر الذى لا يرضاه، والثانى تعيين الوزير أو الرئيس الذى يريده، وفى كلا الأمرين نظر سموه إلى مصلحة البلاد والوطن، لأنه إذا كانت الهيئة من غير رأيه فلا تخدم إلا الانكليز، وإذا كان الوزير من غير مبادئ سموه كان خادم المراقبين الدخلاء، وعليه فلم ينظر الخديو عباس باشا المحبوب إلى شخصية هذا أو ذاك، بل نظر إلى المبادئ والشعائر وهى خدمات وطنية جليلة».



«إن فخرى باشا لما اشتدت وطأة الأزمة استقال لكي لا تكون شخصيته سبباً للخلاف والتنافر».

«وانقضت الأزمة الوزارية».

النموذج التاسع هو نموذج عبد الفتاح يحيى باشا، الذى رأس الوزارة (١٩٣٣ - ١٩٣٤) فى أعقاب وزارتى صدقى باشا، ولا تتورع الكتابات التاريخية المتاحة أن تذكر أن الوزارة شُكلت له وهو فى الخارج، فلما عاد رأسها، لهذا لم يكن من المستغرب أن يقبل العمل وزيراً تحت رئاسة محمد محمود باشا فى وزاراته الثلاث الأخيرة (١٩٣٧ - ١٩٣٩) على نحو ما فعل سلفه المباشر إسماعيل صدقى باشا، وعلى حين عاد إسماعيل صدقى ليترأس الوزاره فى ١٩٤٦ فإن عبدالفتاح يحيى أنهى حياته الوزارية كوزير لا كرئيس للوزراء، شأنه فى هذا شأن حسين فخرى، ومحمد سعيد، ويحيى إبراهيم الذين كانت آخر مناصبهم الوزارية تولى الوزارة بعدما وصلوا إلى رئاستها.

أما إسماعيل صدقى ومصطفى فهمى ومصطفى رياض ومحمد توفيق نسيم فقد عملوا وزراء فيما بين رئاستين وهكذا انتهت مناصبهم الوزارية بالرئاسة.

أما حسين رشدى باشا فهو متفرد بأنه ختم حياته بمنصب نائب رئيس الوزراء.

(١٨)
ظاهرة إعادة الاستوزار فى عهد الثورة

يمكن لنا أن نلاحظ أسبابا محددة لظاهرة إعادة الاستوزار بين وزراء الثورة .

وينبغى فى البداية أن نذكر أن إعادة الاستوزار بين وزراء الثورة كانت استثناء ولم تكن قاعدة ، وقد بلغ وضوح هذه الفكرة الحد الذى جعل واحدا من الرؤساء الأربعة يعلن فى شبه صراحة أنه لا يحبذ إعادة الاستوزار .

وقد كان من عادة الحياة السياسية فى العهد الليبرالى قبل الثورة وجود ظاهرة إعادة الاستوزار بطريقة ملفتة للنظر ، فعندما يتولى حزب الوفد الحكم يأتى بالوزراء الوفديين ، ولا يلبث هؤلاء أن يتركوا الوزارة مع تخليه عن الحكم ، وكذلك كان الحال فى الأحزاب التى شاركت فى الائتلافات الحكومية (الأحرار الدستوريون - السعديون - الكتلة الوفدية - الحزب الوطنى) .

وفيما قبل نشأة الأحزاب كانت الظاهرة تعود إلى ما قد يمكن تسميته بالمزاوجات التى تعتمد على طبيعة العلاقات الشخصية بين الطبقة التى كان يأتى منها الوزراء .

أما فى عهد الثورة والتنظيم السياسى الواحد (أو الوحيد) فقد كانت القاعدة أن الذين يخرجون من الحكم لا يعودون إليه إلا فى استثناءات نادرة، ولكن هذه الاستثناءات فى حد ذاتها تعطينا فكرة قوية ودلالات مهمة عن آلية اختيار (وإعادة اختيار) رجال الحكم فى عهد الثورة.

ومع أننا سنعطى لكل «واقعة» حجمها الطبيعى، إلا أننا سنرصد هذه الظاهرة من خلال المنهج القائم على الحصر الدقيق ثم التصنيف الطبيعى وغير المفتعل.

وسوف نقسم الحالات التى حدثت على مدى الفترة من (١٩٥٢ - ٢٠٠٠) تبعا لترتيبها الطبيعى والزمنى والدلالى والتخصصى.

على أن ما ينبغى أن نشير إليه قبل أن نستغرق فى دراسة وتأمل هذا الفصل، أن نؤكد أن هذه الظاهرة ظلت محصورة فى نطاق ضيق (٤٧ حالة)، ومن بين هذه الحالات لم يحدث أن عاد نفس الشخص إلى الاستوزار مرتين إلا فى خمس حالات محددة هى حالات:

☐ الرئيس السادات الذى كان يتولى وزارة الدولة عام ١٩٥٤ ثم ترك المناصب الوزارية طيلة عهد الرئيس عبد الناصر ثم عاد إلى الوزارة ليرأسها فى عام ١٩٧٣، وترك رئاستها فى ١٩٧٤ ثم عاد ليرأسها مرة أخرى فى مايو ١٩٨٠.

☐ زكريا محيى الدين الذى عاد إلى الوزارة ليرأسها فى عام ١٩٦٥، ثم تركها وعاد فى عام ١٩٦٧ ليكون نائبا للرئيس عبد الناصر فى وزارة ما بعد حرب عام ١٩٦٧.

□ كمال رفعت الذى عاد لدخول وزارة مارس ١٩٦٤ بعدما كان قد ترك الوزارة فى عام ١٩٦٢ ليكون عضوا فى مجلس الرياسة ، وترك الوزارة فى عام ١٩٦٥ وعاد ليدخلها فى وزارة عبد الناصر التاسعة التى شكلها عقب حرب عام ١٩٦٧ .

□

وبالإضافة إلى هذه الحالات الثلاث التى تتبدى فيها ظروفها المرتبطة بالرئاسات أكثر منها بالوزارة ، فإن هناك اثنين فقط من الوزراء المدنيين دخلا الوزارة ثلاث مرات أى أعيد استوزار كل منهم مرتين ، وهما :

□ عبد المنعم القيسونى (فى نفس القطاع الاقتصادى . . المالية - الاقتصاد - التخطيط) .

□ محمد أبو نصير (الذى تولى وزارات متعددة هى : التجارة والصناعة والتجارة والشئون البلدية والقروية والإسكان والمرافق ثم العدل) .

ومن أطرف ما يمكن أن نلاحظه أن الرجلين : أبو نصير والقيسونى دخلا الوزارة لأول مرة معا فى نفس اليوم فى ٢٧ إبريل عام ١٩٥٤ كنائبى وزير فى وزارة عبد الناصر الثانية التى شكلها فى أعقاب أزمة مارس عام ١٩٥٤ ، وأنه قد يمكن النظر إليهما على أنهما يمثلان أول الاختيارات التى تولاها عبد الناصر بنفسه بعد الخروج الثانى للرئيس محمد نجيب .

التعاقب التاريخى لإعادة الاستوزار

يمكن القول بأنه بالإضافة إلى ٣٩٧ وزيرا تولوا الوزارة منذ مطلع عهد الثورة وحتى نهاية عام ١٩٩٩ ، فإن هناك حالات معدودة ومحدودة من إعادة التعيين لوزراء سابقين (أو لرؤساء وزارات أو لنواب رئيس الوزراء) فى مناصب الوزراء (أو رؤساء الوزارات أو نوابهم) . وسوف نورد هنا أولا قائمة بهذه الحالات من إعادة التعيين حسب ترتيب حدوثها ، وسنذكر بعد اسم الوزير فيما بين قوسين الرقم الترتيبى لكل وزير (أو رئيس وزراء أو نائب رئيس وزراء) فيما بين وزراء عهد الثورة جميعا (حسبما رتبناهم فى الباب الأول من كتابنا «الوزراء ، ورؤساؤهم . . .» .

ثم تذكر فيما بين قوسين آخرين الرقم الترتيبى المناظر للوزراء الذين عينوا فى اليوم الذى أعيد فيه تعيين الوزير السابق ، أى الرقم الترتيبى الذى يحتله الوزير الذى أعيد استوزاره لو لم يكن محتفظاً بأقدميته السابقة .

عهد الرئيس محمد نجيب

			تاريخ الخروج في المرة السابقة		تاريخ إعادة التعيين
١ ـ عبدالعزيز عبدالله سالم	[١]	[العاشر مكرر]	١٩٥٢/٩/٦	١٩٥٢/٩/٨
٢ ـ الرئيس محمد نجيب	[٩]	[قبل ٣٥]	١٩٥٤/٢/٢٥	١٩٥٤/٣/٨

عهد الرئيس جمال عبدالناصر

٣ ـ عبداللطيف بغدادى	[٢٧ مكرر]	[٥٠]	١٩٥٧/٧	١٩٥٨/٣/٦
٤ ـ نور الدين طراف	[٥ مكرر]	[٨٣]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٤/٣/٢٤
٥ ـ أحمد عبده الشرباصى	[٢٩]	[٨٣]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٤/٣/٢٤
٦ ـ كمال الدين رفعت	[٥١ مكرر]	[٨٣]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٤/٣/٢٤
٧ ـ محمد أبو نصير	[٤٤]	[٨٣]	١٩٦١/٨/١٦	١٩٦٤/٣/٢٤
٨ ـ زكريا محيى الدين	[٣٠ مكرر]	[قبل ٩٦]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٥/١٠/١
٩ ـ ثروت عكاشة	[٥١ مكرر]	[قبل ١٠٦]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٩٦/٩/١٠
١٠ ـ حسن عباس زكى	[٥٠]	[١٠٦]	١٩٦١/١٠/١٨	١٩٦٦/٩/١٠

١١ ـ جمال عبد الناصر	[٢٦]	[قبل ١١٢]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٧/٦/١٩
١٢ ـ زكريا محيى الدين (المرة الثالثة)	[٣٠ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٦٧/٦/١٩
١٣ ـ حسين الشافعى	[٣٥ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٢/٩/٢٨	١٩٦٧/٦/١٩
١٤ ـ على صبرى	[٤٩]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٧/٦/١٩
١٥ ـ كمال رفعت (المرة الثالثة)	[٥١ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٧/٦/١٩
١٦ ـ عبد المنعم القيسونى	[٤١ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٦٧/٦/١٩
١٧ ـ سيد مرعى	[٤٦ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦١/١٠/١٩	١٩٦٧/٦/١٩
١٨ ـ عبد العزيز السيد	[٦٥ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٧/٦/١٩
١٩ ـ عزيز أحمد ياسين	[٩٧ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٧/٦/١٩	١٩٦٧/٧/٨
٢٠ ـ عزيز صدقى	[٤٦ مكرر]	[قبل ١١٢]	١٩٦٥/٨/٢٦	١٩٦٧/١٠/١٦
٢١ ـ محمد أبو نصير (المرة الثالثة)	[٤٤]	[١١٣]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٦٨/٣/٢٠

ويمكن لنا أن نلاحظ من الجدول السابق مجموعة من الحقائق المهمة :

(١) أن أكبر عملية إعادة استوزار تمت فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر كانت عقب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ حيث شكل الرئيس عبدالناصر بنفسه الوزارة، وبهذا عاد هو نفسه إلى تولى المناصب الوزارية، وقد ضم إلى هذه الوزارة عند تشكيلها سبعة وجوه من الذين كانوا تولوا المناصب الوزارية من

قبل، منهم اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وثالث كان رئيساً للوزراء وأصبح فى الوزارة الجديدة نائباً للرئيس، واثنان آخران كانا قد وصلا إلى درجة نائب رئيس الوزراء، وفى أثناء فترة الوزارة لجأ عبدالناصر إلى إعادة استوزار وزيرين آخرين فى تاريخين متعاقبين أثناء عهد هذه الوزارة، فكأن فترة هذه الوزارة بمفردها قد شهدت أكثر من نصف حالات إعادة الاستوزار فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر.

(٢) إن الحالة الثانية فى الحجم كانت عند تشكيل وزارة على صبرى الثانية فى ١٩٦٤ حيث عاد إلى دخول الوزارة أربعة كان ثلاثة منهم قد وصلوا عند تشكيل الوزارة السابقة إلى عضوية مجلس الرئاسة فإذا هم يعودون فى هذه الوزارة إلى الوزارة بدرجة نائب رئيس وزراء، أما الرابع فكان قد خرج قبل ثلاث وزارات ليتولى مسئولية رئاسة مؤسسة وإذا هو يعود وزيراً فى هذه الوزارة.

(٣) تلى هذا فى الحجم وزارة صدقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦، حيث عاد الدكتور ثروت عكاشة ليتولى منصباً أرفع كنائب لرئيس الوزراء وذلك ليحل محل الدكتور محمد عبدالقادر حاتم، وعاد حسن عباس زكى الذى كان قد ترك الوزارة قبل ثروت عكاشة إلى منصب الوزير فحسب، وذلك ليحل محل الدكتور عبدالمنعم القيسونى.

إعادة الاستوزار فى عهد الرئيس محمد أنور السادات

٢٢ـ الدكتور محمود فوزى	[٢١ مكرر]	[قبل ١٣٧]	١٩٦٧/٦/١٩	١٩٧٠/١٠/٢٠
٢٣ـ د. محمد عبدالقادر حاتم	[٦٢]	[قبل ١٤٧]	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٧١/٥/١٤
٢٤ـ محمد عبدالسلام الزيات	[١٤٦]	[قبل ١٦٦]	١٩٧١/٨/١٨	١٩٧٢/١/١٧
٢٥ـ د. محمود رياض	[٨٣ مكرر]	[قبل ١٦٦]	١٩٦٥/١٠/١	١٩٧٢/١/١٧
٢٦ـ الرئيس السادات	[٤١ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٥٦/٦/٢٩	١٩٧٣/٣/٢٧
٢٧ـ د. عبد العزيز كامل	[١٢٥ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٧٢/٢/١٧	١٩٧٣/٣/٢٧
٢٨ـ د. محمد مراد غالب	[١٥٩ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٧٢/٩	١٩٧٣/٣/٢٧
٢٩ـ د. إسماعيل غانم	[١٤٨ مكرر]	[قبل ٢٠٢]	١٩٧١/٩/١٩	١٩٧٤/٤/٢٥
٣٠ـ م. إبراهيم نجيب	[١٥٩ مكرر]	[قبل ١٨٥]	١٩٧٢/١/١٧	١٩٧٤/٤/٢٥
٣١ـ د. محمد حافظ غانم	[١١٣ مكرر]	[قبل ٢١٧]	١٩٧٢/١/١٧	١٩٧٥/٤/١٦
٣٢ـ عبد اللطيف بلطية	[١٣٧ مكرر]	[قبل ٢١٧]	١٩٧٢/١/١٧	١٩٧٥/٤/١٦
٣٣ـ عبدالمنعم القيسونى (مرة ثالثة)	[٤١ مكرر]	[قبل ٢٣٨]	١٩٦٨/٣/٢٠	١٩٧٦/١١/٩
٣٤ـ د. عبد الرزاق عبدالمجيد	[٢٤٨]	[قبل ٢٥٧]	١٩٧٧/١٠/٢٦	١٩٧٨/٥/٩

٣٥-د. مصطفى خليل	[٤٦ مكرر] [قبل ٢٦١]	١٩٦٦/٩/١٠	١٩٧٨/١٠/٥
٣٦-د. محمود أمين عبدالحافظ	[١٨٥ مكرر] قبل ٢٦٣]	١٩٧٤/٤/٢٥	١٩٧٨/١٠/٥
٣٧-د. مصطفى كمال حلمى	[٢٠٢ مكرر][قبل ٢٨٢]	١٩٧٨/١٠/٥	١٩٧٩/٦/١٩
٣٨-الرئيس السادات (مرة ثالثة)	[٨٣ مكرر] [قبل ٢٨٤]	١٩٧٤/٩/٢٥	١٩٨٠/٥/١٤
٣٩-د. أحمد فؤاد محى الدين	[١٨٥ مكرر][قبل ٢٨٤]	١٩٧٨/١٠/٥	١٩٨٠/٥/١٤
٤٠-عثمان أحمد عثمان	[٢٠١] [قبل ٢٩٠]	١٩٧٦/٣/١٩	١٩٨١/٢/٢
٤١-ألبرت برسوم سلامة	[١٨٥ مكرر][قبل ٢٩٥]	١٩٧٧/١٠/٢٦	١٩٨١/٩/١١

ونلاحظ فى هذه الحالات :

(١) أن الحالات كانت محدودة ومحصورة فى التغييرات التى شهدت إعادة الاستوزار، وأنها ارتبطت بشخص رئيس الوزراء نفسه أو من يرى عودتهم معه إلى الحياة الوزارية .

□ فقد شهدت وزارة الدكتور عزيز صدقى عودة اثنين هما محمد عبدالسلام الزيات الذى كان قد ترك الوزارة منذ شهور قليلة ليتولى منصب أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، وقد عاد إلى الوزارة بدرجة

نائب رئيس وزراء ، كما شهدت عودة الدكتور مهندس محمود رياض ليتولى وزارة المواصلات التى تولاها من قبل فى وزارة على صبرى الثانية .

☐ أما وزارة السادات الأولى (التى كان يتولى تقديم برنامجها الدكتور عبدالقادر حاتم) فقد شهدت عودة اثنين هما الدكتور عبدالعزيز كامل الذى كان قد ترك الوزارة عند تشكيلها فى المرة السابقة (وزارة الدكتور عزيز صدقى) وقد عاد بدرجة نائب رئيس الوزراء ، والدكتور محمد مراد غالب الذى كان قد ترك الوزارة قبل شهور معدودة فى أثناء عهد الوزارة السابقة وقد عاد فى هذه الوزارة ليكون وزيراً للإعلام بدلاً من وزارة الخارجية التى كان يتولاها فى الوزارة السابقة منذ يناير ١٩٧٢ حتى سبتمبر ١٩٧٢ .

☐ أما وزارة الرئيس السادات (التى كان الدكتور عبدالعزيز حجازى نائبه الأول فيها) فقد شهدت عودة وزيرين هما الدكتور إسماعيل غانم وقد تولى التعليم العالى والبحث العلمى ، على حين كان قد تولى وزارة الثقافة فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة ، أى لمدة أربعة شهور فقط ، والمهندس إبراهيم نجيب وكان يتولى السياحة فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة لأقل من أربعة شهور ومن قبل كان يتولى منصب نائب وزير الاسكان (وكان عضواً فى مجلس الوزراء) مع أربعة وزارت متعاقبين فى الستينيات .

☐ أما ممدوح سالم فإنه فى وزارته الأولى أعاد استوزار اثنين هما : الدكتور محمد حافظ غانم الذى كان قد ترك الوزارة منذ يناير ١٩٧٢ ، وقد عاد ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالى بعدما كان قد تولى فى الفترة الأولى وزارة التربية والتعليم ومن قبلها وزارة السياحة ، أما الثانى فهو عبداللطيف بلطية وقد عاد إلى نفس مجاله .

□ وفى وزارته الثالثة أعاد ممدوح سالم استوزار الدكتور القيسونى كنائب لرئيس الوزراء .

□ وفى وزارته الرابعة أعاد ممدوح سالم استوزار الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد ليكون وزيراً للتخطيط وهو نفس المنصب الذى كان تولاهمن قبل فى أثناء وزارة ممدوح سالم الثالثة وحتى نهايتها فقط .

□ أما الدكتور مصطفى خليل فإنه فى وزارته الأولى أعاد استوزار الدكتور محمود أمين عبدالحافظ الذى كان وزيراً للإسكان حتى أبريل ١٩٧٤ ، وقد عين فى هذه الوزارة وزيراً للسياحة والطيران المدنى .

□ وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية أعيد استوزار الدكتور مصطفى كمال حلمى فى نفس منصبه الذى كان قد تركه عند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى وزيراً للتعليم والدولة للبحث العلمى .

□ وعند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثالثة (التى كان الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين يتولى تقديم برنامجها) عاد السادات نفسه كما عاد أحمد فؤاد محيى الدين نفسه .

وفى أثناء هذه الوزارة الأخيرة للسادات عاد اثنان من الوزراء القدامى ليدخلوا الوزارة ، الأول هو المهندس عثمان أحمد عثمان وقد عاد نائبا لرئيس الوزراء ، والثانى هو ألبرت برسوم سلامة .

إعادة الاستوزار فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

٤٢ ـ محمد عبدالفتاح إبراهيم	[٢٠٢ مكرر][قبل ٢٩٩]	١٩/ ٣/ ١٩٧٦	٣/ ١/ ١٩٨٢
٤٣ ـ محمود صلاح الدين حامد	[٢٣٨ مكرر][قبل ٢٩٩]	٥/ ١٠/ ١٩٨٠	٣/ ١/ ١٩٨٢
٤٤ ـ أحمد ممدوح عطية	[٢٥٧ مكرر][قبل ٣١٠]	٥/ ١٠/ ١٩٨٠	٣١/ ٨/ ١٩٨٢
٤٥ ـ د. أحمد عصمت عبدالمجيد	[٢٣٧ مكرر][قبل ٣١٧]	١٧/ ١/ ١٩٧٢	١٦/ ٧/ ١٩٨٤
٤٦ ـ د. على لطفى	[٢٦٣ مكرر][قبل ٣٢٦]	١٤/ ٥/ ١٩٨٠	٥/ ٩/ ١٩٨٥
٤٧ ـ يوسف صبرى أبوطالب	[٣١٠] [قبل ٣٥٠]	١٥/ ٣/ ١٩٨٣	١٥/ ٤/ ١٩٨٩

ونلاحظ محدودية هذه الحالات، وقد كانت الحالتان الأوليان مرتبطتين ببعضهما وبتغيير مجموعة اقتصادية، وقد عاد محمد عبدالفتاح إبراهيم ليكون نائباً لرئيس الوزراء وكان قد تولى من قبل منصبه الوزير فى وزارت المالية والتأمينات الاجتماعية، بينما عاد صلاح حامد ليكون وزيراً للمالية وهو نفس المنصب الذى شغله من قبل .

أما الحالة الثالثة فتمثل الحالة الوحيدة فى عهد الرئيس مبارك التى عاد فيها وزير إلى نفس منصبه السابق ووزارته التى تولى أمرها من قبل وهو المستشار أحمد ممدوح عطية وزير العدل .

وأما الحالة الرابعة (ومثلها الحالة السادسة) فتمثل الاستعانة بوزير سابق لتولى شئون وزارته الأصلية بأقدمية خاصة، فقد عاد الدكتور أحمد

عصمت عبدالمجيد إلى دخول الوزارة ولكن ليتولى وزارة الخارجية وكان وزيراً لشئون مجلس الوزراء فى أول السبعينيات ، وعاد يوسف صبرى أبو طالب إلى دخول الوزارة ولكن ليتولى وزارة الدفاع وكان وزيراً للتنمية الشعبية فى بداية عهد الرئيس مبارك .

وتبقى الحالة الخامسة وهى حالة الدكتور على لطفى وهى تمثل عودة وزير سابق ليتولى رئاسة الوزارة كلها .

(١٩)
آليات إعادة الاستوزار

من الأهمية بمكان أن نقدم تفسيرات منطقية وحقيقية فى نفس الأمر (أو على الأقل واقعية) تفسر هذه الظاهرة التى لم تكن بمثابة القاعدة وإنما كانت بمثابة الاستثناء فى عهد الثورة .

الظاهرة الأولى : الحرص على مستوى معين لتولى الوزارات الاقتصادية

يمكن لنا القول بأن هناك مجموعة من التكنوقراطيين ارتبط بها الأخذ بهذا المبدأ نظراً لثقة الثورة فيهم واللجوء إليهم ، أو حتى لمجرد تعود قادة الثورة عليهم ، والأهم من هذين العاملين عامل ثالث هو قبولهم للتعاون المستمر مع نظام الحكم . فمن الثابت أن الثورة كانت تثق أيضاً فى آخرين وتلجأ إليهم ولكنهم كانوا يعتذرون ، ومع أن هؤلاء قليلين جدا إلا أنهم وجدوا فى عصر الثورة . وسوف نذكر للقارئ هنا ـ على سبيل المثال ـ أن الثورة كانت حريصة دوما وحتى بداية عصر الرئيس مبارك ، على الاستعانة بالعمرى وبالجريتلى فى قطاع الشئون الاقتصادية ، فإن لم يكن فبالقيسونى على الأقل .

هذا ويمثل الدكتور عبدالمنعم القيسونى (بالذات) أبرز نموذج للذين قبلوا التعاون مع الثورة، وهو فى مذكراته التى نشرها فى عدة مقالات فى جريدة «الأخبار» حوالى عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، يشير إلى أنه لم يعرف كيف ولماذا أخرج من الوزارة فى عام ١٩٦٦ وفى عام ١٩٧٨ ، وأنه لم يعرف أنه عين وزيرا فى عام ١٩٦٧ إلا من الإذاعة . . ومع هذا فإنه الوحيد الذى عاد ليتولى الوزارة فى نفس مجال تخصصه مرتين وذلك أنه عمل ما بين عامى ١٩٥٤ و١٩٦٦ وزيرا للاقتصاد أو للمالية أو لكليهما أو للتخطيط، ونائبا لرئيس الوزراء فى وزارات على صبرى، وزكريا محيى الدين، ثم ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦ وهو يرجح فى مذكراته أن السبب قد يكون خطابه الغاضب إلى عبدالناصر حين ألغيت بعثة لابنه سامى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أعيد تعيينه وزيرا فى يونيو عام ١٩٦٧ ، وترك مقعده عند تشكيل الوزارة التالية فى مارس عام ١٩٦٨ ، ثم أعيد تعيينه نائبا لرئيس الوزراء فى نوفمبر عام ١٩٧٦ وحتى مايو عام ١٩٧٨ .

وهناك أربعة من الوزراء الاقتصاديين -إن جاز هذا التعبير- عادوا هم أيضا إلى تولى المناصب الوزارية بعد فترة من خروجهم من الوزارة، وهؤلاء هم:

حسن عباس زكى	عاد فى ١٩٦٦	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٦١
عبد الرزاق عبد المجيد	عاد فى ١٩٧٨	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٧٧
محمد عبد الفتاح إبراهيم	عاد فى ١٩٨٢	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٧٦
محمود صلاح الدين حامد	عاد فى ١٩٨٢	وكان قد ترك الوزارة فى ١٩٧٨

فإذا أضفنا هؤلاء إلى الدكتور القيسوني نفسه الذى عاد مرتين ، أمكن لنا بوضوح أن ندرك أن الثورة كانت أكثر ميلا (وربما أكثر اضطرارا) إلى احترام التخصص فى المجال الاقتصادى ، وأنها لم تكن مندفعة إلى التجريب فيه ، وأنها كانت قريبة من الروح التى سادت الحكومات المصرية قبل الثورة بالالتزام بآراء الخبراء الاقتصاديين إلى الدرجة التى جعلت عبدالجليل العمرى - على سبيل المثال - يحظى بثقة كل من النقراشى الذى صمم على تعيينه وكيلا للوزارة ، وحزب الوفد وفؤاد سراج الدين باشا الذى عرض عليه الانضمام لوزارة الوفد ، وعلى ماهر الذى استوزره مرتين ، وأحمد نجيب الهلالى الذى عرض عليه الاشتراك فى وزارة مارس عام ١٩٥٢ ، وحسين سرى باشا الذى عرض عليه الاشتراك فى وزارته فى يوليو ١٩٥٢ ، ثم وزارات الثورة نفسها سواء كان القرار فيها للرئيس محمد نجيب أو للرئيس جمال عبدالناصر

الظاهرة الثانية : تفضيل الرئيس عبد الناصر العودة إلى اختياراته الأولى فى الوزارات الفنية

كانت هزيمة عام ١٩٦٧ أخطر حدث واجه نظام الرئيس عبد الناصر ، ولهذا فإنه شكل وزارته الجديدة فى ١٩ يونيو بعد بدء الحرب بأسبوعين (أو بعد نهايتها بأسبوع) ، وقد عمد فى هذه الوزارة إلى اختيار أفضل العناصر - من وجهة نظره - لتولى المناصب الوزارية التى كان يعتقد بقدرتهم عليها بعيدا عن حسابات التوازن وإرضاء كبار مساعديه ، وقد كان من الواضح أن عبد الناصر فى عام ١٩٦١ قد استغنى عن سيد مرعى مثلا فى سبيل إرضاء آخرين ، ولكنه لم يكن مستعدا لإرضاء هؤلاء بعد هزيمة عام ١٩٦٧ مهما

كان قدرهم وأهميتهم ، وقد كرر عبدالناصر نفس المبدأ بعد أربعة شهور حين أعاد عزيز صدقى ليتولى الصناعة بعدما كان مبعدا عنها .

وكنا قد أشرنا فى **الظاهرة الأولى** إلى أن عبد الناصر أعاد القيسونى عند تشكيله لهذه الوزارة، وقد ذكر القيسونى نفسه فى مذكراته أن عبد الناصر قال لهم فى أول اجتماع للوزارة بعد حلف اليمين إنه لم يلجأ إلى أخذ رأيهم فى قبول الانضمام للوزارة لأن الوزارة يومها تكليف وليست تشريف . إلخ . وبالإضافة إلى تعيين مرعى وعزيز صدقى والقيسونى الذين يمثلون التكنوقراطية ، فإن عبد الناصر آثر فى أثناء وزارته التاسعة هذه (يونيو عام ١٩٦٧) أن يعود عزيز أحمد ياسين بعد أسبوعين من تشكيل الوزارة ليتولى الإسكان والمرافق .

وعلى صعيد ثالث فقد آثر عبد الناصر أن يعود الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى الأسبق لدخول الوزارة ويتولى وزارة التربية والتعليم . ولم يقتصر توجه عبدالناصر فى هذا الصدد على التكنوقراطيين وإنما عاد أيضا إلى اختياراته الأولى من بين زملائه العسكريين ، فها هو حسين الشافعى يعود ليتولى وزارتى الأوقاف والشئون الاجتماعية ، وها هو كمال الدين رفعت يعود ليتولى وزارة العمل ، وها هو زكريا محيى الدين يوجد فى الوزارة ليكون بمثابة الرجل الثانى فيها ، وها هو على صبرى يعود هو الآخر إلى الوزارة ليكون الرجل الرابع فيها ، وليكون كل من الرجلين قادراً على تولى أية مهمة طارئة (كالقوات الجوية أو التهجير أو مراقبة أحوال وزارة الحربية) .

ومما يجدر تكراره هنا أن عبد الناصر فى وزارته التاسعة وحدها قد أعاد

تسعة من الذين تولوا مناصب وزارية من قبل إلى دخول هذه الوزارة بالإضافة إليه هو نفسه شخصيا .

الظاهرة الثالثة : تعاقب النظراء

يمثل الدكتوران ثروت عكاشة وعبد القادر حاتم خير نموذج لهذه الظاهرة ، فقد كان عكاشة وزيرا للثقافة والإرشاد القومى منذ أكتوبر عام ١٩٥٨ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وكان حاتم نائبا للوزير ثم وزيرا للدولة ، ثم خلف زميله عكاشة فى وزارة الثقافة والإرشاد القومى فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وفى مارس عام ١٩٦٤ أصبح حاتم نائب لرئيس الوزراء لشئون هذا القطاع ، وفى أكتوبر عام ١٩٦٥ احتفظ بمنصبه كنائب لرئيس الوزراء وعين معه ثلاثة وزراء آخرون ، وفى سبتمبر عام ١٩٦٦ خرج حاتم من الوزارة وعاد ثروت عكاشة لدخولها نائبا لرئس الوزراء ووزيرا للثقافة ، بنيما عين وزير آخر للإرشاد القومى (محمد فائق) ، وقد بقى ثروت عكاشة حتى نوفمبر عام ١٩٧٠ . وفيما بين نوفمبر ١٩٧٠ ومايو ١٩٧١ ظل الرجلان بعيدين عن هذا القطاع .

ولكن السادات فى مايو عام ١٩٧١ أعاد الدكتور حاتم ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء وليتولى وزارتى الثقافة والإعلام (يجمع بينهما فى بعض الوقت ويتولى إحداهما دون الأخرى فى شهور أخرى . . إلخ) واستمر هذا الوضع حتى إبريل عام ١٩٧٤ حين خرج من الوزارة بعدما كان قد وصل إلى منصب رئيس الوزراء بالنيابة .

ومن الطريف أن يوسف السباعى كان قد دخل الوزارة فى مارس ١٩٧٣ ، وها هو بعد أقل من عامين (أغسطس ١٩٧٤) يجمع بين وزارتى الثقافة والإعلام.

ومن الأطرف أن الثلاثة كانوا من خريجى الكلية الحربية وأن ترتيبهم فى التخرج عكس ترتيب توليهم الوزارة، فالسباعى أقدم من حاتم وحاتم أقدم من ثروت عكاشة.

الظاهرة الرابعة : العودة من مناصب سياسية كانت جزءا من رحلة التنقل فى السلطة

(أ) كان أول نموذج للعودة إلى تولى مناصب وزارية بعد الخروج من الوزارة هو عبد اللطيف بغدادى الذى كان قد ترك الوزارة بعد انتخابه رئيسا لمجلس الأمة فى يوليو عام ١٩٥٧ ، فلما تم حل هذا المجلس بقيام الوحدة فى فبراير عام ١٩٥٨ ، عاد بغدادى إلى الوزارة التى شكلت فى مارس عام ١٩٥٨ نائبا للرئيس عبد الناصر ووزيرا.

(ب) بعد إعلان دستور عام ١٩٦٤ وحل مجلس الرياسة ، شكلت وزارة جديدة برياسة على صبرى فى مارس عام ١٩٦٤ ، وعاد إلى دخولها ثلاثة من أعضاء مجلس الرياسة كانوا وزراء حتى سبتمبر عام ١٩٦٢ وكانوا قدتركوا المناصب الوزارية بعد اختيارهم أعضاء فى مجلس الرياسة فى ذلك الوقت (سبتمبر ١٩٦٢)، فلما تم حل هذا المجلس عادوا إلى مجلس الوزراء رغم أنهم كانوا فى أقدمياتهم الوزارية يسبقون رئيس هذا المجلس



(رئيس الوزارة)، وهؤلاء الثلاثة هم : نور الدين طراف ، وأحمد عبده الشرباصى ، وكمال الدين رفعت .

(جـ) عند تشكيل وزارة عزيز صدقى فى يناير عام ١٩٧٢ عاد محمد عبد السلام الزيات لينضم للوزارة نائبا لرئيس الوزراء ، وكان قد انتخب أمينا أول للجنة المركزية فى أغسطس عام ١٩٧١ .

(د) عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى فى إبريل ١٩٧٥ عاد الدكتور حافظ غانم لينضم للوزارة نائبا لرئيس الوزراء ، وكان يشغل منصب الأمين الأول للجنة المركزية [أى تكررت تجربة محمد عبد السلام الزيات] .

وفى كل هذه الحالات فإن الفترة ما بين تولى الوزارة فى المرة الأولى والمرة الثانية لكل هؤلاء ، كانت مشغولة ببقائهم فى هذه المناصب السياسية أو التشريعية الموازية ، وبذلك لا يمكن القول بأنهم خرجوا من دائرة النخبة الحاكمة .

الظاهرة الخامسة : عودة وزراء سابقين لتولى وزارات سياسية مهمة

(١) كان الدكتور مراد غالب قد ترك وزارة الخارجية فى سبتمبر عام ١٩٧٢ وعاد للعمل سفيرا فى وزارة الخارجية ، وفى مارس عام ١٩٧٣ أعيد تعيينه وزيرا للإعلام .

(٢) كان الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد قد ترك وزارة شئون مجلس الوزراء فى يناير عام ١٩٧٢ وعاد للعمل رئيسا لوفد مصر لدى الأمم المتحدة ،

وبقى فى هذا المنصب فترة طويلة حتى أحيل للتقاعد، وفى يونيو عام ١٩٨٤ عاد إلى دخول الوزارة وزيرا للخارجية.

(٣) كان الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيرا للتنمية الشعبية حتى مارس عام ١٩٨٣، ثم عين محافظا للقاهرة، وفى إبريل عام ١٩٨٩ عين وزيرا للدفاع وللإنتاج الحربى.

الظاهرة السادسة: عودة وزراء أثبتوا النجاح أو القبول إلى وزاراتهم

(١) عودة الدكتور مصطفى كمال حلمى إلى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية ليتولى نفس الوزارات الثلاث (التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى) التى كان يتولاها من قبل.

(٢) عودة المستشار أحمد ممدوح عطية فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين ليتولى وزارة العدل التى كان يتولاها من قبل.

هذا بالطبع بالإضافة إلى عودة صلاح حامد ليتولى المالية فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، وما ذكرناه من الأمثلة فى الظاهرة الأولى المرتبطة بالوزارات الاقتصادية، وإن كان صلاح حامد هو الذى لم يتول فى الحالتين (الاستوزار الأول والثانى) إلا المنصب نفسه كوزير للمالية، على حين كان الآخرون يتولون وزارات غير التى تولوها، وإن كانت ظاهرياً فى نفس التخصص.

الظاهرة السابعة: اختيار رؤساء الوزراء الجدد لوزراء قدامى لدخول وزاراتهم

تمثلت هذه الظاهرة فى اختيار رؤساء وزراء جدد لوزراء عرفوهم من قبل وآمنوا بكفايتهم فى الوظيفة الوزارية حتى لو اسندوا إليهم وزارات غير التى تولوها من قبل:

(١) اختيار الرئيس محمد نجيب لعبد العزيز عبد الله سالم ليكون وزيرا للزراعة فى حكومته الأولى (سبتمبر ١٩٥٢)، وكان وزيرا للشئون البلدية والقروية فى وزارة على ماهر الرابعة ولكنه استقال قبل نهاية عهد هذه الوزارة بيومين.

(٢) اختيار على صبرى لمحمد أبو نصير لينضم لوزارته الثانية فى عام ١٩٦٤ وزيرا للإسكان والمرافق.

(٣) اختيار جمال عبد الناصر لمحمد أبو نصير لينضم لوزارته العاشرة والأخيرة فى مارس عام ١٩٦٨ وزيرا للعدل.

(٤) اختيار الدكتور عزيز صدقى لزميله الدكتور محمود رياض ليتولى وزارة المواصلات فى وزارته فى يناير عام ١٩٧٢، وكان رياض وزيرا للمواصلات من قبل.

(٥) ترشيح الدكتور عبد العزيز حجازى لزميله الدكتور إسماعيل غانم وزير الثقافة السابق ليتولى وزارتى التعليم العالى والبحث العلمى فى وزارة السادات الثانية ووزارة حجازى نفسه.

(٦) اختيار المهندس إبراهيم نجيب ليعود لتولى منصب وزير السياحة فى وزارة السادات الثانية (إبريل عام ١٩٧٤) وما بعدها، وكان وزيرا للسياحة فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر عام ١٩٧١).

(٧) عودة عبد اللطيف بلطية ليكون وزيرا للقوى العاملة فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل عام ١٩٧٥).

(٨) اختيار مصطفى خليل لزميله الدكتور محمود أمين عبد الحافظ ليكون وزيرا للسياحة فى حكومته (أكتوبر عام ١٩٧٨).

(٩) اختيار الرئيس السادات فى وزارته الأخيرة للمهندس عثمان أحمد عثمان نائبا لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية (يناير عام ١٩٨١).

(١٠) اختيار الرئيس السادات فى وزارته الأخيرة لألبرت برسوم سلامة وزيرا للدولة.

الظاهرة الثامنة: العودة إلى الوزارة لتولى رئاستها

ينطبق هذا على كل من :

١ - الرئيس محمد نجيب الذى عاد لتولى رئاسة الوزارة فى مارس عام ١٩٥٤ بعدما كان قد تركها وترك رئاستها فى فبراير عام ١٩٥٤ (الشهر السابق) (وذلك فى إطار أحداث ما عرف بعد ذلك ونتيجة لهذا القرار باسم: أزمة مارس ١٩٥٤).

٢ - الرئيس جمال عبد الناصر الذى عاد لتولى رئاسة الوزارة فى إبريل عام ١٩٥٤ بعدما كان قد ترك هذه الرئاسة (وبقى نائباً لرئيس الوزراء) فى مارس عام ١٩٥٤ .

٣ - الرئيس جمال عبد الناصر (مرة ثانية) الذى عاد لتولى رئاسة الوزارة فى يونيو عام ١٩٦٧ حيث شكل وزارته التاسعة .

٤ - زكريا محيى الدين الذى كان قد ترك الوزارة عندما تولى رئاستها على صبرى ، ولكنه عاد ليرأس الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٦٥ .

٥ - الدكتور محمود فوزى الذى كان قد ترك المناصب الوزارية فى عام ١٩٦٧ (وإن كان قد صدر له قرار جمهورى بحضور جلسات مجلس الوزراء) وعاد ليرأس الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٧٠ .

٦ - الرئيس محمد أنور السادات الذى عهد إلى نفسه بتولى رئاسة الوزارة مرتين فى مارس عام ١٩٧٣ وحتى سبتمبر عام ١٩٧٤ [وسيعود مرة أخرى] .

٧ - الدكتور مصطفى خليل الذى كان قد ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦ وعاد ليرأسها فى أكتوبر عام ١٩٧٨ .

٨ - الرئيس محمد أنور السادات نفسه الذى عهد إلى نفسه بتولى رئاسة الوزارة لمرة ثالثة فى مايو عام ١٩٨٠ (وكان قد ترك رئاستها فى سبتمبر ١٩٧٤) .

٩ ـ الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى كان قد ترك الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٧٨ وعاد ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء فى مايو عام ١٩٨٠ .

١٠ ـ الدكتور على لطفى الذى كان قد ترك الوزارة فى مايو عام ١٩٨٠ وعاد ليتولى رئاستها فى سبتمبر عام ١٩٨٥ .

(٢٠)
ديناميات تبادل المواقع الوزارية

حرصنا فى الفصل السابق على ذكر حالات إعادة الاستوزار وعلى ذكر الرقم الترتيبى (لكل من شملتهم هذه الظاهرة) فيما بين وزراء الثورة المتعاقبين، وذكرنا الرقم الترتيبى المناظر للذين عينوا وزراء فى نفس اليوم الذى أعيد فيه تعيين الوزير القديم.

وفى هذا الفصل سنتناول باختصار الصور المختلفة لآليات إعادة الاستوزار وتبادل المواقع الوزارية (رئيس الوزراء - نائب رئيس الوزراء - وزير) فى التبديلات والتوقيفات التى حدثت بالفعل، كما سنفرق بين الذين عادوا إلى تولى نفس الوزارة والذين تولوا وزارات أخرى أو مجرد منصب رئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء، وحين يكون الحدث نفسه قابلا للإدراج تحت أكثر من دينامية، فإننا سنشير إليه فى كلتا الحالتين، مع الإشارة فى الحالة الثانية إلى أننا سبق أن تحدثنا عنه تحت عنوان سابق.

ويمكن ترتيب هذه الحالات على النحو التالى:

أولا: عودة الرؤساء الثلاثة الاوائل إلى تولى رئاسة الوزارة

١ - كان الرئيس محمد نجيب رئيسا للوزراء حتى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤ ثم

تخلى عن رئاسة الوزارة وتولاها جمال عبد الناصر ، فلما حدثت أزمة مارس عام ١٩٥٤ عاد الرئيس نجيب ليتولى رئاسة الوزارة فى مارس عام ١٩٥٤ فيما عرف بوزارة الرئيس نجيب الثالثة والتى استمرت حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية فى ١٧ إبريل عام ١٩٥٤ التى شملت تعديلات جذرية فى تشكيل الوزارة . أما الوزارات الثلاث المتعاقبة المسماة وزارة نجيب الثانية وعبد الناصر الأولى ونجيب الثالثة، فإنها تكاد تكون وزارة واحدة لولا النصوص القانونية التى صدرت فى شأن رفع درجة عبد الناصر من نائب رئيس وزراء إلى رئيس وزراء، ورفع درجتى عبد الجليل العمرى وجمال سالم إلى نائبى رئيس وزراء وتعيين الدكتور على الجريتلى وزيرا للمالية والاقتصاد حين أصبح العمرى نائباً لرئيس الوزراء ثم عودته وزيرا للدولة للشئون المالية والاقتصادية بعد عودة العمرى وجمال سالم إلى درجة الوزير .

ولكن على أية حال فقد دخلت هذه الفترة فيما بين فبراير ثم مارس ثم إبريل سنة ١٩٥٤ التاريخ على أنها ثلاث وزارات لا وزارة واحدة .

٢ ـ كان الرئيس جمال عبد الناصر قد تولى رئاسة الوزارة فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ثم عاد ليعمل نائبا لرئيس الوزراء تحت رئاسة الرئيس نجيب فى ٨ مارس ١٩٥٤ ، ثم تولى رئاسة الوزارة فى ١٧ إبريل ١٩٥٤ ، وظل فى هذا المنصب باستمرار حتى فى أثناء الوحدة حين شكلت حكومة مركزية برئاسته ومجلسان تنفيذيان يتبعان الحكومة المركزية، وقد شكل عبد الناصر قبل الوحدة ٣ وزارات (فى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤ وهى وزارة نجيب الثانية بتعديل طفيف، وفى ١٧ إبريل عام ١٩٥٤ وهى وزارة شملت كثيرا من

التعديلات، وفى ٢٩ يونيو عام ١٩٥٦ بعد انتخابه رئيسا للجمهورية وحل مجلس قيادة الثورة)، ثم شكل فى أثناء فترة الوحدة أربع وزارات (عقب قيام الوحدة فى مارس عام ١٩٥٨ ثم فى أكتوبر عام ١٩٥٨، ثم تعدلت هذه الثانية مع تغيير رئيسى المجلسين التنفيذيين فى سبتمبر عام ١٩٦٠، ثم شكل وزارة رابعة موسعة قصيرة العمر قبيل الانفصال فى أغسطس عام ١٩٦١)، وعقب الانفصال مباشرة شكل عبد الناصر وزارته الثامنة فى أكتوبر عام ١٩٦١.

وهكذا ظل عبد الناصر رئيسا للوزراء باتصال منذ إبريل عام ١٩٥٤ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٢ حين عهد إلى على صبرى برئاسة المجلس التنفيذى مع صدور ما سمى بالإعلان الدستورى الجديد لنظام الحكم، وهكذا تخلى عبد الناصر عن رئاسة الحكومة فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٢ ويونيو عام ١٩٦٧ حين عاد ليشكل وزارته التاسعة فى يونيو عام ١٩٦٧ وليظل رئيسا للوزراء حتى وفاته فى عام ١٩٧٠.

وهكذا يمكن القول بأن جمال عبد الناصر عاد إلى الوزارة مرة واحدة فى يونيو عام ١٩٦٧ لأنه كان قد ترك الوزارة مرة واحدة فى سبتمبر ١٩٦٢ بينما عاد إلى رئاستها مرتين فى إبريل عام ١٩٥٤ ويونيو عام ١٩٦٧ وذلك لأنه ترك الرئاسة فى مارس ١٩٥٤ وان لم يترك الوزارة.

هكذا فان الرئيس عبد الناصر لم يبق خارج مجلس الوزراء منذ دخله إلا فيما بين سبتمبر ١٩٦٢ ويونيو ١٩٦٧ وفيما عدا هذا فانه منذ إعلان الجمهورية فى يونيو ١٩٥٣ وحتى وفاته ظل عضواً فى مجلس الوزراء أو رئيسا له.

٣ ـ كان الرئيس السادات قد تولى وزارة الدولة فيما بين أغسطس عام ١٩٥٤ ويونيو عام ١٩٥٦ ، ولم يشغل أى منصب وزارى بعد ذلك إلا حين تولى رئاسة الوزارة بنفسه فى مارس عام ١٩٧٣ وحتى سبتمبر عام ١٩٧٤ ، حيث شكل وزارتين هما الوزارتان الثالثة والتسعون والرابعة والتسعون فى الترتيب العام لوزارات مصر ، وعاد الرئيس مرة ثانية ليسند رئاسة الوزارة لنفسه فى مايو عام ١٩٨٠ وحتى وفاته .

ثانيا : عودة أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى تولى المناصب الوزارية

٤ ـ كان عبد الطيف بغدادى قد دخل الوزارة فى يونيو عام ١٩٥٣ مع جمال عبد الناصر وظل فيها باستمرار حتى انتخب رئيسا لأول مجلس أمة فى عهد الثورة فى يوليو عام ١٩٥٧ ، فترك الوزارة ولكنه عاد إلى دخول وزارة الوحدة الأولى فى مارس عام ١٩٥٨ كنائب للرئيس (رئيس الجمهورية)، وقد بقى باتصال فى المواقع الوزارية حتى سبتمبر عام ١٩٦٢ حين خرج أعضاء مجلس القيادة من الوزارة عند تكليف على صبرى برئاستها كمجلس تنفيذى .

٥ ـ يمثل زكريا محيى الدين الحالة الفريدة بين أعضاء مجلس القيادة للرجوع إلى الوزارة مرتين ، فهو قد دخل الوزارة فى أكتوبر عام ١٩٥٣ وظل فيها باستمرار شأنه شأن جمال عبد الناصر حتى عُهد إلى على صبرى بتشكيل الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، ثم عاد زكريا محيى الدين لدخول

الوزارة رئيسا لها ووزيرا للداخلية فى أكتوبر عام ١٩٦٥ ، ثم ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦ عندما تشكلت الحكومة برئاسة صدقى سليمان ، ثم عاد لدخول وزارة عبد الناصر التاسعة بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ كنائب للرئيس .

وعلى مستوى الوزارات فإن زكريا محيى الدين ظل محتفظا بوزارة الداخلية حتى أكتوبر عام ١٩٥٨ حيث شكلت وزارة الوحدة الثانية فأصبح وزيرا مركزيا للداخلية بينما عين عباس رضوان وزيرا تنفيذيا للداخلية فى مصر ، وبقى الوضع كذلك حتى أغسطس عام ١٩٦١ حيث شكلت وزارة الوحدة الرابعة الموحدة فأصبح زكريا محيى الدين نائبا لرئيس الجمهورية للخدمات (وعضوا فى مجلس الوزراء) وتولى عباس رضوان بمفرده وزارة الداخلية فيما بين أغسطس عام ١٩٦١ وأكتوبر عام ١٩٦١ ، وهى فترة قصيرة لا يكاد ينتبه إليها الذين يكتبون فى التاريخ . فلما شكل عبد الناصر وزارته الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ عاد زكريا محيى الدين ليتولى الداخلية حتى سبتمبر ١٩٦٢ ، وحين شكل زكريا محيى الدين وزارته فى أكتوبر ١٩٦٥ ضم إلى مسئولية الرئاسة وزارة الداخلية وكان آخر عهده بها سبتمبر عام ١٩٦٦ .

٦ ـ لم يشترك حسين الشافعى فى وزارات على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان ، وعاد للاشتراك فى وزارتى عبد الناصر الأخيرتين ، وهكذا فإن حسين الشافعى اشترك فى الوزارة منذ إبريل عام ١٩٥٤ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، ثم منذ يونيو عام ١٩٦٧ وحتى انتخب عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا فى أكتوبر عام ١٩٦٨ ، وهكذا فإن حسين

الشافعى لم يعمل عضوا فى مجلس الوزراء إلا تحت رئاسة عبد الناصر ، وذلك على خلاف زكريا محيى الدين الذى عمل بعض الوقت (قبله) تحت رئاسة الرئيس نجيب .

ثالثا : عودة رؤساء الوزارات إلى تولى مناصب وزارية غير الرئاسة

٧ ـ أشرنا فى البند رقم (٢) إلى أن عبد الناصر عاد نائبا لرئيس الوزراء الرئيس نجيب فى ٨ مارس عام ١٩٥٤ عندما شكل نجيب وزارته لثالثة وعاد عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء بعدما كان تولى رئاسة الوزارة .

٨ ـ يمثل الدكتور نور الدين طراف نموذجا قريبا من هذا ، فقد كان قد تولى رئاسة المجلس التنفيذى فى أكتوبر عام ١٩٥٨ وفى سبتمبر عام ١٩٦٠ عاد وزيرا مركزيا للصحة ، ثم خرج من الوزارة ليصبح عضوا فى مجلس الرئاسة (سبتمبر ١٩٦٢) ثم عاد نائبا لرئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٦٤ .

٩ ـ تتمثل الحالة الثالثة فى على صبرى الذى ترأس الوزارة مرتين فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٢ وأكتوبر عام ١٩٦٥ ثم عاد ليتولى منصب نائب الرئيس فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧ ـ مارس ١٩٦٨) .

١٠ ـ كما أشرنا فى البند رقم (٥) إلى أن زكريا محيى الدين عاد نائبا

للرئيس (عبد الناصر) فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو عام ١٩٦٧) بعدما كان قد تولى رئاسة الوزارة (أكتوبر عام ١٩٦٥ ـ سبتمبر عام ١٩٦٦).

١١ ـ تتمثل الحالة الخامسة فى المهندس صدقى سليمان الذى ترأس الوزارة فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٥ ويونيو عام ١٩٦٧، ثم عاد ليتولى منصب الرئيس فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو عام ١٩٦٧ ـ مارس عام ١٩٦٨)، وعاد خطوة أخرى (وهو ما يدل على عظمة هذا الرجل) ليتولى منصب الوزير فقط فى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس عام ١٩٦٨ ـ أكتوبر عام ١٩٧٠)، ثم عادة خطوة ثالثة ليتولى منصب الوزير فقط وتحت رئاسة رئيس وزراء آخر غير عبد الناصر وذلك فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى (أكتوبر عام ١٩٧٠ ـ نوفمبر عام ١٩٧٠)، وهى أولى وزارات عهد السادات، وذلك على الرغم من أن الدكتور محمود فوزى نفسه كان نائبا لرئيس الوزراء فى الوزارة التى رأسها صدقى سليمان نفسه. وهذه هى الحالة الوحيدة فى تاريخنا المعاصر فى عهد الثورة كله.

رابعا: عودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى نفس المنصب وذلك بعد فترة وبدون أن يعودوا وزراء فيما بين المرتين

١٢ ـ فى ١٥ مايو ١٩٧١ عاد الدكتور محمد عبد القادر حاتم ليكون نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام، وكان قد تولى نفس المنصب فى وزارتى على صبرى الثانية (مارس عام ١٩٦٤) وزكريا محيى الدين (أكتوبر عام ١٩٦٥)، ثم ترك الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٦ وحتى عاد إلى نفس منصبه.

خامسا : عودة نواب رئيس الوزراء إلى تولى مناصب الوزراء فى الوزارة التالية مباشرة

١٣ ـ حدث هذا لأول مرة فى حالة عبد الجليل العمرى الذى كان قد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة عبد الناصر الأولى (فبراير عام ١٩٥٤)، ثم عاد وزيرا فقط فى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس عام ١٩٥٤) وترك الوزارة فى أبريل عام ١٩٥٤ . ومن المهم أن نذكر أن هذا قد حدث بناء على اقتراح العمرى نفسه،

١٤ ـ كان عبد المحسن أبو النور نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان (٧ مارس عام ٦٤ ـ سبتمبر عام ١٩٦٦)، وفى الوزارتين التاليتين (عبدالناصر التاسعة والعاشرة) عاد وزيرا فقط (يونيو عام ١٩٦٧ ـ أكتوبر ١٩٦٨).

١٥ ـ كان المهندس محمود يونس نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر عام ١٩٦٦)، وفى الوزارات التالية عاد وزيرا فقط (يونيو عام ١٩٦٧).

١٦ ـ كان الدكتور ثروت عكاشة نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة صدقى سليمان سبتمبر عام ١٩٦٦)، وفى الوزارة التالية (عبدالناصر التاسعة) عاد وزيرا فقط (يونيو عام ١٩٦٧ ، مارس عام ١٩٦٨ ، أكتوبر عام ١٩٧٠).

سادسا : عودة نواب رئيس الوزراء
إلى تولى مناصب الوزراء بعد فجوة

١٧ ـ كان كمال الدين رفعت قد وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٦٤ ، ثم ترك الوزارة عند إعادة تشكيلها فى أكتوبر عام ١٩٦٥ ، فلما عاد إلى دخول الوزارة عمل وزيرا فى وزارات عبدالناصر التاسعة يونيو عام ٦٧ والعاشرة مارس عام ١٩٦٨ والدكتور فوزى الأولى أكتوبر عام ١٩٧٠ .

سابعا : التنقل بين منصبى الوزير ونائب رئيس الوزراء
ثم نائب أول ثم رئيس وزراء

١٨ ـ كان الدكتور عزيز صدقى قد وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٦٤ ، ثم استقال من منصبه فى أغسطس عام ١٩٦٥ ، ثم عاد إلى دخول الوزارة وزيرا فقط فى أكتوبر عام ١٩٦٧ ، ثم فى وزارتى مارس عام ١٩٦٨ وأكتوبر عام ١٩٧٠ ، ثم أصبح نائبا لرئيس الوزراء فى وزارتى نوفمبر عام ١٩٧٠ ومايو عام ١٩٧١ ، ونائبا أول لرئيس الوزراء فى سبتمبر عام ١٩٧١ ، فرئيسا للوزراء فى يناير عام ١٩٧٢ .

ثامنا: الانتقال من نائب رئيس وزراء إلى وزير
ثم نائب رئيس وزراء مرة أخرى

١٩ - يمثل جمال سالم الحالة الفريدة، قد عمل وزيرا (يونيو عام ١٩٥٣ - فبراير عام ١٩٥٤)، فنائبا لرئيس الوزراء (فبراير عام ١٩٥٤)، فوزيرا (فبراير عام ١٩٥٤)، فنائبا لرئيس الوزراء (أغسطس عام ١٩٥٤).

تاسعا: التنقل بين منصب نائب رئيس الوزراء والوزير
ثم نائب رئيس الوزراء مع فجوات

٢٠ - يمثل الدكتور عبد المنعم القيسونى نموذجا فريدا، فقد كان نائبا للوزير منذ إبريل عام ١٩٥٤، فوزيرا فى أغسطس عام ١٩٥٤، وظل يتولى المنصب الوزارى باتصال حتى أصبح نائبا لرئيس الوزراء فى وزارتى مارس عام ١٩٦٤ وأكتوبر عام ١٩٦٥، ثم خرج من الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٦، ولما عاد إلى دخولها فى يونيو عام ١٩٦٧ عاد وزيرا فقط، ثم ترك الوزارة فى مارس عام ١٩٦٨، ثم عاد إلى دخولها نائبا لرئس الوزراء فى نوفمبر عام ١٩٧٦ حتى مايو عام ١٩٧٨.

عاشرا: وزراء عادوا إلى الوزارة ليتولوا الرئاسة

٢١ - يمثل الدكتور على لطفى المثل الوحيد لهذا النموذج، فقد كان وزيرا للمالية فيما بين أكتوبر عام ١٩٧٨ ومايو عام ١٩٨٠، وفى سبتمبر عام ١٩٨٥ كلف برئاسة الوزراء.

حادى عشر: نواب لرئيس الوزراء عادوا إلى الوزارة ليتولوا الرئاسة

٢٢ - كان الدكتور محمود فوزى نائباً لرئيس الوزراء منذ مارس عام ١٩٦٤ وحتى يونيو عام ١٩٦٧، حيث أصبح مساعدا لرئيس الجمهورية (على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء)، وفى أكتوبر عام ١٩٧٠ أسندت إليه رئاسة وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة بنفس تشكيلها لتكون بمثابة أولى وزارات عهد الرئيس السادات (وزارة فوزى الأولى فى أكتوبر ١٩٧٠).

٢٣ - يمثل الدكتور مصطفى خليل مثلا آخر لهذا النموذج، فقد كان نائبا لرئيس الوزراء منذ مارس عام ١٩٦٤ وحتى سبتمبر عام ١٩٦٦، وفى أكتوبر عام ١٩٧٨ كلف بتشكيل الوزارة.

ثانى عشر : وزراء سابقون عادوا
إلى الوزارة نوابا لرئيس الوزراء

٢٤ ـ كان الدكتور نور الدين طراف قد عمل وزيرا فرئيسا للمجلس التنفيذى حتى سبتمبر عام ١٩٦٠ ، حيث عاد للعمل وزيرا مركزيا حتى أكتوبر عام ١٩٦١ (انظر البند رقم ٨ فى ثالثا) ، ثم عاد الدكتور طراف إلى دخول الوزارة نائبا لرئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٦٤ .

٢٥ ـ كان المهندس أحمد عبده الشرباصى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى فى سبتمبر عام ١٩٦٢ وعين عضوا فى مجلس الرئاسة ، ثم عاد إلى دخول الوزارة فى مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء .

٢٦ ـ كان كمال رفعت قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وعين عضوا فى مجلس الرئاسة ، ثم عاد إلى دخول الوزارة فى مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء للشئون العلمية ويشرف على وزارتى التعليم العالى والبحث العلمى .

٢٧ ـ كان الدكتور ثروت عكاشة قد ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وفى سبتمبر عام ١٩٦٦ عاد إلى دخول الوزارة نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة صدقى سليمان وفى الوزارة التالية عاد وزيرا فقط .

٢٨ ـ كان محمد عبد السلام الزيات وزيرا لشئون مجلس الأمة فيما بين إبريل عام ١٩٧٠ وأغسطس عام ١٩٧٠ ، وقد انتخب أمينا أول للجنة المركزية فى أغسطس ١٩٧٠ ، ثم عاد إلى دخول الوزارة عند تشكيلها

برئاسة الدكتور عزيز صدقى فى يناير عام ١٩٦٢ ، وقد تولى منصب نائب رئيس الوزراء .

٢٩ ـ كان الدكتور عبد العزيز كامل قد ترك الوزارة عند تشكيلها فى يناير ١٩٧٢ ، وكان آخر منصب تولاه هو وزير الأوقاف وشئون الأزهر ، وفى الوزارة التالية ـ وهى وزارة الرئيس السادات الأولى مارس عام ١٩٧٣ ـ عاد الدكتور عبد العزيز كامل نائبا لرئيس الوزراء للشئون الدينية ووزيرا للأوقاف (فقط) .

٣٠ ـ كان الدكتور محمد حافظ غانم قد ترك الوزارة (هو الآخر . . أى مثل عبدالعزيز كامل) عند تشكيلها فى يناير عام ١٩٧٢ ، وكان آخر مناصبه فيها توليه وزارة التربية والتعليم ، وقد عاد إلى دخول الوزارة عند تشكيلها برئاسة ممدوح سالم فى إبريل عام ١٩٧٥ نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتعليم العالى ، وقد بقى فى منصب نائب رئيس الوزراء حتى مايو عام ١٩٧٨ .

٣١ ـ كان الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين قد تولى عدة وزارات فيما بين مارس عام ١٩٧٣ وأكتوبر عام ١٩٧٨ ، ثم خرج من الوزارة ثم عاد إليها نائبا لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٨٠ ، فنائبا أول فرئيسا للوزراء .

٣٢ ـ كان المهندس عثمان أحمد عثمان وزيراً فيما بين أكتوبر ١٩٧٣ ونوفمبر ١٩٧٦ ، وترك الوزارة فى نوفمبر ١٩٧٦ وعاد إلى دخولها فى فبراير ١٩٨١ نائباً لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية .

٣٣ ـ كان محمد عبد الفتاح إبراهيم قد عمل وزيرا للمالية ثم للتأمينات فيما بين إبريل عام ١٩٧٤ ومارس عام ١٩٧٦ ، ثم خرج من الوزارة ، وبعد

أقل من ٦ سنوات عاد إلى دخول الوزارة نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى يناير عام ١٩٨٢ فى حكومة فؤاد محيى الدين الأولى.

ثالث عشر: وزراء عادوا لتولى المناصب الوزارية فى نفس القطاع بعد فترة من خروجهم

٣٤ـ ذكرنا فى البند رقم (٥) عودة زكريا محيى الدين لتولى وزارة الداخلية مع رئاسته للوزارة فى أكتوبر عام ١٩٦٥ بعدما كان ترك الوزارة فى سبتمبر عام ١٩٦٢. ومن الجدير بالذكر أنه فيما بين أغسطس ١٩٦١ وأكتوبر ١٩٦١ كان نائباً للرئيس وعضواً فى الوزارة، وإن كان قد ترك وزارة الداخلية فى هذه الفترة القصيرة، وهكذا يمكن القول بأنه ترك الوزارة وعاد إليها مرتين . . . وانه ايضا ترك وزارة الداخلية وعاد إليها مرتين.

٣٥ـ كان الدكتور ثروت عكاشة قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى فى سبتمبر عام ١٩٦٢، وقد عاد إلى نفس وزارته وبدرجة نائب رئيس الوزراء فى سبتمبر عام ١٩٦٦، ثم وزارة صدقى سليمان، وإن كان قد ترك الإرشاد القومى ليتولاه محمد فائق. (انظر أيضا البند رقم ٢٧)

٣٦ـ أشرنا فى البند رقم (٦) إلى عودة حسين الشافعى فى يونيو عام ١٩٦٧ ليتولى الشئون الاجتماعية والأوقاف.

٣٧ـ أشرنا فى البند رقم (٨) إلى عودة الدكتور نور الدين طراف ليتولى وزارة الصحة المركزية فى سبتمبر عام ١٩٦٠ بعدما كان رئيسا للمجلس





التنفيذى منذ أكتوبر عام ١٩٥٨ .

٣٨ـ أشرنا فى البند رقم (١٢) إلى عودة الدكتور محمد عبدالقادر حاتم إلى نفس مناصبه وقطاعه فى مايو عام ١٩٧١ .

٣٩ـ كان سيد مرعى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة عبد الناصر فى أكتوبر عام ١٩٦١ وظل بعيدا عن المناصب الوزارية حتى عاد فى وزارة عبد الناصر التاسعة فى يونيو عام ١٩٦٧ .

٤٠ ـ أشرنا فى البند رقم (١٧) إلى أن كمال الدين رفعت قد ترك وزارة العمل فى سبتمبر عام ١٩٦٢ وعاد إلى توليها فى يونيو ١٩٦٧ . (وفيما بين ذلك كان قد عمل نائبا لرئيس الوزراء للشئون العلمية ، ثم ترك عضوية الوزارة . (انظر البند رقم ٢٦) .

٤١ ـ كان حسن عباس زكى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة عبد الناصر فى أكتوبر عام ١٩٦١ وظل بعيدا عن المناصب الوزارية حتى عاد فى وزارة صدقى سليمان فى سبتمبر عام ١٩٦٦ ، وكان آخر منصب وزارى تولاه حسن عباس زكى فى المرة الأولى هو وزير الاقتصاد والخزانة ، فلما عاد عاد وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية . (فيما كان هناك وزير آخر للخزانة)

٤٢ ـ أشرنا فى البند رقم (٢٠) إلى أن الدكتور عبد المنعم القيسونى عاد ليتولى مناصب وزارية فى نفس القطاع مرتين (عام ١٩٦٧) و (عام ١٩٧٦).

٤٣ ـ أشرنا فى البند رقم (١٨) إلى أن الدكتور عزيز صدقى ترك الوزارة فى أغسطس عام ١٩٦٥ وعاد لدخولها فى أكتوبر عام ١٩٦٧ .

٤٤ ـ كان الدكتور عزيز ياسين قد خرج من الوزارة عند تشكيلها فى يونيو عام ١٩٦٧ ولكنه عاد بعد أقل من شهر فى ٨ يوليو عام ١٩٦٧ .

٤٥ ـ أشرنا فى البند رقم (٢٩) إلى عودة الدكتور عبد العزيز كامل ليكون وزيرا للأوقاف ونائبا لرئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٧٣ ، وكان آخر عهده بالوزارة فى يناير عام ١٩٧٢ كوزير للأوقاف وشئون الأزهر .

٤٦ ـ كان الدكتور محمود رياض وزيرا للمواصلات فى وزارة على صبرى الثانية (مارس عام ١٩٦٤ ـ أكتوبر عام ١٩٦٥)، ثم عاد إلى تولى نفس الوزارة فى يناير عام ١٩٧٢ ، ثم أسندت إليه أعباء وزارة النقل بالإضافة إليها وبقى وزيرا حتى إبريل عام ١٩٧٥ .

٤٧ ـ كان إبراهيم نجيب قد عمل وزيراً للسياحة فى سبتمبر عام ١٩٧١ فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة، وترك الوزارة فى يناير عام ١٩٧٢ ، ولكنه فى وزارة الرئيس السادات الثانية (إبريل عام ١٩٧٤) عاد وزيرا للسياحة والطيران المدنى . ومن الجدير بالذكر أنه كان نائبا لوزير الإسكان والمرافق فيما بين سبتمبر عام ١٩٦٢ ويونيو عام ١٩٦٧ فى أربع وزارات متعاقبة، ثم ترك عضوية مجلس الوزراء فى يونيو عام ١٩٦٧ .

٤٨ ـ كان عبد اللطيف بلطية وزيرا للعمل فيما بين نوفمبر عام ١٩٧٠ ويناير عام ١٩٧٢ فى وزارات الدكتور محمود فوزى الثلاث الأخيرة، وقد عاد لتولى المنصب فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الاولى (إبريل عام

١٩٧٥ ـ أكتوبر عام ١٩٧٧) .

٤٩ ـ كان الدكتور مصطفى كمال حلمى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور مصطفى خليل فى أكتوبر عام ١٩٧٨ ، وفى الوزارة التالية يونيو عام ١٩٧٩ عاد لتولى نفس مناصبه وزيرا للتعليم والدولة للبحث العلمى .

٥٠ ـ كان الدكتور عبدالرزاق عبد المجيد قد تولى منصب وزير التخطيط فيما بين إبريل عام ١٩٧٧ وأكتوبر عام ١٩٧٧ ، وترك الوزارة عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الرابعة ، ولكنه عاد يشترك فى وزارة ممدوح سالم الخامسة فى مايو عام ١٩٧٨ .

٥١ ـ كان صلاح حامد وزيرا للمالية فيما بين نوفمبر عام ١٩٧٦ وأكتوبر عام ١٩٧٨ ، وقد عاد لتولى نفس المنصب فيما بين يناير عام ١٩٨٢ ونوفمبر عام ١٩٨٦ .

٥٢ ـ كان المستشار أحمد ممدوح عطية وزيرا للعدل فى وزارة ممدوح سالم الخامسة مايو عام ١٩٧٨ ـ أكتوبر عام ١٩٧٨ ، وقد عاد لتولى هذا المنصب فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية فى أغسطس عام ١٩٨٢ وحتى أكتوبر عام ١٩٨٧ .

رابع عشر : وزراء عادوا إلى الوزارة ولكنهم تولوا وزارات أخرى

٥٣ ـ كان عبد العزيز عبد الله سالم قد استقال من الوزارة فى ٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ قبل نهاية وزارة على ماهر بيوم، فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر عام ١٩٥٢ دخل الوزارة كوزير للزراعة وكان وزيرا للشئون البلدية والقروية فى الوزارة السابقة.

٥٤ ـ كان الدكتور نور الدين طراف قد ترك الوزارة عند تشكيلها فى أكتوبر عام ١٩٦١، ولكنه فى مارس عام ١٩٦٤ عاد ليكون نائباً لرئيس الوزراء ومشرفا على مجموعة من الوزارات ليس من بينها وزارته الأصلية.

٥٥ ـ كان المهندس أحمد عبده الشرباصى قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى فى سبتمبر ١٩٦٢، ثم عاد ليدخل الوزارة التالية مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاجتماعية والأوقاف، ليستمر حتى سبتمبر عام ١٩٦٦ فقط.

٥٦ ـ كان كمال رفعت قد ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى فى سبتمبر ٦٢، ثم عاد ليدخل الوزارة التالية مارس عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس الوزراء للشئون العلمية.

٥٧ ـ كان محمد أبو نصير قد ترك الوزارة عند تشكيلها فى ١٦/ ٨/ ١٩٦١ وذلك بعد أن عمل وزيرا للتجارة والصناعة ثم للتجارة ثم للشئون البلدية والقروية فى الإقليم المصرى.

ولكنه عاد إلى دخول الوزارة فى مارس عام ١٩٦٤ وزيرا للإسكان، ثم خرج عند تشكيل الوزارة التالية فى أكتوبر عام ١٩٦٥ .

ثم عاد أبو نصير مرة ثانية ليتولى المنصب الوزارى لثالث مرة فى وزارة رابعة كوزير للعدل فى حكومة الرئيس عبد الناصر العاشرة والأخيرة (مارس عام ١٩٦٨) وحتى أغسطس عام ١٩٦٩ .

٥٨ ـ كان الدكتور عبد العزيز السيد وزيرا للتعليم العالى فيما بين أكتوبر عام ١٩٦١ وأكتوبر عام ١٩٦٥ ، ثم خرج من الوزارة ثم عاد وزيرا للتربية والتعليم فيما بين يونيو عام ١٩٦٧ ومارس عام ١٩٦٨ .

٥٩ ـ كان الدكتور محمد مراد غالب وزيرا للدولة للشئون الخارجية (سبتمبر عام ١٩٧١) فوزيرا للخارجية (يناير عام ١٩٧٢)، ثم نقل سفيرا بوزارة الخارجية (سبتمبر عام ١٩٧٢)، وعند تشكيل الوزارة التالية (مارس عام ١٩٧٣) اختير وزيرا للإعلام.

٦٠ ـ كان الدكتور إسماعيل غانم وزيرا للثقافة فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو عام ١٩٧١ ـ سبتمبر عام ١٩٧٢)، ثم عاد ليدخل الوزارة فى وزارتى الرئيس السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) والدكتور حجازى (سبتمبر عام ١٩٧٤) وعمل كوزير للتعليم العالى والبحث العلمى .

٦١ ـ أشرنا فى البند رقم (٣٠) إلى عودة الدكتور محمد حافظ غانم إلى الوزارة فى إبريل عام ١٩٧٥ وقد تولى وزارة التعليم العالى (ثم شئون مجلس الوزراء وشئون السودان)، وقد كان وزيرا للتربية والتعليم عندما ترك الوزارة فى يناير عام ١٩٧٢ .

٦٢ ـ كان الدكتور محمود أمين عبد الحافظ وزيرا للإسكان والتشييد فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس عام ١٩٧٣ ـ إبريل عام ١٩٧٤)، وفى أكتوبر عام ١٩٧٨ عاد إلى دخول الوزارة وزيرا للسياحة والطيران المدنى مايو عام ١٩٨٠ .

٦٣ ـ كان ألبرت برسوم سلامة قد تولى عدة مناصب وزارية فيما بين مارس ١٩٧٣ وأكتوبر ١٩٧٧ ، ثم خرج من الوزارة، ثم عاد لدخول الوزارة فى سبتمبر ١٩٨١ .

٦٤ـ أشرنا فى البند رقم (٣١) إلى عودة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين إلى دخول الوزارة نائباً لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٨٠ وكان قد ترك الوزارة ند تشكيل الدكتور مصطفى خليل لوزارته الأولى فى اكتوبر ١٩٧٨ .

٦٥ ـ أشرنا فى البند رقم (٣٢) إلى عودة المهندس عثمان أحمد عثمان إلى دخول الوزارة ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية فى فبراير عام ١٩٨١ ، وكان قد عمل وزيرا للتعمير ثم الإسكان والتعمير فيما بين أكتوبر عام ١٩٧٣ ونوفمبر عام ١٩٧٦ .

٦٦ ـ أشرنا فى البند رقم (٣٣) إلى عودة محمد عبد الفتاح إبراهيم ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء لشئون الاستثمار والتعاون الدولى وكان وزيرا للمالية ثم التأمينات من قبل .

٦٧ـ كان الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وزير الشئون مجلس الوزراء حين ترك الوزارة عند تشكيلها فى يناير عام ١٩٧٢ ، وبعد ١٢ عاما عاد الدكتور عصمت عبدالمجيد ليعمل كوزير للخارجية فى وزارة كمال حسن

على فى يوليو عام ١٩٨٤ .

٦٨ ـ كان الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيرا للتنمية الشعبية فيما بين أغسطس عام ١٩٨٢ ومارس عام ١٩٨٣ ، حيث اختير محافظا للقاهرة ، وفى إبريل عام ١٩٨٩ اختير وزيرا للدفاع والإنتاج الحربى حتى مايو عام ١٩٩١ .

خامس عشر : الوزراء الذين عادوا إلى دخول مجلس الوزراء وزراء ثم اصبحوا نوابا لرئيس الوزراء

٦٩ ـ أشرنا فى البند رقم (٥٠) إلى عودة الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وزيراً للتخطيط فى مايو ١٩٧٨ ، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٨٠ .

٧٠ ـ أشرنا فى البند رقم (٤٩) إلى عودة الدكتور مصطفى كمال حلمى وزيراً للتعليم والدولة للبحث العلمى فى يونيو ١٩٧٩ ، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى أغسطس ١٩٨٢ .

٧١ ـ أشرنا فى البند رقم (٦٧) إلى عودة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد وزيراً للخارجية فى أغسطس ١٩٨٤ ، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى سبتمبر ١٩٨٥ .

سادس عشر : نواب الوزراء الذين عادوا إلى دخول مجلس الوزراء وزراء

٧٢ ـ كان عبد الفتاح حسن نائبا لوزير الخارجية فى وزارة يونيو عام ١٩٥٦ ، ثم ترك الوزارة وعين سفيرا فى السودان، وفى أكتوبر ١٩٦٥ عاد إلى دخول الوزارة وزيرا للدولة .

٧٣ ـ كان عبد الملك سعد نائبا لوزير المواصلات فيما بين مارس ١٩٦٤ ويونيو ١٩٦٧ ، حيث ترك عضوية مجلس الوزراء، وفى ١٦ مايو ١٩٧١ عين وزيرا للمواصلات حتى سبتمبر ١٩٧١ .

٧٤ - كان إبراهيم نجيب نائباً لوزير الاسكان فيما بين سبتمبر ١٩٦٢ ويونيو ١٩٦٧ حيث ترك عضوية مجلس الوزراء ، وفى سبتمبر ١٩٧١ ين وزير للسياحة حتى يناير ١٩٧٢ حيث ترك الوزارة وعاد اليها مرة ثانية كما ذكرنا فى البند رقم ٤٦ .

٧٥ ـ كان الدكتور عبد الحميد حسن نائبا لوزير الشباب فيما بين أكتوبر عام ١٩٧٣ وأكتوبر عام ١٩٧٤ ، ثم خرج من مجلس الوزراء، وفى فبراير عام ١٩٧٩ عين وزير دولة للشباب والرياضة حتى مايو عام ١٩٨٠ .

(٢١)
الاستثناءات فى الترتيب البروتوكولى ودلالتها

مضت الأمور قبل الثورة على أن يسيطر الترتيب البروتوكولى على قائمة أعضاء مجلس الوزراء، وقد التزمت الثورة بهذا فى أول عهدها بالطبع، ولكن الاستثناءات فى هذا بدأت يوم عين الرئيس محمد نجيب رئيساً للوزراء فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ فشكل الوزارة برئاسته، ولم يكن هو نفسه قد تولى أى منصب وزارى من قبل، وعين سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء ولم يكن هو الآخر قد تولى أى منصب وزارى من قبل، وهكذا كان الاسمان الأول و الثانى فى الوزارة من أحدث الناس عهداً بتوليها، وتكرر هذا للمرة الثالثة فى الوزارة التالية (وزارة نجيب الثانية : يونيو ١٩٥٣) مع جمال عبدالناصر الذى عين نائباً لرئيس الوزراء دون أن يكون وزيراً من قبل، ثم سرعان ما شكل عَبدالناصر نفسه وزارته الأولى، كما تكرر هذا للمرة الرابعة مع جمال سالم الذى عُين نائباً لرئيس الوزراء متخطيا غيره حين شكل عبدالناصر وزارته الأولى (فبراير ١٩٥٤).

وفيما عدا هذه الاستثناءات الأربعة ظلت الأمور على النمط البروتوكولى السابق، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة يدخلون الوزارة فيأخذون ترتيبهم تبعاً للأقدمية الوزارية حتى لو كانت مخالفة لأقدميتهم

العسكرية التى التزموا بها فى مجلس قيادة الثورة، وهكذا كان الصاغ صلاح سالم مثلاً يسبق فى التشكيلات الوزارية البكباشى حسين الشافعى وغيره ممن هم أقدم منه فى العسكرية.

لكن الرئيس جمال عبدالناصر توصل إلى حل (ناصرى) لهذه المشكلة عندما شكل وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦، بعدما انتخب رئيساً للجمهورية، فقد تم بالموازاة لذلك حل مجلس قيادة لثورة، وقد رتب عبدالناصر أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين شاركوا فى وزارته هذه تبعاً لأقدمياتهم فى القوات المسلحة [ما يسمى : كشف الجيش] عند قيام الثورة، فجاء عبداللطيف البغدادى فى المحل الأول، يليه زكريا محيى الدين، يليه حسين الشافعى، ثم عبدالحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وقد ظل جمال عبدالناصر محتفظاً لزملائه بهذا الترتيب ومحافظاً عليه حتى انسحب أولهم وخامسهم (البغدادى وكمال الدين حسين) من الحياة السياسية، وعند ذاك عين عبدالحكيم عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية، مما يدلنا على أن المسألة لم تعد بروتوكولية تماماً، وإلا لكان قد عين زكريا محيى الدين فى هذا المنصب أو لكان قد منح هذا المنصب لعبداللطيف البغدادى حين كان منذ ١٩٥٦ وبعد انسحاب جمال سالم من الحياة العامة بمثابة النائب الأقدم!! لكن هذه قصة أخرى تعكس علاقة عبدالناصر الحميمة بعبدالحكيم عامر.

إنما يهمنا الآن أن نذكر للقارئ أن ترتيب دخول أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى مقاعد مجلس الوزراء كان على النحو الذى فصلناه فى الباب الأول من كتابنا «الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم :

تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم ، دار الشروق ، ١٩٩٦ » الذى نلخصه للقارئ هنا على هذا النحو :

□ كان نجيب أول من دخل مجلس الوزراء ، وقد عين رئيساً للوزراء فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

□ وقد تلاه ثلاثة فى يونيو ١٩٥٣ غداة إعلان الجمهورية وهم : جمال عبدالناصر الذى عين نائباً لرئيس الوزراء ، وعبداللطيف البغدادى ، وصلاح سالم اللذان عينا وزيرين فى نفس اليوم .

□ وقد تلاهما اثنان آخران فى أكتوبر ١٩٥٣ وهما جمال سالم وزكريا محيى الدين .

□ ثم كمال الدين حسين فى فبراير ١٩٥٤ .

□ ثم حسين الشافعى وحسن إبراهيم فى ١٧ أبريل ١٩٥٤ .

□ ثم عبد الحكيم عامر وأنور السادات فى نهاية أغسطس ١٩٥٤ ، أما عبد الحكيم عامر فكان قد نال رتبة اللواء وعين قائداً للقوات المسلحة وقد عين وزيراً للحربية ، وأما أنور السادات فقد عين وزيراً للدولة ، وبهذا كان الوحيد من الثوار الوزراء الذى لم يتول وزارة محددة ، على حين أن خالد محيى الدين لم يتول الوزارة على الإطلاق .

أما ترتيب أقدميات أعضاء مجلس قيادة الثورة عند قيام الثورة فكان على النحو التالى : جمال سالم ثم عبداللطيف البغدادى (وكلاهما قائد جناح) ثم زكريا محيى الدين ثم أنور السادات ثم حسين الشافعى (وهم

بكباشية) ثم عبدالحكيم عامر ثم صلاح سالم ثم كمال الدين حسين (وكل منهم صاغ) ثم حسن إبراهيم (وهو قائد سرب) ثم الصاغ خالد محيى الدين، ويأتي جمال عبدالناصر فى الترتيب تبعاً لدفعته التى تخرج فيها تالياً لحسين الشافعى وَمَنْ قبله (وهم : جمال سالم والبغدادى وزكريا والسادات) وسابقاً على عبدالحكيم عامر ومَنْ بعده (وهم : صلاح سالم وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وخالد محيى الدين)، أى أنه كان فى الوسط تماماً قبله خمسة وبعده خمسة، وهو ما قد يستغرب له القارئ اليوم!!

على هذا النحو فقد وضعت وزارة يونيو ١٩٥٦ خطاً فاصلاً بين الوزراء العسكريين الخمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين جاء ذكرهم فى مقدمة القرار الصادر بتشكل الوزارة بالترتيب التالى : [البغدادى - زكريا محيى الدين - حسين الشافعى - عبدالحكيم عامر - كمال الدين حسين]، وبين مَنْ تلاهم من الوزراء المدنيين عند قيام الثورة وهم الوزراء المدنيون الثلاثة عشر [عشرة قدامى وثلاثة جدد) وقد رتبوا تبعاً لأقدمياتهم الفعلية فى تولى الوزارة وعلى هذا النحو ترتيبهم على النحو التالى : د. نور الدين طراف، أحمد حسنى، أحمد حسن الباقورى، فتحى رضوان [وهؤلاء الأربعة منذ سبتمبر ١٩٥٤، وإن كان أولهم يسبق الثلاثة التالين بيوم فى الأقدمية]، د. محمود فوزى، د. عبدالرزاق صدقى [وهذان منذ ديسمبر ١٩٥٢]، أحمد عبده الشرباصى [منذ يوليو ١٩٥٣]، محمد أبو نصير، د. عبدالمنعم القيسونى [منذ ١٩٥٤]، كمال رمزى استينو (منذ مارس ١٩٥٦]، عزيز صدقى، مصطفى خليل، سيد مرعى [وهم الوزراء الثلاثة الجدد يومها]

وظل الوضع هكذا عندما تشكلت وزارة الوحدة الأولى ، ووزارة الوحدة الثانية ، وكان من الطبيعى جداً أن يترأس الدكتور نور الدين طراف المجلس التنفيذى للإقليم المصرى ، فقد كان أقدم الوزراء التنفيذيين بالفعل .

□

لكن أول مشكلة حدثت عندما حدث تعارض بين مبدأين كان عبدالناصر نفسه حريصاً عليهما بنفس القدر فى نفس الوقت ، فقد كان يؤمن بعدة مسلمات أدت إلى اقتناعه باختيار على صبرى رئيساً للمجلس التنفيذى فى سبتمبر ١٩٦٢ ، ولم تكن أقدمية على صبرى تسمح له بهذا المنصب !

فإذا ما احترم عبدالناصر أهم المسلمات الأخرى (فى تفكيره) وهى مبدأ الأقدمية فقد كان مضطراً إلى التخلص من ثلاثة أرباع وزرائه من أجل أن يكون على صبرى ـ الذى لم يكن من أعضاء مجلس قيادة الثورة ولا حتى من الضباط الأحرار ـ رئيساً للوزراء .

وقد اتسم حل عبدالناصر لهذه المشكلة بمزيج من الحلول المتناقضة والمؤقتة ، فهو أولاً قد أعفى اثنين من أقدم الوزراء المدنيين (هما الأقدمان على الإطلاق نور الدين طراف الذى عمل رئيساً للمجلس التنفيذى من قبل ، والثالث فى الأقدمية وهو المهندس أحمد عبده الشرباصى) من أن يعملا تحت رئاسة على صبرى ، وعينهما كعضوين فى مجلس الرئاسة إلى جوار أعضاء مجلس قيادة الثورة ، لكن المشكلة الجديدة أنه عين

معهما فى هذا المجلس عضواً ثالثاً هو كمال الدين رفعت الذى كانت أقدميته فى الوزارة هو الآخر من أحدث الأقدميات.

أما المشكلة الثالثة فهى أن الدكتور محمود فوزى ثانى أقدم الوزراء الباقين منذ مطلع عهد الثورة ظل وزيراً [فقط] تحت رئاسة على صبرى.

وبعدعام ونصف عام تفاقمت هذه المشكلة حين شكل على صبرى وزارته الثانية (مارس ١٩٦٤) ودخلها ثلاثة من أعضاء مجلس الرئاسة (هم نور الدين طراف، والشرباصى، وكمال الدين رفعت) كنواب لرئيس الوزراء ضمن أحد عشر نائباً لرئيس الوزراء لم يُراع مبدأ الأقدمية فى اختيارهم (وقد أفردت دراسة مفصلة لهذا الترتيب فى الفصل الرابع عشر من الباب الثالث من هذا الكتاب) مما نظنه قد خلق بالطبع مشكلات نفسية دفينة جديدة تضاف إلى المشكلات السابقة منذ سبتمبر ١٩٦٢، ثم الأهم من هذا أن نواب رئيس الوزراء لم يصبحوا فى مواقع فعالة تفيد بلادهم من خبراتهم وقد تناولت هذا بالتفصيل فى الفصل الأول من الباب الأخير من كتابى البنيان الوزارى، ولكن يكفى أن نذكر ـ على سبيل المثال ـ أن نور الدين طراف ابتعد عن الصحة وأصبح مسئولاً عن العدل وعن الشباب!! . . وهكذا.

وحين شكل زكريا محيى الدين وزارته (أكتوبر ١٩٦٥) التزم بالأقدميات الموجودة، أو بتعبير أدق (الأقدميات الراهنة)، لكنه حاول بعض الحلول فاختصر عدد النواب إلى ثمانية، واحتفظ بأحدهم فى موقع غير موقعه التقليدى (وهو مصطفى خليل الذى كان نائباً لرئيس الوزراء لقطاع النقل والمواصلات فجعله يخلف عزيز صدقى فى منصب

نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتعدين)، كما استفاد زكريا محيى الدين وكذلك على صبرى من قبل من المهندس أحمد عبده الشرباصى نائب رئيس الوزراء ووزير الأشغال التقليدى ليتولى قطاع الأوقاف والشئون االاجتماعية، وبالإضافة إلى هذا فقد أدخل زكريا محيى الدين فى وزارته نائباً لرئيس الوزراء لم يكن قد تولى الوزارة من قبل، ولكن مكانته فى أجهزة الدولة كانت لا تسمح له بأقل من ذلك وهو المهندس محمود يونس.

وبعد أقل من عام شكل صدقى سليمان وزارته وكان هو الآخر شأن على صبرى (وإن لم يكن بنفس الدرجة) حديث العهد بالوزارة، وقد اختصر عدد نواب رئيس الوزراء إلى أربعة فقط [كان منهم اثنان فقط من نواب على صبرى الأحد عشر، والثالث من نواب زكريا محيى الدين الثمانية، بينما كان الرابع وزيراً سابقاً تؤهله أقدميته القديمة لمثل هذ المنصب]، وبتشكيل صدقى سلميان لوزارته خرج أحمد عبده الشرباصى نهائياً من الوزارة، كما كان نور الدين طراف قد خرج نهائياً بتشكيل زكريا محيى الدين لوزارته، وبذلك أصبح الدكتور محمود فوزى هو الوحيد الباقى من الوزراء القدامى الذين بدأت بهم الثورة! أو استبقتهم من عهدها فى الملكية وقبل الجمهورية.

وعاد الدكتور محمود فوزى ليكون بمثابة الشخص الثانى فى مجلس الوزراء كما كان كذلك فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢)، ولم يكن فى هذه الوزارة أحد غيره ممن تولوا الوزارة قبل ١٩٥٨.

وفى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ لم يكن الجو يسمح بالحفاظ على أقدميات ولا مناصب، وهكذا شكل عبدالناصر وزارته التى ضمت اثنين من أعضاء مجلس القيادة هما زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين هم: على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان، وعين هؤلاء الأربعة (لأن زكريا مكرر) كنواب للرئيس، بينما تلاهم الباقون كوزراء، وكان من هؤلاء الوزراء بالطبع مَنْ تولى منصب نائب رئيس الوزراء من قبل ذلك [وهم خمسة بالتحديد: كمال رفعت، وعبدالمنعم القيسونى، وعبدالمحسن أبو النور، ومحمود يونس، وثروت عكاشة]، وبعد ثلاثة شهور عين نائب رئيس وزراء سابق [عزيز صدقى] وزيراً فى هذه الوزارة أيضاً.

وفى مطلع عهد الرئيس السادات تشكلت الوزارة على نحو ما كانت عليه فى عهد عبدالناصر ولكن برئاسة الدكتور محمود فوزى بدلاً من الرئيس جمال عبدالناصر، ولم يكن الدكتور محمود فوزى نفسه عضواً فى الوزارة، فقد كان قد ترك عضوية مجلس الوزراء فى وزارة عبدالناصر التى شكلها عقب النكسة (يونيو ١٩٦٧) والتى لم تكن تسمح بكثير من التكرار فى الوظائف فى ظل وجود وزير خارجية هو محمود رياض.. ولكن كان قد صدر قرار خاص بالدكتور محمود فوزى بأن يكون مساعداً لرئيس الجمهورية على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء!!

بعد شهر واحد (نوفمبر ١٩٧٠) تشكلت وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية وضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء، أولهم كان قد تولى

المنصب من قبل وهو عزيز صدقى، وثانيهم لم يكن قد تولى هذا المنصب من قبل لكن كانت أقدميته موازية لأقدمية الأول وهو سيد مرعى، أما الآخران فكانت أقدميتهما تعود إلى عهد وزارة على صبرى الثانية وهما محمود رياض وشعراوى جمعة، بينما ترك الوزارة عند تشكيلها فى ذلك اليوم عدد من الوزراء الذين كان لهم الحق فى منصب نائب رئيس الوزراء طبقاً لقاعدة الأقدمية هذه، فقد ترك المهندس صدقى سليمان الوزارة وقد كان رئيساً لها فى ١٩٦٦ ونائباً لرئيسها فى ١٩٦٧، وأقدم الوزراء منذ مارس ١٩٦٨، كذلك ترك الوزارة كل من كمال الدين رفعت الذى كان نائباً لرئيس الوزراء منذ مارس ١٩٦٤ وعضواً فى مجلس الرئاسة قبل ذلك، ولكنه كان وزيراً (فقط) منذ يونيو ١٩٦٧، والدكتور ثروت عكاشة الذى كان قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى ١٩٦٦ ولكنه كان وزيراً (فقط) منذ يونيو ١٩٦٧، وكذلك حسن عباس زكى الذى كانت أقدميته الوزارية تعود إلى ١٩٥٨، أى إلى ما قبل أقدمية النائبين الثالث والرابع. وبخروج هؤلاء الأربعة [صدقى سليمان، وكمال رفعت، وثروت عكاشة، وحسن عباس زكى] أصبح أقدم الوزراء فى حكومة الدكتور محمود فوزى الثانية [بعد نواب رئيس الوزراء الأربعة] محمد فائق وكمال هنرى أبادير [وقد دخلا الوزارة معا فى سبتمبر ١٩٦٦] وهما أحدث بالفعل من أحدث نواب رئيس الوزراء (وهو شعراوى جمعة). وهكذا بدأ عهد السادات محترماً للأقدميات إلى أقصى حد أو إلى الحد المطلق!!

وقد مضى الأمر على هذا النحو طيلة عهد الرئيس السادات باستثناء خاص ومتكرر لمعظم وزراء الحربية (صادق ثم أحمد إسماعيل والجمسى

وكمال حسن على وأحمد بدوى)، ولاثنين فقط من وزراء الداخلية الثلاثة (ممدوح سالم ،ثم النبوى إسماعيل)، ولاثنين فقط من وزراء الخارجية (إسماعيل فهمى، ومحمد إبراهيم كامل)، ولاثنين ممن تولوا شئون مجلس الشعب (محمد عبدالسلام الزيات وفكرى مكرم عبيد)، وكانت نتيجة هذا أن منصب نائب رئيس الوزراء نفسه لم يعد كما كان العهد فى بداية عهد الرئيس السادات خاضعاً للأقدمية المطلقة، وإنما أصبح خاضعاً لعاملين آخرين هما الأقدمية الراهنة، والتقدير الخاص، فضلاً عن عامل أقل أهمية وهو ضرورة شغل مناصب ما سمى برؤساء القطاعات.

وفيما يلى نورد أسماء الذين عدلت أقدمياتهم لتعطيهم أسبقية خاصة على مدى عهد الرئيس السادات:

أولاً: وزراء الحربية والدفاع

١ ـ الفريق أول محمد أحمد صادق

حين دخل الفريق صادق الوزارة فى مايو ١٩٧١ جاء ترتيبه فى الوضع الطبيعى بعد الوزراء القدامى، فقد كان عهد السادات لا يزال ملتزماً بقاعدة الأقدمية، لكنه عين نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ليكون بذلك واحداً من النواب الخمسة لرئيس الوزراء، وبهذا فإنه سبق أربعة فقط من أعضاء الوزارة كانوا أقدم منه فى

تولى المنصب الوزارى وهم الدكاترة: محمود رياض (منذ ١٩٦٤ ثم منذ ١٩٧٢)، والسيد جاب الله السيد، وعبدالعزيز حجازى (وهما معاً منذ مارس ١٩٦٨)، والمهندس أحمد نوح (منذ يناير ١٩٧١)، وكان شأن الفريق صادق فى هذا التصعيد شأن ممدوح سالم الذى دخل الوزارة معه فى نفس اليوم ونال منصب نائب رئيس الوزراء معه فى نفس اليوم كذلك.

٢ ـ المشير أحمد إسماعيل

يبدو أن قرار تعيين المشير أحمد إسماعيل وزيراً فى أكتوبر ١٩٧٢ قد نص على أن يكون أقدم الوزراء، فقد ورد اسمه على هذا النحو فى الوزارة التالية وهى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، ولم يعين المشير أحمد إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء فى هذه الوزارة، لكنه عين فى هذا المنصب فى الوزارة التالية (أبريل ١٩٧٤) (نلاحظ هنا أن القائد العام فى معركة ٦ أكتوبر المجيدة لم يكن نائب رئيس جمهورية ، ولا نائب رئيس وزراء ، وإنما كان وزيراً فقط)، وحين عين المشير أحمد إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء فى أبريل ١٩٧٤ كان هذا وضعاً طبيعياً بحكم أقدميته الراهنة كأقدم الوزراء فى الحكومة السابقة.

وربما لا يمكن القول بأن تعيين أحمد إسماعيل سابقاً فى أقدميته لكل الوزراء كان بمثابة استثناء، فقد كان أحمد إسماعيل على مديراً للمخابرات العامة (منذ مايو ١٩٧١) ورئيساً سابقاً للأركان (منذ مارس ١٩٦٩)، وبذلك فربما كانت مكانته البروتوكولية لا تسمح بأقل من هذا. ومع هذا فلست أدرى هل كان ترتيب جلوسه فى الفترة الباقية من وزارة

الدكتور عزيز صدقى (أى ما بين أكتوبر ١٩٧٢ ومارس ١٩٧٣) يأتى تالياً للوزراء الذين سبقوه إلى دخول الوزارة، أم أنه كان بمثابة أقدم الوزراء!

٣ـ المشير محمد عبدالغنى الجمسى

حين أصبح الفريق أول محمد عبد الغنى الجمسى نائباً لرئيس الوزراء ممدوح سالم فى وزارته الأولى (أبريل ١٩٧٥)، فإنه لم يكن قد قضى فى الوزارة ثلاثة شهور ونصف شهر، ومع أنى لا أعرف هل نص القرار الصادر بتعيينه وزيراً فى نهاية ديسمبر ١٩٧٤ خلفاً للمشير أحمد إسماعيل على أن يكون بأقدمية خاصة أم لا، فإنه مع تشكيل هذه الوزارة سبق إلى منصب نائب رئيس الوزراء كلاً من زملائه السبعة عشر: عبداللطيف بلطية (نوفمبر ١٩٧٠)، وأحمد سلطان (مايو ١٩٧١)، وإبراهيم نجيب (سبتمبر ١٩٧١)، وعائشة راتب (نوفمبر ١٩٧١)، وعثمان بدران (يناير ١٩٧٢)، وأحد كمال أبو المجد (سبتمبر ١٩٧٢)، وأحمد كامل البدرى (أكتوبر ١٩٧٢)، ويوسف السباعى، وأحمد فؤاد محيى الدين، وأحمد عز الدين هلال، وعبدالفتاح عبدالله محمود، وألبرت برسوم (مارس ١٩٧٣)، وعثمان أحمد عثمان (أكتوبر ١٩٧٣)، ومحمد عبدالفتاح إبراهيم ومصطفى كمال حلمى (أبريل ١٩٧٤)، محمد حامد محمود، وعبدالرحمن الشاذلى (سبتمبر ١٩٧٤). وإذا كان قرار تعيينه وزيراً قد نص على أن يكون أقدم الوزراء (وهو الغالب) فإنه بذلك يكون قد سبق كل الوزراء الموجودين يومها وليس هؤلاء السبعة عشر فحسب.

على أن الإنجاز المتميز فى حالة المشير الجمسى أنه كان الوحيد فى



تاريخ الوزارات الذى نال درجة نائب رئيس الوزراء بعد تعيينه وزيراً بأربعة شهور ونصف شهر فقط ، وصحيح أن هناك مَنْ عينوا بدرجة نائب رئيس وزراء دفعة واحدة بدون المرور بمنصب رئيس الوزراء وهم أربعة (بل هناك من بدأوا مناصبهم الوزارية بمنصب رئيس الوزراء دون أن يكونوا أعضاء فى مجلس الوزراء وهم ستة : ثلاثةقبل الثورة وثلاثة بعدها) إلا أنه لا أحد من الوزراء مهما كانت أقدميته [الراهنة] نال درجة رئيس وزراء بعد توليه الوزارة بنفس السرعة التى نالها بها المشير الجمسى .

٤ ـ الفريق أول كمال حسن على

حين عين كمال حسن على وزيراً نص قرار تعيينه الذى واكب تشكيل حكومة مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) أن يكون أقدم الوزراء ، وبذلك سبق وزراء كانوا أقدم منه فى تولى المنصب الوزارى وهم : أحمد عز الدين هلال (مارس ١٩٧٣)، وحامد السايح (نوفمبر ١٩٧٦)، ومحمود أمين عبدالحافظ (مارس ١٩٧٣ ثم أكتوبر ١٩٧٨)، وآمال عثمان (فبراير ١٩٧٧)، وعبدالرزاق عبدالمجيد (أبريل١٩٧٧)، وحسب الله الكفراوى، وبطرس غالى ، وعلى السلمى ، وسعد محمد أحمد (أكتوبر ١٩٧٧)، ومحمود داود، وناصف طاحون (مايو ١٩٧٨)، وفى الوزارة التالية أضيف لهؤلاء مصطفى كمال حلمى (أبريل ١٩٧٤ وعاد للوزارة يونيو ١٩٧٩).

أما حين تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى حكومة السادات الثالثة فإنه لم يسبق أحداً، بل بالعكس تأخر ترتيبه فى الوزارة ليكون الشخص

الرابع (بعدما كان الثالث) وذلك بعد عودة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين إلى دخول الوزارة.

٥ - المشير أحمد بدوى

حين دخل المشير بدوى وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) جاء ترتيبه فى القرار الصادر بتشكيل الوزارة كأقدم الوزراء بعد النواب الستة لرئيس الوزراء، ولكنه توفى بعد أقل من عشرة شهور.

٦ - المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة

حين عين الفريق محمد عبدالحليم أبو غزالة وزيراً كان النص فى قرار تعيينه على أنه أقدم الوزراء، وبذا فإنه حين وصل إلى منصب نائب رئيس الوزاء لم يسبق أحداً بحكم أقدميته الراهنة، ولكنه فى قرار تعيينه كوزير سبق عدداً كبيراً من الوزراء.

٧ - الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب

عين الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب وزيراً مرتين، المرة الأولى كوزير للتنمية الشعبية فى أغسطس ١٩٨٢ وجاء ترتيبه فى الوضع الطبيعى، أما المرة الثانية فهى تعيينه وزيراً للدفاع فى أبريل ١٩٨٩، وقد نص قرار تعيينه على أن يكون بمثابة أقدم الوزراء كما هو الوضع فى كل وزراء الدفاع منذ عهد المشير أحمد إسماعيل. وقد خرج من الوزارة فى ١٩٩١ قبل أن تشكل الوزارة التالية فى ١٩٩٣، وبذلك فإنه لم يشارك كوزير للدفاع فى الصورة البروتوكولية التى تؤخذ للوزارة عند أداء اليمين فى أول عهدها رغم بقائه وزيراً للدفاع لمدة عامين، وإن كان قد أتيحت

له الفرصة من قبل فى هذه الصورة عند أداء وزارة فؤاد محيى الدين الثانية لليمين فى أغسطس ١٩٨٢ .

٨ - المشير محمد حسين طنطاوى

عين الفريق محمد حسين طنطاوى وزيراً للدفاع فى مايو ١٩٩١ باقدمية خاصة سابقاً على محمد صفوت الشريف وزير الاعلام، وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد أصبح بمثابة أقدم الوزراء بعد خروج مَنْ كانوا أقدم منه .

ثانياً : وزراء الخارجية والدولة للعلاقات الخارجية

١ - إسماعيل فهمى

مر تصعيد إسماعيل فهمى بمرحلتين، المرحلة الأولى عند تشكيل وزارة السادات الثانية فى أبريل ١٩٧٤ ، وفيها نص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على أنه ثانى أقدم الوزراء بعد الدكتور محمود رياض، وبذلك فقد سبق اسمه ١٧ وزيراً من زملائه كانوا يسبقونه فى الوزارة السابقة (مارس ١٩٧٣ حيث كان قد عين وزيراً للسياحة) وهم : أحمد سلطان (مايو ١٩٧١)، وإسماعيل غانم (مايو ١٩٧١ ثم أبريل ١٩٧٤)، وإبراهيم نجيب (سبتمبر ١٩٧١)، وعائشة راتب (نوفمبر ١٩٧١)، وإسماعيل صبرى وعثمان بدران ومحمود محفوظ وصلاح غريب (يناير ١٩٧٢)، وأحمد كمال أبو المجد (سبتمبر ١٩٧٢)، وأحمد كامل البدرى

(أكتوبر ١٩٧٢)، وكذلك زملاؤه الذين كانوا يسبقونه فى الأقدمية عند تشكيل الوزارة فى أكتوبر ١٩٧٣ وهم: يوسف السباعى، والدكتور محمد محب زكى، وفؤاد محيى الدين، وأحمد عز الدين هلال، وإبراهيم سالم محمدين، والدكتور حسن الشريف، والمهندس عبدالفتاح عبدالله محمود.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى بقى الوضع على ما هو عليه من حيث ترتيب الأقدميات.

أما فى الوزارة التى تلتها وهى وزارة ممدوح سالم الأولى فقد أصبح إسماعيل فهمى نائباً لرئيس الوزراء [ليكون بمثابة النائب الثانى من ثلاثة] ولم يتخط أحداً فى هذه الخطوة اللهم إلا عبداللطيف بلطية الذى كان قد عاد لدخول الوزارة كوزير فقط.

٢ ـ السفير محمد إبراهيم كامل

حين عين محمد إبراهيم كامل وزيراً للخارجية (ديسمبر ١٩٧٧) نص القرار الصادر بتعيينه على أن يكون تالياً فى الأقدمية للدكتورة آمال عثمان، وأن يسبق اللواء محمد نبوى إسماعيل! وبهذا فإنه لم يتمتع بأقدمية مطلقة بين الوزراء مثل ما حدث مع وزراء الدفاع السبعة الذين أشرنا إليهم، وإنما كانت أقدمية نسبية محددة بالسابق واللاحق (وهو ما تكرر فيما بعد مع السفير عمرو موسى)، ومع هذا فقد حدث فى هذه الأقدمية شىء طريف جداً، فقد كان يحتل هذه الأقدمية بالفعل وزير آخر لم يكن قد اشترك فى الوزارة التى دخل محمد إبراهيم كامل فى اثنائها مجلس الوزراء وهى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧)، وهذا

الوزير هو الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد الذى كان قد عين فى أبريل ١٩٧٧ ، أى بعد آمال عثمان التى عينت فى فبراير ١٩٧٧ ، وقبل النبوى إسماعيل الذى عين فى أكتوبر ١٩٧٧ ، ولكنه - أى عبدالرزاق عبدالمجيد - لم يشترك فى وزارة أكتوبر ١٩٧٧ التى دخلها محمد إبراهيم كامل بعد شهرين من تشكيلها ، وهكذا فإنه عندما شكلت وزارة تالية فى مايو ١٩٧٨ وعاد عبدالرزاق عبدالمجيد إلى دخولها ، جاء ترتيبه قبل محمد إبراهيم كامل ، ولعل هذه النقطة فى الصياغة القانونية تكشف عن طرافة وصعوبة التقيد بالنص مهما حاول النص أن يكون محدداً ، فهنا كما نرى تم الالتزام تماماً بأن يكون محمد إبراهيم كامل تالياً للدكتورة آمال عثمان وسابقاً على اللواء محمد نبوى إسماعيل ، لكنه لم يصبح تالياً مباشرة للدكتورة آمال عثمان ، وإن كان قد أصبح سابقاً مباشرة على محمد النبوى إسماعيل .

٣ - الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد

حين عين الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزيراً للخارجية فى وزارة كمال حسن على فى يوليو ١٩٨٤ ، جاء ترتيبه كأقدم الوزراء فى الوضع الطبيعى ، فقد كان قد تولى المنصب الوزارى منذ نوفمبر ١٩٧٠ وحتى يناير ١٩٧٢ .

٤ - الدكتور بطرس غالى

حين عين الدكتور بطرس غالى نائباً لرئيس الوزراء فى مايو ١٩٩١ ، فإنه لم يسبق إلا الدكتورة آمال عثمان (فبراير ١٩٧٧) ، وزميله حسب

الله الكفراوى (أكتوبر ١٩٧٧).

٥ ـ السفير عمرو موسى

حين عين عمرو موسى وزيراً للخارجية فى مايو ١٩٩١ صدر قرار تعيينه متضمناً أقدمية خاصة له كما أوضحنا فى كتاب «الوزراء، ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم».

ثالثاً : وزراء الداخلية

١ ـ اللواء ممدوح سالم

عين نائباً لرئيس الوزراءفى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٣) هو والفريق صادق، وكانا قد دخلا الوزارة فى مايو ١٩٧١، وبذلك فقد سبقوا أربعة كانوا أقدم منهم فى تولى الوزارة وكانوا ما يزالون وزراء وهم: محمود رياض (وزير المواصلات فى ١٩٦٤ وفى ١٩٧٢)، والسيد جاب الله السيد وعبدالعزيز حجازى (مارس ١٩٦٨)، وأحمد نوح (يناير ١٩٧١).

لكنه حينما عين رئيساً للوزراء لم يكن هناك من نوابه مَنْ هو أقدم منه فى تولى منصب نائب رئيس الوزراء، وإن كان قد استعان فى وزارته الثالثة بالدكتور عبدالمنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء فى وزارتى على

صبرى (مارس ١٩٦٤) وزكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥)، وقد عين فى منصب نائب رئيس الوزراء أيضاً، أما الدكتور حافظ غانم الذى عمل نائباً لرئيس الوزراء (ممدوح سالم) منذ وزارته الأولى وحتى الرابعة، فعلى الرغم من أنه أقدم منه فى تولى الوزارة (١٩٦٨ مقابل ١٩٧١)، فإنه لم يتول منصب نائب رئيس الوزراء إلا حينما تولى ممدوح سالم نفسه منصب رئيس الوزراء.

وبذلك فإن ممدوح سالم لم يتخط كثيرين كما قد يهيأ للبعض، وكل ما يمكن قوله هو أنه سبق حجازى إلى منصب نائب رئيس الوزراء، أما الثلاثة الآخرون (محمود رياض والسيد جاب الله وأحمد نوح) الذين سبقهم حين تولى هذا المنصب، فإنهم لم يصلوا إلى هذا المنصب، ومن الطريف أن حجازى نفسه قد سبق ممدوح سالم إلى منصب النائب الأول ثم إلى منصب رئيس الوزراء كذلك.

٢ ـ اللواء محمد نبوى إسماعيل

حين عين اللواء نبوى إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية (مايو ١٩٨٠)، سبق بذلك كلاً من الدكتور مصطفى كمال حلمى (كان وزيراً منذ أبريل ١٩٧٤)، والدكتورة آمال عثمان (كانت وزيرة منذ فبراير ١٩٧٧)، والدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد (أبريل ١٩٧٧)، وقد عين عبدالرزاق عبد المجيد نائباً لرئيس الوزراء فى نفس اليوم، لكن جاء ترتيبه بعد ترتيب محمد النبوى إسماعيل، كما أنه سبق زملائه حسب الله الكفراوى وبطرس غالى، وسعد محمد أحمد.

رابعاً : وزراء شئون مجلس الشعب

١ ـ محمد عبدالسلام الزيات

حين شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢ جاء اسم الزيات بمثابة النائب الثانى لرئيس الوزراء فى مقدمة أربعة نواب جدد (الثلاثة الباقون هم : محمد عبدالله مرزبان، وممدوح سالم، ومحمد أحمد صادق)، وكان الزيات قد عين وزيراً فى ١٠ أبريل ١٩٧١ فقط، واحتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة فى ١٥ مايو ١٩٧١، ثم انتخب سكرتيراً أول للجنة المركزية فى ١١ أغسطس ١٩٧١، ولأن هذا المنصب كان يمنح تلقائياً درجة نائب رئيس الوزراء، فلم يكن تعيين الزيات فى هذه الدرجة بأمر غريب، لكنه بهذا التعيين سبق أربعة من الوزراء كانوا لا يزالون أعضاء فى وزارة يناير ١٩٧٢ وهم : الدكتور محمد رياض (وكان وزيراً منذ ١٩٦٤ وعاد لدخول هذه الوزارة وزيراً فقط)، والدكتوران : عبدالعزيز حجازى والسيد جاب الله (وكانا وزيرين منذ مارس ١٩٦٨)، وأحمد نوح (وكان وزيراً منذ يناير ١٩٧١). ومع هذا وفى ظل ما وصل إليه من منصب رفيع فى الاتحاد الاشتراكى لا يعتبر الزيات قد حقق أسبقية فى هذه الخطوة، والدليل أن الذى خلفه فى الاتحاد الاشتراكى كان نائب رئيس الوزراء سيد مرعى.

٢ ـ فكرى مكرم عبيد

حين شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته عين فكرى مكرم عبيد نائباً لرئيس الوزراء ولم يكن قد تولى أى منصب وزارى من قبل، وبذلك

يمكن القول بأنه سبق مجموعة كبيرة من الوزراء الذين عملوا فى هذه الوزارة كوزراء فقط وهم: أحمد عز الدين هلال، ومحمود عبدالحافظ (منذ ١٩٧٣)، وحامد السايح (١٩٧٦)، وآمال عثمان، والنبوى إسماعيل، وعبدالرزاق عبدالمجيد، وحسب الله الكفراوى، وبطرس غالى، وعلى السلمى، وسعد محمد أحمد (١٩٧٧)، ومحمود داود (مايو ١٩٧٨)، لكن عندما عاد فؤاد محيى الدين للدخول الوزارة فى مايو ١٩٨٠ فإنه عين نائباً لرئيس الوزراء وسابقاً فى الترتيب على فكرى مكرم عبيد الذى كان قد نال هذه الدرجة قبله.

خامساً: وزراء للوزارات الاقتصادية
[من أجل رئاسة قطاع الشئون الاقتصادية]

١ ـ محمد عبدالله مرزبان

حين أسند منصب نائب رئيس الوزراء إلى مرزبان فى يناير ١٩٧٢، فإنه سبق بهذا كلاً من الدكتور محمود رياض، وزميليه الدكتورين السيد جاب الله، وعبدالعزيز حجازى.

٢ ـ الدكتور عبدالعزيز حجازى

عين الدكتور عبد العزيز حجازى نائباً لرئيس الوزراء بعد تعيين ممدوح سالم (الأحدث منه فى تولى الوزارة) كنائب لرئيس الوزراء، لكنه عين بعدها نائباً أول لرئيس الوزراء، كما عين رئيساً للوزراء قبل ممدوح

سالم، وفى كلا المنصبين فإنه لم يسبق إلا ممدوح سالم الذى كان قد سبقه فى منصب نائب رئيس الوزراء كما سبقه أقدم النواب.

أما حين نال الدكتور حجازى درجة نائب رئيس الوزراء فى مارس ١٩٧٣ فإنه لم يسبق إلا الدكتور محمود رياض وإن كانت مدة الدكتور حجازى [المتصلة] فى الوزارة أطول من مدة محمود رياض.. كما سبق حجازى زميله الدكتور السيد جاب الله الذى لم ينل هذا المنصب، أما محمد عبدالله مرزبان الذى دخل الوزارة معه فى نفس اليوم فكان قد سبقه إلى هذا المنصب.

٣ـ الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد

حين عين الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد نائباً لرئيس الوزراء (مايو ١٩٨٠) سبق بذلك كلاً من الدكتور مصطفى كمال حلمى والدكتورة آمال عثمان!!

سادساً: وزير للأوقاف
[من أجل رئاسة قطاع الشئون الدينية]

الدكتور عبدالعزيز كامل

حين عين الدكتور عبدالعزيز كامل نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، فإنه لم يتخط إلا الدكتور محمود رياض (وزير منذ ١٩٦٤ ثم منذ ١٩٧١) والدكتور السيد جاب الله السيد

(الذى كان قد تولى منصب الوزير قبله فى مارس ١٩٦٨ مقابل أكتوبر ١٩٦٨).

سابعاً: وزير للكهرباء
[من أجل رئاسة قطاع شئون الإنتاج]

المهندس أحمد سلطان

حين عين أحمد سلطان نائباً لرئيس الوزراء ممدوح سالم فى مارس ١٩٧٦ ، فإنه لم يسبق بهذا أحداً إلا عبد اللطيف بلطية (نوفمبر ١٩٧٠ ثم أبريل ١٩٧٥)، ومع هذا فمن ناحية اتصال المدة كان أحمد سلطان يومها أقدم من عبداللطيف بلطية.

ثامناً: وزير للتعليم
[من أجل رئاسة قطاع الخدمات]

الدكتور مصطفى كمال حلمى

حين عين الدكتور مصطفى كمال حلمى نائباً لرئيس الوزراء لم يسبق إلا ألبرت برسوم سلامة فقط، ومع هذا فمن ناحية اتصال المدة كان مصطفى كمال حلمى يومها أقدم من ألبرت برسوم.

تاسعاً: وزيران للتخطيط والزراعة
[دون أن يتوليا رئاسة قطاع معين وبعد انتهاء عهد القطاعات]

الدكتوران كمال الجنزورى ويوسف والى

حين عين الدكتوران كمال الجنزورى ويوسف والى نائبين لرئيس الوزراء، فإنهما سبقا عدداً من الوزراء القدامى هم: صلاح حامد (نوفمبر ١٩٧٦)، وآمال عثمان (فبراير ١٩٧٧)، وحسب الله الكفراوى وبطرس غالى وسعد محمد أحمد (أكتوبر ١٩٧٧)، وأحمد ممدوح عطية (مايو ١٩٧٨)، وسليمان متولى (أكتوبر ١٩٧٨)، وماهر أباظة وجمال السيد إبراهيم (مايو ١٩٨٠)، ومحمد عبدالحميد رضوان (سبتمبر ١٩٨١)، أما من زملائهما اللذين عينوا معهما فى نفس اليوم فقد سبق الجنزورى زميله صفوت الشريف، كما سبق يوسف والى زميله حسن أبو باشا.

علاقة مناصب نواب رئيس الوزراء فى عهدى السادات ومبارك بالاستثناءات فى الترتيب البوتوكولى

أولاً: النواب الذين جاء توليهم هذا المنصب متناسباً مع أقدمياتهم الراهنة عند تعيينهم نواباً لرئيس الوزراء فى عهدى السادات ومبارك

١ ـ د. محمد عبدالقادر حاتم

٢ ـ د. محمد حافظ غانم

٣ ـ المشير أحمد إسماعيل

٤ ـ د. أحمد فؤاد محيى الدين

٥ ـ كمال حسن على

٦ ـ محمد عبدالفتاح إبراهيم

٧ ـ المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة

٨ ـ د. أحمد عصمت عبدالمجيد

ثانياً : نواب رئيس الوزراء فى عهدى السادات ومبارك
الذين أعطاهم هذا المنصب
أسبقية لم تكن لهم قبل الحصول عليه

١ ـ محمد عبدالسلام الزيات

٢ ـ الفريق أول محمد أحمد صادق

٣ ـ ممدوح سالم

٤ ـ محمد عبدالله مرزبان

٥ ـ د. عبد العزيز حجازى

٦ ـ د. عبد العزيز كامل

٧ ـ إسماعيل فهمى

٨ ـ المشير محمد عبدالغنى الجمسى

٩ ـ أحمد سلطان

١٠ ـ فكرى مكرم عبيد

١١ ـ محمد النبوى إسماعيل

١٢ ـ عبد الرزاق عبد المجيد

١٣ ـ مصطفى كمال حلمى

١٤ ـ كمال الجنزورى

١٥ ـ يوسف والى

١٦ ـ بطرس غالى

(٢٢)
إعداد وزراء الغد

تتكفل النظم الليبرالية والشمولية على حد سواء بإعداد وزراء المستقبل فى إطار ديناميات طبيعية مستقرة ترتبط دائماً بعناصر مؤكدة الوجود فى الطبيعة البشرية من قبيل الطموح الإنسانى، والقدرة على الفرز والانتقاء، والحرص على الاستخلاف بنفس القدر من الحرص على البقاء فى نفس الموضع لأطول فترة ممكنة، هذا فضلاً عن تعاقب الأجيال والامتداد الزمنى للمدارس الفكرية والحزبية بل والأكاديمية.

ومع بداهة مثل هذه الحقيقة فقد واجهت مصر فى ١٩٩٩ روحاً لم يسبق لها مثيل عند البحث عن وزراء جدد، وعلى الرغم من كثرة الأسماء المطروحة على الساحة، وعلى الرغم من أن الوزارة الجديدة ضمت ثلاثة عشر وزيراً جديداً، وأعقبها اختيار ستة عشر محافظاً جديداً، على الرغم من هذا كله فقد ترسب فى الشعور الوطنى مدى صعوبة العثور على وزراء جدد.

وقد ساعد على هذا أن الأسماء الكثيرة التى كانت متاحة تركزت على عدد معدود من الوزارات بينما لم يكن أحد يفكر فى كثير من الوزارات الأخرى التى فوجئ الناس بوزراء جدد لها لا يزال بعضهم حتى اليوم لا

يعرفون عن مؤهلاتهم الوزارية شيئاً .

واليوم وبعد أن مضى على تشكيل الوزارة أكثر من أربعة شهور فلاتزال الحياة السياسية على اقتناعها المؤكد بأن المسألة أصعب من أن تترك لرئيس الوزراء وحده، أو لجهاز كفء كهيئة الرقابة الإدارية .

ومن المفيد ـ والوضع هكذا ـ أن نتدارس الأساليب المثلى التى أثبتت فيما مضى قدرتها على توفير الأعداد الكافة من وزراء المستقبل .

ومن ضمن آليات كثيرة فإنى أفضل الحديث عن ثلاث آليات فقط من الآليات التى لا يتطرق الشك فى قدرتها على الوفاء باحتياجات مصر فى المستقبل من الوزراء .

(١) الوكلاء البرلمانيون

هم وكلاء وزارة يعينون بصفة مؤقتة فى أثناء عضويتهم فى مجلس الشعب ويتولون منصب الوكالة فى وزارة واحدة أو أكثر، ويتولون مهام محددة، ويقومون بوظائف تنفيذية ـ تشريعية فى آن واحد، وقد اتبع هذا الأسلوب قبل الثورة وكان من أبرز هؤلاء: محمد صبرى ابو علم باشا، و عبد الفتاح الطويل باشا الذى عمل بمثابة وكيل برلمانى لشئون القصر وأصبح وزيراً وفدياً لعدة وزارات منها وزارة المواصلات. . ويوسف الجندى الزعيم السياسى الكبير، وعبد الفتاح باشا حسن الوكيل البرلمانى فى وزارة الداخلية والذى تولى وزارة الشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد الأخيرة، وكان نائباً لرئيس حزب الوفد الجديد .

ومن حسن الحظ أن حزب مصر العربى الاشتراكى قد أخذ بهذا التقليد فى السبعينيات وكان هناك فى وقت من الأوقات ثمانية وكلاء برلمانيون، ومن هؤلاء كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى نفسه . . وكذلك كانت البرلمانية العظيمة السيدة نوال عامر.

(٢) المستشار الفنى للوزارة

بدأ نجيب الهلالى باشا علاقته بالسياسة التنفيذية من خلال هذا المنصب حيث عمل مستشاراً فنياً لوزارة المعارف، وفيما بعد فإنه أصبح وزيراً للمعارف، وعلى نفس النمط سار طه حسين، وكانت هذه الوظيفة تمثل أفضل فرصة للوزارة ولوزير المستقبل حيث يكون المستشار الفنى متفرداً تماماً لكافة المسائل الفنية فى الوزارة يتولاها بتفرغ نسبى بعيداً عن انشغال الوزير فى البروتوكول، وفى اجتماعات مجلس الوزراء ، واللجان الوزارية، والبرلمان، على حين يتفرغ المستشار الفنى بكل كفاءته لمعالجة المسائل الفنية والتعرف على تفصيلاتها عن قرب، فإذا ما حانت الفرصة له لتولى الوزارة فإنه فى هذه اللحظة يكون جاهزاً تماماً بفكره وفهمه الواعى للخطوات التنفيذية، فضلاً عن القدرة على المواءمة بين التوجهات السياسية العامة، والأوامر التنفيذية الكفيلة بتسيير دولاب العمل.

(٣) أمناء اللجان المتخصصة فى الأحزاب

ولكى تكون هذه الآلية ناجحة فلابد أن يحتفظ الحزب نفسه بقدر من الحياة يكفل لعمل هذه اللجان وتشكيلها واجتماعاتها حدوداً قصوى (وليست دنيا) من الفاعلية والفعالية، وبحيث تستقطب أمانة اللجان الوجوه

القادرة على العطاء وعلى التفكير من أجل إحداث طفرات حقيقية فى الفكر السياسى الذى يواجه تحديات الواقع بأسلوب يمتزج فيه العلم والفكر مع السياسة والبيروقراطية، ومن الممكن حتى للأحزاب المختلفة وليس حزب الأغلبية وحده أن تمكن لخبرائها المتميزين من خلال هذه اللجان الحزبية، ونحن نعرف أن الانتقال من حزب إلى حزب وارد، وأن كثيراً من الذين نجحوا فى وزارة غير وفدية (على سبيل المثال) كانوا قد تدربوا وتشكلوا وتكونوا فى الوفد نفسه. . وهكذا.



الباب الخامس

فى آليات تكوين
النخبة الحاكمة



(٢٣)
المراجعة الأخيرة للنخبة الحاكمة
فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر

فى رأيى المتواضع أن الفترة الأخيرة من عهد الرئيس جمال عبدالناصر هى أمجد فتراته ، لأنه بدأ فيها يواجه الواقع بشجاعة ومسئولية ، وبذل فيها جهداً كبيراً فى محاولة إزالة الآثار الخطيرة للأخطاء الكبيرة التى وقعت من قبل ، والتى انتهت نهاية أكثر من قاسية بهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ولا أظن هذا الفصل وحده قادراً على أن يصور تاريخ الرئيس عبدالناصر أو منهجه فى تلك الفترة ، لكنى أستطيع الزعم أن قراءة تصرفاته فى اختياراته وتعديلاته للنخبة الحاكمة كفيلة بأن تلقى الضوء على أكثر من ملمح من ملامح تاريخ هذه الفترة ، وتاريخ عبد الناصر نفسه .

وقد بدأ عبد الناصر بعد صدمة يونيو ١٩٦٧ فى العودة إلى الأصول أو إلى التراث أو إلى الماضى ، وبدا هذا واضحاً فى اختياره للقيادات التى أسند إليها المناصب الكبرى فى القوات المسلحة ، على الرغم من أن المنطق كان يقتضى نوعاً من التجديد واللجوء إلى الصفوف التالية للصف الذى كان مسئولاً عن القيادة بالفعل . . ولكن عبد الناصر بحكم التركيبة النفسية الشرقية عاد إلى مَنْ كان قد تخطاهم بالفعل أكثر من مرة .

ولم تمض أيام أخرى حتى انتهج عبد الناصر نفس المنهج فيما يتعلق بتشكيل الوزارة، فشكل وزارته التاسعة فى ١٩ يونيو دون أن يدخل فيها أى وزير جديد، وإنما عاد إلى اختياراته الأولى وأعاد إلى الوزارة وزراء كانوا قد تركوا المناصب الوزارية منذ فترة، وظل عبد الناصر على هذا النهج كلما صادفته مشكلة فى أثناء عمل هذه الوزارة، وهكذا عاد إلى الوزارة كل من سيد مرعى وعبد المنعم القيسونى وعزيز ياسين وعزيز صدقى من التكنوقراطيين، هذا فضلاً عن حسين الشافعى وزكريا محيى الدين وعلى صبرى وكمال رفعت من الضباط.

ومع هذا فقد كان عبد الناصر بحسه وممارسته يؤمن أن الجماهير تريد نوعاً ما من التجديد، ولكنه كان لا يزال بعيداً عن تحديد المنبع الذى يلجأ إليه للتجديد ولبث دماء جديدة.

وبدأ عبد الناصر جلسات استماع مطولة فى مجلس الوزراء وفى اللجان العليا من الاتحاد الاشتراكى العربى، ويبدو أنه لم يستطع أن يستخلص منهجاً جديداً للتعامل مع الواقع، فقد كانت تجربته السابقة لا تزال ماثلة أمام عينيه بكل السلبيات وقسوتها، وبكل الإيجابيات وبريقها، ومن ثم فإنه لم يكن مستعداً لتقبل مغامرات جديدة أو ما يبدو أنه مغامرات جديدة.

وفى ظل مناخ كهذا المناخ يصبح صاحب القرار موجوداً فى خانة رد الفعل بأكثر مما هو موجود فى خانة الفعل.. وهذا هو ما حدث بالفعل حين بدأت مظاهرات الطلبة والعمال للتعبير عن السخط الشعبى على استهانة الدولة ومحكمتها بما حدث فى ٥ يونيو ١٩٦٧.

والآن وقد مضى أكثر من ثلث قرن عل ما حدث يومها واستبانت لنا حقائق كثيرة كانت غائبة عن ا لجماهير فى ذلك الوقت، فإننا قد نندهش للمسار الخاطئ الذى فرض على الجماهير أن تسير فيه . . كانت هناك هزيمة كبيرة لم تحدث من قبل فى تاريخ شعب، وكان الشعب يريد أن يشفى غليله فى المتسببين فى هذه الهزيمة، فإذا بالبيروقراطية العسكرية تحتال على الشعب وتقدم كباش فداء ليحكم عليها بالادانة بدلاً من المسئولين الحقيقيين . . ولم يكن الشعب ليملك أن يعرف الحقيقة فى ذلك الوقت، وربما لم يكن ليشغل باله بالبحث عن الحقيقة لأنه يدرك أن «الدولة» متمثلة فى النظام القائم هى المسئولة أولاً وأخيراً، ولابد آن تكون هناك عقوبة تتناسب مع الجرم.

لم تكن الجماهير لتعنى بأسماء صدقى محمود وجمال عفيفى والدغيدى وإسماعيل لبيب وغيرهم، ولم يكن يهم الجماهير أن تعرف أن بعض هؤلاء ضحايا كالجماهير تماماً . . ولكن الوجدان الشعبى كان ينتظر اللحظة التى يشعر فيها ببعض الرضا أو بشفاء الغليل.

وليس هذا الفصل موضعاً للحديث عن تفصيلات كثيرة، سواء عن سير المظاهرات أو المسئولين عنها (وقد تناولنا هذا فى اكثر من موضع من كتابنا «مذكرات رجال القانون والقضاء» وغيره من الكتب)، كما أن هذا ليس مجالاً للحديث عن محكمة قادة الطيران التى انتهت بتبرئة بعضهم مرة واثنتين (وقد تناولنا هذا فى كتابنا «الطريق إلى النكسة»)، ولكننا فى هذا الفصل معنيون بالحديث عن آثار المظاهرات فى إعادة ترتيب وتشكيل النخبة الحاكمة فى الفترة الأخيرة من عهد عبدالناصر.

هكذا فان مظاهرات الطلبة والعمال فى عام ثمانية وستين كان لها دور هام حتى فى الشارع المصرى الذى كان بعيداً عن العاصمة، وكانت الإذاعات الأجنبية تتكفل له بالإشارة لما يحدث فى القاهرة، وكان الاستماع إلى هذه الإذاعات فى حد ذاته شيئاً يفعله المواطن فى خوف أو فى استحياء نتيجة للشحن المعنوى الهائل الذى كان النظام الحاكم قد نجح فيه إلى حد بعيد، ومع هذا فقد كانت هذه الإذاعات بالإضافة إلى ما يتناقله الناس بالطريق المباشر، تعلن بوضوح عن تغيرات حتمية قادمة فى شكل السلطة، وكان لمظاهرات الطلبة أثر أوضح ما يكون عند النخبة الحاكمة وأهل الفكر وأهل النفوذ وأهل التأثير فى القاهرة.

وقد اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر بمديرى الجامعات الأربع الموجودة حينذاك على نحو ما رواه الدكتور عبد الوهاب البرلسى فى مذكراته التى تناولناها فى الباب العاشر من كتابنا «مذكرات وزراء الثورة»، وبعد أيام أعلن التشكيل الوزارى الذى ضم عدداً كبيراً من أساتذة الجامعات. بهذا أصبحت الوزارة المكونة مع بيان ٣٠ مارس تضم بالإضافة إلى الكفاءات التكنوقراطية الموجودة من قبل ثلاثة عشر وزيراً جديداً (أو اثنا عشر وزيراً والثالث عشر بدرجة نائب وزير). وبعد فترة قليلة صدر قرار بتعيين اثنى عشر محافظاً جديداً كان منهم من وصلوا إلى مواقع متقدمة بعد هذا، فقد كان منهم - على سبيل المثال - الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء فى أول عهد الرئيس مبارك.

وقد لعب هؤلاء دوراً مهماً فى الحياة العامة، من خلال أكثر من مرحلة من مراحل الانتقال، وقد كان دورهم محسوساً إلى الدرجة التى تجعل

المؤرخ أو القارئ فى موقف لابد أن يسأل فيه نفسه هل كان اختيار هؤلاء موفقاً إلى هذه الدرجة؟ والإجابة عن هذا السؤال قد يكون لها اتجاهان، الاتجاه الأول يثبت أنه فعلا كان لهم هذا الأثر القوى فى الحياة العامة، وأن هذا الأثر لم يكن ليتأتى لغيرهم، ذلك أن الظن قد يقود إلى التفكير فى أن تكون الظروف هى التى هيأت لهؤلاء ضخامة الدور الذى لعبوه، ولكن الإنصاف يقتضينا أن نذكر أن هؤلاء كانوا أيضا على مستوى الظروف التى واجهتهم بقدر ما كانوا على مستوى الفرص المواتية.

أما الاتجاه الثانى فيتعلق بآليات اختيار هذه المجموعة التى تمكنت من الصمود ثم الصعود: الصمود فى عصر تال شهد التغيير المستمر، والصعود فى بدايات هذا العهد وحتى وسطه.

لعل أبرز هذه الوجوه الجديدة يومها كان الدكتور محمد حلمى مراد، ولعل مرجع هذا إلى أنه كان بين أساتذة الجامعات الذين دخلوا الوزارة، بمثابة الوحيد الذى كان يشغل منصب مدير الجامعة (كان مديراً لجامعة عين شمس)، وأنه كان بين مديرى الجامعات الأربعة الذين اجتمعوا بالرئيس قبلها، الوحيد الذى دخل الوزارة، (وإن كان البرلسى قد دخل الوزارة فى أول تعديل وزارى تال فى أكتوبر ١٩٦٨، ومحمد مرسى أحمد فى فرصة تالية فى مايو ١٩٧١، أما مدير الجامعة الرابع الدكتور حسن بغدادى فقد كان وزيراً سابقاً بالفعل).

ومهما قيل عن تاريخ الدكتور محمد حلمى مراد بعد ذلك أو قبل ذلك، فمما لاشك فيه أن الأيام الحاسمة التى كُتب على أساسها الجزء الأكبر من تاريخه كله بعد ذلك، كانت هى هذه الشهور القلائل التى كان فيها فى

الوزارة منذ العشرين من مارس ١٩٦٨ وحتى العاشر من يوليو ١٩٦٩ حين أعلنت إقالته .

هذه الأيام التى قاربت الخمسمائة يوم كانت بعد ذلك منبعاً من المنابع العظيمة فى صياغة مواقف الحياة السياسية بين تيارات المعارضة وبين الرئيس السادات ، وقبل ذلك فى صياغة الهجوم على الرئيس عبدالناصر فى حكم الرئيس السادات وبعد هذا العهد ، وقبل هذين فى إثارة بعض الانتقاد الخفى ضد السادات نفسه قبل وفاته ، وبعد كل أولئك فى تنمية روح التاريخ الممتد فى الماضى عند البحث عن الجذور للمعارضة الجديدة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

فى القرار الجمهورى الصادر بتشكيل الوزارة ، كان هذا المعنى الذى نتحدث عنه من ألمعية الدكتور محمد حلمى مراد واضحاً فى أنه جاء مباشرة أول الثلاثة عشر فى الكشف ، وجاء وراءه بعد ذلك الآخرون ، وهؤلاء الآخرون منهم مَنْ سارت بهم أقدارهم بعد ذلك إلى مواقع رئاسة الوزارة نفسها كالدكتور عبدالعزيز حجازى بعد ٦ سنوات ، وهى فترة قصيرة للانتقال من موقع الوزير إلى موقع رئيس الوزراء (هذا إذا أتيح لكل وزير أن يكون رئيسا للوزراء) ، ولم يكن حجازى وحده الذى أتيح له أن يصعد إلى موقع أعلى ، فقد أتيح لأربعة من هؤلاء الوصول إلى موقع نائب رئيس الوزراء وقد كان أسبقهم هو محمد عبدالله مرزبان ثم الدكتور عبدالعزيز حجازى نفسه ، ثم أتيح هذا الموقع أيضاً للدكتور محد حافظ غانم ، كما أتيح للدكتور عبدالعزيز كامل (وهو الثالث عشر الذى دخل الوزارة يومها نائباً لوزير الأوقاف) . أما الذى سبق هؤلاء الخمسة جميعا إلى الموقع الأقوى ،

فقد كان ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية ، الذى سرعان ما قفز العمل السياسى به إلى مكانة نائب رئيس الجمهورية أو إلى درجة نائب رئيس الجمهورية ، باختياره فى أواخر أكتوبر سنة ثمان وستين (١٩٦٨) عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ومن الجدير بالذكر أن خلفه فى هذا المنصب قد صعد هو الآخر إلى مكانة رفيعة فى بداية عصر الرئيس السادات ، وهو حافظ بدوى ، الذى أصبح وزيراً للشئون الاجتماعية فى نهاية أكتوبر ١٩٦٨ ، ثم رئيساً لمجلس الأمة فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

هكذا يمكن لنا أن نفهم أن المراجعة الأخيرة للنخبة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر كانت ذات أثر كبير فى العهد التالى ، أى عهد الرئيس محمد أنور السادات .

وفى الحقيقة أن الفترة اللاحقة من سنة ١٩٦٨ قد شهدت - كما ذكرنا من قبل - أيضا بعث دم جديد فى مناصب المحافظين حيث اختير ١٢ محافظا جديداً ، كان من هؤلاء الاثنى عشر محافظاً الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى دخل الوزارة (١٩٧٣) ورأس الوزارة (١٩٨٢) .

وكان منهم أحمد سلطان إسماعيل الذى دخل الوزارة (١٩٧١) وبقى بها حتى (١٩٧٨) ، وكان نائباً لرئيس الوزارة (١٩٧٦ - ١٩٧٨) .

وكان منهم الدكتور محمد محب زكى الذى دخل الوزارة وزيراً للزراعة (١٩٧٣) .

وكذلك المستشار محمد فخرى عبدالنبى الذى عمل وزيراً للعدل

(١٩٧٣)، كما عمل مستشاراً لرئيس الجمهورية بعد ذلك، وشغل عدة مواقع مرموقة فى الاتحاد الاشتراكى!

وكان منهم أيضاً اللواء صلاح مجاهد الذى كان مرشحاً فى ١٥ مايو ١٩٧١ ليتولى منصب وزير الداخلية، وكانت كفته ترجح كفة السيد ممدوح سالم الذى تولى هذا المنصب فعلا، لولا أن صلاح مجاهد الذى كان محافظاً لدمياط كان قد حضر فى هذه الأثناء اجتماعاً مع السيد ضياء الدين داود فى دمياط! وهذه هى رواية محمد عبدالسلام الزيات أحد أقطاب حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١، وقد أوردناها فى كتابنا «مذكرات رجال القانون والقضاء: محاكمة ثورة يوليو».

ونستطيع أن ندرك أو نلاحظ أن هؤلاء كانوا فعلاً نتيجة اختيار دقيق أسفر عن دفع عناصر من جميع مجالات الخدمات من رجال الصف الثانى إلى الصف الأول.. وهى العقلية السائدة فى عصر الثورة فى اختيار المحافظين ليكون منهم بعد ذلك بعض الوزراء!

□

انتخابات الاتحاد الاشتراكى (١٩٦٨)

نأتى بعد هذا إلى آلية محددة كان لها أثر فى إعادة ترتيب مواقع النخبة المصرية فى عهد الثورة، وهى انتخابات الاتحاد الاشتراكى العربى فى أكتوبر ١٩٦٨، والتى امتدت من القاعدة - كما كان يقال - وحتى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى.

وقد ظلت آثار عملية انتخابات هذه اللجنة التى جرت فى أكتوبر ١٩٦٨ عالقة بأذهان المرشحين ومشاعرهم غير الواعية فترة طويلة جداً، وباتت تؤثر على تصرفاتهم ونظرتهم لكثير من الأمور، والشاهد أن أبرز المؤيدين الحقيقيين لأنور السادات فى ١٥ مايو كانوا أبرز أولئك المظلومين أو الذين ظنوا أنفسهم مظلومين أو صوروها على أنها عانت من الظلم فى تلك الانتخابات!!

ولعل خير مثال يؤيد ما نذهب إليه هو ما نقرأه فى مذكرات كمذكرات المهندس سيد مرعى حول هذا الموضوع (وقد تعرضنا لهذا الموضوع فى الباب الثانى من كتابنا «مذكرات وزراء الثورة» المخصص لكتاب «أوراق سياسية»)، وهذه المرارة التى اجتاحته هو والمهندس عزيز صدقى وحسن عباس زكى من جراء نتيجة هذه الانتخابات.

على أن أنصار الجبهة الأخرى التى كان فى صالحها ما انتهت إليه هذه الانتخابات، يذهبون إلى صحتها ودقتها فى التعبير عن الواقع السياسى والشعبى، وفى مقدمة هؤلاء الأستاذ عبدالله إمام وغيره ممن يقولون صراحة إن ما يزعمه الآخرون ما هو إلا افتراء على الحقيقة، وتأليف من أساسه.

فإذا ما ابتعدنا عن جوهر الأشخاص الذين تدور حولهم الانتخابات، ونظرنا إلى الموضوع نظرة محايدة، لوجدنا مدلولات كثيرة لهذه الخطوة الذى ظل أثرها النفسى والمعنوى يمتد سنوات نتيجة توزيع أصوات لجنة من ١٥٠ عضواً فى أول مرة تجرى فيها مثل هذه الانتخابات كمقياس للتعبير عن مفاضلة (مجموعة من القيادات وليس القيادة الكبرى وحدها) بين رجال الصف الأول.

وقد كانت مجموعة رجال الرئيس الذى كان دائما بيده الأمر تتولى تقييم وترتيب القيادة المتاحة مع وضع اعتبار شديد وحاسم للبروتوكول، فلما آثر الرئيس عبدالناصر أن يترك هذا الأمر لطائفة من رجال الصف الثانى يعبرون عنه بطريقة أو بأخرى حين يختارون من بين مرشحين عدداً محدداً، أو فلما حدث أن تركه الرئيس وجدت طائفة من رجال الصف الثانى الفرصة لإظهار قدرتها على وضع الناس حسب ما يتراءى لهم.

فلما حدث هذا وظهرت النتائج على النحو الذى ظهرت به، بدأت ولا تزال التفسيرات التى تدل فى وضوح على معنى مهم، وهو المعنى الذى يستنتج منه المتأمل كيف كانت ديمقراطيتنا أو دكتاتوريتنا فى محنة، ومحنة صعبة جداً.

ولا يعنينا هنا أن نكرر لك عدد أصوات الذين فازوا بعضوية هذه اللجنة (وقد ذكرناها فى هذا الكتاب) بقدر ما يعنينا أن نثبت لك أصوات الذين لم يفوزوا لأنهم لم يحصلوا على نصف عدد الأصوات، أى ما يوازى ٧٥ صوتاً.

فقد حصل وكيلا مجلس الأمة كمال الحناوى، وعلى السيد علىّ على ٦٤ صوتا.

وتلاهم كمال رفعت وزير العمل وحصل على ٥٠ صوتاً.

إلى هنا انتهى عدد الذين استطاعوا الحصول على ثلث الأصوات، وقد بلغ هؤلاء أحد عشر مرشحاً فقط، ثمانية ناجحون وثلاثة عُدوا من بين الذين لم يسعدهم الحظ.

ثم يأتى الذين حصلوا على أقل من ثلث الأصوات :

حسن عباس زكى وزير الاقتصاد وقد حصل على ٣٧ صوتاً ، أى أقل من ربع إجمالى الأصوات بنصف صوت .

ثم الدكتور جابر جاد عبد الرحمن مدير جامعة القاهرة وقد حصل على ٣٤ صوتاً .

ثم الوزيران التقليديان عزيز صدقى وسيد مرعى وقد حصلا على ٣٣ صوتاً فقط ، وقد لعب هذان الوزيران كما نعرف دورا كبيرا فى ١٥ مايو وبعد ١٥ مايو .

ثم أحمد فهيم رئيس اتحاد العمال وقد حصل على ٣٠ صوتاً .

ثم زعيم حزب التجمع فى عهدى الرئيسين السادات ومبارك وهو عضو مجلس القيادة الباقى فى الحياة السياسية وهو خالد محيى الدين وقد حصل على ٢٠ صوتاً .

وجاء بعد هذا رجلان لعبا دوراً كبيراً قبيل ١٥ مايو مباشرة وبعدها وهما الدكتوران : أحمد السيد درويش (١٤ صوتاً) ومصطفى أبوزيد فهمى (١٢ صوتاً) .

آخر مرحلة فى المراجعة

كانت بقية المراجعة تقتضى من الرئيس جمال عبدالناصر إعادة تسكين مساعديه البارزين فى مواقع محددة المسئولية ، وهكذا فإنه فى أبريل ١٩٧٠ أصدر قراراً بتعيين أربعة وزراء كانوا بمثابة مساعدين شخصيين أو

سكرتيريين له، ونحن لا نقصد التقليل من قيمتهم بذكر لفظ السكرتارية، خاصة أن بعضهم يعانى حساسية مفرطة من هذا اللفظ نتيجة أن بداياتهم المهنية الحقيقية كانت فيه، وهؤلاء الأربعة كانوا هم: سامى شرف، وحسن التهامى، وسعد الدين زايد، ومحمد حسنين هيكل.

ولم يقتصر الموقف يومها على هذا، وإنما تم تعيين مجموعة من كبار الموظفين فى رئاسة الجمهورية بدرجة وزير كانوا هم: محمد حافظ إسماعيل الذى عُين مديراً للمخابرات العامة، ومحمد حلمى السعيد الذى عُين رئيساً للمكتب الاقتصادى برئاسة الجمهورية ومحمد أحمد محمد سكرتير الرئيس. وقد أصبح هؤلاء الثلاثة وزراء وأعضاء فى مجلس الوزراء بالفعل فى أول فرصة تالية، مع أن هذه الفرصة كانت على عهد الرئيس السادات عند تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠.

وقد عُين معهم (فى أبريل ١٩٧٠) أيضاً أربعة آخرون بدرجة وزير هم: محمد عبد اللطيف الجيار، وعبد العزيز فريد، وحسن صبرى الخولى، وعبدالرحمن أبو العينين.

(٢٤)
كيف اختار الرئيس مبارك وزرائه
فى الفترات الرئاسية الثلاث الأول؟

من المهم أن نفهم أن الرئيس مبارك يلجأ فى اختياره لرجاله إلى أساليب لم يلجأ إليها الرئيسان السابقان، ولم يكن فى بالهما أن يلجئا إليها وعندما نقرأ اختيارات مبارك بطريقة إحصائية، وعلى سبيل الحصر فسوف نستطيع أن ندرك عدة حقائق مهمة، فضلاً عن أساليب مبتكرة فى اختيا ر القيادات.

(١) من الأحزاب المعارضة

كان الدكتور يوسف والى واحداً من الذين وقعوا لحزب الوفد على تأسيسه فى الشهر العقارى، وإذا بالجماهير الوفدية تفاجأ باختياره وزيراً فى أول حكومة تمت فيها اختيارات جديدة فى عهد الرئيس مبارك، وهى وزارة فؤاد محيى الدين الأولى فى يناير ١٩٨٢، وقد انعكس هذا على جريدة الوفد التى بذلت جهدها لكى ترفع من شأن يوسف والى إلى أعلى مكانة، وهى الجريدة التى صرحت بأنه لا يتقاضى مرتبه، ولمحت من خلال العصفورة إلى كثير من الخصال الكريمة فى شخصية الوزير الجديد.

وكانت مقالات الدكتور إبراهيم عبده فى الصفحة الأخيرة من الوفد تنطق

على الدوام بالتسبيح بحمد يوسف والى ومقارنته بوزير آخر كان مثار الانتقاد المستمر عند الدكتور إبراهيم عبده فى الصفحة الأخيرة (!!)

وعندما حدث فى إحدى المراحل جفاء بين يوسف والى والوفد، أراد بعض الوفديين أن يضغطوا على يوسف والى بانتمائه القديم، وربما بمحاولته الصعود عن طريق الوفد بعدما فشل فى الصعود من خلال هيئة التحرير وتنظيمات الثورة، ولكن يبدو أن فؤاد (باشا) سراج الدين نفسه كان هو الذى وقف ضد هذا الاتجاه، وذكَّر أعضاء حزبه بفضل الرجل فى التوقيع فى الشهر العقارى وبأنه من غير المناسب لأخلاق الوفد أن يفعلوا ما كانوا ينوونه. . وهكذا بقى يوسف والى فى هدنة مع الوفد.

النموذج الثانى لاختيارات الرئيس مبارك من أحزاب المعارضة، هو الدكتور حلمى الحديدى، الذى كان قد وصل إلى عضوية مجلس الشعب نائباً عن حزب العمل الاشتراكى، وحين كان على مجلس الشعب أن يوفد وفداً للقاء الرئيس الجديد (المرشح وقتها للرئاسة) فى ١٩٨١، كان من حسن حظ حلمى الحديدى أن كان عضواً فى الوفد ولم يكن الرئيس مبارك يعرفه، وظهر هذا واضحاً أمام عدسات التليفزيون وأمام جماهير المشاهدين، وسأل الرئيس مبارك عن اسم هذا البرلمانى، وحدث تصاعد فى تقديم حلمى الحديدى لنفسه عند الرئيس حتى إنه أصبح بمثابة الممثل للتيار الناصرى، ولم يكن ما يسمى تجاوزاً بـ«التيار الناصرى» بحساباته المعقدة فى ذلك الوقت ليعارض مثل هذا الوجود .

وتكونت عند الجمهور السياسى فكرة أن حلمى الحديدى هو الذى قدم محمود شريف للرئيس ليعين كأمين للشباب فى الحزب الوطنى، وأصبح

حلمى الحديدى بمثابة الرجل الثانى فى أمانة الحزب الوطنى بعد يوسف والى ، ووصلت الأمور إلى أن أصبح هناك شبه تحالف بين حلمى الحديدى ورفعت المحجوب ، وهما ينتميان إلى نفس الدائرة الانتخابية الجديدة التى اقتطعت تفصيلاً من دائرة قديمة لم تكن بحاجة إلى الانقسام .

وفى ظل الانتخابات بنظام القوائم لم يستطع حلمى الحديدى اللحاق بقائمة الحزب الوطنى لمحافظة دمياط التى كانت تضم ثلاثة أقطاب هم : رفعت المحجوب نفسه ، ومحمد حسن الزيات ، وحسب الله الكفراوى ، لكنه مع هذا استطاع الوصول إلى موقع وزير الصحة فى حكومة على لطفى ، وأصبحت الشائعات عن صعوده تتنامى فى اتجاه أنه مرشح نائباً لرئيس الجمهورية(!!) ولكن سرعان ما انطفأ نجم حلمى الحديدى ، ترك الوزارة عند أول تعديل ، وفى الانتخابات التى تلت وفاة الدكتور المحجوب لم يستطع الحديدى الفوز بالمقعد البرلمانى رغم دخوله قضايا واستشكالات طويلة فى المحاكم على اختلاف درجاتها لتعديل نتيجة الانتخابات فى الدائرة التى خلت كان من المفترض أنها له بعد وفاة المحجوب .

(٢) من الرجال الثوانى فى وزارتهم

تكرر المثل الواضح على هذا أكثر مرة منذ تشكيل الوزارة الأولى لفؤاد محيى الدين ، كان الدكتور الجنزورى مدير معهد التخطيط القومى الذى أصبح وزيراً للتخطيط ، وصفوت الشريف كان رئيساً لاتحاد الإذاعة والتليفزيون فأصبح وزيراً للإعلام ، وحسن أبو باشا كان الشخص الأول فى

وزارة الداخلية بعد وزيرها النبوى إسماعيل فأصبح وزيرا للداخلية .

بعد ثلاثة شهور تكرر الأسلوب فاختير الشيخ إبراهيم الدسوقى أقدم وكلاء وزارة الأوقاف وزيراً للأوقاف .

وفى يوليو ١٩٨٤ تكرر هذا للمرة الخامسة والسادسة عند اختيار رئيس هيئة البترول عبدالهادى قنديل ليكون وزيراً للبترول ، وعند اختيار أحمد رشدى ليكون وزيراً للداخلية ، وفى مارس ١٩٨٥ تكرر هذا للمرة السابعة عند اختيار سلطان أبو على نائب رئيس هيئة الاستثمار والشخص الثانى بروتوكولياً فى وزارة الاقتصاد ليكون وزيراً للاقتصاد .

فى سبتمبر ١٩٨٥ تكرر هذا للمرة الثامنة ، فأصبح منصور حسين نائب وزير التربية والتعليم وزيراً لهذه الوزارة ، وفى مايو ١٩٩١ جاء حمدى البنبى بمثابة تطبيق لنفس القاعدة ، وفى ١٩٩٦ حدث هذا مع ظافر البشرى نائب الجنزورى فى بنك الاستثمار القومى الذى أصبح وزير دولة للتخطيط ، وفى يوليو ١٩٩٧ كان محمود أبوزيد هو التطبيق قبل الأخير للقاعدة ، ثم كان اللواء حبيب العادلى فى نوفمبر ١٩٩٧ بمثابة النموذج الأخير لهذه القاعدة .

(٣) من كبار التكنوقراطيين فى الوزارة حتى إن لم يمارسوا دور الرجل الثانى على وجه التحديد

ويرجع هذا إلى أن هذه الوزارات أصبحت مقسمة إلى هيئات خارج الديوان ، حتى وإن وجدت داخل الديوان نفسه ، لكن الهيئات تتمتع

باستقلال وظيفى فى درجاتها، وهكذا كان راغب دويدار رئيساً للمؤسسة العلاجية قبل أن يصبح وزيراً، ونفس الأمر مع بعض وزراء الرى المتعاقبين.

(٤) من الشخصيات البارزة فى مجال عمل الوزارة خارج ديوانها

النموذج الأبرز هو الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة، الذى اختير وزيرا للتعليم العالى.

كان النموذج الأول هو الشيخ جاد الحق الذى كان يشغل منصب المفتى تابعاً لوزارة العدل فاختير وزيراً للأوقاف ثم شيخاً للأزهر دون تقيد بمفهوم بيروقراطية نفوذ الوزارات.

النموذج الثانى عادل طاهر رئيس هيئة التنشيط السياحى الذى عين وزيراً للسياحة.

ومن النماذج الأخرى على مدى الوزارات المتعاقبة يأتى محمود محمد محمود الذى عين وزيراً للاقتصاد فى حكومة عاطف صدقى الثالثة (١٩٩٣) وكان رئيساً لبنك مصر الدولى.

يأتى أيضاً أقدم عمداء كليات التربية عبدالسلام عبدالغفار حين اختير وزيراً للتربية.

حدث هذا أيضاً مع عمرو موسى الذى كان أحد السفراء اللامعين.

(٥) بمشورة أوترشيح الوزير السابق

من الطريف أن الرئيس مبارك كان يؤثر دائماً بنفسه أو من خلال رئيس الوزراء أن يسأل الوزراء السابقين ترشيح من يرونه قادراً على أن يخلفهم فى مواقعهم، وأبرز نموذج على ذلك هو اختيار وزير العدل السابق أحمد ممدوح عطية لخلفه الحالى المستشار فاروق سيف النصر.

على نفس النمط فإن عبدالسلام عبدالغفار جاء فى وزارة كمال حسن على بترشيح من مصطفى كمال حلمى عندما حدث الانفصال بين التعاليم العالى التى استبقاها مصطفى كمال حلمى لنفسه، والتربية والتعلم التى تولاها عبدالسلام عبدالغفار.

(٦) من المحافظين الناجحين الذين ينتمون إلى مجال عمل الوزارة

حدث هذا فى عهد الرئيس مبارك لأول مرة فى حالة الدكتور محمد صبرى زكى محافظ أسوان الذى أصبح وزيراً للصحة. ثم حدث فى حالة يوسف صبرى أبو طالب محافظ شمال سيناء الذى اختير وزيراً للتنمية الشعبية، ثم فى حالته مرة ثانية وهو محافظ للقاهرة حين اختير وزيراً للدفاع، وفى حالة سعد مأمون حين اختير وزيراً للإدارة المحلية من منصب محافظ القاهرة، وهو ما حدث أيضاً مع الدكتور محمود شريف بنفس الترتيب.

وقد اختير ناجى شتلة فى نفس الوقت وهو محافظ لكفر الشيخ وزيراً للتموين، كما حدث هذا مع أحمد جويلى محافظ الإسماعيلية الذى اختير



وزيراً للتموين فى أغسطس ١٩٩٤.

وحدث أيضاً بصورة بارزة فى ثلاثة محافظين لأسيوط اختيروا كوزراء للداخلية على التوالى هم الألوية: زكى بدر ، ومحمد عبدالحليم موسى ، وحسن الألفى.

كذلك حدث نفس الشيء مع عصام راضى عبدالحميد محافظ دمياط الذى عين وزيراً للرى (١٩٨٤)، وهكذا تم اختيار المحافظين وزراء ١١ مرة فى عهد الرئيس مبارك .

(٧) رؤساء مجالس الإدارات

حدث هذا فى أربعة قطاعات هى : قطاع الصناعة بصفة خاصة، وفى قطاعات الإسكان والسياحة والاقتصاد كذلك .

فقد جاء ٨٠٪ من وزراء الصناعة جميعاً من رئاسات مجالس إدارة شركات كبيرة أو ناجحة :

جاء المهندس فؤاد أبو زغلة من رئاسة شركة الحديد والصلب.

وجاء خلفه الدكتور محمد السيد الغرورى من رئاسة شركة المحلة للغزل والنسيج.

وجاء المهندس محمد عبدالوهاب من رئاسة شركة النصر للسيارات.

وجاء المهندس سليمان رضا من رئاسة مجمع الومنيوم نجع حمادى.

في السياحة : جاء فؤاد سلطان من رئاسة بنك مصر إيران.

في الإسكان : جاء صلاح حسب الله من رئاسة مجلس إدارة شركة المقاولون العرب.

وفى قطاع الاقتصاد : جاءت نوال التطاوى من رئاسة بنك الاستثمار العربى، وجاء محمود محمد محمود من رئاسة بنك مصر الدولى.

(٨) من الحزب الوطنى ولجانه المتخصصة

جاء الدكتور على لطفى من رئاسة اللجنة الاقتصادية للحزب، وجاء إسماعيل سلام من رئاسة اللجنة الصحية، وجاء حلمى الحديدى من منصب الأمين العام المساعد للحزب، وجاء محمود شريف من منصب الأمين السابق للشباب (بعد مروره بمنصب المحافظ).

(٩) من الرجال الثوانى فى وزارة أخرى

حدث هذا فى حالة ممدوح البلتاجى رئيس هيئة الاستعلامات والرجل الثانى فى وزارة الإعلام وقد أصبح وزيراً للسياحة.

وحدث هذا فى حالة محيى الدين الغريب نائب رئيس هيئة الاستثمار والرجل الثانى فى وزارة الاقتصاد وقد أصبح وزيراً للمالية.

(١٠) من نواب رؤساء الجامعات البارزين

لأن منصب رئيس الجامعة يعادل منصب الوزير (وكان حتى منتصف الثمانينيات يفوقه من حيث الثبات)، فإن الفرصة المتاحة أمام نواب رؤساء الجامعات لتولى منصب الوزير تكاد تتساوى مع فرص رؤساء الجامعات، وربما تفوقها، ومن هؤلاء يمكن لنا أن نذكر :

د. أحمد هيكل	نائب رئيس جامعة القاهرة (الثقافة)
د. أحمد فتحى سرور	نائب رئيس جامعة القاهرة (التعليم)
د. أحمد سلامة	نائب رئيس جامعة عين شمس (الحكم المحلى)
د. محمود حمدى زقزوق	نائب رئيس جامعة الأزهر (الأوقاف)

كذلك فإن ناجى شتلة نفسه كان نائباً لرئيس جامعة المنوفية (التموين).

أما من رؤساء الجامعات ومن يناظرهم فقد جاء :

مفيد شهاب	رئيس جامعة القاهرة (التعليم العالى)
عادل عز	رئيس أكاديمية السادات (البحث العلمى)

(١١) رجال رؤساء الوزارات أنفسهم

حدث هذا بصفة خاصة فى وزراء شئون مجلس الوزراء، ويمكن تعداد

هؤلاء على النحو التالى :

النموذج البارز هو طلعت حماد فى وزارة الجنزورى (وبالطبع ظافر البشرى)

عادل عبد الباقى فى وزارة فؤاد محيى الدين

كما حدث بصفة بارزة فى وزارة الدكتور عاطف صدقى

جلال أبو الدهب، ومحمد الرزاز، ويسرى مصطفى

وبالطبع قبل هذين أحمد فتحى سرور ، وأحمد سلامة .

(١٢) من البرلمان وقادة الحزب الوطنى

يأتى كمال الشاذلى كنموذج بارز، ولكن يأتى قبله بالطبع كل من :

توفيق عبده إسماعيل ، ومصطفى السعيد فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية، ويأتى أيضاً السيد على السيد ووليم نجيب سيفين فى وزارة الدكتور على لطفى، وقد عمل وليم نجيب سيفين كوزير لشئون الهجرة، وكذلك سلفه عدلى عبدالشهيد.

وجاء أمين الحزب الوطنى فى الإسكندرية الدكتور محمد زكى أبو عامر وزيراً للبرلمان.

(١٣) القيادات العمالية فى اتحاد العمال والبرلمان

حدث هذا فى حالة ثلاث قيادات عمالية رغم العشرة الطويلة التى قضاها سعد محمد أحمد، فجاء عاصم عبدالحق وأحمد العماوى وكلاهما رشح أو تولى منصب وكيل مجلس الشورى، كما جاء السيد على السيد وكيل مجلس الشعب.

(١٤) من القوات المسلحة فى مجال تخصصه

حدث هذا بنسبة أضعف كثيراً مما حدث فى عهد الرئيس عبد الناصر أو السادات، ولا تكاد هذه النسبة تقارن بما كان سائدا فى ذلك الوقت. والنموذج شبه الوحيد لهذا فى عهد الرئيس مبارك هو عندما اختير محسن صدقى وزيراً للإسكان لفترة قصيرة هى وزارة كمال حسن على.

(١٥) قدامى البيروقراطيين

كان عاطف صدقى بالذات مولعاً بالاستفادة منهم، هكذا استفاد من أحمد رضوان الأمين العام لمجلس الوزراء كوزير لشئون مجلس الوزراء، ومن فؤاد إسكندر كوزير للهجرة، ومن موريس مكرم الله وكيل أول الوزارة للتعاون الدولى.

(١٦) أساتذة جامعة شبان

يطلق مسمى الشبان الآن على ما يقارب الخمسين، هكذا جاء محمد على محجوب وزيراً للأوقاف، ومن قبله محمد الأحمدى أبو النور، ومحمد إبراهيم سليمان للإسكان، وإبراهيم فوزى للصناعة، وزكى أبو عامر لشئون مجلسى الشعب والشورى، ويوسف بطرس غالى، من قبل هؤلاء اختير عميد تجارة عين شمس محمد فتحى محمد على وزيراً للتعليم العالى.

(١٧) أساتذة جامعة متقاعدون وعلى وشك التقاعد

* على عبدالفتاح عميد طب عين شمس السابق (الصحة)
* فينيس كامل جودة بالمركز القومى للبحوث (البحث العلمى)
* ماهر مهران من قدامى أساتذة النساء والتوليد (السكان)

(١٨) من حيث لا يحتسب أحد

وهو ما يفسر فى الأوساط الصحفية على أنه ترشيح من الأجهزة، كما فى حالة فاروق حسنى الذى كان لا يزال موظفاً فى الدرجة الأولى.

(٢٥)
ملامح تكوين النخبة
الوزارية فى عهد الرئيس مبارك

على مدى الفترات الثلاث الأولى من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك تشكلت ٩ وزارات رأسها ستة من رؤساء الوزارات، كان أولهم هو الرئيس مبارك نفسه، الذى تولى هذا المنصب لمدة ثلاثة شهور فقط فى بداية حكمه، ولكنه آثر العدول عن هذا الوضع الانتقالى بسرعة ليكون هناك رئيس وزراء مسئول، وحتى فى الوزارة الأولى فى عهد الرئيس مبارك فقد تعمد الرئيس أن يسند إلى أحد نواب رؤساء الوزارة لقب ومسئولية النائب الأول لرئيس الوزراء لكى يتولى المسئولية فى وضوح تام أمام البرلمان والصحافة والشعب.

ويمكن لنا بمنتهى الوضوح أن نلاحظ أكثر من صورة من صور الثبات والاستقرار فى المناصب الوزارية فى عهد الرئيس مبارك :

ثبات حجم الوزارة : يدور عدد أعضاء مجلس الوزراء حول رقم (٣٢)، وهو العدد الحالى للوزارة القائمة مابين رئيس ونائب رئيس وأعضاء من الوزراء، ولم يلجأ الرئيس مبارك إلى الأخذ بتقليد نواب الوزير إلا مرة واحدة فى وزارة الداخلية. كذلك فقد تقلص مبدأ نواب رئيس مجلس الوزراء الذى كان معمولاً به فى عهدى الرئيسين السادات وعبدالناصر بكثرة

إلى أقصى حد من المعقولية .

منذ بداية الثورة وحتى نهاية عهد الرئيس عبدالناصر ، تولى المنصب الوزارى ١٣٦ وزيراً جديداً، عدا الذين أعيد استوزارهم وذلك بدون حسبان الوزراء السوريين .

ويرينا الجدول التالى مقارنة مهمة بين عدد الوزارات والفترات الزمنية التى استغرقتها كل مرحلة من مراحل الثورة :

	عدد الوزراء	الفترة الزمنية بالشهور
فترة الثورة فى ظل الحكم الملكى	٢٥	١١
رئاسة الرئيس محمد نجيب (يونيو ١٩٥٣ ـ نوفمبر ١٩٥٤)	١٨	١٧
المجلس يتولى المسئولية ما بين تنحية نجيب وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية (نوفمبر ١٩٥٤ ـ يونيو ١٩٥٦)	٢	٢٠

عهد الرئيس جمال عبدالناصر (يونيو ١٩٥٦ ـ سبتمبر ١٩٧٠)	٩١	١٧١
عهد الرئيس السادات (أكتوبر ١٩٧٠ ـ أكتوبر ١٩٨١)	١٦١	١٣٢
الفترات الثلاث الأولى من عهد الرئيس مبارك (أكتوبر ١٩٨١ ـ سبتمبر ١٩٩٩	٨٧	٢١٦

ولست مغرماً بحساب المعدلات لأنها فى هذه الحالة لا تعبر بدقة عن الظروف والتغيرات، وإن كانت تعطى مؤشراً لمعدلات الانضمام إلى نخبة أصحاب اللقب.

ولكن بوسع القارئ أن يكتشف المعدلات التالية :

الرئيس عبد الناصر	٠,٥٣	وزير / شهر
الرئيس السادات	١,٢	وزير / شهر
الرئيس مبارك	٠,٤	وزير / شهر

ولكن من المفارقات الطريفة أن أول وزراء عهد الرئيس محمد نجيب هو الرئيس جمال عبدالناصر، وأن أول وزراء عهد الرئيس عبدالناصر هو الدكتور عزيز صدقى، الذى خرج من الوزارة فى ١٩٦٤ ثم عاد إليها فى ١٩٦٧ ثم أصبح رئيساً للوزراء فى عهد الرئيس السادات، وأن أول وزراء عهد الرئيس السادات هو المهندس حلمى السعيد، الذى لم يلبث أن دخل المعتقل، أما أول وزراء عهد الرئيس مبارك فهو الشيخ جاد الحق على جاد الحق!!

ومع أن القيمة المهنية لوزراء عهد الرئيس السادات تفوق بمراحل كثيرة القيم المهنية لوزراء عهد الرئيس مبارك، إلا أن إنجاز وزراء عهد الرئيس مبارك يفوق على جميع المستويات إنجازات وزراء عهد الرئيس السادات باستثناءات قليلة :

☐ على مدى عهد الرئيس مبارك ظلت الوزارة محتفظة باسمها وبكيانها وبأن لها رئيساً مسئولاً، وقد بدأ هذا الخط منذ عهد الرئيس السادات، ولكنه تأكد تماماً فى عهد الرئيس مبارك.

أما فى عهد الرئيس عبدالناصر فقد تغير اسم الوزارة أكثر من مرة إلى المجلس التنفيذى للإقليم المصرى، والحكومة المركزية ثم المجلس التنفيذى فى مقابل مجلس الرئاسة ثم العودة إلى الوزارة.

☐ قل إلى حد كبير استحداث الوزارات الجديدة فى عهد الرئيس مبارك باستثناءات يمكن القول بأنها كانت ضرورية لمواجهة ظروف موسمية كوزير الدولة للسكان فى الفترة التى شهدت الإعداد لعقد مؤتمر السكان العالمى فى

مصر، وبعدها ضُمت الوزارة إلى وزارة الصحة. وأخيراً تم استقلال البيئة بوزير دولة وذلك تمشياً مع الاتجاهات العالمية في الحالتين (البيئة والسكان)، وفيما عدا هذا فإن الاستقرار قاد إلى ضم الوزارات الجديدة إلى الوزارات الأم كالهجرة والمغتربين في الخارج، ومع هذا فإن الحلول الوسطى فرضت نفسها في استبقاء بعض الوزارات في مهام شكلية لفترات محدودة كوزير التنمية الريفية!

□ لكن العنصر الأكثر أهمية يتمثل في تركيز الاهتمام على مجالين مهمين للإصلاح الاجتماعي الاقتصادي، وهما التنمية الإدارية وسياسات الخصخصة، وحين بدأت عملية الخصخصة تولى رئيس الوزراء بنفسه مهمة وزير قطاع الأعمال ثم أسندت إلى وزير مخضرم، وفي آخر التعديلات تفرغ لها تماماً هذا الوزير المخضرم وهو الدكتور عاطف عبيد، أما التنمية الإدارية فقد تفرغ لها أيضاً وزير سياسي هو الدكتور محمد زكي أبو عامر.

□

وقد توفي رئيس الوزراء الأول الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين وهو في منصبه، بل في مكتبه، كما توفي رئيس الوزراء التالي له وهو الفريق أول كمال حسن علي بعد أن ترك المنصب بفترة، أما الدكتوران علي لطفي وعاطف صدقي فإنهما مازالا قريبين من مواقع المسئولية، وإن كان الدكتور عاطف صدقي أقرب حيث يتولى منصب المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة.

وحين نتأمل في الوزارة الحالية فسنجد أنها تضم طبقات من تعاقب

الوزراء، فقد تولى الدكتور الجنزورى رئاسة الوزارة فى يناير ١٩٩٦، وأجرى لها تعديلاً فى يوليو ١٩٩٧ بدا محدوداً فى الأسماء ولكنه كان بالفعل غير محدود فى المهام الوزارية . . وفى الوزارة القائمة الآن اثنان توليا الوزارة منذ عهد الرئيس السادات بلا انقطاع، الأول والأقدم هو المهندس سليمان متولى سليمان (منذ أكتوبر ١٩٧٨)، والثانى هو المهندس ماهر أباظة (منذ مايو ١٩٨٠)، ثم يأتى بعد هذين فى الأقدمية رئيس الوزراء نفسه ونائب رئيس الوزراء الوحيد الدكتور يوسف والى وصفوت الشريف وزير الإعلام، وقد دخلوا أولى وزارات الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى يناير ١٩٨٢.

من الوزراء الذين لم يدخلوا الوزارة إلا فى عهد وزارة كمال حسن على لم يبق إلا الدكتور عاطف عبيد، على حين لم يبق من الوزراء الجدد فى وزارة الدكتور على لطفى أى وزير، من الوزراء الذين لم يستوزروا إلا فى عهد الدكتور عاطف صدقى على مدى وزاراته الثلاث بقى خمسة عشر منهم المشير طنطاوى والسفير عمرو موسى والمستشار فاروق سيف النصر وفاروق حسنى ومحمود شريف وحسين كامل بهاء الدين وحمدى البنبى ويوسف بطرس غالى وكمال الشاذلى وممدوح البلتاجى وزكى أبو عامر ومحمد إبراهيم سليمان ومحمد الغمرى وأحمد العماوى وأحمد جويلى، ومن الطريف أن هؤلاء جميعاً دخلوا وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثانية والثالثة (١٩٨٧ و١٩٩٣)، أما الوزراء الجدد فى وزارته الأولى (١٩٨٦) فلم يبق أحد منهم حتى الآن، على حين أن هناك أحد عشر وزيراً لم يدخلوا الوزارة إلا فى عهد الدكتور الجنزورى سواء فى بدايتها فى يناير ١٩٩٦، أو فى التعديل الذى أجرى لها فى يوليو ١٩٩٧ وهم: محيى الدين الغريب

وظافر البشرى وطلعت حماد و محمود حمدى زقزوق وسليمان رضا وإسماعيل سلام ومفيد شهاب ومحمود أبوزيد وميرفت التلاوى ونادية مكرم عبيد. هذا فضلاً عن وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى الذى دخل الوزارة بمفرده.

هناك بالطبع من وزراء الجنزورى وزيرة دخلت وخرجت بسرعة وهى الدكتورة نوال التطاوى.

تبعاً للترتيب التاريخى لدخول الوزارة لأول مرة فإننا نستطيع أن نرتب وزراء عهد مبارك على النحو الترتيبى التالى بادئين بالرئيس مبارك نفسه.

يحتل الرئيس محمد حسنى مبارك مكانة فريدة ونادرة بين كل أعضاء مجالس الوزراء فى عهد الثورة، فهو الوحيد الذى تولى رئاسة الوزارة فقط من دون أن يتولى قبلها أى وزارة أو أن يجمع بينها وبين وزارات أخرى، وعلى خلاف الرؤساء محمد نجيب وجمال عبدالناصر وأنور السادات فإن الرئيس حسنى مبارك لم يعهد إلى نفسه بتشكيل الوزارة أبداً، كل ما فى الأمر أنه رأس الوزارة الأخيرة للرئيس السادات، وقد شغل الرئيس مبارك هذا المنصب لأقل من ثلاثة شهور أسند بعدها رئاسة الوزراء إلى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى كان بمثابة الرجل الثانى فى الوزارة منذ مايو ١٩٨٠.

وتأتى بعد هذا إلى ترتيب وزراء مبارك تبعاً لأقدميتهم فى تولى هذا المنصب:

□ **الترتيب الأول** : يحتل هذا الترتيب عشرة وزراء دخلوا الوزارة فى يناير ١٩٨٢ عند تشكيلها برئاسة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، ومن الطريف أن أولهم سرعان ما ترك الوزارة بعد شهرين ونصف شهر ليتولى مشيخة الأزهر وهو المغفور له الشيخ جاد الحق على جاد الحق، أما الباقون فمنهم ثلاثة لا يزالون فى الوزارة حتى يومنا هذا، وهم رئيس الوزراء كمال الجنزورى ونائب رئيس الوزراء يوسف والى وصفوت الشريف، أما الوزراء العشرة حسب ترتيب القائمة الصادرة بتشكيل الوزارة فقد كانوا المغفور له الشيخ جاد الحق على جاد الحق، والدكتور محمد صبرى زكى، ثم المستشار عادل عبدالباقى، ومحمد صفوت الشريف، والدكتور كمال الجنزورى، والمهندس فؤاد أبو زغلة، والمغفور له عادل طاهر، واللواء حسن أبو باشا، والدكتور فؤاد هاشم، والدكتور يوسف والى.

□ **الترتيب الحادى عشر** : يحتل هذا الترتيب وزير واحد هو الشيخ إبراهيم الدسوقى، الذى عُين فى ١٧ مارس ١٩٨٢ وزيراً للأوقاف خلفاً للشيخ جاد الحق الذى عُين شيخاً للأزهر.

□ **الترتيب الثانى عشر** : يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء دخلوا الوزارة الثانية للدكتور فؤاد محيى الدين فى أغسطس ١٩٨٢ وهم: اللواء يوسف صبرى أبو طالب، والدكتور وجيه شندى، والدكتور مصطفى السعيد، وتوفيق عبده إسماعيل.

□ **الترتيب السادس عشر** : يحتل هذا الترتيب ثلاثة وزراء عُينوا فى تعديل وزارى محدود فى مارس ١٩٨٣ (عقب صدور الأحكام فى قضية عصمت السادات) وهؤلاء هم: الفريق سعد مأمون، والدكتور محمد

ناجي شتلة، والمهندس محمد السيد الغروري.

□ **الترتيب التاسع عشر** : يحتل هذا الترتيب ثمانية وزراء دخلوا الوزارة في وزارة كمال حسن على فى يوليو ١٩٨٤، وقد عُين مع هؤلاء وزير الخارجية الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، ولكن أقدميته جاءت فى أول الوزراء جميعاً بعد نائبى رئيس الوزراء مصطفى كمال حلمى وأبو غزالة مباشرة، نظراً لأنه كان قد تولى الوزارة فى مطلع السبعينيات، وهؤلاء الوزراء الجدد هم: اللواء أحمد رشدى (الداخلية)، والمهندس عصام راضى عبدالحميد (الرى)، والمهندس محمد عبدالوهاب (الصناعة)، والكيميائى عبدالهادى قنديل (البترول)، والدكتور عاطف عبيد (الدولة لشئون مجلس الوزراء)، والدكتور عبدالسلام عبدالغفار (التربية والتعليم)، والمهندس محسن عبدالفتاح صدقى (الإسكان)، والدكتور محمد الأحمدى أبو النور (الأوقاف).

□ **الترتيب السابع والعشرون** : يحتل هذا الترتيب الدكتور سلطان أبو على، الذى عُين فى ٣١ مارس ١٩٨٥ وزيراً للاقتصاد خلفاً للدكتور مصطفى السعيد الذى استقال من منصبه

□ **الترتيب الثامن والعشرون** : يحتل هذا الترتيب ثمانية وزراء هم الذين دخلوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور على لطفى فى سبتمبر ١٩٨٥ وهؤلاء هم: الدكتور السيد على السيد (شئون مجلسى الشعب والشورى)، ومنصور إبراهيم حسين (التربية والتعليم)، والمهندس عبدالرحمن لبيب (الإسكان)، والدكتور أحمد هيكل (الثقافة)، والمهندس وليم نجيب سفين (شئون مجلسى الشعب والشورى)، والدكتور محمد

فتحى محمد على (التربية والتعليم)، وفؤاد عبداللطيف سلطان (السياحة)، والدكتور حلمى عبدالرازق الحديدى (الصحة).

☐ **الترتيب السادس والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب اللواء زكى بدر، الذى عُين وزيراً للداخلية خلفاً للواء أحمد رشدى الذى استقال عقب أحداث الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ .

☐ **الترتيب السابع والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب الدكتور عاطف صدقى، الذى عُين أول ما عُين رئيساً للوزراء فى نوفمبر ١٩٨٦ ، وهو واحد من ثلاثة فقط بدأوا مناصبهم الوزارية برئاسة مجلس الوزراء أما الآخران فهما الرئيسان محمد حسنى مبارك ومحمد نجيب .

☐ **الترتيب الثامن والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب عشرة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل الدكتور عاطف صدقى لها لأول مرة فى نوفمبر ١٩٨٦ وهم: المغفور له الدكتور محمد جلال أبو الدهب، والدكتور عادل عبدالحميد عز، والدكتور محمد راغب دويدار، والدكتور يسرى مصطفى، والمغفور له الدكتور أحمد سلامة، والدكتور أحمد فتحى سرور، والدكتور محمد أحمد الرزاز، والدكتور محمد على محجوب، وعدلى عبدالشهيد بشاى، وعاصم عبدالحق على .

☐ **الترتيب الثامن والأربعون :** يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل عاطف صدقى لوزارته الثانية فى أكتوبر ١٩٨٧ وهؤلاء هم: المستشار فاروق سيف النصر، والدكتور فؤاد إسكندر، والدكتور موريس مكرم الله، وفاروق حسنى .

وينبغى أن نشير هنا إلى أن الفريق يوسف صبرى أبو طالب قد عاد إلى دخول الوزارة لتولى منصب وزير الدفاع فى أبريل ١٩٨٩ .

☐ **الترتيب الثانى والخمسون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد عبدالحليم موسى، الذى عُين وزيراً للداخلية فى يناير ١٩٩٠ عقب استقالة اللواء زكى بدر .

☐ **الترتيب الثالث والخمسون :** يحتل هذا الترتيب المستشار أحمد رضوان جمعة منصور، الذى عُين وزيراً للدولة بمجلس الوزراء فى يونيو ١٩٩٠ .

☐ **الترتيب الرابع والخمسون :** يحتل هذا الترتيب فى الواقع خمسة وزراء عُينوا فى ٢٠ مايو ١٩٩١ ، ولكن اثنين منهم عُينا بأقدمية خاصة ، فالفريق محمد حسين طنطاوى يسبق السيد صفوت الشريف فى الأقدمية والسفير عمرو موسى يليه، وقد اتضح هذا لنا من ترتيب جلوس الوزراء، ومن الترتيب فى قرار تشكيل الوزارة القادمة، أما الثلاثة الآخرون فقد جاء ترتيبهم حسب الأقدمية الطبيعية، وهؤلاء الخمسة هم : الفريق أول محمد حسين طنطاوى، وعمرو موسى، والدكتور محمود سيد أحمد شريف، والدكتور حسين كامل بهاء الدين، والدكتور حمدى البنبى .

☐ **الترتيب التاسع والخمسون :** يحتل هذا الترتيب وزيران عُينا فى ٢٢ أبريل ١٩٩٣ ، وهما اللواء حسن الألفى الذى عُين وزيراً للداخلية خلفاً للواء محمد عبدالحليم موسى، والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة بمجلس الوزراء .

□ **الترتيب الحادى والستون :** يحتل هذا الترتيب ثلاثة عشر (١٣) وزيرا عُينوا لأول مرة عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣، وهو أكبر عدد من الوزراء الجدد فى مرة واحدة فى عهد الرئيس مبارك، وقد واكب هذا بداية الرئاسة الثالثة للرئيس، وهؤلاء هم: الدكتور ماهر أحمد مهران (السكان)، والمهندس محمد صلاح الدين حسب الله (الإسكان)، وكمال محمد الشاذلى (شئون مجلسى الشعب والشورى)، والدكتور ممدوح أحمد البلتاجى (السياحة)، ومحمود محمد محمود بيومى (الاقتصاد)، والدكتور محمد عبدالهادى راضى (الأشغال)، والدكتور على عبدالفتاح المخزنجى (الصحة)، والدكتور محمد زكى أبو عامر (شئون مجلسى الشعب والشورى)، والدكتور إبراهيم فوزى (الصناعة)، والدكتور محمد إبراهيم سليمان (التعمير)، والدكتورة فينيس كامل جودة (البحث العلمى)، والدكتور محمد الغمراوى داود (الإنتاج الحربى)، وأحمد أحمد العماوى (القوى العاملة). ، وقد ترك خمسة منهم الوزارة فى أول تغيير وبقى ثمانية!!

□ **الترتيب الرابع والسبعون :** يحتل هذا الترتيب الدكتور أحمد أحمد جويلى، الذى عُين وزيراً للتموين فى أغسطس ١٩٩٤، وذلك بعد تدهور الحالة الصحية لوزير التموين الدكتور جلال أبو الدهب.

□ **الترتيب الخامس والسبعون :** يحتل هذا الترتيب سبعة وزراء عُينوا لأول مرة عند تشكيل حكومة الدكتور كمال الجنزورى الأولى فى يناير ١٩٩٦، وهؤلاء هم: الدكتور محيى الدين الغريب (المالية)، وظافر سليم البشرى (الدولة للتخطيط)، والمستشار طلعت سيد أحمد حماد (الدولة

لشئون مجلس الوزراء)، والدكتور محمود حمدى زقزوق (الأوقاف)، والمهندس سليمان رضا سليمان (الصناعة)، والدكتور إسماعيل سلام (الصحة)، والدكتورة نوال التطاوى (الاقتصاد).

☐ **الترتيب الثانى والثمانون** : يحتل هذا الترتيب أربعة وزراء عُينوا لأول مرة فى ٨ يوليو ١٩٩٧، وهم: الدكتور مفيد شهاب محمود شهاب، والدكتور محمود عبدالحليم أبوزيد، والسفيرة ميرفت مهنى التلاوى، ونادية رياض مكرم عبيد.

☐ **الترتيب السادس والثمانون** : ويحتل هذا الترتيب اللواء حبيب العادلى، الذى عُين وزيراً للداخلية فى خريف ١٩٩٧ بعد استقالة اللواء حسن الألفى غداة حادث الأقصر.

هكذا يمكن القول بأن عدد الوزراء الذين استوزرهم الرئيس مبارك على مدى فترات الرئاسة الثلاث الأولى بلغ ٨٦ وزيراً، لم يتولوا هذه المناصب قبل عهده، وبالإضافة إلى هؤلاء الوزراء الجديد فقد أعاد الرئيس مبارك استوزار مجموعة من الذين تولوا الوزارة من قبل: منهم اثنان فى نفس الوزارات، وواحد فى نفس القطاع، واثنان فى وزارات تخصصهما الأصلى، إذ كانا قد توليا وزارات مختلفة من قبل.

وقد حدثت عملية إعادة الاستوزار على النحو التالى

☐ فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى يناير ١٩٨٢ : اختير محمد عبدالفتاح إبراهيم نائباً لرئيس الوزراء، وكان قد عمل وزيراً للمالية (أبريل ١٩٧٤ - نوفمبر ١٩٧٤)، وللتأمينات (نوفمبر ١٩٧٤ - ١٩٧٥).

كما اختير صلاح حامد وزيرا للمالية، وكان قد عمل وزيراً للمالية مابين نوفمبر ١٩٧٦ وأكتوبر ١٩٧٨.

□ فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية أغسطس ١٩٨٢ : اختير المستشار ممدوح عطية وزيراً للعدل، وكان قد عمل وزيراً للعدل مابين مايو ١٩٧٨ وأكتوبر ١٩٧٨ فى وزارة ممدوح سالم الأخيرة.

□ فى وزارة كمال حسن على : اختير الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزيراً للخارجية، وكان قد شغل من قبل منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء فى أثناء وزارات الدكتور محمود فوزى (١٩٧٠ - ١٩٧٢).

□ وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية : اختير الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيراً للدفاع، وكان قد شغل من قبل منصب وزير الدولة للتنمية الشعبية . . وهكذا.

ويمكن إضافة رئيس الوزراء الدكتور على لطفى إلى هؤلاء الخمسة، فقد كان قد ترك الحكومة منذ مايو ١٩٨٠ وعاد رئيساً للوزراء ١٩٨٥.

أسباب ودوافع التغيير

وسوف نلاحظ بوضوح أن الاستقرار كان بمثابة الظاهرة الأكثر شيوعاً فى ديناميكيات النخبة الحاكمة فى عهد الرئيس مبارك، وأن التغيير قد تم لأسباب طبيعية جداً وهى على سبيل المثال :



□ **الوفاة المفاجئة :** د . فؤاد محيى الدين ، محمد عبدالحميد رضوان .

والوفاة المتوقعة : محمد عبدالهادى راضى .

والوفاة الإكلينيكية : محمد جلال أبو الدهب .

الخروج بسبب المرض : المستشار أحمد ممدوح عطية وزير العدل ، وهو الذى رشح خلفه .

□ **الترفيع :** الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخاً للأزهر ، والدكتور أحمد فتحى سرور رئيساً لمجلس الشعب ، والدكتور بطرس غالى أميناً عاماً للأمم المتحدة ، والدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد أميناً عاماً للجامعة العربية ، والمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة مساعداً لرئيس الجمهورية .

□ **الاستقالات الملحة والضرورية :** فى هذا الصدد أبرز استقالة هى استقالة الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد ، ثم استقالات وزراء الداخلية بسبب أحداث حادة : أحمد رشدى (الأمن المركزى) - زكى بدر (خطبة بنها) - محمد عبدالحليم موسى (المفاوضات مع جماعات العنف) - حسن الألفى (حادث الأقصر) .

□ **طول البقاء فى المنصب الوزارى :** م . أحمد عز الدين هلال (١٩٨٤) الذى آثر الخلود إلى الراحة ، د . مصطفى كمال حلمى (١٩٨٥) وبعد ذلك انتخب رئيساً لمجلس الشورى ، د . آمال عثمان (١٩٩٧) وانتخبت بعد ذلك وكيلة لمجلس الشعب ، المهندس حسب الله الكفراوى الذى آثر الخلود إلى الراحة (١٩٩٣) ، ألبرت برسوم سلامة (١٩٨٥) ، سعد محمد أحمد ، جمال السيد إبراهيم ، عصام راضى عبدالحميد ، عبدالهادى قنديل .

□ **تغيير المجموعات الوزارية المتجانسة :** وقد أصبح هذا شبه تقليد فى الوزارات الاقتصادية، وفى يناير ١٩٨٢ خرج الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد وحلت محله مجموعة من الوزراء سبق لهم تولى المنصب : محمد عبدالفتاح إبراهيم ، وصلاح حامد، فى أغسطس ١٩٨٢ خرج محمد عبدالفتاح إبراهيم . . وعند تشكيل وزارة عاطف صدقى خرج صلاح حامد، وسلطان أبو على .

□ **بسبب تداول أسماء الوزراء فى أحكام قضائية مست نزاهة الحكم :** كان هذا سبب بارز فى بداية عهد الرئيس حسنى مبارك حيث خرج المستشار حلمى عبدالآخر فى يناير ١٩٨٢ بسبب قضية رشاد عثمان، وأحمد نوح ، وفؤاد أبوزغلة فى مارس ١٩٨٣ عقب إعلان الحكم فى قضية عصمت السادات، على الرغم من عدم توجيه اتهامات محددة إلى هؤلاء الوزراء .

□ **الخروج لتولى منصب المحافظ :** حدث هذا فى مارس ١٩٨٣ حيث عُين وزير التنمية الشعبية يوسف صبرى أبو طالب محافظاً للقاهرة .

□ **الخروج بسبب عدم النجاح فى الصمود للاحتكاك بالصحافة :** توفيق عبده إسماعيل .

□ **الخروج السريع جداً وفى أقرب فرصة تغيير وزارى :**

□ فؤاد هاشم : فترة وزارة فؤاد محيى الدين الأولى فقط .

□ عادل طاهر : فترة وزارة فؤاد محيى الدين الأولى فقط .

□ د . محمد السيد الغرورى، وسعد الدين مأمون : بقيا فترة قصيرة فى

نهاية وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية (من مارس ١٩٨٣ حتى يوليو ١٩٨٤).

☐ عبدالسلام عبدالغفار ومحسن صدقى : لم يمكثا إلا وزارة كمال حسن على.

☐ حلمى الحديدى، ومنصور حسين، وعبدالرحمن لبيب، ووليم نجيب سفين، ومحمد فتحى محمد على: فترة وزارة الدكتور على لطفى فقط. هذا فضلا عن الدكتور على لطفى نفسه.

☐ نوال التطاوى : من ١٩٩٦-١٩٩٧ فى وزارة الدكتور الجنزورى.

☐ ماهر مهران، على عبدالفتاح، وصلاح حسب الله، ومحمود بيومى، وإبراهيم فوزى عبدالواحد: دخل هؤلاء الخمسة وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة ٤ أكتوبر ١٩٩٣ وتركوا الوزارة عند تشكيل الدكتور الجنزورى للوزارة التالية فى يناير ١٩٩٦.

☐ سلطان أبو على : لم يبق إلا لجزء متمم لوزارة كمال حسن على ثم وزارة على لطفى فقط.

☐ عدلى عبدالشهيد : لم يبق إلا وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى فقط.

☐ موريس مكرم الله : لم يبق إلا وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فقط (ولكنها ٦ سنوات).

☐ فؤاد اسكندر : لم يبق إلا وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فقط (ولكنها ٦ سنوات).

(٢٦)
المحافظون فى الفترات الثلاث الأولى
من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك

على مدى الفترات الثلاث الأولى من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك تولى ٧٢ محافظا مناصب المحافظين، وفى بداية فترة رئاسته الرابعة تم تعيين ١٦ محافظاً جديداً، هذا بالاضافة الى ٢٦محافظا كانوا موجودين فى الاصل وتم تغييرهم تباعا .

ونستطيع ان نحصر المحافظين الجدد فى عهد مبارك وبترتيب التعيين بحيث نتفهم مبدأ الاستقرار الذى حرص عليه الرئيس على النحو التالى

□ **الأول** : يحتل هذا الترتيب اللواء أحمد شوقى المتينى، وقد عُين فى مارس ١٩٨٢ وترك المنصب فى مارس ١٩٨٤ .

□ **الثانى** : يحتل هذا الترتيب سبعة محافظين عُينوا فى مايو ١٩٨٢ .

□ وقد عُين أحدهم وزيراً فى فبراير ١٩٨٦ : وهو اللواء زكى بدر .

□ وعُين آخر رئيساً لجامعة المنيا فى سبتمبر ١٩٨٤ : الدكتور محمود كامل الريس .

● كان هذا الفصل قد نشر قبل حركة المحافظين الاخيرة وقد عدلت بيانات واحصاءات هذا الفصل بعد حركة المحافظين الأخيرة .

□ وتوفى ثالث وهو فى منصبه فى يونيو ١٩٨٦ : اللواء محمد فوزى معاذ .

□ وترك أربعة منهم المنصب فى التواريخ المذكورة بين الأقواس ● :

- اللواء بكير محمد بكير (يوليو ١٩٨٦) .

- الدكتور عبدالحميد حسن (أكتوبر ١٩٨٧) .

- على إبراهيم على (أبريل ١٩٨٩) .

- المستشار محمد فكرى عبدالحميد (أبريل ١٩٩٣) .

□ **التاسع** : يحتل هذا الترتيب اللواء محمد منير شاش ، الذى عُين فى سبتمبر ١٩٨٣ وقد ظل يشغل منصبه باتصال حتى يناير ١٩٩٦ .

□ **العاشر** : يحتل هذا الترتيب ثلاثة عُينوا لأول مرة فى مارس ١٩٨٣ :

□ أما الدكتور فاروق التلاوى فقد بقى فى منصبه حتى أصبح أقدم المحافظين ، وقد تولى محافظات الوادى الجديد والفيوم والبحيرة ، وقد ظل منصبه حتى أكتوبر ١٩٩٩ .

□ أما الآخران فقد تركا المنصب فى التواريخ المذكورة بين الأقواس :

- اللواء مجدى سليمان (يونيو ١٩٨٦) .

- المهندس نبيل حلاوة (مارس ١٩٩١) .

وفيما بين ترتيب هؤلاء والترتيب التالى لهم أعيد تعيين اللواء سعد

● ستتبع هذه القاعدة فيا يلى من أسماء .

الشربينى محافظاً للدقهلية (فبراير ١٩٨٤) ليكون بذلك ثامن محافظ سابق منذ بدء نظام الإدارة المحلية يعاد تعيينه وقد بقى فى منصبه حتى أبريل ١٩٨٩ .

□ **الثالث عشر :** يحتل هذا الترتيب اللواء قدرى عثمان بدر، وقد عُين فى مارس ١٩٨٤ وتوفى فى صيف ١٩٩١ .

□ **الرابع عشر :** يحتل هذا الترتيب ثلاثة محافظين عُينوا لأول مرة فى أكتوبر ١٩٨٤ :

□ وقد عُين أحدهم وزيراً للتموين وهو الدكتور أحمد أحمد جويلى (أغسطس ١٩٩٤).

□ وبقى أحدهم محافظاً حتى يوليو ١٩٩٧ وهو المستشار السيد إسماعيل الجوسقى .

□ بينما ترك الثالث منصبه مبكراً (فى يونيو ١٩٨٦) وهو اللواء عبدالرحمن الفرماوى .

□ **السابع عشر :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد سامى خضير، وقد عُين محافظاً فى مارس ١٩٨٦ وترك منصبه فى مايو ١٩٩٢ .

□ **الثامن عشر :** يحتل هذا الترتيب اثنان عُينا لأول مرة فى ١٠ يوليو ١٩٨٦ :

□ وقد عاد الأول فى أكتوبر ١٩٨٧ إلى ترتيبه القضائى، وهو المستشار هاشم قراعة .

□ بينما ترك الآخر المنصب فى مايو ١٩٨٩ ، وهو اللواء أحمد تحسين شنن .

□ **العشرون :** يحتل هذا الترتيب أربعة محافظين عُينوا فى ١٣ يوليو ١٩٨٦ ، أى بعد المحافظين الثلاثة السابقين بثلاثة أيام فقط ، وقد تركوا جميعاً المنصب فى التواريخ المذكورة بين الأقواس :

□ اللواء ممدوح سليم زكى (أكتوبر ١٩٨٧) .

□ اللواء عبد التواب رشوان (أبريل ١٩٩٠) .

□ الدكتور يحيى محمد حسن (أكتوبر ١٩٩١) .

□ اللواء محمد نور الدين عفيفى (مايو ١٩٩٢) .

□ **الرابع والعشرون :** يحتل هذا الترتيب ستة محافظين عُينوا فى أكتوبر ١٩٨٧ :

□ وقد عُين اثنان منهم وزيرين :

- اللواء محمد عبدالحليم موسى وزيراً للداخلية (يناير ١٩٩٠) .

- الدكتور محمود شريف وزيراً للإدارة المحلية (مايو ١٩٩١) .

□ ولا يزال أحدهم محافظاً : وهو الدكتور عبد الرحيم شحاتة . وقد أصبح أقدم المحافظين الآن ، وقد تولى محافظات الفيوم ثم الجيزة فالقاهرة .

بينما ترك اثنان منهم المنصب فى يناير ١٩٩٦ هما :

ـ**الدكتور محمد عادل إلهامى ، وقد تولى محافظتى البحيرة فالقليوبية .**

ـ الدكتور عبدالوهاب سيد أحمد، وقد تولى محافظتى القليوبية فالشرقية .

☐ أما السادس فقد ترك منصبه مبكراً منذ مارس ١٩٩١ :

وهو اللواء محمد حسين مدين .

☐ **الثلاثون :** يحتل هذا الترتيب أربعة محافظين عُينوا فى أبريل ١٩٨٩ :

☐ وقد عُين أحدهم وزيرا فى أبريل ١٩٩٣ وهو اللواء حسن الألفى .

☐ وقد بقى المستشار عبد الفتاح غلوش حتى يوليو ١٩٩٧ وتولى بنى سويف والقليوبية .

كما بقى المستشار عبد الرحيم نافع محافظاً حتى يناير ١٩٩٦ وتولى قنا ثم دمياط .

☐ بينما ترك الرابع المنصب فى أبريل ١٩٩٣ وهو اللواء كمال حسن منصور (مرسى مطروح) .

☐ **الرابع والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب اللواء ممدوح برعى ، وقد عُين محافظاً فى يناير ١٩٩٠ وترك المنصب فى مارس ١٩٩١ .

☐ **الخامس والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب اللواء عبدالحميد بدوى الذى عُين محافظاً للمنيا فى أبريل ١٩٩٠ وبقى حتى يناير ١٩٩٦ .

☐ **السادس والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب اللواء عبدالمنعم سعيد، وقد عُين محافظاً فى مايو ١٩٩٠ وتولى أربع محافظات هى : السويس، وجنوب سيناء، والبحر الأحمر، ومرسى مطروح، وبقي محافظا حتى يوليو ١٩٩٧.

☐ **السابع والثلاثون :** يحتل هذا الترتيب أربعة محافظين عُينوا فى مارس ١٩٩١ :

☐ وقد بقى اثنان منهم محافظين حتى نهاية فترة الرئيس مبارك الثالثة وهما :

- المستشار ماهر الجندى، وقد تولى كفر الشيخ ثم الغربية ثم الجيزة.
- اللواء محمد حسن طنطاوى، وقد تولى سوهاج ثم الفيوم.

ولكنهما تركا المنصب مع حركة المحافظين التى تمت فى ١٩٩٩.

☐ وترك آخران المنصب فى التاريخين المذكورين بين الأقواس :

- المستشار محمود بهى الدين عبدالله (مايو ١٩٩٢).
- اللواء مصطفى كامل (مارس ١٩٩٣).

☐ **الحادى والأربعون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد صلاح مصباح، وقد عُين محافظاً فى مايو ١٩٩١، وقد عمل فترة قصيرة محافظاً للبحر الأحمر ثم محافظا لأسوان، وقد بقى فى منصبه حتى نهاية فترة الرئيس مبارك الثالثة.

□ **الثانى والأربعون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد سميح السعيد، الذى عُين محافظاً للسويس فى أغسطس ١٩٩١ ثم نقل محافظاً لأسيوط فى أبريل ١٩٩٣ ، وقد توفى فى منصبه فى نهاية ١٩٩٥ .

□ **الثالث والأربعون :** يحتل هذا الترتيب السيد محمد صبرى القاضى، الذى عُين فى أكتوبر ١٩٩١ ، وتولى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف وترك منصبه فى يوليو ١٩٩٧ .

□ **الرابع والأربعون :** يحتل هذا الترتيب ثلاثة محافظين عُينوا لأول مرة فى مايو ١٩٩٢ :

وقد بقى اللواء يحيى البهنساوى محافظاً حتى يوليو ١٩٩٧ وتولى قنا ثم السويس .

أما المستشار صلاح عطية فقد عمل محافظاً للبحيرة حتى ترك منصبه فى ١٩٩٦ .

□ بينما ترك اللواء جميل أبو الدهب منصبه فى أبريل ١٩٩٣ .

□ **السابع والأربعون :** يحتل هذا الترتيب ستة محافظين عُينوا فى أبريل ١٩٩٣ ، وبقى منهم ثلاثة حتى الآن وهم :

- اللواء مصطفى إبراهيم صادق وقد عمل محافظاً للسويس ثم بورسعيد .

- اللواء فخر الدين خالد عبده وقد عمل محافظاً لبورسعيد ثم الدقهلية .

- المستشار عدلى عبدالشكور حسين و قد عمل محافظا للمنوفية .

أما الثلاثة الآخرون فقد تركوا مناصبهم تباعاً، وقد بقى كل من الفريق محمد زاهر عبدالرحمن واللواء محمد عزت السيد حتى يوليو ١٩٩٧ ، وتولى الأول محافظتى مطروح والبحر الأحمر، بينما تولى الثانى محافظة الوادى الجديد، أما اللواء إبراهيم الشيخ فقد عمل محافظاً للدقهلية حتى ١٩٩٦ فقط.

☐ **الثالث والخمسون :** يحتل هذا الترتيب اللواء ممدوح الزهيرى، الذى عُين فى أكتوبر ١٩٩٣ ولايزال يشغل منصبه.

☐ **الرابع والخمسون :** يحتل هذا الترتيب اللواء محمد عبدالسلام المحجوب، الذى عُين فى أغسطس ١٩٩٤ محافظاً للإسماعيلية حتى يوليو ١٩٩٧ حيث عين محافظا للإسكندرية.

☐ **الخامس والخمسون :** يحتل هذا الترتيب ثمانية محافظين عُينوا فى يناير ١٩٩٦ بعد تشكيل وزارة الدكتور كمال الجنزورى، وقد ترك اثنان منصبيهما فى يوليو ١٩٩٦ ، وهما اللواء منصور عيسوى الذى عمل محافظاً للمنيا، واللواء محمد أحمد دسوقى غاياتى الذى عمل محافظاً لشمال سيناء ، ثم ترك أربعة آخرون مناصبهم فى أكتوبر ١٩٩٩ وهم الدكتور محمد رجائى الطحلاوى (أسيوط)، والدكتور حسين رمزى كاظم (الشرقية)، ، والمستشار أحمد عبدالعزيز سلطان (دمياط)، واللواء صفوت شاكر (قنا)، ولايزال اثنان منهما يعملان كمحافظين أما الأول فهو المستشار محمود أبو الليل راشد وقد عين محافظاً لكفر الشيخ ونقل محافظا للجيزة ، وأما الثانى فهو اللواء أحمد عبد العزيز بكر الذى لايزال محافظا لسوهاج منذ تعيينه فى ذلك الوقت .

☐ **الثالث والستون :** يحتل هذا الترتيب عشرة محافظين عُينوا فى يوليو ١٩٩٧ وهم : المستشار أحمد صبرى البيلى (القليوبية)، الدكتور أحمد عبدالغفار (الغربية)، المهندس سعيد النجار (بنى سويف)، اللواء عبد العزيز سلامة (الإسماعيلية)، اللواء مصطفى عبد القادر (المنيا)، اللواء على حفظى (شمال سيناء)، اللواء عثمان شاهين (الوادى الجديد)، اللواء سعد أبو ريدة (البحر الأحمر)، اللواء كمال عامر (مطروح)، اللواء مصطفى عفيفى (جنوب سيناء).

☐ **الثالث والسبعون :** يحتل هذا الترتيب ١٦ محافظاً عينوا لأول مرة فى نوفمبر ١٩٩٩ فى بداية الفترة الرابعة من حكم الرئيس محمد حسنى مبارك، وهو أكبر عدد من المحافظين عُين فى حركة واحدة منذ بدء نظام الإدارة المحلية، وهؤلاء هم :

اللواء محمد سلمى سليم الذى عين محافظا	للوادى الجديد
اللواء مصطفى كامل	لبورسعيد
اللواء فؤاد سعد الدين	للإسماعيلية
المهندس أحمد الليثى	للبحيرة
المستشار حسين مصطفى حسين	لكفر الشيخ
فتحى السيد سعد	للغربية
المهندس عماد الدين أبو العلا	للشرقية

اللواء أحمد عبد الحميد	لشمال سيناء
اللواء أحمد همام	لأسيوط
اللواء حسن حميدة	للمنيا
اللواء سمير يوسف	لمطروح
اللواء محمد سيف الدين جلال	للسويس
الدكتور عبدالعظيم مرسى وزير	لدمياط
اللواء محمد مصطفى الشناوى	للدقهلية
الدكتور سمير الخولى	للفيوم
اللواء عادل لبيب	لقنا

كما عين فى هذه الحركة اللواء محمود خلف رئيساً للمجلس الأعلى لمدينة الأقصر.

وبهذا وصل عدد المحافظين الجدد فى عهد الرئيس مبارك إلى ٨٨ محافظاً [فى مقابل ٩٩ وزيراً] ولكن التغيير امتد بطريقة أكثر كثافة إلى التنقلات بين المحافظين فى المحافظات المختلفة وهو موضوع دراسة أخرى.

□

ويمكن حصر حركات المحافظين فى عهد الرئيس مبارك على النحو التالى:

□ في ٣٠ مارس ١٩٨٢ عُين أحمد شوقي المتيني محافظاً لأسوان (خلفاً للدكتور صبري زكي الذي عُين وزيراً للصحة في يناير ١٩٨٢).

□ وفي ١٧ مايو ١٩٨٢ صدرت حركة تضمنت تعيين ٧ محافظين جدد، ونقل اثنين وبهذا فقد ترك المنصب سبعة محافظين قدامى.

□ وفي ٢ سبتمبر ١٩٨٢ عُين اللواء منير شاش محافظاً لشمال سيناء (خلفاً للواء يوسف صبري أبو طالب الذي اختير وزيراً للدولة للتنمية الشعبية في تعديل وزاري محدود).

□ وفي ١٥ مارس ١٩٨٣ وعقب تشكيل حكومة د. فؤاد محيي الدين الثانية عُين اللواء يوسف صبري أبو طالب وزير الدولة للتنمية الشعبية محافظاً للقاهرة (خلفاً لسعد مأمون الذي عُين وزيراً للحكم المحلي) كما عين المهندس نبيل حلاوة محافظاً لكفر الشيخ (خلفاً لناجي شتلة الذي عُين وزيراً للتموين)

وعين محافظان جديدان آخران. وبهذا ترك المنصب محافظان فقط بالإضافة إلى المحافظين اللذين توليا الوزارة.

□ وفي ٢١ فبراير ١٩٨٤ عُين اللواء سعد الشربيني محافظاً للدقهلية (خلفاً للمهندس توفيق كرارة)

□ وفي ٢٠ مارس ١٩٨٤ عُين اللواء قدري عثمان بدر محافظاً لأسوان (خلفاً للواء أحمد شوقي المتيني)

□ وفي ٥ أكتوبر ١٩٨٤ عُين ثلاثة محافظين جدد لدمياط وبني سويف

وبورسعيد ، وكان محافظ دمياط قد اختير وزيراً للرى فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤)، كما كان محافظ بنى سويف قد عين رئيساً لجامعة المنيا، كما كان محافظ بورسعيد السيد سرحان قد استقال من منصبه (منذ مايو ١٩٨٤) ليخوض الانتخابات البرلمانية عن دائرة بورسعيد.

- ☐ وفى ٨ مارس ١٩٨٦ عُين محافظ لأسيوط (خلفاً للواء زكى بدر الذى عُين وزيراً للداخلية)

- ☐ وفى ١٠ يوليو ١٩٨٦ عُين محافظان جديدان ونقل محافظ إلى محافظة أخرى، وبهذا ترك المنصب محافظ قديم هو اللواء بكير محمد بكير، أما محافظ الإسكندرية السابق اللواء محمد فوزى معاذ فقد انتقل إلى رحمة الله فى يونيو ١٩٨٦ وهو يشغل منصبه.

- ☐ وفى ١٣ يوليو ١٩٨٦ نقل محافظ وعين أربعة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب أربعة محافظين قدامى.

- ☐ وفى أكتوبر ١٩٨٧ وعقب تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فى بدء الدورة الثانية لرئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك نقل محافظ وعين ستة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب ستة محافظين قدامى.

- ☐ فى أبريل ١٩٨٩ نُقل محافظ الشرقية محافظاً للقاهرة (خلفاً لمحافظها الذى عين وزيراً للدفاع) ، ثم نُقل محافظان آخران وعين أربعة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب ثلاثة محافظين قدامى بالإضافة إلى محافظ القاهرة الذى أصبح وزيراً للدفاع.

□ وفى مايو ١٩٨٩ عُين محافظ للسويس (خلفا لمحافظها السابق).

□ وفى يناير ١٩٩٠ نقل محافظ سوهاج محافظاً لأسيوط عقب اختيار محافظها وزيراً للداخلية وعين محافظ جديد لسوهاج.

□ وفى أبريل ١٩٩٠ عُين محافظ للمنيا بديلاً عن محافظها السابق.

□ وفى مارس ١٩٩١ عين أربعة محافظين جدد ونقل محافظ دمياط محافظاً للإسماعيلية خلفا لمحافظها الذى عين رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وبهذا فقد ترك المنصب ثلاثة محافظين قدامى.

□ وفى مايو ١٩٩١ أجرى تعديل وزارى لحكومة الدكتور عاطف صدقى الثانية وقد اختير محافظ القاهرة وزيراً للإدارة المحلية، ونقل محافظ الجيزة محافظاً للقاهرة، كما نقل محافظ البحر الأحمر محافظاً للجيزة وعين محافظ جديد للبحر الأحمر.

□ وفى ١٩ أغسطس ١٩٩١ أجريت حركة تنقلات واسعة بين المحافظين وكانت أكبر حركة تنقلات فى تاريخ الإدارة المحلية حيث تم تبديل مواقع ثمانية محافظين وتم تعيين محافظ واحد جديد ، وفى هذه الحركة لم يترك أحد من المحافظين منصبه رغم تعيين محافظ جديد، ذلك أن قدرى عثمان بدر كان قد توفى فى أثناء توليه المنصب.

□ وفى أكتوبر ١٩٩١ عُين محافظ كفر الشيخ محافظاً للغربية، وعين محافظ جديد لكفر الشيخ (وذلك عقب تنحية الدكتور يحيى محمد حسن محافظ الغربية عن منصبه).

□ وفى مايو ١٩٩٢ نقل محافظ وعين ثلاثة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب ثلاثة محافظين .

□ وفى ٢١ أبريل ١٩٩٣ وعقب تعيين محافظ أسيوط وزيراً للداخلية صدر قرار رئيس الجمهورية بنقل ثلاثة محافظين وبتعيين ستة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب خمسة محافظين قدامى .

□ وفى أكتوبر ١٩٩٣ نقل محافظ جنوب سيناء للبحر الأحمر وعين محافظ جديد لجنوب سيناء وبهذا ترك المنصب محافظ واحد .

□ وفى أغسطس ١٩٩٤ صدر قرار بتعيين محافظ للإسماعيلية(خلفاً للدكتور أحمد جويلى الذى اختير وزيراً للتموين) .

□ وفى يناير ١٩٩٦ وعقب تشكيل وزارة الدكتور كمال الجنزورى تم نقل تسعة محافظين إلى محافظات أخرى ، وتم تعيين ثمانية محافظين جدد ، وبذلك ترك المنصب سبعة محافظين قدامى بالإضافة إلى محافظ أسيوط الذى كان قد فى وهو يشغل منصبه .

□ وفى يوليو ١٩٩٧ وعقب إجراء تعديل وزارى فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى ، تم نقل أربعة محافظين إلى محافظات أخرى وتم تعيين عشرة محافظين جدد ، وبهذا ترك المنصب عشرة محافظين .

□ وفى نوفمبر ١٩٩٩ وفى بداية الفترة الرئاسية الرابعة للرئيس محمد حسنى مبارك وبعد أن عين محافظ المنيا وزيراً للتنمية المحلية فى أكتوبر ١٩٩٩ ، تم نقل ستة محافظين إلى محافظات أخرى وتعيين ستة عشر محافظاً جديدا ، وبهذا ترك المنصب خمسة عشر محافظا .

(٢٧)
رئاسة البرلمان فى عهد الثورة

رؤساء مجالس الأمة والشعب

☐ تولى رئاسة مجلس الأمة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثلاثة فقط هم :

عبد اللطيف البغدادى

محمد أنور السادات

د . محمد لبيب شقير

☐ وتولى رئاسة مجلس الأمة (الشعب) فى عهد الرئيس السادات أربعة هم :

د . محمد لبيب شقير

حافظ بدوى

سيد مرعى

د . صوفى أبو طالب

□ أما رؤساء مجالس الشعب فى عهد الرئيس مبارك فأربعة هم :

الدكتور صوفى أبو طالب حتى ١٩٨٣

الدكتور محمد كامل ليلة حتى ١٩٨٤

الدكتور رفعت المحجوب حتى ١٩٩٠

الدكتور أحمد فتحى سرور حتى الآن

رؤساء مجالس الشورى

□ أما رؤساء مجالس الشورى الذى أنشئ فى نهاية عهد الرئيس السادات فهم ثلاثة :

الدكتور محمد صبحى عبدالحكيم منذ انشائه حتى ١٩٨٦

الدكتور على لطفى حتى ١٩٨٩

الدكتور مصطفى كمال حلمى حتى الآن .

(٢٨)
من هو شيخ الأزهر القادم ؟

شيخ الأزهر القادم سيحتل ترتيب الثالث والأربعين بين شيوخ الأزهر . . فمن هو؟ .

الإجابة ربما تكون سهلة جدا لأن المشايخ الثلاثة السابقين : عبد الحليم محمود ومحمد عبد الرحمن بيصار وجاد الحق ، كانوا يشغلون منصب وزير الأوقاف قبل اختيارهم لمشيخة الأزهر . . حتى ولو لمدة قصيرة . والشيخ جاد الحق نفسه عمل وزيرا للأوقاف لمدة تقل عن خمسة وثمانين يوما حين اختير شيخا للأزهر فى مارس ١٩٨٢ . . وهى نفس المدة التى قضاها الآن الدكتور حمدى زقزوق فى منصب وزير الأوقاف . . هل هى مجرد مصادفة؟

على كل حال فإن الدكتور بيصار عمل وزيرا للأوقاف لأقل من ١٢٠ يوما قبل أن يختار شيخا للأزهر . ولكن الدكتور محمد سيد طنطاوى يتمتع بعلاقات أوثق بمؤسسة الرئاسة وبمراكز صناعة القرار فى مصر ، فضلا عن

● نشر هذا المقال عقب وفاة الشيح حاد الحق على جاد الحق وقبل اختيار الدكتور محمد سيد طنطاوى سيخا للازهر



أنه يرتدى الزى الأزهرى ويشغل منصب المفتى منذ عام ١٩٨٦ ، أى أنه قارب عشر سنوات فى هذا الكرسى . . ولكن الأقدار لعبت لعبة غريبة جدا . ففى يوم وفاة شيخ الأزهر (الجمعة) صدر «الأهرام المسائى» وبه حديث مطول مع المفتى يقول فيه إنه هو الوحيد صاحب الرأى الملزم فى الحلال والحرام(!!!) فهل سيتنازل المفتى عن هذا الحق ليكون شيخا للأزهر، ويفقد الرأى الملزم!!

هل حدث أن صعد المفتى إلى مشيخة الأزهر مباشرة فى عهد الثورة، هناك سابقة تعيين المفتى حسن مأمون الذى عين شيخا للأزهر فى عام ١٩٦٤ وكان مفتيا للجمهورية منذ عام ١٩٥٥ . وفيما قبل الثورة جاء الشيخ عبد المجيد سليم من الإفتاء إلى مشيخة الأزهر، لكنه قال قولته المشهورة: تقتير هنا وإسراف هناك.

الإجابة السهلة ليست دائما هى الإجابة الصائبة، وخصوصا أن الرئيس محمد حسنى مبارك يتمتع بخطوط اتصال واسعة، وبمعلومات غزيرة عن كافة الشخصيات الأزهرية والدينية، فضلا عن علاقاته الشخصية والأسرية بكثير من كبار العلماء.

وفى مقدمة الشخصيات المرشحة بالطبع لتولى المنصب الرفيع أبرز وزراء الأوقاف السابقين وهو الشيخ الشعراوى، وهو ألمع العلماء الأزهريين على قيد الحياة الآن . صحيح أنه لم يحصل على شهادة الدكتوراه كالوزير والمفتى، لكنه يتمتع بحضور متواصل، كما أنه نال جائزة الدولة التقديرية، وهى أرفع جائزة مصرية، فضلا عن أنه الوحيد الباقى الآن على قيد الحياة من الأقطاب الثلاثة الذين هنأوا الرئيس يوم سلامته من حادث أديس أبابا.

يلى الشيخ الشعراوى فى الأقدمية كوزير سابق للأوقاف (١٩٧٦ - ١٩٧٨) الشيخ إبراهيم الدسوقى مرعى، الذى عمل وزيرا للأوقاف (١٩٨٢ - ١٩٨٤)، والدكتور الأحمدى أبو النور (١٩٨٤ - ١٩٨٦) وكلاهما يتمتع بسمعة علمية ودينية رفيعة، فضلا عن مكانتهما بين الأزهريين سواء فى مجال الدعوة (الأوقاف) أو التدريس (جامعة الأزهر).

بالإضافة إلى العلماء الثلاثة هناك وزراء أوقاف سابقون كالدكتور محجوب (١٩٨٧ - ١٩٩٦)، وهو أستاذ مساعد فى كلية الحقوق جامعة عين شمس، لكنه درس فى كلية الشريعة، وهناك من رجال الثورة شخصيتان مهمتان: نائب الرئيس حسين الشافعى الذى عمل وزيرا للأوقاف أكثر من مرة، وأحمد طعيمة الذى تولاها بعد الباقورى (عام ١٩٥٩)، وهناك أيضا نائب وزير أوقاف.. هو الدكتور أحمد خليفة!!.

وبالطبع فإن المنصب ليس حكرا على الذين يشغلون الآن مناصب رفيعة فى الحكومة المصرية.. وهناك بالطبع احتمال الرجوع بالزمان خطوة أو خطوتين للإفادة من الكفاءات الرفيعة التى تولت مناصب أزهرية ودينية رفيعة، وخصوصا إذا كانت ذات وزن إسلامى كبير.

هناك الشيخ محمد خاطر الذى كان يتولى منصب الإفتاء قبل الشيخ جاد الحق نفسه وطيلة السبعينيات تقريبا.. وهو على علاقة قديمة بالرئيس مبارك منذ كان قاضيا فى محكمة شبين الكوم، كما أنه عضو فى مجمع البحوث الإسلامية.

هناك أيضا رؤساء جامعة الأزهر السابقين الذين أحيلوا إلى التقاعد وهم

فى قمة عطائهم فى الخامسة والستين . . أبرز هؤلاء هو الدكتور محمد السعدى فرهود، وهو يمثل قمة علمية وقدرة إدارية بارزة، فضلا عن التزامه الشديدة، وهو قد عمل أيضا وكيلا للجامع الأزهر فى أول عهد الشيخ جاد الحق وقبل أن يُختار رئيسا لجامعة الأزهر (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧)، كما أنه عضو فى مجمع البحوث الإسلامية، وهو من الأزهريين القلائل الذين نالوا جائزة الدولة التقديرية كالشعراوى والغزالى وأحمد عمر هاشم . وهناك الرئيس الأسبق للجامعة الدكتور عوض الله حجازى (٨٢ عاما)، وهو الآن عضو فى مجلس الجامعة، كما أنه عضو فى مجمع البحوث الإسلامية .

هذا بالطبع إضافة إلى الرئيس الحالى الدكتور أحمد عمر هاشم والرئيس السابق مباشرة الدكتور عبد الفتاح الحسينى الشيخ ولكنهما لا يزالان دون الستين ! ! .

وكيل الأزهر الحالى وهو الشيخ سيد سعود ليس بعيدا هو الآخر عن دائرة الترشيحات . . وقد حدث مرة واحدة أن اختير الوكيل شيخا بدون أن يمر بمنصب الوزارة، وكان هو الشيخ شلتوت (عام ١٩٥٨)، ولكن الشيخ شلتوت كان بالفعل شيخا للأزهر وهو ما يزال وكيلا له ! ! أما الشيخ سيد سعود فإنه قد قضى فى وكالة الأزهر ثلاث سنوات بعد السن القانونية حتى الآن .

من الوكلاء السابقين للأزهر الذين لا يزالون على قيد الحياة الدكتوران محمد السعدى فرهود وعوض الله جاد حجازى، وهما أيضا مديران سابقان للجامعة، والشيخ عبد الحكيم نعناع الذى شغل منصب وكيل

الوزارة لشئون المعاهد الأزهرية قبل أن يشغل منصب وكيل الأزهر . . وثلاثتهم أعضاء فى مجمع البحوث الإسلامية . وهناك أيضا حامد جامع ولكنه يعمل الآن فى الخارج .

فى القانون القديم للأزهر كانت عضوية هيئة كبار العلماء شرطا للترشيح أو الحصول على منصب المشيخة .

وبعد تطوير الأزهر فى عهد عبد الناصر (عام ١٩٦١) حل مجمع البحوث الإسلامية محل هيئة كبار العلماء ، وأصبح هذا المجمع يضم أعضاء من علماء الدنيا ، بالإضافة إلى علوم الدين .

ومن الطريف أن أقدم أعضاء المجمع الآن هو الدكتور سليمان حزين أستاذ الجغرافيا ووزير الثقافة الأسبق ومدير جامعة أسيوط ، وهو أيضا عضو فى مجمع اللغة العربية ، كما أنه رئيس المجمع العلمى المصرى .

ومن المفترض أن يكون شيخ الأزهر القادم عضوا فى مجمع البحوث الإسلامية على الأقل . . ومع هذا فإنه من الممكن ألا يكون الشيخ القادم عضوا فى المجمع ، وبالإضافة إلى الأسماء التى طرحناها فى الفقرات السابقة ، فإن عددا من أعضاء المجمع المهمين يشكلون ما هو بمثابة البدائل إذا ما كان الاختيار قائما على الوصول إلى المكانة العلمية والفقهية دون التقيد بالمناصب الإدارية .

لكن معظم أعضاء المجمع قد وصلوا بالفعل إلى مناصب قبل وصولهم إلى عضويته ، ومع هذا فإن هناك عدد من هؤلاء الأعضاء لم يصلوا إلى مناصب متقدمة .

من هؤلاء :

○ الشيخ محمد فهمى أبو سنة عميد كلية الشريعة الأسبق، وهو يعمل فى المملكة العربية السعودية وهو أكبر العلماء المجمعيين سنا.

○ والدكتور محمد مصطفى شلبى الذى تداولت الصحافة اسمه فى قضية انتحال الدكتوراه الخاصة بالدكتور عبد الفتاح الشيخ مدير الجامعة السابق، والذى انتهى مجلس الدولة إلى تبرئته.

○ وعبد الرحمن العدوى الأمين العام المساعد السابق للجامعة.

وبالإضافة إلى هؤلاء جميعا هناك الشيخ عطية صقر الذى يشغل الآن منصب رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، وقد كان وكيلا لوزارة الأوقاف، كما أنه على المستوى السياسى كان عضوا بارزا فى مجلس الشعب، فقد ترأس لجنة الشئون الدينية فى البرلمان ويتمتع بحضور إعلامى قوى وبعقلية فقهية حاضرة وبأداء من مستوى رفيع. وعلى الخط نفسه من رجال الدعوة فى وزارة الأوقاف يأتى بعد عطية صقر بخطوات لاحقة الشيخ منصور الرفاعى عبيد، وكان هو الآخر ذا نشاط سياسى بارز.

المفاجأة التى سيكون لها وقع طيب (وإن كانت مستبعدة بحكم استبداد الشوفونية بالمصريين الآن) هى أن يلجأ الرئيس حسنى مبارك إلى تعيين شيخ للأزهر من غير المصريين، والقانون لا يمنع هذا، وقد حدث فى بداية الثورة أن عين الشيخ محمد الخضر حسين (وهو تونسى) شيخا للأزهر.

والفرصة لا تزال موجودة، فهناك من العالم الإسلامى علماء كثيرون كرمهم الرئيس حسنى مبارك نفسه على مدى السنوات السابقة. كما أن

هناك من هؤلاء العلماء أعضاء فى كل من مجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومجمع اللغة العربية، ويحضر هؤلاء الاجتماعات كل عام لمدة أسبوع أو أسبوعين على الأقل، وبالتالى فإنهم موجودون بالفعل فى الجهاز البيروقراطى والتكنوقراطى المصرى.

□

خلاصة القول إن اختيار الشيخ القادم سيكون تبعا لما تطلبه الدولة فى هذا الشيخ، وهناك ١٧ معيارا على الأقل:

هناك المرجعية، وهناك القدسية، وهناك المكانة، وهناك أيضا الخبرة، والولاء، والجماهيرية، والشعبية، والسماحة، كما أن هناك العدالة، والهداية، والتنوير، والحرفية، والقدرة، وفضلا عن ذلك فهناك الثقة والمحبة والمعرفة الشخصية والمواءمة السياسية.

وبالطبع فإن كل مرشح من الذين ذكرناهم يتميز جدا فى إحدى هذه الصفات السبع عشرة:

فليس هناك من ينافس الشعراوى فى جماهيريته، ولا أحمد عمر هاشم فى شعبيته، ولا فرهود فى قدرته، ولا عبد الفتاح الشيخ فى حرفيته ونصوصيته، ولا طنطاوى فى مواءمته، ولا زقزوق فى مكانته، ولا الدسوقى فى سماحته، ولا خاطر فى مرجعيته.. وهكذا.. ولكن الاختيار بالطبع يوفق بين العوامل المتنافرة!.

□

متى يصدر القرار؟..

متى يصدر القرار ؟ هذا هو السؤال الثانى فى الأهمية . . فى الغالب فإن الرئيس حسنى مبارك سيؤجل إصدار هذا القرار حتى تمر أربعون يوما على وفاة الإمام الأكبر، نظرا للعلاقة الخاصة والثقة المتبادلة التى كانت بينهما، وهو ما حدث عند وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين لم يكلف الرئيس رئيس الوزراء التالى إلا فى اليوم الحادى والأربعين.

ومع هذا فإن الرئيس حسنى مبارك قد أصدر قرار تعيين الشيخ جاد الحق نفسه قبل مضى أسبوعين على وفاة سلفه، ربما لأن الرئيس يدرك ضخامة المسئوليات الملقاة على هذا المنصب، وأن أمورا كثيرة لا تحتمل التأجيل.

(٢٩)
الوزارت المصرية فى المراحل الانتقالية

ثمة وزارات شكلت وأدت اليمين على نحو ما انتهت إليه الوزارات السابقة، أو مع تغيير طفيف جداً، وبالتالى فإنه لم تكن هناك فرصة للتغيير، وبالتالى يصبح من التعسف فى استخدام المنهج أن نعد هذه الوزارات بمثابة وزارات جديدة عندما ندرس ديناميات التغير، ولا يغير هذا من حقيقة أن هذا العد يظل واجبا عندما ندرس التعاقب التاريخى على نحو ما فعلنا مثلاً فى الباب الثانى من كتابنا «الوزراء»، أو عندما درسنا المسئوليات التى تولاها كل وزير فى الباب الثالث من نفس الكتاب، وكذلك فى كل الأبواب التى يضمها كتابنا «البنيان الوزارى»، أما فى هذا الباب فإننا لابد أن ننبه إلى هذه الحقيقة حتى لا تقودنا الأرقام الصماء إلى التفكير البعيد عن الصواب.

أولاً : الفترات الانتقالية بين رؤساء الدولة

الشاهد أن هذا لم يحدث فى عهد الثورة إلا فى الحدود الدنيا وكانت أبرزها فى الفترات الثلاث التى انتقل فيها الحكم من رئيس إلى رئيس حيث قاد التفكير المصرى المتأثر بكثير من القيم الخلقية الرفيعة والأعراف

الاجتماعية إلى الحفاظ على الأوضاع على ما هى ريثما تستقر الأمور ويبدأ الرئيس الجديد فى تولى سلطاته وممارسة هذه السلطات.

وهذا ما حدث بالفعل عندما تولى الرئيس مبارك الرئاسة، إذ تولى رئاسة نفس الوزارة الأخيرة للرئيس السادات ولم يحدث فيها تغيير باستثناء رئاسته لها ومنح لقب النائب الأول للدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، الذى كان يتولى رئاسة الوزارة على سبيل النيابة فى كثير من مجريات الأمور.

ومن الطريف أن الرئيس مبارك نفسه لم يكن عضوا فى مجلس الوزراء السابق وهذا تقريبا هو ما حدث عند وفاة الرئيس جمال عبد الناصر حيث أسندت رئاسة الوزارة إلى الدكتور محمود فوزى (بعد وفاته بعشرين يوما) وتولى رئاسة نفس الوزارة التى تركها الرئيس جمال عبد الناصر (وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة والأخيرة التى شكلها فى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨ وأجريت عليها تعديلات متعاقبة)، ومن الطريف أيضا أن الدكتور محمود فوزى لم يكن فى ذلك الوقت عضوا فى مجلس الوزراء. وبعد أقل من شهر شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثانية حيث أجريت التعديلات التى يستطيع القارئ الاطلاع عليها فى كتابنا «الوزراء».

ولكن ماذا عن انتقال السلطة من الرئيس نجيب إلى الرئيس عبدالناصر فى عام ١٩٥٤؟ الإجابة أن الصورة كانت مركبة بعض الشيء.

فقد كان الرئيس يرأس الوزارة التى شكلها بعد إعلان الجمهورية فى يوليو عام ١٩٥٣ (وهى وزارته الثانية لأنه ألف وزارته الأولى فى ظل الملكية فى سبتمبر ١٩٥٢)، وفى فبراير عام ١٩٥٤ تقرر أن يرأس عبد الناصر الوزارة

بدلا منه، وهكذا رأس عبد الناصر نفس وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية، ولما كان جمال عبدالناصر نائبا لرئيس الوزراء فقد حل محله في هذا المنصب نائبان هما عبد الجليل العمرى وجمال سالم وأصبح الدكتور على الجريتلى وزيرا للمالية والاقتصاد بدلا من عبد الجليل العمرى، وبعد أيام قليلة - وتحت ضغط المظاهرات الشعبية - عاد الوضع إلى ما كان عليه من قبل وعاد الرئيس محمد نجيب ليترأس الوزارة، وعاد عبد الناصر ليكون نائباً لرئيس الوزراء، وعاد عبد الجليل العمرى وجمال سالم ليكونا وزيرين، وكان على الجريتلى يقترح أن يعود هو الآخر نائباً للوزير، ولكن جميع أعضاء المجلس لم يوافقوه على هذا وبقى وزيرا للدولة للشئون المالية والاقتصادية.

وبعد أيام قليلة أخرى (حوالى ١٦ يوما) حدثت واقعة الاعتداء على الدكتور السنهورى واستقال معظم الوزراء المدنيين ولكن استقالاتهم بقيت معلقة حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية في ١٧ أبريل عام ١٩٥٤، وانتهى عهد الرئيس نجيب برئاسة الوزارة، وإن كان قد بقى رئيسا للجمهورية حتى عزل في نوفمبر عام ١٩٥٤.

هكذا فإن وزارة الرئيس نجيب الثالثة هى بذاتها وزارته الثانية مع تغيير واحد طفيف يتعلق بالدكتور على الجريتلى الذى أصبح وزير دولة بدلاً من أن يكون نائب وزير. على حين أن وزارة الرئيس عبد الناصر الأولى الواقعة بين هاتين الوزارتين تشمل تغييرين آخرين بوصول كل من عبد الجليل العمرى وجمال سالم إلى درجة نائب رئيس الوزراء.

وبالإضافة إلى هذه الحالات الثلاث، فإن هناك حالة أخرى مهمة وهى وزارتا الوحدة الثانية والثالثة في مصر (المجلسان التنفيذيان) حيث تم إجراء

تعديل وزارى فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ أصبح بمقتضاه كمال الدين حسين رئيسا للمجلس التنفيذى للإقليم المصرى خلفا للدكتور نور الدين طراف ولم تجر تعديلات أخرى على مستوى المجلس التنفيذى للإقليم المصرى (فقد كانت التعديلات مقتصرة على مستوى الحكومة المركزية والمجلس التنفيذى للاقليم السورى) .

ومن المهم - الآن - أن نذكر للقارئ أن هذا التقليد وجد منذ مرحلة مبكرة فى النظام الوزارى فى مصر ، ذلك أن مصطفى فهمى باشا كان رئيس الوزراء فى نهاية عهد الخديو توفيق (الوزارة الثالثة عشرة التى تشكلت فى ١٤ مايو ١٨٩١) ، فلما تولى الخديو عباس حلمى الثانى الحكم بقى مصطفى فهمى باشا على رأس وزارته الثانية (الوزارة الرابعة عشرة فى ١٧ يناير ١٨٩٢) على نحو ما انتهت إليه الوزارة السابقة و ورد فى نص الإدارة السنية الصادرة عن الخديو عباس حلمى : « ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم ، كل منكم فى النظارة التى عهدت إليه » .

وقد حدث شىء مشابه عند فرض الحماية وعزل الخديو عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل ، فقد كان حسين رشدى باشا رئيس للوزارة الحادية والعشرين منذ ٥ أبريل ١٩١٤ ، فلما ولى السلطان حسين كامل شكل وزارته الثانية (الوزارة الثانية والعشرون فى التاريخ المصرى) شكل رشدى باشا وزارته من حيث انتهت إليه الأمور فى وزارته الأولى مع تعديل طفيف خرج بمقتضاه أحد الوزراء ، وذلك فى مقابل إلغاء وزارة الخارجية بوقوع مصر تحت الحماية .

وحدث نفس الشيء تقريبا عندما توفى السلطان حسين كامل وخلفه السلطان أحمد فؤاد، إذ شكل رشدى باشا وزارته الثالثة (الوزارة الثالثة والعشرون فى التاريخ المصرى ١٠ أكتوبر ١٩١٧) على نحو ما انتهت إليه وزارته الثانية.

لكن هذا لم يتكرر فى نهاية عهد الملك فؤاد والانتقال إلى عهد الوصاية على الملك فاروق فى ١٩٣٦، ذلك أن على ماهر باشا كان آخر رؤساء وزراء الملك فؤاد وكان قد تولى الوزارة فى نهاية يناير ١٩٣٦ واعداً بانتخابات برلمانية تنتهى إلى تسليم الحكم إلى حزب الأغلبية فى فترة محددة، وتصادف أن توفى الملك نفسه فى خلال هذه الفترة.. وهكذا جاء النحاس باشا إلى الحكم فى ٩ مايو ١٩٣٦ فى نفس التوقيت الذى كان مقدرا له أن يأتى فيه لو لم يمت الملك.

وقد تولى على ماهر باشا نفسه صياغة الموقف بطريقة مشابهة حين قبل رئاسة الوزارة عند قيام الثورة حيث شكل الوزارة بتكليف من الملك فاروق الذى لم يلبث أن عُزل بعد يومين دون أن يقود عزله إلى تشكيل وزارة جديدة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ تؤدى يميناً جديداً أمام هيئة الوصاية الجديدة، وإنما استمرت الوزارة وأسندت إلى نفسها كثيراً من الصلاحيات حتى خلفتها وزارة رأسها الرئيس محمد نجيب قائد ثورة الجيش بعد ٦ أسابيع من قيام الثورة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسلوبين: أسلوب تقليدى، وأسلوب آخر مارسه على ماهر باشا مرتين فى بداية ونهاية عهد الملك فاروق.

ويمكن لنا أن نلخص للقارئ موقف هذه الوزارات الانتقالية بطريقة رقمية على النحو التالى :

□ سوف ننتبه إلى أن الوزارتين ١٣ و١٤ بمثابة وزارة واحدة

١٣ = وزارة مصطفى فهمى باشا الأولى فى ١٤ مايو ١٨٩١

١٤ = وزارة مصطفى فهمى باشا الثانية فى ١٧ يناير ١٨٩٢

□ وسوف ننتبه إلى أن الوزارات ٢١ و٢٢ و٢٣ بمثابة وزارة واحدة

٢١ = وزارة حسين رشدى باشا الأولى ١٥ أبريل ١٩١٤

٢٢ = وزارة حسين رشدى باشا الثانية فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤

٢٣ = وزارة حسين رشدى باشا الثالثة ١٠ أكتوبر ١٩١٧

□ وسوف ننتبه إلى أن الوزارات ٧٢ و٧٣ و٧٤ بمثابة وزارة واحدة وهذه الوزارات هى :

٧٢ = وزارة محمد نجيب الثانية فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٣

٧٣ = وزارة عبد الناصر الأولى فى ٢٥ فبراير عام ١٩٥٤

٤٩ = وزارة محمد نجيب الثالثة فى ٨ مارس عام ١٩٥٤

☐ سوف ننتبه أيضا إلى أن الوزارتين ٧٨ و٧٩ بمثابة وزارة واحدة، وهما :

٧٨ = المجلس التنفيذى برئاسة نور الدين طراف
١٧ أكتوبر عام ١٩٥٨

٧٩ = المجلس التنفيذى برئاسة كمال الدين حسين
١٠ سبتمبر عام ١٩٦٠

☐ سوف ننتبه إلى أن الوزارتين ٨٧ و٨٨ بمثابة وزارة واحدة، وهما :

٨٧ = وزارة عبد الناصر العاشرة — فى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨

٨٨ = وزارة محود فوزى الأولى — فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٧٠

☐ سوف ننتبه إلى أن الوزارتين ١٠٣ و١٠٤ بمثابة وزارة واحدة وهما :

١٠٣ = وزارة السادات الثالثة — ١٤ مايو عام ١٩٨٠

١٠٤ = وزارة مبارك الأولى — ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١

ثانياً : الوفاة المفاجئة لرؤساء الوزارت

حين توفى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وهو يشغل منصبه ، عهد

الرئيس مبارك إلى كمال حسن على برئاسة الوزارة على سبيل النيابة ثم كلفه بعد أربعين يوما بتشكيل الوزارة التالية ، وحين اغتيل أحمد ماهر (فبراير ١٩٤٥) شكل محمود فهمى النقراشى باشا الوزارة التالية على نحو ما انتهت إليه وزارة أحمد ماهر .

أما حين أغتيل النقراشى باشا وكلف ابراهيم عبد الهادى بتشكيل الوزارة فانه أجرى تعديلات فى الوزارة كما دخلها عند تشكيلها وزراء جدد ، وقد حدث هذا أيضا عندما خلف حسين سرى باشا سلفه حسن صبرى باشا فى نوفمبر ١٩٤٠ . .

كما يمكن القول بأن هذا حدث بصورة رمزية حين اغتيل بطرس غالى باشا وخلفه محمد سعيد باشا فانضم إلى الوزارة الجديدة وزير جديد واحد هو يوسف سابا باشا .

ثالثا : الفترات الانتقالية بعد الانتخابات البرلمانية

عادة ما يتم تشكيل وزارة جديدة بعد إجراء الانتخابات العامة ، وقد حدث هذا فى سبتمبر ١٩٧١ وشكل الدكتور محمود فوزى وزارته الرابعة بعد وضع وإعلان الدستور الدائم ، وتكرر هذا مع انتخابات ١٩٧٦ ومع انتخابات ١٩٧٩ التى سنتعرض لها بشىء من التفصيل بعد هذه النبذة التاريخية .

وتصادف أن انتخابات ١٩٨٤ شهدت فى نهايتها وفاة رئيس الوزراء نفسه ، أما انتخابات ١٩٨٧ فقد تواكبت مع بداية فترة رئاسية جديدة للرئيس

مبارك وتشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد الثانية، وأما انتخابات ١٩٩٠ فلم يعقبها تشكيل وزارة جديدة وإن أجرى تعديل لهم لوزارة الدكتور عاطف صدقى فى ١٩٩١ بعدها بفترة، أما انتخابات ١٩٩٥ فلم تعقبها مباشرة وزارة جديدة ولكن وزارة الدكتور الجنزورى تشكلت بعدها بثلاثة شهور .

وفى عهد الرئيس عبد الناصر أجريت الانتخابات البرلمانية فى ١٩٥٧ و١٩٦٤ و١٩٦٩، ولم يترتب على انتخابات ١٩٥٧ تشكيل وزارة جديدة على الرغم من خروج عبد اللطيف البغدادى من الوزارة ليتولى رئاسة مجلس الأمة، كل ما فى الأمر أن أضيفت مناصبه الوزارية إلى حسين الشافعى، وكذلك كان الحال فى ١٩٦٩ .

أما انتخابات ١٩٦٤ فقد أعقبها تشكيل وزارة على صبرى الموسعة (مارس ١٩٦٤) على نحو ما حدث بعد ذلك فى انتخابات ١٩٧١ و١٩٧٦ و١٩٨٤ . . إلخ).

نأتى الآن إلى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) التى شكلها عقب انتخابات برلمانية أجريت فى ١٩٧٩، وسنلاحظ أن هذه الوزارة لم تتضمن كثيراً من التعديلات باستثناء دخول وزيرين جديدين وعودة وزير سابق حتى لتبدو وكأنها هى والوزارة السابقة عليها وزارة واحدة ولهذا يمكننا أن نقول إنه يمكن عد الوزارتين ١٠١ ، ١٠٢ بمثابة وزارة واحدة .

(٣٠)
منابع الوزراء فى بداية عهد الثورة

نستطيع أن نقول إن قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن بمثابة العامل «فورى التأثير» فى تغيير أعضاء الوزارة، بل إن الحقيقة إن هذا التأثير لم يحدث إلا فيما بعد أسابيع وبالتحديد بعد انقضاء الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢، حيث أجرى تعديل كبير فى وزارة على ماهر يوم ٦ سبتمبر، ولكنه لم يكن كافيا لتلبية ما تنشده الروح الجديدة، وسرعان ما أجرى تغيير أكبر فى ٨ سبتمبر، وكان هذا التغيير وزارة جديدة رأسها قائد ثورة الجيش الفريق محمد نجيب نفسه.

أما أولى وزارات الثورة التى تشكلت فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ فقد كانت تنتمى بأكملها إلى العهد القديم.

والشاهد أن عبد اللطيف البغدادى أورد فى مذكراته عبارة مهمة فى هذا الصدد الذى نناقشه، وهى أن على ماهر لما قبل تشكيل الوزارة فى ٢٤ يوليو بناء على عرض الثوار، قال لهم: إنه سوف يشكلها من الوزراء الذين شاركوه العمل فى وزارة ما بعد حريق القاهرة، وهى وزارته الثالثة مابين ٢٦ يناير وأول مارس عام ١٩٥٢.

ولو عدنا إلى تشكيل أولى وزارات الثورة فى ٢٤ يوليو عام ١٩٥٢،

لوجدناها تضم عشرة وزراء بالإضافة إلى على ماهر باشا، وسوف نجد ثمانية من هؤلاء الأحد عشر كانوا فعلا وزراء فى وزارة على ماهر الثالثة، وربما اختلفت مواقعهم ، ولكن هذا لم يكن غريبا، فقد كانت العادة أن يصلح الوزير لأكثر من وزارة، وسنجد أن هناك ثلاثة وزراء جدد هم الذين دخلوا هذه الوزارة، ولكنهم كانوا بالطبع من المؤهلين لدخول الوزارة فى العهد الذى سبق الثورة مباشرة.

ومن المفيد أن نتأمل وزراء على ماهر الثمانية القدامى وما تولوه فى أولى وزارات الثورة، وأن نقارن هذا بما تولوه قبلها:

(١) فقد كان على ماهر نفسه يتولى وزارتى الخارجية والحربية والبحرية فى وزارة فبراير ١٩٥٢، فاحتفظ لنفسه بهاتين الوزارتين فى وزارته الأخيرة فى يوليو ١٩٥٢، وأضاف إليهما الداخلية التى كان يتولاها فى وزارته السابقة أحمد مرتضى المراغى، فلم يكن من المقبول ـ بالطبع ـ أن يشترك المراغى فى الوزارة فى ظل الثورة بعد ما عرف عن موقفه الواضح ضدها.

(٢) تولى الدكتور إبراهيم شوقى وزارة الصحة، وكان يتولاها من قبل بالإضافة إلى الشئون البلدية والقروية.

(٣) تولى إبراهيم عبد الوهاب وزارة التجارة والصناعة والتموين، وكان يتولى هاتين الوزارتين فى بداية الوزارة السابقة ثم تركهما فى فبراير ليصبح وزيرا للدولة.

(٤) تولى ألفونس جريس وزارة الزراعة التى كان يتولاها من قبل.

(٥) تولى سعد اللبان وزارة المعارف العمومية، وكان يتولى وزارة

الأوقاف فى الوزارة السابقة .

(٦) تولى محمد على رشدى وزارة العدل ، وكان يتولى وزارة الشئون البلدية فى وزارة على ماهر الثالثة ، وفد كان فى الأصل وكيلا لوزارة العدل .

(٧) تولى عبد الجليل العمرى وزارة المالية الاقتصاد ، وكان يتولى وزارة التموين فى وزارة على ماهر الثالثة ، وكان فى الأصل وكيلا لوزارة المالية .

(٨) تولى الدكتور محمد زهير جرانة وزارة الشئون الاجتماعية والمواصلات ، وكان يتولى وزارة الشئون القروية فى الحكومة السابقة .

وهكذا كان من الضرورى تعيين وزراء ثلاثة جدد : للأوقاف ، وقد اختير لها فؤاد شيرين باشا ، وللأشغال ، وقد اختير لها أحد كبار مهندس الرى وهو محمد كامل نبيه باشا ، وللشئون البلدية والقروية ، وقد اختير لها عبدالعزيز عبد الله سالم بك ، أما وزراء وزارة على ماهر الثالثة فى ١٩٥٢ الذين لم يشتركوا فى وزارته الرابعة فهم مرتضى المراغى باشا ، وكان هذا أمراً طبيعياً كما أسلفنا ، ومحمد زكى عبدالمتعال ، وكان هذا أيضا أمراً طبيعياً لأنه بعد اقالة وزارة على ماهر قبل أن يشترك فى الوزارة التالية وهى وزارة احمد نجيب الهلالى باشا فضلاً عن أنه كان وزيراً فى وزارة الوفد وخرج على الوفد . .

ولم تكن الحاجة إليه ماسة فى ظل وجود عبد الجليل العمرى الذى كانت

وزارة المالية قد عرضت عليه اكثر من مرة قبل عرضها على زكى عبد المتعال على نحو ما تذكر كثير من المصادر التاريخية ، ولم يشترك فى الوزارة محمد على نمازى باشا وزير العدل فى الوزارة السابقة ، وقد حل محله محمد على رشدى الذى كان وزيراً للشئون البلدية ، كما ذكرنا ، ولا محمد عبدالخالق حسونة وزير المعارف وقد حل محله سعد اللبان وكان حسونة قد اشترك فى وزارة أحمد نجيب الهلالى ، ولا حامد سليمان باشا ولا محمود حسن باشا ولا صليب سامى باشا ولست أدرى سببا محددا لعدم اشتراك هؤلاء الثلاثة الاخرين ، وإن كان هناك سبب منطقى وهو أن الوزارة الجديدة الرابعة كانت تضم ١١ عضوا فى مقابل ١١ عضوا ضمتهم الوزارة السابقة .

بعد هذا وابتداء من سبتمبر ١٩٥٢ لجأت الثورة إلى ثلاثة منابع رئيسية لتزويدها بالوزراء :

(١) الحزب الوطنى :

كان فتحى رضوان ساحرا ، وكان قادرا على أن يستحوذ على عقول وقلوب الشبان من مجايلى ضباط الثورة ، وكانت حركة مصر الفتاة التى بدأت بأحمد حسين وفتحى رضوان قد عانت من الانقسام بحيث أصبح فتحى رضوان زعيما للحزب الوطنى الجديد ، وبقى أحمد حسين زعيما للحركة الأم.

وكان الضباط المنشغلون بالوطنية يرجحون كفة فتحى رضوان ، وقد أثبت التاريخ ذلك فى تعاون فتحى رضوان منذ أوائل الثورة معها ، على حين لم يحدث هذا فى حالة أحمد حسين ، ومن عجائب الأقدار أن الثورة



لـم تصرح بهـذا الموقف فى وضـوح وعلانية إلا بعد قرابة ثلاثين عاما على قيامها حين تحدث أنور السادات فى يوم ٥ سبتبمر عام ١٩٨١ المشهـود فقال ما معناه «إنهم» كانـوا يظنون أحمد حسين هو الظالم وأن فتحى رضوان هو المظلوم، ولكنه(!!) اكتشف أخيرا أن فتحى رضوان هو الظالـم(!!) وكان هذا تبريرا للقبض على فتحى رضوان فى مجموعة سبتمبر عام ١٩٨١ .

وفى كتابه «٧٢ شهرا مع عبدالناصر» يروى فتحى رضوان كيف بدأت علاقته بضباط الثورة بعد قيامها ـ وليس قبل قيامها ـ وقد نقلنا هذه الفقرات بالتفصيل مع تعليقات عليها فى موضع آخر . . ولكن الذى يهمنا هنا هو أن فتحى رضوان سرعان ما أصبح قريبا جدا من دائرة اتخاذ القرار، وأنه أصبح وزيرا فى أولى وزارات الرئيس محمد نجيب، بل إنه فى رواياته يذهب إلى ما هو أبعد من أن يكون رئيسا للوزراء، فهو الذى اقترح أن يكون سليمان حافظ رئيسا للوزراء، وهو الذى رشح الباقورى عن الإخوان، وهو الذى رشح كل الوزراء الذين كانوا من أعضاء الحزب الوطنى .

ومن الطريف أن كل الوزراء من أعضاء الحزب الوطنى سرعان ما تركوا الوزارة باستثناء فتحى رضوان ونور الدين طراف الذى كان قد سبق فتحى رضوان إلى دخول الوزارة بيوم واحد، وليس من الصعب إرجاع السبب فى هذا إلى طبيعة الدم الساخن فى الفكر السياسى لهؤلاء الذين ظلوا على الدوام يمثلون التطرف فى الوطنية .

وعلى أى الأحوال فإنه يمكن القول بأن دماء الحزب الوطنى التى سرت فى وزارة الثورة لبعض الوقت، قد أفادت الضباط فى تكوين كثير من رؤاهم تجاه القضايا العامة، كما تركت فى أذهانهم انطباعات جيدة عن

استعداد الساسة للتخلى عن مواقعهم حين يجدون أنفسهم فى موقف عاجز عن تحقيق ما يعتقدون فيه، وربما كانت مواقف الوزراء من أعضاء الحزب الوطنى، فضلا عن مواقف التكنوقراطيين المتازين هى التى شجعت كثيرا من أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم فيما بعد على أن يتخلوا عن السلطة برضا نفس شديد حتى لو جاءت قراراتهم هذه متأخرة بعض الشىء (فى نظر البعض) أو مبكرة بعض الشىء (فى نظر الآخرين).

(٢) جماعة الرواد :

ليست هناك نصوص مكتوبة تبين كيف نمت أو تنامت العلاقة بين جماعة الرواد وبين رجال الثورة، ولكن المؤكد أن هذه الجماعة كانت (بحكم تكوينها من تكنوقراطيين متميزين فى مجالات متعددة) قادرة على تزويد الثورة بعدد لا نهائى من الكفاءات القادرة على المساهمة فى العمل العام بقدرة عالية، فقد كان تكوين هذه الجماعة يضمن عاملين مهمين جدا فى تكوين رجال الدولة، العامل الأول هو الكفاءة المهنية، والعامل الثانى هو الإلمام الجيد بجوانب العمل العام. وكانت هذه الجماعة تتيح فى لقاءاتها وندواتها الفرصة لاستيعاب الجوانب المختلفة للمشكلات القومية العامة، بحيث كان أعضاؤها يدركون الحجم الحقيقى لكثير من المشكلات والبدائل المختلفة لعلاجها، فإذا أضفنا إلى هذا أنهم كانوا يعرفون بعضهم ويرتبطون بعلاقات الزمالة وأحيانا الصداقة، لأدركنا أن وجودهم كمجموعة أو كجماعة كبيرة كان من العوامل الكفيلة بنجاح المساعدة أو المساندة التكنوقراطية المقدمة من جماعة غير حزبية.

ومن المؤكد أنه لولا وقوع أحداث مارس عام ١٩٥٤، واضطرار معظم

الوزراء من أعضاء جماعة الرواد إلى التخلى عن مناصبهم الوزارية ، لكان من الممكن أن تستمر علاقة أعضاء هذه الجماعة بالثورة إلى أبعد فترة ممكنة . . وبعبارة أخرى ، إنه لو كان هؤلاء قد بدءوا التعاون مع الثورة بعد أحداث مارس عام ١٩٥٤ وبعدما استقرت الأمور لعبدالناصر وزملائه من الشبان لكان من الممكن أن يستمروا مددا طويلة .

ولكن طبائع الأمور كانت تقضى بما حدث فعلا بأن يبتعد هؤلاء بعدما رأوا الاعتداء على الدكتور عبدالرازق السنهورى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، وقد حدث بالفعل أنهم قدموا استقالاتهم عقب وقوع هذا الحادث . . وحتى ما قبل حادث الاعتداء على السنهورى ، كان هؤلاء «الرواد» يميلون بالطبع وبحكم تكوينهم وثقافتهم إلى تحبيذ وجود الديمقراطية أو التوازن الديمقراطى على أقل تقدير ، ويستطيع القارئ لمذكرات الرئيس نجيب وعبداللطيف بغدادى وخالد محيى الدين أن يرى كثيرا من العبارات التى تؤيد صحة هذا الذى نذهب إليه .

وعلى كل الأحوال فإن أقطاب جماعة الرواد ظلوا على علاقة جيدة بالثورة ، حتى وإن كان نصيبهم من المناصب الوزارية قد تقلص ، فلم تكن لأعضاء هذه الجماعة ميول سياسية من أى نوع تتعارض مع اتجاهات الثورة الإصلاحية ، كما لم تكن لهم مصالح معينة أصبحت أقرب إلى أن تصاب بالضرر نتيجة إجراءات تتخذها الثورة ، هذا فضلا عن أن روحهم الوطنية كانت ماتزال متقدة بالحماس ، بل وبالرضا (فى أحيان كثيرة) لقيام الثورة بتحقيق كثير من أهدافهم التى كانوا يحلمون بها لوطنهم .

(٣) جماعة الاخوان المسلمين

من الثابت تاريخيا أن الثورة كانت على علاقة جيدة بالإخوان حتى يوم تشكيل وزارة الرئيس نجيب الأولى فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وقد رشحت الجماعة عددا من الكفايات من داخلها ومن خارجها لتولى الوزارة، ولكن الأمور انتهت باختيار اثنين من هؤلاء هم : الشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الإرشاد، والمستشار أحمد حسنى وكيل محكمة النقض.

ومن الثابت أنه بعد أن تصاعد الخلاف مع الإخوان المسلمين بعد حادث المنشية تضاءلت فرصة على الإخوان البارزين فى المقاعد الوزارية ، وإن كان هذا لا يمنع من أنور سلامة أول وزير للعمل (القوى العاملة) كان ينتمى إلى الإخوان المسلمين.

وفيما بعد فقد تولى الوزارة الدكتور عبد العزيز كامل ، وكان عضوا بمكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين (وقد عين نائبا للوزير فى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨، فوزيرا للأوقاف فى أكتوبر عام ١٩٦٨ ، فنائبا لرئيس الوزراء فى مارس عام ١٩٧٣).

أما فى عهد الرئيس السادات فقد تمت الاستعانة بعدد من الإخوان المسلمين فى المواقع الوزارية فى مراحل مختلفة وأبرز هؤلاء هو الدكتور احمد كمال أبو المجد وهو متعدد الانتماءات حيث كان من فريق زكريا محيى الدين فى عهد عبد الناصر بل وأوذى بسبب ذلك ، كذلك الدكتور على عبد المجيد عبده الذى اختير وزيرا للدولة للتنمية الادارية فى إحدى وزارات ممدوح سالم.

(٣١)
قبل تشكيل الوزارة الجديدة :
هل انتهى عهد الوزراء السياسيين؟

فى ظل الليبرالية التقليدية قبل الثورة، كانت الأحزاب تقدم رجال العمل السياسى، وهكذا كان من المتوقع أنه إذا فاز الوفد فإن وزير المالية سيكون مكرم عبيد [أو فؤاد سراج الدين فى مرحلة تالية]، وسيكون وزير الأشغال هو عثمان محرم باشا، وسيكون وزير المعارف هو أحمد نجيب الهلالى باشا، على حين يكون وزير المعارف فى وجود الأحرار الدستوريين فى الحكم هو الدكتور محمد حسين هيكل باشا.. وهكذا يكون وزير الداخلية فى حالة فوز السعديين أو تحالفهم هو محمود فهمى النقراشى باشا، أو إبراهيم عبدالهادى بعد وفاة النقراشى.

مع هذا كانت هناك فرصة لتولى مجموعة من المستقلين الحكم، ومن هؤلاء المستقلين رؤساء وزارات من أمثال حسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا، وكان هناك بالإضافة إلى هؤلاء الحزبيين، وهؤلاء المستقلين زعماء سياسيون آخرون آثروا أن يكونوا هم بأنفسهم بمثابة الحزب، فهم

● نُشر هذا المقال قبيل تشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩٩ .

ينشئون (مرة بعد أخرى) حزباً جديداً بعد توليهم الحكم لكى يكتسبوا (أو يستكملوا) بقية الصورة الليبرالية ، وكان على رأس هؤلاء اثنان من أهم الشخصيات التاريخية فى مصر الحديثة هما : إسماعيل باشا صدقى وعلى ماهر باشا ، وقد تولى إسماعيل صدقى الوزارة ثلاث مرات على مرحلتين ، وكانت وزارتاه الأولى والثانية متعاقبتين ، على حين تولى على ماهر باشا الوزارة أربع مرات كان آخرها عندما قامت الثورة وهداها ذكاء رجالها واستشارتهم للمخضرمين من أصدقائهم الصحفيين إلى أن على ماهر هو رجل الموقف .

إذن فقد عرفت الحياة السياسية ثلاثة أنواع من السياسيين هم : الحزبيون ، والمستقلون تماماً ، والشخصانيون . .

وحين قامت الثورة فإنها كانت بحكم الفطرة على استعداد لأن ترحب بالعمل مع الطوائف الثلاث وإن كانت بالفطرة أيضاً تميل إلى المستقلين أكثر من الطائفتين الأخريين ، وإذا فضلت الحزبيين أو لجأت إليهم فإنها بطريقة أو بأخرى كانت تدفعهم دفعاً إلى قطع علاقتهم بانتماءاتهم القديمة على نحو ما حدث فى تعيين الشيخ الباقورى وكيل جماعة الإخوان المسلمين وزيراً . . وفى أحيان كثيرة وليست نادرة كانت الثورة تكتشف انتماء من اختارته بعد اختياره بالفعل ، وفى أحيان أخرى كانت تختاره لهذا السبب بالذات ، والعقد الشفوى بين الجانبين ينص على نسيان الانتماء القديم حتى لو أفادت الثورة منه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

□

ويبدو أن الأفضل فى تلخيص دراستنا هذه أن ننظر إلى التطور التاريخى بدءاً من الأقدم إلى الأحدث، ونتأمل الظروف التى دخل فيها كل وزير من هؤلاء إلى الوزارة، وربما نصل إلى بعض الحقائق أو الاستنتاجات من خلال هذه القراءة المتأنية :

١ ـ يمكن القول بأن أول وزيرين سياسيين دخلا وزارة الثورة تركاها فى اليوم التالى وقد كانا صديقين اشتركا معاً فى تأليف كتاب عن الإدارة الحكومية وإصلاحها، وهما الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وصديقه مريت غالى، وقد دخلا الوزارة يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ وخرجا منها يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢.

الوزير الثالث الذى شاركهما نفس الحدث فى الدخول اليوم والخروج فى اليوم التالى كان هو ابن رئيس حزب الأحرار الدستوريين الأشهر محمد محمود باشا، وهو الابن الأشهر أيضاً الذى هو محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة فى عهد الملك السابق، والذى كانت استقالته المسببة ضربة كبيرة لنظام الملك السابق. . وها هو محمود محمد محمود يصبح وزيراً لأول مرة فى عهد الثورة ولكنه لا يلبث فى الوزارة إلا يوماً واحداً.

وفى نفس اليوم دخل وزير سياسى رابع ولكنه استمر مدة طويلة جداً مع الثوة، وقد كان هذا الوزير من أقطاب الحزب الوطنى (القديم) وهو نور الدين طراف، الذى بدأ حياته وزيراً للشئون البلدية والقروية، وفى اليوم التالى أصبح وزيراً للصحة فى وزارة جديدة كانت تضم عدداً من وجوه الحزب الوطنى نفسه على نحو ما سيأتى فى الفقرة التالية.

هكذا فإنه فى نهاية عهد على ماهر وهو آخر السياسيين القدامى بقاء بعد الثورة، وفى آخر يوم من وزارته كانت هناك فكرة سرعان ما أجهضت للاستعانة بوجوه سياسية متميزة، سواء فى علاقتها بالأحزاب (الوطنى - الأحرار - الوفد)، أو العائلات (مذكور - محمد محمود - غالى - طراف).

ولكن هذا الاتجاه سرعان ما توارى فى اليوم التالى ليبدأ اتجاه جديد عندما تشكلت حكومة الرئيس محمد نجيب الأولى فى سبتمبر ١٩٥٢ .

وقد لا يخطئ المرء عندما يجتهد فيقول إن هذه الوزارة كانت ائتلافاً بين أربعة اتجاهات سياية متميزة :

الاتجاه الأول : العسكريون . . وقد احتفظوا برئاسة الوزارة فى يد اللواء محمد نجيب ومعه بعض وزارات فرعية أيضاً .

الاتجاه الثانى : الحزب الوطنى . . وقد احتفظ بمنصب نائب رئيس الوزراء الذى شغله سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأى برئاسة الوزارة ووزارة الداخلية، ودخلت معه مجموعة الحزب الوطنى المعروفة فى أدبيات السياسة المعاصرة بأنها مجموعة فتحى رضوان، وقد ضمت هذه المجموعة كلا من : فريد أنطون ، وحسين أبوزيد ، والدكتور صبرى منصور ، وأحمد محمد فراج طايع، هذا فضلاً عن نور الدين طراف الموجود من اليوم السابق، وقبل هؤلاء جميعاً كل من الوطنى القديم عبدالعزيز على وزعيم هذه المجموعة فتحى رضوان نفسه .

ومن العجيب أنه لأسباب بروتوكولية ورد اسم فتحى رضوان كآخر وزير فى هذه المجموعة بحكم أنه كان محامياً فحسب، على حين كان الباقون من

ذوى المناصب أو المكانات البروتوكولية .

والسبب الخفى كما يرى فتحى رضوان كان فى حقد أحد زملاء دراسته عليه ، وكان هذا الزميل يعمل فى الرئاسة فاستطاع أن يجد السبيل إلى تأخير اسم فتحى رضوان ليكون فى نهاية كشف الوزراء ، وعلى الرغم من هذا فقد بقى اسم فتحى رضوان أكثر لمعاناً من كل زملائه هؤلاء حتى لو كان أحدهم - وهو نور الدين طراف - قد سبقه إلى الوزارة بيوم وبقى بعده عضواً فى الوزارة والهيئة الحاكمة لسنوات طويلة ، ووصل إلى منصب رئيس الوزراء وعضو مجلس الرئاسة .

وبهذا كانت مجموعة السياسيين المنتمين للحزب الوطنى هى أكبر مجموعة فى تآلف هذه الوزارة ، وإن كانت أغلب هذه المجموعة قد تركت الوزارة بأسرع ما يمكن وعلى مراحل متتالية .

الاتجاه الثالث : كان هو جماعة الإخوان المسلمين ، وقد مثلهم المستشار أحمد حسنى ، والشيخ أحمد حسن الباقورى ، وقد بقى الأول إلى مطلع الستينيات وخرج الثانى فى نهاية الخمسينيات .

الاتجاه الرابع : كان مجموعة جماعة الرواد ، وكان الدكتور عبدالجليل العمرى أبرز هؤلاء ، وقد كان وزيراً قبل الثورة وظل وزيراً بعدها ونائباً لرئيس الوزراء ، ومن هذه المجموعة دخل الوزارة عدد من الوزراء البارزين فى تعديل وزارى أجرى بعد ثلاثة أشهر من تشكيل الوزارة ودخل فيه كل من عباس عمار ، وعبدالرازق صدقى ، ووليم سليم حنا ، وحلمى بهجت بدوى ، وكانت هذه المجموعة متجانسة ومتوافقة وقد جمعتها اجتماعات

ولقاءات وندوات جماعة الرواد التى أسسها رئيس الديوان الملكى الأسبق أحمد باشا حسنين.

□

هكذا حكمت الثورة فى نهاية الملكية وقبل أن تعلن الثورة الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣، وتبدأ فى ممارسة الحكم من خلال العسكريين، فقد حل جمال عبدالناصر محل سليمان حافظ فى موقع نائب رئيس الوزراء، كما دخل الوزارة اثنان من الوزراء العسكريين من أعضاء مجلس الثورة وهما عبداللطيف البغدادى وصلاح سالم، وتلاهما فى أكتوبر اثنان آخران هما جمال سالم و زكريا محيى الدين ليكتمل بهذا الضباط ستة فى مجلس الوزراء نجيب ثم عبدالناصر والبغدادى وصلاح سالم، ثم زكريا وجمال سالم، ومع مطلع العام الميلادى الجديد (١٩٥٤) ينضم إليهم كمال الدين حسين، وفى أبريل ينضم إليهم اثنان آخران هما حسين الشافعى وحسن إبراهيم، ولا يتبقى بعد هذا إلا أن ينضم الاثنان الباقيان من مجموعة القيادة إلى مجلس الوزراء، ومن الطريف أن هذان الباقيان بدون مناصب وزارية حتى أغسطس ١٩٥٤ كانا هما أنور السادات وعبدالحكيم عامر، وبهذا أصبحت الأغلبية للعسكريين وبدأ السياسيون بين الوزراء فى الانقراض، ولم يعد من الممكن أن يطلق هذا الوصف إلا على سياسيين من المنتمين للاحزاب الصغيرة جداً التى هى أصغر من أحزاب الأقلية أو للإخوان المسلمين.

وأصبح السياسيون فى مجلس الوزراء يتمثلون أو ينحصرون فى فتحى رضوان والباقورى ونور الدين طراف.. وبقى الوضع كذلك حتى ١٩٥٦

حين دخل الوزارة سياسى سابق كان ينتمى إلى الحزب السعدى وهو سيد مرعى الذى عين وزيراً للإصلاح الزراعى، على حين كان العسكريون والتكنوقراط يسيطرون تماماً على باقى الوزارات.

وفى ١٩٥٨ خرج فتحى رضوان وفى ١٩٥٩ خرج الباقورى، ولم يعد فى الهيئة الحاكمة من السياسيين القدامى إلا نور الدين طراف وسيد مرعى، وإن تم نوع من التعويض بصورة جزئية فقد كان المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال يمثل طراز رجال المهن القادرين على السياسة بحكم ثقافتهم وعلاقاتهم الممتدة من خلال الوظيفة.

ومع هذا فقد شهدت الستينيات دخول مجموعة محدودة من الوزراء السياسيين إلى دائرة الحكم لتعمل بالإضافة إلى التكنوقراطيين والضباط العسكريين فى مواقع وزارية مهمة.

وربما كان أبرز هؤلاء اثنان هما الأستاذ فتحى الشرقاوى المحامى الشهير صاحب المكانة الرفيعة فى إقليم البحيرة وغرب الدلتا، والذى اختاره عبدالناصر وزيرا للعدل، والدكتور محمد النبوى المهندس سكرتير عام نقابة الأطباء، وقد دخل هذان الاثنان الوزارة فى أكتوبر ١٩٦١ وهى وزارة عبدالناصر الثالثة التى تشكلت عقب انفصال سوريا عن دول الوحدة، ونلاحظ أن عبدالناصر استوزر فى هذه الوزارة أربع شخصيات لامعة جداً، مما ينبئ عن اتجاهه الشخصى إلى التركيز على أمور الداخل فى مصر.

وبالإضافة إلى هذين الوزيرين ذوى الخلفيات السياسية فإنه اختار اثنين من أبرز رجال الجامعات هما الدكتور عبدالعزيز السيد مدير جامعة

الإسكندرية، والدكتور محمد نجيب حشاد مدير جامعة عين شمس والقاهرة (لاحقاً).

بعد عام وبالتحديد فى سبتمبر ١٩٦٢ وفى المجلس الذى رأسه على صبرى، دخل الوزارة وزير سياسى من طراز جديد وهو أنور سلامة وزير العمل، الذى كان أحد أبرز القيادات العمالية، وفضلا عن هذا فقد كان عضواً قديماً فى الإخوان المسلمين، ولمدة ثلاث سنوات لم يحدث تجديد فى الوجوه السياسية إلى أن شكل زكريا محيى الدين وزارته بعد على صبرى وكان من الطبيعى لزكريا أن يستقطب بعض الوجوه السياسية بحكم فهمه الأمنى وخبرته بالحياة السياسية على مستوى الأمن الداخلى، ولهذا نجد فى هذه الوزارة وزير العدل الأشهر المستشار محمد عصام الدين حسونة، وقد كان عضواً فى مجلس إدارة نادى القضاة قبل الثورة، كما نجد نائب وزير جديد هو الدكتور أحمد خليفة عضو البرلمان البارز فى ذلك الوقت.

ونجد من رجال الجامعات ذوى المشاركة السياسية كلا من الدكتور سليمان حزين والدكتور حسين محمد سعيد، وصحيح أن حسين سعيد هو عديل زكريا محيى الدين نفسه، لكنه كان يحظى بقدر كبير من الحب فى جامعة القاهرة.

ومع هذا فان هذين الوجهين سليمان حزين وحسين سعيد لم يقدما كوجهين سياسين وإنما كانا يمثلان ما أطلق عليه الوزراء المسيسين.

بعد ٣ سنوات أخرى دخلت وزارة عبدالناصر التاسعة فى مارس ١٩٦٨ مجموعة من الوزراء المسيسين إذا جاز هذا الوصف، كان أبرز هؤلاء بالطبع

الدكتور محمد حلمى مراد، وهو صهر زعيم حزب مصر الفتاة أحمد حسين، وتاريخه فيما بعد الوزارة فى حزبى الوفد والعمل معروف للجميع، لكن كانت أغلبية الوزراء من الجامعة وكان الحرص على أن يكونوا من المحبوبين على المستوى الطلابى، وهكذا جاء عبدالعزيز حجازى ومحمد بكر أحمد وغيرهما .

لكن مفاجأة هذه الوزارة كانت فى دخول عضو مجلس الأمة ضياء الدين داود المحامى، وهو من جيل جديد لم يشارك فى الحياة السياسية قبل الثورة وبعد أشهر قليلة دخل صنوه الثانى وهو حافظ بدوى الوزارة ليحل محله كوزير للشئون الاجتماعية بعدما تم تصعيد ضياء الدين داود نفسه عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، وهكذا انتهت حقبة عبدالناصر ولم يدخل الوزارة فى عهده غير عدد محدود من السياسيين عوضوا بعدد محدود أيضاً من المسيسين من أساتذة الجامعة أو التكنوقراطيين الذين انتموا إلى التنظيم الطليعى والاتحاد الاشتراكى وما إلى ذلك من التنظيمات السياسية التى أوجدتها الثورة وابتدعتها .

□

فى عهد السادات تغير الوضع بعض الشىء وبدت الفرصة سانحة لمشاركة السياسيين والمسيسين بصورة أكبر . .

□ وقد دخل الوزارات الساداتية خمسة من قادة الحركة العمالية هم على التوالى : عبداللطيف بلطية ، وصلاح غريب ، وسعد محمد أحمد ، ومحمد أحمد العقيلى ، ومحمد رشوان محمود، وهو عدد ضخم جداً من

الذين بدأوا حياتهم عمالاً بالفعل ورفعتهم السياسية إلى مصاف الوزراء حتى لو كانوا قد نالوا شهادات عليا فى أثناء خدمتهم فى الحياة الوظيفية . .

□ ودخل الوزارات الساداته يساريون واضحو الانتماء الى اليسارية ، بل وبلغة اليسار منظمون وقادة وكوادر وكان من هؤلاء إسماعيل صبرى عبدالله ، وفؤاد مرسى زعيما الحزب الشيوعى نفسيهما ، ويحيى الجمل ، ومحمد محمود الإمام ، ومحمد عبدالسلام الزيات ، ومحمد عبدالمعبود الجبيلى ، ومحمد مراد غالب ، وكل هؤلاء تولوا مناصب وزارية قريبة جداً من تخصصهم ومن نشاطهم ، وبالإضافة إلى هذا خرجوا من الوزارة ليتولوا ـ بعد ذلك ـ مناصب حزبية يسارية واضحة.

وعلى الرغم من أن الدراسات المتعجلة تحصر الأمر فى وزيرين فإنهم سبعة وزراء يساريون منظمون تماماً . .

□ أما السيدات فقد حظين بمواقع الوزارة من خلال نشاط سياسى لعائشة راتب وآمال عثمان حتى لو لم يكن من نوع الكفاح السياسى ولكن آمال عثمان نفسها كانت أمينة مساعدة للمرأة فى التنظيم السياسى قبل توليها الوزارة . .

□ ومن أعضاء البرلمان دخل عدد كبير الوزارة وهكذا جاء كل من : الحسينى عبداللطيف ، وألبرت برسوم سلامة ، ومحمد حامد محمود ، وإبراهيم شكرى ، وناصف طاحون ، وعبدالآخر عمر عبدالآخر ، وأحمد نوح (التجارى) ، ومختار هانى ومحمد رشوان محمود ، ومحمد عبدالحميد رضوان .

□ ومن أصحاب النشاط السياسى القديم جاء وزراء من أصحاب الاسماء اللامعة فى تخصصاتهم من أمثال الدكتورين محمود محمد محفوظ، وأحمد فؤاد محيى الدين، والمهندس عبدالعظيم أبو العطا، والدكتور أحمد أبو إسماعيل، والدكتور جمال العطيفى، والمهندس إبراهيم شكرى الذى خرج من الوزارة ليشكل حزباً جديداً.

□ ومن رجال الحياة العامة دخل الوزارة وزراء سياسيون على طريقتهم من أمثال : عثمان أحمد عثمان (١٩٧٣) والشيخ الشعراوى (١٩٧٦) وإبراهيم بدران (١٩٧٦).

□ ومن الضباط الذين برزت أسماؤهم فى الحياة العامة حتى نسى الناس صفتهم العسكرية الأولى تماماً جاء يوسف السباعى، ومحمد عبدالقادر حاتم (للمرة الثانية).

□ ومن رجال الجامعة أصحاب الأدوار المتقدمة فى التنظيمات السياسية جاء مصطفى كمال طلبة (١٩٧١)، وبعد بفترة جاء مصطفى كمال حلمى (١٩٧٤)، كما جاء كذلك كل من محمد كامل ليلة، ومصطفى أبوزيد فهمى (عضو اللجنة المركزية قبل مايو ١٩٧١) ومحمد زكى شافعى، ثم جاء نعيم أبو طالب (١٩٧٧).

□ وبنفس المنطق جاء من رجال الأزهر الدكتور عبدالحليم محمود (١٩٧٢) والشيخ عبدالعزيز عيسى (١٩٧٤) والدكتور محمد السيد حسين الذهبى (١٩٧٥) والشيخ الشعرواى (١٩٧٦) والدكتور محمد عبد الرحمن بيصار (١٩٧٨) والدكتور عبد المنعم النمر (١٩٧٩).

□ ومن رجال الاتحاد الاشتراكى البارزين جاء مجموعة من أمثال المهندس عيسى شاهين ، ومحمد حامد محمود ، وفؤاد محيى الدين ، وإبراهيم شكرى وآمال عثمان وناصف طاحون وعبدالحميد حسن وأحمد نوح (التجارى) .

□ وامتد هذا إلى رجال الحزب الوطنى الجديد : فكرى مكرم عبيد ، ومحمد عبدالحميد رضوان ، ومنصور حسن ، ومحمد أحمد العقيلى ، هذا فضلاً عن كثير من الجامعيين المسيسين .

□

فى عهد الرئيس مبارك تراجع الاتجاه بحكم سياسات الإصلاح الاقتصادى والإدارى المتميزة ، والمتخصصة ، ومع هذا لم تعدم الحياة السياسية تقديم وزراء سياسيين من الحزب والبرلمان كان منهم على سبيل المثال :

□ فؤاد أبو زغلة	وزير الصناعة
□ مصطفى السعيد	وزير الاقتصاد
□ توفيق عبده إسماعيل	وزير السياحة وشئون مجلس الشعب
□ محمد ناجى شتلة	وزير التموين
□ السيد على السيد	وزير شئون مجلس الشعب
□ وليم نجيب سيفين	وزير الهجرة

□ حلمى الحديدى	الأمين المساعد للحزب وقد عين وزيراً للصحة
□ عدلى عبدالشهيد	وزير الهجرة
□ عاصم عبدالحق	وزير القوى العاملة
□ أحمد العماوى	وزير القوى العاملة
□ حسين كامل بهاء الدين	وزير التربية والتعليم
□ محمود شريف	وزير الإدارة المحلية ثم التنمية الريفية
□ كمال الشاذلى	وزير شئون مجلسى الشعب والشورى
□ محمد زكى أبوعامر	وزير شئون مجلس الشعب ثم التنمية الإدارية
□ إسماعيل سلام	وزير الصحة

وهو آخر وزير يأتى من مقاعد الوزراء السيسيين فى الحزب أو البرلمان.

(٣٢)
أين يذهب الوزراء السابقون ؟

(١) يعملون كمحافظين

○ اختير الفريق يوسف صبرى أبو طالب وزيراً للتنمية الشعبية فى ١٩٨٢ ، وبعد خروجه من الوزارة فى تعديل محدود فى مارس ١٩٨٣ اختير محافظاً للقاهرة قبل أن يعود إلى الوزارة وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة .

○ فى عهد السادات تصادف أن تكرر أن يتولى الدكتور محمود أمين عبد الحافظ الوزارة مرتين، وعند خروجه من الوزارة فى كل مرة كان يعين محافظاً، فى المرة الأولى عين محافظاً للقاهرة فى أبريل ١٩٧٤ ، وفى المرة الثانية عين محافظاً للجيزة فى مايو ١٩٨٠ .

○ فى نفس الوقت أيضاً (مايو ١٩٨٠) عين المهندس توفيق كرارة عند خروجه من الوزارة محافظاً للدقهلية ، وكان قد تولى نفس المنصب قبل دخوله الوزارة .

○ يحدث أيضاً أن يعين الوزراء السابقون بعد فترة من تركهم الوزارة محافظين ، وقد حدث هذا مع محمد حمدى عاشور وزير الإدارة المحلية

الأسبق الذى عين محافظاً للقاهرة، وكان قد تولى منصب المحافظ فى دمياط والإسكندرية قبل توليه الوزارة.

وحدث هذا أيضاً مع سعد الشربينى الذى عاد محافظاً للدقهلية بعد فترة من خروجه من الوزارة كوزير للتنمية الشعبية.

وحدث هذا أيضاً مع الدكتورين نعيم أبو طالب (مايو ١٩٨٠) الذى عين محافظاً للإسكندرية بعدما كان وزيراً، وعبدالحميد حسن (١٩٨٢) الذى عين محافظاً للجيزة بعد أن كان رئيسا للمجلس الأعلى للشباب والرياضة بعد خروجه من مجلس الوزراء للمرة الثانية فى مايو ١٩٨٠.

(٢) يتبادلون المواقع مع خلفائهم فى الوزارة

النموذج القريب هو نموذج الدكتور محمد الرزاز وزير المالية، الذى عين رئيساً لبنك الاستثمار العربى خلفاً للدكتورة نوال التطاوى التى عينت فى نفس يوم خروج الرزاز وزيرة للاقتصاد.

وعلى حين جاء الدكتور إسماعيل سلام ليخلف وزيرين للصحة والسكان هما على عبدالفتاح المخزنجى وماهر مهران، فإن ماهر مهران (وحده) خلفه فى رئاسة اللجنة فى مجلس الشورى.

تكرر هذا من قبل مع وجيه شندى وفؤاد هاشم فى أغسطس ١٩٨٢، حيث عين الدكتور وجيه شندى رئيس بنك الاستثمار العربى وزيراً، على حين خلفه الوزير فؤاد هاشم فى رئاسة بنك الاستثمار.

في ١٩٩٣ حدث شيء شبيه خرج الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ليتولى رئاسة بنك، بينما جاء رئيس بنك آخر ليتولى وزارة الاقتصاد وهو محمود محمد محمود بيومى.

فى السبعينيات خرج الدكتور جمال الدين العطيفى من منصبه كوزير للثقافة والإعلام ليعود وكيلاً لمجلس الشعب خلفاً لعبدالمنعم الصاوى الذى عين خلفاً له وزيراً للإعلام والثقافة.

وقد حاول الرئيس السادات تكرار هذا فى سبتمبر ١٩٨١ بين محمد عبدالحميد رضوان (وكيل مجلس الشعب الذى عين وزيراً للثقافة) ومنصور حسن (الذى رشحه السادات وكيلاً لمجلس الشعب)، لكن منصور حسن رفض الفكرة، وعبر السادات عن أسفه لأن منصور لم يفهم أهمية هذا المنصب.

(٣) يتولون رئاسة مجالس إدارة البنوك والشركات الكبرى

هذا هو النموذج المبهج الذى يجعل كثيراً من البارزين يتقبلون مبدأ الوزارة على أساس أن العائد بعد الخروج منها قد يكون مثمراً بتولى مثل هذه الرئاسة، ومع أن هذا ليس فرضاً ولا واجباً حتمياً، فإن الظروف العامة تشجع هذه الفكرة.

وقد كان كمال حسن على - على سبيل المثال - نموذجاً بارزاً لهذا، فقد تولى رئاسة مجلس إدارة البنك المصرى الخليجى بعد خروجه من الوزارة، ولكن النموذج الأكثر أهمية هو الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء




الأسبق، الذى لا يزال يتولى رئاسة المصرف العربى الدولى.

وقد حدث هذا أيضاً مع الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق، الذى تولى رئاسة بنك «التجاريون»، ومع الدكتور أحمد أبو إسماعيل وزير المالية الأسبق الذى تولى رئاسة بنك هونج كونج المصرى، وكذلك الدكتور حامد السايح، ومع توفيق عبده إسماعيل وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والسياحة الأسبق، الذى تولى رئاسة مجلس بنك الدقهلية الوطنى، وبسبب هذا المنصب دخل السجن فى قضية القروض المتداولة الآن .

وقد حدث هذا أيضا مع نعيم أبو طالب الذى تولى رئاسة بنك الإسكندرية التجارى البحرى، وعبدالرحمن الشاذلى وزير التموين الأسبق، الذى تولى رئاسة بنك التعمير والإسكان.

وفى عهد عبدالناصر عين كل من الدكتور نور الدين طراف والدكتور ثروت عكاشة رئيساً للبنك الأهلى المصرى، وعين سيد مرعى عضواً منتدباً فى بنك مصر، وعين عبد الجليل العمرى نائب رئيس الوزراء الأسبق محافظاً للبنك المركزى.

وقد حدث هذا أيضا فى عهدى السادات ومبارك حيث عين كل من الوزراء السابقين محمد عبدالفتاح إبراهيم وأحمد زندو ومحمد صلاح الدين حامد كمحافظين لهذا البنك .

وعين ناصف طاحون كرئيس لبنك ناصر الاجتماعى بعد عمله وزيراً للتموين.

كذلك عين الدكتور على الجريتلى رئيساً لمجلس إدارة بنك الإسكندرية ، وعين الدكتور على عبدالمجيد وزير التنمية الإدارية الأسبق رئيساً لبنك الاعتماد والتجارة الدولى ، وعين زكريا توفيق عبدالفتاح وزير التجارة الأسبق رئيساً لبنك قناة السويس .

ويتولى حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الأسبق رئاسة بنك الشركة العربية المصرفية للاستثمار ، كما يتولى المهندس حسب الله الكفراوى رئاسة مجلس إدارة شركة الرحاب ، ويتولى يوسف صبرى أبو طالب رئاسة شركة أخرى للاستثمار العقارى ، ويتولى عادل عز وزير البحث العلمى السابق رئاسة شركة الاستثمار العقارى والسياحى ، ويتولى محمد عبدالهادى سماحة رئاسة شركة هولندية مصرية مشتركة .

ومن الذين تولوا رئاسة مجالس إدارة شركات فى القطاع الذى تولوا الوزارة فيه : المهندس محمد طه زكى وزير الصناعة الذى تولى بعد خروجه من الوزارة رئاسة مجلس إدارة شركة كلورايد.

والمهندس إبراهيم سالم محمدين وزير الصناعة الأسبق الذى يتولى رئاسة مشروع الحديد والصلب الضخم فى الدخيلة بالقرب من الإسكندرية ، وهو «الشركة الوطنية لإنتاج الحديد والصلب».

أما المهندس حسنى محمد السيد على وزير الدولة للإسكان فيتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية .

ومن وزراء الصحة السابقين عمل عبده سلام ، ومحمد راغب دويدار ، ومحمد صبرى زكى رؤساء لمجالس إدارة شركة أدوية .

كما عمل المهندس أحمد توفيق البكرى وزير الصناعة الأسبق رئيساً لشركة مصر للطيران .

(٤) يعودن إلى مناصب قضائية رفيعة

حدث هذا مع بدوى حمودة حين عين رئيساً للمحكمة الدستورية العليا ، وحدث هذا أيضاً مع المستشار أحمد ممدوح عطية الذى عين رئيساً للمحكمة الدستورية العليا فى تشكيلها الجديد سنة ١٩٧٩ ، ثم عاد بعدها للعمل وزيراً للعدل حتى ١٩٨٧ .

(٥) يعملون سفراء

حدث هذا فى عهد عبد الناصر على سبيل الترقية أو الاحتفاظ بالوزراء السابقين بالقرب من السلطة ، فقد عين اللواء عبدالعظيم فهمى وزير الداخلية الأسبق سفيراً فى المجر ، كما عين الأستاذ أحمد نجيب هاشم وزير التربية والتعليم الأسبق سفيراً ، كما عين توفيق عبدالفتاح وزير الشئون الاجتماعية الأسبق سفيراً ، وفى بداية عهد السادات عين كمال رفعت سفيراً لمصر فى لندن حتى ١٩٧٤ .

وقد استن السادات سنة عودة الوزراء الدبلوماسيين إلى السلك الدبلوماسى على نحو ما يعود أساتذة الجامعة ، فعاد الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ليكون سفيراً وعين مندوباً

دائماً لمصر فى الأمم المتحدة فى مطلع ١٩٧٢، كما عين الدكتور محمد مراد غالب وزير الخارجية سفيراً وعمل بالفعل سفيراً فى بلجراد، وعين محمد إبراهيم كامل نفسه بدرجة سفير ممتاز فى الوزارة، كما عاد وزير الدولة للشئون الخارجية محمد رياض للعمل الدبلوماسى فى وزارة الخارجية وتولى الإشراف على مبنى الجامعة العربية، والمثل الأكثر أهمية هو محمد حافظ إسماعيل نفسه الذى وصل مستشاراً للأمن القومى وعمل بعدها كسفير فى موسكو وفى باريس.

ومن بين الوزراء السابقين فى عهد السادات اختيرت الدكتورة عائشة راتب سفيرة وعينت سفيرة لمصر فى الدنمارك ثم فى ألمانيا الغربية .

(٦) يعملون وزراء خارج مصر

حدث هذا مع وزير الصناعة الخفيفة المصرى الأسبق أمين حلمى كامل الذى عين وزيراً للصناعة فى ليبيا فى عهد الرئيس القذافى .

(٧) يتولون مناصب تنفيذية بدرجة وزير أو أرفع

تولى الدكتور محمد نصار وزير الصحة فى عهد عبد الناصر رئاسة مؤسسة التأمين الصحى بعد خروجه من الوزارة، وتكرر هذا مع الدكتور عبده سلام فى بداية عهد الرئيس السادات .

وحدث هذا أيضاً مع الدكتور عبدالوهاب البرلسى وزير البحث العلمى

الأسبق الذى تولى رئاسة هيئة الرقابة الدوائية، وعلى مستوى أرفع حدث هذا مع عبدالحميد السراج الذى كان وصل إلى منصب نائب رئيس الجمهورية وتولى بعد هذا رئاسة هيئة الرقابة على التأمين، ولا يزال حتى ١٩٩٩ بمثابة أقدم موظف مصرى كبير!!

وحدث هذا مع المهندس عبدالعزيز كمال محمد الذى تولى رئاسة جهاز تنفيذى بعد أن ترك الوزارة، والمهندس سليمان عبدالحى وزير النقل الأسبق.

وقد عاد كل من الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله ومحمد محمود الإمام إلى العمل كمديرين لمعهد التخطيط القومى التابع لوزارة التخطيط.

وقد عين المهندس سمير حلمى نائباً لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ثم رئيساً للجهاز حتى تعرض للاغتيال مع الرئيس السادات، وحدث هذا أيضاً مع سلفه المهندس محمد صدقى سليمان الذى كان رئيساً للوزراء.

وحدث هذا مع مجموعة لا بأس بها من وزراء الرئيس عبدالناصر منهم: محمود عبدالسلام والدكتور محمود رياض.

(٦) يتولون رئاسة الجامعات

حدث هذا مع الدكتور محمد حمدى النشار وزير المالية، الذى عاد إلى رئاسة جامعة أسيوط، ومع الدكتور محمد نجيب حشاد وزير الزراعة، الذى عاد إلى رئاسة جامعة القاهرة.

وحدث هذا مع الدكتور إبراهيم بدران، الذى عاد إلى رئاسة جامعة القاهرة، ومع الدكتور عبدالسلام عبدالغفار وزير التربية والتعليم، الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس، ومع الدكتور محمد كامل ليلة، الذى تولى رئاسة جامعة بيروت العربية ثم رئاسة جامعة عين شمس، ومع الدكتور شمس الدين الوكيل وزير التعليم العالى، الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس، ومع الدكتور إسماعيل غانم وزير الثقافة الذى عاد إلى رئاسة جامعة عين شمس ثم عاد بعدها ليتولى وزارة التعليم العالى والبحث العلمى نفسها.

وقد حدث هذا مبكراً عندما عين الشيخ أحمد حسن الباقورى مديراً لجامعة الأزهر، كذلك يمكن إدراج الدكتور أحمد خليفة وزير الشئون الاجتماعية الأسبق معهم، وقد تولى منصب مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٧) يذهبون للعمل فى المنظمات الدولية

كان وزراء عهد الثورة الأول هم أبرز الناس فى هذا المسلك، نظراً لقيمتهم العلمية والدولية الكبيرة، وقد عمل عبدالجليل العمرى نائباً لرئيس البنك الدولى، وترأس عباس عمار منظمة العمل الدولية، وأصبح عبدالرزاق صدقى ممثلاً لمنظمة الأغذية والزراعة.. وهكذا، وفى السبعينات أصبح مصطفى كمال طلبة وزير الشباب الأسبق ورئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مديراً تنفيذياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى نيروبى.

وعلى مستوى منظمات الجامعة العربية :

عمل الدكتور محمد محب زكى وزير الزراعة فى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعد خروجه من منصبه .

كما عمل الدكتور محمد صفى الدين أبو العز مديراً لمعهد الدراسات العربية .

(٨) يتولون مناصب حزبية

قبل كل من الدكتورين محمد حسن الزيات ومحمد محب زكى أمانة الحزب الوطنى فى دمياط والجيزة بعد خروجهما من الوزارة بفترة ، وكان التقليد فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر أن يتم هذا بصورة روتينية ، كما حدث مع عباس رضوان وحسين ذو الفقار صبرى وآخرين مع احتفاظهم بدرجة وزير وتعيينهم على درجات وزراء موازية فى رئاسة الجمهورية .

(٩) يعملون فى المجالس القومية المتخصصة

حدث هذا على مستوى رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى نفسه ، ومع الدكتور عبدالقادر حاتم من قبل ، ومع مجموعة من الوزراء السابقين منهم أحمد على كمال وزير الرى ، وأحمد عبده الشرباصى ، وسليمان حزين الذين تفرغوا لأمانات هذه المجالس المختلفة .

(١٠) يبقون فى الظل حتى وإن عملوا فى شركات القطاع الخاص الصغيرة

مثلما حدث مع النبوى إسماعيل الذى يقال إنه قبل العمل فى شركة، وكذلك محمد عبدالحليم موسى وزكى بدر وحسن الألفى.

أما السيد فهمى فقد عمل فى مجموعة شركات رئيس الوزراء اليمنى الأسبق عبدالرحمن البيضانى، وكانت تتولى تنفيد مشروع الصرف الصحى فى القاهرة.

وحدث هذا أيضاً مع محمد كامل العقيلى وزير الدولة للاتصال الحزبى فى نهاية عهد السادات..

وقد تكون هذه الشركات هى شركات عائلاتهم مثلما حدث مع منصور حسن نفسه الذى كان وزيراً ملء السمع والصبر. ومع محمد حلمى السعيد وزير الكهرباء الأسبق.

وربما يعود هؤلاء إلى ممارسة المحاماة ولو اسما مثلما حدث مع محمد مختار هانى وزير الدلة لشئون مجلسى الشعب والشورى، ومع المستشار حلمى عبدالآخر وزير شئون مجلسى الشعب والشورى، ومع ضياء الدين داود بعد خروجه من السجن.

(١١) يدخلون السجن ويتعرضون للمحاكمة

كان هذا يحدث فى عهد عبدالناصر كما فى حالة شمس بدران وعباس رضوان اللذين دخلا السجن فى قضية «المؤامرة» التى اتهم فيها مجموعة من

الضباط بمحاولة الانقلاب لصالح عبدالحكيم عامر .

وكانت آخر واقعة من هذا القبيل هى ما حدث مع وزراء مجموعة ١٥ مايو ١٩٧١ الذين كانوا ضد الرئيس السادات ، وقد حصلوا على أحكام متفاوتة بالسجن ، وكان من هؤلاء : الفريق محمد فوزى نفسه ، ومحمد فائق وزير الإعلام ، وشعراوى جمعة وزير الداخلية ، ومحمد حلمى السعيد وزير الكهرباء ، ومحمد سعد الدين زايد وزير الإسكان ، وأمين هويدى وزير الدولة الأسبق . . إلخ ، ومنهم من تم التحفظ عليه لفترة قصيرة :

وشأن هؤلاء كان أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا هم ضياء الدين داود ومحمد لبيب شقير وعبدالمحسن أبو النور وعلى صبرى .



الباب السادس

فى التركيبات العمرية
والمهنية للنخبة الحاكمة



(٣٣)
حكومة معاشات

أكبر الوزراء سنا هو المستشار فاروق سيف النصر ٧٣ عاما (مواليد ديسمبر عام ١٩٢٢)، وحين دخل الوزارة كان عمره أقل من الخامسة والستين بأسابيع قليلة جدا، وكان قد أحيل إلى التقاعد قبلها بخمس سنوات، وكان يشغل منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا قبل إحالته للتقاعد، وقد عانى منذ أكثر من عام من أزمة قلبية اضطرته للبقاء فى المستشفى لبعض الوقت، ومع هذا فهو يتمتع بقوام ممشوق ومظهر رياضى وقدرة على العمل المتواصل فى هدوء وصمت ويلتزم إلى أقصى الحدود بتقاليد الطبقة الرفيعة فى كل تصرفاته حتى الآن.

ثانى أكبر الوزراء سنا هو المهندس سليمان متولى سليمان ٦٨ عاما (مواليد أكتوبر عام ١٩٢٧)، وحين دخل الوزارة كان عمره قد تعدى الخمسين بعام واحد فقط (أول عهده فى الوزارة حين اختير وزيرا لشئون مجلس الوزراء فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر عام ١٩٧٨)، وهو بالمناسبة أيضا ثانى أقدم الوزراء فى الوزارة (بعد الدكتورة

● نشر هذا المقال صباح يوم الأربعاء الأخير من عام ١٩٩٥، وفى يوم الثلاثاء التالى استقالت وزارة الدكتور عاطف صدقى وكلف الرئيس الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الوزارة الجديدة.

آمال عثمان التى تسبقه فى المقعد الوزارى بعشرين شهرا).

ويعد سليمان متولى سليمان ظاهرة وزارية فى عهد الثورة كله، فقد تولى سبع وزارات فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل، وهو الآن - كما يعرف الناس - يتولى شئون أربع وزارات هى: النقل والمواصلات والنقل البحرى والطيران المدنى، وقد تولى الوزارات الثلاث الأولى منذ مايو عام ١٩٨٠، بينما أضيفت إليه وزارة الطيران المدنى فى حكومة عاطفى صدقى الأخيرة (أكتوبر عام ١٩٩٣).. وفيما قبل ذلك تولى وزارتى شئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلى عند تشكيل حكومة مصطفى خليل، ثم أضيفت إليه وزارتان أخريان هما الإعلام فى نفس يوم تشكيل الوزارة، وشئون الأزهر حين عين الشيخ بيصار شيخا للأزهر فى يناير عام ١٩٧٩، وخلفه الدكتور عبد المنعم النمر كوزير للأوقاف فقط، وأضيفت شئون الأزهر إلى المهندس سليمان متولى سليمان.

وقد عاد المهندس سليمان متولى سليمان أخيرا من رحلة علاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أجرى جراحة فى القلب فى مركز كليفيلاند الطبى الشهير الذى أجريت فيه جراحات مماثلة لرئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى ولوزير الصحة الدكتور على عبد الفتاح وللسيدة فاتن حمامة وللدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية!!.

ثالث أكبر الوزراء سنا هو المهندس صلاح حسب الله ٦٦ عاما (وهو من مواليد نوفمبر عام ١٩٢٩)، وحين تولى الوزارة كان يبلغ من العمر ٦٤ عاما وكانت خدمته كرئيس لمجلس إدارة شركة «المقاولون العرب» مستمرة بعد بلوغه سن الستين!.

يأتى بعد هذا أكبر مجموعة من الوزراء ولدت فى عام واحد وهم السبعة الذين ولدوا عام ١٩٣٠، ومن بين هؤلاء رئيس الوزراء نفسه الدكتور عاطفى صدقى، وهؤلاء أتموا جميعا خمسة وستين عاما (٦٥ عاما) على مدى العام الذى ينتهى بعد أيام قليلة، وهؤلاء بترتيب سنهم هم: الدكتور ماهر مهران (مواليد مارس عام ١٩٣٠) والذى قضى فترة طويلة فى أحد المستشفيات الأوروبية للعلاج منذ أكثر من عام، وزاره الرئيس مبارك فى المستشفى الذى كان يعالج فيه، ثم وزير الاقتصاد محمود محمد محمود بيومى الذى يصغر الدكتور ماهر مهران بتسعة أيام فقط، ثم الدكتور يوسف والى الذى يصغر وزير الاقتصاد بيومين فقط فهو من مواليد إبريل عام ١٩٣٠، وبينما كان كل من الدكتور ماهر مهران والأستاذ محمود محمد محمود فى الثالثة والستين حين توليا الوزارة فى يوم واحد عام ١٩٩٣، فإن يوسف والى لم يكن قد بلغ العام الثانى والخمسين حين اختير وزيرا فى مطلع عام ١٩٨٢.

وفى أغسطس عام ١٩٣٠ ولد الدكتور عاطف صدقى الذى تولى رئاسة الوزراء وقد تعدى الخامسة والستين من عمره المديد بإذن الله، ويصغره بأقل من شهرين المهندس ماهر أباظة الذى ولد فى أكتوبر عام ١٩٣٠ لكنه لم يكن قد وصل إلى الخمسين حين اختير وزيرا فى مايو عام ١٩٨٠. أما الدكتور على عبد الفتاح فيصغر وزير الكهرباء بثلاثة أسابيع، لكنه كان قد أشرف على الثالثة والستين من عمره حين اختير وزيرا للصحة فى عام ١٩٩٣.

ويزامل هؤلاء الوزراء فى الميلاد سنة ١٩٣٠ وزير شئون مجلس الوزراء المستشار أحمد رضوان.

أما عام ١٩٣١ فإنه لم يشهد ميلاد إلا وزير واحد هو الدكتور محمود شريف الذى اختير وزيرا للإدارة المحلية وهو فى الستين من عمره (عام ١٩٩١).

هذا وقد ولد ثلاثة من الوزراء فى عام ١٩٣٢ ، وأكبر هؤلاء هو أقدمهم فى الوقت نفسه وهو الدكتور عاطف عبيد (٦٣ عاما)، الذى ولد فى إبريل عام ١٩٣٢ ودخل الوزارة بعد أن بلغ الثانية والخمسين من عمره بثلاثة شهور (يوليو عام ١٩٨٤) . ويبلغ السيد أحمد العماوى هو الآخر أكثر من ثلاثة وستين عاما، فقد ولد فى يوليو عام ١٩٣٢ وتولى الوزارة وقد قضى ثلاثة شهور من العام الثانى والستين من عمره (أكتوبر عام ١٩٩٣)، ويأتى بعد هذا الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم (٦٣ عاما و٣ شهور) وهو من مواليد سبتمبر عام ١٩٣٢ ، وقد تولى الوزارة حين كان فى منتصف العام التاسع والخمسين من عمره.

يحتل الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء مرتبة الخامس عشر بين أعضاء الوزارة الأربعة والثلاثين (هم رئيس الوزراء ونائباه و٣١ وزيرا)، وقد ولد فى مطلع عام ١٩٣٣ ، أى أنه قد أوشك على دخول عامه الرابع والستين (٦٣ عاما و١١ شهرا)، لكنه كان قد اختير وزيرا قبل أن يتم العام التاسع والأربعين بعشرة أيام (يناير عام ١٩٨٢).

وفى التاسع عشر من هذا الشهر يحتفل وزير الإعلام صفوت الشريف بإتمامه ٦٢ عاما وبدء العام الثالث والستين. . وكان صفوت الشريف قد دخل الوزارة بعد أن أتم تسعا وأربعين عاما باثنى عشر يوما فقط.

وفى عام ١٩٣٤ ولد وزير ووزيرتان، فقد ولد كمال الشاذلى فى السادس عشر من فبراير (٦١ عام وعشرة شهور)، كما ولدت الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة الدولة للبحث العلمى فى أكتوبر (٦١ عاما وشهران)، وقد توليا الوزارة فى يوم واحد وهما قد بدءا عامهما الذهبى الستين. كان كمال الشاذلى قد قضى ثمانية شهور من عامه الستين حين عين وزيرا لشئون مجلسى الشعب والشورى، بينما كانت فينيس قد أمضت من هذا العام أسبوعا واحدا فقط.

فيما بين ميلاد كمال الشاذلى وفينيس كامل جودة، كانت الدكتورة آمال عثمان (٦١ عاما وثمانية شهور) قد ولدت فى إبريل عام ١٩٣٤، لكنها وصلت إلى الوزارة فى سن مبكرة حين كانت لم تتخط الثالثة والأربعين من عمرها بعد!!.

وقد شهد شهر أكتوبر عام ١٩٣٥ ميلاد ثلاثة من الوزراء أتموا العام الستين منذ شهرين فقط وهم: المشير طنطاوى وزير الدفاع والدكتور محمد الرزاز وزير المالية، والدكتور حمدى البنبى وزير البترول، وعلى حين أن الدكتور الرزاز تولى منصبه الوزارى وهو فى الحادية والخمسين من عمره (نوفمبر عام ١٩٨٦)، فإن كلا من المشير طنطاوى والوزير البنبى قد عينا وزراء فى السادسة والخمسين من عمرهما (مايو عام ١٩٩١).

وفى عام ١٩٣٦ ولد وزيران يتمان العام الستين من عمرهما هذا العام وهما بالمصادفة البحتة وزيرا الداخلية والخارجية، فقد ولد اللواء حسن الألفى فى مارس عام ١٩٣٦ فى يوم عيد الأسرة، بينما ولد السفير عمرو موسى فى أكتوبر عام ١٩٣٦، وعلى حين كان عمرو موسى يبلغ من ٥٥

عاما من العمر عند اختياره وزيرا فى مايو عام ١٩٩١ ، فإن اللواء حسن الألفى كان قد تخطى السابعة والخمسين حين عهد إليه بوزارة الداخلية فى إبريل عام ١٩٩٣ .

بعد هذا يحتل الدكتور أحمد جويلى وزير التموين وأحدث الوزراء جميعا (فهو الوحيد الذين عين بعد تشكيل آخر وزارة)، يحتل جويلى ترتيب الخامس والعشرين بين الوزراء تبعا لأعمارهم، فقد ولد فى مارس عام ١٩٣٧ ، وهكذا فإنه قضى فى الوزارة ثلاثة شهور من العام التاسع والخمسين فى عمره.

أما الوزير فاروق حسنى فقد ولد عام ١٩٣٨ ولا نعرف بالتحديد الشهر أو اليوم، حتى موسوعة الشخصيات المصرية لم تذكر شيئا عن الشهر أو اليوم الذى ولد فيه فارق حسنى. وهكذا فإنه قد تعدى السابعة والخمسين من عمره بكل تأكيد. وكان فاروق حسنى قد اختير وزيرا للثقافة فى حكومة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر عام ١٩٨٧) فيما بين العام التاسع والأربعين والخمسين من عمره!!.

فى عام تسعة وثلاثين (١٩٣٩) ولد ثلاثة من الوزراء هم: وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجى (٥٦ عاما وتسعة شهور)، ووزير الأوقاف الدكتور محمد على محجوب (٥٦ عاما وشهران)، ووزير الأشغال الدكتور محمد عبدالهادى راضى (٥٦ عاما وشهر)، وعلى حين تولى الدكتور محجوب الوزارة وهو فى السابعة والأربعين من عمره، وهى سن مبكرة جدا بالنسبة للوزراء فى العهد الحاضر، فإن زميليه (البلتاجى وراضى) قد دخلا الوزارة وهما فى الرابعة والخمسين.

أما أصغر خمسة وزراء فهم على الترتيب : الدكتور إبراهيم فوزى (٥٥ عاما) وقد دخل الوزارة وعمره ٥٣ عاما والدكتور محمد الغمراوى داود (٥٤ عاما و٩ شهور) وقد دخل الوزارة وهو فى عامه الثالث والخمسين، ثم الدكتور محمد إبراهيم سليمان (٤٩ عاما على ارجح الاقوال ، وهى متعددة ، ولكن أرجحها : يونيو ١٩٤٦)، ثم الدكتور محمد زكى أبو عامر (٤٨ عاما و٩ شهور) حيث ولد فى مارس عام ١٩٤٧ ، وتولى الوزارة وهو فى العام السابع والأربعين من عمره أيضا ، و أخيرا الدكتور يوسف بطرس غالى أصغر الوزراء (٤٣ عاما)، على الرغم من أنه يحتل الترتيب العشرين بين الوزراء من حيث الأقدمية ! ! .

(٣٤)
والمحافظون أيضا معاشات !

□ كل المحافظين فى مصر بلا استثناء فوق الخامسة والخمسين، ومن بين ٢٥ محافظا يشغلون المنصب فى المحافظات المختلفة، فإن ١٩ محافظا (٧٦٪ فوق الستين) وثمانية (٣٢٪) فوق الخامسة والستين !!

□ أكبر المحافظين سنا هو أقدمهم فى منصب المحافظ، وهو أيضا صاحب الرقم القياسى فى هذا الموقع حتى الآن، وهو عمر عبد الآخر محافظ القاهرة، الذى عين محافظا للقليوبية فى مايو عام ١٩٨٠ ثم الجيزة فى أكتوبر عام ١٩٨٧ فالقاهرة فى مايو عام ١٩٩١، ويبلغ من العمر ٦٧ عاما وشهور، وقد أجرى هذا الأسبوع جراحة استبدال الشرايين فى مركز كليفيلاند الطبى الشهير، حيث أجريت جراحات مماثلة لعدد من الوزراء الحاليين والسابقين ولأكثر من محافظ ولعاطف سالم والدكتور أسامة الباز.

□ بالمصادفة البحتة فإن ثانى أكبر المحافظين من حيث العمر هو محافظ العاصمة الثانية الإسكندرية المستشار إسماعيل الجوسقى، وهو يبلغ السابعة

● نشر هذا المقال فى مطلع عام ١٩٩٦ قبل إجراء حركة المحافظين (يناير ١٩٩٦).

والستين بعد شهر واحد، وهو محافظ لبنى سويف منذ أكتوبر عام ١٩٨٤، وللإسكندرية منذ يوليو عام ١٩٨٦.

□ ثالث المحافظين من حيث كبر السن هو المستشار عبد الرحيم نافع الذى يبلغ السادسة والستين من عمره بعد شهرين، وهو محافظ لقنا منذ إبريل عام ١٩٨٩، ثم لدمياط منذ مايو عام ١٩٩٢.

□ رابع المحافظين عمرا هو السيد صبرى القاضى (مواليد أكتوبر عام ١٩٣٠)، ويمثل هو وعمر عبد الآخر آخر اثنين من الضباط الأحرار فى المواقع التنفيذية فى جهاز الحكم.

□ فى عام ١٩٣١ - وهو نفس العام الذى ولد فيه الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية - ولد أربعة من المحافظين: مستشاران هما: عبد الفتاح غلوش محافظ بنى سويف منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن باتصال، وصلاح عطية محافظ البحيرة، واللواء منير شاش (يوليو عام ١٩٣١) وهو صاحب الرقم القياسى فى البقاء فى نفس المحافظة (شمال سيناء) حتى الآن ومنذ سبتمبر عام ١٩٨٢، والرابع هو اللواء محمد حسن طنطاوى (أكتوبر عام ١٩٣١)، والذى يشغل منصب محافظ سوهاج منذ خمس سنوات.

□ ويحتل اللواء يحيى البهنساوى (الذى قضى أكثر من ثلاثة شهور فى الرعاية المركزة نتيجة مرض القلب) ترتيب التاسع بين المحافظين من حيث السن (مارس عام ١٩٣٣). وفى العام نفسه ثلاثة آخرون من المحافظين هم: اللواء عبد المنعم سعيد الذى تولى المنصب فى ثلاث محافظات حتى الآن: السويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر، واللواء عبد الحميد بدوى

محافظ المنيا منذ عام ١٩٩٠ ، واللواء إبراهيم الشيخ محافظ الدقهلية .

☐ أما اللواء مصطفى صادق محافظ السويس الذى أجرى جراحة ناجحة أخيرا فقد ولد فى إبريل عام ١٩٣٤ ، ويصغره بشهرين محافظ القليوبية عادل إلهامى الذى يشغل منصب المحافظ منذ أكتوبر عام ١٩٨٧ .

☐ وفى عام ١٩٣٥ ولد الفريق محمد زاهر عبد الرحمن محافظ مرسى مطروح وقائد قوات الدفاع الجوى الأسبق ، ويصغره بعام واحد أربعة محافظين يتمون الستين خلال الأسابيع والشهور القادمة هم : الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة ومن قبل محافظ الفيوم ، واللواء محمد صلاح مصباح محافظ أسوان وقبلها محافظ البحر الأحمر ، واللواء محمد عزت السيد محافظ الوادى الجديد والذى شغل من قبل منصب رئيس مدينة الأقصر ، وأخيرا اللواء محمد عبد السلام محجوب الذى يحتل مرتبة أحدث محافظ فى مصر (أغسطس عام ١٩٩٤) ولا يزال يحتل المرتبة حتى يتم تعيين محافظ جديد لأسيوط ، حيث توفى اللواء سميح السعيد منذ شهرين ! .

☐ أما اللواء فخر الدين خالد محافظ بورسعيد الذى يحتل الترتيب العشرين بين المحافظين الخمسة والعشرين من حيث العمر ، فهو أكبر محافظ بين المحافظين الستة الذين لم يبدءوا عامهم الستين حتى الآن ، ويعود مولده إلى يناير عام ١٩٣٧ .

☐ يليه المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية (وسابقا كفر الشيخ) والذى ولد فى الرابع من يناير عام ١٩٣٨ ، ويصغره بشهرين الدكتور عبد الوهاب

سيد أحمد محافظ الشرقية (وسابقا القليوبية). ومن الطريف أن هذين المحافظين بالذات رغم انتقالهما من محافظة إلى أخرى فقد ظلا عضوين فى مجلس نفس الجامعة، فقد كان د. عبد الوهاب سيد أحمد يحضر مجلس جامعة الزقازيق باعتباره محافظا للقليوبية حيث يوجد فرع بنها التابع لجامعة الزقازيق، ثم واصل حضور نفس المجلس بعد انتقاله إلى المحافظة الأصلية. والوضع نفسه حدث مع المستشار ماهر الجندى حيث يتبع فرع كفر الشيخ جامعة طنطا عاصمة الغربية!!.

☐ فى عام ١٩٣٩ ولد محافظ واحد هو اللواء ممدوح الزهيرى محافظ جنوب سيناء الجديد، وفى عام ١٩٣٠ ولد محافظ واحد هو بالمصادفة ثالث أقدم محافظ وهو الدكتور فاروق التلاوى محافظ الوادى الجديد ثم الفيوم بعد عشر سنوات فى الوادى الجديد. أما أصغر المحافظين على الإطلاق فهو المستشار عدلى عبد الشكور حسين محافظ المنوفية الذى أتم خمسا وخمسين عاما فى رأس السنة!!.

(٣٥)
التركيبة الزمنية والتعليمية والعمرية والمهنية لوزارة الدكتور كمال الجنزورى

أولا : من حيث الانتماء المُحدد بالوزارات التى دخلوها أول مرة

وهو المعنى الذى عبرنا عنه فى العنوان بالتركيبة الزمنية قاصدين العهود التى تعود إليها انتماءات الوزراء المختلفين :

١ ـ الدكتورة آمال عثمان هى أقدم الوزراء حيث تتم فى الشهر القادم (فبراير ١٩٩٦) تسعة عشر عاماً فى المنصب الوزارى، وقد دخلت الوزارة فى تعديل وزارى لوزارة ممدوح سالم فى فبراير عام ١٩٧٧ ، ومن الطريف أنها تتمتع بوضع أقدم الوزراء منذ وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى، أى أنها أقدم الوزراء منذ ١٠ سنوات، وقد دخلت الوزارة فى سن صغيرة (٤٣ عاما).

٢ ـ المهندس سليمان متولى سليمان دخل الوزارة عندما شكل مصطفى خليل وزارته الأولى فى أكتوبر عام ١٩٧٨ وتولى على مدى عهد هذه الوزارة سبع وزارات هى : شئون مجلس الوزواء ، والحكم المحلى، والاعلام ، والشباب والرياضة ، والتنظيمات الشعبية والسياسية ، وشئون

● نشر هذا المقال عقب إعلان تشكيل وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

الأزهر ، والدولة للمتابعة والرقابة ثم تولى ثلاث وزارات أخرى هى النقل والمواصلات والنقل البحرى بدءا من مايو عام ١٩٨٠ ومنذ نوفمبر عام ١٩٩٣ أضيفت إليه الطيران المدنى .

٣ ـ المهندس ماهر أباظة يعود عهده بالوزارة إلى آخر وزارات الرئيس السادات .

٤ ـ يحتل الترتيب الرابع ثلاثة هم : رئيس الوزراء نفسه ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الدكتور يوسف والى ، ووزير الإعلام صفوت الشريف ، الذين دخلوا الوزارة فى حكومة فؤاء محيى الدين الأولى (يناير عام ١٩٨٢) ، وكانوا بذلك ثلاثة من أول عشرة وزراء جدد فى عهد الرئيس مبارك . ومن هؤلاء العشرة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الذى عين يومها وزيرا للأوقاف .

□ □ ونلاحظ أن الوزارة الحالية لا تضم أحدا ممن دخلوا الوزارة فى حكومة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس عام ١٩٨٢) ، ولا مصطفى خليل الثانية (يونيو عام ١٩٧٩) ، ولا ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر عام ١٩٧٧) ، أو الخامسة (مايو عام ١٩٧٨) . فقد خرج هؤلاء جميعا من الوزارات على فترات متعاقبة .

٥ ـ الدكتور عاطف عبيد هو الوزير الوحيد الباقى من مجموعة الوزراء الذين عينوا فى حكومة كمال حسن على (يوليو عام ١٩٨٥) .

□ □ ونلاحظ أن الوزراء الذين دخلوا الوزارة فى عهد حكومة على لطفى لم يبق أحد منهم فى الحكم ، وكذلك الذين دخلوا حكومة الدكتور

عاطف صدقى الأولى لم يبق أحد منهم فى الوزارة، وإن كان الدكتور فتحى سرور - وهو واحد من هؤلاء - يشغل منصب رئيس مجلس الشعب الآن.

٦ - المستشار فاروق سيف النصر وفاروق حسنى، دخلا الوزارة عند تشكيل عاطف صدقى لحكومته الثانية (نوفمبر عام ١٩٨٧) فى بداية فترة حكم الرئيس مبارك الثانية.

٧ - حدث تعديل وزارى لحكومة عاطف صدقى الثانية فى مايو عام ١٩٩١ دخل الوزارة فيه خمسة وزراء لا يزالون باقين حتى اليوم ولم يخرج منهم أحد حتى الآن وهم: المشير طنطاوى وزير الدفاع، وعمرو موسى وزير الخارجية، وحسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، ومحمود شريف وزير الإدارة المحلية، وحمدى البنبى وزير البترول.

٨ - حدث تعديل وزارى ثان لحكومة عاطف صدقى الثانية فى إبريل عام ١٩٩٣ دخل فيه وزيران لا يزالان باقيين إلى اليوم وهما: اللواء حسن الألفى وزير الداخلية، والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة.

٩ - من وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة بقى فى الوزارة ثمانية وزراء هم: كمال الشاذلى وممدوح البلتاجى وعبد الهادى راضى وزكى أبو عامر ومحمد إبراهيم سليمان وفينيس كامل جودة ومحمد الغمراوى داود وأحمد العماوى، بينما خرج أربعة وزراء.

١٠ - من تعديل وزارى محدود لوزارة الدكتور عاطف صدقى فى أغسطس عام ١٩٩٤ بقى الدكتور أحمد جويلى وزير التموين.

١١ - ومع تشكيل وزارة الجنزورى دخل سبعة وزراء جدد .

ثانيا : من حيث الخلفية التعليمية

أما من حيث الثقافة والخلفية التعليمية الأولى فإنه يمكن رصد شهادات الوزراء على النحو التالى : ٨ حقوقيون و٧ مهندسون و٣ أطباء و٣ تجاريون و٣ زراعيون و٢ من الكلية الحربية :

١ - **الحقوقيون :** وتضم الوزارة ثمانية منهم من انتماءات وظيفية مختلفة وهم : د. آمال عثمان ، وعمرو موسى ، وفاروق سيف النصر ، وممدوح البلتاجى ، ود . محمد زكى أبو عامر ، وطلعت حماد ، وكمال الشاذلى ، وأحمد العماوى .

وبينما ينتمى اثنان منهم للجامعة (د . زكى أبو عامر و د . آمال عثمان) وواحد للسلك الدبلوماسى (عمرو موسى) وواحد فى الوظائف العامة (أحمد العماوى) وواحد للمحاماة (كمال الشاذلى) ، فإن ثلاثة منهم عملوا فى السلك القضائى حتى درجات متفاوتة : فاروق سيف النصر وطلعت حماد والبلتاجى .

ومن بين الوزراء ا لحقوقيين ينفرد الدكتور زكى ابو عامر بوصوله الي منصب العميد .

٢ - **المهندسون :** وتضم الوزارة سبعة منهم من مختلف التخصصات هم المهندسون :

سليمان متولى ، وماهر أباظة، وحمدى البنبى، ومحمد عبد الهادى راضى، ومحمد إبراهيم سليمان، ومحمد الغمراوى داود، وسليمان رضا سليمان، وبين هؤلاء اثنان من المهندسين العسكريين وأحد أساتذة الجامعة.

٣ـ **التجاريون :** وتضم الوزارة ثلاثة منهم :

ـعاطف عبيد ، د. محيى الدين الغريب ، ظافر البشرى .

بينما ينتمى الأول إلى هيئة تدريس كلية تجارة قسم إدار الأعمال، فإن الثانى ينتمى إلى هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٤ ـ **الأطباء :** وثلاثتهم من أساتذة الجامعة المبرزين :

د. محمود شريف أستاذ الجراحة و عميد معهد الأورام،

و د. حسين كامل بهاء الدين أستاذ ورئيس قسم الأطفال

، ود . إسماعيل سلام أستاذ ورئيس قسم جراحة القلب والصدر.

٥ ـ **الزراعيون :** وتضم الوزارة ثلاثة منهم هم : رئيس الوزراء ونائبه ووزير التموين الدكتور أحمد جويلى .

٦ ـ اثنان من خريجى الكلية الحربية هما : وزير الدفاع ووزير الإعلام.

٧ـ واحد من كليات :

اللغة العربية (د. زقزوق)،

الاقتصاد والعلوم السياسية (يوسف بطرس غالى)،

الشرطة (حسن الألفى)،

الجامعة الأمريكية (نوال التطاوى)،

العلوم (فينيس كامل جودة)،

الفنون الجميلة (فاروق حسنى).

☐ أما من حيث الدرجات العلمية العليا فإن ٢٠ وزيرا يحملون درجة الدكتوراه بنسبة ٦٢,٥٪ من عدد الوزراء، وكل الوزراء يحملون مؤهلات عليا.

ثالثا : من حيث السن

☐ من حيث السن يحتل المستشار فاروق سيف النصر المرتبة الأولى كأكبر الوزراء سنا (مواليد عام ١٩٢٢)، يليه المهندس سليمان متولى سليمان (عام ١٩٢٧)، ويليه من مواليد عام ١٩٣٠ وزيران هما : د. يوسف والى وماهر أباظة، ومن مواليد عام ١٩٣١ وزيران هما : د. ظافر البشرى و د. محمود الشريف، وبذا فإن الوزراء الذين يبلغون ٦٥ عاما فأكثر ستة وزراء.

☐ فى عام ١٩٣٢ ولد أربعة وزراء هم : الدكتور عاطف عبيد والدكتور حسين كامل بهاء الدين والدكتور محمود زقزوق والسيد أحمد العماوى.

□ فى عام ١٩٣٣ ولد الدكتور الجنزورى رئيس الوزراء، الذى يحتل الآن ترتيب الحادى عشر بين الوزراء من حيث السن، وكان فى الوزارة السابقة يحتل ترتيب الخامس عشر.

وقد خرج من الوزارة ستة يكبرونه فى السن هم: د. عاطف صدقى ود. على عبد الفتاح ود. ماهر مهران ود. محمود محمد محمود، وصلاح حسب الله و ،أحمد رضوان .

ودخلها اثنان يكبرانه هما: الدكتور ظافر البشرى والدكتور محمود زقزوق، وبذا أصبح ا الجنزورى بمثابة الحادى عشر بدلا من الخامس عشر.

□ وفى عام ١٩٣٣ أيضا ولد صفوت الشريف وزير الإعلام الذى يحتل ترتيب الثانى عشر بين الوزراء من حيث العمر.

□ فى عام ١٩٣٤ ولد أربعة وزراء هم: الدكتورة آمال عثمان والدكتورة فينيس كامل جودة وكمال الشاذلى وطلعت حماد.

□ فى عام ١٩٣٥ ولد وزيران هما: المشير طنطاوى والدكتور حمدى البنبى.

□ فى عام ١٩٣٦ ولد وزيران هما: عمرو موسى وحسن الألفى.

وبذلك فإن ٢٠ وزيرا من بين ٣٢ وزيرا يبلغون الستين فأكثر خلال هذا العام، أى بنسبة ٦٢,٥٪.

□ وفى عام ١٩٣٧ ولد الدكتور أحمد جويلى.

□ وفى عام ١٩٣٨ ولد فاروق حسنى.

□ وفى عام ١٩٣٩ ولد أربعة وزراء هم: الدكاترة: ممدوح البلتاجى ومحمد عبد الهادى راضى ومحيى الدين الغريب، والمهندس سليمان رضا.

□ فى عام ١٩٤١ ولد وزيران هما: د. محمد الغمراوى داود ود. إسماعيل سلام.

□ فى عام ١٩٤٣ ولدت الدكتورة نوال التطاوى.

□ فى عام ١٩٤٧ ولد وزيران هما: الدكتور محمد إبراهيم سليمان والدكتور محمد زكى أبو عامر.

□ فى عام ١٩٥٢ ولد يوسف بطرس غالى أصغر الوزراء سنا.

رابعا: عضوية البرلمان

٨ **أعضاء فى مجلس الشعب**: يوسف والى (الفيوم)، آمال عثمان (الدقى)، سليمان متولى (المنوفية)، ماهر أباظة (الشرقية)، محمود شريف (الدقهلية)، كمال الشاذلى (المنوفية)، أحمد جويلى (الجيزة)، نوال التطاوى (عضو معين).

٣ **أعضاء فى مجلس الشورى**: صفوت الشريف، محمد زكى أبو عامر، إسماعيل سلام.

١٩ ليسوا أعضاء فى البرلمان.

(٣٦)
تركيبة المحافظين فى مطلع عام ١٩٩٦

لأول مرة فى عهد الإدارة المحلية منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، تصدر حركة المحافظين على هيئة تشكيل كامل أسوة بما هو متبع فى مجلس الوزراء الذى يصدر قرار تشكيله كاملا فى كل مرة. وعلى الرغم من أن البروتوكول المصرى لا ينص على وجود ما يسمى بالتشكيل الكامل للمحافظين ولا بمجلس المحافظين، إلا أن القرار الجمهورى الصادر بهذا الشأن أخيرا قد اتخذ هذا الشكل. وهذا الشكل لا يتم اتخاذه فى العادة إلا مع بدء فترة رئاسية جديدة، حيث يعتبر المحافظون مستقيلين ويُدعون إلى أداء اليمين مرة أخرى أمام الرئيس الجديد أو أمام الرئيس نفسه بعد تجديد انتخابه (حدث هذا فى عام ١٩٨١ وفى عام ١٩٨٧ وفى عام ١٩٩٣، ومن قبل فى عام ١٩٧٧ فى عهد الرئيس السادات).

ولكن يناير عام ١٩٩٦ شهد هذا الشكل الجديد، وقد أعقبه تصريح رئيس الوزراء الجديد د. كمال الجنزورى بأن ما يسمى مجلس المحافظين

● نشر هذا المقال عقب اجراء حركة المحافظين فى يناير ١٩٩٦.

سيعقد اجتماعا شهريا فى الأسبوع الأول من كل شهر . . وقد عقد هذا المجلس اجتماعه الأول يوم الإثنين الماضى وشهده ٩ وزراء ليصبح عدد المجتمعين ٣٦، وهو ما يزيد على مجلس الوزراء بأربعة! .

المراقبون لاحظوا الأهمية الكبيرة لمنصب المحافظ فى الفترة الأخيرة، فلأول مرة فى التاريخ المصرى المعاصر يختار لهذا المنصب رئيس جامعة، وكان أقصى منصب جامعى اختير شاغله ليشغل منصب المحافظ هو نائب رئيس الجامعة فقط!

ولأول مرة أيضا يختار رئيس جهاز مركزى ليشغل هذا المنصب، وفى السبعينات عين محافظ الشرقية الأسبق يسرى قنصوة وكيلا لنفس الجهاز (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة) عند خروجه من منصب المحافظ . . ولكن ها هو حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز والذى كان قاب قوسين من منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية فى التعديل الوزارى الأخير يختار كمحافظ للشرقية .

الرجل الثانى فى وزارة الداخلية اللواء منصور عيسوى كان هو الآخر أحد الذين وقع عليهم الاختيار للعمل كمحافظ، إلى جوار مدير المخابرات الحربية اللواء دسوقى غاياتى الذى عين محافظا لشمال سيناء، ورئيس هيئة الأمن القومى اللواء صفوت شاكر الذى عين محافظا لقنا .

أيضا اختير لشغل هذا المنصب رئيسا محكمتى جنوب القاهرة الابتدائية (أحمد عبد العزيز سلطان) والجيزة الابتدائية (محمود راشد) ومساعد وزير الداخلية لغرب الدلتا (اللواء أحمد بكر) . فى هذا التحليل سنستعرض

ملامح المحافظين فى مصر . . ثقافتهم الأولى . . وظائفهم الأخيرة . . أقدمياتهم . . خبراتهم بالمنصب ، بالإضافة إلى أعمارهم :

أولا : من حيث الثقافة الجامعية الأولى :

(١) لا تزال الكلية الحربية تحتل ٥٠٪ من مقاعد المحافظين ، صحيح أنه لم تكن السبب الرئيس أو الأول وراء اختيار المحافظين الذين ينتمون بحكم التعليم إلى هذه الكلية ، ولكن ١٣ محافظا من مجموع ٢٦ محافظا تخرجوا فى الكلية الحربية . . بين هؤلاء عشرة وصلوا إلى رتبة اللواء ، أى أصبحوا قادة فى القوات المسلحة والأمن القومى .

أما الثلاثة الآخرون فيضمون ثلاثة أنماط مختلفة .

النمط الأول : هو عمر عبد الآخر الذى يمثل نموذج الضباط الأحرار الذين انخرطوا منذ مرحلة مبكرة فى نشاط ووظائف الإدارة المحلية وتولى رئاسة مدينة وسكرتير عام محافظة ثم محافظا للمحافظات الثلاث التى تكون ما يسمى بإقليم القاهرة الكبرى .

وقد حقق عبد الآخر عدة أرقام قياسية مهمة ، فهو أقدم محافظ الآن ، وهو المحافظ الوحيد الباقى منذ عهد الرئيس السادات ، وهو المحافظ الوحيد الذى تولى المحافظات الثلاث المكونة للعاصمة الكبرى ، وهو الوحيد بين الضباط الأحرار الذى حقق نجاحا ملحوظا ومتصلا فى مناصب الإدارة المحلية قبل أن يصل إلى منصب المحافظ .

النمط الثانى : صبرى القاضى محافظ بنى سويف الجديد (وكفر الشيخ سابقا) رجل سياسى من الطراز الأول ، كان من الضباط الأحرار ، ثم شارك

فى الوظائف العامة وانتخب عضوا فى البرلمان لفترات متتالية وحقق نجاحات سياسية وبرلمانية متصلة.

النمط الثالث: حسين رمزى كاظم.. درس العلوم الإدارية ونال درجة الدكتوراه فيها وعمل فى رئاسة الجمهورية، وتولى منصب رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة منذ عشر سنوات، وأصبح بمثابة الخبير الإدارى.

(٢) تأتى كلية الحقوق فى المرتبة الثانية، إذ تخرج فيها ستة محافظين (٦) من مجموع ستة وعشرين محافظا، والستة بالمصادفة من المستشارين وهم بترتيب أقدمياتهم فى منصب المحافظ: إسماعيل الجوسقى (بنى سويف ثم الإسكندرية)، وعبد الفتاح غلوش (بنى سويف ثم القليوبية)، وماهر الجندى (كفر الشيخ ثم الغربية)، وعدلى حسين (المنوفية)، ومحمود أبو الليل راشد (كفر الشيخ)، وأحمد عبد الفتاح سلطان (دمياط).

(٣) فى المرتبة الثالثة تأتى كلية الشرطة، وقد وصل أربعة (٤) من قادة الشرطة الذين وصلوا إلى رتبة اللواء إلى منصب المحافظ، وهم على التوالى: محمد حسن طنطاوى (سوهاج ثم الفيوم)، فخر الدين خالد (بورسعيد ثم الدقهلية)، والاثنان الجديدان منصور عيسوى (المنيا)، وأحمد بكر (سوهاج)

(٤) فى المرتبة الرابعة تأتى كلية الزراعة، التى تخرج فيها محافظان (٢) هما: فاروق التلاوى (الوادى الجديد ثم الفيوم فالبحيرة)، وعبد الرحيم شحاتة (الفيوم فالجيزة).

(٥) فى المرتبة الخامسة والأخيرة تأتى كلية الهندسة، التى تخرج فيها

محافظ واحد (١) هو الدكتور رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط الجديد ورئيس جامعتها السابق.

ثانيا : من حيث موقع العمل والخدمة الوظيفية فى أجهزة الدولة :

(١) تظل مناصب القيادة فى القوات المسلحة بمثابة الموقع الأكثر تفريخا لمناصب المحافظين ، لا يمكن القول بأن سلاحا معينا أو منصبا معينا كان بمثابة المنصب الأخير الذى جاء منه القائد إلى منصب المحافظ . .

ولكن فيما بين المحافظين جميعا فإن ستة من المحافظين كانوا يشغلون مناصب قيادية فى القوات المسلحة :

الفريق محمد زاهر عبد الرحمن : كان قد وصل إلى منصب قائد الدفاع الجوى

اللواء عبد المنعم سعيد : كان قد وصل إلى منصب رئيس هيئة العمليات كما كان قائدا للجيش الثانى .

اللواء محمد صلاح مصباح : كان قد وصل إلى منصب قائد سلاح الحدود.

اللواء محمد عبد السلام المحجوب : كان قد وصل إلى منصب رفيع فى هيئة الأمن القومى.

اللواء محمد أحمد دسوقى غاياتى : كان قد وصل إلى منصب مدير المخابرات الحربية.

اللواء صفوت شاكر : كان قد وصل إلى منصب نائب رئيس هيئة الأمن القومى .

(٢) فى المرتبة الثانية يأتى منصب رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر ليكون بمثابة المنصب الذى يخرج صاحبه إلى منصب المحافظ مباشرة (حدث هذا لكل من تولوا هذا المنصب باستثناء أحمد فؤاد السيد الذى تركه أخيرا) .

ومن بين المحافظين الستة والعشرين الحاليين ثلاثة تولوا منصب رئيس المجلس الأعلى للأقصر (من بين أربعة فقط تولوا هذا المنصب قبل الرئيس الحالى) ، هؤلاء الثلاثة هم : اللواء يحيى البهنساوى ، ومحمد عزت السيد ، وممدوح الزهيرى . والثلاثة من قادة القوات المسلحة .

ولكن إذا نظرنا إلى المنصب الذى تولوه فى الجيش قبل أن يصبحوا رؤساء للأقصر فإننا سنجد أن محمد عزت السيد كان مساعدا لوزير الدفاع ، وأن ممدوح الزهيرى كان قائدا للحرس الجمهورى .

(٣) المناصب القضائية التى كان يشغلها المحافظون قبل اختيارهم للمنصب تتعدد وتختلف ، لكنها جميعا من طبقة المستشار .

فقد كان الجوسقى رئيسا بمحكمة استئناف طنطا ، وكذلك عدلى حسين ، على حين وصل عبد الفتاح غلوش إلى منصب مساعد وزير العدل ، ووصل ماهر الجندى إلى منصب الوكيل الأول للتفتيش القضائى ، كما كان محمود أبو الليل راشد رئيسا لمحكمة الجيزة الابتدائية ، على حين وصل المستشار أحمد عبد العزيز سلطان إلى رئاسة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

(٤) على مستوى ضباط الشرطة فإن المحافظين الأربعة وصلوا إلى المرتبة التالية لوزير الداخلية .

فقد كان منصور عيسوى قد عين منذ ثلاثة شهور ليكون بمثابة المساعد الأول للوزير (فى أكتوبر عام ١٩٩٥)، أما محمد حسن طنطاوى فكان قد وصل إلى درجة مساعد أول الوزير للمنطقة المركزية، وكذلك أحمد عبد العزيز بكر الذى خلف طنطاوى فى منصب محافظ سوهاج، وهو الذى كان يتولى منصب مساعد أول الوزير لمنطقة غرب الدلتا . أما فخر الدين خالد فكان قد وصل إلى رئاسة أكاديمية الشرطة، وهى أيضا بدرجة مساعد أول الوزير .

(٥) الدكتور محمد رجائى الطحلاوى هو أول رئيس جامعة يختار كمحافظ . . وقد حدث من قبل أن اختير عدد من نواب رؤساء الجامعات كفؤاد حلمى فى الإسكندرية (من جامعتها)، ومحمد عبد الغنى محمود فى الدقهلية (من جامعة القاهرة)، وعادل إلهامى للبحيرة ثم للقليوبية (من جامعة طنطا) .

ولكن الطحلاوى يمثل السابقة الأولى فى تعيين رئيس جامعة كمحافظ، ويعطى المراقبون تفسيرا مهما لهذا التعيين، فقد كان الطحلاوى قد وصل سن التقاعد وكان سيترك منصب رئيس الجامعة بنهاية العام الجامعى، ومن ثم فإن هذا التعيين فى منصب لا يعتبر أرقى من منصب رئيس الجامعة هو نوع من الحرص على تكريم الرجل والاستفادة به فى المواقع التنفيذية المتقدمة . .

وعلى أى الأحوال فإن الطحلاوى يمثل عودة المهندسين إلى هذا المنصب الذى كثيرا ما يحتاج إلى المهندسين بثقافتهم المهنية وقدرتهم على الحلول الفنية فى مشكلات الحياة اليومية.

ومن الجامعة المجاورة لأسيوط ـ وهى جامعة المنيا ـ صعد ثانى أقدم المحافظين د. فاروق التلاوى ليتولى منصب المحافظ منذ ١٣ عاما حين كان لا يزال فى أولى درجات هيئة التدريس وهى وظيفة المدرس فى كلية الزراعة بالمنيا.

(٦) على الرغم من أن عمر عبد الآخر يمثل المحافظ الذى عمل فى سلك الإدارة المحلية منذ البداية، إلا أن هناك محافظا آخر عمل فى قمة جهاز الإدارة المحلية فى السنوات الأخيرة قبل توليه منصب المحافظ، وهو اللواء مصطفى صادق الذى كان قد وصل إلى منصب مدير أمن رئاسة الجمهورية، ثم عين نائبا لمحافظ القاهرة (حيث عمل مع الدكتور محمود شريف)، فأمينا عاما لوزارة الإدارة المحلية (حيث عمل مع الدكتور شريف أيضا)، ثم محافظا للسويس فبورسعيد أخيرا.

(٧) وينفرد الدكتور عبد الرحيم شحاتة بين الجميع بأنه كان يتولى منصب مدير مراكز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، لكنه كان يتولى أيضا منصب أمين لجنة الزراعة فى الحزب الوطنى.

ثالثا : من حيث الأقدمية فى منصب المحافظ :

١ ـ تعود أقدمية عمر عبد الآخر إلى عهد الرئيس السادات وبالتحديد مايو عام ١٩٨٠ عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الأخيرة والتى هندس عملية

التغيير فيها الرئيس مبارك نفسه بمعاونة الدكتور فؤاد محيى الدين .

٢ ـ تعود أقدمية الدكتور فاروق التلاوى إلى مارس عام ١٩٨٣ فى عهد حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية وفى تعديل محافظين محدود .

٣ ـ تعود أقدمية المستشار إسماعيل الجوسقى إلى أكتوبر عام ١٩٨٤ فى عهد حكومة كمال حسن على .

٤ ـ د . عبد الرحيم شحاتة هو الوحيد الباقى من المحافظين الذين عينوا فى أكتوبر عام ١٩٨٧ عند بدء رئاسة الرئيس مبارك الثانية ، ومن هؤلاء المحافظين وزير الإدارة المحلية الدكتور محمود شريف نفسه .

٥ ـ المستشار عبد الفتاح غلوش هو الوحيد الباقى من المحافظين الذين عينوا فى إبريل عام ١٩٨٩ .

٦ ـ اللواء عبد المنعم سعيد تعود أقدميته إلى مايو عام ١٩٩٠ .

٧ ـ من بين المحافظين الذين عينوا فى عام ١٩٩١ لا يزال هناك أربعة محافظين ، اثنان عينا فى مارس عام ١٩٩١ وهما : ماهر الجندى ومحمد حسن طنطاوى ، وواحد عين فى مايو عام ١٩٩١ وهو صلاح مصباح ، والرابع وهو صبرى القاضى عين فى أكتوبر عام ١٩٩١ .

٨ ـ يحتل اللواء يحيى البهنساوى ترتيب الحادى عشر بين المحافظين تبعا للأقدمية الآن . فقد عين فى مايو عام ١٩٩٢ .

٩ ـ وهناك خمسة محافظين عينوا فى الوقت نفسه فى إبريل عام ١٩٩٣ ولا يزالون يحتفظون بمناصبهم ، محتلين بهذا الترتيب الثانى عشر بين



المحافظين وهم : محمد زاهر عبد الرحمن ، ومصطفى صادق ، ومحمد عزت السيد ، وفخر الدين خالد ، وعدلى عبد الشكور .

١٠ - يحتل اللواء ممدوح الزهيرى الترتيب السابع عشر ، فقد عين محافظا منذ أكتوبر عام ١٩٩٣ .

١١ - يحتل اللواء محمد عبد السلام المحجوب الترتيب الثامن عشر ، فقد عين محافظا فى أغسطس عام ١٩٩٤ .

١٢ - يحتل المحافظون الثمانية الجدد الذين عينوا فى يناير عام ١٩٩٦ ترتيب التاسع عشر والتاسع عشر مكرر حتى السادس والعشرين .

رابعا : من حيث الأقدمية فى منصب المحافظ فى المحافظة نفسها :

١ - يأتى المستشار إسماعيل الجوسقى فى المرتبة الأولى ، فهو يحتل منصب محافظ الإسكندرية منذ يوليو عام ١٩٨٦ . وقبل التعديل الأخير كان يحتل المركز الثانى بعد منير شاش الذى عمل محافظا لسيناء الشمالية منذ سبتمبر عام ١٩٨٢ .

٢ - يأتى عمر عبد الآخر فى المرتبة الثانية لأنه محافظ للقاهرة منذ مايو عام ١٩٩١ .

□ وبهذا يمكن القول ببساطة شديدة وبدون جهد ، إنه فيما عدا هذين المحافظين فإن كافة المحافظين الباقين خضعوا للتنقلات فى عهد تولى الدكتور محمود شريف لوزارة الإدارة المحلية ، وقد واكبت وجود الدكتور شريف فى هذا المنصب حركات تنقلات واسعة بين المحافظين فى المحافظات

المختلفة، وعلى سبيل المثال ما تم أخيرا من تغيير فى مناصب المحافظين فى ٩ محافظات بنقل محافظين لمحافظات أخرى غير التى يتولونها . . وقد حدث أيضا نفس هذا الحجم من التنقلات فى أغسطس عام ١٩٩١ . .

وفيما بين الحركتين كان مبدأ النقل المستمر هو أبرز ملامح الفترة التى تولى فيها د . محمود شريف وزارة الإدارة المحلية . من الطريف أن عبد الآخر ظل محافظا للقليوبية منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٧ ، وفى نفس اليوم الذى عين فيه شريف محافظا للشرقية نقل عبد الآخر محافظا للجيزة (أكتوبر عام ١٩٨٧)، ثم نقل محمود شريف للقاهرة (عام ١٩٨٩)، وفى نفس اليوم الذى عين فيه محمود شريف وزيرا للإدارة المحلية (مايو عام ١٩٩١)، خلفه عمر عبد الآخر كمحافظ للقاهرة . . أما الجوسقى فيتمتع بوضع خاص جدا .

☐ ونعود إلى أقدميات المحافظين فى محافظاتهم لنجد أن :

٣ ـ صلاح مصباح فى أسوان منذ أغسطس عام ١٩٩١ .

٤ ـ ماهر الجندى فى الغربية منذ أكتوبر عام ١٩٩١ .

٥ ـ عبد الرحيم شحاتة فى الجيزة منذ إبريل عام ١٩٩٣ .

٦ ـ يحتل ممدوح الزهيرى ترتيب الثامن من حيث الأقدمية فى نفس المحافظة، فهو محافظ لجنوب سيناء منذ أكتوبر عام ١٩٩٣ .

٧ ـ ويحتل عبد السلام المحجوب ترتيب التاسع من حيث الأقدمية فى المحافظة نفسها، فهو محافظ للإسماعيلية منذ أغسطس عام ١٩٩٤ .

بهذا فإن تسعة محافظين فقط هم الذين احتفظوا فى عام ١٩٩٦ بمواقعهم التى كانوا يحتلونها فى عام ١٩٩٥ . . على حين تنقل تسعة آخرون ليأتى ترتيبهم مع الثمانية الجدد فى الترتيب العاشر وحتى السادس والعشرين .

خامسا : من حيث عدد المحافظات التى تولاها كل محافظ :

١ ـ يأتى اللواء عبد المنعم سعيد فى المقدمة ، فقد تولى المنصب فى ٤ محافظات حتى الآن هى : السويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر ثم مطروح . . رغم أن أقدميته فى منصب المحافظ تعود إلى مايو عام ١٩٨٩ . . ويعد عبد المنعم سعيد ثانى محافظ فى التاريخ المصرى يتولى المنصب فى أربع محافظات ، فقد سبقه إبراهيم بغدادى الذى عمل محافظا لكفر الشيخ والمنوفية والمنيا ثم القاهرة .

٢ ـ هناك محافظان توليا المنصب فى ثلاث محافظات حتى الآن وهما بالمصادفة أقدم المحافظين على الإطلاق :

ـ محمد عمر عبد الآخر : القليوبية ثم الجيزة ثم القاهرة .

ـ فاروق التلاوى : الوادى الجديد ثم الفيوم ثم البحيرة .

٣ ـ هناك أحد عشر محافظا تولوا المنصب فى أكثر من محافظة (محافظتين حتى الآن) وهم بالترتيب :

ـ إسماعيل الجوسقى : بنى سويف فالإسكندرية .

ـ عبد الرحيم شحاتة : الفيوم فالجيزة .

- عبد الفتاح غلوش : بنى سويف فالقليوبية .

- ماهر الجندى :- كفر الشيخ فالغربية .

- محمد حسن طنطاوى : سوهاج فالفيوم .

- محمد صلاح مصباح : البحر الأحمر فأسوان .

- صبرى القاضى : كفر الشيخ ثم بنى سويف .

- يحيى البهنساوى : قنا ثم بنى سويف .

- محمد زاهر عبد الرحمن : مطروح فالبحر الأحمر .

- مصطفى صادق : السويس فبورسعيد .

- فخر الدين خالد : بورسعيد فالدقهلية

وهكذا يتضح أن ١٤ محافظا من إجمالى ٢٦ (أى بنسبة تفوق ٥٣٪) قد تولوا المنصب فى أكثر من محافظة ، وربما يمكن اعتبار هذا المعيار كمعيار خبرة بالمنصب الذى لا يختلف أداء العمل فيه من محافظة إلى أخرى ، إلا اختلافات طفيفة فيما عدا محافظتى القاهرة والجيزة بالطبع .

سادسا : من حيث السن :

أكبر المحافظين سنا هو أقدمهم فى منصب المحافظ ، وهو محافظ العاصمة **عمر عبد الآخر** (٦٧ عاما وشهور) ، يليه محافظة العاصمة الثانية المستشار **إسماعيل الجوسقى** محافظ الإسكندرية (٦٧ عاما فى فبراير

القادم)، ثم محافظ بنى سويف **صبرى القاضى** (مواليد أكتوبر عام ١٩٣٠).

أما عام ١٩٣١ الذى شهد مولد وزير الإدارة المحلية د. محمود شريف فقد ولد فيه محافظان هما: المستشار **عبد الفتاح غلوش** محافظ القليوبية واللواء **محمد حسن طنطاوى** محافظ الفيوم. وبهذا فإن أكبر خمسة محافظين من حيث السن يبلغون من العمر أكثر من ٦٥ عاما (بنسبة ١٩٪ من إجمالى عدد المحافظين مقارنة بنسبة ٣٢٪ قبل إجراء الحركة الأخيرة فى يناير عام ١٩٩٦ حيث كان ثمانية محافظين فوق الخامسة والستين من بين ٢٥ محافظا على قيد الحياة يومها. . وقد خرج فى الحركة الأخيرة ثلاثة محافظين من الذين تعدت أعمارهم ٦٥ عاما وهم: **منير شاش** الذى قضى فى شمال سيناء ١٣ عاما و**عبد الرحيم نافع** محافظ دمياط وقنا السابق، و**صلاح عطية** محافظ البحيرة السابق.

فيما بين الخامسة والخمسين والخامسة والستين من العمر نجد ٢١ محافظا من إجمالى ٢٦ محافظا (بنسبة ٨١٪). ويحتل اللواء **يحيى البهنساوى** مرتبة السادس من حيث السن (مواليد مارس عام ١٩٣٣)، وقد ولد معه فى العام نفسه اللواء **عبد المنعم سعيد** محافظ مطروح. . كما يحتل اللواء **مصطفى صادق** محافظ السويس مرتبة الثامن من بين المحافظين من حيث السن (عام ١٩٣٤)، يليه الفريق **محمد زاهر عبد الرحمن** محافظ البحر الأحمر (مواليد عام ١٩٣٥).

أما عام ستة وثلاثين (١٩٣٦) فقد شهد مولد مجموعة كبيرة من المحافظين هم: الدكتور **عبد الرحيم شحاتة** محافظ الجيزة واللواء **محمد**

صلاح مصباح محافظ أسوان، واللواء **محمد عزت السيد** محافظ الوادى الجديد واللواء **محمد عبد السلام المحجوب** محافظ الإسماعيلية، والدكتور **رجائى الطحلاوى** محافظ أسيوط والدكتور **حسين رمزى كاظم** محافظ الشرقية، والمستشار **محمود أبو الليل راشد** محافظ كفر الشيخ والمستشار **أحمد عبد العزيز سلطان** محافظ دمياط.

وبهذا فإن ثمانية من المحافظين (٣٠٪) يبلغون سنهم الذهبية خلال هذا العام.

وهكذا فإنه فى خلال هذا العام يكون ١٩ محافظا قد بلغوا سن الستين.

أما عام ١٩٣٧ فقد شهد مولد أربعة محافظين هم: اللواء **فخر الدين خالد** محافظ الدقهلية، واللواء **محمد أحمد دسوقى غاياتى** محافظ شمال سيناء، واللواء **صفوت شاكر** محافظ قنا، واللواء **منصور عيسوى** محافظ المنيا.

وفى عام ١٩٣٨ ولِد محافظان هما: **ماهر الجندى** محافظ الغربية، **وأحمد عبد العزيز بكر** محافظ سوهاج الجديد.

وفى عام ١٩٣٩ ولد محافظ واحد هو اللواء **ممدوح الزهيرى** محافظ جنوب سيناء، وفى عام ١٩٤٠ ولد الدكتور **فاروق التلاوى** محافظ البحيرة ثانى أقدم المحافظين وثانى أصغر المحافظين، بينما ولد المستشار **عدلى حسين** محافظ المنوفية عام ١٩٤١ فى أول يناير.

(٣٧)
تركيبة السن والأقدمية
لوزارة الدكتور عاطف عبيد

يأتى الدكتور عاطف عبيد فى الترتيب الثالث بين أعضاء وزارته من حيث العمر، حيث يسبقه اثنان فقط هما: المستشار فاروق سيف النصر الذى ولد عام ١٩٢٢، وهذا من المنطقى أن يكون وزير العدل أكبر سناً من رئيس الوزراء، أما الثانى فهو نفسه الثانى فى الترتيب البروتوكولى للوزارة وهو وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء يوسف والى، وقد ولد عام ١٩٣٠، وهذا غير منطقى، فقد كان يوسف والى يسبق عاطف عبيد فى الدراسة الثانوية بعام دراسى كامل فى مدرسة السعيدية، كما أنه يسبقه فى التخرج بسنة أيضاً، ويسبقه فى دخول الوزارة بسنتين ونصف سنة (يناير ١٩٨٢ مقابل أغسطس ١٩٨٤)، ولهذا كان بعض الناس يعتقدون أنه من باب البروتوكول لابد من خروج يوسف والى.

من الوزراء الذين تركوا الوزارة أربعة كانوا أكبر سناً من رئيس الوزراء عاطف عبيد، وهم: سليمان متولى، وماهر أباظة، وظافر البشرى، ومحمود شريف.

● نشر هذا المقال غداة إعلان تشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد فى اكتوبر ١٩٩٩.

وهكذا فإنه إذا كان عاطف عبيد قد قفز من حيث البروتوكول من الترتيب الثامن إلى الأول ، فإنه أيضاً من حيث السن قد قفز من الترتيب السابع إلى الترتيب الثالث، ومن حيث أقدمية الوجود في مجلس الوزراء من الترتيب السادس إلى الترتيب الثالث (وذلك بخروج سليمان متولى وماهر أباظة والجنزورى نفسه ولم يعد فى المجلس من هم أقدم من رئيس الوزراء إلا يوسف والى وصفوت الشريف).

بعد عاطف عبيد يأتى من حيث السن حسين كامل بهاء الدين، الذى ولد معه فى العام نفس ولكن بعده بشهور، وبعدهما ولد فى نفس العام خامس الوزراء من حيث السن وهو أحمد العماوى وزير القوى العاملة.

وفى العام التالى لمولد رئيس الوزراء، ولد وزيران هما صفوت الشريف ومحمود حمدى زقزوق، وبعد ذلك بعام (١٩٣٤) ولد كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى، كما ولد أيضاً وزير الصناعة الجديد الدكتور مصطفى الرفاعى، ليكتمل بهذا عدد تسعة وزراء فوق الخامسة والستين من العمر! أى بنسبة ٢٧٪ من عدد الوزراء.

أما فى عام ١٩٣٥ فقد ولد وزيران هما: المشير محمد حسين طنطاوى والدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية.

وفى عام ١٩٣٦ ولد ثلاثة وزراء هم: وزير الخارجية عمرو موسى، ووزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور مفيد شهاب، ووزير الكهرباء والطاقة الدكتور على فهمى الصعيدى.

أما فى عام ١٩٣٧ فقد ولد وزير التخطيط والتعاون الدولى الجديد

الدكتور أحمد الدرش، الذى اشتعل رأسه شيباً حتى ليمكن الظن أنه أكبر الوزراء سناً بعد وزير العدل، بينما هو الخامس عشر من حيث السن.

وفى عام ١٩٣٨ ولد وزيران هما: حبيب العادلى وزير الداخلية الذى ولد فى أول مارس، وفاروق حسنى الذى لم نعرف برجه حتى الآن.

وفى عام ١٩٣٩ ولد كل من الدكتور ممدوح البلتاجى والدكتور إبراهيم الدميرى وزير النقل الجديد والدكتور مدحت حسنين وزير المالية الجديد، وفى العام التالى ولد وزير التنمية المحلية الجديد اللواء مصطفى عبدالقادر.

وهكذا فإنه مع نهاية القرن يكون واحد وعشرون وزيراً من أعضاء الحكومة الجديدة (٣٣ عضواً) فوق الستين تماما، أى بنسبة ٦٣٪ من عدد الوزراء.

ونأتى بعد هذا إلى الوزراء الشبان(!!) والشبان - الآن - تعنى تحت الستين:

إسماعيل سلام ولد عام ١٩٤١، وبعده بعام (١٩٤٢) ولدت أمينة الجندى وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية، وفى أغسطس من نفس العام (١٩٤٢) ولد الدكتور سيد مشعل وزير الإنتاج الحربى الجديد.

أما الدكتورة نادية مكرم عبيد فقد ولدت عام ١٩٤٣، هى ووزير قطاع الأعمال الجديد الدكتور مختار خطاب.

وبعدهما بعام (١٩٤٤) ولد الدكتور علىّ الدين هلال وزير الشباب.

وفى العام بعد التالى (١٩٤٦) ولد الدكتور حسن خضر وزير التموين والتجارة الجديد، ثم ثانى أكثر الوزراء القدامى شبابا وهو ا لدكتور محمد زكى أبو عامر (١٩٤٧).

أما محمد إبراهيم سليمان (فان هناك بالطبع أكثر من معلومة عن مولده فى ١٩٤٩ ،وفى ١٩٤٥ وفى ١٩٤٦ وفى١٩٤٧ ولكن أرجح هذه التواريخ فى ظنى هو يونيو ١٩٤٦ !)

ثم الوزراء الشبان جداً الثلاثة وهم: سامح سمير فهمى وزير البترول (الذى ولد عام ١٩٤٩) لكنه تخرج من كلية الهندسة عام ١٩٧٣ مع زميله الجديد الدكتور أحمد نظيف وزير المواصلات، لكن أحمد نظيف يسجل فى تاريخه أنه لم يولد إلا عام ١٩٥٢ ، أى أنه تخرج فى كلية الهندسة فى الحادية والعشرين من عمره، ومعنى هذا أنه حصل على التوجيهية فى السادسة عشرة من عمره(!!)

ومع أحمد نظيف فى ١٩٥٢ ولد الدكتور يوسف بطرس غالى الذى ولد عام ١٩٥٢ ، لكن ترتيبه البروتوكولى وبالأقدمية فى مجلس الوزراء قفز قفزة كبيرة جداً فى التعديل الأخير ليكون فى الترتيب التاسع بعد رئيس الوزراء ونائبه ووزراء: الدفاع والإعلام والخارجية والعدل والثقافة والتربية، وهكذا سوف يجلس يوسف بطرس غالى فى المقعد الرابع إلى يسار رئيس الوزراء فيما بين فاروق حسنى من قبله وممدوح البلتاجى من بعده، ومع أن يوسف بطرس غالى اختير وزيراً بينما هو أستاذ مساعد فإن

زكى أبو عامر كان قد وصل إلى درجة العميد، وكذلك علىّ الدين هلال وإبراهيم الدميرى. . وليس فى هذا عجب، فإن فاروق حسنى الذى يسبق يوسف بطرس غالى فى مقعده لم يكن قد وصل إلى درجة مدير عام ولم يكن من المحتمل أن يصل إليها!!

ومن الطريف أن الوزير الوحيد من الوزراء الاثنى عشر الذين تركوا الوزارة ولم يكن وصل إلى سن الستين كان هو الدكتور محمد الغمرى داود وزير الإنتاج الحربى، وربما كان هذا السبب فى اعلان تعيينه رئيساً لهيئة الاستثمار مع تشكيل الوزارة الجديدة، أما الأحد عشر الباقون فكانوا قد وصلوا إلى سن الستين وهم فى الوزارة، أو ربما من قبلها!

(٣٨)
هل انتهى عصر الوزراء الشبان؟

يكاد يكون هذا إجماع الآن على أن ثمة ظاهرة تستحق التأمل، وهى أن الأمل فى الوصل إلى موقع مؤثر أصبح يرتبط بالتقدم فى السن، ومع أن هذه الملاحظة تكاد ترقى إلى مصاف الحقائق فى نظر كثير من المراقبين، إلا أنه كان لابد لنا من القيام بدراسة إحصائية مقارنة لكى نتحقق من مدى صدق هذه الملحوظة، إذن الدراسة الإحصائية التى تقدم نتائجها هنا شائقة ولكنها كانت شاقة بعض الشىء واستلزمت جهداً طويلاً لإتمامها، ولكن من حسن الحظ أن وفقنى الله لإتمامها.

فكرة الدراسة هى مقارنة متوسط أعمار أعضاء مجلس الوزراء (رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم) على مدى نهايات خمسة عقود، واخترنا أن تكون الدراسة حتى هذه اللحظة مع الرجوع عشر سنوات أربع مرات:

- أبريل ١٩٨٨
- أبريل ١٩٧٨

● أنجزت هذه الدراسة فى أبريل ١٩٩٨

- أبريل ١٩٦٨

- أبريل ١٩٥٨ .

الدراسة تسجل بالاسم وبالأرقام الوزراء الذين كانوا موجودين فى الخدمة فى هذا الوقت بالذات فى هذه التواريخ الخمسة . . وتحصر أعمارهم تبعاً لتواريخ ميلادهم

من حسن الحظ أن أرشيفى يتضمن معلومات عن تواريخ ميلادهم جميعاً فيما عدا فتحى رزق الذى كان نائبا للوزير فى ١٩٥٨ .

وقد حسبت المتوسط الحسابى لسنهم وهم يتولون المناصب الوزارية . . حتى نكون صادقين تماماً ومتمتعين بالشفافية التامة فإننا سنسجل أسماء الوزراء الموجودين فى كل تاريخ من هذه التواريخ الأربعة حتى يتأكد القارئ من صدق حساباتنا من ناحية ، وحتى يطالع باستمتاع شديد نتوقعه ونتحسب له!

فى أبريل ١٩٥٨	كان المتوسط ٤٤,٨ عاما
وفى أبريل ١٩٦٨	كان المتوسط ٤٩,٥ عاما
وفى أبريل ١٩٧٨	كان المتوسط ٥٥,٤ عاما
وفى أبريل ١٩٨٨	كان المتوسط ٥٥٧,٨ اما
وفى أبريل ١٩٩٨	كان المتوسط ٦٢,٤ عاما

هل يكفى هذا لكى نتصور طبيعة العلاقات التى تمضى مع الزمن، لو كان الأمر كذلك فإنه يمكن لنا حساب متوسط عمر الوزير بعد ١٠ سنوات فى عام ٢٠٠٨ إن شاء الله بأكثر من طريقة :

لو أخذنا فرق المعدل بين ١٩٥٨ و١٩٦٨ فإنه ٩ , ٤٪ زيادة فى متوسط العمر

ولو أخذنا فرق المعدل بين ١٩٦٨ و١٩٧٨ فإنه ٩ , ٥٪ زيادة فى متوسط العمر

ولو أخذنا فرق المعدل بين ١٩٧٨ و١٩٨٨ فإنه ٤ , ٢٪ زيادة فى متوسط العمر

ولو أخذنا المعدل بين ١٩٨٨ و١٩٩٨ فإنه ٨ , ٤٪ زيادة فى متوسط العمر

وهكذا فمن الممكن أن يزيد هذا المتوسط ليصبح ١ , ٦٨ عاماً (طبقاً لأعلى معدل وهو الفارق بين ١٩٦٨ و١٩٧٨) أو يظل عند معدل ٦ , ٦٤ عاماً فقط (طبقاً لأقل معدل وهو الفارق بين ١٩٧٨ و١٩٨٨) . . ولكن إذا أخذنا متوسط الفارق بين المتوسطات فإنه يكون ٨ , ٣، وهكذا يصبح متوسط عمر الوزير عام ٢٠٨٠ إن شاء الله فى حدود ٦٥ عاماً بالتمام والكمال أو بالضبط ! !

وقس على هذا كل الكادرات الخاصة والعامة، بل وكادرات القطاع الخاص والفردى و التعاونى والمختلط !

أعضاء مجلس الوزراء العاملون
فى أبريل ١٩٥٨ مرتبين حسب مولدهم

١٨٩٦	المستشار أحمد حسنى
١٨٩٨	المهندس أحمد عبده الشرباصى
١٩٠٠	محمود فوزى
١٩٠٧	الشيخ أحمد حسن الباقورى
١٩١٠	الدكتوران نور الدين طراف ، وكمال رمزى استينو
١٩١١	فتحى رضوان
١٩١٣	سيد مرعى
١٩١٥	محمد أبو نصير
١٩١٦	الدكتور عبد المنعم القيسونى
١٩١٧	عبد اللطيف البغدادى و حسن عباس زكى
١٩١٨	الرئيس جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى
١٩٢٠	الدكتوران عزيز صدقى ومصطفى خليل وعلى صبرى
١٩٢١	كمال الدين حسين

متوسط السن = ٨ ,٤٤ عاماً

أعضاء مجلس الوزراء العاملون
مرتبين حسب مولدهم في أبريل ١٩٦٨

١٩٠١	المهندس إبراهيم زكى قناوى
١٩١١	الدكتور حسن حسن مصطفى
١٩١٣	المهندس سيد مرعى
١٩١٥	الدكتور النبوى المهندس ، والمهندس عبد الوهاب البشرى ، والفريق محمد فوزي ، ومحمد أبو نصير
١٩١٦	المهندس صدقى سليمان والدكتوران سيد جاب الله ومحمد بكر أحمد
١٩١٧	حسن عباس زكى، محمود رياض ،المهندس على زين العابدين صالح
١٩١٨	الرئيس عبدالناصر ،وحسين الشافعى، وعبدالمحسن أبو النور ،وعبدالله مرزبان ، والدكتور أحمد مصطفى
١٩١٩	الدكتوران محمدحلمى مراد وعبدالعزيز كامل وكمال هنرى أبادير
١٩٢٠	الدكتور عزيز صدقى ، وأمين هويدى ، وشعراوى جمعة
١٩٢١	الدكتور ثروت عكاشة ، وكمال الدين رفعت
١٩٢٣	الدكتور عبدالعزيز حجازى
١٩٢٥	الدكتور محمد حافظ غانم
١٩٢٦	الدكتور محمد لبيب شقير ، وضياء الدين داود
١٩٢٩	الدكتور محمد صفى الدين أبو العز ، ومحمد فائق

متوسط السن ٤٩,٥ عاماً

أعضاء مجلس الوزراء العاملون فى أبريل ١٩٧٨
مرتبين حسب مولدهم

١٩١١	الشيخ محمد متولى الشعراوى
١٩١٢	المهندس محب رمزى استينو
١٩١٦	الدكتور عبد المنعم القيسونى ، والمهندس إبراهيم شكرى
١٩١٨	رئيس الوزراء ممدوح سالم ، وزكريا توفيق عبدالفتاح ، وعبدالمنعم الصاوى
١٩١٩	المهندس عيسى شاهين
١٩٢٠	المستشار أحمد سميح طلعت
١٩٢١	المشير محمد الجمسى ، والدكتور حامد السايح
١٩٢٢	الدكتوران مصطفى كمال حلمى ، وبطرس بطرس غالى
١٩٢٣	المهندسان أحمد سلطان وعبدالستار مجاهد عرفة
١٩٢٤	المهندس أحمد عز الدين هلال ، و الدكتور إبراهيم بدران
١٩٢٥	الدكتور محمد حافظ غانم ، واللواء محمد النبوى إسماعيل
١٩٢٦	الدكتور فؤاد محيى الدين ، ومحمد حامد محمود
١٩٢٧	الدكتور نعيم أبو طالب ، والسفير محمد إبراهيم كامل ، وصلاح حامد
١٩٢٨	المهندس عبد العظيم أبو العطا
١٩٣٠	المهندس حسب الله الكفراوى

١٩٣١	سعد محمد أحمد
١٩٣٤	الدكتورة آمال عثمان
١٩٣٦	الدكتور على السلمى

متوسط السن = ٥٥,٤ عاماً

أعضاء مجلس الوزراء العاملون فى أبريل ١٩٨٨
مرتبين حسب مولدهم

١٩٢٢	الدكتور بطرس غالى ، والمستشار فاروق سيف النصر
١٩٢٣	الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد
١٩٢٥	المهندس عصام راضى عبد الحميد ، وفؤاد اسكندر
١٩٢٦	اللواء زكى بدر
١٩٢٧	المهندس سليمان متولى ، وموريس مكرم الله
١٩٢٨	الدكتور أحمد سلامة ، والمهندس جمال السيد إبراهيم
١٩٣٠	رئيس الوزراء د. عاطف صدقى ، ونائباه المشير محمد أبو غزالة ، والدكتور يوسف والى ، والمهندسان حسب الله الكفراوى ، وماهر أباظة ، والدكتور جلال أبو الدهب
١٩٣١	فؤاد سلطان
١٩٣٢	الدكاترة أحمد فتحى سرور ، وعاطف عبيد ، وعادل عز ، والمهندس محمد عبد الوهاب
١٩٣٣	الدكتور كمال الجنزورى ، وصفوت الشريف
١٩٣٤	الدكتورة آمال عثمان
١٩٣٥	الدكتور محمد الرزاز ، وعبد الهادى قنديل
١٩٣٨	فاروق عبد العزيز حسنى
١٩٣٩	الدكتور محمد على محجوب وعاصم عبدالحق

متوسط السن = ٥٧,٨ عاماً

أعضاء مجلس الوزراء العاملون فى أبريل ١٩٩٨
مرتبين حسب مولدهم

١٩٢٢	المستشار فاروق سيف النصر
١٩٢٧	المهندس سليمان متولى
١٩٣٠	الدكتور يوسف والى ، والمهندس ماهر أباظة
١٩٣١	الدكتور محمود شريف ، وظافر البشرى
١٩٣٢	الدكتوران عاطف عبيد ، وحسين كامل بهاء الدين ، وأحمد العماوى
١٩٣٣	رئيس الوزراء د. كمال الجنزورى ، وصفوت الشريف ، والدكتور محمود حمدى زقزوق
١٩٣٤	المستشار طلعت حماد ، وكمال الشاذلى
١٩٣٥	المشير طنطاوى ، والدكتور محمود أبو زيد ، وحمدى البنبى
١٩٣٦	عمرو موسى ، والدكتور مفيد شهاب
١٩٣٧	الدكتور أحمد جويلى ومرفت تلاوى
١٩٣٨	فاروق عبد العزيز حسنى ، واللواء حبيب العادلى
١٩٣٩	الدكتوران ممدوح البلتاجى ، ومحيى الدين الغريب ، والمهندس سليمان رضا
١٩٤١	الدكاترة محمد الغمرى داود ، وإسماعيل سلام
١٩٤٣	نادية مكرم عبيد

١٩٤٦	محمد ابراهيم سليمان
١٩٤٧	الدكتور محمد زكى أبو عامر
١٩٥٢	الدكتور يوسف بطرس غالى

متوسط السن = ٦٢,٤ عاماً

(٣٩)
قوانين للكبار فقط

حين اجتمعت الجمعية العمومية للقضاة منذ أسابيع قليلة، كان معروضاً عليها مناقشة رفع سن التقاعد لرجال القضاء الذين يمثلون بكل المقاييس ثروة قومية لا بنيغى التفريط فيها بأى حال من الأحوال، خاصة مع الحاجة إليهم وإلى حكمتهم التى تنمو مع السن، ولكن قرار الجمعية العمومية كان فيما يبدو يرجح الاتجاه الآخر، وهو عدم الموافقة على مد السن . .

بعض المراقبين يرون أن هذا التوجه لم يكن معارضاً للمبدأ الجميل من أجل المعارضة، ولكنه كان تعبيراً عن تمرد ما من الجيل التالى الذى لم تتح له الفرصة لكى يثبت نفسه فى موقع متقدم رغم تقدم السن به .

والقصة بدأت منذ سنوات عديدة حين فضلت مصر الأخذ بالأقدمية المطلقة، أى بالأسلوب الفرنسى، وهو أحد أسلوبين عالميين فى اختيار شاغلى وظائف الإدارة العليا (الآخر هو الأسلوب الأمريكى الذى لا يحفل بالأقدمية) .

وفى سلك كالقضاء فقد أصبحت الفرصة المتاحة لتولى رئاسة محكمة النقض أو محاكم الاستئناف الكبرى مرتبطة بالسن، وغالباً ما يحدث أن يتولى المنصب الرفيع «قاضى القضاة» الذى هو رئيس محكمة النقض أقدم

نواب رئيس المحكمة أو ما يسمى فى لغة هذه المحكمة النائب الأول .
وهكذا فقد أصبح كل من يتولى هذا المنصب يتولاه لمدة عام واحد، هو العام الأخير من خدمته القضائية .

رؤساء الهيئات القضائية الكبرى الموجودون حالياً محظوظون، فبينما هم فى عامهم الأخير منذ أربع سنوات وافقت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أيضاً على مد الخدمة لسن الرابعة والستين، وهكذا تمتع الرؤساء الموجودون وقتها على رأس الهيئات القضائية بأربع سنوات إضافية فى هذه المناصب المتقدمة جدا .

وكان الذين استفادوا (أو بالأحرى تحملوا عبء هذه المسئولية الضخمة باعتبارها تكليفاً وليست تشريفاً، خصوصاً أنهم نالوا الشرف بالفعل . .
وهذا هو رأيى الشخصى) كان من هؤلاء :

قاضى القضاة المستشار أحمد مدحت المراغى،

ورئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار الدكتور عوض المر،

ورئيس مجلس الدولة المستشار على الخادم،

والنائب الأول له المستشار طارق البشرى،

والنائب العام المستشار رجاء العربى الذى كان قد وصل إلى منصبه فى سن مبكرة عن أقرانه نظراً لإمكان اختيار من يشغل هذا المنصب طبقاً لمبدأ الاختيار وليس الأقدمية المطلقة .

كان من بين الرؤساء أيضاً رئيس النيابة الإدارية المستشار أحمد صبرى البيلى الذى أصبح مؤخراً محافظاً للقليوبية، ورئيس هيئة قضايا الحكومة المستشار اللبان.

لو أن مشروع مد سن التقاعد إلى سن السبعين قد صدر (وليته يصدر بصيغة وسطى) لكان من الممكن لهذه المجموعة أن تصل فى البقاء فى مراكزها إلى أكثر من عشر سنوات.

□

السلك الثانى الذى أصبح يأخذ بهذا المبدأ الفرنسى فى شغل الوظائف العليا فى الكوادر الخاصة هو سلك الجامعة.

وفى الأقسام الكبيرة فى الجامعات القديمة أصبحت رئاسة القسم.. وهى أعلى المناصب الأكاديمية العلمية (نقصد بالطبع استبعاد العمادة والوكالة ورئاسة الجامعة ووكالتها وهى وظائف ذات طابع إدارى بالإضافة إلى طابعها الأكاديمى).. أصبحت هذه المناصب تدور بين الأساتذة لمدة عام أو عامين على أكثر تقدير..

وحتى فى الجامعات الإقليمية وفى الأقسام الصغيرة من الجامعات القديمة، فإن الفرصة لشغل رئاسة الأقسام أصبحت محدودة بحد أقصى ٦ سنوات حسبما ينص القانون، إلا إذا لم يكن هناك إلا أستاذ واحد فى القسم أو أستاذان، فى هذه الحالة يمكن للأستاذ أن يشغل المنصب لمدة غير محدودة بالقانون، لكنها محدودة بالتاريخ الطبيعى والمنطقى الذى يستلزم سنوات طوال للحصول على الدكتوراه ثم الأستاذية بعد حوالى عشر

سنوات من الحصول على الدكتوراه.

وهكذا فإن المناصب الإدارية فى الجامعات المصرية أصبحت أكثر قابلية للتجديد من مناصب القضاء، ولكن هذا الوضع يظل أقرب إلى الناحية النظرية، لأن القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يتيح للأساتذة أن يبقوا فى مناصبهم طيلة الحياة، وفى بعض الجامعات أساتذة ممن قاربوا التسعين وهم قمم شامخة فى علمهم وفضلهم.

وهكذا أصبح الأساتذة - ربما لحسن الحظ - يحسون دائماً بأنهم ما يزالوان فى مقتبل حياتهم، لأن أساتذتهم ما يزالون يعطون بل ويتفوقون فى العطاء وعلى سبيل المثال: هل يمكن للدكتور جابر عصفور رغم النفوذ الإعلامى الواسع الذى يحظى به الآن أن ينسى أن هناك من نظرائه من يسبقه إلى رئاسة قسم اللغة العربية فى آداب القاهرة الدكتور محمود فهمى حجازى ثم الدكتور أحمد مرسى، وأن أستاذهم الأكبر الدكتور شوقى ضيف ما يزال حاضراً فى الحياة الأكاديمية بكل القوة والتأثير، وهو رئيس لمجمع اللغة العربية (مجمع الخالدين).

ربما لهذا السبب إتخذ المجلس الأعلى للجامعات قراره عند تشكيل اللجان الدائمة لترقيات أعضاء هيئات التدريس بألا تضم هذه اللجان من هم فوق السبعين.

وعلى الرغم من هذا تم استثناء رئيسين سابقين لجامعة القاهرة، وهما عضوان فى المجلس الأعلى للجامعات، وهما الدكتور صوفى أبو طالب (لجنة فلسفة وتاريخ القانون)، والدكتور حلمى نمر (لجنة المحاسبة)..

ولكن كانت هناك حالة تذمر واضحة بين الأساتذة الكبار الذين تخطوا السبعين، وتردد بالفعل أن أحدهم وهو وزير سابق ورئيس جامعة أيضاً سارع وتخلى بإرادته عن عضوية إحدى اللجان العليا التى شكلها مجلس الوزراء لرسم سياسات التعليم المستقبلية كتعبير عن الاحتجاج المهذب ! !

ويبدو أنه كان هناك مجال لحلول أخرى، وهكذا فإن الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى تعمد وبحنكة شديدة - حين شكل ما يسمى بلجان القطاعات الكبرى فى الجامعات- أن يختار لها بعض مَنْ هم فوق السبعين، ومن هؤلاء رئيساً جامعتين سابقين كان أحدهما رئيساً للجنة القطاع طيلة السبعينيات، أما الثانى فرأس لجنة القطاع الذى ينتمى إليه منذ عقد كامل من الزمان، واختار الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى رئيس جامعة سابقاً ـ دون السبعين ـ للاستمرار فى رئاسة القطاع الذى ينتمى إليه، هذا فضلاً عن رئيس مجلس الشعب والمشرف العام على المجالس القومية المتخصصة وهما يرأسان قطاع الشئون القانونية، والاقتصادية ! !

كذلك يبدو أنه أصبح لابد من حل وسط للإفادة من المستويات العمرية المختلفة داخل الكيان الجامعى خصوصاً أن إرهاصات الاختلاف حول استمرارية الأساتذة المتفرغين بمزاياهم الحالية أو بمزايا أكثر قد بدأت نذرها فى الأفق حيث ستتكلف موازنة الدولة بمبلغ طائل جداً نظير مرتباتهم الكاملة إذا ما رفعوا وكسبوا قضية أمام المحكمة الدستورية للجمع بين المرتبات الكاملة وبين المعاش .

وقد بدأت فى المقابل صيحات تطالب بتقييد عدد هؤلاء وبخاصة أنه يبلغ فى كلية واحدة رقماً يدور حول الثلاثمائة ! !

□

فى اتجاه آخر بدأت القوات المسلحة ـ وتبعتها الشرطة ـ منذ أكثر من عشر سنوات فى إطالة فترات الترقى بين الرتب المختلفة حتى لا يؤذى الضباط بالخروج المبكر من الخدمة عندما يصلون إلى استحقاق رتبة كبيرة دون أن توجد وظيفة قيادية موازية .

وفى الحقيقة فإن القوات المسلحة كالعهد بها نظمت هيكلها على أروع ما يكون وبتدرج حكيم ودون أية آثار جانبية ، والأهم من هذا أن كل هذا تم فى هدوء و بدون إعلان ، ولو لا أن الضباط هم أهلنا وأقاربنا ما عرفنا هذا .

أما جهاز الشرطة فيبدو لكل مواطن أنه أصبح يعانى من قدر كبير من الترهل على مستوى الرتب الكبيرة ، ويبدو أن هذا لم يكن إلا نتيجة لانعدام الدراسات المستقبلية فى عهود سابقة . .

وعلى الرغم من هذا كله تقف الشرطة فى خندق واحد مع الشعب .

يبقى من الكادرات الخاصة السلك الدبلوماسى ، وقد لاحظ المراقبون أن وزير الخارجية عمرو موسى قد أعاد تنظيم وزارة الخارجية كلها بأسلوب الإدارات التى يرأس كل منها مساعد الوزير أو نائب مساعد الوزير دون أن يمس الكادر الدبلوماسى الذى يبدأ بالملحق ثم السكرتير الثالث فالثانى فالأول فالمستشار فالوزير المفوض فالسفير ثم السفير من الدرجة الممتازة .

ومع هذا فما تزال هناك مشكلة معلقة لمجموعة من الدبلوماسيين استقالوا ذات مرة دون أن تقبل استقالاتهم فى وقتها ، ويبدو هيكل الدبلوماسية هرماً

منتظماً مع قليل من النتوءات .

□

ماذا عن الكادر العام إذن؟

على الرغم من صدور قانون الترقيات رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الذى ينص على أن تتم الترقيات العليا بالاختبار وبالإعلان فى الصحف . . إلخ . إلا أن بعض الوزارات مازالت مصممة على عدم تطبيق القانون على الإطلاق والأخذ فى كل مناصبها باختيار الوزير وحده . .

والطريق الى عدم تطبيق القانون سهل : الندب والإسناد ومد الخدمة ، والحيلة الأقوى شغل وظائف عليا فى وزارة الإدارة المحلية ثم العودة إلى الوزارة الأصلية بدرجة كبيرة جدا .

وهكذا فإن وزارتين من الوزارات المرتبطة بقطاعات عريضة من المواطنين ، وبأعداد كبيرة من الموظفين لا تنظر إلى قانون شغل الوظائف القيادية على أنه حقيقة واقعة أو قابلة للتنفيذ ، وإنما على أنه نص للتجاوز أو التجاهل فى معظم الأحيان .

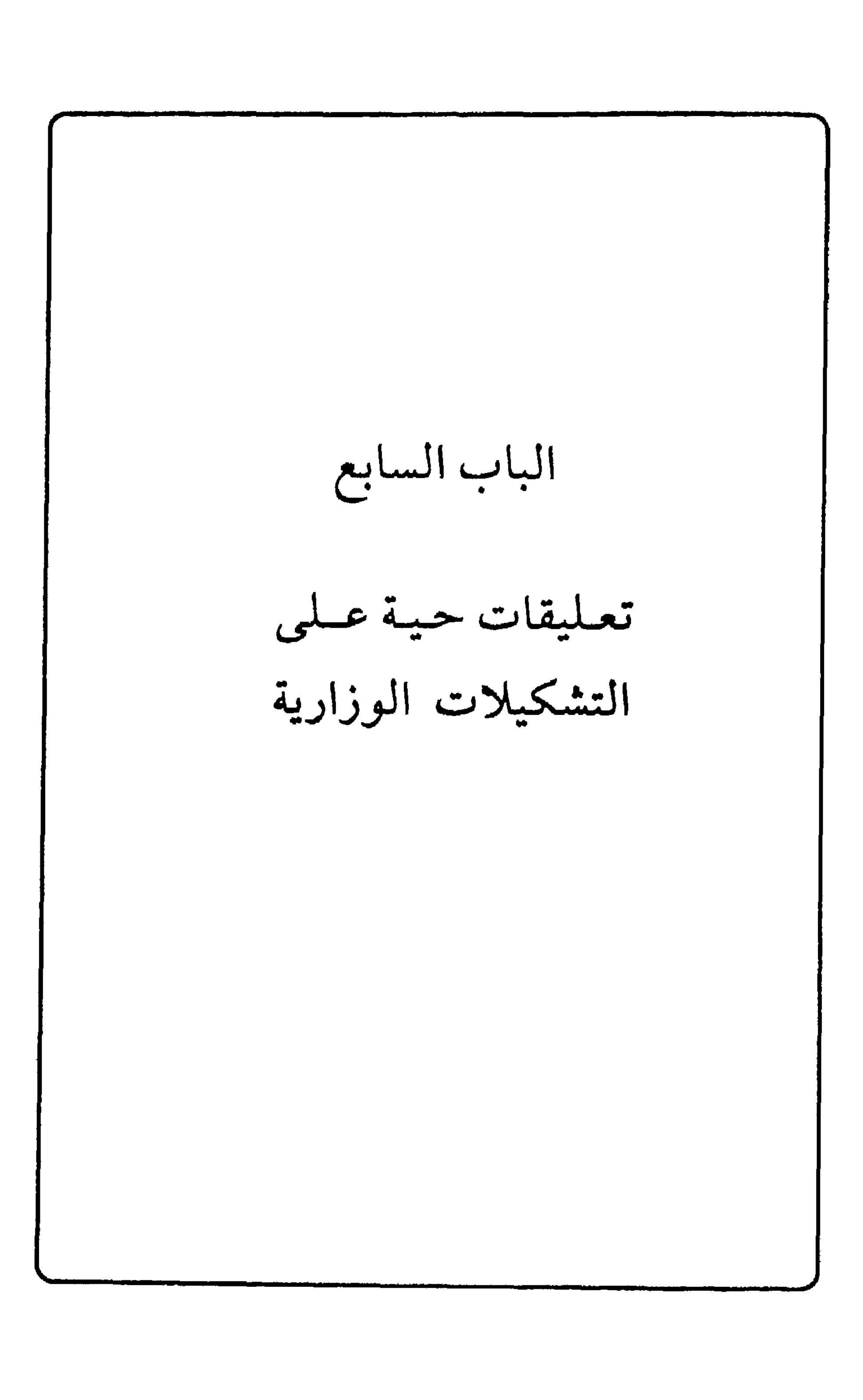
يبدو أن المبررات المشجعة على تجاوز هذا القانون أو تجاهله متوافرة بكثرة .

ولكن إذا كانت كل هذه المبررات معقولة أو مقبولة فلماذا لا يتم إذن تعديل القانون نفسه؟ أو العدول عنه نهائياً فى دولة حريصة بالفعل على المؤسسات وعلى سيادة القانون؟

هذا هو السؤال الذى يؤرق بال أكثر من ٣ ملايين موظف ينظرون بشغف شديد إلى اللحظات التى يتمكنون فيها من اعتلاء السلم الوظيفى ، سواء بحكم الأقدمية أو بحكم الكفاءة . .

أما حكم الثقة فهو بعيد المنال .





الباب السابع

تعليقات حية على التشكيلات الوزارية



(٤٠)

بين التغيير والترقيع :
أبعاد ودلالات وزارة صدقى ١٩٩٣

١ ـ تقدير دور القيادات السياسية الحزبية للحزب الوطنى :

وقد تجلى هذا عند اختيار من يشغل منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى حيث تم إسناد هذا المنصب فى البداية إلى أمين التنظيم كمال الشاذلى ومعه أمين العاصمة د. ممدوح البلتاجى، ثم تم اختيار الكادر الحزبى النشط واللامع د. محمد زكى أبو عامر أمين الحزب فى العاصمة الثانية (الإسكندرية) لأداء هذا الدور. . وهكذا يعود النشاط الحزبى ليكون أحد الدوافع القوية إلى المقعد الوزارى بعدما تضاءل إسهامه فى التشكيلات الوزارية السابقة لصالح نشاط اللجان الفنية فى الحزب نفسه.

٢ ـ بدائل الدائرة الضيقة :

على حين توقع المراقبون كثيرا من المفاجآت لوزارات الخدمات باختيار وزراء بعيدين عن دائرة الاختيار المنطقية، فقد استطاع رئيس الوزراء الانتصار على إغراء الاستجابة لمثل هذا الاتجاه الجذاب، وجاء اختيار وزير

● نشر هذا المقال غداة إعلان تشكيل الدكتور عاطف صدقى لوزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ .

الأشغال نتيجة طبيعية للسلم الوظيفى الذى مر به وللتقليد الراسخ منذ أواخر عهد الرئيس السادات باختيار وزير الرى (الأشغال) من بين مهندسى هذه الوزارة العريقة . . كما جاء اختيار وزير الاقتصاد من بين أحد أقدم رؤساء البنوك الكبرى .

وجاء اختيار وزير الإسكان ليقع على رئيس مجلس إدارة كبرى شركات المقاولات . . وجاء اختيار وزير القوى العاملة من بين أكبر ثلاث قيادات عمالية بينما الآخران مشتبكان فى معركة حول رئاسة الاتحاد العام للعمال . . وجاء اختيار وزير الدولة للإنتاج الحربى منطقيا جدا وطبيعيا جدا وروتينيا جدا أيضا ، حيث يشغل المهندس الغمراوى منصب رئيس هيئة التسليح (ومن قبل نائب الرئيس ومساعد الرئيس . . إلخ .

أما اختيار الدكتور ماهر مهران فيمكن القول إنه كان مجرد وضع لمسمى الوزير على الكرسى الذى يشغله الرجل بالفعل .

وهكذا يمكن القول بأن د . عاطف صدقى انحاز للدائرة الضيقة فى الاختيار بحكم طبيعته كإصلاحى حذر ، ولم ينجذب إلى الاتجاه المثير بتقديم وجوه بعيدة تماما عن الضوء .

٣ ـ الانحياز للخبرة البيروقراطية والتكنوقراطية :

على حين كانت هناك بدائل مغرية أمام الدكتور عاطف صدقى باختيار عديد من الوجوه اللامعة إعلاميا أو حزبيا أو برلمانيا ، فإنه كعادته آثر اللجوء إلى الكفاءات التى أثبتت وجودها من قبل فى مواقع تنفيذية .

ويظهر هذا بصفة خاصة فى اختيار الدكتور على عبد الفتاح وزيرا

للصحة ، وربما كان هذا الاختيار أكثر الاختيارات الجديدة توفيقا ، فقد عمل الرجل عميدا لكلية طب عين شمس لمدة ٦ سنوات حتى تخلى بمحض إرادته عن موقعه ليفسح المجال لغيره .

كما يمكن ملاحظة أن كل الوزراء الجدد بلا استثناء فوق الخمسين . . وأنهم جميعا وصلوا إلى درجة وكيل الوزارة أو ما يناظرها من أستاذية الجامعة على الأقل .

٤ ـ الابتعاد التام عن طائفة المستوزرين :

فعلى الرغم من كثرة الشائعات التى ملأت الشارع السياسى والجرائد الحزبية والقومية فى الفترة السابقة ، استطاع د . عاطف صدقى النجاة من قيود الشائعات على المستويين الإيجابى والسلبى ، فلم يدفعه الرأى العام إلى موقف معين ولم يمنعه من التشبث أيضا بالموقف الجديد .

وربما لا يكون هذا إنجازا لحكومة عاطف صدقى بقدر ما يحسب عليه . . وخصوصا فى عدد من المقاعد الوزارية التى استبقى لها وزراءها السابقين رغم كل التحفظات المعقولة جدا المأخوذة على هؤلاء الوزراء . . ولكن يبدو أن السبب فى ذلك كان إجهاض فكرة وفرصة الشخصيات البديلة التى فرضت نفسها بطريقة مستفزة فى الآونة الأخيرة . . وهو معنى كان من الضرورى فيما يبدو عند عاطف صدقى أن يؤكده مهما كلفه ذلك ولو إلى حين .

وعلى صعيد آخر اتضح تماما أن عاطف صدقى يفضل نوعية الشخصيات التى ترحب بالوزارة وإن لم تكن تتلهف على المنصب . . فأحمد العماوى

استقال من منصبه البرلمانى الرفيع من أجل منصب مستقر فى الجامعة العربية . . وكذلك ترك على عبد الفتاح العمادة قبل الستين بسنتين كاملتين .

كذلك فإن وزيرى الرى والاقتصاد الجديدين كانا دائما أقرب إلى التحفظ على النشاط الحزبى من الانخراط فيه . . وكذلك لم يعرف عن وزيرى التعمير والبحث العلمى ميول سياسية بارزة بأكثر مما ينبغى .

٥ ـ الفهم التلفيقى لوظيفة الوزارات :

مع كل التقدير لكفاءات الوزراء الجدد فإن الطابع التلفيقى فى اختيار الكفاءات للوزارات يعكس الخلق المصرى فى عهد الثورة القائم على الاستقراب . . فعلى الرغم من حاجة وزارة التعمير لخبرات اقتصادية وتمويلية وبيروقراطية متواصلة تم الاكتفاء لها بمهندس استشارى مرموق ومشغول فى الوقت نفسه بالإشراف على عدد من المبانى والعمارات فى أطراف العاصمة وقلبها . . كما تم الاكتفاء لوزارة البحث العلمى بأستاذة قادها تفوقها البحثى إلى الحصول على جائزة مرموقة للعلماء الشبان فحسب . . كما تمت معالجة السياحة على أنها بحاجة لنشاط الإعلام الخارجى فى الهيئة العامة للاستعلامات .

أما وزارة الصناعة فقد حظيت بأستاذ فى الهندسة له إسهاماته فى التعليم والثقافة والعلاقات الخارجية بأكثر من إسهاماته فى مواقع الإنتاج .

٦ ـ الاستجابة المحسوبة لنبض الرأى العام :

علماء النفس يستطيعون أن يقرءوا فى مسمى «وزير الثقافة والتنسيق

الحضارى» استجابة قوية عند د. عاطف صدقى لتغير وزير الثقافة، ولكن على مراحل. . تبدأ بإضافة هذا التعبير الغريب الذى لم يحدث فى تاريخ الإنسانية ككل، والذى يقول به عاطف صدقى للناس جميعا إنه يعتقد أن للتنسيق الحضارى مكانة مهمة فى الثقافة، وهذا هو السبب الذى يستبقى به «الفنان» فى هذا المقعد إلى أقرب فرصة، حفاظا على ماء الوجه.

٧ـ توازن التجديد مع الحفاظ على الوجوه الثلاثة :

على حين احتفظ أقدم الوزراء بمقعدها (آمال عثمان) فقد الثانى مقعده (حسب الله الكفراوى)، وعلى حين شمل التغيير عددا من وزراء الدكتور عاطف صدقى نفسه (عادل عز وأحمد سلامة ويسرى مصطفى وراغب دويدار) الذين كانوا يعدون دائما أقرب المقربين إلى عاطف صدقى، وبينهم اثنان من زملاء دفعته. . فقد شمل التغيير أيضا وزراء من عهد ممدوح سالم (حسب الله الكفراوى) ومن عهد وزارة السادات الأخيرة (جمال السيد إبراهيم) ومن وزارة كمال حسن على (محمد عبد الوهاب وعصام راضى)، والوزير الوحيد الذى كان باقيا من وزارة على لطفى وهو فؤاد سلطان، فضلا عن عاصم عبد الحق من وزارة عاطف صدقى نفسه.

وسوف تكون الصورة الباقية للوزارة محتفظة بثلاثة وجوه من عهد السادات هم آمال عثمان (منذ فبراير عام ١٩٧٧) وسليمان متولى (منذ أكتوبر عام ١٩٧٨ حكومة مصطفى خليل الأولى) وماهر أباظة (منذ مايو عام ١٩٨٠ حكومة السادات الثالثة والأخيرة).

(٤١)
وزيران فاتهما قطار التغيير الوزارى

فى مذكرات الفنان محمد عبد الوهاب التى نشرها الاستاذ فاروق جويدة هذا الشهر، قص علينا الموسيقار العظيم قصة فنان مبتدئ أرسل سيمفونية ألفها إلى بيتهوفن ليقول له رأيه فيها، واطلع عليها بيتهوفن وأرسل للفنان المبتدئ يقول له إنها جيدة ولكن يأخذ عليه أنه فى مكان ما من السيمفونية - حدده بيتهوفن - قد استعمل نوتة معينة ست مرات متتالية، الأمر الذى جعل بيتهوفن يشعر بالملل فأرسل له الفنان يقول له: كيف تنتقدنى على هذا وأنت استعملت فى واحدة من سيمفونياتك نوتة واحدة (٢١) مرة متتالية، فأرسل له بيتهوفن يقول له: إننى استعملت هذا وأنت قبلته.. وأنت استعملت هذا وأنا لم أقبله.

هذه القصة تصور لنا جوهر شعور الرأى العام تجاه التغيير الوزارى.. فعلى حين تقبل الرأى العام بقاء آمال عثمان وسليمان متولى وماهر أباظة، وعتب على الدكتور عاطف صدقى تغيير حسب الله الكفراوى، فإن

● نشر هذا المقال عقب إعلان تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة بيومين.

الجمهور المصرى ظل فى حيرة شديدة من إصرار الحكومة على استقباء مجموعة من الوزراء أصبح الناس يصابون بالحساسية المفرطة من وجودهم فى مقاعدهم الوزارية .

والمسألة بلا شك لا تخضع لعوامل موضوعية وإنما فيها من العوامل الذاتية قدر كبير ، لكننا لا نستطيع أن ننكر أن للعوامل الذاتية وغير الموضوعية أهمية بالغة فى استرضاء الرأى العام . . واسترضاء الرأى العام ركن أساسى من مهمة الحكومة - أية حكومة - حتى إذا لم يكن من اهتماماتها .

وأحيانا يدور الزمان دورته فيتمنى الوزير نفسه لو كان قد ترك الوزارة فى فترة سابقة . . ولكن هذا التمنى يأتى حين لا تنفع ليت . . وهل تنفع ليت . . ليت شبابا بيع فاشتريت .

وقد اخترت أن أشير هنا إلى نموذجين من وزرائنا الذين فاتهم الحظ فى أن يتركوا الوزارة عند تشكيلها أمس الأول . . وسوف تثبت لهما الأيام صحة ما أقول .

أولهما الدكتور محمد الرزاز ، وأنا شخصيا من المعجبين بإخلاص هذا الرجل وبشجاعته وبقوة تحمله وبدأبه على ما يعتقد أنه الصواب .

والرزاز يمثل أول وزير «قانونى» أو «حقوقى» يتولى أمر وزارة المالية منذ زمن طويل . . منذ عرفت الثورة طريق الاقتصاديين والتجاريين أمثال عبد المنعم القيسونى وعلى الجريتلى وعبد العزيز حجازى ونزيه ضيف وحسن عباس زكى وعبد الرزاق عبد المجيد وأحمد أبو إسماعيل ومحمد عبد الفتاح

إبراهيم وصلاح حامد وعلى لطفى . . إلخ .

وعلى حين كانت السياسة العليا فى ضبط أمور المالية تعلى من شأن الحسابات والمحاسبات ، جاء الرزاز ليعيد فكر العصور الخوالى فى الجباية المباشرة وغير المباشرة .

ولا شك أن الرزاز رجل ناجح وأنه استغل «التشريع» مرة وراء أخرى فى حل مشكلات وزارته . . ولا شك أيضاً أن فرصة نجاح الرزاز فيما هو آت من الزمان قائمة إذا اتبع نفس الأسلوب ونفذ المراحل الثانية والثالثة والرابعة من ضريبة المبيعات على سبيل المثال .

ثم هناك قبل ذلك الألفة الرائعة بينه وبين رئيس الوزراء ، وقد كانا لفترة طويلة يجلسان فى مكتب واحد فى الجامعة .

ولا يزال الرزاز قادرا على العطاء ، هادئ الأعصاب ، مستريح البال ، غير مشغول بمعارك جانبية ولا خصومات ولا أى شىء من هذا القبيل . وإذن فمن العبث أن يفكر رئيس الوزراء - وخصوصا إذا كان هذا الرئيس هو د . عاطف صدقى أستاذ الرزاز - فى تغيير مثل هذا الوزير الذى يتولى هذه الوزارة الحساسة .

كل هذا سليم من ناحية واحدة .

ولكن الأهم من هذا كله من الناحية الأخرى أن الدكتور الرزاز أصبح ضحية هجوم الإعلام سواء كان هذا الهجوم نائما على الحق أم على الباطل .

قد لا يكون الرزاز هو المخطئ فى الصورة التى صور بها أمام الناس . .



ولكنه أصبح فى صورة لا تسر عدو ولا حبيب على صفحات الجرائد القومية قبل المعارضة، ولن أفيض فى تلخيص ولا تفصيل هذه الصورة، فكفى الرجل ما أصابه على مدى ٧ سنوات من هجوم متواصل.

ولهذا كنت أظن الدكتور عاطف صدقى يكون رءوفا بالدكتور الرزاز، فيكفيه شر ذلك الهجوم الذى لن يكف عن التواصل ويستفيد بطاقته وخبرته فى رئاسة بنك مصر الدولى خلفا لوزير الاقتصاد الجديد، أو فى رئاسة البنك المركزى خلفا للدكتور صلاح حامد كما حدث فى هذا المنصب فى أغلب الأحوال حين شغله وزراء المالية السابقون حيث يجمعون بذلك بين التوقيع على الأوراق المالية من ذات القروش الخمسة والقروش العشرة وهم وزراء، وما أعلى من ذلك بدءا من كسور الجنيهات وهم محافظون للبنك المركزى.

أو على أقل تقدير كان للدكتور الرزاز أن يعين رئيسا لشركة مصر للتأمين التى تبحث لها الحكومة عن رئيس جديد منذ شهور.

النموذج الثانى : فاروق حسنى

لم يكن فاروق حسنى يحلم بتولى الوزارة ولا كانت الوزارة تصاب به فى الكوابيس . . إذا جاز أن نستعير للوزارة صفة السيدة التى قد تصاب بالكوابيس.

ولكنه جاء وزيرا . . وأشفقت عليه أقلام كثيرة من الهجوم الضارى الذى تعرض له فى اليوم الأول، وليس سرا أن أقول إن الدولة وقفت إلى جانب فاروق حسنى موقفا لم تقفه حكومات الثورة منذ عام ١٩٥٢ وعلى مدى

أربعين عاما مع أى وزير .

وعلى الرغم من هذا الدعم اللامحدود فإن فاروق حسنى لا يريد حتى الآن أن يدعم موقفه فى الوزارة بشىء من العمل الجاد ولا حتى التفكير المعقول . . وأعتقد أن فاروق حسنى يعرف حقيقة الكتابات المؤيدة له الآن لأنه قادر على أن يفهم ما بين السطور ، لكنه غير قادر على أن يتخذ أهم قرار فى حياته كلها وهو أن يترك الوزارة بمحض إرادته قبل أن يسىء إلى نفسه بأكثر مما أساء .

فوزير الثقافة هو طبقا لتنظيم الدولة واختصاص الوزارات الوزير المسئول عن الوقاية من الإرهاب بنفس الدرجة التى نعتبر وزير الداخلية فيها مسئولا عن علاج مضاعفات الإرهاب .

وزير الثقافة هو رئيس المجلس الأعلى للثقافة الذى هو المجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية التى هى علم النفس وعلم الاجتماع . . وعلوم أخرى .

يتمتع فاروق حسنى برئاسة كل نجوم وعلماء مصر فى هذا المجلس ولجانه ، لكنه لا يؤدى أى جزء من الواجب تجاه الإرهاب . . ودعك من المشكلات الأخرى التى لا تقل عن الإرهاب خطورة وإن كانت أعراضها (بلغة الطب) لم تظهر بعد .

وفاروق حسنى يختزل دور المجلس فى تكوين لجان . . وقد ترك الأمين العام للمجلس فى الشهر الماضى يعيد تشكيلها بطريقة غير موضوعية حتى ينال هو الآخر حظا من الهجوم فلا يكون مرشحا لخلافة الوزير .

ويختزل فاروق حسنى دور المجلس الأعلى للثقافة فى التصويت (مجرد التصويت) على منح جوائز الدولة التقديرية ويمضى به الشطط فى هذا المجال منذ شهور قليلة إلى أن يحرج رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب حين يفاجئهم بنوالهما الجوائز التقديرية، ولو كنت مكانه لسارعت إليهما - وبخاصة بما أعرف عنهما من تواضع - لأخبرهما بأنهما على وشك التورط فى الفوز بشىء لن يضيف إليهما شيئا حتى يسارعا إلى إبداء رأيهما فى الاعتذاز عن الترشيح ليضربا المثل الذى طالما ضرباه فى التواضع الذى لا نزال نلمسه إلى اليوم فى الرجلين. .

. . . . . . وفاروق حسنى مشغول دائما وأبدا فى تغيير القيادات فى وزارته، وهو صاحب الرقم القياسى فى التعسف فى استعمال الحق الوزارى فى انتداب شخصيات كبيرة وصغيرة لرئاسة قطاعات الوزارة. . وسرعان ما ينقلب على هذه الأسماء الكبيرة.

ومن حسن الحظ أن كل الذين اختارهم ثم استبدل بهم غيرهم كانوا على أعلى مستوى من إنكار الذات بحيث سعدوا بالمضى عن طريقه بأكثر من سعادتهم السابقة بالعمل معه، ويستطيع القارئ أن يتذكر أكثر من ثلاثين اسما من هؤلاء بدءا بالمرحوم الدكتور أحمد قدرى وانتهاء بالأستاذ محمد سلماوى والفنان محمود ياسين والدكتور طارق على حسن والأستاذ فؤاد العرابى والدكتور محمد إبراهيم بكر. . إلخ. . وهى نماذج متنوعة لطوائف عديدة.

. . . . . . وفاروق حسنى لم يقدم شيئا جادا على الإطلاق وإنما أفرط فى تقديم الأشياء المظهرية جدا التى انكشفت مظهريتها وهو لا يزال فى مقعد

الوزارة . . وهو قليل الحظ إلى حد بعيد، لأنه لو كان ترك الوزارة مبكرا لقيل إنه حالم لم يسعفه الوقت بتحقيق أحلامه، لكنه للأسف قبع فى الوزارة لمدة ٦ سنوات لم يتمتع بها أبدا وزير للثقافة فى عهد الثورة بدءا من فتحى رضوان وثروت عكاشة ومحمد عبد القادر حاتم وسليمان حزين ويوسف السباعى وجمال العطيفى وعبد المنعم الصاوى ومنصور حسن ومحمد عبد الحميد رضوان وأحمد هيكل وإسماعيل غانم وبدر الدين أبو غازى . ومع هذا فإن لهؤلاء جميعا حتى الذين لم يكملوا السنة فى الوزارة (كالعطيفى) أو نصف السنة (كبدر الدين أبو غازى) بصمات لا تزال باقية

أما الشاب الذى استمتع بمقعد الوزارة ٦ سنوات كاملة محرجا الدولة والنظام فلم يستطع حتى أن يحتفظ بطاقة الدفع لسلفه العظيم الدكتور هيكل .

ومن علامات الساعة أن الدكتور هيكل الذى تلقى بدايات تعليمه فى الأزهر الشريف (وما أعظم الأزهر الشريف) استطاع أن يستجلب أوبرا عايدة لتعرض فى الأقصر وفى سفح الأهرام فى عهده، أما الوزير الفنان الذى تمتع بالعمل فى سفارات مصر فى عاصمة النور وفى عاصمة الرومان فقد نجح حتى فى اضطهاد الفنانين المصريين بأن يقدموا شيئا مما تعلموه على مسارح بلادهم . . دعك عن أن يواصل ما بدأه د. هيكل . . أليست هذه من علامات الساعة .

وأليست من علامات الساعة أيضا أن يواتيه الحظ بمقابلة رئيس الوزراء أمس الأول بعد أن علم بأن ممدوح البلتاجى سيترك منصب رئيس هيئة الاستعلامات فلا يسارع إلى أن يطلب من د. عاطف صدقى بحكم دلاله

عليه أن يهيىء له من هذا المنصب مرفأ يحميه من استمرار الفشل ويحفظ عليه الوجاهة الاجتماعية التى رفعت من قدر الفنان فيه ، وإن كانت قد أساءت إلى صورة الفنان عموما عند المواطن البسيط الذى قد يتبنى رأى الزعيم السوفيتى خروشوف فى السريالية حين كان سعيدا وهو يقص قصة اللوحة التى رسمها الحمار بذيله ، فهلل لها السرياليون ، على نحو ما نفعل أحيانا بما نسميه إنجازات الثقافة فى عهد الفنان فاروق حسنى ، الذى لم أكتب ما كتبته إلا عن حب وإشفاق عليه وأمل فى أن يريح نفسه من موقع لا يخدم بلاده فيه .

(٤٢)
وزير السياحة القادم : مهندس زراعى

سأتناول فى هذا المقال وزارة السياحة فى عهد الثورة من زاوية واحدة فقط هى زاوية وزراء السياحة الذين تعاقبوا عليها . . ولا بد لكل منهم أن تكون له «وجهة نظر» و «رأى» و «سياسة» و «استراتيجية» و «بصمة» . . والنتيجة التى نعرفها أن السياحة كنشاط استثمارى عانت من السياسة بأضعاف مضاعفة لما استفادته من أنه أصبحت لها وزارة باسمها الجميل !!

بدأ النص فى التشكيلات الوزارية على وزارة السياحة فى منتصف الستينات وتولى أمرها الدكتور عبد القادر حاتم فى وزارة على صبرى . . ثم عاونه على تولى أمرها الدكتور مهندس عزيز أحمد ياسين فى وزارة زكريا محيى الدين . . وفى وزارة صدقى سليمان تولى المهندس عزيز ياسين بالإضافة إليها وزارة الإسكان والمرافق وأصبح مسمى منصبه وزير الإسكان والسياحة والمرافق (هكذا) وبعد شهرين من تشكيل وزارة صدقى سليمان تولاها وزير جديد احتفظ بها فى وزارة عبد الناصر التى أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧ وهو أمين شاكر الذى عمل سفيراً ومديراً لمكتب عبدالناصر السابق

● كتب هذا المقال عقب تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ ، وأعد للنشر فى إحدى الصحف اليومية ، لكنه رفع فى اللحظة الأخيرة . . ومن الطريف أنه لا يزال قابلاً للنشر حتى اليوم .

والسفير بعد ذلك .

وفى وزارة عبد الناصر الأخيرة (عام ١٩٦٨) عين الدكتور محمد حافظ غانم وزيرا للسياحة فلما استقال الدكتور محمد حلمى مراد من منصب وزير التربية والتعليم خلفه الدكتور محمد حافظ غانم فى وزارة التربية والتعليم واختير السفير محمد عوض القونى وهو يومها أبرز سفرائنا وزيرا للسياحة فى سبتمبر عام ١٩٦٩ .

وبقى القونى كذلك إلى أن شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثانية فى نوفمبر عام ١٩٧٠ فاختار الدكتور أحمد السيد درويش عميد طب الإسكندرية وزيرا للسياحة ، وفى وزارة الدكتور فوزى الرابعة اختير المهندس إبراهيم نجيب وزيرا للسياحة (سبتمبر عام ١٩٧١) لمدة ثلاثة شهور .

ومن المهم هنا أن نذكر أن المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم كان عضواً فى مجلس الوزراء فى السبعينيات بصفته نائباً لوزير الإسكان والمرافق ، وقد استمر بهذه الصفة حتى شكلت الوزارة التاسعة للرئيس عبدالناصر عقب هزيمة ١٩٥٧ فخرج هو ونواب الوزراء الآخرون منها .

لم يطل عهد إبراهيم نجيب بوزارة السياحة أكثر من ثلاثة شهور وأيام ، خلفه بعدها الدكتور زكى هاشم أستاذ القانون والمحامى الكبير ، ويقال إنه عين فى هذا المنصب لتغطية قناة الاتصال المصرى بالإدارة الأمريكية عن طريق صديقه رئيس شركة البيبسى كولا العالمية الذى كان صديقاً للرئيس الأمريكى فى نفس الوقت .

وهكذا فيما يبدو - والله العلم - كان مخطط السادات أن يكون مثل هذا الوسيط قريبا من السلطة فى منصب وزير السياحة فى حكومة الدكتور عزيز صدقى (يناير عام ١٩٧٢) ليكون مرشحا لترلى وزارة الخارجية ، ثم كان ما كان من تعثر هذا الخط على نحو ما رواه الرئيس السادات نفسه مما ليس له صلة بموضوعنا . . ولكن العجيب أن السادات اختار لوزارة السياحة أيضا فى وزارته الأولى (مارس عام ١٩٧٣) السفير إسماعيل فهمى (وزير الخارجية بالفعل فيما بعد) والذى كان مرشحا لتوه لتولى منصب سفير مصر فى ألمانيا الغربية .

هكذا فإن إسماعيل فهمى أصبح بمثابة ثانى دبلوماسى يتولى هذا المنصب ، وكان القونى قد تولاه من باب التكريم فى نهاية خدمته الوظيفية ، أما إسماعيل فهمى فإنه بدأ بهذا المنصب ووصل بالفعل إلى الخارجية .

وعقب حرب أكتوبر مباشرة عهد السادات إلى وزير السياحة هذا وهو إسماعيل فهمى بوزارة الخارجية ، عادت العجلة إلى الخلف خطوتين ليتولى المهندس إبراهيم نجيب وزارة السياحة مرة ثانية فى وزارة السادات الثانية ، وليحتفظ بهذا اللقب فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى وفى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى ، حتى إذا كانت أحداث يناير عام ١٩٧٧ وأصاب وزارة ممدوح سالم الثالثة التعديل فى فبراير عام ١٩٧٧ اختير المهندس محب رمزى استينو - وكيل وزارة الصناعة ورئيس لجنة الصناعة فى مجلس الشعب - ليخلف المهندس إبراهيم نجيب . وهكذا أخذ رجال الصناعة حظهم أيضاً فى تولى وزارة السياحة .

وفى أكتوبر عام ١٩٧٨ يشكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى

فيعهد بالسياحة إلى الدكتور محمود أمين عبد الحافظ محافظ القاهرة ووزير الإسكان السابق، ليكون ثالث مسئول من المسئولين عن الإسكان والإنشاء يتولى هذه الوزارة.

وفى مايو عام ١٩٨٠ يشكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة فيختار للسياحة السيد على جمال الناظر الذى كان يتولى وزارة التعاون الاقتصادى الدولى فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل.

وحين يشكل الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزارته الأولى فى يناير عام ١٩٨٢ يختار للسياحة عادل طاهر ليكون أول من يتولى الوزارة من بين من عملوا فى أجهزتها، لكنه لا يلبث إلا سبعة شهور ليخلفه توفيق عبده إسماعيل فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢)، وكان هذا أول عهد توفيق عبده إسماعيل بالوزارة، وكان قد تولى رئاسة لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب الذى احتفظ بكرسيه فيه لمدة طويلة، فضلاً عن أنه أحد الضباط البارزين فى حركة الضباط الأحرار.

وحين يشكل كمال حسن على وزارته (أغسطس عام ١٩٨٤) يعهد إلى توفيق عبده إسماعيل بشئون مجلسى الشعب والشورى ويختار للسياحة الدكتور وجيه شندى وكان فى الوزارة السابقة وزير دولة لشئون الاستثمار والتعاون الدولى، وكأنه بهذا يكرر ما حدث مع جمال الناظر من قبل.

وحين يشكل د. على لطفى وزارته (أكتوبر عام ١٩٨٥) يختار السيد فؤاد سلطان ليتولى وزارة السياحة وليبقى فى وزارتى عاطف صدقى الأوليين حتى يخلفه الدكتور ممدوح البلتاجى الذى كان قد أعلن لمدة

ساعات معدودة أنه رشح لوزارة شئون مجلسى الشعب والشورى دون أن يحلف اليمين، ومن الطريف أن مضمون نشرات الأخبار قد أعلن للمستمعين أن رئيس الوزراء لن يستقبل الدكتور ممدوح البلتاجى مرة ثانية بعد ترشيحه لوزارة السياحة اكتفاء باستقباله بالأمس عندما رشح وزيراً لشئون مجلسى الشعب والشورى!! وقد احتفظ الدكتور البلتاجى بمنصبه فى وزارتى الدكتورين كمال الجنزورى وعاطف عبيد.

هذا إذن هو موقف وزارات الثورة من وزارة السياحة على مدى ثمانية عشر وزيرا جليلا، ما بين طبيب، ومهندسين، وأساتذة قانون من تخصصات مختلفة، ومحام، وأربعة ضباط، وثلاثة سفراء، ورجل إعلام، وأستاذ جامعة، ورجل برلمان، واقتصاديين، ورجل صناعة، ورجل بنوك، وأستاذ اقتصاد.. إلخ، حتى إنه لم يعد من بين المهنيين جميعا مَنْ لم يتول أمر وزارة السياحة إلا المهندسون الزراعيون!!

هذا هو موقف وزارة السياحة كما لو كانت وزارة «الدولة» أو «وزير بلا وزارة» على حد تعبير حكومات ما قبل الثورة التى كانت تسمى كل شىء باسمه، ولم تكن تجد حرجاً أبدا فى أن يتولى الوزير منصب الوزارة فحسب من دون أن يشغل بهذا المنصب قطاعا نقول إنه حيوى كوزارة السياحة!!

والشاهد أنه من بين الوزراء السبعة عشر الذين تولوا الوزارة نجد أن خمسة وزراء قد تولوا بعدها مباشرة وزارات أخرى [عزيز ياسين (الإسكان)، ومحمد حافظ غانم (التربية والتعليم)، وأحمد السيد درويش (الصحة)، وإسماعيل فهمى (الخارجية)، وتوفيق عبده إسماعيل (شئون مجلسى الشعب والشورى)]، وأن هذه الوزارات كانت أقرب إلى مجال

عملهم الأول فكأنما كانت وزارة السياحة تمهيدا لهؤلاء لمنصب الوزير ليس إلا .

وفى أحيان أخرى يسهل القول بأنها كانت تعويضا (وربما ترقية بديلة) عن وزارات أخرى أخذت من هؤلاء وبقوا أعضاء فى مجلس الوزراء باعتبارهم وزراء للسياحة ، وذلك على نحو ما حدث فى حالات الدكتور وجيه شندى الذى كان وزيرا لشئون الاستثمار والتعاون الدولى أو السيد جمال الناظر الذى كان وزيرا لشئون التعاون الدولى أيضا ، أو على نحو ما يرى الخبثاء فى تعيين الدكتور ممدوح البلتاجى لها بعد أن كان مؤهلا لموقع ممتاز تحت القبة كل صباح وكل مساء . ودليل هؤلاء أن توفيق عبده إسماعيل بدأ بالسياحة ثم تولى شئون مجلسى الشعب والشورى فى الوزارة التالية .

وفى أحيان ثالثة نجد وزارة السياحة وقد مثلت فى تاريخ الوزير الخطوة التى لم تكتمل . . محمد عوض القونى وكان يمكن أن يكون مرشحا بعدها للخارجية . . زكى هاشم وكان مرشحا أيضا بعدها للخارجية . . أمين شاكر وكان مرشحا للبقاء فى مواقع أخرى ، ومحب رمزى استينو ، وكان بالإمكان أن يكون مرشحا لوزارة الصناعة حيث تولى منصب رئيس لجنة الصناعة فى مجلس الشعب ، وكان وكيلاً لوزارة الصناعة نفسها ، وفؤاد سلطان وكان بالإمكان أن يكون مرشحاً لأية وزارة اقتصادية ، وقد كان بالفعل رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر إيران ، بل وإراهيم نجيب نفسه الذى كان من الممكن أن يكون وزيراً للإسكان ، وقد كان بالفعل نائباً لوزير الإسكان فى الستينيات .

وفى أحيان رابعة نجد أن خبرة الوزير الذى عهد إليه بشئون السياحة كانت

قد تجلت فى مواقع وزارية أخرى كالدكتور محمد عبد القادر حاتم (الذى تولى الإعلام والثقافة من قبل) ، أو الدكتور محمود أمين عبد الحافظ (الذى تولى الإسكان من قبل)، أو المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم . . وهؤلاء كانوا فى مجلس الوزراء من قبل ذلك بمدة .

ولم يبق بعد هذا استثناء إلا أن يكون هو عادل طاهر ، الذى كان الموظف الأول فى أجهزة وزارة السياحة حين اختير وزيرا لها ، ولم يمكث إلا شهورا معدودة كما أسلفنا ، ومن الطريف أنه عمل فترة فى أجهزة الشباب وكان من الممكن أن يتولى وزارة الشباب !

□

هذا إذن هو موقف حكومات الثورة من «وزارة السياحة» فهل يمكن لنا أن نقتنع الآن بأن الأولى بنا أن نعود بهذا القطاع إلى مواضعه الحقيقية بدلا من هذه الاختيارات العجيبة التى لم يكن لها من نتائج إلا أن أصبحت سياحتنا تعانى ، على حين ينبغى لها أن تثمر أضعاف ما تثمر؟ وقد انتفى بالواقع أن السياحة وظيفة مؤسسية؟

هل كان الأولى برئيس الوزراء أن يعهد بوزارة السياحة إلى رئيس بارز لاتحاد الشركات السياحية ، وهو بالمناسبة والد وزير الاقتصاد الحالى . . . وشقيق وزير الدولة للشئون الخارجية ونائب رئيس الوزراء السابق؟ هل كان الأولى برئيس الوزراء أن يعهد بوزارة السياحة إلى أحد كبار موظفيها ، سواء الوكيل الأول الذى اضطر إلى تقديم استقالته قبل مضى أسبوعين على التشكيل الوزارى الجديد أو رئيس هيئة تنشيط السياحة أو رئيس شركة مصر

للسياحة أو مصر للفنادق . . أو . . أو . . . . ؟

أم أن الأولى كان أن يضمها إلى وزير الخارجية بحكم أن السياح جميعا يحصلون على التأشيرات من قنصلياتنا التابعة لوزارة الخارجية؟

أم أن الأولى كان أن يضمها إلى وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى كما فعل بالطيران المدنى؟ بحكم أن السياحة انتقالات، وأن الحضارة اتصالات .

أم أن الأولى أن يضمها إلى وزارة الإسكان بحكم الفهم التقليدى للحكومة المصرية أن السياحة منشآت سياحية وأن المنشآت تتبع الإسكان والمرافق .

أم أن الأولى كان أن يضمها إلى وزير الثقافة بحكم أنها فى العالم المتحضر تتبع هذا الوزير . . على الرغم من تعجب الكثيرين حين ضمت الشركة القابضة شركات السياحة والسينما معا .

كلها محض أفكار . . . ولكن أعظم فكرة من هذه الأفكار الخمس على نحو ما فى التغير نفسه من خطأ، هى ما فعله رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى حين عهد بالسياحة إلى الدكتور ممدوح البلتاجى الذى عُهد إليه من قبل أيضا بمنصب رئيس هيئة الاستعلامات . . ومن قبلها بمنصب الملحق الإعلامى المصرى فى باريس . . حين كان الدكتور ممدوح البلتاجى شابا طموحا تعرض مستقبله للايذاء فى مستهل حياته وهو وكيل للنائب العام على نحو ما يرويه المستشار محمد عصام الدين حسونة فى مذكراته .

وسافر ممدوح البلتاجى إلى عاصمة النور طالب علم ، وطالب نور . .

وها هى الأيام تقود خطواته من منصب إلى منصب قريب من المنصب الأول، وإن كان بعيدا عن ممدوح البلتاجى الذى كان حين تولى الوزارة فى ١٩٩٣ لا يزال يحتفظ لنفسه أو لاسمه بسطر واحد فى الحركة القضائية «على سبيل التذكار».

خلاصة القول أنى مشفق على الدكتور البلتاجى فى مجال يحتاج النجاح فيه إلى مقومات أخرى غير مقومات نجاح آخر أفنى الرجل حياته فى تزويد نفسه بها، حتى لم يعد بيده أن يتجه بتكوين نفسه إلى النجاح فى مجال آخر مختلف تمام الاختلاف!

ومن العجيب أن ممدوح البلتاجى سيخلف فى منصبه هذا وزيراً كان قد جاهر (وإن لم يكن قد نفذ) بكل ما سوف يجاهر به البلتاجى، حتى وإن نفذ!! ولك الله يامصر.

(٤٣)
مدى التجانس والوفاق فى وزارة الجنزورى

السؤال الذى يطرح نفسه بشدة على الأوساط السياسية فى القاهرة، هو: إلى أى مدى سيستطيع رئيس الوزراء الجديد الدكتور كمال الجنزورى قيادة المجموعة أو المجموعات التى يضمها مجلس الوزراء المصرى الذى عين الجنزورى رئيسا له خلفا للدكتور عاطف صدقى، وهذا هو التعبير الأدق من قولهم «الوزارة التى شكلها»!!.

فى هذا الصدد فإن هناك أكثر من مبرر للتأكيد على هذا السؤال:

(١) الرئيس حسنى مبارك نفسه فى اجتماعه بمجلس الوزراء عقب أداء اليمين الدستورية، ركز فى النقاط الثلاث الأولى من توجيهاته للوزراء ورئيسهم على أهمية التعاون بين الوزراء، وتضامن المسئولية الوزارية، وحل التداخل فى اختصاصات الوزارات، وكانت هذه النقاط بمثابة أول المبادئ التى تحدث عنها الرئيس.

(٢) قبل هذا كان الشارع المصرى كله - وليس الشارع السياسى فيه

● نشر هذا المقال غداة إعلان تشكيل الدكتور كمال الجنزورى لوزارته فى يناير ١٩٩٦ .

فحسب - مشغولا طيلة نهار الأربعاء كله وحتى الحادية عشرة مساء بمصير المجموعة المخلدة من الوزراء . . ورغم أن التكهنات والشائعات التى ملأت الشارع المصرى بالفعل امتدت إلى تغيير كل الأسماء المشتركة فى الوزارة باستثناء المشير طنطاوى وزير الدفاع ، ووزير الخارجية عمرو موسى الذى مارس فى ذلك اليوم مهام منصبه بشكل طبيعى جدا ، حتى إنه أقام مأدبة غداء فى الطابق الـ ٣٤ من مبنى وزارة الخارجية على شرف ضيف مصر د. بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة بحضور الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية . وحين أذيع أن حسن الألفى وزير الداخلية قد سافر إلى تونس لحضور اجتماع وزارى للوزراء العرب انضم هو الآخر إلى قائمة الباقين . . وفيما عدا هؤلاء الثلاثة كانت كل الوزارات الأخرى تبحث عن وزير من بين ثلاثة إلى خمسة مرشحين لكل وزارة تداولتها الشائعات والتكهنات .

وحين أعلن عن التشكيل وقد ضم الوجوه القديمة المألوفة ، كان هذا بمثابة تحويل السؤال عن مصير القدامى إلى سؤال جديد عن قدرة الجنزورى على قيادة القدامى؟ وهل يتحول المجلس إلى مجموعات مختلفة على بعضها؟ .

(٣) ليس سرا أن الدكتور يوسف والى النائب الوحيد لرئيس الوزراء كان أقرب المرشحين إلى رئاسة الوزارة من الجنزورى ، وكان كذلك أول المرشحين للخروج منها عند تشكيلها بقيادة الجنزورى . . ولكن ظهر فى الواقع المصرى حل جديد هو إبقاء يوسف والى بميزتين : الأولى أنه أصبح بمثابة النائب الوحيد لرئيس الوزراء ، والثانية أنه ضم إلى نفوذه بصفة نهائية

قطاع استصلاح الأراضى .

وربما لا يعرف الناس أن هذا القطاع كان حتى تشكيل الحكومة السابقة (حكومة عاطف صدقى الثالثة فى نوفمبر عام ١٩٩٣) منضما إلى وزير الإسكان والتعمير وقتها المهندس حسب الله الكفراوى . . وفى عام ١٩٩٣ وزعت وزارات الكفراوى على ثلاثة : وزير للإسكان، ووزير للمجتمعات العمرانية الجديدة، بينما كان الثالث هو يوسف والى نفسه الذى ضم استصلاح الأراضى إلى الزراعة . وفى هذا الأسبوع تم تكريس هذا الضم بتذويب وزارة استصلاح الأراضى نهائيا فى وزارة الزراعة .

وعلى حين يبدو هذا التذويب بمثابة انتصار للزراعيين حتى لا تذهب استصلاح الأراضى مرة أخرى إلى المهندسين كما حدث مع الكفراوى، فإن النظرة المتأنية للموضوع تكشف عن أن هذا الضم سوف يقلص فى المستقبل من فرص الزراعيين فى الحصول على مقاعد وزارية، فقد كانوا يتولون ٣ وزارات فى القطاع الزراعى هى : الزراعة، والإصلاح الزراعى، واستصلاح الأراضى، وكانوا يجدون فرصة فى وزارتين أخريين هما التخطيط - التى تولاها كمال الجنزورى نفسه كما تولاها سيد جاب الله من قبل - والتموين التى يتولاها الآن الدكتور أحمد جويلى كما تولاها د. ناجى شتلة من قبل .

وفى ظل الهيكل الجديد للوزارة ضاقت فرصتهم فى الوصول إلى المقاعد الوزارية وتكوين نسبة مناسبة فى مجلس الوزراء . . وهذا يحدث فى أول وزارة يتولى أمرها مهندس زراعى لأول مرة فى التاريخ المعاصر ! ! .

(٤) على حين استطاع الدكتور كمال الجنزورى أن يتحرك بحرية فى اختيار الوزراء الثلاثة الذين سيشكلون معه نواة ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية فى مجلس الوزراء، فإن توظيف هؤلاء الوزراء فى القطاعات المختلفة قد جاء بعيدا عن المرونة والمنطقية . . وتشهد على ذلك بعض الملاحظات المهمة والبديهية، وعلى سبيل المثال فإن اختيار الدكتور محيى الدين الغريب كوزير للمالية قد يحل - كما بشرت بذلك الجهات الرسمية والمسئولة - مشكلات المستثمرين مع الجمارك والضرائب .

وقد يكون الفرض صحيحا مع أنه صعب التحقيق إلى حد الاستحالة لأسباب كثيرة جدا . . ولكن على افتراض أن هذا سيحدث فإن هذا الإنجاز سيكون على حساب نجاح وزارة المالية نفسها . . وعلى حين يمكن أن يصفق الجمهور للشعارات البراقة من قبيل أن وزارة المالية يجب ألا تتحول إلى وزارة جباية، فإن مثل هذا الشعار لا يختلف كثيرا عن مطالبة الابن «الأصولى» لأبيه بالامتناع عن قبض مرتبه فى أول الشهر لأن أموال الحكومة حرام . . ولكن من أين ينفق الأب على أبنائه إذا تنازل عن مرتبه؟؟ .

(٥) وعلى نفس الخط يأتى اختيار الدكتورة نوال التطاوى لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى للإفادة من خبرتها فى المجال المصرفى . . والمشكلة الحقيقية فى هذا الاختيار (وفى اختيار محمود محمد محمود من قبل كبنكى بارز جدا وناجح جدا ربما بأكثر من نوال التطاوى) أن المطلوب من وزير الاقتصاد فى دولة مثل مصر ليس هو ذلك الانضباط المصرفى أو القدرة على الإدارة الجيدة أو الإدارة العلمية أو الإدارة الناجحة لرأس المال .

ولكن المطلوب لهذا المجال شخصيات تتمتع برؤية نافذة لما لا يراه

العاديون . . رؤية تتمتع بعلاقات دولية ومحلية لا حدود لها وبقدرة على فتح الآفاق الكفيلة بإعادة صياغة الذهب المصرى الذى يصل إلى أكثر من مائة مليار دولار فى الخارج و١٨ مليار دولار فى خزانة الحكومة .

أما النقد والأعمال المصرفية فإن البنك المركزى المصرى يقوم بها بنجاح كمؤسسة قديمة وثابتة . . وكذلك التأمين بمؤسساته ذات الهياكل الجيدة . . أما قوانين حركة السوق المصرفية والائتمانية فقد حسمتها توجهات الدولة والمجتمع فى مصر ، وبذا يبقى المطلوب من الاقتصاد اختراق حجب المستقبل ! ! .

(٦) فى اختيار ظافر البشرى كوزير دولة للتخطيط ، تأكيد للأهمية النسبية التى يوليها الجنزورى لقطاع التخطيط الذى يتمتع بوزيرين فى هذه الوزارة أحدهما هو رئيس الوزراء نفسه ، وعلى أية حال فإن البشرى يستحق هذا المنصب بحكم تعاونه الوثيق والمخلص مع الجنزورى فى الفترة الماضية .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه : هل يعانى ما عاناه الوزراء السابقون الذين عملوا وزراء للوزارات التى تولاها رؤساء الوزراء؟ هل يكون مصيره كاللواء السيد فهمى مثلا الذى عمل وزيرا للداخلية فى حكومة ممدوح سالم الذى كان وزيرا للداخلية فى الأصل؟ أم أنه بحكم حنكة السن والخبرة الطويلة سوف يكون كالنسيم شأن شخصيات عائلة البشرى جميعا ! ! وعلى رأسهم المهندس عبد الوهاب البشرى الذى عمل وزيرا للحربية فى عز سلطان المشير عبد الحكيم عامر الذى كان يتولى ما سمى وقتها بمنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة؟ .

(٧) السؤال التالى: هل يستطيع الدكتور الجنزورى إتمام التعاون إلى النهاية مع كل من الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس غالى. وهما يمثلان بقية المجموعة الاقتصادية؟.

التوقعات تشير إلى إمكان التعاون إلى ما لا نهاية مع عاطف عبيد بحكم اختلاف التخصص والتوجهات، فعبيد أستاذ لإدارة الأعمال، وهو يقدر ويقيم نجاح نفسه فى الوظيفة التى يتولاها بمدى تنفيذه للسياسات الموضوعة من دون أن يملى رأيه على هذه السياسات، بل ربما كان حريصا على عدم الاشتراك فى وضع التصور العام للسياسة لأن هذا الاشتراك كفيل - بحكم خبرته - أن يفسد عليه قدرا من النجاح فى تحقيق الأهداف المطلوبة من أستاذ إدارة أعمال ناجح وقادر على صياغة الخطط الكفيلة بتنفيذ الخطط الاقتصادية الموضوعية والمستهدفة!!.

أما فى حالة الدكتور يوسف بطرس غالى فإن الوضع يختلف بعض الشيء، فهو أستاذ للاقتصاد من الذين ينظرون إلى تخصصهم فى الاقتصاد السياسى بشيء من الثقة ومن الاستعلاء بالطبع على الآخرين.

ومن العجيب أنه من نفس القسم الذى يضم الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية، وحين كان محيى الدين الغريب أستاذا مساعدا (منذ عام ١٩٧٢) فقد كان يوسف بطرس غالى لا يزال طالبا فى الكلية (تخرج عام ١٩٧٤)، والأعجب من هذا أن يوسف بطرس غالى بحكم الأقدمية الوزارية يسبق محيى الدين الغريب بعشرة مقاعد.. وعلى حين يتم تبادل المقاعد بين اليمين واليسار، فإن الغريب سيكون بعد تلميذه بخمسة مقاعد فى الناحية نفسها!! ولو كان هناك استشراف مبكر للمستقبل لكان يوسف



بطرس غالى قد عين فى عام ١٩٩٣ بدرجة نائب وزير فقط حتى لا تحدث مثل هذه الحساسيات المتوقعة الآن!! .

ولكن الأعجب من الأقدمية ومن انتمائهما للقسم نفسه ـ قسم الاقتصاد فى جامعة القاهرة ـ أن أيا منهما لا يتولى وزارة الاقتصاد نفسها!! وإنما يتوليان منصبين آخرين بعيدا عن قسمهما!! .

(٨) فى ظل الانشغال بالمشكلة الاقتصادية ومفاوضات صندوق النقد الدولى تتنحى تلقائيا مشكلات وزارات الخدمات الإنتاجية لتأتى فى المحل الثانى ، ولتظل الكلمة العليا فى الغالب لوزراء هذه الوزارات التقليديين .

وتستطيع الدكتورة آمال عثمان أن تواصل سياستها الهادئة والمتعقلة فى التطوير المستمر والبطىء لقوانين التأمينات ، كما يستطيع سليمان متولى وماهر أباظة وعبد الهادى راضى قيادة قطاعاتهم بنفس النجاح النسبى الذى حققوه من قبل .

(٩) لا يبدو أن وزارات البحث العلمى والقوى العاملة ستحظى بمزايا أو تعانى من صعوبات فى ظل تغيير قيادة الحكومة ، فلا تزال السياسات الجذرية للبحث العلمى والتشغيل بعيدة عن متناول الأيدى التى تعرض الموضوعات على نطاق البحث فى مجلس الوزراء ، ومع أن رئيس الوزراء يملك بحكم تخصصه المؤشرات التخطيطية الدالة على حجم وطبيعة الإمكانات ، والمطلوب فى هذين القطاعين الحيويين بالنسبة للتنمية البشرية ، إلا أن الوعى العام بالقضية لا يزال دون المستوى المطلوب لدراستها ! .

(١٠) كان الاعتقاد السائد طوال عهد الرئيس مبارك أن التغيير يشمل

الوزراء الذين فى آخر الكشف بأكثر مما يشمل الوزراء الذين فى أوله . . وقد صح هذا الزعم فى التغيير الوزارى الأخير بدرجة لافتة للنظر ، فالوزراء السبعة الذين تركوا الوزارة هم جميعا من وزراء عهد عاطفى صدقى ، بل إن أربعة منهم من وزارته الأخيرة التى قضت فى الحكم شهرين وعامين فقط ، وواحد من وزارته الثانية واثنين من وزارته الأولى ! ! بينما لم يشمل التغيير خروج أحد من الوزراء القدامى الذين كانوا موجودين قبل عاطف صدقى ! ! بل إن الأسماء التسعة الأولى هى نفسها الأسماء التسعة الأولى فى الوزارة السابقة . . وهكذا فإن كل ما سيحدث فى ترتيب الكراسى الخمسة على اليمين واليسار فى مجلس الوزراء ، أن ينتقل مَن كان على يسار رئيس الوزراء (يوسف والى) ليصبح عن يمينه ، وتنتقل من كانت على يمين النائب (الجنزورى) لتصبح عن يساره هو نفسه وقد أصبح رئيسا للوزراء . . وهكذا كل من كان على اليمين يصبح على اليسار ، وكل من كان على اليسار يصبح على اليمين ، مع تقدم فى كرسى واحد ! ! .

(٤٤)
التعديل الكبير فى وزارة الجنزورى

كان التعديل الوزارى الأخير بمثابة تعبير واقعى عن إيمان القيادة السياسية واقتناعها بضرورة إيجاد الصيغ الكفيلة بتحقيق النجاح الإدارى والتنفيذى فى اجتياز مجموعة من المشكلات التى حالت بالفعل دون تحقيق معدلات نمو وإنجاز تناسب الطموح المرجو من أجل دخول مصر القرن الحادى والعشرين بخطوات قادرة على الإنجاز السريع الهادف والإنتاجية العالية المثمرة.

وعلى حين أن التعديل لم يشمل خروج غير ثلاث وزيرات فقط، فإن التعديل قد شمل المهام الوزارية لعشرة من أعضاء الحكومة (بالإضافة إلى رئيس الوزراء نفسه)، مما استتبع طبقا للدستور أداء هؤلاء العشرة لليمين الدستورية، وفى واقع الأمر فإن التعديل شمل ما هو أكثر من المهام الوزارية لعشرة من أعضاء الحكومة (وخذ على سبيل المثال أن أحد الوزيرين اللذين كانا مختصين بشئون البرلمان قد انفرد بهذه المسئولية حين تولى الوزير الثانى مسئولية وزارية أخرى).

● نشر هذا المقال فى الأهرام غداة إعلان التعديل الوزارى فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧

كذلك فإن التعديل الوزارى قد خلق نوعا جديدا من المزاوجات بين الوزارات المختلفة لم يكن موجودا فى الوزارة قبل تعديلها (وإن كانت مصر قد عرفته من قبل على فترات متباعدة). وهكذا فإنه يمكن القول ـ على سبيل الإجمال ـ إن التعديل الأخير وإن لم يكن قد شمل أشخاصا كثيرين إلا أنه شمل مسئوليات كثيرة جدا وأكثر مما كان متوقعا.

(١) ويأتى فى مقدمة ما شمله التعديل الوزارى أن رئيس الوزراء عاد ليتولى مهام وزارة الإدارة المحلية بنفسه، وفى حقيقة الأمر فإن هذا هو الوضع الطبيعى جدا والذى لا ينبغى الرجوع فيه ولا عنه مرة أخرى، وقد انتبه معظم رؤساء الوزراء إلى هذه الحقيقة وكان آخرهم الدكتور عاطف صدقى حين تولى هذه المسئولية فى وزارته الثانية فيما بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩١، وذلك بعدما كان قد اختار لها وزيرا فى وزراته الأولى (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).

ويدلنا تاريخ هذه الوزارة على أهمية أن يتولاها بنفسه رئيس الوزراء، فمنذ أنشئت هذه الوزارة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٠ وقد تعاقب عليها وزراء كثيرون كان من بينهم رؤساء الوزارات أنفسهم، وكان أول من تولاها هو نائب رئيس الجمهورية (ورئيس الوزراء السابق) السيد كمال الدين حسين، وقد عاد لتوليها مرة ثانية. كما تولاها نائب الرئيس على صبرى فى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر التى تشكلت بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧. (وليس هذا مجالا لتفصيل تعاقب الوزراء على هذه الوزارة، فقد فصلت القول فى هذا المجال فى كتابى «البنيان الوزارى فى مصر» ١٩٧٨ ـ ١٩٩٦).

ولكن الملاحظ أن هذا التأرجح فى مستوى من يتولى هذه الوزارة له ما

يبرره، من حيث إن هذا الوزير يرأس المحافظين والذين أصبحوا منذ أكتوبر عام ١٩٧٨ بدرجة الوزير والمسئوليات وسلطات تفوق سلطات ومسئوليات كثير من الوزراء، فضلا عن أن عددهم قد أصبح ٢٦ محافظا، وفضلا كذلك عن نواب المحافظ فى القاهرة (والإسكندرية) والأقصر.

وهكذا فقد كان من الطبيعى أن تحدث كثير من الاختلافات المتكررة بين المحافظين وبين الوزير المختص بالإدارة المحلية إذا لم تكن هناك فجوة وظيفية بين هذا وهؤلاء تتيح الوجود لأولى بدهيات الرئاسة والتسلسل القيادى المفترض. وقد كان القراء جميعا يلاحظون أن الاختلافات بين وزير الإدارة المحلية وبين المحافظين لا تكف عن التفاقم، وبخاصة أنه كان هناك بين المحافظين من هو أقدم منه حتى فى تولى منصب المحافظ!.

(٢) كان من أكبر الإنجازات التى حققتها التعديلات الوزارية الأخيرة الفصل بين وزارة الدولة لشئون البيئة وبين وزارة قطاع الأعمال العام، فقد كان من أطرف ما يمكن (وكم ذا بمصر من المضحكات كما يقول المتنبى) أن معظم مشكلات تلوث النيل - على سبيل المثال - تأتى نتيجة تصريف شركات قطاع الأعمال العام لمخلفاتها فى النيل.. وهكذا كان من المستحيل - على سبيل المثال - أن يرصد وزير البيئة مخالفات تنبع من وزارة قطاع الأعمال العام بينما هو المسئول الوحيد عن الوزارتين.

وفضلا عن ذلك فإن الاهتمام بالبيئة كان يقتضى منذ زمن بعيد أن يتفرغ لها وزير نشط وكفء وقادر وذو نفوذ، بحيث يعطى لهذا المجال الحيوى دفعة قوية تتيح له أن يأخذ المكان المناسب فى اهتمامات مصر فى نهاية القرن العشرين.

وقد كان من المتوقع مرة وراء أخرى أن تنتبه الحكومة إلى أهمية تفرغ أحد وزرائها لوضع الآلية الكفيلة بتطبيق وتنفيذ التشريعات الممتازة التى أصدرتها السلطة التشريعية بمشورة السلطة التنفيذية من أجل الحفاظ على البيئة، ومع هذا فإنى أخشى أن تنشغل وزيرة البيئة الجديدة بالشق التنموى من البيئة بحكم تخصصها وتعطى الاهتمام الأقل أو الرمزى للجانب الأخطر وهو الجانب الوقائى، وقد قرأت كل تصريحاتها فراعنى ـ على سبيل المثال ـ غياب انتباهها لأى نوع من أنواع الملوثات القاتلة التى تحيط بنا فى كل ذرة، وراعنى أكثر أن إعلانات التليفزيون ـ على سبيل المثال ـ ما تزال تكرس الإعلان عن أخطاء جبارة نتخذها من دون أن ندرى من أجل تدمير البيئة (خذ على سبيل المثال العبوات البلاستيكية التى تحافظ على «آخر حباية» من مسحوق الغسيل وتدمر البيئة فى الوقت ذاته).

(٣) كان أعظم إنجاز حققته التعديلات الأخيرة هو انفراد وزارة التربية والتعليم بوزير قوى قادر على حل المشكلات المتضاعفة فى الفترة الأخيرة والتى لم يشهد التعليم المصرى مثيلا لها على مدى تاريخه كله، وقد امتدت هذه المشكلات لتشمل كل جوانب العملية التعليمية حتى أصبح من العسير أن تجد أى جانب من هذه العملية يخلو من المشكلات الحادة، وقد تعاقبت هذه المشكلة فى الفترة الأخيرة بصورة درامية حين تحولت الدروس من ظاهرة محصورة النطاق إلى ظاهرة أساسية ثم إلى مافيا ثم إلى حتمية تاريخية، كما انتشرت ظاهرة الخطأ فى أسئلة الامتحانات العامة وظاهرة تسريب الأسئلة . . إلخ.

ولا شك أن اختيار الدكتور حسين كامل بهاء الدين بالذات ليتولى هذه

الوزارة كان اختيارا موفقا جدا، فلربما كان هو أقدر الجميع على حل هذه المشكلات بفضل معاصرته لها، وتعمقه فى فهمها طيلة المدة التى قضاها على رأس هذه الوزارة، ويمكن النظر بتفاؤل شديد إلى أنه وقد تفرغ من أعباء بيروقراطية هائلة يفرضها قطاع التعليم العالى والبعثات والجامعات والعلاقات الثقافية بالخارج، سوف يكون أكثر قدرة على النهوض بهذه الوزارة الأولى والنجاح فى تحقيق التقدم المنشود فى المشروع القومى لمصر.

(٤) كان اختيار سياسى بارز شغل منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى لتولى مسئولية وزارة التنمية الإدارية، بمثابة خطوة موفقة جدا، فمن المطلوب فى المرحلة القادمة أن تتوافق النظم الإدارية للدولة، لا مع قواعد الإدارة وماضيها فحسب، ولكن مع تطلعات الجماهير، وأعتقد أن الوزير الجديد وقد شغل وهو فى مقتبل عمره منصب العمادة فى حقوق الإسكندرية عن طريق الانتخاب ـ سيكون قادرا على تحقيق هذا التواؤم المطلوب بين تطلعات الجماهير ونظم الدولة.

(٥) كان ضم البحث العلمى إلى التعليم العالى ولا يزال هو البديل الأكثر توفيقا لهذا القطاع، فقد لاحظ المراقبون والمنتمون إلى هذا القطاع الحيوى أن المشكلات لا تتزايد فى هذا القطاع إلا عندما يعين له وزير متفرغ ومتفرد به، فلا تكون النتيجة إلا رغبته المستمرة فى إثبات وجوده فى كل خطوة، وتكون المحصلة النهائية خلافات وقضايا إدارية وأحكام محاكم واستشكالات فى تنفيذها . . إلخ.

ولست فى حاجة إلى أن أذكر أمثلة، فالأمثلة واضحة جدا وسوف يكون من أولى مهام الوزير الجديد أن يختار كثيرين لشغل كثير جدا من المواقع

الشاغرة فى رئاسات الأكاديمية ومراكز البحوث القومية.

(٦) كانت عودة «التعاون الدولى» إلى الاقتران بـ «التخطيط» بمثابة العود الأحمد، وذلك لأن التخطيط ببساطة شديدة كان المسئول الأول والأخير عن تنظيم الاستفادة من الموارد من أجل التنمية، ولم يكن من المنطقى أبدا إبعاد جهاز التعاون الدولى المعنى بالموارد الخارجية عن نطاق التخطيط، فضلا عن أنه لم تكن له علاقة وثيقة ولا متوسطة بوزارة الاقتصاد بحكم اختصاصاتها الرقابية والتنظيمية، كذلك فإن تولى رئيس الوزراء بنفسه وبزميله المقرب مسئولية هذا القطاع أو هذين القطاعين معا تعنى الكثير.

(٧) كان من المفيد جدا أن أسفر التعديل الوزارى الجديد عن عودة وزارة الدولة للتنمية الريفية، وفى حقيقة الأمر فإن هذه الوزارة ليست وزارة جديدة كما روج البعض، فقد أوجد الوفد فى حكومته الأخيرة فى يناير عام ١٩٥٠ وزارة للشئون البلدية والقروية وتولاها إبراهيم فرج باشا، وتكونت هذه الوزارة من كيانات تابعة لوزارات الصحة والأشغال والداخلية والزراعة، وسرعان ما انقسمت هذه الوزارة إلى وزارتين واحدة للشئون القروية وواحدة للشئون البلدية، وذلك فى وزارة على ماهر (فبراير عام ١٩٥٢)، ولكن الوزارتين عادتا للانضمام فى وزارة الهلالى باشا (مارس عام ١٩٥٢).

وقد تكرر ما حدث قبيل الثورة فيما بعدها ولكن ليوم واحد فقط فى سبتمبر عام ١٩٥٢ حين عدل على ماهر باشا وزارته التى شكلها بعد الثورة فى ٦ سبتمبر عام ١٩٥٢ وعهد إلى مريت غالى بتولى الشئون القروية وإلى نور الدين طراف بتولى الشئون البلدية، ولكن سرعان ما شكل محمد نجيب

وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر عام ١٩٥٢ ، ومنذ ذلك الحين كفت الشئون القروية عن الانفراد بوزير ، وإن ظلت مقترنة بالشئون البلدية حتى أنشئت وزارة الإسكان لتحل محلها .

وفى أكتوبر عام ١٩٧٧ ورد تعبير «التنمية الريفية» للمرة الأولى فى التشكيلات الوزارية ، حين عين المهندس إبراهيم شكرى وزيرا للزراعة وللإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى وزارة ممدوح سالم الرابعة . ثم غاب هذا التخصص إلى أن برز فجأة فى التعديل الوزارى الجديد ، وغنى عن البيان أن هذا الشأن القومى العام لابد أن يحظى باهتمام حكومى متنام كما هو الحال فى كل الديمقراطيات الغربية ، وإلا فسنظل نشكو من ترييف الحضر والهجرة إلى العاصمة الكبرى والعواصم المحلية ، وليس هذا المقام كافيا حتى للسرد السريع لمشكلات الريف التى لا نعتقد أن أحدا كالدكتور محمود شريف يستطيع الإلمام بها وتقديم الحلول الجراحية العاجلة لها .

(٤٥)
مصير الدكتور الجنزورى و وزارته !!

كمال الجنزورى هو ثالث رئيس وزراء تدرج فى مناصب المحافظين والوزراء (بعد ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين)، وبالتالى فمن المفترض أنه استوعب تماماً كل تفصيلات الجهاز الإدارى والبيروقراطى للدولة .

بدأ الجنزورى مناصبه السياسية بأن عمل محافظاً للوادى الجديد لأقل من سبعة شهور مابين نوفمبر ١٩٧٦ ومايو ١٩٧٧ ، وذلك فى بداية الفترة الثانية من حكم الرئيس السادات.

وحين شكل ممدوح سالم وزارته الثالثة التى هى أولى وزارات مصر الحزبية بعد عودة الأحزاب فى ١٩٧٦ على هيئة تنظيمات (وقبلها منابر) وبعد الانتخابات التى أجريت لمجلس الشعب فى ١٩٧٦ . وقتها شكل ممدوح سالم وزارة ضمت عدداً من الوجوه الشعبية (سواء كانت هذه الوجوه شعبية بفضل السياسة ، أم بفضل حب قطاعات معينة من الجماهير)، وهكذا دخل الشيخ الشعراوى الوزارة، فى نفس الوقت كان هناك محافظ آثر أن يستأنف نشاطه السياسى الذى بدأ قبل الثورة، بل وانتعش وازدهر وهكذا فإنه ترك منصب المحافظ ليرشح نفسه عضواً فى مجلس الشعب، وليفوز بهذه العضوية بالفعل، وليدخل الوزارة بعد شهور معدودة .

● نُشر هذا المقال قبيل خروج الجنزورى من منصبه كرئيس للوزراء مباشرة، وحين كانت التكهنات ترجح استمراره كرئيس للوزراء فى بداية الفترة الرابعة من رئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك.

كان هذا المحافظ هو إبراهيم شكرى، ثالث محافظى الوادى الجديد (منذ مايو ١٩٧٤ حتى أكتوبر ١٩٧٦)، وهو نفسه زعيم حزب العمل الاشتراكى! عندئذ اختير كمال الجنزورى ليخلف إبراهيم شكرى فى محافظة الوادى الجديد، وكان وقتها يشغل منصب وكيل وزارة التخطيط! هكذا فإن زعيم الحكومة الآن بدأ مناصبه السياسية بأن خلف أحد زعماء المعارضة فى منصب المحافظ!

الخطوة الثانية فى حياة الجنزورى السياسية جاءت فى مايو ١٩٧٧ حين أجريت حركة محافظين جديدة، وقد تضمنت هذه الحركة نقل ثلاثة محافظين إلى محافظات أخرى، ومن باب المصادفات أن سعد مأمون كان محافظاً للمنوفية ونقل محافظاً للقاهرة، ثم خلفه فى المنوفية محافظ بنى سويف الذى هو المهندس سليمان متولى سليمان (أقدم الوزراء الآن)، أما بنى سويف فقد حظيت بالجنزورى خلفاً لسليمان متولى سليمان! ولكن لنصف عام فقط، ففى ديسمبر ١٩٧٧ عين الجنزورى مديراً لمعهد التخطيط القومى، وعين نقيب الاجتماعيين عبدالمنصف حزين خلفاً له كمحافظ لبنى سويف.

فى ذلك الوقت كان الوزير السابق إسماعيل صبرى عبد الله هو مدير معهد التخطيط القومى بعد خروجه من الوزارة عند تشكيلها برئاسة ممدوح سالم لأول مرة فى ابريل ١٩٧٥، وفى ظل التوجهات المبتعدة الآن (ديسمبر ١٩٧٧) تماماً عن اليسارية (بعد أن كانت تبتعد بالتدريج)، فقد كان من المنطقى أن يترك إسماعيل صبرى عبد الله هذا الموقع، وقد عين فى ذات الوقت مستشاراً لوزارة الحكم المحلى.

منذ ديسمبر ١٩٧٨ وحتى يناير ١٩٨٢ ، أى على مدى ثلاث سنوات كاملة، تولى الجنزورى منصب مدير معهد التخطيط القومى، وكان بمثابة المنصب التالى فى الأهمية السياسية لمنصب وزير التخطيط نفسه فى هذه الفترة، وهى الفترة التى ابتدأ فيها ظهور أهمية لمنصب وزير التخطيط دون أن تكون هناك أهمية للوزارة نفسها. والقصة تعود إلى بداية التحولات الاقتصادية على مدى عهد الرئيس السادات، حيث آثر السادات أن يستوزر إسماعيل صبرى عبد الله استاذ الاقتصاد اليسارى الكبير كنائب وزير للتخطيط (كان هو الدكتور سيد جاب الله) ثم أصبح إسماعيل صبرى عبد الله وزير دولة للتخطيط فى وجود سيد جاب الله نفسه كوزير للتخطيط، ثم أصبح إسماعيل صبرى وزيراً للتخطيط فى وزارتين تاليتين حتى شكل ممدوح سالم وزارته الأولى فاختار الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن المعروف بأنه «أبو التخطيط فى مصر» كوزير للتخطيط. ولكن الرجل لم يكن حريصاً على البقاء فى الوزارة، ولهذا فإنه ترك المنصب فى أول فرصة حين شكل ممدوح سالم نفسه وزارته الثانية فى مارس ١٩٧٦، وإن احتفظ بمكتب فى مجلس الوزراء حتى مرحلة متأخرة.

وهكذا اختار ممدوح سالم لمنصب الوزير الدكتور محمد محمود الإمام الذى احتفظ بالمنصب عند تشكيل وزارة مدوح سالم الثالثة، على الرغم من وجود مجموعة وزارية اقتصادية جديدة برئاسة القيسونى، ولكنه - أى الإمام - ترك هذه الوزارة بمفرده ليخلفه عبدالرزاق عبدالمجيد فى أثنائها، أى فى أبريل ١٩٧٧ فى تعديل وزارى لم يشمل غير هذا، فلما شكلت وزارة ممدوح سالم الرابعة آثر القيسونى - وكان ما يزال نائباً لرئيس الوزراء - أن يتولى وزارة التخطيط بنفسه، معيداً بهذا التذكير بما حدث فى الوزارة المصرية فى

أوائل الستينات وفى وزارة عبدالناصر عقب هزيمة ١٩٦٧ ، حين كان القيسونى نفسه فى بعض الأحيان يتولى السيطرة على الأمور الاقتصادية والمالية من خلال وزارة التخطيط(!!)

بعد شهور قليلة ترك القسيونى الوزارة نهائياً (مايو ١٩٧٨) وعاد الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد مرة ثانية ليكون وزيراً للتخطيط ، وليواصل منذ ذلك الوقت صعوده حتى أصبح مرشحاً لرئاسة الوزارة نفسها ، وقد انفرد فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) بأن أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزيراً للتخطيط والمالية والاقتصاد .

وكان عبدالرزاق عبدالمجيد هو السلف المباشر الذى خلفه كمال الجنزورى كوزير للتخطيط (فقط) فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (يناير ١٩٨٢) ، قادماً من منصب مدير معهد التخطيط القومى الذى شغله أيضاً أسلافه فى الوزارة : إسماعيل صبرى ، ومحمد محمود الإمام وغيرهما .

☐

كانت هذه خلفية تاريخية مهمة لمحاولة فهم شخصية كمال الجنزورى ، وهناك خلفيات تاريخية أخرى تتعلق بعمله كوزير على مدى ١٤ عاماً قبل أن يصبح رئيساً للوزراء ، وعمله كنائب لرئيس الوزراء طيلة ١٠ أعوام أيضاً ، ولكننا فى ظل المساحة المحدودة فضلنا الاكتفاء بالخلفية الأولى ، وربما نقفز الآن إلى الجنزورى كرئيس للوزراء .

سنبدأ بالمعطيات الإيجابية التى ساعدت الجنزورى على النجاح فى عمله كرئيس للوزراء حتى الآن :

العامل الأول: الرئيس مبارك نفسه

فالرئيس مبارك طويل البال، متفهم للجزئيات، لا يحب التعجل بالقرارات السياسية التى تحظى بالتصفيق دون عائد مفيد لقضايا وطنه، وحكومته، ولو أن الدكتور الجنزورى فُرض على الرئيس عبدالناصر بمشورة أو باتفاق كرئيس للوزراء ما صبر عليه أكثر من أربعة شهور، ولو أنه فرض على الرئيس السادات لما تردد السادات فى تغييره على مرحلتين، فى الشهر الأول ينيط مسئولية النائب الأول لرئيس الوزراء بمرشح آخر من داخل المجلس نفسه، وفى الشهر الثانى يعلن بطريقة مؤثرة عن حاجة الدولة إلى الجنزورى فى منصب آخر عجز عن أن يجد له كفاءة غير الجنزورى، أما الرئيس مبارك فبحكم شخصيته الواثقة وثباته الانفعالى وفهمه للتيارات المجتمعية والموظفية (إن صح هذا التعبير) وقدرته على فرز الحقيقة من الخيال فى تقارير الأمن وأجهزة الرقابة، بل وفى كتابات الصحافة نفسها.. بحكم هذا كله فإنه قادر على أن يستخرج من أداء الجنزورى ما قد يعجز الجنزورى نفسه عن إبرازه فى أدائه.

العامل الثانى: المناخ الذى خلقه الرئيس مبارك

يأتى الجنزورى كثالث رئيس وزراء على التوالى من التكنوقراطيين المعنيين بالاقتصاد بمعناه الواسع، على لطفى وهو فى الأصل تجارى استكمل دراسته فى الاقتصاد فى سويسرا، عاطف صدقى وهو فى الأصل حقوقى استكمل دراسته فى المالية العامة والاقتصاد فى فرنسا، ثم الجنزورى وهو زراعى استكمل دراسته فى الاقتصاد الزراعى فى الولايات المتحدة الأمريكية ثم تحول إلى مجال التخطيط.. على حين بقى عاطف صدقى

رئيساً للوزارة قرابة عشر سنوات (نوفمبر ١٩٨٦ - يناير ١٩٩٦)، فإن سلفه على لطفى لم يبق إلا سنة واحدة (١٩٨٥ - ١٩٨٦)، وهكذا فإن القاعدة أنه ليست هناك قاعدة، وهناك فى الصحافة المصرية فكرة سائدة على طريقة الانطباع عن الأبطال الرياضيين فى تخطى الحواجز، فإذا كان الجنزورى قد تخطى مدة على لطفى فلماذا لايصل إلى مدة عاطف صدقى؟

والشاهد أننا كثيراً ما نستمع إلى مقولات من قبيل أن الجنزورى كان هو المرشح بالفعل لخلافة على لطفى فى ١٩٨٦، وبدأ بالفعل فى تشكيل حكومته، ولكن رفعت المحجوب أشار فى اليوم الأخير على الرئيس بعاطف صدقى باعتباره أستاذاً متمكناً فضلاً عن أنه كان فى الصورة من عمل أجهزة الدولة كلها كرئيس للجهاز المركزى للمحاسبات منذ بداية عهد الرئيس مبارك.

ليس هناك بين أيدينا ما يدعم الرواية أو ينفيها، لكن الطريف فى الموضوع أن رفعت المحجوب نفسه كان موضوعاً لرواية مشابهة أخرى، فقد كان فى روايات ضعيفة جداً مرشحاً لخلافة فؤاد محيى الدين كرئيس للوزراء عقب انتخابات ١٩٨٤، وكان فؤاد محيى الدين مرشحاً على وجه التأكيد لرئاسة مجلس الشعب، إلا أن وفاته المفاجئة حالت بينه وبين المنصب، وبالتالى رشح المحجوب ليخلفه فى المنصب الذى كان مرشحاً له كرئيس لمجلس الشعب على نحو ما كان سيخلفه فى رئاسة الوزارة.

الرواية راجت بعض الوقت ولكن مذكرات كمال حسن على نقضتها تماماً، فقد ذكر كمال حسن على نفسه أن الرئيس تحدث إليه فى حضور فؤاد محيى الدين نفسه عن تشكيل الوزارة التالية.

والحاصل أنى لا أظن أن رفعت المحجوب لو شكل الوزارة كان قادراً على أن يستمر نفس الفترة التى استمرها عاطف صدقى أو الجنزورى . فقد كان أضيق صدراً وأعلى صوتاً وأكثر شعارات من كليهما ، فضلاً عن سهولة تورطه فى كثير من الجزئيات المالية التى يتعفف عنها الجنزورى وعاطف صدقى ، ومهما قدم الرئيس مبارك من مساعدة للمحجوب (أو لأمثاله من طراز مصطفى السعيد على سبيل المثال) فما كان فى وسعه أو وسعهم أن يساعدوا أنفسهم فى تحمل المسئولية بصدر رحب ، وصبر جميل كالجنزورى أو عاطف صدقى .

أظن أن هذا يكفى فى تصوير المناخ الذى أتيح فيه للجنزورى أن يعمل كرئيس للوزراء .

العامل الثالث : وزارات سلفه عاطف صدقى وتراثها الجيد

لاشك أن الجنزورى قد تسلم أوضاعاً اقتصادية متميزة ، ساهم فى صياغتها عاطف صدقى بالدرجة الأولى والثانية والثالثة كأستاذ متميز للمالية العامة والاقتصاد ، وكدارس جيد ، وصاحب انفتاح على العالم الخارجى من خلال دراسته ومنصبه كمستشار ثقافى ، فضلاً عن مثابرته على العمل ، وتمتعه بذاكرة جيدة ، وروح حيوية محبة قادرة على تجميع المساعدين والإفادة منهم . ويأتى دور الرزاز الذى استطاع استغلال كل المعلومات النظرية فى كتب المالية العامة من أجل خلق موارد جديدة ، ودعم موارد الدولة باستمرار ، ودون كلل ، ومع الرجلين عمل وزيرا اقتصاد متميزان بالجهد والصبر والمثابرة والبعد عن الأضواء ، الأول هو يسرى مصطفى الذى كان فى تصرفاته المالية أقرب إلى التزمت ، مما خلق انطباعاً

جيداً إذا ما قورن بتصرفات وزيرة الاقتصاد الأولى فى عهد الجنزورى، والثانى هو محمود محمد محمود الذى لم تُتناول سيرته بشىء باستثناء موقف واحد يبدو عابراً فى إحدى قضايا نواب القرض، وقد تم الانتهاء منه مبكراً.

قارن هذا المناخ والتراث الذى تركه عاطف صدقى للجنزورى بالمناخ والتراث الذى كان على الجنزورى أن يواجهه لو أنه خلف على لطفى مباشرة، وإذن فان الجنزورى لم يكن مجدداً أو صانعاً لنجاح بقدر ما كان وريثاً.

العامل الرابع: توفيق الجنزورى فى اختيار بعض معاونيه

على الرغم من دماثة خلق الدكتور محمود حمدى زقزوق وهدوءه، فإنه أراح ذهن الجنزورى وباله من مشكلات كثيرة كان وزير الأوقاف السابق بدأ يصعدها بدون مبرر، فضلاً عن أن أسلوب الوزير السابق الدعائى والمظهرى كان قد استهلك ولم يعد لائقاً فى مجال الدعوة الإسلامية، ولو أن الجنزورى اختار وجهاً من الوجوه الشبيهة بالوزير السابق، لفتح على نفسه أبواباً من الصداع المستمر.

كان نجاح الجنزورى فى إحلال الدكتور مفيد شهاب بتواضعه ودأبه محل الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى قطاع التعليم العالى، بمثابة نجاح مذهل، وعلى الرغم من الجهد الذى يبذله الدكتور حسين بهاء الدين للمعارك وللانتصار فيها، فإن أكثر من ٩٩٪ من الشعب يلاحظون الفارق بين أسلوبين يواجههما الجنزورى، أسلوب مثمر ومريح يعمل به مفيد شهاب وينجز ويرضى، وأسلوب آخر يثير به الدكتور بهاء الدين الغبار حتى فى

وجه رئيس الوزراء نفسه ويدخل الحكومة فى صراعات لا تنتهى فى التحسين وتعيين الموظفين ومواعيد عمل موظفى ديوان وزارته التى يمدها حتى الحادية عشرة مساء كآخر تحد يبرز به قدراته على إثارة المعارك وخلقها ثم إطفائها .

بنفس القدر من التوفيق فى اختيار زقزوق ومفيد شهاب يأتى اختيار الجنزورى للدكتور زكى أبو عامر لتولى التنمية الإدارية مثيرا كثيرا من البهجة والرضا فى نفوس الموظفين، و يأتى اختياره لنادية مكرم عبيد التى حولت البيئة إلى النجومية فى الصفحات المخصصة أصلاً للفن والفنانين ، ولكن الوزيرة الجميلة تبدأ ما يمكن أن نسميه الوعى البيئى ممتزجا بنجومية شخصية (شبه فنية) لسيادتها ، ولو أنها بداية متأخرة .

العامل الخامس : يخرج الذهب (أو الصفيح) من الأدراج فحسب

إذا صح أن بعض المسئولين الكبار يعيدون صياغة الذهب بما يقدمون من مشروعات، فإن الجنزورى يخرج الذهب (أو الصفيح) المخزون بالأدراج .

ويتضح هذا من أن كل المشروعات الكبرى التى بدأتها الدولة فى عهد الجنزورى كانت بالفعل مدروسة ومبرمجة (ومعترضاً على بعضها باعتراضات جوهرية) منذ أكثر من عشر سنوات ، وأحياناً منذ أكثر من عشرين سنة ..... والجنزورى لا ينكر هذا، وإنما هو فخور بهذا الدور الذى يخرج به الذهب من الأدراج خصوصاً أنه بحكم أقدميته فى وزارة التخطيط كان (بالتبعية ودون حاجة إلى إثبات) واحداً من الذين رأوا تصميم هذه المشروعات .

العامل السادس : التجاوب مع الرأى العام

حرص الجنزورى على أن يُظهر كل شهر أو شهرين أحد التصرفات التى تنبىء أنه يحس بنبض الشارع ويستجيب له ، صحيح أنه لا يأخذ توجيهاته من هذا النبض ، ولا جعله بمثابة الهدف الذى يرنو ببصره إليه على نحو ما كان يفعل فؤاد محيى الدين أو عزيز صدقى ولكنه يلتفت إلى هذا النبض بدرجة ربما تكون قريبا من الدرجة التى كان يلتفت بها ممدوح سالم على سبيل المثال .

العامل السابع : العلاقة المباشرة مع عدد محدود من الكتاب والصحفيين المرموقين

ومع هذا فإن الجنزورى يكاد أن يكون قد قطع علاقته ، بل وأمله فى مجموعة أخرى من الذين يحاربونه باستتار تنفيذا لتحالفاتهم مع بعض الوزراء المؤثرين مثلاً ، والجنزورى نفسه يلمح بمدى الضغط الذى يمارسه أحد الوزراء الذى يملك ميزانية ضخمة لطبع أعمال مهمة لوزارته ، ومع أن بعض الصحف تجاوزت الوزير تماماً إلا أن عدداً آخر ما يزال واقعاً تحت تصرفاته .

وهكذا يبدو الجنزورى فى موقف كأنه بين أعداء صرحاء وأصدقاء متعاطفين فحسب ، وهو موقف لم يسبق لأى رئيس وزراء مصرى فى عهد الثورة أن تعرض له ، حتى رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة كانوا يتمتعون بحكم الطبقة بعلاقات واضحة بالصحفيين من الأحزاب المناوئة ، لكن الجنزورى بحكم شخصيته التى هى أقرب إلى الانطوائية منها إلى الانفتاحية

أصبح فى وضع متفرد من هذه الناحية ، وبقدرة قادر فقد أصبح هذا الوضع من معطياته الإيجابية بأكثر من أن يكون من المعطيات السلبية ، ولكن حتى متى .. لا أحد يدرى !! .

العامل الثامن : الانتظام والروتينية المنتظمة

ساعد الانتظام والروتين فى شخصية الجنزورى على أن يعقد مجلس الوزراء كل أربعاء ، فإذا حدث أى طارئ فإنه يعقد نفس الاجتماع السبت أو الأحد التالى دون أن يلغى اجتماع الأربعاء التالى ، وهكذا أصبح هناك ٣١ آخرون غير الجنزورى نفسه يواجهون المواقف المتجددة على المنضدة ، قارن هذا بما يمكن أن يحدث مع رئيس وزراء لا يهتم بعقد المجلس ، تثورأزمة كأزمة شركات توظيف الأموال مثلا فيجد الوزراء أنفسهم لا يعرفون شيئاً عن الموضوع ولا يستطيع رئيس الوزراء مهما كان أن يطلب ٣١ عضواً فى مجلس الوزراء على التليفون ليحكى لكل واحد منهم الموضوع وأسراره وخفاياه ووجهة النظر التى تريد الحكومة ترويجها وإشاعتها بين الجماهير .

ولكن عقد مجلس الوزراء كل أسبوع يجعل الوزراء على الأقل فى الصورة تجاه كل شىء حتى من قبيل سياسات السلام بين إسرائيل وفلسطين ، وما يتردد من دور مصر فى المشورة على الفلسطينيين . . إيجابية تبدو فى الظاهر بسيطة ولكن مكاسب الجنزورى منها كبيرة جداً .



(٤٦)
المأزق الكبير الذى يواجه
وزارة الدكتور عاطف عبيد

على الرغم من أن عاطف عبيد جاء ومعه ١٣ وزيراً جديداً، إلا أنه لم يلق عُشر الترحيب (والإشادة بالتغيير) الذى لقيه الجنزورى حين جاء ومعه ٧ وزراءجدد فحسب. . وعلى الرغم من أن عاطف عبيد فيما قبل وصوله إلى الوزارة كان نجماً جامعياً كبيراً معترفاً له بالأهمية والأسبقية والتفوق فى تخصصه العلمى، إلا أنه أيضاً لم يلق عُشر الثناء الذى لقيه الدكتور الجنزورى الذى لم يكن له نفس القدر من السمعة فى تخصصه، فضلاً عن أنه لم يكن أستاذاً فى الجامعة وصاحب تلاميذ ومدرسة.

ومن العجيب والطريف والمذهل أن السبب فى هذا ليس هو عاطف عبيد وإنما هو كمال الجنزورى نفسه، الذى بدد بخروجه من الوزارة كل الأحلام التى غذاها الإعلام وضخمها إلى حدود لم تحدث إلا قبيل هزيمة ١٩٦٧، ويكفى - على سبيل المثال - أن مشروع خليج السويس وصف بأنه أكبر منطقة صناعية فى العالم لمجرد أن قراراً مكتبياً ورقياً صدر فى اجتماع لمجلس الوزراء بتخصيص مساحة كبيرة لتكون منطقة صناعية فى المستقبل. .

● نشر هذا المقال عقب إعلان تشكيل الدكتور عاطف عبيد لوزارته .

وعلى نفس هذا النمط كانت كثير من الإنجازات الورقية تقدم للجماهير طيلة عهد الدكتور الجنزورى، ولهذا أصبح الناس وهم فى غمرة الحديث عن التغيير يتساءلون عن هذا التخدير بالوهم الذى عاشوه طيلة حكومة الجنزورى وأصبح الموقف شبيهاً تماماً بما حدث فى التاريخ عند الموت المفاجئ لزعماء شموليين فإذا بالجماهير تندفع فى لوعة وكأنها مقدمة على الضياع، وإذا بالرئيس الجديد لا يلقى التقدير اللائق ولا حتى لتاريخه فى ظل التجربة القاسية التى لا تريد تكرار الترحيب بِمَنْ هو إلى زوال ، لأن من كان قبله بكل مجده وجبروته وهليمانه ونفوذه قد زال بالفعل فى دقيقة واحدة وسبحان مغير الأحوال الذى يغير ولا يتغير .

بهذا الفهم المتواضع يمكن لنا أن نتأمل حالة الإحباط الشديدة التى اعترت النخبة المصرية والشارع المصرى على حد سواء، عندما اختار عاطف عبيد أن يستمر بتسعة عشر وزيراً من وزراء الحكومة السابقة، وصحيح أن الشعب والنخبة قد يتقبلون ثلثى هذا العدد، لكن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الجماهير لا تزال تتطلع بكل لوعة إلى التخلص من ثلث هذا العدد متمثلاً فى ستة من الوزراء الذين يحظون بالإجماع على كراهيتهم واتهامهم بكل الموبقات التى تمس التصرفات الشخصية والذمة المالية، خاصة أن الأحكام القضائية ـ وهى عنوان الحقيقة ـ كثيراً ما أدانت هؤلاء الستة، وأن أقصى ما وصلوا إليه فى المحاكم التى لجأوا إليها لم يكن إلا الحفاظ على ماء الوجه فى أحوال نادرة وذلك فى مقابل الإدانة الواضحة فى أحوال كثيرة .

ومع هذا فقد اكتسب كل من هؤلاء الستة قدرة مهولة على الاستهتار بالرأى العام والذوق العام وبالأخلاق العامة، و أصبح كل منهم قادراً على

أن يقلب الحقائق كل يوم، فإذا ما حدثت كارثة فى وزارته وكان هو المسئول عنها، تحولت الأمور بقدرة قادر إلى أن يكون هو المستفيد الوحيد منها بإلقاء الضوء على إنجازاته هو وتصوير الأمور على أن التاريخ الصحيح لم يبدأ إلا فى عهده، وأن ما قبل هذا كان بلا تاريخ وبلا ملفات .

التفجير الأكثر خطورة سيأتى من الوزير الشاب الذى يمثل الآن الرجل الثانى فى قطاع الشئون الاقتصادية والمالية، وهو المسئول عن قطاعات أخرى بحكم قربه من رئيس الوزراء وبحكم حيويته المتدفقة وخبرته بمبنى مجلس الوزراء نفسه، حيث عمل مرتين كوزير للدولة فى مجلس الوزراء، المرة الأولى فيما بين أبريل ١٩٩٣ وأكتوبر ١٩٩٣، أى فى نهاية وزارة عاطف صدقى الثانية، وكان عمله كوزير دولة فقط فى مسمى القرار الجمهورى الصادر، وبعد أن تولى وزارة التعاون الدولى فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة عاد إلى الوراء خطوة واحدة وأصبح وزيراً للدولة للشئون الاقتصادية فى رئاسة مجلس الوزراء، وذلك فيما بين يناير ١٩٩٦ ويوليو ١٩٩٧ .

لكنه فى تعديل وزارى محدود فى وزارة الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧ قفز إلى الأمام خطوتين ليصبح وزيراً للاقتصاد، وفى وزارة عاطف عبيد قفز إلى الأمام خطوة أخرى فى الاتجاه الإيجابى بأن ضم التجارة الخارجية إلى الاقتصاد . . كما قفز إلى الأمام خطوة أخرى نتيجة خروج الدكتور الجنزورى أقدم من كانوا يسمون بالوزراء الاقتصاديين منذ وزارة عاطف صدقى الأولى (وذلك بعد خروج صلاح حامد) .

والآن . . . أصبح يوسف بطرس غالى متقدماً على وزير المالية وعلى

وزير التموين والتجارة الداخلية وعلى وزير التخطيط والتعاون الدولى ، وقد جاء هؤلاء الثلاثة إلى الوزارة فى الوزارة الجديدة فحسب ، فإذا أضفت إلى هؤلاء أن وزير قطاع الأعمال العام هو الآخر جاء فى الوزارة الجديدة هو ووزراء الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والبترول والتأمينات وهى الوزارات المعنية بالإنتاج بطريقة أو بأخرى عندئذ لك أن تتصور مدى الشعور بالزهو والتفوق الذى يشعر به يوسف بطرس غالى وهو يترأس عشرة من هؤلاء بحكم أقدميته بينما هو أصغر منهم جميعا .

كما أن يوسف بطرس بحكم أقدميته الوزارية يسبق وزيرين آخرين يتصل عملهما من بعيد بالاقتصاد وهما وزيرا القوى العاملة والتنمية الإدارية اللذين لم يدخلا الوزارة إلا بعده بستة شهور ، وكل هذا مما يضيف إلى ثقة الدكتور بطرس غالى فى نفسه وفى أدائه الوزارى ، لكن الملاحظ للأسف الشديد أن الدكتور يوسف بطرس لا يتمتع بالقدر الكافى من هذه الثقة فى النفس .

ومن أسف أن الوزارة ستدفع ثمن هذا العيب البارز ، وستكون أكثر مشكلات الوزارة القائمة قادمة من اتجاه يوسف بطرس غالى وقراراته ، أو بالأحرى «لا قراراته» إن صح هذا التعبير . وهذه قضية تحتاج إلى قدر من التوضيح .

يوسف بطرس غالى يتمتع بعلم اقتصادى متميز لاشك فى هذا بحكم دراسته فى المدرسة العملية التى أنشأناها منذ الستينات لتكون بمثابة مدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics وهى كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، ثم فى الولايات المتحدة ثم عمله فى بعض المؤسسات

الاقتصادية الدولية، والدولية هنا تعنى المرتبطة بالمنظمات الدولية، أى الأمم المتحدة وصندوق النقد. كل هذا جميل، لكن خبرة يوسف بطرس غالى بالاقتصاد المصرى تكاد تكون معدومة إن لم تكن كذلك بالفعل، والذين يتابعون تصريحاته يلمسون هذا بوضوح شديد ودون أدنى عناء.

ويكفى للتدليل على هذا أن الوزير الجديد آثر أن يضم إلى اختصاصاته وزارة التجارة الخارجية وترك وزارة التجارة الداخلية مع التموين، مع أن هذا الوضع كان قد انتهى فى يناير ١٩٩٦ بتوحيد التجارتين الداخلية والخارجية فى وزارة واحدة شأن كل الدنيا.

لكن الوزير آثر أن يختص بالتجارة الخارجية دون الداخلية، وسوف يعانى هو نفسه فى وزارة الاقتصاد من عدم امتداد نفوذه إلى التجارة الداخلية، وسأضرب مثلاً واحداً فيما لو صمم رئيس الشركة القابضة للسلع الاستهلاكية على استيراد سلعة استفزازية لأن السوق تطلبها، وكان المطلوب لهذه السلعة ربع مليون دولار، ألن يؤثر هذا على كل السياسات النقدية والمصرفية لوزير الاقتصاد العالم الهمام. صحيح أن الشركة القابضة تتبع قطاع الأعمال العام ولابد لها أن تقدم دراسة جدوى عن أن استيراد هذه السلعة هو الإجراء الوحيد الكفيل بتعويم الشركة عندما تبيعها فى منافذها التى تعانى من قلة المقبلين على الشراء منها، وهذا أمر وارد فى كل شركات السلع الاستهلاكية : عمر أفندى وصيدناوى وبنزايون والصالون الأخضر وبيع المصنوعات.. إلخ.

هذا نموذج بسيط لمدى العجز عن السيطرة على الآخرين رغم العلم الغزير والحديث به فى تعال معقول، أو مع شىء من روح الدعابة المصرية

التى يجيدها الوزير .

أظن أن القراء جميعاً يفهمون المثل الذى أوردته لتوى ، وأظنهم أيضاً يفهمون حتى بدون معرفة بالمصطلحات الاقتصادية أن هناك عجزاً واضحاً فى الميزان التجارى فى نهاية وزارة الجنزورى لم يكن موجوداً فى نهاية عهد الدكتور عاطف صدقى ، كان وزير الاقتصاد فى نهاية حكومة الجنزورى هو يوسف بطرس غالى بينما كان هو محمود محمد محمود فى نهاية عهد عاطف صدقى . .

وكل القراء قرأوا جريدة «الأهالى» يوم الأربعاء (الماضى) وهى تعلن فى الصفحة الأولى أن حواراً تليفونياً ساخناً دار بين محافظ البنك المركزى ووزير الاقتصاد ، ولأن قانون البنك المركزى لا يتيح إقالة المحافظ ، ولأن المحافظ أصبح فى وضع المدافع عن كرامته وعن رأيه ، فسوف تطور الأمور بين الرجلين إلى حد لن يكون رئيس الوزراء نفسه قادراً على حسمه ، وسوف يلجأ إلى رئيس الجمهورية بحكمته وقدرته وموضوعيته البعيدة عن كل الشعارات والمصطلحات الأكاديمية .

سيحتاج الأمر من الحكومة الجديدة إلى رفع سعر الفائدة ، وقد علمنا التاريخ أن رفع سعر الفائدة بطريقة مباشرة ينتج آثاراً سلبية خطيرة ، ولهذا كان عاطف صدقى فى منتهى الحصافة عندما رفع هذا السعر بطريقة غير مباشرة وبالتدريج حين أصدر سندات الحكومة بسعر فائدة عال يتحدد ويتجدد كل ثلاثة شهور ويعلن عنه فى الصحف كإعلان مدفوع الأجر فى صفحة داخلية وليس فى الصفحة الأولى على ما نحو ما فعل الجنزورى فى آخر أيامه ، ويبدو لى أن يوسف بطرس غالى رغم علاقته الوثيقة بعاطف

صدقى متأثر بحكم السن بأسلوب الجنزورى ولن يضحى بالصفحة الأولى فى سهولة .

أما أكثر التفجيرات خطورة فهو أن الحكومة الجديدة بدأت تخدع نفسها وتترك أهم مشكلة تواجهها وتواجه مصر ، وهى المشكلة الاجتماعية التى لاتزال متفاقمة بعد أن تم التحكم إلى حد بعيد فى المشكلة الاقتصادية .

النموذج الذى يصور المسألة للقارئ العادى يأتى من مريض مصاب بالسكر وبالضغط معاً - علاج السكر له الأولوية ، لكن هذا لا يعنى أننا طالما عالجنا السكر فلا نعالج الضغط ، بل ونتحجج بأننا لن نعالج الضغط إلا بعد الانتهاء من علاج السكر ، ذلك أن السكر ليس له علاج نهائى إنما هى سياسات تحكم مستمرة ، ولهذا لابد من علاج الضغط بسرعة قبل أن يدمر ثلاثة أجهزة حيوية هى المخ والكلى وشبكية العين ، فضلاً عن القلب نفسه . . المشكلة الاجتماعية فى مصر تكاد تكون منحصرة الآن فى بُعد واحد هو السكن ، وبصورة أدق فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى ما يزال سائداً بطريقة قاسية تجعل مضاعفاته تتضاعف ولا تنتهى على نحو ما بينت فى مقال موسع ليس موضعه هنا .

مع هذا كله الذى يفهمه الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس غالى ، فإن الوزارة آثرت اللجوء إلى حل مشوه ، وهو ترك المشكلة فى يد وزير الإسكان مع أنها ليست من اختصاصاته إلا من الناحية اللفظية فقط . . وهى صورة من صور الجرائم اللغوية .

(٤٧)
مكتب تنسيق حركة المحافظين

بدا للمراقبين أن الحكومة كانت عند حسن ظن الشعب فى حركة المحافظين الأخيرة، فقد كان هناك تغيير حقيقى، ويكفى أن ١٦ وجهاً جديداً أصبحوا محافظين، فضلاً عن أربعة محافظين غيروا مواقعهم، وبالتالى فإن ٢٠ محافظة من بين ٢٦ تشهد تغييراً فى المسئول الأول، أى بنسبة تقترب من ٨٠٪.

يلفت النظر أيضاً أن حركة المحافظين كانت حريصة على التجديد فى الوجوه التى تدفع بها إلى هذه المناصب، وربما يمكن القول بأن الوجوه العسكرية التى انضمت إلى الحركة الجديدة تمثل أرفع مستوى عسكرى كان متاحاً لمثل هذه الحركة، فمن بين هذه الوجوه يأتى مساعدان لوزير الدفاع، وهو ما لم يحدث من قبل إلا عندما يكون هناك رئيس أركان جديد تال فى الأقدمية لمساعد الوزير، ولهذا يتم تبديل موقع المساعد واختيار منصب المحافظ له حفاظاً على الأقدمية العسكرية.

أما فى هذه الحركة فإنه بدون مثل هذا الداعى تم اختيار مساعد الوزير سمير يوسف محافظاً لمطروح، ومساعداً آخر هو أحمد عبدالحميد محافظاً

● نشر هذا المقال عقب إجراء حركة المحافظين فى مطلع الفترة الرئاسية الرابعة للرئيس مبارك ١٩٩٩.

لشمال سيناء، كذلك فإنه على نفس المستوى تم اختياران رتب لهما من قبل . . كان مدير الكلية الحربية اللواء مصطفى كامل قد اختير نائباً لمحافظ الإسكندرية المستشار السيد إسماعيل الجوسقى فى ذروة الانتقادات التى وجهت للجوسقى، ويقال إنه قد تم تعيينه نائباً للمحافظ وأداؤه لليمين الدستورية فى غياب الجوسقى نفسه الذى فوجئ بنائب للمحافظ يتسلم عمله فى الإسكندرية . . ولكن مصطفى كامل فيما بدا من ظاهر الأمور آثر عدم الاصطدام بالجوسقى، وهكذا نقل نائباً لمحافظ القاهرة للمنطقة الشرقية، وفى الحركة الأخيرة انتقل مصطفى كامل وهو القائد العسكرى المخضرم ليكون محافظاً لبورسعيد .

نفس الأمر حدث مع اللواء محمد سلمى سليم الذى كان قائدا للمنطقة العسكرية المركزية، وهو موقع عسكرى متقدم، وفى أعقاب حادث الأقصر المأساوى فى ١٩٩٧ اختير سلمى سليم ليتولى منصب رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر، والمنصب الذى كان على الدوام مؤهلاً لمنصب المحافظ فى الحركة التالية . . ولم يخلف سلمى سليم الظن فقد تم اختياره محافظاً للوادى الجديد فى الحركة الأخيرة، وهو اختيار مقصود نظراً للأهمية المستقبلية والحاضرة للوادى الجديد مع الخطوات المتسارعة فى مشروع توشكى .

النموذج الرابع الذى يؤكد ملاحظتنا هو قائد الحرس الجمهورى اللواء محمود خلف، الذى تم اختياره رئيساً للمجلس الأعلى لمدينة الأقصر، ليؤكد أيضاً ما سبق من اختيار عدد من قادة الحرس الجمهورى كمحافظين .

على هذا النحو تتعامل الدولة متمثلة فى مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزارة

مع منصب المحافظ الآن بتقدير كبير، برز منذ تم اختيار قائد أحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وهو الفريق محمد زاهر عبدالرحمن قائد الدفاع الجوى كمحافظ لمرسى مطروح فى منتصف التسعينات، ومنذ ذلك الحين والخط يستمر، وقد احتفظ مصطفى عفيفى وسعد أبوريدة بمنصبيهما فى جنوب سيناء والبحر الأحمر، على حين انتقل اللواء كمال عامر من مطروح لأسوان.

وانضم إلى المحافظين الجدد قائد عسكرى بارز هو قائد الجيش الثالث الميدانى اللواء محمد سيف الدين جلال الذى عين محافظا للسويس.

وحدث نفس المنطق فى المخابرات العامة، فقد جاء نائب رئيس المخابرات العامة اللواء فؤاد سعد الدين ليعمل محافظاً للإسماعيلية وليخلف اللواء عبدالعزيز سلامة الذى خلف بدوره اللواء عبدالسلام المحجوب الذى كان يشغل نفس المنصب قبل اختياره محافظاً للإسماعيلية أيضاً.

وقد استدعى هذا كله أن يخرج من مناصب المحافظين كل من اللواء صفوت شاكر (قنا) وهو رجل مخابرات سابق، واللواء محمد صلاح مصباح (أسوان)، واللواء مصطفى صادق (بورسعيد)، واللواء على حفظى (شمال سيناء)، هكذا خرج ستة من القادة العسكريين وقادة المخابرات، على حين دخل ستة من القادة العسكريين، وإن كان اثنان من الستة الجدد قد دخلوا إلى المنصب على مرحلتين حيث توليا منصب نائب المحافظ أو ما يعادله منذ فترة سابقة، نقصد بالطبع سلمى سليم (الأقصر) ومصطفى كامل (نائب محافظ القاهرة)، أما الأربعة الجدد فهم كما ذكرنا: سمير يوسف، وسيف الدين جلال، وأحمد عبدالحميد، وفؤاد سعد الدين.

وبالإضافة إلى هؤلاء الأربعة الجدد فقد بقى فى موقعه كل من: محمد عبدالسلام المحجوب (الإسكندرية) وسعد أبوريدة (البحر الأحمر)، ومصطفى عفيفى (جنوب سيناء)، كما بقى محافظاً وإن تغير الموقع كل من: عثمان شاهين (المنوفية بدلاً من الوادى الجديد) وكمال عامر (أسوان بدلاً من مرسى مطروح)، وبهذا يكتمل عدد ذوى الثقافة العسكرية فى مناصب المحافظين كما كان ـ من قبل - أحد عشر محافظاً.

□

كانت التوقعات تشير إلى أن الجامعة ستقدم لمناصب المحافظين عدداً من قياداتها الشابة، وطبقاً للمعايير التى تحدث بها الدكتور عاطف عبيد فقد كان من المفهوم أن هؤلاء سيكونون من الذين شغلوا وظائف قيادية فى الجامعة وليس مجرد الأستاذية.

ولهذا فلم تكن مفاجأة أن يتم لأول مرة اختيار عميد لكلية الحقوق محافظاً، فى محافظة تقع فى نطاق الجامعة التى عمل فيها كعميد، ونعنى بهذا عميد حقوق المنصورة الدكتور عبدالعظيم مرسى وزير الذى أصبح محافظاً لدمياط، وصحيح أن عدداً من عمداء كليات الزراعة السابقين عملوا محافظين (محمود عبدالآخر، ومحمد عبدالغنى) بل ونواب رئيس الجامعة الزراعيين.. (محمد ناجى شتلة)، ولكن التجديد كان فى الحقوقيين الذين كانوا يستبقون أنفسهم فى الجامعة حيث الأمجاد والعوائد المادية المرتفعة، ومن المعروف أن المحافظ لا يجوز له العمل بالمحاماة كأستاذ الجامعة.

من الجامعة أيضاً جاء نائب رئيس جامعة القاهرة [وهو أستاذ بيطرى فى الأصل] ليشغل منصب محافظ الغربية وهو الدكتور فتحى سعد، وهو أول أستاذ للطب البيطرى يشغل منصب المحافظ، وذلك فى مقابل الحالة الوحيدة التى جاء فيها أستاذ من طب الأسنان ليشغل منصب المحافظ فى الشرقية وهو الدكتور عبدالوهاب سيد أحمد (فى ١٩٨٧)، هكذا يصل البيطريون إلى ما وصل إليه أطباء الأسنان فى ١٩٨٧، ولكن بعد ١٢ سنة، أى فى ١٩٩٩، أما الأطباء فقد وصلوا إلى هذا المنصب فى ١٩٦٨ بوصول فؤاد محيى الدين إلى منصب محافظ الشرقية. . تكتمل المفارقة حين نذكر أن الصيادلة وصلوا إلى هذا المنصب فى ١٩٧٨ بوصول الدكتور حمدى الحكيم إلى منصب محافظ الفيوم. . هكذا تكون المتوالية على نحو ما يحدث فى مكتب تنسيق القبول بالجامعات: الطب البشرى فى ١٩٦٨ ثم الصيدلة فى ١٩٧٨ ثم الأسنان فى ١٩٨٧ ثم الطب البيطرى أخيراً فى ١٩٩٩. . وربما يصل خريجو العلاج الطبيعى والتمريض إلى المنصب فى نهاية العقد الأول من القرن القادم إن شاء الله!!

إذا أضفنا إلى هؤلاء أستاذ الزراعة سمير الخولى، فإن الجامعة تكون قد كسبت ثلاثة مواقع فى مناصب المحافظين فى مقابل موقعين خسرتهما بخروج الدكتور محمد رجائى الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط السابق الذى كان يشغل منصب محافظ أسيوط، والدكتور فاروق التلاوى الذى كان يشغل منصب محافظ البحيرة (وقبلها الوادى الجديد، والفيوم).

ولم تفقد الجامعات الإقليمية مشاركاتها وإسهاماتها فى تقديم المحافظين الزراعيين لمناصبهم. . وعلى نحو ما جاء أحمد جويلى من جامعة الزقازيق

ليعمل محافظاً لدمياط فى١٩٨٤ ، وعلى نحو ما جاء ناجى شتلة من جامعة المنوفية ليعمل محافظاً لكفر الشيخ فى ١٩٨٣ ، وعلى نحو ما جاء فاروق التلاوى من جامعة المنيا ليعمل محافظاً للوادى الجديد فى ١٩٨٢ ، ففى هذه الحركة جاء الدكتور سمير عبدالفتاح الخولى من جامعة المنوفية ليعمل محافظاً للفيوم وليؤكد قاعدة العمل كمحافظ فى غير المحافظة التى تقع فيها جامعته الإقليمية [كما جاء عبد العظيم وزير ليعمل محافظاً فى نطاق جامعته الاقليمية] . وهكذا يذهب سمير الخولى ليبدأ علاقات نقية من مستوى الصفر دون تبعات لعلاقات سابقة أو ظلال تحالفات قديمة .

□

لكن الملاحظ هذه المرة أن مهندسى الرى مازالوا غائبين عن موقع المحافظ ، وقد كان هناك تقليد بأن يكون أحدهم محافظاً وبلغ التقليد فى بعض الأحيان أن يصعد من موقع المحافظ إلى منصب وزير الرى ، وقدد حدث هذا بالتحديد مع عبدالخالق الشناوى محافظ الفيوم ، ثم بعد فترة مع كل من عبدالهادى سماحة محافظ دمياط وعصام راضى عبدالحميد محافظ دمياط ، ولكن القاعدة تراجعت منذ فترة ، ويبدو أن فرص العمل فى الوزارة ومعاهدها المختلفة أصبحت تستوعب هؤلاء المهندسين الكبار وتغريهم بأكثر من إغراءات موقع حاكم الإقليم .

□

أيضا نلاحظ أن السياسيين المحليين لم يصلوا إلى موقع المحافظ ، فلا أحد من الجدد ولا من القدامى الذين تم استبقاؤهم صعد إلى موقعه من خلال

البرلمان أو من خلال الحزب الوطنى الديمقراطى وأمانته الإقليمية، ومع أن عبدالرحيم شحاتة كان أميناً بارزاً لإحدى لجان الحزب الوطنى ، إلا أن تعيينه فى هذا المنصب لم يكن إلا نوعاً من أنواع الاستعانة بالخبرة التكنوقراطية فى الحزب وليس تصعيداً لصاحب نشاط حزبى تنظيمى متميز. . وعلى كل الأحوال فإن عبدالرحيم شحاتة باعتباره مديراً لمركز البحوث الزراعية يحسب على أساتذة الجامعة ومراكز البحوث وقد بقى كما هو.

فى مقابل المكسب الذى حققته الجامعة بزيادة موقع عن الوضع السابق، فإن نسبة رجال القضاء قد انخفضت بخسارة موقعين اثنين كما سنرى، وقد قدمت الهيئة القضائية وجهاً من الوجوه التى أثبتت قدرة تنظيمية وإدارية بارزة وهو مساعد الوزير لشئون الشهر العقارى والتوثيق. . وهكذا يمكن القول بأن الاختيار الجديد كان أكثر قرباً من الصواب من انتزاع المستشارين من أعمالهم القضائية أو النيابية والزج بهم مرة واحدة فى مسئوليات المحافظ الإدارية والتنفيذية التى تقتضى مراناً على تقبل الرأى الآخر وتقدير الملاءمات والمواءمات بعيداً عن روح الحسم التى تتطلبها أعمال القضاء الرفيعة. .

هكذا يترك منصب المحافظ رئيس النيابة الإدارية الأسبق المستشار صبرى البيلى (محافظ القليوبية) وأحد المحامين العامين البارزين المستشار ماهر الجندى (الذى مر بمحافظات كفر الشيخ والغربية والجيزة)، وأحد رؤساء المحاكم البارزين أحمد عبدالعزيز سلطان (محافظ دمياط السابق).

ولايحل محلهم من رجال القضاء غير مساعد الوزير للشهر العقارى. .

بينما استبقت الحركة محافظين من رجال القضاء مع تغيير مواقعهم، فانتقل عدلى حسين للقليوبية من المنوفية، كما انتقل محمود أبو الليل راشد للجيزة من كفر الشيخ.

□

يبدو كذلك أن حركة المحافظين (١٩٩٩) كانت بمثابة فرصة بديلة للدكتور عاطف عبيد لكى يقدم إلى مواقع السلطة التنفيذية بعض مَنْ كانوا مرشحين للوزارة، المثل الواضح على هذا هو المهندس أحمد الليثى رئيس الشركة القابضة للتنمية الزراعية الذى عين محافظاً للبحيرة بعدما كان اسمه قد نشر وتدوول على أنه وزير الزراعة الجديد أو على الأقل وزير المشروعات القومية الكبرى.

وعلى كل الأحوال فإن وجوده فى محافظة البحيرة بالذات يعد مكسباً كبيراً ربما لتقويم وربما تعويم الشركات الزراعية التى ورثت مديرية التحرير والتى تكون قطعاً مهماً فى الشركة القابضة للتنمية الزراعية. لم يكن الليثى بمثابة الوزير الوحيد الذى جاء من قطاع الأعمال العام، حيث مارس عاطف عبيد مسئولية الوزارة فى السنوات السابقة، وإنما جاء أيضاً محافظ الشرقية الجديد الدكتور عماد الدين النجار الذى ترأس من قبل الشركة الشرقية للأقطان.

ومن القدامى بقى سعيد النجار رئيس مجلس إدارة النصر للسيارات فى موقعه كمحافظ لبنى سويف على حين خرج أحمد عبدالغفار محافظ الغربية، وهكذا زاد رؤساء الشركات بموقع واحد، وفى المقابل فقد كبار

موظفى الدولة الموقع الذى كان لهم من خلال وجود حسين رمزى كاظم محافظ الشرقية .

□

على مستوى رجال الأمن كان من الواضح أن خبرة وعلاقات وزير التنمية المحلية الجديد اللواء مصطفى عبدالقادر قد تركت بصماتها على الاختيارات ، وقد بدت الشرطة محظوظة فى الحركة الجديدة حيث أصبح مساعد الوزير للأمن الاقتصادى اللواء أحمد همام - وهو صديق وزميل للوزيرين حبيب العادلى ومصطفى عبدالقادر - محافظاً لأسيوط ، لتعود أسيوط مرة أخرى إلى رجال الشرطة بعد الاستثناء الذى حدث بتولى الدكتور الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط السابق المنصب (١٩٩٦ - ١٩٩٩) ، وتظل المنيا باقية على العهد . . فمنذ اختيار اللواء صلاح الدين إبراهيم محافظاً لها فى مايو ١٩٨٠ وهى لم تخرج عن نطاق لواءات الشرطة ، وقد تولاها فى هذه الحركة ضابط شرطة أيضاً هو اللواء حسن حميدة مساعد الوزير للأمن المركزى لتنفرد المنيا بهذا الوضع دون قصد طبعاً .

وفى موقع ثالث وهو الدقهلية تم اختيار أحد مساعدى الوزير وهو اللواء محمد مصطفى الشناوى (مساعد الوزير لشرق الدلتا) ليخلف بذلك مجموعة من ضباط الشرطة كانوا من الأحدث للأقدم هم : اللواء فخر الدين خالد فاللواء إبراهيم الشيخ فاللواء مصطفى كامل فاللواء حسين مدين فاللواء سعد الشربينى حين تولى المنصب للمرة الثانية فى ١٩٩٤ ، وهكذا تصبح الدقهلية شبيهة إلى حد ما بالمنيا فى استقطاب رجال الأمن لمنصب المحافظ . وفى موقع رابع جاء اختيار اللواء عادل لبيب نائب مدير مباحث

أمن الدولة ليكون محافظاً لقنا، وهو تصعيد ملموس لشخصية يبدو أنها لامعة ولم تصل بعد إلى درجة مساعد الوزير.

هكذا يدخل إلى منصب المحافظين فى هذه الحركة أربعة لواءات شرطة هم: محمد مصطفى الشناوى (الدقهلية) وحسن حميدة (المنيا) وأحمد همام (أسيوط) وعادل لبيب (قنا)، ومن القدامى لا يتبقى إلا محافظ سوهاج أحمد عبدالعزيز بكر، على حين يترك المنصب اثنان من رجال الشرطة هما فخر الدين خالد ومحمد حسن طنطاوى، فضلاً عن محافظ المنيا الذى تم تصعيده لمنصب وزير التنمية المحلية، وبهذا تكون النتيجة النهائية أن يزداد عدد المحافظين الشرطيين واحداً.

لكن الملاحظ أن رجال الشرطة مازالوا بعيدين عن العاصمة المثلثة (القاهرة، والقليوبية، والجيزة) وأيضاً عن محافظات الحدود (مطروح، وأسوان، والوادى الجديد، والبحر الأحمر، وسيناء).

	الآن	قبل الحركة	التغيير
قادة القوات المسلحة والمخابرات	١١	١١	صفر
لواءات الشرطة	٥	٤	١ +
الهيئات القضائية	٣	٥	٢ -
أساتذة الجامعة ومراكز البحوث	٤	٣	١ +
رؤساء الشركات	٣	٢	١ -
كبار الموظفين	ـ	١	١ -



الباب الثامن

حجم الوزارت المصرية
فى نهاية القرن العشرين



(٤٨)
ماذا يعنى تخصيص وزارة جديدة لنشاط قديم؟

فى رأيى أن من كلاسيكيات الأدب المصرى المعاصر التى لم تتحدد بعد، قصة «إدارة عموم الزير» التى تحكى تطور أمر «زير» وضعه فاعل خير - وما كان اكثرهم - ليشرب منه الناس، فلما اجتاحتهم البيروقراطية أخذوا يعهدون بأمره إلى موظف ثم قسم ثم إدارة ثم إدارة عموم وأصبحوا على وشك أن يخصصوا وزارة للزير، بينما غاب الزير نفسه فى ظل الانشغال بهموم الموظفين الذين عُينوا ليعنوا بأمره، فإذا الزير ينعدم تماما بينما تتضخم البيروقراطية المخصصة له إلى أن وصلت إلى «إدارة عموم الزير».

القصة حقيقية تماما، وسوف يضعها نقاد القرن الحادى والعشرين على رأس الكلاسيكيات التى تصور الحياة الاجتماعية فى مصر فى القرن العشرين بصدق وواقعية.

مع هذا لا نعدم أصواتا مخلصة تطالب من حين لآخر بوزارة للآثار مثلا، وعند هؤلاء أن قمة النجاح فى توجيه اهتمام الدولة إلى قضية ما يتمثل فى تخصيص وزارة لهذه القضية.. وزارة للسكان.. وزارة للبيئة.. وزارة للمتابعة.. حتى ليبدو لى أن الأمور لو سارت على هذا النحو فسوف نصل إلى موقف نعانى فيه إذا ما تابع الصحفى قضية ما فى المستقبل لأنه عندئذ

سيكون عرضة لأن يقال له إنه يتعدى على اختصاص وزارة المتابعة!؟

وهذا هو جوهر مأساة الوزارة الخاصة بالقضية.

من قبل جربنا أسلوب الوزارات التى ننشؤها على هذا النحو فلم نلمس لها إلا الآثار المتراكمة.. حتى إذا بلغ عمر الوزارة من هاتيك الوزارات خمسين عاما بدأنا ننتبه ونطالب بالغائها.. وهذا هو ما بدأ بالفعل حين نطالب اليوم بإلغاء وزارة التموين التى ربما بح صوت الكثيرين من أجل المطالبة بإنشائها قبل أن تصبح حقيقة واقعة.

واليوم تحتفظ حكومتنا بعدد من هذه الوزارات تمثل كل وزارة منها العبء الأكبر على القضية التى من المفترض أنها ترعاها.. وأطالع عن قرب تقارير وبحوث رواد العمل الطلابى فى الجامعات والمدارس فإذا بهم يشكون مر الشكوى من أن الموازنات المفترض أن تنفق على الأنشطة فى الكليات والمعاهد والمدارس تخصص فى ميزانيات (المجلس الأعلى للشباب والرياضة أو وزارة الشباب)، وعليهم أن يسعوا إلى الحصول عليها من المجلس لينفقوا منها على الأنشطة فى داخل المعاهد والكليات والمدارس.

أفليس الأولى أن يعود المجلس الأعلى للشباب والرياضة (أو وزارة الشباب) كإدارة كبيرة أو قطاع كبير من وزارة التعليم على نحو ما عادت وزارة الهجرة إلى وزارة الخارجية بفضل إصرار وزير قوى كعمرو موسى.

وسوف يرى القارئ فى الفصول الثلاثة التالية نماذج لمبررات التفكير فى إنشاء الوزارات (وزيادة عددها بالتالى) أو فى ضغطها (ونقص عددها التالى)، والحقيقة أن لكل من الأسلوبين مميزات وعيوب، لكن العصر الذى

نحن فيه أصبح يميل إلى الكيانات الكبيرة ، وإلى التخلى عن نزعات الجزر المنعزلة ، وإلى تجاوز الصراعات التى لا لزوم لها - فى الغالب - إلا إثبات الذات .

وقد حرصت على أن أبرز - على سبيل المثال - مدى الحاجة إلى وزارة مستقلة للشباب بدلاً من صيغة المجالس العليا التى ثبت أنها لا تتوافق مع النسق العام فى النظام البيروقراطى المصرى .

على أن المعنى الذى يهمنى أن أؤكد عليه هنا وفى مواضع كثيرة أنه حتى لو أوجدنا وزارات جديدة أو لو احتفظنا بوزارات قائمة تتولى قطاعاً صغيراً من النشاط فإن السياسة الأولى بالاتباع هى أن نحافظ على أقل عدد ممكن من الوزراء ، وذلك بأن نعهد إلى وزراء أكفاء بتولى مجموعات الوزارات المتقاربة فى نشاطها والتى نتطلب وننتظر منها التكامل والتواصل لا التنازع والتقاطع على نحو ما رأينا فى فترات كثيرة .

ومن المهم أن أبلور رؤيتى فى هذا الصدد فى جملتين قصيرتين :

- **نعم لزيادة أعداد الوزارات .**
- **لا لزيادة عدد الوزراء .**

وربما يدرك القارئ هذا المعنى من اختيارى لعنوان الفصل التالى ليكون : «يكفى مصر عشرة وزراء فقط» ولم أقل «عشر وزارات» ، ذلك أنى لست من أنصار هدم الوزارة ودمجها وإعادة تسكين موظفيها ونقلهم بدرجاتهم (على نحو ما سيرى القارئ فى النموذج الذى قدمته فى الفصل الثالث والخمسين من الباب الأخير من هذا الكتاب حين أشرت إلى التنقلات التى

أجريت على موظفى قطاع الشباب) . . ولا مانع فى رأيى أن تبقى وزارات كثيرة على نحو ما هى عليه الآن، لكن الذى أعترض عليه بشدة هو أن تستقل كل وزارة منها بوزير، ويتضخم بالتالى عدد الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء . . وظنى أنى لست وحدى فى الاعتراض على مثل هذا الأسلوب، بل إن عقيدتى أن هذا الوضع لم يعد مناسبا لسرعة الحياة ولا أظن أحداً يرحب باستمراره.

وفى واقع الأمر فإنه إذا كان ولابد من وزارة لكل شىء فلابد أن يكون للشباب والرياضة وزارة، وليس معنى هذا كما أشرت التوى ضرورة وجود وزير متفرغ للشباب والرياضة، وسيرى القارئ لهذا الكتاب أنى أحبذ عودة وزارة الشباب ككيان ذى طابع متسق مع غيره من الكيانات الوزارية بدلاً من الصيغة القلقة التى تتمثل فى المجلس الأعلى الذى يرأسه رئيس الوزراء بلا أدنى مبرر.

ولكن إذا كان الأمر يقتضى أداء أفضل فإنى أتصور أن وجود عشرة وزراء أكفاء متناغمين أكثر فائدة للوطن من وجود وزراء مستقلين يرأسون أكثر من ثلاثين وزارة.

أريد أن أكرر ما أعتقده من أنه ليس عندى أى مانع من زيادة عدد الوزارات، فنحن بحاجة مثلاً إلى وزارة للتراث الوطنى (الآثار والمتاحف) تتكون من أربع هيئات منفصلة على نحو ما هو مفصل فى الفصل التالى مباشرة من هذا الباب.

ولكنى كما كررت - فى مواضع اخرى من هذا الكتاب - أعتقد أن الوزير الواحد فى مجلس الوزراء ينبغى أن يتحمل مسئولية عدد من

الوزارات المتقاربة فى اختصاصاتها ومجال عملها وليس وزارة واحدة. أى ببساطة شديدة أن يكون الوزير وزيراً لأكثر من وزارة، وذلك فى مقابل مبدأ «وزير لكل وزارة»، لأن هذا المبدأ يقود فى رأيى إلى ترهل مجلس الوزراء نفسه وصعوبة «التعبئة»، فضلاً عن كثرة التنازعات وترحيل الاختصاصات والتنصل من المسئولية والإلقاء بها على عاتق الآخرين على نحو ما نعرف جيداً من خبرتنا بما هو قائم.

(٤٩)

يكفى مصر عشرة وزراء فقط

من حسن حظ مصر أن الرئيس مبارك مستوعب تماماً لأصول الإدارة القادرة على الإنجاز، ولهذا فإنه فى كثير من الأحيان يلفت نظر أصحاب الآراء من المثقفين والمفكرين برفق شديد إلى الخطأ الذى يكمن فى بعض الآراء المتحمسة التى يبدونها ويظنونها قادرة على تحقيق تقدم أو نجاح، بينما هى فى واقع الأمر كفيلة بتحقيق التضارب والتنافر والتداخل والتشتيت ثم الفشل فى النهاية.

وعلى الرغم من أنى من المؤمنين أشد الإيمان بضرورة تحقيق الشخصيات الاعتبارية الواضحة والمحددة للكيانات القائمة بالفعل، فقد تطور فكرى فى هذه الناحية بناء على ما شهدته بالتجربة فى بنياننا الوزارى والإدارى على مدى ربع القرن الأخير.

وأستطيع أن أزعم أن مصر قد شهدت تجربة فريدة على مدى خمسين عاماً تقريباً (١٩٥٠ - ١٩٩٩) فى بنيانها الوزارى. فمنذ وزارة الوفد الأخيرة فى يناير ١٩٥٠ وقد بدأت حركات وموجات إنشاء الوزارات الجديدة حتى قبل إنشاء كيانات هذه الوزارات ومبانيها.

□ حين قامت الثورة كان عدد الوزارات التى يمكن أن يتولاها وزراء مستقلون بها ١٥ وزارة، وقد تشكلت الوزارة الأولى فى عهد الثورة وهى الوزارة السبعون فى تاريخ مصر الحديث من أحد عشر عضواً بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه على ماهر باشا، وقد تولى على ماهر فى هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى رئاسته للوزارة، كما تولى مدير مكتبه وصديقه إبراهيم عبدالوهاب وزارتين، وبذا تم شغل المناصب الوزارية فى ١٤ وزارة، بينما بقيت الوزارة الخامسة عشرة [وكانت بالمصادفة] وزارة المواصلات بلا وزير، وقد عُين لها بعد أسبوع وزير تولاها لمدة يوم أو يومين بصفة شكلية حتى يكون مؤهلاً لمنصب أعلى وهو القائمقام محمد رشاد مهنا مرشح الضباط الأحرار لعضوية مجلس الوصاية، وهكذا كان من الممكن أن تسير الأمور بوزارة من أحد عشر (أو اثنى عشر) عضواً بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه.

□ فى الوزارة التالية قفز العدد من ١١ إلى ١٦ عضواً (رئيس ونائب رئيس و١٤ وزيراً)، وقد تولى رئيس الوزراء وزارة واحدة بالإضافة إلى منصبه، وتولى نائبه وزارة واحدة أيضاً، وتولى ١٣ وزيراً ١٣ وزارة، بينما تولى الوزير الرابع عشر وهو فتحى رضوان منصب وزير الدولة، وسرعان ما أسست وزارة الإرشاد القومى وتولى وزير الدولة هذا أمرها (بوسع المرء أن يقول: أسست له، وبوسع المرء أيضاً أن يقول أسسها هو نفسه)، وبعد تشكيل هذه الوزارة بثلاثة شهور حدث لها تعديل وزارى فزاد عدد أعضائها إلى ١٧ عضواً.

□ فى الوزارة التالية (٧٢-وزارة محمد نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣)

انخفض العدد إلى ١٥ عضواً . ولكن بشىء من التعديل المتكرر وصل العدد فى نهاية عهد هذه الوزارة إلى ١٩ عضواً .

□ وفى الوزارة التالية (٧٣ـ وزارة عبدالناصر الأولى فى فبراير ١٩٥٤) كان العدد قد قفز ليتمم العشرة الثانية ، ولا يتراجع عن هذا الرقم إلى أقل منه أبداً ، وأصبح عدد أعضاء الوزارة عشرين وزيراً ، زاد فى الوزارة التالية (٧٤ـ محمد نجيب فى مارس ١٩٥٤) ليصبح واحداً وعشرين ، وفى التالية (٧٥ـ عبدالناصر الثانية فى أبريل ١٩٥٤) ليصبح اثنين وعشرين ، ثم عاد إلى عشرين فى الوزارة التالية (٧٦ـ وزارة عبدالناصر الثالثة ، يونيو ١٩٥٦) ، وفى وزارة الوحدة الأولى كان هناك واحد وعشرون وزيراً مصرياً (هم تقريباً كل أعضاء الوزارة التى تشكلت ١٩٥٦ بعد استقالة عبدالرازق صدقى وتعيين على صبرى وزيراً للرئاسة ثم دخول حسن عباس زكى عند تشكيل هذه الوزارة) .

□ وكان تشكيل وزارة الوحدة الثانية فى أكتوبر ١٩٥٨ فرصة لزيادة أعداد الوزراء ، وكان لمصر ١٤ عضواً فى الحكومة المركزية (بمن فيهم الرئيس ونائباه) و١٥ يمثلون المجلس التنفيذى للإقليم المصرى (بمن فيهم رئيس المجلس) ، أى أن المصريين الذين كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الوزراء قد قفز عددهم من ٢١ إلى ٢٩ مرة واحدة .

□ وقد استمر العدد كما هو تقريباً فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) وقد زادوا واحداً فقط ، أما وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد ضمت من المصريين واحداً وثلاثين كانوا هم الرئيس وخمسة نواب له ، واثنين وعشرين وزيراً ، وثلاثة من نواب الوزراء .

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) استقر عدد أعضاء الوزارة عند ٢٩، وهو ما تكرر فى وزارة على صبرى الأولى فى ١٩٦٢.

□ ولكن الرقم قفز قفزته الرابعة ليقترب من الأربعين فى وزارة على صبرى الثانية فى ١٩٦٤ (٣٧ عضواً عند تشكيل الوزارة زادوا إلى ٣٩ فى أثنائها)، ومنذ ذلك اليوم أصبح الرقم فوق الثلاثين فى الغالب، فى الوزارة التالية (زكريا محيى الدين) انخفض العدد إلى ٣٥ (فقط)، وفى الوزارة التالية (صدقى سليمان) إلى ٣٢، وفى وزارة عبدالناصر التاسعة فى ١٩٦٧ أصبح الرقم ٢٨، ولكنه فى ظل التعديلات المتتالية وصل إلى ٣١، وفى آخر وزارات عبدالناصر (مارس ١٩٦٨) كان العدد عند تشكيل الوزارة ٣٢ ولكنه قفز قبل نهايتها إلى ٣٤.

وهكذا تشكلت أولى وزارات عهد السادات وقد ضمت ٣٣ عضواً، وكذلك ثانى وزارات عهده، وزاد الرقم فى ثالث وزارة فى عهده (وزارة الدكتور فوزى الثالثة) إلى ٣٤ عضواً، ثم عاد لينخفض إلى ٢٩ فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة بعد إعلان الدستور الدائم والعزم على إلغاء بعض الوزارات لقيام دولة المؤسسات.. ولكن عندما شكل عزيز صدقى وزارته (فى يناير ١٩٧٢) قفز العدد مرة أخرى إلى ٣٢، فلما شكل السادات وزارته الأولى قفز العدد إلى ٣٦، وفى وزارته الثانية زاد إلى ٣٧، وفى وزارة الدكتور حجازى إلى ٣٨، ثم عاد إلى ٣٥ فى وزارة ممدوح سالم الأولى، وانخفض مرة أخرى إلى ٣٢ فى وزارتيه الثانية والثالثة، ومرة أخرى فى وزارته الرابعة إلى ٣٠، ثم ا رتفع فى وزارته الأخيرة إلى ٣١ وزيراً، وارتفع مرة أخرى فى وزارة مصطفى خليل إلى ٣٢، وعاد فى الثانية إلى ٣١ عضواً

فقط، وكانت وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ بمثابة الوزارة التى حققت أقل رقم من الأعضاء فى عهد السادات كله حين ضمت ٢٦ عضواً فقط، وهو أقل عدد وصلت إليه الوزارة من أكتوبر ١٩٦١ . . ولكن هذه الوزارة سرعان ما زادت بتعديلات متتالية حتى وصلت إلى العدد المعتاد وهو ٣٢ عضواً.

☐ وهكذا بدأ الرئيس مبارك عهده برئاسة وزارة تضم ٣٢ عضواً (رئيس ونائب أول وخمسة نواب وخمسة وعشرون وزيراً)، وزاد العدد فى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين إلى ٣٤ عضواً، وعاد لينخفض فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية إلى ٣٢ عضواً، وهو نفس العدد الذى شكلت به وزارة كمال حسن على، وقد زاد فى وزارة على لطفى إلى ٣٣ عضواً، وعاد إلى ٣٢ فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية، ولكن هذه الوزارة انتهت بخمسة وثلاثين عضواً، فلما شكلت وزارة عاطف صدقى الثالثة ضمت ٣٤ عضواً، وانخفض العدد فى وزارة الجنزورى إلى ٣٢ عضواً (رئيس ونائب رئيس و ٣٠ وزيراً).

وليس عندى أى مانع من زيادة عدد الوزارات، فنحن بحاجة مثلاً إلى وزارة للتراث الوطنى (الآثار والمتاحف) تتكون من أربع هيئات منفصلة:

☐ هيئة الآثار المصرية.

☐ هيئة الآثار الإسلامية.

☐ هيئة الآثار القبطية واليونانية.

☐ هيئة المتاحف.

ولكنى أرى جانباً آخر للموضوع وهو أن الوزير الواحد فى مجلس الوزراء ينبغى أن يتحمل مسئولية عدد من الوزارات المتقاربة فى اختصاصاتها ومجال عملها وليس وزارة واحدة.

أى ببساطة شديدة أن يكون الوزير وزيراً لأكثر من وزارة، وذلك فى مقابل مبدأ «وزير لكل وزارة»، لأن هذا المبدأ يقود إلى ترهل مجلس الوزراء نفسه وصعوبة «التعبئة»، فضلاً عن كثرة النزاعات وترحيل الاختصاصات والتنصل من المسئولية والإلقاء بها على عاتق الآخرين على نحو ما نعرف جيداً.

وإنى أعتقد أن نموذج سليمان متولى سليمان الموجود الآن نموذج ناجح جداً، فمنذ جمعت هذه الوزارات معه تم القضاء نهائياً على كثير من مشكلاتها حين يتولاها أربعة وزراء، على سبيل المثال فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) حيث كان المهندس جمال صدقى (وزيراً للنقل)، واللواء محمود عبدالرحمن فهمى (وزيراً للنقل البحرى)، ومحمد حمدى أبوزيد (وزيراً للطيران المدنى)، والدكتور محمد كمال الدين حسنين (وزيراً للمواصلات).

ولهذا فإنى أعتقد أنه لابد لنا أن نمضى فى طريق تقليل عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى أدنى حد ممكن، وليس من الحكمة بالطبع أن نأخذ هذه الخطوة مرة واحدة فى التعديل القادم، وإنما نأخذها على مراحل لنصل خلال ٥ سنوات - مثلاً - إلى ١٠ وزراء فقط على النحو التالى:

- ☐ وزير للدفاع والإنتاج الحربى

- ☐ وزير للعدل
- ☐ وزير للخارجية
- ☐ وزير للداخلية والإدارة المحلية
- ☐ وزير للاتصالات: وهو النموذج الناجح الآن متمثلاً فى سليمان متولى
- ☐ وزير للزراعة واستصلاح الأراضى
- ☐ وزير للأشغال والإنشاءات المدنية: يتولى شئون وزارات الأشغال والموارد المائية (محمود أبوزيد)، والتعمير (محمد إبراهيم سليمان) والإسكان والمرافق (محمد إبراهيم سليمان)، والكهرباء والطاقة (ماهر أباظة).
- ☐ وزير للمعارف والعلوم: يتولى شئون وزارات الأوقاف (محمود حمدى زقزوق) والتربية والتعليم (حسين كامل بهاء الدين) والتعليم العالى (مفيد شهاب) والبحث العلمى (مفيد شهاب) والثقافة (فاروق حسنى) والتراث الوطنى (فاروق حسنى) والشباب (الدكتور الجنزورى) والإعلام (صفوت الشريف) وشئون الأزهر (الدكتور الجنزورى نفسه).
- ☐ وزير للرفاه الاجتماعى: يتولي شئون وزارات الشئون الاجتماعية (مرفت تلاوى) والتأمينات (مرفت تلاوى) والصحة (إسماعيل سلام) والقوى العاملة والتدريب (أحمد العماوى).

☐ وزير للشئون الاقتصادية : الاقتصاد (يوسف بطرس غالى) والمالية (محيى الدين الغريب) والتخطيط (الدكتور الجنزورى وظافر البشرى) والتعاون الدولى (الدكتور الجنزورى وظافر البشرى) وقطاع الأعمال العام (عاطف عبيد) والتنمية الإدارية (زكى أبو عامر) والصناعة (سليمان رضا) والسياحة (ممدوح البلتاجى) والبترول (حمدى البنبى) والتجارة (أحمد جويلى) .

ولنتذكر ما نكاد نتيقن منه من أن دور الدولة فى المرحلة القادمة فى مجالات البترول والسياحة والتجارة والصناعة سيكون بالقطع وحسبما تمضى الآن دور الدولة القابضة وليس المتدخلة أو الممارسة لهذه الأنشطة .

(٥٠)
الشباب والرياضة .. وقصة وزارة

كل الذين تولوا وزارة الشباب [دوناً عن غيرها] لا يزالون على قيد الحياة، متعهم الله بالصحة والعافية، وهى ظاهرة نادرة إلا أن يكون فى هذه الوزارة سر لم يتكشف بعد، ولكن الوزارة نفسها ليست على قيد الحياة

منذ أكثر من خمس وثلاثين سنة، وبالتحديد فى سبتمبر ١٩٦٢، انتبهت الدولة إلى ضرورة وجود وزارة تعنى بأمر الشباب، ومنذ ذلك الحين ظل أحد الضباط الأحرار وهو محمد طلعت خيرى يتولى أمر هذه الوزارة حتى خلفه الدكتور محمد صفى الدين أبو العز فى مارس ١٩٦٨، ثم الدكتور مصطفى كمال طلبة فى مايو ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧١، حين فكرت الدولة فى أن تبقى الهيئة المسئولة عن الشباب وا لرياضة بعيدة عن التغييرات الوزارية، وأن ينشأ مجلس أعلى للشباب والرياضة يتولى كل المهام التى تتولاها وزارة الشباب، وهكذا نشأ المجلس الأعلى للشباب والرياضة ليحل محل الوزارة فى اختصاصاتها، لكن عاماً واحداً لم ينقض حتى كانت هناك

كُتب هذا المقال كما هو واضح فى أثناء رئاسة الدكتور كمال الجنزورى لمجلس الوزراء، وأعدته إحدى صحفنا للنشر فى مطلع يوليو ١٩٩٧، وظهر على الماكيت الأخير بكل حذافيره، وفى اللحظة الأخيرة رأت الصحيفة أن الأولى تأجيل نشره إلى فرصة تالية، فقد كان التعديل الوزارى قد تم بالفعل و لم يعد وارداً التفكير بصوت عال فى إعادة وزارة الشباب. وفى الفرصة التالية عادت وزارة الشباب بالفعل بدون حاجة إلى نشر هذا المقال

مجموعة كبيرة من الإجراءات والمشكلات الناجمة بالطبع عن غياب المسئولية الوزارية عن هذا القطاع فى بلد يأخذ دستوره بمبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان وأمام رئيس الدولة، وهكذا لم يكن هناك بد من تعيين وزير مسئول عن هذا القطاع ولو بدرجة وزير دولة مع بقاء الهيئة المستحدثة (المجلس الأعلى).

وهكذا تم تعيين الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير دولة للشباب فى الثامن من سبتمبر ١٩٧٢ [فى التعديل الوزارى المحدود الذى حل فيه الدكتور محمد حسن الزيات محل الدكتور محمد مراد غالب كوزير للخارجية]. وجرياً على العادات المصرية فى الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار عند الإحساس بأهمية قطاع من القطاعات، فقد رؤى بعد حوالى عام أن هذا القطاع يحتاج إلى أكثر من وزير، وهكذا عين الدكتور عبدالحميد حسن نائباً لوزير الدولة للشباب فى أكتوبر ١٩٧٣ [فى التعديل الوزارى المحدود الذى عين فيه المهندس عثمان أحمد عثمان وزيراً للتعمير لأول مرة]، وفيما بعد سبعة شهور تولى الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزارة الإعلام (أبريل ١٩٧٤) عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثانية الذى كان نائبه الأول فيها هو الدكتور عبدالعزيز حجازى، والتى كان تشكيلها بمثابة خروج للدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام من مجلس الوزراء وبقى الدكتور عبدالحميد حسن نائباً لوزير الشباب وعضواً فى مجلس الوزراء، وبقى الوضع كذلك عند تشكيل الوزارة التالية فى سبتمبر ١٩٧٤ وحتى أكتوبر ١٩٧٤ حين تعدل تشكيل الوزارة ليخرج منها الدكتور عبدالحميد حسن الذى لم يكن حتى ذلك الحين قد بلغ السن القانونية التى يشترطها الدستور فى تولى منصب الوزير أو نائب

الوزير، وعين الدكتور عبدالحميد حسن رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى ذات اليوم، وعادت نفس المشكلة القديمة المتعلقة بالمسئولية الوزارية أمام البرلمان عن هذا القطاع المهم.

وفى ظل صراعات سياسية محدودة القيمة من الناحية التاريخية، تم إجراء أكثر من تعديل فى صيغة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وكان من الواضح أن هذه التعديلات كانت تستهدف تقليص سلطات رئيس المجلس الأعلى فى ذلك الوقت، وكان أبرز هذه التعديلات تحويل المجلس الأعلى للشباب والرياضة إلى مجلس قومى للشباب والرياضة [على الرغم من أن مصطلح المجلس القومى كان ينصرف إلى المجالس القومية التى أنشئت فى ١٩٧٤ تابعة لرئاسة الجمهورية، وكانت معنية بالدراسات والتخطيط فى المقام الأول والأخير وليس بالعمل التنفيذى]، واستتبع إنشاء المجلس القومى للشباب والرياضة اقتسام المجلس الأعلى القائم إلى جهازين: جهاز للشباب أسندت رياسته إلى الدكتور عبدالحميد حسن نفسه، وجهاز للرياضة كان لابد من البحث له عن وجه عام يتمتع بحضور كفيل بموازاة حضور الرئيس السابق، وهكذا وقع الاختيار على البطل الرياضى عبدالعزيز الشافعى.

وفى أثناء ذلك ظل وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب السيد محمد حامد محمود يتولى المسئولية الوزارية عن قطاع الشباب، ثم تولى المهندس سليمان متولى سليمان هذه المسئولية فى حكومة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨)، حين كان وزيراً لشئون مجلس الوزراء ووزيراً للدولة للحكم المحلى ووزيراً مختصاً

بالتنظيمات الشعبية والسياسية، لكن الأمر لم يلبث كذلك إلا إلى فبراير ١٩٧٩ حيث أجرى تعديل وزارى عاد فيه الدكتور عبدالحميد حسن إلى عضوية مجلس الوزراء وقد أصبح هذه المرة وزير دولة وليس مجرد نائب وزير وعين وزيراً للدولة للشباب والرياضة (وهو نفس التعديل الذى أسندت فيه وزارة الخارجية إلى رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل نفسه).

وفى مايو ١٩٨٠ عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثالثة التى أعقبت وزارتى الدكتور مصطفى خليل، اتجهت الدولة إلى تقليل عدد الوزارات بطريقة راديكالية جدا (حيث انخفض عدد الوزراء إلى ١٩ بدلاً من ٢٩ فى الوزارة السابقة، وانخفض مجموع أعضاء الوزارة إلى ٢٥ بالإضافة إلى الرئيس السادات فى مقابل ٣١ فى الوزارة السابقة).. وهكذا كانت وزارة الشباب إحدى الوزارات التى شملها التخفيض.. ومنذ ذلك الحين ظلت شئون الشباب تدار بواسطة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الذى تعاقب على رئاسته كل من: الدكتور عبدالحميد حسن حتى عين محافظاً فى مايو ١٩٨٢، ثم الدكتور عبدالأحد جمال الدين (يونيو ١٩٨٢)، فالدكتور عبدالمنعم عمارة (يناير ١٩٩١) الذى اختير لهذا المنصب حين كان قد وصل إلى الأقدمية الأولى فيما بين المحافظين جميعاً، وكان حتى ذلك الوقت صاحب أكبر رقم قياسى لبقاء المحافظ فى محافظة، وقد جاء تعيينه فى هذا المنصب قبيل إقامة الدورة الأفريقية التى تمكنت مصر من تحقيق نجاح مشرف فى تنظيمها.

□

من أطرف ما يمكن أن كل الذين تولوا وزارة الشباب [دوناً عن غيرها] لا يزالون على قيد الحياة، متعهم الله بالصحة والعافية، وهى ظاهرة نادرة إلا أن يكون فى هذه الوزارة سر لم يتكشف بعد، ولكن الوزارة نفسها ليست على قيد الحياة، ومنذ مايو ١٩٨٠ يتولى رئيس الوزراء بنفسه المسئولية الوزارية الكاملة عن نشاط المجلس الأعلى للشباب والرياضة، على الرغم من أعباء منصب رئاسة الوزارة، وهو ما يدفعنا إلى السؤال المهذب عن جدوى غياب هذه الوزارة من تشكيلاتنا الوزارية التى تضم الآن ٣٢ وزيراً بينهم أكثر من وزير لنفس الوزارة!!

□

من المفهوم والمقدر أن تولى رئيس الوزارة بنفسه لأمور أى قطاع يعطى هذا القطاع أهمية قصوى، ولكن هذه الأهمية القصوى تصبح متوقفة على هذا القدر من اللحظات الذى يمكن للقطاع أن يحظى به فى ظل ازدحام جدول رئيس الوزراء بمهام وأعباء جسيمة تنوء بحملها الجبال كما هو الحال فى مصر فى الفترة الحالية.

وهكذا فإن قطاع الشباب والرياضة - والحق يقال - يحظى فى كثير من اللحظات الصعبة بقوة هائلة تستند إلى فهم ونفوذ رئيس الوزراء، خصوصاً إذا كان على إلمام جيد وكاف بالرياضة وبمشكلات الشباب، كما هو الحال مع الدكتور كمال الجنزورى، لكن هذا لا ينفى أن تسيير الأمور اليومية فى قطاعات الشباب والرياضة لا يحظى بنفس القدر الهائل من الاهتمام والصواب.. وإذا كنا قد آمنا مؤخراً بأن النجاح الساحق فى مجال الرياضة لن يتحقق على مستوى القمة والبطولات، إلا إذا نجحنا بقدر ملموس فى

ترسية مفهوم الرياضة للجميع . . وإذا كنا قد وصلنا إلى هذا الإيمان على المستوى البيروقراطي بإنشاء قطاع يحمل هذا الاسم ، فلابد من أن يجد الجهاز التنفيذى المسئول عن الشباب والرياضة بعضاً من الاهتمام فى البنيان الوزارى بما يكفل تحقيق الضرورات والطموحات الهائلة التى ننتظرها من هذا القطاع المهم .

□

وإذا كان قطاع التعليم يقدم نفسه أنه المسئول عن الأمن القومى للأجيال القادمة ، فإن قطاع الشباب مسئول بدرجة لا تقل عن مسئولية قطاع التعليم ، وبخاصة أن العالم المتقدم كله قد انتبه إلى أن التعامل مع الأجيال الجديدة هو مسألة تربية فى المقام الأول قبل أن تكون تعليماً نظامياً أو غير نظامى ، حتى إن منظمة الأمم المتحدة المسئولة عن المعارف والقيم الحضارية تحمل اسم التربية والثقافة والعلوم ، وكذلك المنظمة العربية المناظرة .

وفى ظل فهم واع للجوانب المختلفة للتربية ، فإن التعامل مع الشباب يأتى فى المقام الأول على أن يكون معنياً بكافة جوانب التربية وليس التربية الرياضية فحسب مع أهميتها البالغة .

وفى الفترة القادمة فإن على المجلس الأعلى للشباب والرياضة وجهازه التنفيذى مهام خطيرة فى ضرورة تمهيد المناخ العام لتربية من نوع راق تجمع

فى جوانبها بين قيم متعددة كفيلة بالتعاون والتضافر من أجل تربية جيل جديد تربية نموذجية، وبناءة تجمع بين الجوانب الإيمانية والفنية والرياضية والعلمية.

□

ومن حسن الحظ أن التجارب السابقة وأن الفشل فى بعضها كفيلان بفتح أعيننا على طرق الصواب الكفيلة بتحقيق نجاح مرجو فى القيام بوظيفة قومية من الطراز الأول تجاه رجال الغد واليوم وآباء المستقبل.

وأكرر هنا ما ذكرته فى جلسة خاصة لمجلس الشعب فى مطلع عام ١٩٨٢، أى منذ ١٥ عاماً، من أن الشباب ليس مرحلة سنية تنتهى ليبدأ ضياع البحث عن مميزات كانت موجودة فى مرحلة سابقة، لكنها فى واقع الأمر مرحلة البناء لمستقبل ممتد وواعد.



(٥١)

وزارتان للتجارة أم وزارة واحدة؟

من مناقشات التاريخ الطريفة، أن القادة السوفيت سألوا الرئيس عبد الناصر فى إحدى زياراته عن طلباته من سلاح جوى معين هل هى للدفاع أم للهجوم؟ وبسرعة بديهته أجاب عبد الناصر إنه عندما تبدأ الحرب لا يكون هناك فرق بين دفاع وهجوم، وبتلقائية شديدة علق صاحب السؤال وهو الرئيس السوفيتى بودجورنى بقوله: معك حق!!.

ربما كنا فى حاجة إلى مثل هذا السؤال الآن لنطرحه على رئيس مجلس الوزراء ومجموعته الاقتصادية: ما هو الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية؟ تستورد شركة عمرأفندى مثلاً لعب أطفال كورية، فتكون عملية الاستيراد التى هى علمية الشراء تجارة خارجية.. فإذا باعتها للمستهلك المصرى فإن العملية تكون تجارة داخلية.. بينما الشركة نفسها تتبع وزير قطاع الأعمال العام.. ولهذا لا نستغرب إذا قال الأب لابنه وهو يشترى اللعبة: إنه لا يعرف قيمتها الاقتصادية للحكومة المصرية، لأنها تمثل جهداً مبذولاً من ٣ وزارات، ولابد أن ثلاثة وزراء هم يوسف بطرس غالى وحسن خضر ومختار خطاب قد اطلعوا - ولو لدقيقة واحدة - على مستخلصات أو مذكرات بالشراء والبيع والتصرف!!

ما أرويه هنا ليس طرفة.. لكنه حقيقة.. والقصة تبدأ منذ عام ١٩٦٤،

حين اتجهت مصر اتجاهاً تدميرياً (ولكنه كان مطلوباً وقتها لأسباب لا تخفى على أحد) إلى تفتيت المسئوليات الوزارية، وهكذا تم تقسيم وزارة التجارة إلى وزارتين، إحداهما للتجارة الداخلية، والأخرى للتجارة الخارجية، كما تم تقسيم وزارة الصناعة إلى وزارة للصناعة الخفيفة، وأخرى للصناعة الثقيلة، فضلاً عن وزارة للقوى الكهربائية، وأخرى للثروة المعدنية. وهكذا أصبح هناك نظرياً إمكانية وجود ٦ وزارات مكان وزير واحد للتجارة والصناعة، ظل موجوداً منذ ١٩٣٥ حتى يونيو ١٩٥٦، حتى تم تقسيم وزارة التجارة والصناعة إلى وزاراتين للتجارة والصناعة، ثم يتكرر التقسيم بعد ٨ سنوات إلى ٦ وزارات(!!) أما قبل ١٩٣٥ فقد كانت مصلحة التجارة والصناعة نفسها إحدى المصالح التابعة لوزرة المالية.

غير أنه من حُسن الحظ، ومن طرائف مصر، أن الوزارتين الجديدتين - التجارة الداخلية والتجارة الخارجية - لما تعاملا نفس المعاملة.. فعلى حين استقلت وزارة التجارة الخارجية فى بعض الأحيان بوزير، فإن وزارة التجارة الداخلية لم تستقل أبداً بوزير على مدى ٣٥ عاماً منذ نشأتها، فهى إما مع وزير التموين وهو الوضع التقليدى: وزير التموين والتجارة الداخلية، وإما مع التجارة الخارجية فى وزارة واحدة تسمى وزارة التجارة، وإما مع التجارة الخارجية والتموين فى وزارة تسمى التجارة والتموين.

وكنت قد استبشرت خيراً بإلغاء مسمى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وعودة الاتحاد بين الوزارتين، حتى وإن تم هذا بالجمع بين الوزارتين وبين التموين فى مسئولية وزير واحد على نحو ما حدث فى وزارة الجنزورى، ولكن جاء التشكيل الوزارى ليعيد الفصل بدون أى مبرر، ولست أدرى لماذا لم تنقل التجارة كلها إلى يوسف بطرس ليكون وزيراً

للاقتصاد والتجارة، ولتظل التموين متفردة بالدكتور حسن خضر!

بالطبع فإن تعقب تاريخ الوزارات ودمجها وفصلها يعطينا فكرة عن طبيعة الفكر وقابليته للتطبيق، ومدى هذه القابلية، وفي هذا الصدد فإني أفضل أن أقص الأمر في صورة ما حدث، لأنه كفيل بأن يرينا كيف يمكن للأمور أن تسير، من خلال تأمل الأمور وكيف سارت بالفعل.

منذ ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٤ ظلت التموين والتجارة الداخلية معاً، كما ظلت الاقتصاد والتجارة الخارجية معاً، ولم يمنع هذا أن ينتقل وزير التموين التقليدي محمد عبدالله مرزبان في وزارة الدكتور فوزي (نوفمبر ١٩٧١) ليتولى الاقتصاد والتجارة الخارجية بدلاً من التموين والتجارة الداخلية، وفي الوزارة التالية (١٥ مايو ١٩٧١) - وهذا هو بيت القصيد - تولى مرزبان الاقتصاد والتجارة الخارجية أيضاً، ولكن لأنه مع تشكيل الوزارة على عجل، ومع الاعتقال المفاجيء لمن كان مرشحاً لتولي التموين، فقد تولاها مرزبان نفسه على سبيل النيابة، وظل هكذا في الوزارة التالية (سبتمبر ١٩٧١)، ثم انفرد بالاقتصاد والتجارة الداخلية في الوزارة التي بعدها (يناير ١٩٧٢)، وقد أصبح فيها نائباً لرئيس الوزراء.

وإذن فقد كان من الممكن - بل وقد حدث فعلاً - أن جمع وزير واحد هذه الوزارات الأربع معاً فيما بين مايو ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢.

نأتي إلى مرحلة ثانية في أبريل ١٩٧٤ في وزارة الرئيس السادات الثانية، التي كان الدكتور عبد العزيز حجازي نائباً أول لرئيس الوزراء فيها، وبحكم مسئوليته وسلطته رأى حجازي أن يضم وزارة الاقتصاد إلى مسئولياته هو دون أن يضم التجارة الخارجية، وهكذا استقلت وزارة التجارة الخارجية

بوزير متفرغ لها كان هو فتحى المتبولى!

وفى الوزارة التالية ـ وهى وزارة الدكتور حجازى نفسه (سبتمبر ١٩٧٤) ـ رأى حجازى أن يوسع اختصاص المتبولى فضم إليه التجارة الداخلية، وأصبح مسمى منصبه وزير التجارة، على حين عين وزير جديد للتموين دون التجارة الداخلية، وكان هو عبد الرحمن الشاذلى.

وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) التزمت الحكومة بنفس المنطق، وحل زكريا توفيق محل المتبولى كوزير للتجارة، على حين استمر الشاذلى منفرداً بالتموين.

أما فى وزارات ممدوح سالم الثانية والثالثة والرابعة ـ أى فى الفترة من مارس ١٩٧٦ وحتى مايو ١٩٧٨ ـ فقد ضم زكريا توفيق التموين إلى وزارتى التجارة (على نحو ما فعل جويلى فى وزارة الجنزورى)، وأصبح مسمى منصبه التجارة والتموين.

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) عدل عن هذا الوضع وعاد زكريا توفيق نفسه سيرته الأولى على نحو ما كان فى وزارة ممدوح سالم الأولى وزيراً للتجارة فقط، وعين ناصف طاحون وزيراً للتموين!

ولأن التاريخ يعيد نفسه، فإنه بمجرد تشكيل وزارة مصطفى خليل الأولى فى أكتوبر ١٩٧٨، عادت الأمور إلى ما كانت عليه فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، وجاء وزير جديد ليتولى الاقتصاد والتجارة الخارجية كان هو الدكتور حامد السايح، على حين ضمت التجارة الداخلية إلى ناصف طاحون وزير التموين فى الحكومة السابقة، وقد أصبح وزيراً للتموين والتجارة الداخلية.

وهو ما حدث أيضاً بعد ٢١ عاما بالتمام والكمال، حيث عاد الوضع مرة ثالثة (ولا نقول ثانية) إلى التجارة الخارجية مع الاقتصاد، بينا التجارة الداخلية مع التموين!!

ومن الطريف بعد هذا كله أن الأمور لا تحتاج كل هذا التعسف فى التقسيم وإعادة التقسيم وإعادة إعادة التقسيم، فالتجارة هى التجارة متى بدأت التجارة على نحو ما قال عبد الناصر ووافقه بودجورنى فى التو واللحظة.

ومن الطريف أيضاً أن التجارة الخارجية وزارة ذات نفوذ جميل قد لا يدل اسمها عليه، ففيها التمثيل التجارى الذى يوازى وزارة الخارجية بأكملها، وفيها الرقابة على الصادرات والواردات، وهى مصلحة كبيرة توازى الجمارك والموانىء والمطارات، وفيها أيضاً قطاع تنمية الصادرات، وقطاع لهيئة المعارض والأسواق الدولية تتبعه أرض المعارض بمدينة نصر، ومعارضنا فى الخارج، هذا فضلاً عن هيئة تحكيم القطن ومصلحة الشركات العريقة.. والديوان.. ومن الطريف أن هذا كله كان قد ذهب لجويلى للتخفيف عن السيدة نوال التطاوى حين اختيرت للاقتصاد فى ١٩٩٦، على النقيض من ذهاب هذا للمتبولى فى ١٩٧٤ بسبب انشغال رئيس الوزراء.



الباب التاسع

نماذج لبناء الوزارات
واختصاصاتها فى عهد الثورة



(٥٢)
منظومة التعليم والإعلام والثقافة في البنيان الوزاري المصري

مقدمة :

هذه الدراسة تتناول إطاراً مهماً من القضية ، حيث يقدم الكاتب تتبعاً دقيقاً للنظارات والوزارات المصرية التي تولت قضايا منظومة التعليم والإعلام والثقافة تحت المسميات المتعاقبة (المعارف العمومية - التربية والتعليم - التعليم العالي - البحث العلمي - التعليم - الإرشاد القومي - الإعلام - الثقافة).

وتنقسم الدراسة إلى جزئين مترابطين ، يعنى الأول بالإطار التاريخي العام لتطور اهتمام البيروقراطية المصرية على مستوى الحكومة بإنشاء الإدارات والوزارات المسئولة عن مجال الاهتمام.

وفي الجزء الثاني يورد الباحث (المؤلف) التعاقب التاريخي للمسئولية الوزارية عن كل وزارة من هذه الوزارات طيلة تاريخنا المعاصر بالاستعانة بكتابيه (البنيان الوزاري في مصر ١٨٧٨ - ١٩٩٦) مع تطعيم هذا التعاقب بالملاحظات المهمة التي تلقي الضوء على ترابط الأحداث والظروف والملابسات والقراءة التاريخية .

الفصل الأول: الإطار التاريخي والفكري

كانت نظارة المعارف العمومية إحدى النظارات الثماني التي بدأ بها النظام الوزاري المصري عام ١٨٧٨ ، وقد كان (أبو التعليم) على باشا مبارك أول وزير

● نشرت هذه الدراسة ضمن عدد خاص من مجلة النيل (١٩٩٦) عن منظومة التعليم والإعلام والثقافة ، وحُدثت لتشمل الفترة حتى ٢٠٠٠

(ناظر) لهذه النظارة التى تولاها بعد ذلك عدد كبير من النظار والوزراء كان من بينهم كل وجوه الحياة الفكرية المشتغلين بالسياسة تقريباً، فمن بين الذين تولوا رئاسة الوزارة سواء بحكم الزعامة الشعبية والسياسية أو بحكم الكفاءة الفنية الفذة ونستطيع أن نجد من بين هؤلاء الأقطاب الثلاثة سعد زغلول وعدلى يكن وحسين رشدى باشا، وقطبين آخرين هما يحيى إبراهيم ومحمد سعيد، وفى مرحلة تالية نجد أحمد ماهر والنقراشى وعلى ماهر ونجيب الهلالى باشا، وقد تولوا جميعاً رئاسة الوزارة بعد ما تولوا وزارة المعارف، وكانوا جميعاً (هم الأربعة) بمثابة الإرهاص المبكر للصورة الشائعة فى عهد الثورة عندما يبدأ التكنوقراط عملهم بالتدريس، وسرعان ما يتولون مناصب وزارية ورئاسية يمرون فيها بتولى الوزارات المعنية بالتعليم. وبالإضافة إلى هؤلاء جميعاً فقد تولى وزارة المعارف قبل الثورة ثلاثة من أقطاب الحياة الفكرية الذين لا تزال آثارهم الفكرية تحدث أصداء فى حياتنا العامة، وهم أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد باشا الذى نال درجة نائب رئيس وزراء، والدكتور محمد حسين هيكل الذى تولى رئاسة الشيوخ، والدكتور طه حسين. . وبالإضافة إلى هؤلاء وهؤلاء فقد مر بمنصب وزير المعارف عدد من أقطاب السياسة البارزين الذين تولوا رئاسات البرلمان (الشيوخ ـ النواب) ومناصب سياسية رفيعة، ومن هؤلاء على زكى العرابى، وعلى الشمسى، ومحمد على علوبة، بهى الدين بركات.

وربما كان أعظم توجه حققته الثورة فى المسئولية الوزارية أنها بدأت الاتجاه السليم إلى صياغة توجه الوزارة و الحكومة فى هذا المجال الحيوى. . وفى أول وزارة شكلتها الثورة بكامل إرادتها فى سبتمبر ١٩٥٢ برئاسة الرئيس محمد نجيب كان الاختيار الموفق جداً باختيار عميد علماء التربية المصريين وزيراً للمعارف العمومية. . وقد كان هو الأستاذ إسماعيل القبانى المعروف بدراساته العلمية المبكرة فى مجال التطوير التربوى فى التعليم والامتحانات والنموذجيات والتجريبيات. . إلخ، وصاحب الفضل فى وضع مقاييس الذكاء والتقييم. .

إلخ. ولا شك أن تجربة وجود القبانى على رأس وزارة المعارف كانت تجربة ناجحة ومثمرة، وقد أفادت منها مصر حتى بعد خروج القبانى من الوزارة فى مطلع ١٩٥٤.. وعلى الرغم من كثرة الروايات عن سبب خروجه وشيوع قصة أن السبب الحقيقى كان فى تبنيه إخراج الأستاذ توفيق الحكيم فى حركة التطهير من دار الكتب تحت توصيف أنه غير منتج.. أو القصة الأقل تواتراً وهى نفوره من سلطة مندوب القيادة الضابط الصغير.. على الرغم من هذا وذاك فإن هناك عاملاً آخر لا يقل أهمية عن الحوادث الفردية كان يأخذ دوره فى النضوج المستمر المستتر.. وهو أن العهد الجديد لم يكن ليتقبل (المعارف العمومية) فى صورتها المحايدة التى كانت عليها فى العهد الليبرالى.. فقد كان العهد الجديد يدرك تمام الإدراك حتى وإن لم يستطع التعبير عن هذا الإدراك، أن هناك ضرورة ما لوضع الأمور فى نصاب جديد يتيح إيجاد سلطة تفرض وتغذى (التوجه) الجديد لعهد جديد.. بل إن الأمر فى نظر هؤلاء القادة الجدد ومَنْ أحاط بهم من الخبراء بل والسياسيين القدامى كان فى حاجة إلى التوجيه (الفاعل) إلى التوجه (الثورى) الجديد.

وعلى هذا النحو فقد أتيح لفتحى رضوان أن يتولى عملية التنظير المسئولة عن إنشاء وزارة جديدة هى وزارة الإرشاد القومى.. وفى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، أى قبل مرور أربعة شهور على قيام الثورة بأسبوع، كان قرار إنشاء هذه الوزارة قد صدر، واختير فتحى رضوان وزير الدولة (منذ ٧ سبتمبر ١٩٥٢) وزيراً لهذه الوزارة الجديدة.

ومن المهم جداً أن نقرأ المادة الأولى فى القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء وزارة الإرشاد القومى، ففى هذه المادة نصت الدولة الجديدة فى وضوح وصراحة على أهدافها من إنشاء هذه الوزارة الجديدة وعددتها فى ستة كانت على النحو التالى:

مادة ١ ـ تنشأ وزارة للإرشاء القومى تكون الغاية منها :

(١) توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادى والأدبى، ويقوى روحهم المعنوية بالمسئولية، ويحفزهم إلى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد فى خدمة الوطن، وإرشادهم بما يجب لمكافحة الأوبئة والآفات الزراعية والعادات المؤذية، وبصفة عامة ما يعين على جعلهم مواطنين صالحين.

(٢) تيسير سبل الثقافة الشعبية لأفراد الشعب وتنويعها وتزويدها بما يعين على توسيع نطاقها وإفادة أكبر عدد ممكن بها.

(٣) عرض نتائج النشاط الأهلى والحكومى على الرأى العام المحلى والعالمى وإظهار ما تم من الأعمال، أو ما وضع من المشروعات الفنية والعلمية والعمرانية.

(٤) بسط وشرح قوانين ولوائح الحكومة الجديدة والدعوة إلى تنفيذها، والتعاون مع الحكومة والموظفين فى تحقيق الأغراض التى تهدف إليها.

(٥) تنظيم السياحة فى مصر وتنشيطها، والعمل على تهيئة أسباب الراحة والفائدة للسائحين، وعلى ما يرفع من شأن المشاتى والمصايف، ويجعلها مع الدعوة للسياحة فى مصر فى الداخل والخارج.

(٦) تزويد الرأى العام العالمى ودوائر الثقافة والسياسة بأصدق البيانات والإحصائيات والأرقام والصور والرسوم عن حقائق الأمور فى مصر، وعن نشاطها الحكومى والأهلى فى ميادين العلم والثقافة والصناعة والزراعة و التجارة، وعن اتجاهاتها السياسية وعلاقاتها الدولية، وتتتبع الدعايات والشائعات التى تسيىء إلى سمعة البلاد، أو تؤثر على معنوية أبنائها أو وحدتهم أو ولائهم لوطنهم.

□

أما المادة الثانية من مرسوم إنشاء الوزارة فتعكس طبيعة الفكر الإدارى التلقائى أو الحر (إذا جاز هذا التعبير) فى مقابلة الفكر البيروقراطى النمطى عند إنشاء مثل هذه الكيانات، فقد نصت هذه المادة على أن تتكون الوزارة من لجنة فنية عليا تعاونها إدارة للاتصال ومكتب للبحوث الفنية وقسم للتصميم (ومن الواضح أنه يقابل ما يعرف الآن فى علوم الإدارة بالتخطيط) و قسم للإرسال (من الواضح أنه يقابل تقريباً ما هو متعارف عليه عالمياً بالـ BROAD CASTING بما شمل من وسائل مختلفة) ثم قسم للإنتاج الفنى . . وهكذا تتكون الوزارة من أربعة قطاعات أحدها رئاسى . . وهو كما قلنا نموذج للتفكير التلقائى الحر فى خلق المؤسسات، ولنا أن نتأكد من هذا من صيغة المادة الثانية من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢.

مادة ٢ ـ تتكون الوزارة من الأقسام والمصالح والإدارات التالية :

أولا : لجنة فنية عليا : تضع السياسة العامة للدعاية والإرشاد فى داخل البلاد وخارجها، وينظم طريقة العمل بها ونظام تكوينها وشرائط أعضاءها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير ويعاون هذه اللجنة :

(١) إدارة للاتصال : لتلقى جميع البيانات والإحصائيات والتقارير والنشرات والمعلومات من الوزارات والهيئات الأهلية فى الداخل وفى الخارج، ثم القيام بتبويبها وتصنيفها وتوزيعها على أقسام الوزارة كل حسب اختصاصه.

(٢) مكتب للبحوث الفنية : لدراسة وتحليل التقارير والنشرات والإحصائيات واقتراح خطط الدعوة ووسائلها.

ثانيا : قسم التصميم : يضع الخطط التنفيذية للدعوة والإرشاد فى حدود ما ارتأته اللجنة الفنية العليا.

وينقسم هذا القسم إلى إدارتين، واحدة لشئون الدعوة والإرشاد فى الداخل،

والثانية لتلك الشئون فى الخارج .

ثالثاً : قسم الإرسال : وتتبعه المصالح والإدارات التالية :

(١) إدارة الإذاعة اللاسلكية .

(٢) إدارة الصحافة والمطبوعات .

(٣) إدارة السينما ومراقبة الأفلام .

(٤) إدارة المسرح والغناء .

(٥) مصلحة الإحصاء .

(٦) إدارة المتاحف والمعارض .

(٧) إدارة الثقافة الشعبية (النظرية) .

رابعاً : قسم الإنتاج الفنى :

وقد اقتضى هذا التشريع أن تنقل إدارات ومصالح كاملة من وزارات متعددة لتكون مع بعضها الوزارة الجديدة . . وسوف نتأمل بشىء من التفصيل هذه القطاعات والإدارات وتبعيتها لندرك عدة معانى ، من بينها أن «الإرشاد القومى » [بالمعنى الذى هدف إليه مرسوم إنشاء الوزارة] كان حتى ذلك الوقت موزعاً على كل وزارات الدولة إن جاز هذا التعبير ، فإذا أردنا شيئاً من الدقة والإنصاف قلنا إنه كان منوطاً بالجميع كل فى مجاله بدلاً من أن ينسلخ هكذا فى وزارة مستقلة تتيح للوزارات الأخرى أن تتخلى عن دورها المتخصص فى عملية أو رسالة «الإرشاد القومى» نفسها ! !

وسوف نجد أن أهم مكون لوزارة الإرشاد القومى الجديد ، كان هو الإذاعة المصرية (ولم يكن التليفزيون قد نشأ بعد) ، وقد كانت حتى ذلك الحين تابعة لرئاسة مجلس الوزراء ، وكان قد صدر بشأنها قانون خاص هو القانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٤٩ ، أما المصالح الأخرى (الأقل أهمية) في تكوين وزارة الإرشاد القومى فقد كانت تبعيتها على النحو التالى :

☐ **مصلحة السياحة :**

كانت تابعة لوزارة التجارة والصناعة ، ومن الجدير بالذكر أن وزارة التجارة والصناعة نفسها لم تنشأ إلا عام ١٩٣٤ وكانت قبل هذا تابعة لوزارة المالية تحت مسمى مصلحة التجارة والصناعة . . ومنذ تبعت السياحة للإرشاد القومى فى ١٩٥٢ وقد أصبحت مرتبطة بروابط مختلفة بهذا القطاع من الوزارات (الإرشاد القومى - الإعلام - الثقافة) على الرغم من أن التفكير الاقتصادى يقترب بها من قطاع التجارة والمالية كما كان الحال من قبل ، بل وفى كثير من الأحيان فإن وزير السياحة ينضم لوزراء القطاع الاقتصادى عند تكوين اللجان الوزارية فى مجلس الوزراء .

☐ **الرقابة على المصنفات الفنية :**

كان اسمها فى ذلك الوقت (١٩٥٢) مراقبة الأفلام والسينما ، وكانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية حتى أنشئت وزارة الإرشاد القومى فتبعت لها . . وفى مرحلة لاحقة لإنشاء وزارة الثقافة فيما بعد نقلت إلى وزارة الثقافة بينما ظلت الرقابة على المطبوعات حتى الآن تابعة لوزارة الإعلام .

☐ **إدارة المطبوعات :**

كانت تابعة لوزارة الداخلية فى الوقت الذى كانت فيه الرقابة على السينما تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ، وقد نقلت الرقابتان إلى وزارة الإرشاد القومى عند إنشائها فى ١٩٥٢ (هذه نقلت من الداخلية ، وتلك من الشئون الاجتماعية) . . على أنه فى مرحلة لاحقة لإنشاء وزارة الثقافة أصبحت رقابة السينما التى كانت تابعة للشئون الاجتماعية تابعة لوزارة الثقافة بينما أصبحت

رقابة المطبوعات التى كانت تابعة للداخلية تابعة للإعلام.

ومن المهم أن ننتبه إلى أن التفريق بين النوعين من الإنتاج الفكرى من حيث التبعية يعكس فروقاً فنية فى مدى القدرة على تطبيق عملية الرقابة نفسها ووسائلها.

☐ إدارة الدعاية والإرشاد الاجتماعى :

كانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، ومن المهم أن نفهم أن هذه الإدارة تطورت فيما بعد إلى إدارات كثيرة، ونشأت على سبيل المثال فى هيئة الاستعلامات سلسلة مراكز متخصصة فى أكثر من مجال من مجالات الإرشاد الاجتماعية.

☐ التمثيل الصحفى بالخارج :

كان تابعاً لوزارة الخارجية، وكان اسمه فى ذلك الوقت المكاتب الصحفية والملحقون الصحفيون بهيئات التمثيل المصرى فى الخارج. . ومن الواجب أن نذكر أن التمثيل الثقافى فى الخارج الآن يتسع ليشمل المستشارين الثقافيين الذين يتبعون وزير التعليم العالى والمستشارين أو الملحقين الإعلاميين الذين يتبعون الهيئة العامة للاستعلامات ووزير الإعلام، فضلاً عن مؤسسات صغيرة تتبع وزارة الثقافة كالأكاديمية المصرية فى روما. . ومن المهم أيضاً أن نذكر رؤساء البعثات التعليمية المصرية فى الخارج (وهم عادة المستشارون الثقافيون) كانوا يتبعون وزارة المعارف (وفيما بعد أصبحوا يتبعون التربية والتعليم ثم التعليم العالى عند إنشائها).

☐ المتحف الحربى :

كان تابعاً لوزارة الحربية والبحرية وقد نُقل بأكمله إلى وزارة الإرشاد القومى فيما عدا المكتبة.

□ أقسام الإنتاج السينمائى والفنى :

كانت هذه الأقسام موجودة فى أربع وزارات، ورؤى من باب القدرة المصرية على إعادة التصنيف (ولزوم ما لا يلزم) تجميعها وتتبيعها لوزارة الإرشاد القومى الجديدة بدلا من أن تظل تابعة لوزارات المعارف العمومية، والصحة، والشئون الاجتماعية، والزراعة.

□

والحاصل أن هذه الوزارات عادت إلى إنشاء أقسام وإدارات لهذه التخصصات لتكون أقرب إلى تنفيذ سياساتها والإرشاد بها.

أما الإدارات التى نقلت إلى وزارة الإرشاد القومى الجديدة من وزارة المعارف العمومية، فكانت على النحو التالى :

- معرض وادى النيل.
- مؤسسة الثقافة الشعبية (أقسام الدراسات النظرية الثقافية العامة).
- قسم الدعاية الصحية.
- دار الأوبرا الملكية (وكانت فى الماضى تابعة لوزارة الأشغال العمومية باعتبارها مبنى).
- متحف الحضارة المصرية.
- متحف بيت الأمة.

ونلاحظ هنا أن كل هذه الإدارات والمصالح التى كانت تابعة لوزارة المعارف قد انسلخت فما بعد عن وزارة الإرشاد القومى لتكون وزارة الثقافة الجديدة التى أنشئت عام ١٩٥٨ . . وهو ما قد يدفعنا إلى الاستنتاج السهل بالقول بأن «الثقافة» كانت تمثل الحلقة المتوسطة بين المعارف العمومية من ناحية، وبين الإرشاد القومى

من ناحية أخرى.

وفى سبتمبر ١٩٥٤ عمدت الثورة إلى تغيير اسم وزارة المعارف العمومية ليكون التربية والتعليم، وقد حدث هذا بعد أيام قليلة من إسناد وزارة المعارف لأول مرة إلى ضابط من ضباط الثورة هو كمال الدين حسين، وهو ما قد يتيح للباحثين أن يزعموا أن هذا التغيير كان بناء على توجه شخصى أو على أقصى تقدير توجه مجموعة الضباط الحاكمين. . على أنه من الغريب أن التغيير فى الاسم قد واكبه اتجاه معاكس تماماً فى وظيفة الوزارة، فعلى حين كانت وزارة المعارف العمومية تعنى تماماً بتربية النشء وتثقيفهم، فإن الوزارة نفسها باسمها الجديد انصرفت تماماً إلى العناية بالمعرفة على حساب التربية بحكم زيادة الأعداد، وقلة الاعتمادات، ونقص المبانى، ونمطية التعليم، والتسابق على الكليات، وإعلاء قيمة المجموع الكلى للدرجات الذى هو صورة للتحصيل الدراسى.

وهذه الظاهرة أعنى عناية وزارة التربية بالمعرفة على حساب التربية فى مقابل عناية وزارة المعارف بالتربية أساساً لا تحتاج إلى دراسات عميقة فحسب، لكنها قد تكون جوهر أعمال أدبية خالدة تصور الفارق بين جيلين.

□

وفى أكتوبر ١٩٥٨ برزت كلمة الثقافة إلى الوجود فى البنيان الوزارى المصرى، وقد حدث هذا عندما تشكلت وزارة الوحدة الموسعة وعين ثروت عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومى، ولم يكن هذا يعنى إنشاء وزارتين وإن كانت الأمور قد صارت فيما بعد فى هذا الاتجاه وكأنما كان هذا إرهاصاً لما حدث بعد ذلك. . وقد بقى ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومى حتى سبتمبر ١٩٦٢. . لكن أصبح هناك بالموازة له وزير دولة يتولى شئون الإذاعة والاستعلامات وينشئ التليفزيون وهو الدكتور محمد عبدالقادر حاتم، الذى كان

يتولى رئاسة مصلحة الاستعلامات ثم عين نائباً لوزير الدولة فى ديسمبر ١٩٥٨ فوزيراً للدولة فى يناير ١٩٥٩ ، وبقى عضواً فى الوزارة باتصال حتى خلف ثروت عكاشة فى منصبه كوزير للثقافة والإرشاد القومى فى سبتمبر ١٩٦٢ فى وزارة على صبرى الثانية .

وفى مارس ١٩٦٤ حدث تطوران مهمان ، فقد أصبح حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى وورد النص فى تشكيل الوزارة على أنه وزير كذلك للإعلام ووزير للسياحة والآثار ، وهكذا بدأت (الإعلام) فى الظهور وكأنها شىء غير الإرشاد القومى المعطوف على الثقافة .

وفيما بعد قليل أصبحت الإعلام بديلاً للإرشاد القومى التى انفصلت عن الثقافة لأول مرة فى وزارة زكريا محيى الدين حين أصبح هناك وزير للثقافة (سليمان حزين) ووزير للإرشاد القومى (أمين هويدى) مع وجود نائب رئيس للوزراء هو الدكتور حاتم نفسه ، وفى التشكيل الوزارى التالى عاد الدكتور ثروت عكاشة ليكون وزيراً للثقافة من دون الإرشاد القومى وأسندت الإرشاد القومى إلى وزير جديد هو محمد فائق الذى احتفظ بها حتى أبريل ١٩٧٠ حين خلفه فيها محمد حسنين هيكل ، وحين ترك هيكل المنصب الوزارى فى بداية عهد السادات عاد فائق ليتولى وزارة الإرشاد القومى بعدما اتخذت مسمى وزارة الإعلام واختفى الإرشاد القومى من ذلك الحين .

وهكذا يمكن القول بأن وزارة الإعلام نفسها مرت فى ظهورها بمراحل هى :

(١) الوجود كوظيفة جديدة بمسمى الإرشاد القومى منذ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٢) الوجود معطوفة على الثقافة فى أكتوبر ١٩٥٨ مع أنها كانت الأصل فى كيان الوزارة ذات الاسم الجديد .

(٣) ظهور سلطة موازية للوزارة القائمة بوجود وزير دولة يتولى الإشراف على الأجهزة الإعلامية منذ مطلع ١٩٥٩ .

(٤) تولى الوزير المختص بالإعلام شئون الثقافة والإرشاد القومى ليجمع السلطتين منذ سبتمبر ١٩٦٢ .

(٥) النص على الإعلام فى التشكيل الوزارى فى مارس ١٩٦٤ .

(٦) الفصل بين الإرشاد القومى (الإعلام) من ناحية، وبين الثقافة منذ أكتوبر ١٩٦٥ على مستوى الوزراء مع مسئولية نائب رئيس الوزراء عن القطاع .

(٧) تكريس هذا الفصل منذ سبتمبر ١٩٦٦ حين أصبح نائب رئيس الوزراء يتولى الثقافة فقط دون نص على سلطة له على قطاع الإعلام، على خلاف ما كان حادثاً فى الوزارة السابقة.

(٨) حلول لفظ (الإعلام) محل (الإشاد القومى) نهائياً فى نوفمبر ١٩٧١ وحتى الآن.

ومن الطبيعى أن هذه النشأة الحلزونية فى مظهرها لم تكن على هذا النحو فى تداول السلطة، فقد كانت الأمور فى الواقع أبسط من هذا بكثير، وكان الكيان البيروقراطى نفسه أقوى من أى محاولة لتقليص دوره أو التفكير فى القضاء عليه.

وفى أواخر السبعينيات تعرضت هذه الوزارة لفكرة الإلغاء لكنها سرعان ما عادت إلى الوجود.

□

أما قطاعا التعليم العالى والبحث العلمى فقد انقسما فى بداية الستينيات من وزارة التربية والتعليم وقبل أن تنتهى دولة الوحدة بقليل، وظهرت وزارتا التعليم العالى والبحث العلمى فى تشكيل الوزارة الذى أعلن فى أغسطس ١٩٦١ مع ضم بعض الجهات البحثية إلى وزارة البحث العلمى (أو وزارة الدولة للبحث العلمى)، وكانت أسماء الوزارات الجديدة التى ظهرت إلى الوجود فى أغسطس ١٩٦١ كفيلة بتحديد اختصاصات كل وزارة، ومع هذا فإن الأمر استلزم على



مدى سنوات وسنوات صدور كثير من القرارات الجمهورية والوزارية لتحديد الاختصاصات . . وربما كانت البحث العلمى كما سيتبين القارئ أكثر الوزارات عرضة لإنكار مدى جدوى وجودها ، وقد حدث بالفعل أن ألغيت عقب إعلان الدستور الدائم فى سبتمبر ١٩٧١ وحلت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا محلها . . لكن يبدو أن «المسئولية الوزارية أمام البرلمان» ، وهو المبدأ الذى يحكم الأداء التنفيذى والحكومى فى مصر ، استدعى وجود وزير دولة مسئول ، وقد كان ، ثم نشأت بالطبع نزاعات اعتمدت على قدرة الأشخاص على التكيف أو النزاع إلى أن تفجرت المسائل بصورة واضحة فى عهد قريب .

والحاصل أنه على حين بقى التمثيل الثقافى فى الخارج بمثابة المجال الوحيد القابل للاشتراك فى المسئولية أو الرأى بين وزارات التعليم والثقافة (والإعلام إلى حد ما) ، فإن هناك هيئة مهمة عمدت إلى نقل نفسها من التسمية لوزير إلى وزير آخر . . هذه الهيئة هى مجمع اللغة العربية الذى كان يتبع وزير المعارف فوزير التربية ثم وزير الثقافة ، لكن الدكتور إبراهيم مدكور رئيس المجمع السابق رأى فى مطلع الثمانينيات أن تكون تبعيته لوزير التعليم العالى بدلاً من وزير الثقافة ، وقد كان .

وحين تنضم وزارة التعليم العالى إلى وزارة التربية والتعليم تحت مسئولية وزير واحد ، فإن شيئاً من الخلط بين مسئوليات الوزارتين لا يحدث لأن الفصل بينهما كان واضحاً منذ زمن بعيد ، وأقصى ما يمكن أن يحدث فى ظل تبعيتهما لنفس الوزير أن يستعين بموظف كبير من هذه الوزارة فى الوزارة الأخرى فحسب ، وغالبا ما يكون ذلك على سبيل الانتداب .

الفصل الثانى : التعاقب التاريخى للمسئوليات الوزارية والوزراء الذين تولوها :

نظراً لكثرة التداخلات والازدواجات التى حدثت على مدى تاريخ هذه الوزارات ، فسنلجأ إلى أكثر الطرق سهولة والتزاما بالمنهج أيضاً ، ونتناول كل

وزارة من هذه الوزارات على مدى تاريخها منذ النشأة وحتى الآن، مع ذكر الإرشادات التاريخية والقرائن المهمة المرتبطة بعمليات التعديل والضم والربط.. إلخ.

المعارف العمومية

هذه الوزارة واحدة من الوزارات الثماني التي بدأ بها النظام الوزاري المصري في ١٨٧٨، وقد كان على باشا مبارك أول وزرائها، كما كان الأستاذ سعد اللبان أول وزير للمعارف العمومية في عهد الثورة في وزارة على ماهر باشا الرابعة.

فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى في ٨ سبتمبر ١٩٥٢ اختير الأستاذ إسماعيل القباني وزيراً للمعارف العمومية خلفاً له، واحتفظ الأستاذ القباني بهذا المنصب في وزارة الرئيس نجيب الثانية حتى ٣ يناير ١٩٥٤ حيث قدم استقالته وأسندت المعارف إلى وزير الشئون الاجتماعية الدكتور عباس عمار، الذى احتفظ بمنصبه الجديد في وزارة الرئيس عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) وفي وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤).

فلما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية (أبريل ١٩٥٤) أسندت وزارة المعارف العمومية إلى الدكتور محمد عوض محمد، وبهذا فإن الدكتور عباس عمار لم يتول وزارة المعارف إلا حوالي مائة يوم فيما بين ٤ يناير ١٩٥٤ و١٧ أبريل ١٩٥٤، على الرغم من أنه تولى هذا المنصب في ٣ وزارات متعاقبة!! ولم يلبث الدكتور محمد عوض محمد في منصب وزير المعارف طويلاً وقدم استقالته في ٣١ أغسطس ١٩٥٤ وخلفه في هذا المنصب كمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية.. وهكذا قدر لكمال الدين حسين أن يخلف عباس عمار في وزارة الشئون، ثم أن يخلف خلفه محمد عوض في المعارف، كما قدر لكل من إسماعيل القباني ومحمد عوض محمد أن يخلفهما في المعارف وزيرا الشئون الاجتماعية (عباس عمار، وكمال الدين حسين).

التربية والتعليم

أطلق هذا الاسم على وزارة المعارف فى أثناء وزارة الرئيس جمال عبدالناصر الثانية، وذلك طبقاً لمرسوم صدر فى سبتمبر ١٩٥٤ بعدما تولاها السيد كمال الدين حسين، الذى كان قد عين وزيراً للمعارف منذ أيام (فى نهاية أغسطس ١٩٥٤)، وظل كمال الدين حسين محتفظاً بها حتى وزارة الوحدة الأولى.

أما فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) فقد أصبح كمال الدين حسين وزيراً مركزياً للتربية والتعليم، وعين الأستاذ أحمد نجيب هاشم كوزير تنفيذى للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى.

وفى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) جمع كمال الدين حسين بين هذه الوزارة المركزية وبين رئاسة المجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى، وأصبح وزيراً لشئون الإدارة المحلية فى الإقليم المصرى كذلك وبقى أحمد نجيب هاشم وزيراً تنفيذياً للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى. وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ترك كمال الدين حسين التربية والتعليم وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية، وتولى السيد يوسف لأول مرة منصب وزير التربية والتعليم، وقد احتفظ به فى الوزارات التالية (عبدالناصر الثامنة، وعلى صبرى الأولى، والثانية، وزكريا محى الدين، وصدقى سليمان) أى طيلة ٦ وزارات حتى خلفه عبدالعزيز السيد فى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) لكنه لم يمكث إلا ستة شهور، وخلفه الدكتور محمد حلمى مراد فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) لكنه أقيل (يوليو ١٩٦٩) وخلفه وزير السياحة الدكتور محمد حافظ غانم. وهكذا يمكن القول إن الدكتور محمد حلمى مراد (١٩٦٨) كان أول وزير للتربية والتعليم بعد الدكتور محمد عوض محمد (١٩٥٤) يأتى من خارج الدائرة المقربة من الرئيس (زميله ونائبه ثم عديله).

وقد بقى الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للتربية والتعليم طيلة وزارات

الدكتور محمود فوزى الأربع ثم خلفه الأستاذ على عبدالرازق فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ليكون بذلك ثانى شخصية من بين القادة الإداريين فى التعليم العالى الذين تولوا هذه الوزارة (بعد أحمد نجيب هاشم إلا أن الأستاذ أحمد نجيب هاشم كان معلماً فى الأصل، أما الأستاذ على عبدالرازق فيمثل الإدارى الوحيد فى هذا المنصب).

وقد احتفظ على عبدالرازق بمنصبه فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال حلمى فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) وظل بمثابة الوزير التقليدى لهذه الوزارة حتى ١٩٨٤ حين خلفه الدكتور عبدالسلام عبدالغفار، بعدما بقى مصطفى كمال حلمى وزيراً لها قرابة ١٠ سنوات (باستثناء فترة قصيرة هى فترة وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى من أكتوبر ١٩٧٨ وحتى يونيو ١٩٧٩ حيث تولى الدكتور حسن إسماعيل هذه الوزارة)، وهو ما فاق به الدكتور مصطفى كمال حلمى كل الوزراء الذين تولوا هذه الوزارة على مدى تاريخها الطويل الذى تمتع بسعد زغلول باشا، وعلى ماهر باشا، وهيكل باشا، وأحمد نجيب الهلالى باشا، وطه حسين باشا، وغيرهم من أعلام هذا الوطن.

ولم يطل عهد الدكتور عبدالسلام عبدالغفار لأكثر من وزارة كمال حسن على، حيث خلفه الأستاذ منصور حسين فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥)، ثم الدكتور أحمد فتحى سرور كوزير للتعليم فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٩٣) إلى أن اختير رئيساً لمجلس الشعب (ديسمبر ١٩٩٠) فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل الانتداب (ديسمبر ١٩٩٠) ثم الدكتور حسين كامل بهاء الدين (مايو ١٩٩١).

وبذا يمكن القول إن هذه الوزارة على خلاف الوزارات الأخرى قد حظيت بالاستقرار فى عهد الرئيس السادات، بينما عانت من قلقه نسبياً فى عهدى

الرئيس عبدالناصر والرئيس مبارك. وقد احتفظ الدكتور حسين كامل بهاء الدين بمنصب وزير التعليم فى وزارتى صدقى الثالثة (نوفمبر ١٩٩٣) والجنزورى (يناير ١٩٩٦) حتى أجرى التعديل الوزارى فى وزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) فتولى الدكتور مفيد شهاب وزارة التعليم العالى بينما بقى الدكتور حسين بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم.

التعليم

منذ وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) ضمت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى فى منصب وزارى واحد تولاه الدكتور مصطفى كمال حلمى وأصبح مسمى منصبه وزير التعليم، وقد ظل الوضع هكذا حتى ضمت وزارة البحث العلمى إليه أيضاً فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) وأصبح مسمى منصبه التعليم والدولة للبحث العلمى، فكانت الكلمة الأولى من هذه الجملة تعنى وزارتين والكلمات الثلاث التالية تعنى وزارة دولة فقط.

وحين خلفه الدكتور حسن إسماعيل فى وزارة مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) أضيفت إليه الثقافة لتكون رابع وزارة وظلت كلمة التعليم ترمز للوزارتين، وعاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى منصبه السابق وليبقى فيه كما ذكرنا فى الحديث عن وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى إلى أن شكل كمال حسن على وزارته فانفرد مصطفى كمال حلمى بوزارتى التعليم العالى والبحث العلمى، وعُين الدكتور عبدالسلام عبدالغفار وزيراً للتربية والتعليم، وبذلك انفصلت الوزارتان واختفى مسمى التعليم.

وحدث نفس الشيء فى وزارة الدكتور على لطفى حيث كان هناك وزير للتربية (منصور حسين) ووزير آخر للتعليم العالى والبحث العلمى (د. محمد فتحى محمد على).

ومنذ وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) عاد لفظ التعليم إلى التشكيلات الوزارية حيث تولى الدكتور أحمد فتحى سرور الوزارتين بمسمى وزير التعليم إلى أن خلفه الدكتور عادل عز (ندباً فى ديسمبر ١٩٩٠) فالدكتور حسين كامل بهاء الدين فى مايو ١٩٩١ وحتى التعديل الوزارى لوزارة الدكتور الجنزوارى (يوليو ١٩٩٧) حيث عين الدكتور مفيد شهاب وزيراً للتعليم العالى وللدولة للبحث العلمى بينما عاد مسمى التربية والتعليم للظهور وبقى الدكتور حسين بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم، وقد احتفظ الدكتور حسين بهاء الدين بذات المنصب فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

التعليم العالى

أنشئت وزارة التعليم العالى لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة فى أغسطس ١٩٦١ (وزارة عبدالناصر السابعة) وكان لها وزير واحد كان هو الوزير السورى أمجد الطرابلسى ولم يكن لهذه الوزارة وزير مصرى، فلما شكل عبدالناصر بعد الانفصال وزارته الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ عهد بهذه الوزارة إلى الوزير الجديد (يومها) الدكتور عبدالعزيز السيد.

وقد احتفظ الدكتور عبد العزيز السيد بهذه الوزارة فى وزارتى على صبرى الأولى والثانية، بل إنه أصبح ثالث أقدم الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية (بالطبع بعد النواب الأحد عشر)، وقد خلفه الدكتور حسين محمد سعيد فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) ثم الدكتور محمد عزت سلامة فى وزارة المهندس صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) فالدكتور محمد لبيب شقير فى وزارتى عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨). فلما انتخب الدكتور محمد لبيب شقير عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا اختير الدكتورعبدالوهاب البرلسى ليخلفه (أكتوبر ١٩٦٨) وقد احتفظ البرلسى بمنصبه حتى شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الثالثة (مايو ١٩٧١) فخلفه الدكتور

محمد مرسى أحمد الذى احتفظ بمنصبه أيضا فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وخلفه الدكتور شمس الدين الوكيل فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ثم الدكتور محمد كامل ليلة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) فالدكتور إسماعيل غانم فى وزارتى السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) والدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، وقد جمع بين التعليم العالى والبحث العلمى (وكان قد تولى وزارة الثقافة من قبل فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة فقط).

وقد خلفه الدكتور محمد حافظ غانم فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥)، وقد عُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتعليم العالى بعدما قضى فترة فى أمانة الاتحاد الاشتراكى، ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال حلمى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) الذى جمع التعليم العالى إلى التربية والتعليم (التى كان يتولاها منذ أبريل ١٩٧٤) تحت مسمى «التعليم».

وقد ظل مصطفى كمال حلمى يتولى التعليم العالى (بالإضافة إلى التربية والتعليم وبالإضافة إلى البحث العلمى التى تولاها منذ حكومة ممدوح سالم الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٧).

وقد شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته فى أكتوبر ١٩٧٨ فأسند هذه الوزارات الثلاث ووزارة الثقافة إلى الدكتور حسن إسماعيل ليصبح وضعه قريباً جداً من وضع وزراء المعارف العمومية فيما قبل الثورة، وقد أصبح مسمى منصبه وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى.

وعندما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الثانية فى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزيراً للتعليم ووزير دولة للبحث العلمى واحتفظ بمنصبه هذا فى الوزارات المتعاقبة حتى نال درجة نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) واحتفظ أيضاً

بالوزارات الثلاث.

فلما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ استقل الدكتور مصطفى كمال حلمى بالتعليم العالى والبحث العلمى (بينما أسندت التربية والتعليم إلى وزير جديد هو الدكتور عبدالسلام عبدالغفار).

ولما شكل الدكتور على لطفى وزارته فى سبتمبر ١٩٨٥ ترك الدكتور مصطفى كمال حلمى الوزارة وخلفه الدكتور محمد فتحى محمد على وزيرا للتعليم العالى والبحث العلمى (بينما عين وزير جديد للتربية والتعليم).

ولما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته (نوفمبر ١٩٨٦) أسندت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى إلى الدكتور أحمد فتحى سرور تحت مسمى «التعليم» (بينما عين وزير آخر جديد للبحث العلمى) واحتفظ الدكتور سرور بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطفى صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) وحتى انتخب رئيساً لمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٠ فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل النيابة حتى مايو ١٩٩١ حيث عين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيراً للتعليم واحتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦). ولكن الدكتور الجنزورى أجرى تعديلاً وزارياً فى يوليو ١٩٩٧ صار بمقتضاه الدكتور حسين بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم فقط، على حين عين الدكتور مفيد شهاب وزيراً للتعليم العالى ووزير دولة للبحث العلمى، وقد احتفظ الدكتور مفيد شهاب بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩). وهكذا أعاد الدكتور مفيد الجمع بين الوزارتين اللتين ظلتا منفصلتين منذ تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى (١٩٨٦)، وفى ذات الوقت أعاد فصل الوزارتين اللتين انضمتا منذ ذلك الحين أيضاً.

وبذا يمكن القول بأن هناك وزيراً واحداً تولى التعليم العالى (أولاً) ثم تولى التربية والتعليم (مع فارق زمنى بين توليه الوزارتين) وهو الدكتور عبدالعزيز

السيد، وأن وزيراً آخر تولى التربية والتعليم ثم تولى التعليم العالى (مع فارق زمنى بين توليه الوزارتين) وهو الدكتور محمد حافظ غانم، وأن وزيراً ثالثا بدأ بالتربية والتعليم ثم جمع إليها التعليم العالى ثم ترك التربية والتعليم وانفرد بالتعليم العالى وهو الدكتور مصطفى كمال حلمى، وأن هناك ثلاثة وزراء (بخلاف مصطفى كمال حلمى) تولوا الوزارتين معاً تحت مسمى التعليم وهم الدكاترة: حسن إسماعل، وأحمد فتحى سرور، وحسين كامل بهاء الدين. فأما الأول فقد جمع مع الوزارتين وزارة الثقافة، وأما الثانى فلم يتول من المناصب الوزارية غير هاتين الوزارتين معاً، وأما الثالث فإنه الوحيد الذى بدأ بالوزارتين ثم خرجت إحداهما من نطاقه.

البحث العلمى

كانت هذه الوزارة إحدى الوزارات الست التى أنشئت لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة (وهى وزارة عبد الناصر السابعة) فى أغسطس ١٩٦١. وقد تولاها لأول مرة الوزير الجديد صلاح الدين هدايت الذى احتفظ بها فى وزارتى الرئيس عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢).

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) تولى هذه الوزارة الدكتور أحمد رياض تركى، ثم لم يرد لهذه الوزارة ذكر فى وزارات زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وعبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧).

أما فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) فقد عين الدكتور أحمد مصطفى أحمد وزيراً للبحث العلمى ليكون ثانى العلماء الذين تولوا هذه الوزارة، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الدكتور محمود فوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠ ونوفمبر ١٩٧٠) وخلفه الدكتور عبدالوهاب البرلسى فى

وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١).

ثم ألغيت هذه الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ بعد إعلان الدستور الدائم، وأنشئت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

وفى وزارتى الرئيس السادات الثانية والدكتور حجازى عين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للتعليم العالى والبحث العلمى (أبريل ١٩٧٤ - أبريل ١٩٧٥).

وعند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) عين الدكتور محمد عبدالمعبود الجبيلى وزيراً للدولة للبحث العلمى والطاقة الذرية، وقد احتفظ الجبيلى بهذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى (أبريل ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٧).

ثم أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور مصطفى كمال حلمى لتكون ثالث الوزارات التى يتولاها مع التربية والتعليم والتعليم العالى.

وقد احتفظ بالوزارات الثلاث طيلة وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨)، وحين شكل مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عين الدكتور حسن إسماعيل وزيراً لأربع وزارات حيث عين وزيراً للتعليم (أى التربية والتعليم والتعليم العالى) والبحث العلمى والثقافة، لكنه لم يلبث إلا إلى تشكيل وزارة مصطفى خليل الثانية فى يونيو ١٩٧٩ حيث عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى الوزارات الثلاث ويحتفظ بوزارة البحث العلمى باستمرار حتى أكتوبر ١٩٨٥ حين شكل الدكتور على لطفى وزارته فأسند التعليم العالى والبحث العلمى إلى الدكتور محمد فتحى محمد على (أكتوبر ١٩٨٥ - نوفمبر ١٩٨٦).

وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية أسندت وزارة الدولة

للبحث العلمى إلى الدكتور عادل عز (نوفمبر ١٩٨٦ ـ أكتوبر ١٩٩٣).

وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) تولت الدكتورة فينيس كامل جودة هذا المنصب كوزير دولة وبقيت كذلك حتى أجرى تعديل وزارى لحكومة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) فأسندت وزارتا التعليم العالى والدولة للبحث العلمى إلى الدكتور مفيد شهاب.

وقد احتفظ الدكتور مفيد شهاب بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر١٩٩٩).

الإرشاد القومى

أول ما وردت إشارة إلى هذه الوزارة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ حيث عُين فتحى رضوان وزير الدولة وزيراً للإرشاد القومى بعد إنشائها مباشرة، وهذه هى أول وزارة أنشأتها الثورة، ويتضح من قرار إنشائها الصادر بمرسوم من الأمير محمد عبدالمنعم الوصى على العرش أنها نشأت بضم قطاعات تابعة لرئاسة الوزارة نفسها (الإذاعة) ووزارات التجارة والصناعة، والشئون الاجتماعية، والداخلية، والخارجية، والمعارف، والحربية والبحرية، والزراعة، والصحة.

وبعد أسابيع قليلة وفى التعديل الوزارى الذى أجرى فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ عُين محمد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية وزيراً للإرشاد القومى (وعاد فتحى رضوان وزيراً للدولة) ولكنه (أى فؤاد جلال) استقال عند تشكيل وزارة نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣، وعُين صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومى ولشئون السودان ليكون بذلك أول الضباط الذين تولوا هذه الوزارة!

واحتفظ صلاح سالم بهذا المنصب فى وزارة عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ووزارة نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) ووزارة عبدالناصر الثانية (أبريل

١٩٥٤) وحتى نوفمبر ١٩٥٥ ، حيث عُين فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى ، بعد أن مكث فترة وزيراً للمواصلات!! وفى ١٩٥٦ استقال صلاح سالم من مناصبه الوزارية ، وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) عُين فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى .

وقد احتفظ فتحى رضوان بهذا المنصب فى وزارة الوحدة الأولى (فبراير ١٩٥٨) لكنه ترك المنصب مع تشكيل وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وعُين الدكتور ثروت عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومى ، وكان قرار تعيين ثروت عكاشة هو أول قرار يتضمن مسمى (الثقافة) . وقد استمر ثروت عكاشة كوزير للثقافة والإرشاد القومى فى وزارتى الوحدة الثالثة (ستبمبر ١٩٦٠) والرابعة (أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) .

فلما شكل على صبرى وزارته (سبتمبر ١٩٦٢) خرج الدكتور ثروت عكاشة من الوزارة وخلفه الدكتور عبدالقادر حاتم كوزير للثقافة والإرشاد القومى أيضا .

ولما شكل على صبرى وزارته الثانية الموسعة (مارس ١٩٦٤) أصبح الدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيراً للإعلام والسياحة والآثار ، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) عين أمين هويدى كوزير للإرشاد القومى ، وإن ظل حاتم نائباً لرئيس الوزراء ، وبذا كان أمين هويدى رابع ضابط يتولى هذه الوزارة بعد صلاح سالم ، وعكاشة ، وحاتم ، فلما شكل صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة إلى دخول الوزارة وعُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للثقافة ، على حين تولى وزير جديد هو محمد فائق وزارة الإرشاد القومى ليكون خامس ضابط يتولى هذه الوزارة .

وقد احتفظ محمد فائق بهذه الوزارة فى وزارتى عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨) وحتى أبريل ١٩٧٠ فقط ، حيث عُين وزيراً

للدولة للشئون الخارجية وخلفه محمد حسنين هيكل، ولكن هيكل استقال فى بداية عهد السادات وكان الوزير الوحيد من أعضاء وزارة عبدالناصر العاشرة الذى لم يشترك فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى وعاد محمد فائق ليشغل منصب وزير الإرشاد (أكتوبر ١٩٧٠)، وكانت هذه آخر مرة يرد فيها اسم الإرشاد القومى فى التشكيلات الوزارية، فقد أصبح مسمى الوزارة «الإعلام» باستمرار منذ الوزارة التالية، وهى حكومة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠).

الإعلام

كان الدكتور محمد عبدالقادر حاتم قد خلف ثروت عكاشة فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) كوزير للثقافة والإرشاد القومى، وكان الدكتور حاتم قبل توليه منصب وزير الثقافة والإرشاد القومى وزيراً للدولة وكان يتولى المهام الإعلامية [عن اجتماعات مجلس الوزراء مثلاً]، كما كان القرار الصادر بتعيينه نائباً لوزير الدولة ثم وزيراً للدولة ينص على اختصاصه بالإشراف على الإذاعة وهيئة الاستعلامات (لم يكن التليفزيون قد أنشئ بعد).

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وردت كلمة الإعلام للمرة الأولى حيث أصبح الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيراً للإعلام، وبالتالى أصبح هناك وجود لما يسمى « الإعلام »، وهكذا ظهر مسمى منصب وزير الإعلام مرة واحدة فى الستينيات (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، وفى الوزارة التالية (أكتوبر ١٩٦٥) تم حل المشكلة بأن يكون هناك وزير للثقافة (سليمان حزين) وآخر للإرشاد القومى (أمين هويدى) وثالث للسياحة (عزيز يس)، وذلك مع بقاء الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء لهذا القطاع كله، وبذا أصبح المفهوم أن الإرشاد القومى سيختص بما يختص به الإعلام (بعدما كان الإرشاد القومى معبراً عن الثقافة حتى حلت الثقافة محله فى التسمية فى أكتوبر

١٩٥٨)، وظل تداول المنصب بهذا الاسم حتى وزارة الدكتور فوزى الثانية حيث أصبح مسمى المنصب وزير الإعلام.

وقد خرج محمد فائق من وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) كأحد أقطاب ١٥ مايو، وخلفه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم كنائب لرئيس الوزراء ووزير للإعلام (مايو ١٩٧١) وأضيفت إليه الثقافة فى وزارتى الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وعزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)، لكنه لم يكن يتولى الإعلام بمفرده، فقد عين الدكتور محمد حسن الزيات كوزير دولة للإعلام عند تشكيل وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) وحتى سبتمبر ١٩٧٢ حيث تولى الزيات وزارة الخارجية خلفاً للدكتور مراد غالب، وبذا انفرد الدكتور حاتم مرة ثانية بالإعلام.

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأولى (مارس ١٩٧٣) [التى كان حاتم فيها بمثابة رئيس الوزراء بالنيابة] كان مسمى منصبه أنه نائب لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام، وعين الدكتور محمد مراد غالب (الذى كان قد أصبح منذ سبتمبر الماضى سفيراً بالخارجية ووزيراً سابقاً) كوزير للإعلام بينما عين وزير جديد للثقافة هو يوسف السباعى، وظل الوضع كذلك حتى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ حيث أسند الإعلام إلى الدكتور عبدالقادر حاتم نفسه، وعين الدكتور محمد مراد غالب وزيراً مقيما بليبيا.

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثانية (أبريل ١٩٧٤) اختير الدكتور أحمد كمال أبو المجد ليكون وزيراً للإعلام (بينما بقى يوسف السباعى وزيراً للثقافة). واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وحتى أغسطس ١٩٧٥ فقط حيث أسندت هذه الوزارة (لأول مرة) إلى يوسف السباعى على سبيل الإضافة إلى الثقافة، وذلك بعد إقالة الدكتور أحمد كمال أبو المجد فجأة.

وعند تشكيل وزارتى ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) تولى الدكتور جمال العطيفى وزارتى الثقافة والإعلام حتى فبراير ١٩٧٧، حيث خلفه عبدالمنعم الصاوى فى الوزارتين حتى نهاية عهد وزارات ممدوح سالم.

وعند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) كان هناك اتجاه قوى لإلغاء الوزارة، ولم يرد ذكرها فى التشكيل الوزارى عند إعلانه، ولكن يبدو أن الدولة تنبهت إلى ضرورة أن يكون للوزارة مسئول حتى ولو كانت النية متجهة إلى إلغائها، وعلى هذا النحو صدر قرار جمهورى بأن يتولى المهندس سليمان متولى سليمان مسئولية هذه الوزارة، وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) عين منصور حسن وزيراً للدولة لرئاسة الجمهورية وصدر قرار بأن يتولى الإشراف على وزارتى الثقافة والإعلام.

أما فى وزارة السادات الأخيرة فقد عين منصور حسن نفسه كوزير للدولة للثقافة والإعلام (مايو ١٩٨٠)، وفى مطلع ١٩٨١ عين وزيراً لرئاسة الجمهورية وللثقافة والإعلام، ولكنه لم يلبث إلا إلى سبتمبر ١٩٨١ حيث استغنى عنه، وبينما خلفه محمد عبدالحميد رضوان فى وزارة الثقافة فإن وزارة الإعلام أسندت إلى الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء وبقى الوضع كذلك فى وزارة الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ٩٨١)، فلما شكل فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) تولى صفوت الشريف هذا المنصب ولا يزال يتولاه طيلة الوزارات الماضية وحتى الآن.

الثقافة

جاء أول ذكر لهذه الوزارة فى حكومة الوحدة الثانية التى تشكلت برئاسة الرئيس عبدالناصر (أكتوبر ١٩٥٨) وكان رئيس المجلس التنفيذى هو الدكتور نور الدين طراف، وقد تولى هذه الوزارة الوزير الجديد الدكتور ثروت عكاشة الذى

عُين وزيراً للثقافة والإرشاد القومي وكان سلفه فتحي رضوان وزيراً للارشاد القومي ، وقد احتفظ عكاشة بذات المنصب في وزارتي الوحدة الثالثة والرابعة (سبتمبر ١٩٦٠ ، أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١).

فلما تشكلت وزارة علي صبري الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) خلفه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

وفي وزارة علي صبري الثانية (مارس ١٩٦٤) عُين الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي ومشرفاً على الإعلام ووزارة السياحة والآثار.

وقد احتفظ الدكتور حاتم بذات المنصب في وزارة زكريا محيي الدين وأصبح نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي والسياحي، وعُين معه في هذه الوزارة الدكتور سليمان حزين وزيراً للثقافة، والدكتور عزيز أحمد ياسين وزيراً للسياحة والآثار، وأمين حامد هويدي وزيراً للإرشاد القومي، وكانت هذه من المرات النادرة التي ضمت الوزارة فيها نائباً لرئيس الوزراء وثلاثة وزراء لهذا القطاع.

وفي وزارة صدقي سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة ليتولى الوزارة وأصبح مسمى منصبه نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة، بينما عُين الدكتور عزيز أحمد ياسين وزيراً للإسكان والسياحة والمرافق، وترك الدكتور سليمان حزين الوزارة، أما أمين هويدي فقد عُين وزيراً للدولة، وعُين وزير جديد للإرشاد القومي هو محمد محمد فائق. ومنذ ذلك الحين بدأ الفصل التام يتكرس بين الثقافة والإرشاد القومي، فقد كانا حتى الوزارة السابقة ينضمان عند مستوى نائب رئيس الوزراء، ولكن نائب رئيس الوزراء في هذه الوزارة أصبح بعيداً بسلطته عن الإرشاد القومي رغم أنه كان قد تولى مسئوليته من قبل.

وفي وزارة الرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) عُين الدكتور ثروت

عكاشة وزيراً (فقط بعد أن كان نائباً لرئيس الوزراء) للثقافة (فقط) واحتفظ محمد محمد فائق بمنصبه كوزير للإرشاد القومى.

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) بقى الوضع كذلك، وحتى أبريل ١٩٧٠ حيث عُين الوزير محمد فائق وزيراً للدولة للشئون الخارجية، وعُين الوزير الجديد محمد حسنين هيكل وزيراً للإرشاد القومى.

فلما توفى الرئيس عبدالناصر احتفظ الدكتور ثروت عكاشة بمنصبه فى أولى وزارات الدكتور محمود فوزى ولكنه ترك هذا المنصب عندما شكل الدكتور فوزى وزارته الثانية، وخلفه الأستاذ بدر الدين أبو عازى (نوفمبر ١٩٧٠ - مايو ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية (مايو ١٩٧١) عُين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للثقافة ولكنه لم يلبث هو الآخر إلا إلى الوزارة التالية (سبتمبر ١٩٧١) حيث تولى الدكتور محمد عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء وزارتى الثقافة والإعلام معاً، وقد احتفظ الدكتور حاتم بمناصبه هذه فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)و قد عين معه وزير دولة للاعلام هو الدكتور محمد حسن الزيات، على حين لم يكن معه وزير مسئول عن الثقافة غيره، ولكنه فى وزارة الرئيس السادات الأولى أصبح نائباً لرئيس الوزراء ورئيساً للوزراء بالنيابة وعُين الأستاذ يوسف السباعى وزيراً للثقافة (مارس ١٩٧٣)، واحتفظ السباعى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤)، ووزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، ووزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وحتى خلفه الدكتور جمال العطيفى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس (١٩٧٦)، أى أن الأستاذ يوسف السباعى تولى وزارة الثقافة ثلاث سنوات متصلة فى أربع وزارات متتالية.

وقد جمع كل من الدكتور جمال العطيفى وخلفه عبد المنعم الصاوى بين

وزارتى الثقافة والإعلام فلم يتوليا إحداهما بدون الأخرى.

وقد استمر جمال العطيفى من مارس ١٩٧٦ وحتى فبراير ١٩٧٧ فقط ، وبمصطلح الوزارات عمل العطيفى وزيراً فى وزارتى ممدوح سالم الثانية والثالثة حتى التعديل الذى أجرى عليها عقب أحداث يناير ١٩٧٧ .

وفى هذا التعديل خلفه الأستاذ عبدالمنعم الصاوى فى منصب وزير الثقافة والإعلام، بينما خلف الدكتور جمال العطيفى الأستاذ الصاوى فى منصب وكيل مجلس الشعب!! وقد استمر الصاوى وزيراً للثقافة والاعلام منذ فبراير ١٩٧٧ وحتى أكتوبر ١٩٧٨ فقط حين شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى فآثر ضم وزارة الثقافة إلى وزارتى التعليم والبحث العلمى وتولى هذه الوزارات الثلاث الدكتور حسن إسماعيل ، بينما أسندت مهام واختصاصات وزارة الإعلام إلى المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء.

وفى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى التعليم والبحث العلمى بينما أسند الإشراف على وزارتى الثقافة والإعلام إلى الوزير الجديد منصور حسن وزير رئاسة الجمهورية ، وبذلك كان منصور حسن خامس وزير يجمع الوزارتين فى عهد السادات بعد كل من حاتم والسباعى والعطيفى والصاوى.

وهو - أى منصور حسن - آخر من جمع هاتين الوزارتين حتى الآن.

وفى مايو ١٩٨٠ شُكلت وزارة الرئيس السادات الأخيرة وعُين منصور حسن وزيراً للدولة للثقافة والإعلام، ثم وزيراً للرئاسة والثقافة والإعلام فى تعديل محدود فى يناير ١٩٨١ إلا أنه فى ستمبر ١٩٨١ وفى تعديل وزارى محدود قبيل وفاة الرئيس السادات ترك منصور حسن الوزارة ، وأسندت الثقافة (فقط) إلى الأستاذ محمد عبدالحميد رضوان الذى احتفظ بهذا المنصب فيما بين سبتمبر

١٩٨١ وسبتمبر ١٩٨٥ فى وزارات الرئيسين السادات ومبارك، وفؤاد محيى الدين وكمال حسن على.

أما فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) فقد أسند هذا المنصب إلى الدكتور أحمد هيكل الذى احتفظ بها فى وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) وتركها فى أكتوبر ١٩٨٧ حين شكل عاطف صدقى وزارته الثانية فاختار فاروق حسنى وزيراً للثقافة ليكون صاحب أطول مدة فى تولى هذا المنصب حتى الآن، حيث احتفظ به فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثانية والثالثة ووزارة الدكتور كمال الجنزورى ووزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

ونعود إلى سبتمبر ١٩٨١ حيث أسند الإعلام إلى نائب رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين عقب خروج منصور حسن، أى أن محمد عبدالحميد رضوان لم يخلف منصور حسن فى الوزارتين وإنما فى وزارة واحدة، وبقى الوضع كذلك إلى أن شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فاختير صفوت الشريف وزيراً للإعلام، وقد بقى فى هذا المنصب حتى الآن فى كل وزارات عهد الرئيس مبارك باستثناء وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢)، ولم يدخل على مسمى هذا المنصب أى تعديل طوال هذه الفترة.

(٥٣)
التطور المؤسسى لوزارة الشباب
والمجالس العليا للشباب والرياضة
(١٩٥٢ - ١٩٩٨)

يمكن القول بأن وزارة الشباب هى إحدى الوزارات التى لم توجد إلا فى عهد الثورة، بل وفى حقبة الستينيات بالذات.

وكعادة الثورة فى إنشاء الوزارات الجديدة فقد بدأت بتعيين الوزير ثم إنشاء الوزارة، وقد غلب على هذه الوزارة أن يكون وزيرها [حين يختص بها وزير فى مجلس الوزراء] بمثابة وزير دولة، وفى بعض الأحيان كان يُنص على أنه وزير للشباب بدون ذكر الدولة كما سنرى.

وقد تعرضت هذه الوزارة للاختزال لفترات طويلة حيث كان يكتفى بوجود مجلس أعلى للشباب والرياضة (أو مجلس قومى) أو للشباب فقط على نحو ما سنرى من تعاقب الأحداث والوزارات.

وسنرى أن الفكرة من وراء إنشاء هذه الوزارة كانت واضحة بصورة مبكرة فى أذهان مجلس قيادة الثورة، وبالذات بعد احتكاكهم بالعمل السياسى من خلال هيئة التحرير التى ضمت لجنة رياضية عليا تناولت فى مناقشاتها أفكاراً رائدة من أجل نهضة مصر.

وقد قامت هذه اللجنة الرياضية العليا التابعة لهيئة التحرير بعقد عدة اجتماعات للعثور على أحسن السبل والوسائل الكفيلة برعاية شبابنا والأخذ بيده، وكان مقرها مجلس قيادة الثورة.





وفى ٢٢ و٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بحثت هذه اللجنة بحضور عضوى مجلس قيادة الثورة السيد كمال الدين حسين والسيد حسن إبراهيم موضوع إنشاء مجلس أعلى للتنسيق بين جهود مختلف الهيئات العاملة فى مجالات رعاية الشباب بالجمهورية، وتنظيم الجهود المبذولة فى ميادين رعاية الشباب لكل سن وكل قطاع من القطاعات التى ينقسم إليها شباب مصر، من الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين وذوى المهن الحرة والمجندين.

وتنفيذاً لهذه الفكرة تقدم السيد كمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت وعضو المجلس الدائم للخدمات العامة بمذكرة إلى مجلس الوزراء بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية.

وفى ٢٣ يونيو ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء (برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر) على إنشاء المجلس كلجنة من لجان المجلس الدائم للخدمات العامة وبرئاسة أحد أعضائه وأصبح مقره فى مبنى مجلس الشيوخ.

وبعد أقل من عامين حدث أهم تطوير فى الأجهزة المسئولة عن الشباب فى عهد الثورة، ونعنى بهذا إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب لأول مرة كهيئة مستقلة صدر بها القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ فى ٢ مايو ١٩٥٦، وقد نص القانون على أن يوقف عمل أى تنظيم شبابى آخر، وكان هذا يعنى إلغاء الإدارة العامة لشباب التحرير وغيرها من هيئات التحرير.

كذلك فقد كان هذا القانون هو السند الأول لوجود هيئة مستقلة لرعاية الشباب لها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل، ويمكن لنا أن نلخص أهم إنجازات وملامح هذا القانون فيما يلى:

١ - يعتبر القانون ١٩٧ لسنة ٥٦ أول قانون يصدر بعد الثورة يعترف برعاية الشباب وينشئ لها مجلساً مستقلاً له شخصيته الاعتبارية وله صلاحياته المتعددة

وملحق بمجلس الوزراء ويتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه (مادة ٥ من القانون)، وقد أناب الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان رئيساً لمجلس الوزراء السيد كمال الدين حسين (وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت).

٢ - ظهرت فى أهداف المجلس لأول مرة (مادة رقم ٢ من القانون) عبارة «تحقيق أسباب القوة والرعاية للشباب عن طريق التربية الرياضية والاجتماعية ووضع سياسة عامة موحدة لها تتفق ومراحل حياة الفرد وطبيعته».

٣ - كما نصت نفس المادة السابقة (مادة ٢) تحت بند رقم ٤ بأن من ضمن اختصاصات المجلس: «التنسيق بين نشاط الهيئات المختلفة الأهلية والحكومية المعنية بشئون التربية الرياضية والاجتماعية وربطها بسياسة عامة موحدة».

٤ - أصبحت قرارات المجلس ملزمة وواجبة التنفيذ (مادة رقم ٣) بالنسبة لجميع الوزارات والمصالح والهيئات التى يضع سياستها ويشرف على تنفيذها، طالما صدق عليها الوزير المختص.

كما نصت المادة (رقم ٤) على أن للمجلس حق الإشراف على الهيئات الأهلية المعنية بشئون التربية الرياضية والاجتماعية والقومية ضمانا لتنفيذ سياستها.

وبذلك يكون القانون قد أبرز دور المجلس لأول مرة فى عمليات التنسيق والإشراف على الهيئات المعنية بشئون الشباب، كما أبرز القانون وضوح التزام الهيئات الحكومية والأهلية بقراراته وتنفيذها.

٥ - ضم تشكيل المجلس ممثلين عن ثلاث وزارات هى: الصحة والمالية والاقتصاد (مادة رقم ٥).

٦ ـ نصت المادة (رقم ٦) على أن: «يؤلف المجلس من بين أعضائه وغيرها لجانا تختص كل منها بناحية من نواحى النشاط»، ويقوم المجلس بمراجعة أعمال هذه اللجان والتنسيق بينها «كما جاء ضمن المادة رقم ١٢ أن يقوم المجلس بوضع اللائحة الداخلية لتنظيم أعماله ولجانه، وبناء عليه فقد أصدر المجلس لائحته الداخلية لتنظيم أعماله ولجانه وشئونه المالية والإدارية، وقد تضمنت اللائحة تشكيل خمس لجان فنية هى: التربية الرياضية ـ لجنة التربية الاجتماعية (لجنة تضم أربع لجان فرعية هى: لجنة التوجيه الاجتماعى، لجنة التربية القومية، لجنة التربية العسكرية، لجنة الخدمات العامة) ـ لجنة إعداد القادة ـ لجنة المعسكرات والرحلات ـ لجنة الميزانية والمالية).

□

وفى أثناء الوحدة مع سوريا كان لابد للتعديلات الهيكلية أن تصيب هذا المجلس كما حدث مع كافة الوزارات والمجالس والهيئات، وقد تم هذا من خلال القرار الجمهورى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٥٨، كما صدر قرار آخر برقم ٩٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى لرعاية الشباب، وقد تضمن هذا القرار عدة تطويرات مهمة فى بناء ووظيفة المجلس الأعلى لرعاية الشباب يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلى:

١ ـ ضم التشكيل الجديد للمجلس وزراء: التربية والتعليم ـ الشئون الاجتماعية والعمل ـ الشئون البلدية والقروية (بدلاً من ممثلين عنهم كما كان الحال فى التشكيل السابق، كما ضم التشكيل لأول مرة ممثلين عن الشباب هم رؤساء اتحاد عام طلبة الجامعات، واتحاد عام طلبة الأزهر، واتحاد عام طلبة المعاهد العليا، ثم ممثل عن كل اتحاد عام من الاتحادات الثلاثة من الطلبة).

كما ضم التشكيل كذلك لأول مرة ممثلاً عن اتحاد نقابات العمال، وممثلاً عن

الجمعيات التعاونية الزراعية (مادة ١).

٢ - نصت المادة (رقم ٢) على أن يقوم المجلس بتشكيل هيئة فرعية لكل من الإقليمين السورى والمصرى لمعاونة المجلس فى رسم سياسته وتنفيذ خططه وبرامجه، وقد أصدر المجلس اللائحة الداخلية المنظمة للهيئة الفرعية وذلك بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٥٩، وقد جاء تنظيمها على غرار تنظيم المجلس الأعلى.

وفى سنة ١٩٦٠ صدر القرار الجمهورى رقم ١٩١٧ ويقضى بالاكتفاء بالهيئة الفرعية للإقليم الشمالى على أن يتولى المجلس الأعلى لرعاية الشباب مباشرة كافة الاختصاصات التنفيذية لهذه الهيئة الفرعية فى مصر.

☐

بعد انفصال سوريا عن مصر بحوالى عام تشكل وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢)، وقد ضمت هذه الوزارة السيد محمد طلعت خيرى كوزير دولة للشباب، وأعقب هذا تعيين سيادته رئيساً للمجلس الأعلى لرعاية الشباب (القرار ٣٤٧٦ لسنة ١٩٦٢ بإعادة تشكيل المجلس)، ويمكن لنا تلخيص ملامح التشكيل الجديد فيما يلى:

١ - تغير مستوى رئاسة المجلس من نائب رئيس جمهورية إلى مستوى وزير دولة، كما تغير مستوى تمثيل الوزارات المعنية بالشباب، فأصبح الممثلون هم وكلاء الوزارات أو كبار الموظفين المتصلين بشئون الشباب، بعد أن كان يمثل بعض الوزارات فى القرار السابق الوزراء أنفسهم.

وكان هذا متسقاً تماماً مع المرحلة الجديدة التى ابتعد فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة عن العمل التنفيذى وبقوا فى أعلى السلطة كأعضاء فيما سمى بمجلس الرئاسة.

وعلى صعيد الأشخاص يمكن لنا القول بأنه لأول مرة تخلى كمال الدين حسين عن إدارة هذا القطاع وأصبح المسئول عنه وزير جديد هو محمد طلعت خيرى، وصحيح أنه من الصف الثاني لضباط الثورة إلا أن هذا التغير كان يعنى بصورة أو بأخرى انفصال الشباب عن نطاق وزير التربية والتعليم الذى كان بمثابة الولى الطبيعى لهذه الوزارة الناشئة، ومع أن انفصال القطاع بوزارة يعطى إحساساً بالأهمية إلا أن القطاع نفسه لم يكن قد حظى بالأهمية التى يمكن أن يضفيها على المسئول عنه حتى ولو كان وزيراً.

٢ ـ انضم إلى تشكيل المجلس رئيس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية الذى كان قد تشكل لأول مرة فى مصر، وهو يمثل كافة طلبة الجامعات والمعاهد العليا، كما انضم إلى تشكيل المجلس ثلاثة أعضاء يمثلون التنظيم الشعبى للشباب وهو شباب الاتحاد القومى فى ذاك الوقت.

٣ ـ استوجب هذا القرار تغيير تبعية وكالة الوزارة لرعاية الشباب بوزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الدولة للشباب، وأصبح رئيس المجلس (وزير الدولة للشباب) مسئولاً عن الإشراف على الجهاز الوظيفى للمجلس (وهو الجهاز التخطيطى) وعلى وكالة الوزارة التى كانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية (وهو الجهاز التنفيذى المسئول عن القطاع الأهلى).

٤ ـ شكلت الحكومة للمجلس لأول مرة جهازاً وظيفياً له اختصاصات وأقسام، فقد صدر القرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الجهاز الوظيفى (مادة ١٥) بحيث شمل :

☐ مكتب السكرتير العام وتتبعه مباشرة إدارة المتابعة وإدارة الشئون العامة.

☐ مكتب السكرتير العام المساعد وتتبعه مراقبة الشئون الفنية وأقسامها وهى : مراقبة البحوث والوثائق والإحصاء، ومراقبة الخدمات الرياضية، ومراقبة

الخدمات الاجتماعية.

□ مراقبة الشئون المالية والإدارية وأقسامها: مراقبة الشئون ومراقبة الشئون الإدارية (مادة رقم ١ من القرار الوزارى).

ومنذ صدور هذا القرار أخذ المجلس فى استكمال جهازه الوظيفى ومباشرة اختصاصاته الوظيفية فى المجالات التى نص عليها القرار الجمهورى بتشكيله.

□

عند تشكيل وزارة على صبرى الثانية (الموسعة) فى مارس ١٩٦٤، برز لأول مرة اسم وزارة الشباب كوزارة مستقلة، وقد أسندت إلى وزير الدولة للشباب فى الحكومة السابقة، وقد استتبع هذا بالطبع إنشاء هياكل إدارية ووظيفية للوزارة الجديدة، وقد صدر قرار جمهورى برقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٤ محدداً مسئوليات هذه الوزارة وتنظيمها، ويمكن أن نلخص ملامح هذا القرار فيما يلى:

١ ـ نصت المادة الأولى من القرار ولأول مرة على أن أهداف الوزارة هى تكوين المواطن الصالح جسمياً وعقلياً وخلقياً، كما نصت نفس المادة على أن هدف الوزارة هو تنظيم وتنسيق وتدعيم أنشطة رعاية الشباب فى الجمهورية، وهى مفاهيم بدأت تظهر فى تلك الفترة ثم أصبحت بعد ذلك جزءاً من الاختصاصات الأساسية للهيئة المسئولة عن رعاية الشباب.

٢ ـ نصت المادة رقم ٢ لأول مرة على اختصاصات جديدة للوزارة، وهى:

□ وضع السياسة العامة لعلاقات شباب مصر مع هيئات الشباب الدولية والأجنبية.

□ مباشرة تنفيذ المشروعات ذات الطابع القومى.

□ تنظيم أعياد الشباب والمهرجانات العامة والمحلية.

□ الاشتراك فى المؤتمرات الدولية.

وتنظيم الجوائز العلمية والتشجيعية للعاملين فى ميدان رعاية الشباب التى تضطلع بها الأجهزة المركزية والمحلية والأهلية، ومتابعة نتائجها وتقويمها.

وتشير هذه الاختصاصات الجديدة إلى أن الوزارة فى ذلك الوقت بدأت تهتم بالعلاقات الدولية فى مجالات الشباب، وكذلك بدأت تضطلع بالجانب التنفيذى بالإضافة إلى الجانب التنسيقى والإشراف والمتابعة والتقويم.

٣ - نصت المادة رقم ٣ من القرار على إدماج المجلس الأعلى للشباب ووكالة الوزارة للشباب ونقل كل العاملين بهما إلى وزارة الشباب، كما نصت المادة رقم ٤ على نقل بعض العاملين فى الإدارات المركزية بالوزارات والمحافظات بدرجاتهم إلى وزارة الشباب، وهى خطوة حدثت لأول مرة من أجل تجميع كافة العاملين فى مجال الشباب فى جهاز واحد على المستوى القومى وكذلك على المستوى المحلى.

٤ - نصت المادة رقم ٥ على شكل البناء التنظيمى للوزارة فأصبح يتكون من الديوان العام ولجان التنسيق الدائمة (والتى حلت مكان اللجان الفنية الدائمة للمجلس السابق) والعلاقات العامة، والشئون المالية والإدارية والقانونية فيه، ثم إدارة التخطيط والبحوث، وإدارة التدريب، وإعداد القادة، وإدارة التربية الرياضية، وإدارة هيئات منظمات الشباب، وإدارة المعسكرات والرحلات، وإدارة التفتيش والرقابة، وتقويم البرامج، ومتابعة الاستثمار.

ويلاحظ أن البناء التنظيمى قد اشتمل على إدارات خاصة بهيئات الشباب، وأخرى خاصة باختصاصات الوزارة من متابعة وتقييم، وهو وضع جاء نتيجة

لإدماج جهاز المجلس الأعلى للشباب مع جهاز وكالة الوزارة للشباب بالشئون الاجتماعية، كما أشار القرار إلى تشكيل لجنة بكل محافظة وذلك فى إطار السياسة العامة والخطط والتوجهات التى تصدر عن المجلس الأعلى.

كما أشارت المادة رقم ١٠ إلى أن يكون لهذه اللجنة جهاز وظيفى يعتبر وحدة من وحدات ديوان المحافظة، وتؤول لرئيس هذا الجهاز اختصاصات مدير مديرية الشباب.

٥ ـ وتنسيقا لعمل الجهاز الوظيفى على المستوى القومى أو المستوى المحلى، فقد نصت المادة رقم ١٢ على نقل العاملين بوزارة الشباب بدرجاتهم إلى المجلس الأعلى لرعاية الشباب ولجان الشباب بالمحافظات أو أية جهة أخرى، وذلك بقرار من رئيس الوزارة.

□

فى أول أكتوبر ١٩٦٥ تشكلت وزارة جديدة برئاسة زكريا محيى الدين وفيها بقى محمد طلعت خيرى وزيراً لكنه عاد خطوة إلى أوضاع أكثر سلفية فعين كوزير دولة للشباب، وكان هذا يعنى بطريقة غير مباشرة أن وزارة الشباب قد ألغيت، وقد استتبع هذا صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بإعادة إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الشباب، وقد تضمن هذا القرار بعض التعديلات المهمة على الهياكل السابق وجودها، ويمكن لنا تلخيص هذه التعديلات فيما يلى:

١ ـ نصت المادة رقم ٣ بالنسبة لتشكيل المجلس (إلى جانب ممثلى الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية) على ضم عضوين ممثلين عن الاتحاد الاشتراكى العربى، وممثل عن نقابات العمال الزراعيين، وهى أول مرة يضم التشكيل هؤلاء الأعضاء، كما نصت هذه المادة على ضم رئيس قطاع التخطيط ورئيس قطاع

المتابعة لعضوية المجلس، وهى أول مرة يمثل فيها الجهاز الوظيفى بالمجلس.

٢ - نصت المادة رقم ٤ على أن قرارات المجلس لابد من اعتمادها من رئيس الوزراء قبل إصدارها.

٣ - نصت المادة رقم ٨ على أن رئيس المجلس تؤول إليه كافة السلطات المخولة لوزير الشباب.

٤ - كما نصت المادة رقم ٩ والمادة رقم ١٠ على إنشاء لجنة للشباب فى كل محافظة برئاسة المحافظ وتضم رؤساء الوحدات المحلية للوزارات المعنية بشئون الشباب وكذلك ممثلين عن الجامعات والهيئات الأهلية والنقابات وممثل عن الاتحاد الاشتراكى العربى ومجموعة عن الخبراء (وذلك على غرار تشكيل المجلس الأعلى للشباب)، وتكون اختصاصاتها هى اختصاصات المجلس الأعلى وفى نطاقها.

□

هذا وقد بقى طلعت خيرى وزيراً للشباب فى الوزارتين التاليتين كوزير للشباب فى حكومتى محمد صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) والرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧ - مارس ١٩٦٨) حيث خلفه الدكتور محمد صفى الدين أبو العز، و قد استتبع هذا بالطبع شأن الأسلوب المصرى فى البنيان الوزارى أن يعاد إنشاء وزارة الشباب، وصدر القرار الجمهورى رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦٨، الذى تضمن بعض الإضافات الشكلية وغير الجوهرية إلى ما سبقه من قرارات مماثلة عند إنشاء الوزارة لأول مرة، ويمكن تلخيص هذه التوجهات فما يلى:

١ - نصت المادة رقم ١ على وضوح أهداف الوزارة فى وضع سياسة رعاية

الشباب فى نطاق سياسة الدولة وتخطيط ومتابعة وتقييم كافة شئون رعاية الشباب فى مجالات التربية القومية والرياضية والاجتماعية والفنية والعسكرية والروحية فى كافة قطاعات التربية والتعليم والتعليم العالى والأزهر والإدارة المحلية وغيرها من القطاعات بالجمهورية .

ويتضح أن هذه الأهداف قد اشتملت لأول مرة على مجالات رعاية الشباب ، وكذلك قطاعات الشباب . . كذلك فقد أضافت هذه المادة اختصاصاً جديداً على اختصاصات المجلس الأعلى السابقة وهو (إعداد القادة ورفع مستوى العاملين الفنيين فى مجال رعاية الشباب) .

٢ ـ نصت المادة رقم ٢ على إنشاء لجنة عليا لرعاية الشباب تُمثل فيها الوزارات والهيئات المعنية بشئون الشباب (لتحل محل المجلس الأعلى لرعاية الشباب بتشكيله السابق) ، وبذلك تحقق بهذه اللجنة العليا مبدأ التنسيق بين الهيئات الحكومية والأهلية المختلفة والمسئولة عن الشباب ، إلى جانب وجود وزارة تتولى كافة العمليات الأخرى : تخطيط ومتابعة وتقييم وتنفيذ للمشروعات على المستوى القومى .

٣ ـ نصت المادة رقم ٣ على تنظيم الوزارة فأصبحت تضم التقسيمات التالية :

O مكتب الوزير ويضم المكتب الفنى والعلاقات العامة والشئون القانونية ومكتب الأمن ومكتب الشكاوى .

O مكتب شئون المديريات .

O وكالة الوزارة للتخطيط والمتابعة وتضم إدارات الطلاب والفلاحين والهيئات الأهلية .

O وكالة الوزارة للخدمات وتضم إدارات الخدمات المركزية والبحوث

والإحصاء والتنظيم والتدريب والمنشآت .

○ وكالة الوزارة للشئون المالية والإدارية .

ويلاحظ فى تنظيم الوزارة الذى صدر به هذا القرار اتساعه ونمطيته مشابهاً لوظائف أية وزارة فى عمليات التخطيط والمتابعة والخدمات المركزية والتنفيذية والشئون المالية والإدارية ، بخلاف ما كان عليه النظام فى وزارة الشباب الأولى .

وقد تضمن هذا القرار النص على نقل وظائف العاملين الفنيين بأجهزة رعاية الشباب المركزية بالوزارة والهيئات إلى ميزانية وزارة الشباب ودمج شاغليها مع العاملين بالوزارة فى أقدمية واحدة تحقيقاً للعدالة بين العاملين فى مجال الشباب .

كذلك نصت المادة رقم ٨ على اشتراك وزارة الشباب بممثلين عنها فى المجلس الأعلى المختص بالنظر فى شئون المعاهد العليا للتربية الرياضية ومعاهد الخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة التعليم العالى ، وهى أول مرة تشترك وزارة الشباب فى مثل هذه المجالس ، وهذا الاشتراك يمثل توجهاً مهماً جداً كفله هذا القرار الجمهورى لأول مرة نظرا لأن هذه المعاهد هى مصدر مهم لتخريج قادة الشباب الذين يعملون فى مجالات الأنشطة المتعددة للشباب وكذلك المؤسسات .

كما نصت المادة رقم ٩ على تشكيل مجلس مشترك من وزارتى التربية والتعليم والشباب لوضع سياسة معاهد التربية الرياضية المتوسطة ، باعتبار أن هذه المعاهد مصدر لتزويد مجالات الشباب بالقادة الرياضيين .

وكذلك نصت المادة رقم ٥ على إنشاء مديريات لرعاية الشباب بالمحافظات بما فى ذلك نقل العاملين برعاية الشباب بالمحافظات إلى هذه المديريات ، وبذلك عادت صورة المديريات كوحدات محلية لرعاية الشباب يأتى تنظيمها على شاكلة

تنظيم الجهاز الوظيفى للوزارة .

وقد بقيت وزارة الشباب موجودة على هذا النحو الإدارى وفى التشكيل الوزارى إلى سبتمبر ١٩٧١ حين أعلن تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى أعقاب إعلان الدستور الدائم دون أن تتضمن وزيراً للشباب ، وكان الدكتور محمد صفى الدين أبو العز قد ترك منصبه كوزير للشباب فى ١٥ مايو ١٩٧١ وخلفه الدكتور مصطفى كمال طلبة فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١ - سبتمبر ١٩٧١) .

وفيما بعد صدور الدستور الدائم وتشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المجلس الأعلى للرياضة ، وتلاه القرار رقم ٣٧٩٥ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم مسئوليات المجلس الأعلى للرياضة ، الذى كانت أهم ملامحه :

١ - جاء فى المادة رقم ٢ أن المجلس يهدف إلى الارتفاع بالمستوى الصحى والنفسى والاجتماعى للمواطنين عن طريق الأنشطة الرياضية المختارة لكافة مراحل السن والقطاعات لكلا الجنسين ، وكذلك الارتفاع بمستوى المهارات الرياضية وصولاً إلى الامتياز تحقيقاً لمراتب البطولة فى ميادين الشرف الرياضية فى زمن السلم أو ميادين الشرف العسكرية فى زمن الحرب .

ويلاحظ أن هذا الهدف قد شمل كافة مراحل العمر وليس الشباب فقط ، ثم إنه قد اهتم بقطاع البطولة واستهدف الوصول إلى مراتب الامتياز فى زمن السلم أو ميادين الشرف العسكرية فى زمن الحرب ، وكان الهدف الأخير طبيعياً فى عام ١٩٧١ والدولة تستعد لتحرير أراضيها من العدوان ، وهذا ما تحقق بالفعل فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٢ - ضم تشكيل المجلس ممثلين عن اللجنة الأوليمبية والمجلس الأعلى للكشافة

والمرشدات وممثلين عن الاتحادات النوعية مثل : الاتحاد الرياضى للقوات المسلحة - اتحاد الشرطة الرياضى - الاتحاد العام الرياضى للشركات - الاتحاد الرياضى للجامعات .

٣ - نصت المادة رقم ٦ على قيام المجلس بتكوين لجان تختص كل منها بناحية من نواحى نشاطه على أن يقوم المجلس بمراجعة أعمالها والتنسيق بينها لإقرار ما يُتبع فى سبيل تحقيق أغراضه .

٤ - نصت المادة رقم ٧ على أن يكون للمجلس جهاز وظيفى يضم أجهزة فنية للبحوث والتخطيط والمتابعة وأجهزة إدارية للشئون المالية والإدارية والخدمات ، ومن الجدير بالذكر أن تشكيل الجهاز الوظيفى قد جاء مشابها لما سبقه من تنظيمات سابقة .

٥ - كما نصت المادة رقم ١٠ على أن تكون للمجلس فروع بالمحافظات تسمى المجلس المحلى للرياضية وتتبع المجلس الأعلى فنياً والمحافظات إداريا ، وتتولى هذه المجالس المحلية اختصاصات المجلس على المستوى المحلى ، كما تهدف إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين الأجهزة والهيئات المحلية فى إعداد وتنفيذ الخطط والتوجيهات التى تصدر عن المجلس الأعلى للرياضة فى النطاق الإقليمى .

أما تشكيل المجالس المحلية فقد جاء على غرار تشكيل المجلس الأعلى للرياضة مادة رقم ١١ على أن يصدر المحافظ قراراً بتشكيل المجلس .

كما نصت نفس المادة هذه على أن يكون رئيس المجلس المحلى للرياضة عضواً فى المجلس التنفيذى للمحافظة .

٦ - كما نصت المادة رقم ١٢ على أن يكون للمجلس المحلى جهاز وظيفى ويصدر بتنظيمه قرار عن المحافظ المختص ، وذلك فى إطار تنظيم الجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى للرياضة .

٧ ـ كما نصت المادة (رقم ١٣) على أن يُنقل العاملون بوزارة الشباب بدرجاتهم إلى المجلس الأعلىٰ والمجالس المحلية للرياضة أو أية وزارة أو جهة بناء على تقرير لجنة تشكل من وزير التربية والتعليم لشئون مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للرياضة.

وبالمواكبة لإنشاء المجلس الأعلى للرياضة أنشئ المجلس الأعلى للشباب وذلك بمتقضى القرار قم ١١٠٢ لسنة ١٩٧١، وتحددت اختصاصاته على النحو التالى:

١ ـ رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج على المستوى الوطنى.

٢ ـ تحديد مهام الوزارات والأجهزة والجهات المعنية.

٣ ـ التنسيق بين الأنشطة المختلفة تحقيقاً للأهداف.

٤ ـ تنفيذ المشروعات الوطنية والجديدة والتجريبية.

٥ ـ بحث وتقصى أسباب المشكلات والعقبات التى تعترض التنفيذ.

٦ ـ تنظيم وتدعيم علاقات الشباب الدولية فى مختلف الأنشطة.

٧ ـ متابعة وتقويم ما يتقرر تنفيذه من أنشطة.

٨ ـ تنظيم وسائل التشجيع فى المجالات الشبابية.

ولكن للأسف الشديد أو ربما لحسن الحظ فإن هذا المجلس لم يمارس أى نشاط لأن المجلس الأعلى للرياضة بدأ فى ممارسة ومباشرة أعماله واختصاصاته بعدما عين عبدالمنعم وهبى لرئاسته، وتولى تنفيذ وقيادة العمل فى هذا المجال لفترة قصيرة أعلن بعدها عن اختياره محافظاً للإسكندرية فى سبتمبر ١٩٧٢.

بينما بقى المجلس الأعلى للشباب بدون وجود فعلى تقريباً.

ولكن كما هو الحال فى ضرورة تحديد الوزير المسئول عن مسئوليات بيروقراطية تبعاً لنظام الدستور والمساءلة البرلمانية، فقد ظهر أن هناك حاجة لوجود وزير يتولى تصريف أمور ما كان يسمى بوزارة الشباب، ولهذا صدر قرار جمهورى بتكليف وزير التربية والتعليم الدكتور محمد حافظ غانم بتصريف أمور وزارة الشباب الملغاة.

وفى سبتمبر ١٩٧٢ عين الدكتور أحمد كمال أبو المجد كوزير دولة للشباب فى تعديل وزارى محدود واحتفظ الدكتور أبو المجد بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الأولى (ماس ١٩٧٣)، وفى أكتوبر ١٩٧٣ عين الدكتور عبدالحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب، وفى أبريل ١٩٧٤ تشكلت وزارة الرئيس السادات الثانية وفيها أصبح الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزيراً للإعلام بينما بقى الدكتور عبدالحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب، أى أنه لم يعد هناك وزير ولا وزير دولة لهذا القطاع، وإنما أصبح نائب وزير دولة فقط، وقد احتفظ الدكتور عبدالحميد حسن بهذا المنصب الوزارى أيضاً فى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) لكنه ترك عضوية مجلس الوزراء بعدها بشهر واحد فقط فى أكتوبر ١٩٧٤ وعين رئيساً للمجلس الأعلى للشباب و الرياضة بذات الدرجة الوزارية.

وفى أثناء عهد الدكتورين أحمد كمال أبو المجد وعبدالحميد حسن أنشأت الدولة ما سمى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة وذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٣، وبذلك ضُم مجالا الشباب والرياضة مرة أخرى فى مجلس واحد كانت أهم ملامحه:

١ ـ نصت المادة رقم ١ على أن يرأس المجلس وزير الدولة للشباب، كما ضم المجلس من ضمن أعضائه ممثلين عن هيئات ووزارات جديدة. فقد تقرر ضم أمين أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى العربى أو من ينيبه ـ مساعد وزير الحربية

للدفاع الشعبى ـ وكيل وزارة السياحة ـ وكيل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى ـ وكيل وزارة استصلاح الأراضى ـ ممثل لأمانة الحكم المحلى ـ الأمينان المساعدان بأمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى، ولأول مرة أمينة النشاط النسائى، وكذلك أمين الاتحاد العام لطلاب المدارس الثانوية والفنية.

٢ ـ نصت المادة رقم ٤ على أن أهداف المجلس هى تكوين شخصية المواطن بصورة متكاملة من النواحى الرياضية والصحية والنفسية والاجتماعية والفكرية والروحية والقومية، ونلاحظ هنا العدول عن لفظ إعداد المواطن الصالح فى النصوص القديمة واستخدام لفظ جديد بدلاً منه هو تكوين شخصية المواطن بصورة متكاملة، كما ظهرت لأول مرة الأهداف والنواحى الصحية والنواحى الفكرية.

٣ ـ كما أضيفت فى نفس المادة رقم ٤ بالنسبة لاختصاصات المجلس ثلاثة اختصاصات جديدة هى:

○ تحديد المهام التى توكل إلى مختلف الوزارات والأجهزة والجهات المعنية بشئون الشباب والرياضة تنفيذاً للسياسات والخطط والبرامج المقررة.

○ مباشرة تنفيذ المشروعات التجريبية وذلك فى مجال الشباب والرياضة.

○ الارتقاء بمستوى أداء الأجهزة والهيئات المعنية بتحقيق أهدافه وتقصى أسباب المشكلات والمعوقات التى تعترض التنفيذ والعمل على حلها.

٤ ـ نصت المادة رقم ٥ على أن يكون للمجلس لجانا فنية هى: لجنة للتربية والإعداد القومى، ولجنة للأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية، ولجنة للرياضة، ولجنة للشئون المالية.

٥ ـ كما نصت المادة رقم ٧ على أن يكون للمجلس جهاز وظيفى للمعاونة فى

مباشرة اختصاصاته ويتكون من :

O أجهزة تابعة مباشرة لرئيس المجلس : العلاقات العامة ـ الشئون القانونية ـ العلاقات الخارجية ـ التنظيم والإدارة ـ مكتب الشكاوى ـ مكتب الأمن .

O أمين عام المجلس وتتبعه الأمانة الفنية للمجلس .

O قطاع خدمات الشباب ويضم : التخطيط والمتابعة ـ الخدمات المركزية .

O قطاع الرياضة ويضم : التخطيط والمتابعة ـ الخدمات المركزية .

O قطاع الشئون المالية والإدارية .

O مديريات رعاية الشباب والرياضة فى المحافظات .

وقد جاء هذا التنظيم مبرزاً قطاعى الشباب والرياضة وجعل اختصاص كل منها واحد هو التخطيط والمتابعة ، ثم الخدمات المركزية .

كما أفرد التنظيم قطاعاً لمديريات رعاية الشباب والرياضة فى المحافظات بعد أن كان مجرد وحدة تتبع رئيس المجلس فى التنظيمات السابقة .

كما نصت المادة رقم ٨ على أن يكون للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فرع فى كل محافظة يسمى مجلس الشباب والرياضة ، يتكون من : مدير مديرية رعاية الشباب والرياضة فى المحافظة ، وأمين الشباب فى المحافظة ، وممثل لكل من الوزارات والهيئات الممثلة فى تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، ووكيل مديرية رعاية الشباب ، ومسئول الأنشطة باللجنة القيادية للشباب بالمحافظة ، وثلاثة من ذوى الخبرة فى مجال الشباب والرياضة .

كما نصت المادة رقم ٩ على أن يكون لكل محافظة مديرية لرعاية الشباب تعتبر الجهاز الوظيفى لمجلس الشباب والرياضة بالمحافظة وتتكون من العاملين فى

المجلس المحلى للرياضة بالمحافظة وغيرهم .

كما نصت المادة رقم ١٢ على أن يشكل بكل إدارة مجلس للشباب والرياضة على غرار تشكيل مجلس الشباب والرياضة بالمحافظة .

كما نصت نفس المادة على أن تقوم هذه المجالس وإدارات رعاية الشباب والرياضة فى نطاق اختصاصاتها بتنفيذ سياسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وذلك بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية والشعبية المعنية بالشباب والرياضة بالمراكز والأحياء .

ويلاحظ أن تشكيل مجالس رعاية الشباب والرياضة بالمحافظات قد تميز عن تشكيل المجالس السابقة بالمحافظات بإشراكه لممثلين عن التظيمات الشعبية وكذلك نزول التشكيل إلى مستوى الأحياء والمدن بعد أن كان قاصراً على مستوى المحافظات .

□

وفى أثناء وزارات ممدوح سالم كانت هناك رغبة سياسية فى إعادة تنظيم المجلس الأعلى للشباب والرياضة بصورة جديدة ، وقد تبلورت هذه الرغبة فى إنشاء ما سمى بالمجلس القومى للشباب والرياضة ليضم تحت سيطرته جهازين أحدهما للشباب والآخر للرياضة ، وقد صدر القرار الجمهورى الخاص بذلك برقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ ، ونلاحظ أن مسمى الشباب كان قد عاد إلى الظهور فى القرارات الجمهورية الخاصة بالتشكيلات الوزارية ابتداء من نوفمبر ١٩٧٦ ، أى عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الثالثة ، وقد أسند هذا المنصب إلى وزير الدولة للتنظيمات السياسية والشعبية محمد حامد محمود طيلة الفترة من نوفمبر ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٨ ، وفى عهده صدر قرار إنشاء المجلس القومى للشباب والرياضة الذى كانت أهم ملامحه على النحو التالى :

١ ـ نصت المادة رقم ٢ على أن يمثل وزارات التعليم والصحة والإعلام والثقافة والأوقاف وشئون الأزهر والشئون الاجتماعية والصناعة والزراعة وزراء هذه الوزارات أنفسهم، وذلك فى تشكيل المجلس، وكذلك نائب وزير الداخلية ونائب وزير الشباب ومساعد وزير الحربية ورئيس جهاز الشباب ورئيس جهاز الرياضة، وقد خلا تشكيل المجلس هذه المرة من ممثلى الاتحادات الطلابية والنقابات العمالية والزراعية.

كما نصت هذه المادة على أنه يجوز للمجلس دعوة الوزراء أو غيرهم للمشاركة فى مناقشاته، كما جاء فى هذه المادة كذلك أن يتولى رئاسة المجلس وزير الدولة للشباب.

٢ ـ نصت المادة رقم ٣ على أهداف المجلس ووسائل تحقيقها، وقد جاءت كلها مطابقة لأهداف المجلس الأعلى للشباب والرياضة السابق.

٣ ـ أوضحت المادة رقم ٥ ضرورة أن تقوم الوزارات والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى والهيئات الأهلية وسائر الجهات المعنية بالشباب والرياضة بإرسال تقارير دورية إلى الجهاز المختص (جهاز الشباب أو الرياضة) عن نشاطها لعرضها على المجلس.

٤ ـ نصت المادة رقم ٦ على أن يقوم المجلس بإنشاء جهاز للشباب، وآخر للرياضة، كما نصت المادة رقم ٧ على اعتبار كل جهاز أمانة فنية للمجلس القومى للشباب والرياضة كل فيما يخصه، كما يعتبر كل منها أداة المجلس فى إعداد مشروعات وخطط الشباب والرياضة النابعة من الأجهزة التنفيذية، وفى متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التى يعدها، والتى تقوم بتنفيذها الأجهزة التنفيذية المختصة.

وبذلك أوضحت هذه المادة العلاقة بين التخطيط والتنفيذ وأسلوب إعداد

الخطط والبرامج بالنسبة للأجهزة التنفيذية .

٥ ـ نصت المادة رقم ١٠ على أن لكل جهاز فى سبيل أداء مهمته أن يشكل لجانا دائمة أو مؤقتة من بين العاملين فيه أو غيرهم من ذوى الخبرة .

وقد استتبع هذا بالطبع إنشاء جهازين لكل من الشباب والرياضة ، وقد تولى الوزير (محمد حامد محمود) بنفسه رئاسة المجلس القومى ، بينما أسندت رئاسة جهاز الشباب إلى الدكتور عبدالحميد حسن الذى كان رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة واختير عبدالعزيز الشافعى رئيساً لجهاز الرياضة .

وطبقاً للمادة رقم ٦ من القرار الجمهورى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ فقد أصدر وزير الدولة للحكم المحلى والشباب والتنظيمات الشعبية والسياسية القرارين رقم ٣ لسنة ٧٧ بتنظيم جهاز الرياضة ، ورقم ٨ لسنة ٧٧ بتنظيم جهاز الشباب .

وفيما يلى أهم الملامح الرئيسية لهذين القرارين :

□ فيما يتعلق بجهاز الرياضة فقد نصت المادة رقم ١ من القرار رقم ٣ لسنة ٧٧ على تكوين الجهاز من :

O مكتب رئيس الجهاز ويتبعه : السكرتارية ـ العلاقات العامة ـ الشئون القانونية ، التنظيم والإدارة ، مكتب الشكاوى ، مكتب الأمن ، الإحصاء والبحوث والدراسات .

O الهيئات الأهلية ويختص بشئون : الأندية الرياضية ، الاتحادات الرياضية واللجنة الأوليمبية ، التفتيش المالى الإدارى .

O الأنشطة المركزية وتقوم بالأنشطة المركزية التنفيذية : المنشآت الرياضية ـ القادة والتدريب ، والمشروعات ذات الطابع القومى والمشروعات التجريبية .

O الشئون المالية والإدارية وتختص بالآتى : الشئون المالية ، الشئون الإدارية ،



شئون الأفراد، حصيلة المراهنات.

□ أما فيما يتعلق بجهاز الشباب فقد نصت المادة رقم ١١ من القرار رقم ٨ لسنة ٧٧ على أن يتكون الجهاز من:

○ أجهزة تتبع رئيس الجهاز مباشرة وهى: مكتب رئيس الجهاز،- العلاقات العامة والخارجية، التنظيم والإدارة، الشئون القانونية، مكتب الأمن، مكتب الشكاوى.

○ وكيل أول جهاز الشباب ويتبعه:

- قطاع التخطيط والمتابعة ويشمل: التخطيط والبحوث- المتابعة.

- قطاع الخدمات المركزية والمهرجانات القومية ويشمل: الخدمات المركزية، المهرجانات القومية المسابقات.

○ الأمانة العامة وتشمل: الشئون المالية، شئون الأفراد، السكرتارية والمحفوظات، الخدمات الداخلية، المخازن، التفتيش المالى والإدارى، المنشآت.

□

بنهاية عهد وزارة ممدوح سالم وتولى الدكتور مصطفى خليل رئاسة الوزارة، لم يرد ذكر الشباب فى تشكيل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨)، وبعد التشكيل بفترة قصيرة أسندت أمورها إلى وزير شئون مجلس الوزراء المهندس سليمان متولى سليمان (١٩ أكتوبر ١٩٧٨)، أى بعد أسبوعين من تشكيل الوزارة، وفيما بعد أربعة شهور عين الدكتور عبدالحميد حسن فى تعديل وزارى محدود كوزير دولة للشباب فى فبراير ١٩٧٩ وأصبح بمقدوره الرجوع عن فكرة المجلس القومى للشباب والرياضة إلى فكرة المجلس الأعلى الذى يرأسه هو بنفسه، وهكذا أعيد إنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة للمرة السادسة وذلك بالقرار الجمهورى

رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ والذى كانت أهم ملامحه :

١ ـ نصت المادة رقم ٢ على أهداف المجلس فى توفير فرص النمو المتكامل والارتقاء المستوى الصحى والنفسى والاجتماعى للنشء والشباب عن طريق النشاطات المختلفة المختارة : الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ، مع التركيز على دعم وتأصيل القيم الروحية والدينية والخلق الاجتماعى والديمقراطى ، وتنظيم استثمار أوقات الفراغ والطاقة الخلاقة لدى النشء والشباب لما فيه خدمة الفرد والمجتمع .

ونلاحظ وجود هدف جديد لأول مرة وهو تأصيل الخلق الاجتماعى والديمقراطى وتنظيم الطاقة الخلاقة لدى النشء والشباب ، كما أبرزت المادة أن الهدف النهائى هو تحقيق خدمة الفرد والمجتمع ، وهكذا بدأت الأهداف الكبيرة فى اتخاذ صور أقرب إلى الواقع والمشكلات التى يعانى منها المجتمع بالفعل .

٢ ـ نصت المادة رقم ٣ بشأن تشكيل المجلس على أن يكون الوزراء هم الذين يمثلون وزاراتهم ولهم أن ينيبوا عنهم مَن يرونهم ، وقد أضيف إلى هذه الوزارات وزارة القوى العاملة والتدريب ، وأضيف إلى أعضاء المجلس أمين المجلس القومى المتخصص الذى تدخل فى مهامه شئون الشباب والرياضة ، وأمين المجلس الأعلى للجامعات ، ولأول مرة يضم تشكيل المجلس خبيرين متخصصين فى مجالات التربية .

كما ضم تشكيل المجلس أمين عام المجلس ورؤساء الأجهزة والقطاعات بالجهاز الوظيفى للمجلس .

كما نصت المادة لأول مرة على أنه يجوز حضور ممثلين للشباب والمرأة وغيرهم لاجتماعات المجلس على ألا يكون لهم صوت عند اتخاذ القرارات .

٣ ـ نصت المادة رقم ٥ على أن يكون للمجلس لجنة دائمة للتخطيط العام

برئاسة المجلس (وهى اللجنة التى كان منصوص عليها فى المجلس الأول لعام ١٩٥٦ ، وكذلك فى مجلس عام ١٩٦٢)، كما نصت نفس المادة على أنه يجوز أن يؤلف المجلس لجانا دائمة ومؤقتة طبقا لما تقتضيه الحاجة .

٤ ـ نصت المادة رقم ٦ على أن يكون للمجلس جهاز وظيفى لمعاونته فى مباشرة اختصاصاته ويتكون من :

ـ قطاع الأجهزة التى تتبع رئيس المجلس مباشرة

ـ قطاع الأمانة العامة للمجلس

ـ جهاز الشباب

ـ جهاز الرياضة

ـ قطاع الطلائع ـ قطاع إعداد القادة

ـ قطاع الشئون المادية والإدارية .

ويلاحظ هنا أنه ولأول مرة فى تنظيم الأجهزة الشبابية يرد ذكر قطاع الطلائع كقطاع مستقل ، كما تم تخصيص قطاع مستقل كذلك لإعداد القادة ، وهو ما يبرز تعبيراً أو محاولة عن تعبير عن اهتمام الدولة بهذين القطاعين .

٥ ـ نصت المادة رقم ٩ على إنشاء مجلس محلى للشباب والرياضة بكل محافظة برئاسة المحافظ تكون عضويته لممثلى أجهزة الوزارات والهيئات الممثلة فى تشكيل المجلس الأعلى للشباب الموجودة بالمحافظة .

كما نصت المادة رقم ١٠ على إنشاء مديرية للشباب والرياضة بكل محافظة تتولى مباشرة الاختصاصات المقررة للجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى فى نطاق كل محافظة ، كما نصت المادة رقم ١١ على إنشاء مجلس للشباب والرياضة بكل

حي ومركز يكون تشكيله على غرار مجلس للشباب والرياضة بالمحافظة لكن على مستوى الحى أو المركز.

كما نصت نفس المادة على أن يكون فرع مديرية الشباب والرياضة بالحى أو المركز هو الجهاز الوظيفى لهذا المركز.

□

وقد احتفظ الدكتور عبد الحميد حسن بمنصبه كوزير دولة للشباب والرياضة (وكرئيس للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) وحتى شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة (مايو ١٩٨٠) حيث خرج من التشكيل الوزارى وأعلن عن توليه منصب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وكان هذا هو آخر عهد كلمة «الشباب» بالورود فى التشكيلات الوزارية حتى قام الدكتور عاطف عبيد بتشكيل وزارته (١٩٩٩) فأعاد مسمى وزارة الشباب وأسندها إلى الدكتور علىّ الدين هلال.

وقد استتبع هذا بالطبع أن يعاد تنظيم الجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة وصدر فى هذا الشأن قرار من رئيس المجلس الأعلى نفسه رقم ١٩ لسنة ١٩٨٠ كانت أهم ملامحه أن يتكون المجلس من قطاع للأجهزة التى تتبع رئيس المجلس بالإضافة إلى جهازين للشباب والرياضة، وذلك على النحو التالى:

□ قطاع الأجهزة التى تتبع رئيس المجلس مباشرة ويشمل:

المكتب الفنى لرئيس المجلس ،إدارة التخطيط والمتابعة

الإدارة العامة للعلاقات العامة والشكاوى

الإدارة العامة للعلاقات الخارجية

الإدارة العامة للتفتيش المالى والإدارى

الإدارة العامة للشئون القانونية - إدارة التنظيم والإدارة - مكتب الأمن - إدارة السكرتارية

الأمانة العامة للمجلس وتشمل المكتب الفنى لأمين عام المجلس

الإدارة العامة لشئون المجلس ولجانه

الإدارة العامة للبحوث والتوثيق والإحصاء

الإدارة العامة لشئون المحليات)

☐ جهاز الشباب ويشمل:

الإدارة العامة للبرامج والمتابعة وتضم إدارة الأجهزة الحكومية وإدارة الهيئات الخاصة

الإدارة العامة للخدمات والمشروعات وتضم إدارة الخدمة العامة والمعسكرات وإدارة المسابقات والاحتفالات والرحلات

إدارة المشروعات التجريبية - إدارة معسكر أبوقير.

☐ جهاز الرياضة و يشمل:

الإدارة العامة للبرامج والمتابعة وتضم إدارة الأجهزة الحكومية وإدارة الهيئات الخاصة

الإدارة العامة للخدمات والمشروعات وتضم إدارة الخدمة العامة والمعسكرات وإدارة المسابقات والاحتفالات وإدارة الطب الرياضى - إدارة المدرسة الثانوية الرياضية.

ومنذ ذلك الحين ظلت صيغة المجلس الأعلى هى البديل المتاح لوزارة الشباب ولم يحدث فيها أى تعديل رغم تعاقب الرؤساء عليها بدءا بعبدالحميد حسن منذ خروجه من مجلس الوزراء وحتى عين محافظاً فى ١٩٨٢ فخلفه الدكتور عبدالأحد جمال الدين (١٩٨٢) ثم الدكتور عبدالمنعم عمارة فى ١٩٩٠ .

□

وفى عهد الدكتور كمال الجنزورى حدث تطور مهم - وإن لم يكن مفيداً - بإسناد رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة إلى رئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى نفسه، بينما بقى الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيساً للجهاز التنفيذى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة .

وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد تضمن قرار تشكيل الوزارة تعيين وزير للشباب هو الدكتور عليّ الدين هلال دون نص على كلمة الرياضة فى التشكيل الوزارى . ولا تزال الدولة تستصدر من القرارات ما يكفل إعادة التنظيم فى ظل وجود وزارة جديدة ومجلس أعلى قديم .

□

وإذا كان لنا أن نلاحظ شيئاً فى كل هذا التاريخ التراكمى، فسوف نجد أن العامل المحدد الأول فى كل هذه التعديلات والتبديلات هو قرار تشكيل الوزارة نفسه وهل يشمل وجود وزير للشباب أو وزير دولة أو لا يشمل، ومن ثم يعاد تفصيل الأجهزة التنفيذية الموجودة تبعاً للتوجهات أو للأفكار القديمة فى ذهن أى وزير جديد، ولعل ما يثبت هذا أننا من خلال هذا الاستعراض المطول نستطيع أن نلاحظ على سبيل المثال أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة قد تشكل ٦ مرات بالقانون :

المرة الأولى : فى ١٩٥٦ بالقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ .

المرة الثانية : فى أثناء الوحدة مع سوريا بالقرار الجمهورى رقم ٨٢٨ سنة ١٩٥٦ .

المرة الثالثة : بعد تعيين وزير دولة للشباب (محمد طلعت خيرى) وذلك بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٧٦ لسنة ١٩٦٢ .

المرة الرابعة : بعد تشكيل وزارة زكريا محيى الدين بالقرار رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ وإلغاء الوزارة .

المرة الخامسة : فى ١٩٧٣ بالقرار رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٣ بعد تعيين الدكتور أحمد كمال أبو المجد .

المرة السادسة : فى ١٩٧٩ بالقرار رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ بعد تعيين عبدالحميد حسن وزير دولة .

□

أما وزارة الشباب :

فقد صدر قرار إنشائها لأول مرة فى ١٩٦٤ بالقرار رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٤ .

وللمرة الثانية : فى ١٩٦٨ بالقرار الجمهورى رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦٨ .

□

وأما المجلس الأعلى للرياضة فقد أنشئ فى ١٩٧١ بالقرار رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٧١ ، وقد سبقه المجلس الأعلى للشباب أنشئ فى ١٩٧١ بالقرار رقم ١١٠٢ لسنة ١٩٧١ .

أما المجلس القومى للشباب والرياضة فقد أنشئ فى ١٩٧٧ بالقرار قم ١٣٧ لسنة ١٩٧٧ .

كذلك يمكن لنا أن نلاحظ أن الذين عملوا كوزراء للشباب أو وزراء دولة للشباب هم :

ـ محمد طلعت خيرى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٨).

ـ محمد صفى الدين أبو العز (١٩٦٨ ـ ١٩٧١).

ـ مصطفى كمال طلبة (١٩٧١).

ـ أحمد كمال أبو المجد (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤).

ـ محمد حامد محمود (١٩٧٦ ـ ١٩٧٨).

ـ عبد الحميد حسن (١٩٧١ ـ ١٩٨٠).

وهو الوحيد الذى عمل كنائب وزير دولة للشباب (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤).

ـ عليّ الدين هلال (١٩٩٩)

وأن الذين عملوا كرؤساء للمجلس الأعلى دون أن يتولوا منصب الوزارة فهم :

ـ عبد الأحد جمال الدين (١٩٨٢ ـ ١٩٩٠).

ـ عبد المنعم عمارة (١٩٩٠) حتى شكلت وزارة الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩).

كما نلاحظ أن هناك واحداً فقط عمل كرئيس للمجلس الأعلى للرياضة (دون الشباب) وهو عبدالمنعم وهبى (١٩٧١ ـ ١٩٧٢).

(٥٤)
حيرة الوزارات الاقتصادية بين الفصل والضم

مع كل تشكيل وزارى جديد تعود الجمهور أن يجد أحد شعارين يتم استعمالهما بالتبادل، الشعار الأول: دمج الوزارات من أجل زيادة كفاءة الأداء وتوفير النفقات. . أما الشعار الثانى فهو البديل والمناقض على طول الخط: تخصيص وزير لكل وزارة من أجل زيادة الاهتمام بمجال عمل ونشاط الوزارة، ومن أجل سرعة الإنجاز طبعاً. . وفيما بين الضم والفصل تاهت قطاعات مهمة جداً. . وتاه الناس. . والأهم من هذا أن البنيان الوزارى أصبح نفسه عرضة للأهواء.

سنأخذ نموذجاً واحداً فقط يوضح لنا طبيعة التفكير الوقتى فيما يتعلق بضم وفصل الوزارات.

هذا النموذج يتناول الوزارات الاقتصادية على مدى الأعوام الثمانية عشر الماضية فقط، أى منذ تولى الرئيس مبارك الحكم.

وسنتناول فى الفصل القادم نموذجاً آخر لقصة حياة وزارة وجدت وعاشت ٣٥ عاماً ثم الغيت نهائيا وهى وزارة استصلاح الأراضى .

بدأ الرئيس مبارك عهده وهناك وزير واحد يجمع الوزارات الاقتصادية

التخطيط والمالية والاقتصاد فى يده ، وهو الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ، الذى كان نائباً لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيراً لهذه الوزارات الثلاث منذ شكل الرئيس السادات وزارته الثالثة فى مايو ١٩٨٠ ، وكانت هذه أول مرة فى تاريخ الثورة يجمع فيها وزير واحد بين هذه الوزارات الثلاث ، وفيما قبل وزارة الوفد الأخيرة فى ١٩٥٠ لم تكن هناك وزارة للاقتصاد ولا وزارة للتخطيط ، لكن مع الزمن أنشئت هذه الوزارات تباعاً وكانت فى معظم الأحيان تستقل بوزراء يعينون لكل وزارة على حده كما سنرى ، وذلك من باب التمييز ، لكن ها نحن فى مايو ١٩٨٠ حيث يجرى ضم هذه الوزارات الثلاث تحت يد وزير واحد ، هو فى نفس الوقت نائب لرئيس الوزراء ومرشح لأن يكون رئيساً للوزراء . . لولا تغير الظروف .

ومنذ كرس عبد الرزاق عبد المجيد هذا الضم والأقلام الصحفية تهاجمه ، وكان أبرز هجوم هو ذلك الذى قاده الأستاذ مصطفى أمين حين قال : إنه شبيه بموسولينى الذى فعل نفس الشىء وكانت النتيجة ضياع إيطاليا ، وقد استجاب عبد الرزاق عبد المجيد لهذا الهجوم ، وصدر قرار جمهورى فى يناير ١٩٨١ بتعيين وزيرين جديدين بمثابة وزيرى دولة للمالية (كان هو فؤاد كمال حسين) وللاقتصاد (كان هو أستاذ الإحصاء سليمان نور الدين) . . ولكن عبد الرزاق عبد المجيد كان قد أنشأ مشكلة أخرى فى هذا التشكيل الأخير لحكومة السادات (مايو ١٩٨٠) حين تغاضى عن ذكر عدد من الوزارات الاقتصادية الأقل شهرة كانت موجودة من قبل ، فإذا بها فى ظل غيابها من هذا التشكيل تصبح وكأنها غير موجودة أصلاً .

كانت هذه الوزارات هى : التجارة الخارجية ، والتعاون الاقتصادى ،

وكان الدكتور حامد عبد اللطيف السايح يتولى هاتين الوزارتين بالإضافة إلى الاقتصاد فى الوزارات السابقة على مايو ١٩٨٠ ، وكان هناك أيضاً على جمال الناظر يتولى وزارة الدولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى ، بينما كان عبد الرزاق عبد المجيد نفسه يتولى التخطيط ، وعلى لطفى يتولى المالية !

□

بدأ الرئيس مبارك عهده برئاسة نفس الوزارة التى تركها الرئيس السادات ، وبعد أقل من ثلاثة شهور عهد إلى الدكتور فؤاد محيى الدين بتشكيل الحكومة فى يناير ١٩٨٢ ، وبحكم الحنكة السياسية والخبرة بأجهزة الحكومة فإن الدكتور فؤاد محيى الدين عاد بالذاكرة إلى وزراء السبعينيات وأتى باثنين منهم للقطاع الاقتصادى . . كان أول هذين هو محمد عبد الفتاح إبراهيم الذى شغل من قبل منصب وزير المالية فى وزارتى الرئيس السادات الثانى ، والدكتور عبد العزيز حجازى ، ثم التأمينات فى أثناء وزارة حجازى الثانية وفى وزارة ممدوح سالم الأولى .

وقد عين محمد عبد الفتاح إبراهيم كنائب لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية وكوزير لشئون الاستثمار والتعاون الدولى . . وكانت هذه أول مرة يرد فيها ذكر شئون الاستثمار فى التشكيلات الوزارية . . أما الرجل الثانى فكان هو صلاح حامد الذى عاد ليعمل وزيراً للمالية بعدما كان قد تولى هذا المنصب منذ وزارة ممدوح سالم الثالثة فى نوفبر ١٩٧٦ حيث خلفه على لطفى فى وزارة الدكتور مصطفى خليل ، ثم الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد فى وزارتى الرئيس السادات ومبارك ، ثم ها هو يعود فى

يناير ١٩٨٢ وقد ظل وزيراً للمالية حتى أكتوبر ١٩٨٦ حيث خلفه الدكتور محمد الرزاز فى وزارات عاطف صدقى الثلاث . . وهكذا فإنه منه ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٦ لم يتول وزارة المالية لحسن الحظ إلا أربعة هم : صلاح حامد، وعلى لطفى، وعبد الرزاق عبد المجيد، والرزاز . . كذلك فإن صلاح حامد ومحمد عبد الفتاح إبراهيم توليا منصب محافظ البنك المركزى، وهو ما يعنى أن المسئولية عن هذا القطاع الحيوى ظلت مركزة على الدوام وبعيدة عن تغيير الوجوه، وبالإضافة إلى هذين الوزيرين القديمين جاء الدكتور فؤاد محيى الدين بوزيرين جديدين فى وزارات قطاع الشئون الاقتصادية، أحدهما بقى حتى أصبح رئيسا للوزراء وهو الدكتور كمال الجنزورى الذى عين وزيراً للتخطيط، أما الثانى فإنه خرج من الوزارة فى أول تغيير وزارى بعد ثمانية شهور وهو الدكتور فؤاد هاشم الذى كان قد اختير وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية فى يناير ١٩٨٢ .

□

فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية التى شكلت فى نهاية أغسطس ١٩٨٢ خرج نائب رئيس الوزراء محمد عبد الفتاح إبراهيم وعين الدكتور وجيه شندى ليحل محله ولكن بدرجة وزير لشئون الاستثمار والتعاون الدولى، كما خرج وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور فؤاد هاشم ليحل محله زميله التالى له فى كشف الأقدمية فى كلية الاقتصاد وهو الدكتور مصطفى السعيد . . وهكذا أصبح هناك أربعة وزراء لهذا القطاع، وقد أصبحوا بحكم ترتيب أقدمياتهم : صلاح حامد - الجنزورى - وجيه شندى - مصطفى السعيد .

وفى وزارة الدكتور كمال حسن على اختفت وزارة شئون الاستثمار والتعاون الدولى بينما لم يختف وزيرها الدكتور وجيه شندى الذى عين وزيراً للسياحة والطيران المدنى، على حين عين وزير السياحة والطيران المدنى السابق وزيراً لشئون مجلسى الشعب والشورى، وقيل إنه سيكتفى بنائب رئيس هيئة الاستثمار لتولى هذا القطاع، وبالفعل عين الدكتور سلطان أبو على نائباً لرئيس هيئة الاستثمار.

وفى أثناء وزارة كمال حسن على حل الدكتور سلطان أبو على نفسه محل الدكتور مصطفى السعيد كوزير للاقتصاد و التجارة الخارجية، وليبقى الوزراء الاقتصاديون ثلاثة فقط (صلاح حامد - الجنزورى - سلطان أبو على).

وعين نائب جديد لرئيس هيئة الاستثمار وكان هو الدكتور محيى الدين الغريب.

□

فى وزارة الدكتور على لطفى حدث تطور جديد، فقد عاد التعاون الدولى إلى الظهور فى قرار تشكيل الوزارة، لكنه أضيف فى هذه المرة إلى الدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط الذى أصبح نائباً لرئيس الوزراء فى هذه الوزارة، متخطياً عشرة ممن كانوا أقدم منه فى الوزارة، وواحداً دخل الوزارة معه فى نفس اليوم (صفوت الشريف)، وأصبح الجنزورى الشخص الرابع فى الوزارة من حيث البروتوكول بعد أن كان الثامن عشر فى الوزارة

السابقة!! وتفسير هذا واضح وهو أن هناك عدداً من الوزراء الذين يسبقونه في الأقدمية في الوزارة السابقة خرجوا من الوزارة عند تشكيلها الجديد. وبقى صلاح حامد وزيراً للمالية لكنه أصبح أقدم الوزراء فحسب.. وهكذا قدر له أن يعمل وزيراً للمالية قبل على لطفى مباشرة، ثم أن يعمل وزيراً للمالية في وزارة على لطفى أيضاً، كما أنه أصبح الآن تالياً للدكتور الجنزوري الذى كان تالياً له في تولى الوزارة، وعلى حين كان صلاح حامد في الوزارة السابقة بمثابة أول الوزراء الاقتصاديين، فإنه أصبح الآن ثالثهم من حيث البروتوكول يسبقه رئيس الوزراء نفسه ونائب رئيس الوزراء أيضاً، مع أنه أقدم منهما.، وبقى أيضا الدكتور سلطان أبو على كوزير للاقتصاد والتجارة الخارجية.

وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى بقى الدكتور كمال الجنزوري نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، بينما دخل الوزارة وزيران جديدان للمالية (الرزاز) وللاقتصاد والتجارة الخارجية (د. يسرى على مصطفى)، وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية (١٩٨٧) دخل الحكومة وزير رابع كوزير دولة للتعاون الدولى كان هو موريس مكرم الله، وقبيل نهاية عهد هذه الوزارة (أبريل ١٩٩٣) دخل الوزارة وزير خامس كوزير في مجلس الوزراء هو د. يوسف بطرس غالى، ليكتمل بهذا ستة أعضاء اقتصاديون هم: الرئيس ونائبه ووزيران ووزيرا دولة.

وفى وزارة عاطف صدقى الثالثة (١٩٩٣) حدث لأول مرة أن اختص الدكتور عاطف صدقى بوزارة التعاون الدولى، وعين معه الدكتور يوسف بطرس غالى كوزير دولة لشئون هذه الوزارة، وبقى الجنزوري والرزاز في

موقعيهما السابقين بينما خلف محمود محمد محمود زميله يسرى مصطفى كوزير للاقتصاد والتجارة الخارجية، وخرج وزير الدولة للتعاون الدولى.

وفى وزارة الدكتور الجنزورى حدثت تطورات مهمة، فقد فصلت التجارة الخارجية عن الاقتصاد وألحقت بوزير التموين، وهكذا أصبح وزيراً للتموين والتجارة بفرعيها (الداخلية والخارجية)، وأضيف التعاون الدولى إلى وزير الاقتصاد (على نحو ما كان الأمر مع الدكتور حامد السايح منذ وزارة ممدوح سالم الثالثة وحتى الخامسة)، أما التخطيط والمالية فقد بقيا كما هما، وإن كان التخطيط قد حظى بمفرده بوزيرين هما رئيس الوزراء نفسه ووزير دولة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما أصبحت وزارة الدكتور الجنزورى تضم رئيسا للوزراء هو فى ذات الوقت وزير التخطيط ومعه وزير دولة للتخطيط، ووزيرة للاقتصاد والتعاون الدولى، ووزيراً للمالية (وهؤلاء الثلاثة جدد)، بالإضافة إلى وزير تجارة وتموين كان وزير تموين وتجارة داخلية فى الوزارة السابقة فضمت إليه التجارة الخارجية على نحو ما حدث فى منتصف السبعينيات (ولن نكرر هنا ما ذكرناه بالتفصيل فى الفصل ٥١ من هذا الكتاب)، بالإضافة إلى هؤلاء جميعاً وزير دولة للشئون الاقتصادية كان هو نفسه وزير الدولة للتعاون الاقتصادى فى الوزارة السابقة.

بعد عام ونصف عام من تشكيل الوزارة حل وزير الدولة هذا محل وزيرة الاقتصاد (فى الاقتصاد فقط دون التعاون الدولى) موفراً بهذا مقعداً من مقاعد الوزراء الاقتصاديين، على حين تولى رئيس الوزراء بنفسه وزارة التعاون الدولى (وبالتبعية أصبح وزير الدولة للتخطيط وزيراً للدولة

للتخطيط والتعاون الدولى).

ولم يلبث الأمر أن عاد إلى سيرته الأولى عندما شكلت وزارة الدكتور عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩٩ وأصبح وزير الاقتصاد وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، وحل آخر محل وزير المالية السابق، وعين وزير جديد تولى التخطيط والتعاون الدولى معاً.

(٥٥)
استصلاح الأراضى : وزارة عاشت ٣٥ عاماً

تعتبر وزارة استصلاح الأراضى بمثابة النموذج الأكثر طرافة -فى تاريخنا المعاصر - لعمليات الضم والفصل : أنشئت الوزارة في أغسطس ١٩٦١ وتولاها لأول مرة وزير سورى هو أحمد الحاج يونس . . فى الوزارة التالية - أى بعد شهرين - فى أكتوبر ١٩٦١ تولاها مع وزارة الإصلاح الزراعى واحد من أبرز الضباط الأحرار هو عبد المحسن أبو النور، وظل يحتفظ بها حتى بعد أن أصبح نائباً لرئيس الوزراء. وفى أغسطس ١٩٦٧ وفى أثناء مناقشة جهود حرب الاستنزاف، اقترح عبد الناصر على عبد المحسن أبو النور أن يترك استصلاح الأراضى ويتفرغ للدفاع الشعبى، وهكذا أضيفت إلى سيد مرعى الذى كان قد عاد إلى الوزارة فى يونيو ١٩٦٧، وبهذا أيضاً تصبح المفارقة فى أن سيد مرعى الذى تولى الإصلاح الزراعى فى ١٩٥٦، تولى الوزارة العريقة وهى وزارة الزراعة فى ١٩٥٧، لكنه لم يتول هذه الوزارة الجديدة إلا فى ١٩٦٧. وفى وزارة عبد الناصر الأخيرة تولى هذه الوزارة وزير جديد متفرغ لها هو الدكتور محمد بكر أحمد (مارس ١٩٦٨)، وبقى كذلك حتى مايو ١٩٧١ حيث عادت هذه الوزارة إلى نطاق اختصاص سيد مرعى . .

وعندما شكل عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢ عهد بها إلى وزير الزراعة الجديد الدكتور مصطفى الجبلى، وعين لها أيضاً وزير دولة هو الدكتور عثمان بدران .

فى الوزارة التالية (مارس ١٩٧٣) استقل عثمان بدران باستصلاح الأراضى بعد خروج الجبلى من الوزارة، وفى أبريل ١٩٧٤ تولاها الدكتور محمد محب

زكى مع الزراعة أيضا، وفى سبتمبر ١٩٧٤ تولاها الدكتور محمود عبد الآخر مع الزراعة أيضا.

ثم لم يرد ذكر لهذه الوزارة فى وزارات ممدوح سالم الأولى والثانية والثالثة، بينما أسندت فى وزارته الرابعة إلى وزير الرى الأشهر عبد العظيم أبو العطا، وفى وزارته الخامسة انفردت هذه الوزارة بوزير الزراعة السابق وزعيم حزب العمل المهندس إبراهيم شكرى. وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل انفرد بها المهندس توفيق كرارة.

وبهذا فإنه حتى مايو ١٩٨٠ كانت هذه الوزارة قد شهدت ست صور:

- ☐ أن ينفرد بها وزراء مخصوصون لم يتولوا غيرها [توفيق كرارة ومحمد بكر أحمد].
- ☐ أو ينفرد بها وزير سابق له تولى وزارات زراعية أخرى [أبراهيم شكرى].
- ☐ أو تنصم مع ورراء الزراعة [سيد مرعى ومحب زكى ومحمود عد الآخر]
- ☐ أو مع وزير الإصلاح الزراعى [عبد المحسن أبو النور].
- ☐ أو مع ورير الرى [أبو العطا].
- ☐ أو أن يتولاها أكثر من وزير فى نفس الوقت [الجبلى وعثمان بدران].

وها نحن فى مايو ١٩٨٠ نشهد الصورة السابعة حين تُضم إلى وزير التعمير والإسكان حسب الله الكفراوى، ويظل حالها هكذا حتى حين ينسلخ الإسكان من حسب الله الكفراوى فى وزارتى كمال حسن على وعلى لطفى، بينما تبقى استصلاح الأراضى معه.. حتى خرج الكفراوى من الوزارة فى ١٩٩٣ وأسندت استصلاح الأراضى إلى يوسف والى الذى كان وزيراً للزراعة منذ ١١ عاماً.

وفى ١٩٩٦ يعلن الدكتور الجنزورى مع تشكيل وزارته أن ديوان استصلاح الأراضى سيلغى وستضم نهائياً للزراعة لتحقق بذلك الصورة السابعة من صور الضم والفصل ولتعود الوزارة الجديدة بعد ٣٥ عاما من عمرها لتكون قطاعاً فحسب من الزراعة.. و«كأننا يابدر لا رحنا ولا جينا».

(٥٦)
هل حدثت تغيرات فى تكوين النخبة؟

يمكن لنا بوضوح شديد أن ننتبه إلى أن أى فترة من الفترات التى شهدت تغييراً ملموساً فى تكوين النخبة الحاكمة فى مصر لم تشهد ما شهدته الفترة الأولى من عهد الثورة، وهى الفترة التى أفردنا لها الفصل الثلاثين من هذا الكتاب . . وعلى هذا فإنه من المهم أن نذكر بكل وضوح عدة حقائق مهمة:

(١) أن نفاذ العسكريين الشبان من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار أو مَنْ يناظرونهم إلى مواقع الوزراء تم بالتدريج وخطوة بخطوة، حتى وإن كانت هذه الخطوة سريعة بعض الشيء أو متعاقبة . . وقد أعددت دراسة موسعة عن مشاركة العسكريين فى مواقع السلطة أرجو أن أنشرها مع التعريف بهم عن قريب إن شاء الله .

(٢) أن التحول عن هذا الاتجاه قد تم أيضاً بطريقة تدريجية حتى أصبحت الصورة طوال عهد الرئيس مبارك لا تكاد تختلف عن الصورة المناظرة فى أى مجتمع غربى معاصر، ويكفى ـ على سبيل المثال ـ أن المواقع الوزارية لم تلجأ إلى الخبرات العسكرية المناظرة إلا مرة واحدة فى اختيار وزير إسكان قضى وقتاً قصيراً فى هذا المنصب، ولنا أن نقارب هذا بما كان يحدث فى عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات حين استقبلت كل الوزارات (باستثناء

وزارتين) وزراء (وأكثر من وزراء) من ذوى الانتماء إلى القوات المسلحة .

(٣) إن ذوى الشخصيات العسكرية من بين أفراد النخبة فى نهاية عهد الرئيس السادات وطيلة عهد الرئيس مبارك وصلوا إلى هذه المواقع من خلال مرورهم بالمواقع التكنوقراطية أو البرلمانية المؤهلة لهذا الوصول .

(٤) أن سيطرة التكنوقراطيين والأكاديميين على نسبة كبيرة من الوجوه الجديدة بلغت ذروتها فى مارس ١٩٦٨ ، وهو ما أشرنا إليه بالتفصيل فى الفصل الثالث والعشرين الذى عنوانه المراجعة الأخيرة للنخبة الحاكمة فى عهد الرئيس عبد الناصر ، وأن هذه الذروة انحسرت بعد هذا وبالتدريج بصورة واضحة .

(٥) أن اختيارات وترشحيات رؤساء الوزراء أنفسهم قد بدت ظاهرة وواضحة للعيان فى عدد من التشكيلات الوزارية كان منها وزارة عزيز صدقى (١٩٧٢) ووزارة مصطفى خليل (١٩٧٨) ووزارة عاطف صدقى الأولى (١٩٨٦) ووزارة عاطف عبيد (١٩٩٩) .

(٦) أن التوازنات بين طوائف كثيرة من المستوزرين قد تمت بصورة بارزة فى وزارات ممدوح سالم الخمس (١٩٧٥ - ١٩٧٨) وبصفة خاصة فى وزارتيه الأولى (١٩٧٥) والثالثة (١٩٧٦) .

كما برزت قبل هذا فى وزارة الرئيس أنور السادات الأولى فى ١٩٧٣ وفى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر الخامسة (أكتوبر ١٩٥٨) .

(٧) كان واضحا فى إبريل عام ١٩٧٥ أن الرئيس أنور السادات يبدأ عصرا جديدا ، فقد أقال حسين الشافعى ، وانتهت بهذا ظاهرة يمكن الآن أن



يطلق عليها « الشرعية الثورية » فى مناصب الحكم الكبرى ، وعين الرئيس حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية ، وبهذا جاء جيل حرب أكتوبر إلى القيادة العليا ، وكلف ممدوح سالم بتشكيل الوزارة ، وهو من وزراء عهد السادات وما بعد ١٥ مايو ، ونشر خبر صغير فى الجرائد أن الرئيس قرر إلغاء مناصب مساعدى ومستشارى الرئيس ، وبهذا انتهى أيضا ذلك الشكل البسيط الذى كان مثلا للدكتور عزيز صدقى وأمثاله من الوزراء الذين نقلهم السادات إلى الرئاسة بصورة شكلية بعدما اختار مَنْ يخلفهم فى عدد من الوزارات المتعاقبة ، وكان هؤلاء لا يزالون دون الستين لأن السادات نفسه وكان من أصحاب الرتب الكبرى بين الضباط الأحرار كان لا يزال دون الستين ، وعين الدكتور محمد عبد القادر حاتم مشرفا على المجالس القومية المتخصصة ، وعين معه فى هذه المجالس عدد من الوزراء التكنوقراطيين الذين كانوا لا يزالون قادرين على تولى المناصب التنفيذية .

(٨) كانت أحداث ومظاهرات الطلبة والعمال فى فبراير عام ١٩٦٨ بمثابة أهم حدث داخلى ساهم فى إحداث تعديلات أساسية على النخبة الحاكمة فى مصر . وقد قادت هذه المظاهرات الرئيس إلى أن يعيد التفكير تماما فى تركيبة أصحاب القرار والمعاونين له ، ولا يمكن على الإطلاق تجاهل أن هذه الأحداث هى التى أدت إلى اقتناع جمال عبد الناصر نفسه بكثير من الأفكار التى كان محصنا ضد الاقتناع بها بحكم تجاربه السابقة ، وإذا كان هناك كثيرون يدهشون من أنه لم يكن هناك أى رد فعل غاضب تجاه عبد الناصر فى يونيو عام ١٩٦٧ . فلا ينبغى تجاهل أن الجامعة فى يونيو كانت قد بدأت (أو على وشك أن تبتدأ) الإجازة الصيفية ، وأن الرؤية المدركة لحجم المصيبة لم تكن قد اتضحت بعد ، بل إن الوزراء أنفسهم لم

يكونوا قد أدركوا بعد حجم وطبيعة الهزيمة ولا ما حدث فى المعركة نفسها ، كذلك فإن الحصار الإعلامى ثم التعتيم الإعلامى كان محكما جدا ، وأن الحلم الكبير كان ما يزال مستمرا ، ولكن ها هى الحقائق تبدأ فى الوضوح ، وها هم الطلاب يدركون مرارتها ويبدءون التحرك .

وعلى المستوى الذى ناقشناه فى الفصل الثالث والعشرين نجد أن هناك تغييرات واسعة جدا أحدثها عبد الناصر على مستوى قمة الجهاز التنفيذى والسياسى للدولة فى أخريات أيامه .

١ ـ فقد تم إعادة تشكيل الوزارة ودخلها ١٣ وزيرا جديدا (فى مارس ١٩٦٨).

٢ ـ وتم تعيين ١٢ محافظا جديدا (فى مايو ١٩٦٨).

٣ ـ وتم تكوين مؤتمر قومى ولجنة مركزية جديدة ، والأهم من ذلك انتخاب لجنة تنفيذية عليا للاتحاد الاشتراكى من ثمانية أعضاء فقط (وقد استغرق هذا كل فصل الصيف بدءا من يوليو ١٩٦٨ وحتى أكتوبر ١٩٦٨).

٤ ـ ثم تم تشكيل ما سمى بلجان المواطنين من أجل المعركة .

٥ ـ وتم الإعلان عن انتخابات مجلس أمة جديد ، وانتهت هذه الانتخابات فى يناير ١٩٦٩ .

قبل هذه الأحداث كان عبد الناصر قد تخلص تماما من أقوى جبهة كانت ما تزال موجودة معه فى الصورة ، سواء كانت مؤيدة أم معارضة وهى جبهة المشير عبد الحكيم عامر الذى انتهت حياته فى أغسطس عام ١٩٦٧ ، ودخل

كبار أنصاره ـ ومنهم نائب رئيس وزراء سابق ، ووزير الحربية السابق ومدير المخابرات ـ السجن قبل نهاية ١٩٦٧ .

(٩) على مدى عهد الرئيس السادات كان من الصعب إن لم يكن المستحيل نشأة أى مركز قوة بسبب التغيرات المستديمة والديناميات الفاعلة ، وقد مهد هذا لنمط أكثر من معقول من الاستقرار النخبوى فى عهد الرئيس مبارك .



ملحق
قائمة الوزارات المصرية

عهد الخديو إسماعيل

١	نوبار باشا ١	٢٨ أغسطس	١٨٧٨
٢	محمد توفيق ١	١٠ مارس	١٨٧٩
٣	محمد شريف ١	٧ أبريل	١٨٧٩

عهد الخديو محمد توفيق

٤	محمد شريف ٢	٥ يوليو	١٨٧٩
٥	محمد توفيق ٢	١٨ أغسطس	١٨٧٩
٦	مصطفى رياض ١	٢١ سبتمبر	١٨٧٩
٧	محمد شريف ٣	١٤ سبتمبر	١٨٨١
٨	محمود سامى ١	٤ فبراير	١٨٨٢

٩	إسماعيل راغب ١	١٤ يونية	١٨٨٢
١٠	محمد شريف ٤	٢١ أغسطس	١٨٨٢
١١	نوبار باشا ٢	١٠ يناير	١٨٨٤
١٢	مصطفى رياض ٢	٩ يونية	١٨٨٨
١٣	مصطفى فهمى ١	١٤ مايو	١٨٩١

عهد الخديو عباس حلمى الثانى

١٤	مصطفى فهمى ٢	١٧ يناير	١٨٩٢
١٥	حسين فخرى ١	١٥ يناير	١٨٩٣
١٦	مصطفى رياض ٣	١٩ يناير	١٨٩٣
١٧	نوبار باشا ٣	١٥ أبريل	١٨٩٤
١٨	مصطفى فهمى ٣	١٢ نوفمبر	١٨٩٥
١٩	بطرس غالى ١	١٢ نوفمبر	١٩٠٨
٢٠	محمد سعيد ١	٢٣ فبراير	١٩١٠
٢١	حسين رشدى ١	٥ أبريل	١٩١٤

عهد السلطان حسين كامل

٢٢	وزارة حسين رشدى ٢	١٩ ديسمبر	١٩١٤

عهد السلطان أحمد فؤاد الأول

٢٣	حسين رشدى ٣	١٠ أكتوبر	١٩١٧
٢٤	حسين رشدى ٤	٩ أبريل	١٩١٩
٢٥	محمد سعيد ٢	٢٠ مايو	١٩١٩
٢٦	يوسف وهبة ١	٢٠ نوفمبر	١٩١٩
٢٧	محمد توفيق نسيم١	٢١ مايو	١٩٢٠
٢٨	عدلى يكن ١	١٦ مارس	١٩٢١

عهد الملك أحمد فؤاد الأول

٢٩	عبدالخالق ثروت ١	١ مارس	١٩٢٢
٣٠	محمد توفيق نسيم ٢	٣٠ نوفمبر	١٩٢٣
٣١	يحيى إبراهيم ١	١٥ مارس	١٩٢٣

٣٢	سعد زغلول ١	٢٨ يناير	١٩٢٤
٣٣	أحمد زيور ١	٢٤ نوفمبر	١٩٢٤
٣٤	أحمد زيور ٢	١٣ مارس	١٩٢٥
٣٥	عدلى يكن ٢	٧ يونية	١٩٢٦
٣٦	عبدالخالق ثروت ٢	٢٥ أبريل	١٩٢٧
٣٧	مصطفى النحاس ١	١٦ مارس	١٩٢٨
٣٨	محمد محمود ١	٢٥ يونية	١٩٢٨
٣٩	عدلى يكن ٣	٣ كتوبر	١٩٢٩
٤٠	مصطفى النحاس ٢	١ يناير	١٩٣٠
٤١	إسماعيل صدقى ١	١٩ يونية	١٩٣٠
٤٢	إسماعيل صدقى ٢	٤ يناير	١٩٣٣
٤٣	عبد الفتاح يحي		
٤٤	محمد توفيق نسيم ٣	١٤ نوفمبر	١٩٣٤
٤٥	على ماهر باشا ١	٣٠ يناير	١٩٣٦

عهد مجلس الوصاية

٤٦	مصطفى النحاس ٣	٩ مايو	١٩٣٦

عهد الملك فاروق الأول

٤٧	مصطفى النحاس ٤	١ أغسطس	١٩٣٧
٤٨	محمد محمود ٢	٣٠ ديسمبر	١٩٣٧
٤٩	محمد محمود ٣	٢٧ أبريل	١٩٣٨
٥٠	محمد محمود ٤	٢٤ يونية	١٩٣٨
٥١	على ماهر ٢	١٨ أغسطس	١٩٣٩
٥٢	حسن صبرى ١	٢٧ يونية	١٩٤٠
٥٣	حسين سرى ١	١٥ نوفمبر	١٩٤٠
٥٤	حسين سرى ٢	٣١ يوليو	١٩٤١
٥٥	مصطفى النحاس ٥	٤ فبراير	١٩٤٢
٥٦	مصطفى النحاس ٦	٢٦ مايو	١٩٤٢
٥٧	أحمد ماهر ١	٨ أكتوبر	١٩٤٤
٥٨	أحمد ماهر ٢	١٥ يناير	١٩٤٥
٥٩	محمود فهمى النقراشى١	٢٤ فبراير	١٩٤٥
٦٠	إسماعيل صدقى ٣	١٦ فبراير	١٩٤٦
٦١	محمود فهمى النقراشى٢	٩ ديسمبر	١٩٤٦
٦٢	إبراهيم عبدالهادى ١	٢٨ ديسمبر	١٩٤٨
٦٣	حسين سرى ٣	٢٥ يوليو	١٩٤٩

٦٤	حسين سرى ٤	٣ نوفمبر	١٩٤٩
٦٥	مصطفى النحاس ٧	١٢ يناير	١٩٥٠
٦٦	على ماهر ٣	٢٧ يناير	١٩٥٢
٦٧	نجيب الهلالى ١	١ مارس	١٩٥٢
٦٨	حسين سرى ٥	٢ يوليو	١٩٥٢
٦٩	نجيب الهلالى ٢	٢٢ يوليو	١٩٥٢

عهد هيئة الوصاية المؤقتة

٧٠	على ماهر ٤	٢٤ يوليو	١٩٥٢
٧١	محمد نجيب ١	٨ سبتمبر	١٩٥٢

عهد الرئيس محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة

٧٢	محمد نجيب ٢	١٨ يونيو	١٩٥٣
٧٣	عبد الناصر ١	٢٥ فبراير	١٩٥٤
٧٤	محمد نجيب ٣	٨ مارس	١٩٥٤
٧٥	عبد الناصر ٢	١٧ أبريل	١٩٥٤

عهد الرئيس جمال عبدالناصر (قبل الوحدة)

٧٦	عبد الناصر ٣	٢٩ يونيو	١٩٥٦

عهد الوحدة مع سوريا

٧٧	عبد الناصر ٤	٦ مارس	١٩٥٨
٧٨	عبد الناصر ٥ *	٧ أكتوبر	١٩٥٨
٧٩	عبد الناصر ٦ * *	٢٠ سبتمبر	١٩٦٠
٨٠	عبد الناصر ٧	١٦ أغسطس	١٩٦١

عهد الرئيس عبد الناصر (بعد الانفصال)

٨١	عبد الناصر ٨	١٨ أكتوبر	١٩٦١
٨٢	على صبرى ١	٢٩ سبتمبر	١٩٦٢
٨٣	على صبرى ٢	٢٥ مارس	١٩٦٤

* المجلس التنفيذى للاقليم المصرى برئاسة الدكتور نور الدين طراف

* * المجلس التنفيذى للاقليم المصرى برئاسة كمال الدين حسين

٨٤	زكريا محيى الدين	١ أكتوبر	١٩٦٥
٨٥	صدقى سليمان	١٠ سبتمبر	١٩٦٦
٨٦	عبد الناصر ٩	١٩ يونيو	١٩٦٧
٨٧	عبد الناصر ١٠	٢٠ مارس	١٩٦٨

عهد الرئيس محمد أنور السادات

٨٨	محمود فوزى ١	٢٠ أكتوبر	١٩٧٠
٨٩	محمود فوزى ٢	١٨ نوفمبر	١٩٧٠
٩٠	محمود فوزى ٣	١٤ مايو	١٩٧١
٩١	محمود فوزى ٤	١٩ سبتمبر	١٩٧١
٩٢	عزيز صدقى	١٧ يناير	١٩٧٢
٩٣	السادات ١	٢٧ مارس	١٩٧٣
٩٤	السادات ٢	٢٦ أبريل	١٩٧٤
٩٥	عبد العزيز حجازى	٢٦ سبتمبر	١٩٧٤
٩٦	ممدوح سالم ١	١٧ أبريل	١٩٧٥
٩٧	ممدوح سالم ٢	١٩ مارس	١٩٧٦
٩٨	ممدوح سالم ٣	٩ نوفمبر	١٩٧٦

٩٩	ممدوح سالم ٤	٢٦ أكتوبر	١٩٧٧
١٠٠	ممدوح سالم ٥	٩ مايو	١٩٧٨
١٠١	مصطفى خليل ١	٥ أكتوبر	١٩٧٨
١٠٢	مصطفى خليل ٢	١٩ يونيو	١٩٧٩
١٠٣	السادات ٣	١٤ مايو	١٩٨٠

عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

١٠٤	مبارك ١	١٤ أكتوبر	١٩٨١
١٠٥	فؤاد محيى الدين ١	٣ يناير	١٩٨٢
١٠٦	فؤاد محيى الدين ٢	٣١ أغسطس	١٩٨٢
١٠٧	كمال حسن على	١٦ يوليو	١٩٨٤
١٠٨	على لطفى	٥ سبتمبر	١٩٨٥
١٠٩	عاطف صدقى ١	١١ نوفمبر	١٩٨٦
١١٠	عاطف صدقى ٢	١٣ أكتوبر	١٩٨٧
١١١	عاطف صدقى ٣	١٤ أكتوبر	١٩٩٣
١١٢	كمال الجنزورى	٤ يناير	١٩٩٦
١١٣	عاطف عبيد	٦ أكتوبر	١٩٩٩



كتب للمؤلف

فى التراجم

- □ الدكتور محمد كامل حسين (الحائز على جائزة مجمع اللغة العربية) ١٩٧٨
- □ مشرّفة بين الذرة والذروة (الحائز على جائزة الدولة التشجيعية) ١٩٨٠
- □ الدكتور أحمد زكى ١٩٨٤
- □ مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل ١٩٨٤
- □ سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ١٩٨٤
- □ الدكتور على باشا إبراهيم ١٩٨٥
- □ الدكتور سليمان عزمى باشا ١٩٨٦
- □ الدكتور نجيب محفوظ باشا ١٩٨٦
- □ توفيق الحكيم ١٩٨٨
- □ اسماعيل صدقى باشا ١٩٩٨
- □ سيد مرعى ١٩٩٩
- □ يرحمهم الله ١٩٨٤
- □ مصريون معاصرون ١٩٩٩

أعمال موسوعية

- □ القاموس الطبى نوبل [بالاشتراك مع أ. د. محمد عبد اللطيف] ١٩٩٨
- □ الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء) ١٩٨٩
- □ دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث ١٩٨٧
- □ مجلة الثقافة [١٩٣٩ ـ ١٩٥٢] : تعريف وفهرسة وتوثيق ١٩٩٣

□ التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة	١٩٨٦
□ الوزراء (طبعتان)	١٩٩٥
□ المحافظون	١٩٩٥
□ البنيان الوزارى فى مصر [١٨٧٨ـ١٩٩٦]	١٩٩٦
□ النخبة المصرية الحاكمة [١٩٥٢ـ٢٠٠٠]	٢٠٠١

دراسات نقدية لكتب المذكرات

□ فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين	١٩٩٧
□ مذكرات وزراء الثورة	١٩٩٤
□ مذكرات المرأة المصرية	١٩٩٥
□ مذكرات الضباط الأحرار	١٩٩٦
□ محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء	١٩٩٩
□ الأمن القومى لمصر : مذكرات قادة المخابرات والمباحث	١٩٩٩
□ من أجل السلام : مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية	١٩٩٩
□ الطريق إلى النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧	٢٠٠٠
□ النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣	٢٠٠٠
□ فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ٦٧ - ١٩٧٢	٢٠٠٠
□ على مشارف الثورة : مذكرات وزراءا نهايةالملكية ١٩٤٩ - ١٩٥٢	٢٠٠١

دراسات سياسية

□ مستقبل الجامعة المصرية	٢٠٠٠
□ القاهرة تبحث عن مستقبلها	٢٠٠٠

□ مستقبلنا في مصر : دراسات فى الاعلام والبيئة والتنمية (طبعتان) ١٩٨٥
□ الصحة والطب والعلاج فى مصر ١٩٨٧

دراسات

□ كلمات القرآن التى لانستعملها (طبعتان) ١٩٨٤
□ أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى (طبعتان) ١٩٩٠
□ من بين سطور حياتنا الأدبية ١٩٨٤

وجدانيات

□ أوراق القلب [رسائل وجدانية] ١٩٩٤
□ أوهام الحب [دراسة فى عواطف الأنثى] ١٩٩٩

من أدب الرحلات

□ رحلات شاب مسلم (طبعتان) ١٩٨٩
□ شمس الأصيل فى أمريكا ١٩٩٤

المحتويات

الباب الثالث : نائب رئيس الوزراء : منصب خاص أم حلقة متوسطة ؟ ١٥٧

الباب الرابع : فى ديناميات النخبة الحاكمة ١٨٩

الباب الخامس : فى آليات تكوين النخبة الحاكمة ٢٧٩


KMH

الباب الثامن : حجم الوزارة المصرية فى نهاية القرن العشرين ٥١٧

الباب التاسع : نماذج لبناء الوزارات واختصاصاتها فى عهد الثورة ٥٤٥



7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون . 3256098 - 3251043





هذه السلسلة تضم :

١ـ فتح العرب لمصر
٢ـ تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى
٣ـ الجيش المصرى البرى والبحرى فى عهد محمد على
٤ـ تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسى
٥ ـ تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ ـ تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر
٧ـ ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
٨ـ تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا (مجلد أول)
٩ـ تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا (مجلد ثانى)
١٠ـ فتوح مصر وأخبارها
١١ـ تاريخ مصر الحديث مع فزلكة فى تاريخ مصر القديم
١٢ـ قوانين الدواوين
١٣ـ تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث
١٤ـ الحكم المصرى فى الشام
١٥ـ تاريخ الخديوى محمد باشا توفيق
١٦ـ آثار الزعيم سعد زغلول
١٧ـ مذكراتى
١٨ـ الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
١٩ـ وادى النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
٢٠ـ الجمعية الأثرية المصرية فى صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ـ الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
٢٢ـ السلطان قلاوون (تاريخه ـ أحوال مصر فى عهده ـ منشآته المعمارية)
٢٣ـ صفوة العصر
٢٤ـ المماليك فى مصر
٢٥ـ تاريخ دولة المماليك فى مصر
٢٦ـ سلاطين بنى عثمان
٢٧ـ محمود فهمى النقراشى
٢٨ـ دور القصر فى الحياة السياسية
٢٩ـ مذكرات اللورد كيللرن
٣٠ـ عادات المصريين
٣١ـ خنقاوات الصوفية ج ١
٣٢ـ خنقاوات الصوفية ج ٢
٣٣ـ تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك والسلاطين
٣٤ـ تاريخ عمرو بن العاص
٣٥ـ دور القبائل العربية فى صعيد مصر
٣٦ـ علاقات الفاطميين فى مصر بدول المغرب
٣٧ـ عبد الرحمن الجبرتى ٥ أجزاء
٣٨ـ مصر فى العصر العثمانى فى القرن ١٦
٣٩ـ خطط المقريزى ٣ أجزاء (محققة منقحة فى ٢٧٥٠ صفحة)
٤٠ـ صفحات من تاريخ مصر (صليب باشا سامى)
٤١ـ صفحات من تاريخ مصر (سيد مرعى)
٤٢ ـ سلار الأمير التقى المسلم
٤٣ ـ مالية
٤٤ـ الموسي
٤٥ ـ الدلي
٤٦ ـ الموس
٤٧ـ النخب ١ـ٢٠٠٠

مكتبة مدبولى MADBOULI BOOKSHOP
٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ـ ت : ٥٧٥٦٤٢١ 6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421